مجلة علمية دورية محكمة تصدرها
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

المجلد: 16 العدد 02 -2019

ISSN .1112-4776 EISSN:2588-1906 الإيداع القانوني:650-2004

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2 المجلد:16 العدد:02 2019
REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES Université Sétif2 Vol:16 N°2 2019

Revue scientifique périodique indexée éditée par
L'Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Anciennement Revue Des Sciences Sociales

Vol:16 N° 02 - 2019

Dépôt légal :650-2004 EISSN:2588-1906 ISSN .1112-4776

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا

هوية المجلة وأهدافها

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكِّمة ، ومنبر معرفي ومنهجي ، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية ؛ وتهدف إلى:

1- الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.
2- تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.
3- وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.
4- إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية ، وتوجيهها نحو أفق العالمية.

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

- مجلة العلوم العلوم الاجتماعية سابقا -

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مدير المجلة

أ.د. الخير قشى مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف عيبش

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى

هيئة التحرير

أ.د. ميلود سفاري

أ.د. جازية لشهب صاش

أ.د صلاح الدين زرال

أ.د. محمد عزوي

أ.د. عبد الملك بومنجل

د. محمد بن أعراب

أ.د. أنور مقراني

د. عبد الحليم مهورباشة

د. لبنى أشهب

د. فريدة قماز

د. هشام شراد

أمانة المجلة

مبروك صبايحي

مفيدة شريفي

اللجنة العلمية

أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف2
د. نصرالدين غراف	جامعة سطيف2
د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف2
د. فوزية رقاد	جامعة سطيف2
أ.د. محمد بوادي	جامعة سطيف2
د. رؤوف بوسعدية	جامعة سطيف2
أ.د. خير الدين دعيش	جامعة سطيف2
أ.د الطاهر سعود	جامعة سطيف2
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة3
أ.د. محمود بوسنة	جامعة الجزائر2
أ.د. الطيب بودربالة	جامعة باتنة 1
أ.د. دحو فغرور	جامعة وهران
أ.د. حمزة محمد الشريف	جامعة الجزائر2
أ.د. عمار مانع	المركز الجامعي تبازة
أ.د. احمد صاري	الجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة
أ.د. عزالدين بن زغيبة	مركز جمعة الماجد دبي
عواد كاظم لفتة الغزي	جامعة ذي قار العراق
أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن	جامعة بخت الرضا –السودان
أ.د. ساعد خميسي	جامعة قسنطينة 2
أ.د. حسين أمزيان	المدرسة العليا قسنطينة
أ.د. دانيال إستريا	CNRS فرنسا
أ.د. محمد سحنوني	CENIEH اسبانيا
حمداوي إبراهيم	جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب
آل ديكو بريما	جامعة باماكو مالي

شروط النشر في المجلة

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية ، الأبحاث والدراسات العلمية ، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية ، الاجتماعية ، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية ، الانجليزية ، أو الفرنسية.

كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة.

- **يشترط في المقالات المقدمة للنشر ما يلي:**

1/أن يكون المقال أصيلا وجديدا ، لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت ، ولم يسبق عرضه أو المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي. وألاّ يكون مستلا من رسالة أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).

2/الالتزام بآداب الحوار الهادف والنقد البناء بعيداً عن التجريح.

3/اعتماد منهجية موحدة في ترتيب عناصر البحث والالتزام باعتماد تقسيم من التقسيمات المعروفة (مبحث ، مطلب ، فرع ، أولا...)

4/ ألاّ يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة ، بما فيها المصادر ، الهوامش ، الجداول والرسوم التوضيحية ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً.

5/أن يكون المقال مطبوعا على الكومبيوتر وفق برنامج "Microsoft Word" ، ومسجلا في قرص صلب.

6/هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 03 سم ، يسار 1.5 سم ، رأس الورقة 1.5 سم ، أسفل الورقة 1.5 سم ، حجم الصفحة 21cmX29.7 cm.

7/تكتب المادّة العلمية العربية بخطّ من نوع Traditional Arabic مقاسة 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر ، العنوان الرئيسي **Gras** Traditional Arabic 14 ، العناوين الفرعية **Gras** Traditional Arabic 12 ، أمّا الفرنسية أو الإنجليزية فتقدّم بخطّ من نوع Times New Roman مقاسة 12.

8/ تتحفظ المجلة عن نشر مقالين متتاليين في العدد ذاته أو في عددين متتالين لمؤلف واحد

9/ يراعى عند كتابة المقال ما يلي:

- يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

-الالتزام بقواعد ضبط الكتابة من خلال:

-احترام مسافة بداية الفقرات ، وتجنب الفقرات والجمل الطويلة جدا.

-عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) والنقطة الفاصلة (؛) والنقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الاستفهام(؟) وترك مسافة بعدها إذا أُتبعت بكلمة أو نص ، وعدم ترك مسافة بعد الواو (و) التي تليها كلمة.

-يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.

-يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي وأسماء الأعلام باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة ، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

- يجب أن يراعى في الأعمال المتضمنة لنصوص شعرية أو آيات قرآنية كريمة ، أو أسماء أعلام ضبطها بالشّكل وتخريج والأحاديث والأبيات الشعرية.

10/أن توضع الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال ، وبطريقة الإدراج الآلي مع اتبّاع ترقيم تسلسلي حسب ظهورها في النص ، (مراجع المقال هي فقط المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا). ويراعى في طريقة التهميش المنهج التالي:

***الكتب**: إسم ولقب المؤلف ، **عنوان الكتاب** ، الجزء ، الترجمة (إن وجدت)، الطبعة ، دار النشر (الناشر)، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة. (في حالة **التأكد** من عدم وجود البيانات الجوهرية الإجبارية **فقط** (دار النشر ، بلد النشر ، سنة النشر) على المؤلف الإشارة إلى ذلك باستعمال مختصرات د.د.ن /د.ب.ن /د.س.ن) حسب الحالة.

* **المقالات**: إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، **عنوان المجلة** ، (الجهة التي تصدر عنها)، العدد ، الصفحة.

* **البحوث المدرجة ضمن كتاب**: إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، ضمن كتاب: (**العنوان**)، المنسق العام (اسم من أشرف على تجميع مادته العلمية)، الجزء ، الطبعة ، دار النشر (الناشر)، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة.

* **الأطروحات والرسائل الجامعية**: اسم الطالب ، عنوان الأطروحة أو المذكرة (تحته خط)، بيان نوعها (دكتوراه ، ماجستير)، تحديد الكلية والجامعة التي نوقشت فيها هذه الرسالة ، تحديد السنة ، بيان حالة النشر (رسالة منشورة ، أو غير منشورة)، الصفحة.

* **النصوص القانونية**: بيان نوع النص (دستور ، قانون عضوي ،....)، رقمه (15/01)، المؤرخ في (ذكر اليوم والشهر والسنة)، موضوع النص (المتضمن كذا:...)، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية** ، العدد ، تاريخ نشرها.

* **الأحكام والقرارات القضائية:** لا بد من بيان الهيئة المصدرة (محكمة ، مجلس)، تحديد القسم أو الغرفة (رقمها ، تخصصها)، رقم الحكم أو القرار ، تاريخ صدوره (ذكر اليوم والشهر والسنة)، ذكر أطراف القضية أو الحرف الأول لألقابهم ثم الاسم ، (قضية بين..)، بيان حالة النشر (قرار أو حكم منشور أو غير منشور)، المصدر (مجلة ، نشرية ، صادرة عن)، العدد ، السنة ، الصفحة.

* **المنشورات الداخلية**: بيان الجهة المصدرة ، بيان رقم التعليمة أو المقرّر ، تحديد موضوعه.

* **التقارير:** الجهة المصدرة للتقرير ، موضوع التقرير ، مناسبة تقديمه ، التاريخ ، الصفحة.

***المراجع الالكترونية:** اسم المؤلف ، أو المنظمة "عنوان المقال"، العنوان الإلكتروني كاملا ، (تاريخ التصفح: اليوم ، الشهر ، السنة).

* **المخطوطات:** اسم المؤلف كاملاً ، **عنوان المخطوط كاملاً** ، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة ، وعدد أوراقها. ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس ، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

* **الصحف:** إذا كان خبرا يكتب اسم الصحيفة ، والعدد ، والتاريخ ، ومكان الصدور. أما إذا كانت مقالة يكتب اسم الكاتب ، "وعنوان المقالة" **واسم الصحيفة** ، ثم تحديد نوعها (يومية ، أسبوعية ، شهرية)، (ومكان الصدور) والعدد ، والتاريخ ، والصفحة.

* عند تكرار ذكر نفس المرجع يكتب بعد رقم الإحالة عبارة: المرجع نفسه ، ثم الصفحة ، أما في حالة ما إذا كان التكرار غير مباشر (فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو بصفحة جديدة) فينبغي بعد رقم الإحالة ذكر اسم ولقب الباحث ، كتابة عبارة: المرجع السابق ، ثم بيان رقم الصفحة.

* تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة مع تجنب التظليل الثقيل ، وترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل ، ويكون المصدر أسفله. (على الباحث إرسال الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص ، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع (jpeg)) لتسهيل عمل الهيئة التقنية للمجلة.

11/ ترسل أو تسلّم نسخة ورقية من المقال مرفقة بقرص مدمج (CD) فضلا عن ضرورة إرسالها في ملف عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه ، مع مراعاة ما يلي:

-على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة ، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة ، ولأجل ذلك تكتب المعلومات الشخصية (اسم المؤلف ، ورتبته العلمية ، والمؤسسة التي يعمل فيها) على صفحة منفصلة ، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- تقديم صورة رقمية حديثة خاصة.

- التزام الدقة عند إمضاء تعهد (عقد نشر) خطي من المؤلف أو المترجم على نموذج تعده هيئة تحرير المجلة.

- ترك نسخة من بيان السيرة الذاتية للمؤلف أو المترجم (وفي حالة تقديم المقال من طرف باحثين ، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهما بقبول النشر المشترك).

- تقديم ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث ، بالنسبة للبحوث المقدمة من طلبة الدكتوراه (L.M.D).

- تقديم نسخة من الكتاب الأصلي إذا تعلق الأمر بعرض لكتاب.

12/ أن يرفق المقال وجوبا بملخص مُعَبِّر عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة (في حدود 150 كلمة) باللغات الثلاث عربي ، فرنسي وانجليزي ، متبوعا بالكلمات المفتاحية ذات الدلالة على محتوى المقال(Key words) والتي لا تتعدى 7 كلمات تُرتَّب حسب ورودها في المقال ، وينبغي أن تشملها الترجمة باللغات الثلاث.

تنبيهات هامة:

* في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

* يحول المقال إلى لجنة التحكيم السرية المختصة لتحكيمه علميا بعد التأكد من ملاءمته لقواعد النشر ، وعلى صاحب المقال إجراء التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية تحددها هيئة التحرير.

* كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار ، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.كما لا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.

* يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ، كما تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.

* ترتب البحوث في كل عدد ، واختيار حيّزها الزماني يتم وفق اعتبارات فنية تقدّرها اللجنة العلمية ولا علاقة لها باسم الباحث أو رتبته العلمية أو قيمة العمل.

*الأبحاث المنشورة في المجلة لا يعاد نشرها في جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من مدير تحريرها ، ولا تلتزم المجلة برد المقالات غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

* يتحمل كاتب المقال جميع التبعات الناتجة عن خرق حقوق الملكية الفكرية المترتبة للغير.

-لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تقبل للنشر بالمجلة ، غير أن الباحث يستفيد من نسختين من العدد الذي نُشِر فيه مقاله.

- تنشر موضوعات المجلة في موقع الجامعة الالكتروني بعد صدورها.

*** الدراسات التي تنشرها المجلة تُعَبِّر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.**

المراسلة والاشتراك: ترسل جميع المراسلات إلى السيد

رئيس التحرير: مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الهاتف: 036661181

البريد الالكتروني:

revue@univ-setif2.dz

revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: http://revues.univ-setif2.dz

الفهرس

المؤلف	عنوان المقال	صفحة
محمّد الأمين جلالي	باطولوجيا الإنسان وتأسيس الوضع الأنثروبولوجي عند جورج غوسدورف-رُؤية بينتخصصيّة-	08
ثابت سلطان	ملامح إيديولوجية ماركس ونفسانية فرويد في تحليل واقع المجتمع العربي الراهن: دراسة في النقد الحضاري عند هشام شرابي	20
سامية مهداوي صفية جدوالي	دراسة الفروق في الذكاء المنطقي / الرياضي لدى عينة من التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لبعض المتغيرات	33
الهام خرشي	آليات تفعيل الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016	43
فاتح بوفروخ	فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر	61
محي الدين حداد	الإستراتجية الأمريكية لمواجهة نفوذ حزب الله اللبناني في منطقة الشرق الأوسط	74
عبد العزيز فرحاوي	المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في التشريع الجزائري	85
اناس رغيس	الاتصال العمومي وإدارة الفضاء العام	97
عبد الناصر جبار	القناصل والتمثيل القنصلي بين الدولة الحفصية والقوى المسيحية في الغرب الأوروبي فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر الميلاديين، الثامن والعاشر الهجريين من خلال وثائق فلورنسا ووثائق أرغونة	110
توفيق بن ولهة	مقالة في اللاّمنهج مقاربة بول فييرابد	123
لخضر قريسي	مأزق تأسيس التجريبية المعاصرة: أنموذج راسل	137
صفيناز صالحي	إشكالية تجنيس قصيدة النثر في النقد العربي	154
نورالدّين مذكور	ظاهرة التّرادف في اللغة العربية بين التأييد والإنكار	164
محمد بهلول حكيم غريب	إستراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011 – 2018)	172
Fatima Douadi	Communication Strategies among EFL Learners: Frequency of Use and Type of Strategies	186
Mohammed Mekhnache Karima Zerouali	L'analyse de la visée argumentative dans le discours oral de Tariq Ramadan Cas de la conférence La famille : de l'idéal à la réalité ; des étapes, des exigences, un djihad	197
Riadh Boukhetala	The Gender Gap in the Algerian Learners' Academic Achievements: The Case of the BEM Exam in Bordj Bou Arreridj	208
Laid Slaim	Le dictionnaire, un réservoir éternel pour une liste de mots éphémères	217
Behdja Boumarafi	Les média sociaux dans l'apprentissage : explorer les expériences des étudiants Algériens	231

باثولوجيا[1] الإنسان وتأسيس الوضع الأنثروبولوجي عند جورج غوسدورف[2]-رُؤية بينتخصصيّة-

Human Pathology and the Establishment of Anthropological Status in Georges Gusdorf's Philosophy -An Interdisciplinary Vision-

تاريخ الارسال: 30/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

محمد الأمين جلالي، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2
djellaliamine@outlook.com

الملخّص

لطالما شكّل الإنسان محور اهتمام الإنسان ذاته ، وسيبقى سُؤاله ، أكبر مُشكلة واجهته ، وهاجسه الذّي عجز الفلاسفة والعلماء عن فكّ شفرته وخبر كُنهه الحقيقي والكامل ، لتأتي مُحاولة غوسدورف ، والمُعزّزة بقراءات مُكثّفة ومُتنوعة ، لمجالات معرفيّة عديدة ، لتأسيس علم الإنسان بوصفه مركزاً إبيستيميّاً ، يُشكّل الموضوع الأجدر والحقيقي لكلّ العلوم والمعارف ، عن طريق تطبيق رُؤية بينتخصُصيّة كاملة ، تُحاول الجمع بين جُهود العلماء والفلاسفة للإجابة عن سُؤال الإنسان ، الأنطولوجي ، المعرفي ، والأكسيولوجي.

الكلمات المفاتيح: الإنسان ، الوضع الأنثروبولوجي ، تجزيئ المعرفة ، البينتخصُّصيّة ، المركزيّة الأنثروبولوجيّة.

Résumé

La question de l'homme, a été toujours, le plus grand problème auquel L'homme est confronté et son obsession, que les philosophes et les scientifiques n'aient pu déchiffrer sa vérité complète, c'est alors qu'apparait la tentative de Gusdorf, renforcée par des lectures étendues et variées de nombreux domaines épistémologiques. L'homme est Le sujet le plus vrai de toutes les sciences et de toutes les connaissances, en appliquant une vision Interdisciplinaire, tente de combiner les efforts des scientifiques et des philosophes pour répondre à la question de l'homme, ontologique, cognitif et axiologique Qui constitue le véritable sujet de toutes les sciences.

Mots clés : l'homme, le statut anthropologique, la fragmentation de la connaissance, l'interdisciplinarité, l'anthropocentrisme l'interdisciplinarité, l'anthropocentrisme.

Abstract

The question of man, is the greatest problem that faces man himself *and his true obsession* remains unable to decipher by both *philosophers and scientists*. *for this reason*, *Georges* Gusdorf's *attempt, reinforced by* intensive *and varied readings of* various *fields* of knowledge *to establish the science of man as an epistemological center* is *the* best and real *subject of all* science *and knowledge by applying* a full-fledged *vision* which *tries to combine* scientists' and philosophers' *efforts to answer the question of man ontologically, cognitively, and axiologically.*

Keywords: Human, Anthropological Status, Fragmentation of knowledge, Interdisciplinary, Anthropocentrism.

مُقدّمة

الفلسفة أُمُّ العلوم" ، مقولة إغريقيّة شهيرة صَوّرت واقع الفلسفة وأنزلتها منزلتها الحقّة ، التّي غادرتها مع مطلع عصر النّهضة ؛ فبعدما لعبت دور الوصاية المنهجيّة ، وحتّى الإيديولوجية على العلوم ، ما لبثت هذه الأخيرة أن انفصلت موضوعاً ومنهجاً عن الفلسفة ، حيث تاهت ، وطُرح بإلحاح سُؤال وظيفتها الجديدة a quoi sert la philosophie? ، ما فائدة الفلسفة ؟ ففي أعقاب عصر النّهضة ، انهالت حولها التُّهم والافتراءات والتّهكُّمات ، التّي يُمكن اختصارها في شُبهة كونها "عجوزاً شمطاء تبحث عن قطّة سوداء في غُرفة ظلماء" ، هذا ما عبّر عنه فريديريك نيتشه في صُورة احتجاج الفلسفة في وجه أفلاطون: " أيُّها الشّعب التّعيس! أهو خطئي ، إذا كُنت مُكرهة على التّجوّل في بلادك كعرّافة مُغامرة ، وعلى التّستّر والتقنّع ، كما لو كنت المُتّهمة وأنتم قضاتي ؟ انظروا فقط حالة أخي الفن! إنّ حالته كحالتي ، فنحن تائهان وسط برابرة ، ولم نعد نعرف كيف نؤمِّن خلاصنا. صحيحٌ أنّنا لا نملك مُبرّراً ولكن القُضاة الذّين سيحكمون علينا لسوف يُدينونكم أيضاً ويقولون لكم: لتكن لكم بادئ ذي بدءٍ حضارة ، ولسوف تُدركون فيما بعد ، ماذا تُريد وماذا تستطيع الفلسفة أن تفعل[3]". لتجد محبّة الحكمة ضالتها في المُمارسة الإبيستيمولوجيّة عند كثير من الفلاسفة والعلماء والمُرادفة -كما ذهب أندري لالاند- للدّراسة النّقديّة لمبادئ وفرضيّات ونتائج العلوم[4]. وتُصبح الوظيفة الجديدة للفلسفة-آنذاك- معرفيّة عُموماً إبيستيميّة على وجه الخُصوص.

بالرّغم من المكانة الإبيستيميّة الجديدة للفلسفة ، إلاّ أنّها لم تُعالج الخرق الكبير الذّي أحدثه تفكُّك العلوم عنها ، وكذا ظهور تاريخ العلوم النّاتج عن الأزمات العلميّة في الرياضيّات والفيزياء والبيولوجيا ، بالإضافة للعلوم الإنسانيّة التّي يُمثّل الإنسان موضوع دراستها المُباشر والتّي تُعدّ أقلّ علميّة من الأولى لينحلّ وثاقها بالعالمين الأكبر والأصغر[5] ، وتغرق فيما أُصطلِح عليه بالإفراط في التخصُّص Hyper spécialisation[6].

لتنبثق بعد هذا في منظور جورج غوسدورف مُشكلة تحديد العلاقات بين ميادين المعرفة والعلوم المختلفة ، فظهور سؤال علاقة الفلسفة بالعلوم ، والإنسان بالموضوعات ، لهو بداية التّجزُّؤ ، حيث لم تتسّع الهوّة بين العلوم —التّي تبدو في الظّاهر على أنّها مُختلفة من حيث الموضوع- فحسب ، بل حتّى داخل التخصّص الواحد. وتنزُّلاً عند ما سبق هل تعني الفلسفة في العُرف الغوسدورفي مجموع العُلوم ؟

أبان فيلسوفنا -من خلال شخص الاقتصادي ورجل السياسة الفرنسي جاك ترغو Jacques Turgot (1727-1781) - هيمنة الفلسفة على كلّ علوم القرن الثّامن عشر ، فكان أثرها كأثر الفُتوحات الرُّومانيّة بين الأُمم ، التّي وحدّت قطاعات العالم الأوروبي ، فحطّمت حواجز كُلِّ علم مُنفصل ومُستقلّ عن بقيّة العُلوم ؛ كما أوضحت أزمة الأُسس علاقة المنطق بالرّياضيّات وبدأت بوادر أكسمة الفيزياء في الظُّهور ، جرّاء استعمالاتها الواسعة للرّياضيّات[7].

كشف القرن التّاسع عشر ثراءً فكريّاً ، تمثّل في كثرة الأساليب واختلاف الرُّؤى العلميّة من حيث تناولها للموضوعات ، حيثُ أدّى إلى ظهور زمن المتخصّصين وتفتّت المعارف وضُمور الحقيقة اليقينيّة[8]. هذا ما حفّز غوسدورف على إرجاع سبب تعدّد العُلوم الإنسانيّة وكثرة تخصّصاتها بالأساس ، لفعل التشّظي المعرفي في حدّ ذاته[9] ، فقد تجاوز إعلانه الصّارخ:" كلّ علم إنساني هو وعي للإنسان[10]" الاستشكال التّقليدي للعلوم الإنسانيّة والمطروح على مُستوى الموضوع والمنهج ، إلى نظرة أخرى مُغايرة تنفي مفهوم أزمة المعرفة ، وتُحمّل مرض الوعي مسؤوليّة باطولوجيا الإنسان ، ليوضّح فيلسوفنا صلة الإنسان بالكون ، بعدما ماهي بين العلم والوعي ، الرّوح والمادّة ، لتصوير حقيقة أنّ مرض المعرفة مُرتبط بالوعي الكوني الشّامل لكلّ مجالات الحياة والذّي تُشكّل وحدتُه أصلاً فيه والتشتُّت شُذوذاً أصابه.

لم يكتف فيلسوف ستراسبورغ بتوضيح صلة الإنسان بالطّبيعة ، بل جعل الطّب مجالاً لتوافق الإنسان مع ذاته ، ومن الميتافيزيقا توافقاً مع الذّات الإلهيّة[11] ، لتحتل معرفة الإنسان مركز المُشكلات الفلسفيّة والعلميّة والفكريّة عامّة ؛ فيُصبح الحديث عن معرفة المعرفة فقط غير كافٍ بل ينبغي أيضاً معرفة الذّات والعالم ، فإذا كان التّخصّص المفرط منتوجاً علمياً ، يدّعي خلق الأنوار قد تسبّب في ابتعاد ميادين البحث عن بعضها البعض فإنّه سيكون علّة ظهور ظلاميّة جديدة من نوع آخر أكثر خُطورة لأنّ مصدرها مُختلف كامن في الثّقافة

وفي قلب المعرفة في حدّ ذاتها، عكس ظلاميّة العصور الوُسطى[12].

1-البينتخصصيّة: المفهوم وعائق التّرجمة

إذا كانت المعرفة مريضة وتحتاج إلى ملاذٍ يُعيد سالف مجدها ويُخلِّصُها من أزمة عُقم نتائجها، مُخرجاً إيّاها من فوهة العدميّة دافعاً بها نحو التّطوّر أكثر، فما هو علاجها الأمثل الذّي سيكون بمثابة الأرضيّة الإبيستيميّة أو البُنية التّحتيّة –بتعبير كارل ماركس- المُؤسِّسة للمشروع المعرفي عامّة والأنثروبولوجي بالخصوص عند جورج غوسدورف؟

تأبى البينتخصصيّة l'interdisciplinarité إلّا أن تظهر كحلّ أنموذجي، للمّ شتات المعرفة الإنسانيّة وإعادة مجدها الغابر حيث يُصرّح فيلسوفنا: " لن يتخلّف الاختصاصيّون، في اعتقادي عن جعلي أعرف ما يعرفون أنّي لا أعرفه، وإذا أرضاهم هذا، فهم يقسّمون المعرفة إلى أجزاء مثل أسماك القرش التّي لا تُبقي إلّا الهيكل العظمي من سمكة كبيرة، في رواية أرنست همنغواي " العجوز والبحر"، وسأبيّن جهلهُم بما يظُنُّون معرفتَه. فالمعرفة المحدودة هي دوماً غير كاملة ولا يقينيّة، ذلك أنّ التّفاصيل لا تجد معناها إلّا بفضل تموضعها معاً[13]". لتكون البينتخصصيّة ردّ فعل طبيعي على تشظّي وحدة المعرفة[14].

إنّ أوّل صُعوبة تُواجهنا بهذا الصّدد تتمثّل في ترجمة المُصطلح بما يتلاءم والاستعمالات البراغماتيّة لغوسدورف، والتّي رُجّحت أن تكون البينتخصصيّة، وهذا ما يُحتّم علينا خبر معناه اللّغوي والاصطلاحي الذّي من شأنه أن يُساهم في تقريب معناه الحقيقي أكثر، لتبرير ترجمته على هذا المنوال دون غيره.

يتكوّن مُصطلح l'interdisciplinarité من شقّين: Inter والتّي تحتمل عدّة دلالات من بينها؛ الدّاخل، البين أو ما اشترك بين مجالات عدّة. كما تعني كذلك النّظام[15] فإذا ما اتّصلت الكلمة البادئة Inter بمُصطلح ما فهي تعني تموقع مجاله، واشتراك معناه بين مجالات أخرى ذات صلة بموضوع دراسته[16]، ولا يُشكّل مُصطلح disciplinarité الاستثناء من هذا، حيث يُشتّق من الجذر اللّاتينيّ لكلمة Disciplus أو Disciplina التّي كانت تعني pupil المُرادفة للتّلميذ Student وتُنسب لتلاميذ المسيح-عليه السّلام-.كما يحمل المُصطلح دلالات سُلطويّة تُوحي بالتّحكُّم الذّاتي للسّلوك، فهو فعل تدريب شخص ما على اتّباع مجموعة من التّعليمات الصّارمة، وكذا العقاب وفرض الطّاعة[17]، وقد ذهب بريان تورنر Bryan Turner إلى أنّ مُصطلح Discipline مُصطلح واسع الاستعمال؛ فهو النّظام المُعتمد في الكنيسة، وهو الحمية الغذائيّة المفروضة من قبل الطّبيب للحفاظ على صحّة المريض، أمّا من المنظور الأكاديمي فهو: "وضع علميّ تدريبيّ خاص وصارم[18]". كما تضمّن أيضاً تأمين بعض طُرُق التّفكير؛ فكلّ ما هو مُنحرف أو خارج عن النّظام، يُمكن إعادته إلى النّهج الصّحيح أو استبعاده[19]، ليدُلّ هذا على إمكان إدراج أفكار جديدة-مهما بدت غير قابلة للتّجانس مع النّظام-، وهذا ما يُضفي على مُصطلح البينتخصصيّة صفة المُرونة مُمثّلةً في قَبول أفكار مُختلفة، داخل تخصّص ما، مهما كانت تبدو غريبةً عنه.

زيادة على ما سبق وجب تحديد خصائص الاختصاص والمُمكن إيجازها فيما يلي:

أ- يدّعي كُلّ اختصاص دراسةَ موضوعٍ مُحدّد وخاصّ به، مانعٍ لمُساهمة عامّة البشر. ب- يصبو كلّ اختصاص إلى سنّ نظريّات ومفاهيم، تُمكّنُه من تنظيم المعرفة بفعاليّة؛ وذلك بواسطة جهاز لُغوي خاصّ بالبحث. ج- تأخذ بعض المُؤسّسات الأكاديميّة، شكل مواد ومقاييس، تُدرّس داخل الجامعات أو الكليّات في مقاعد بيداغوجيّة، تجعلها تُطوّر أبحاثها ومناهجها[20]. بالرّغم من كلّ هذا، لا تنطبق كلّ الصّفات السّابقة على جميع التّخصّصات؛ حيث يُمرَّرُ الأدب الإنجليزي -على سبيل المثال- كاختصاص، مع افتقاره لموضوع بحث مُحدّد، فلا تُوجد حقيقة فوضويّة في عالم العلم، أكثر من أنّ كلّ اختصاص يُمكنه المُطالبة بالاحتراف المعرفي ضمن مجاله، حيث تقع الاختصاصات ضحيّة الدُّوغمائيّة العلميّة، فيعتبر كلّ صاحب اختصاص أنّ مجاله أكثر فائدة، صرامة، وصُعوبة، وحتّى أكثر أهميّة من مجالات البحث الأخرى[21]. كما تسمح كلمة Inter بالتنقُّل المُريح بين "التخصّصات" من دون المُبالاة أو الالتزام بضروريّات التخصُّص من حيث طبيعة الأسئلة، الموضوع والمناهج المُعتمدَة[22]. رغم أنّ كلمة "داخل التخصُّص" هي المُقابل الحرفي لـ: l'interdisciplinarité، إلّا أنّها تبقى بعيدة عن المعنى الذّي يُريده غوسدورف، ليترجّح أنّ البينتخصُّصيّة هي المُقابل الأنسب في اللّسان العربيّ.

أمّا المعنى الإبيستيمي لـ: l'interdisciplinarité فقد جاء بإشراف المدير العام للمجلس التّنفيذي لمُنظّمة اليونسكو فيتوريو فيرونيزي Vittorino Veronese (1910-1986) ما ديباجته: "يُمكن النّظر إلى مفهوم البينتخصصيّة في العُرف

الإبيستيمولوجي، على أنّه شكلٌ من أشكال التّعاون بين مُختلف التّخصّصات، حيث يُساهم في تحقيق أهداف وأماني مُشتركة اتجاه شركائهم Their Association، والسّير قُدُماً نحو ظُهور وتقدُّم معرفة جديدة[23]".

إنّ الحديث عن ظهور معرفة جديدة، يبدو على أنّه يتناقض والحديث عن إعادة مجد المعرفة لوحدتها؛ فستكون كلّ معرفة جديدة، بمثابة براديغم تقدّمي، في حين أنّ الوحدة المنشودة هي نوعٌ من العودة الأركيولوجيّة لوضع كان أحسن من الحالي فكيف يُمكن تهذيب هذا التّناقض الظّاهر؟

صحيح أنّ دعوى الوحدة قديمة كطريقة أو منهج، لكنّ المعرفة التّي ستُنتَج، جرّاء التّأليف بينها، ونتيجة التقدُّم الحاصل في مُختلف المجالات العلميّة[24] ستكون جديدة، ليبحث غوسدورف عن وضع جديد للمعرفة تقليديّ ببيداغوجياً، يُصيّرُ مجدها وضعاً لا مضموناً.

تُمثّل البينتخصصيّة طريقة تنسيقيّة، تأليفيّة، وتوحيديّة للتخصُّصات المُختلفة، والسّير بخُطى ثابتة نحو فلسفة جديدة للتّركيب، لا لتجاوز أزمة المعرفة المُعاصرة فحسب، بل مُساهمةً في إصلاح أوضاع مجالات أخرى: بيداغوجيّة، سياسيّة وأخلاقيّة مُعبّراً بذلك عن نظرة شاملة للمعرفة، الحياة والكون[25]. والتّي سيستثمرها فيلسوفنا فيما بعد، وذلك استناداً لتصريح مُديرة معهد جورج غوسدورف في سبتمبر 2008 باريس- فرنسا، قالت فيه: "لم يُدافع أحد بخلاف إدغار موران عن "الفكر المركّب" مثلما فعل جورج غوسدورف، إذ يبدو أنّه أقرب إلى الأطفال وبقدرات عاليّة، من حيث طريقة التّفكير حول العالم(...)كما تُجسّد كتاباته تركيباً للأفكار[26]".

2- طبيعة المُمارسة البينتخصصيّة:

يُعتبر الكثير من الكتّاب والفلاسفة تجسيداً للبينتخصصيّة على غرار: أرسطو، كارل ماركس، ليبنيتز، فوكو كلود ليفي ستروس...إلخ، لأنّهم جمعوا بين عدّة تخصّصات في مجال واحد لتكون البينتخصصيّة بهذا واقعاً وحدثاً مُوثّقاً لتاريخ العلوم. وبناءً على ما سبق، إذا كانت البينتخصصيّة نظريّاً، بمثابة ترياق للمعرفة، فما هي طبيعتها كمُمارسة إجرائيّة؟ أو بتعبير آخر هل هذه المُمارسة ذات طابع إبيستيمي أم ميتافيزيقي؟

للإجابة على هذا التّساؤل وجب تحديد الفرق بين المفهومين فالميتافيزيقا في التّقليد الأرسطي تترادف و علم معرفة الأمور الإلهيّة ومبادئ العلوم والعمل[27]، ليكون موضوع الميتافيزيقا هو الله والإنسان، ولعلّ هذا الأخير هو مركز البحث، فهو يتعلّق بالميتافيزيقا، من حيث هي نمطٌ خاصٌ من المعرفة أو الفكر بوصفه معرفة مُطلقة لا نسبيّة، مصدرها الحدس في مُقابل العقل، مُؤَسِّسَةً بذلك لعلمٍ لا يتوسّل الرّموز عكس العلوم الوضعيّة[28]، كما يذهب كانط إلى أنّها: "جملة المعارف التّي تُستفاد من العقل وحده، أيّ من ملكة المعرفة قبليّاً بالمفاهيم، دون الاستعانة بمُعطيات التّجربة ولا بحُدوس الزّمان والمكان(...)وهي من جانب آخر ليست صوريّة مثل المنطق لكنّها ماديّة، من حيث انطباقها على أغراض مُحدّدة، تسمح بصياغة قبليّة لشروط وجودها المظهري[29]".

تدّلُّ الإبيستيمولوجيا على: "فلسفة العلوم، لكن بمعنى أدّق فإنّها ليست حقّاً دراسة المناهج العلميّة التّي هي موضوع الطّرائقيّة (الميتودولوجيا)، والتّي تنتمي إلى المنطق. كما أنّها ليست توليفاً وإرهاصاً ظنيّاً بالقوانين العلميّة(على منوال المذهب الوضعي النّشوئي)، جوهرياً ،المعلوميّة(الابيستيمولوجيا) هي الدّرس النّقدي لمبادئ مُختلف العُلوم وفرضيّاتها ونتائجها الرّامي إلى تحديد أصلها المنطقيّ، قيمتها، ومداها الموضوعي(...)، فهي تمتاز عن نظريّة المعرفة، بأنّها تدرُس المعرفة بالتّفصيل وبشكل بعديّ، في مُختلف العُلوم والأغراض أكثر ممّا تدرُسها على صعيد وحدة الفكر[30]". وعليه فمعرفة مبادئ العلوم، موضوع مُشترك بين نظريّة المعرفة، التّي تحمل رواسب ميتافيزيقيّة والابيستيمولوجيا، إلّا أنّ الأولى مصدرها الحدس لهذا فهي معرفة قبليّة بوحدة الفكر، ذات طبيعة مُطلقة ودوغمائيّة في حين تحمل الثّانية مَلكَات التّحليل والنّقد، بعد أن ينتهي العلم من وضع نظريّاته، ممّا يجعلها مُتنّوعة المجالات، ويُصيّرُها نسبيّة مفتوحة، ما يتلاءم ومُرونة البينتخصصيّة أكثر من المُمارسة الميتافيزيقيّة المُغلقة. لتكون البينتخصصيّة ذات طبيعة إبيستيمولوجيّة؛ ويظهر ذلك جليّاً من خلال الإعلان الغوسدورفي : "يظهر الادعاء البينتخصّصي Interdisciplinaire كترياق ابيستيمولوجي، يُعالج كلّ سوء يُصيب الوعي العلمي في عصرنا[31]".

3- الحُدود التّاريخيّة للمُمارسة البينتخصصيّة:

أثار التّطوّر الهائل للعلوم وتسارُع عجلتها خاصّة مع التّقدّم العلمي والتّقني، ضرورة الوُقوف عند اللّحظة التّاريخيّة بالعودة إلى الماضي لمُسائلته، تعديله أو تصحيحه، بُغية استشراف المُستقبل[32]، لتبرز حاجة فيلسوف ستراسبورغ لتاريخ العلوم، ويجعلنا نتساءل عن معالم الحُدود التّاريخيّة للمُمارسة الإبيستيميّة البينتخصصيّة.

يُمكن رسم حُدود البحث الإبيستيمي -بصفة عامّة وليسهل خبر المُمارسة الغوسدورفيّة- من حيثُ المنهج لا من حيث الموضوع[33] من خلال دراستين[34]:

1- دراسة سانكرونيّة Synchronique تزامنيّة: وهي نزعة علميّة تتناول العلوم كما هي في لحظتها الرّاهنة والتّي عبّر عنها جان بياجيه بمنهج التّحليل المُباشر.

2-دراسة دياكرونيّة Diachroniqueتطوريّة: تُمثّل النّزعة الفلسفيّة؛ حيث تتناول العلوم داخل سياقها التّاريخي التّطوّري أو منهج التّحليل التّكويني، الذّي يعتبر المعرفة ذات طبيعة تاريخيّة، لتتحتّم العودة لماضي العلم بُغية إجراء مُقارنات من شأنها ضمان الشُّموليّة.

يرى غوسدورف أنّ التّاريخ المُفسّر L'histoire compréhensive، والذّي يمتاز بشموليته للمعرفة قد نظر في مجالاتها كافّة، تعبيراً عن حضوره في العالم وعن طريقة للحياة. فيرى الفيزيائيّ هذه الأخيرة، على منوال طبيعة معرفته فلا يُحاول العيش من أجلها فحسب، بل الدّفاع عنها، بواسطة اختراع أسلحة مُدمّرة. كما تكفل المعرفة المُحافظة على الحياة والتخلُّص من الألم، وحتّى جعلها أفضل، هذا ما يتجسّد في الطّب، الذّي لن يتأخر في الاستفادة من الكيمياء والبيولوجيا. حيث ساهم الوضعيّون، بتقديم رؤية خاصّة وبراغماتيّة للحياة لتُشكّل بهذا كلّ معرفة شكلاً من أشكال المُعاش الوُجودي. هذا ما أدّى إلى توجيه مدار الوعي الغربي، فاختبر كلّ أعضاء الهيئة العلميّة -بتعبير طوماس كوهن-، باختلاف تخصّصاتهم، وضع إحساس ثقافي يتبادل المعنى مع الإحساس الجمالي والدّيني مُتجاوزين بذلك الحُدود الآنيّة الجامدة، إلى أفق أركيولوجي مُنفتح، أين يجب على تاريخ العلوم أن يتخذ مكانه الحقيقي ضمن نظريّة لمجموع الوعي الإنساني[35].

تأبى المُمارسة الغوسدورفيّة، إلّا أن تكون أركيولوجيّة، ما يجعلها أقرب إلى الدياكرونيّة منها إلى الجُمود والستاتيكيّة فتأكيدها على البُعد التّاريخي التطوريّ، وطبيعتها المرنة المُنتقلة بين المجالات المعرفيّة المُتعدّدة، وحقب التّاريخ المختلفة، هي عوامل تُساعدها على ذلك، وهذا ما أكدّه غوسدورف في كتابه «مُقدّمة في العُلوم الإنسانيّة" قائلاً: "سيكون مُؤلّفي هذا، مُحاولة حقيقيّة في تاريخ وابستمولوجيا العلوم الإنسانيّة، والتّي مازالت في تقديري غائبة لحدّ السّاعة في أكبر لغات الثّقافة[36]".

4- الإنسان: مرض التشظّي والتّرياق الإبيستيمولوجي

لم يكُن من المُمكن قيام علم الإنسان، من غير مُحايثته لسُؤال المعرفة، من حيث هي منتوجه الفكري والعلمي، فإذا كانت البينتخصصيّة ترياقا لمرض المعرفة، وكانت هذه الأخيرة خاصيّة إنسانيّة خالصة، فهي بهذا ستتحمّل عبء مُعالجة باطولوجيا الإنسان، وتأسيس علم الأنثروبولوجيا.

يُشخّصُ غوسدورف مرض علم الإنسان بقوله: "لقد كانت بداية فقدان الإنسان لوحدته، والمُتجذّرة مُنذ ظُهور الإنسانيّة إلى غاية الحقبة الوسيطيّة المسيحيّة، نتيجة حتميّة جرّاء تفجير تطوّر العلوم والتكنولوجيّات للكون في مجموعه[37]"، هذا ما انعكس سلباً على الثّقافة المُعاصرة، والتّي عبّرت عنها لوحات بيكاسو حيث يظهر الوجه فيها مُتفكِّكاً، العين والأذن في غير موضعهما الفم في وسط الجبهة، الأنف مزروع في الذّقن...إلخ من التّشويهات الخَلقيّة، التّي تجعل صاحب هذا الوجه أحد الشّواذ المجانين، مُمثّلاً في شخص الإنسان المُعاصر. تجد أزمة الثّقافة المُعاصرة معناها الأكثر إدهاشاً في أزمة صورة الإنسان هذه. فقد أدّى تطوّر العلوم والتّقنيات إلى خسارة وحدة الإنسان[38]. حيث لا تُشكّل الوحدة تجمُّعاً لأفكار أو لاحتياجات معرفيّة، فلسفيّة أو إستيطيقيّة فقط. إنّها تبدو كمخطّط منظّم للفكر وللفعل، إلّا أنّها تتطوّر بطريقة فوضويّة، هذا التناقض سيدفع المثقفين إلى رفض النّظر في صورة الإنسان، إذا وجدوا تفكّكهم الذّاتي والمتحلّل، سيقرّرون من دون شكّ، محاولة تدارك الموقف عن طريق إيجاد علاجٍ، في حدود إمكانيّاتهم، أين يُصبح من

المُمكن تدريجيّاً تجميع الكيان الإنساني والذّي سيُخولّه تحديد العمل الفنّي ، و توضيح أنّ لا أحد يُمكنه التّموقع في منظر هَلوَسي لتظهر المُعاناة اللّاواعية للإنسان في منتوجه المعرفي ، العلمي والفلسفي ، وحتّى الفنّي ، جرّاء التّشظّي [39].

اقتحمت الثّقافة الغربيّة —مع بداية القرن الثّامن عشر- بحزم ، مسلك الثّورة الميكانيكيّة ، لأوّل مرّة من قبل غاليلي ، هذا ما فسح المجال أمام التّطوّر المجهول والأعمى للعلوم والتّكنولوجيّات ، فبعدما كان الواقع التّقليدي نظاماً للقيم ، أصبح الكون الحديث رُكاماً من الوقائع ،التّي يسعى العلماء لتبسيطها بفضل تطبيق مناهج تحليليّة صارمة [40].

يتهمّ غوسدورف أصحاب النّزعة العلميّة الضّيقة ، من خلال قوله: "وحدها الميداليّة تملك وجهين ، لا يجب الاحتفال بالفتوحات المُذهلة للعلم ؛ يجب أيضاً أن نخبر كم كلفتنا هذه الفتوحات. تقسيم العمل العلمي ، الشّرط الضّروري للتطوّر ، ومن جهة أخرى تفكيك موضوع المعرفة. الفيزيائي ، الكيميائي ، لصياغة معرفة الواقع عن قرب أكثر من أيّ وقت مضى. وبما أنّ الرياضيّات هي ملكة العلوم ، فإنّنا نصرّح بأنّه ، ومنذ برتراند راسل لا يعلم الرياضيّ عن ماذا يتحدّث أو ما إذا كان ما يقوله حقيقي[41]".

عالج الوعي الغربي بعد غاليلي ونيوتن ، الإنسان بوصفه موضوعاً للدّراسة مُشجّعاً بنجاحاته ، فقد طُبّقت على الإنسان المعايير ذاتها للمعقوليّة النّاجحة في دراسة المادّة ، تظهر طفرة العُلوم الإنسانيّة منذ قرنين من الزّمن كتجسيد لعلوم نعتها غوسدورف بأنّها لاإنسانيّة. لطالما سيطر مثال العلوم الدّقيقة والصّارمة ، على تطوّر علم النّفس ، علم الاجتماع ، وحتّى الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة. ولم يسلم جسد الإنسان من التّدخّل العلمي فيه ، فقد تمكنّت الكيمياء من تحديد كميّات الماء ، الكربون ، الكبريت الفوسفور ، الحديد إلخ ، الموجودة في الجسم بدّقة ، والمتدخلّة في التّركيب العُضوي له. لا يعتبر فيلسوفنا انتصارات العلوم الطّبيعيّة والإنسانيّة ، سوى عبارة عن تفكيك للإنسان الذّي أصبحت صورته عاتمة وغير واضحة لدرجة أنّ المشهد الفكري والثّقافي قد نسي أنّ الإنسان يملك صورة كليّة ، هذا ما أكّده هنري بوانكاريه -بوصفه عالماً قضى حياته في الدّراسة عن طريق الميكروسكوب-، وخلاياه ، حيث أنّ صورة الفيل الكليّة غائبة ، هذا ما ينطبق بامتياز حسب غوسدورف على الوضع الابيستيمولوجي الحالي. أين يُجبَر الإنسان أن يُدْرَس في التّفاصيل الصّغيرة ، ليخسر في النّهاية معنى هويته الحقيقيّة[42].

تأسيساً على ما سبق ، أكّد فيلسوف ستراسبورغ ، أنّ كلّ علم يدرس الإنسان ، يقترح صورةً عنه ، ويُحدّدها في تأليفات مُعيّنة ويكون العالم راضيا عن تخصّصه بتقيّده بمنهجيّة خاصّة تُقطِّع الإنسان إلى أجزاء ، مُعتقدين أنّ الإنسان مجموعة من الأجزاء -وهي وجهة النّظر الوضعيّة-، فعندما يُجزّأ الإنسان إلى أجزاء لن يبقى أبداً إنساناً فقد بدأنا بقتله .[43]إنّ علاج مرض التشظّي ، النّاتج عن الانجذاب الأعمى للمركز وهو الإنسان ، إلى نتائجه مُتمثّلة في الاختصاصات الضّيقة ، قد حسمه غوسدورف قائلاً: "وحده همّ الالتقاء البينتخصّصي يستطيع أن يُصيّر عُلوم الإنسان المُختلفة عُلوماً إنسانيّة حقّاً[44]".

إنّ العمل لتوجيه العلوم الإنسانيّة إلى نقطة التقاء تقاربيّة هو عمل لوحدة الإنسان ، التّي تُمثّل حالة الرّوح فإذا لم نجد هذه الحالة في البداية فلن نجدها في النّهاية ، ليظهر غوسدورف متأثّراً بهيغل كاشفاً البُعد الميتافيزيقي في مشروعه. إنّ المُصطلح الهيغيلي Geisteswissenschaften والذّي يعني "العُلوم الإنسانيّة" ، يتناول الإنسان كروح ويرفضه من حيث الطبيعة في حين أنّ المفهوم الأنجلوساكسوني للعلوم الاجتماعيّة والمُشاع في فرنسا ، يُرجع العلوم الإنسانيّة لعلم النّفس وعلم الاجتماع التّي تُكمّل الإثنولوجيا أو الأنثروبولوجيا الثّقافيّة. لكنّها تبقى خاصّة جدّاً لأنّها تُقصي كلّ الأنظمة المعرفيّة الأخرى التّي تهتم بالتّاريخ الطّبيعي للإنسان أو الإنسانيّة بالإضافة للعلوم البيولوجيّة والعلوم التّاريخيّة [45].

6- الوضع العلمي للأنثروبولوجيا عند جورج غوسدورف (الحُدود البراغماتيّة والتأسيس الإبيستيمي)

تتجلّى صُورة الإنسان الحقيقيّة ، من خلال تخصُّصات مختلفة كثيراً فيما بينها ، كالبيولوجيا ، خاصّة ما تعلّق فيها بعلم الحيوانات الراقية ، والأنثروبولوجيا البيولوجيّة ، علم الوراثة الإيكولوجيا ، كما لا تُستثنى العلوم الإنسانيّة أيضاً من هذا[46]. في مُقابل ذلك ، إذا كان غوسدورف يُحاول الاستفادة من مجالات المعرفة المُختلفة لتأسيس علم الإنسان ، فهل سيُساهم العلم فقط في تأسيس الوضع العلمي للأنثروبولوجيا أم أنّه سيتجاوزه إلى ميادين أخرى؟ لعلّ هذا يقتضي ضبط مفهوم العلم عند غوسدورف ، فاختلاف تعريفاته ، راجعٌ

لتناقُض المذاهب الفلسفيّة ، النّاتج عن كثرة المجالات الأدبيّة والعلميّة ، عاكسة بذلك إحدى باطولوجيّات المعرفة ، التّي تَحُول دون ترسيخ مفهوم مُحدّد يكون بمثابة الخُطوة الأولى في المشروع الأنثروبولوجي ، واضعاً تقليداً مفاهيميًّا صَلباً ، يُساهم في التّأسيس له ، ويُحقّق الاتفاق بين أصحاب الهيئة العلميّة بتعبير طوماس كوهن.

تبنّى فيلسوف ستراسبورغ تعريف أندريه لالاند للعلم ، والذّي جاء كالآتي: "إتّسمت كلمةُ علم باليونانيّة: επιστήμη - بالفرنسيّة: Épistémè ، والتّي عُرّبت إلى: إبيستيمي- وفي اللّاتينيّة Scientia طيلة أمد طويل ، بمعنى قويّ كاد يتلاشى في عصرنا مع تطوّر العلوم (...)فالعلم يتعلّق بالضّروري ، الواجب والأزلي [47]". لقد كان تعريف لالاند للعلم ، شاملاً ، تجاوز الحُدود الوضعيّة الضيّقة ، إلى آفاق مُنفتحة على واقع ماورائي ، سرمدي عبّر عنه لالاند بأنّه أزلي. فالشكّ في أنّ مجموع زوايا المُثّلث يُساوي °180 -والتّي يعتبرها المُلحد علماً-، لا يُمكنها أن تتحقّق في كلّ الأمكنة (الكرويّة والمقعّرة) هذا ما يُقرّر أنّ ما يقع في موضع الشُّبهة لا يُمكن أن يكون علماً ، لتتجلّى بذلك سِمةُ العِلم الكُليَّة اليقينيّة وحتّى المُقدّسة ، فمصدر سُلطة العلم الاجتماعيّة وقوّة معناه هو المعرفة [48]. كما ورد في مُعجم لاروس الفلسفي أنّ العلم:"كشفٌ Savoir أو معرفةٌ Connaissance واضحة ويقينيّة بشيء ما ، استناداً إلى مبادئ جليّة ومُثبتة ، سواءً بطُرق تجريبيّة أو بواسطة تحليل المُجتمعات والحوادث الإنسانيّة[49] des faits humains.وبناءً على ذلك لا يَرسُم غوسدورف حُدوداً بين العلم والمعرفة مُستنداً بذلك لجذرهما اللّغوي الواحد ، مجالات بحثهما وخصائصهما الشّاملة إلّا ليُبرز تماسُك العلم ، مُؤكّداً أنّ البينتخصصيّة هي الحلّ الأمثل لمُعالجة داء التّجزُّؤ ، الذّي لم يسلم حتّى المفهوم الشّامل للعلم منه ، وهذا ما عالجه مقدّماً لنا نموذجاً للإصلاح المعرفي في التّاريخ ، داعياً لضرورة علاج العلم مُنزلاً إيّاه مكانته الحقّة الضّاربة بجذورها في عُمق التّاريخ ، هذا الأخير الذّي احتضن باطولوجيا العلم سيكون بالضّرورة ميدان مُعالجتها.

يُعدّ العلم إبان العصر الوسيط أكثر أشكال الحقيقة قُدسيّة لارتباطه بالنّظام الديني ، والمُتجسّد في علم اللّاهوت أو الثيولوجيا ؛ التّي تتخذ دلالة معرفة الله للكون موضوعها الأساسي ، بوصفها المعرفة الأكثر كمالاً وعُلواً ، مُقارنةً بما يعرفه وما يُحاول الإنسان اكتشافه من أسرار الطّبيعة وحتّى نجوى ذاته. لقد كانت نقلة مفصليّة-حسب غوسدورف- تلك التّي أحدثها الفيلسوف والرياضي النّمساوي كريستيان وولف Christian Wolff (1679-1754)، مُعرّفاً العلم من خلال نتائجه ؛ حيث يتّم استنباط مبادئ مُعيّنة وثابتة ، على سبيل نتائج مشروعة مُبيّناً أنّ كرامة القصد تظهر من خلال هدفه ، وهي في هذه الحالة غاية عُليا مُتعلّقة بواقع مُفارق يدرس شكل المعرفة لا مضمونها ، مُؤسّساً بذلك لميتافيزيقا عامّة ، تُرادف علم المبادئ وتُعنى بموضوعات المعرفة المُختلفة ، والمُتمثّلة في: الذّات ، الطّبيعة ، والعالم[50] .

يقترح غوسدورف لفظ "العلم الكامل" La Science Parfaite بدل الثيولوجيا ؛ بُغية رفع كلّ سلطة معرفيّة لمجال مُعيّن على آخر ، وكذا لتجريد العلم من صفة الألوهيّة ، التّي تجعل الإنسان -وبالرّغم ممّا يَكتَنزُهُ من ملكات- قاصراً عن بُلوغها[51]، فعَجزُ العقل المحض عن بُلوغ المعرفة الإلهيّة المُطلقة ، وكذا معرفة الله ، راجعٌ لتعذّر الميتافيزيقا أن تُصبح علماً ، حتّى لو اعتمدنا قضايا يقينيّة لا ينالُها الظّن ، لأنّها ستكون تحليليّة ، ولن تُضيف شيئاً سوى أنّها ستُعجّل ظُهور الشكيّة المذهبيّة [52] ؛ كونها طريقة إقناع في غير محلّها ، تقتضي تبنّي تفسير للكون ، بحُجج تتطابق مع ذاتها دون مُطابقتها للواقع ، الذّي سيفقد دليل وُجوده ، ويُصبح مناطاً للظّن.

يسير فيلسوف ستراسبورغ على خُطى نيتشه ؛ فإذا كان هذا الأخير يُعلن "موت الله" بطريقة انتصارية ، فإنّ فيلسوفنا سيُعلن موته في الإبيستيمولوجيا ، كبداية أزمةٍ في المعرفة كانت أهمّ ما ميّز القرن الثّامن عشر في أوروبا. وسيتعزّز هذا عندما يُقدّم لابلاس لبونابارت نظرته عن العالم ، القاضية بأنّ تفسير الواقع مُمكن دُون اللّهث وراء "فرضيّة الله"، والتّي كانت زَعماً وضعيّاً خاطئاً ، بحُجّة أنّ تطوّر العُلوم التّجريبيّة كان نِتاجَ ارتباطها بالرّموز الرّياضيّة المُشكّلَة للُغة العلم ، وليس لدواعي ميتافيزيقيّة مُفارقة. يظهر غوسدورف في ثوب المُنتقد ، عندما يصف هذا الإقصاء بالتعسُّفي ؛ فالإلحاح على مكانة الرّياضيّات في مُختلف العُلوم ، لا ينفي بالضّرورة مكانة الله في المعرفة بدليل أنّ كريستيان وولف ذاته ، دافع عن العدد ومكانته في البحث السيكولوجي ، وساهم في المحاولات الألمانيّة الأولى في مجال الديموغرافيا ، كما ركّز على دور المعقوليّة الرّياضيّة في شكل حساب الاحتمالات ، لكي يسود النّظام والعقل الظّواهر الاجتماعيّة حتّى على ما يبدو منها غير

نظاميٍّ[53]. يُعتبر التّرييض شكلاً من أشكال البينتخصصيّة، فهي مُحاولة لتوحيد لغة العلم أو بالأحرى، ابتكار لُغة شاملة تُحقّق الاتفاق بالمعنى الليبنيتزي ليثور غوسدورف على كلّ مذهبيّة مُنغلقة، تُقصي حقائق على حساب أخرى، وتخدم مصالح ايديولوجيّة أكثر منها معرفيّة.

يُعرَّف العلم من الآن فصاعداً بنمط المعرفة لا بموضوعها فظُهور علوم جديدة تتناسب والإجراء العلمي المُطبّق في مجالات مُختلفة لحدّ التطرّف، رجّح ضرورة البحث عن أحكام بُغية تحصيل المُوافقة الكونيّة، التّي تُرادفُ كلمة العلم المُطبّقة في كلّ مجموع معرفيّ مُنسجم، قد يأخُذ صفة النّسقيّة، لتزداد استفادة العُلوم من بعضها ويسهل الانتقال المرن بينها دون حواجز[54].

لاشكّ في أنّ فكرة العلم حقيقة تاريخيّة، حتّى بالنّسبة لتلك التّي لا نعتبرها الآن عُلوماً، كالتّنجيم والخيمياء، احتراما لجُهود الإنسان، وحفاظاً على مكانة الوضع العلمي، حيث عُرفت مُورست وطُبّقت لزمن طويل على أنّها كذلك، أُستثمر هذا الادعاء عصراً من بعد عصر كشكل من أشكال المعرفة، حيث تحمل قيمة واقعيّة، كحدث تاريخي يُحتذى به على الأقلّ في حقبة مُعيّنة، هذا ما دفع الثيولوجيا للاحتجاج حفاظاً على أهليّتها وصَوْناً لمكانتها، كملكة لكلّ العُلوم بدون مُنازع إبان العصور الوُسطى. على باقي العُلوم الأخرى كالرّياضيّات والفيزياء التّجريبيّة، التّي أجبرت العلم على التخلّي عن البحث في جواهر الأشياء، والانعطاف نحو وصف الظّواهر، تحت ضغط المناهج الاستقرائية الوضعيّة، التّي تستمد صدقها الأُحادي من المُمارسات التّجريبيّة[55].

يظهرُ مفهوم العلم اللّاإنغلاقي، أين تنسلخ كلّ العُلوم من وضعها العلمي، ولتتلاشى دعوى أفضليّة نظريّات داخل مجال مُعيّن على آخر، ويندثر معها احترامنا الرّاسخ للعلم- بشكله المُغلق-؛ فالثيولوجيا أو علم اللّاهوت، أو منهجيّة تُشكّل نسق حقائقنا المتعلّقة بالله؛ على غرار العُلوم الأخرى قد رفضت أن تُرفع عنها صفة العلميّة؛ حيث تفتخر كليّة اللّاهوت بانتمائها لكليّات العلوم، وتَرفُض رَفضَ بعض التيّولوجيين على غرار كارل بارث Karl Barth(1886-1986) للقب العلم[56]. وحُجّة هؤلاء تكمن في أنّ منح علم اللّاهوت وضعاً علميّا تقليداً للعُلوم الأخرى يُجبرها على الاعتراف بثلاثة أمور[57]:

1 إنّها ككلّ العلوم الأخرى، جهد إنساني مُرتبط بغاية معرفيّة مُحدّدة.

2 اعتمادها منهجاً ومنطقاً مُحدّداً.

3 قُدرتها على تبرير المنهج المُراد نهله لتبيين نجاعتها من النّاحية التّطبيقيّة.

إنّ كليّات العُلوم المُتعالية على باقي التخصّصات والمُنعزلة عنها -والتّي نعتها غوسدورف بكليّات نابليون-تُعيق العلم عن تحقيق معقوليّة موضوعيّة تنال مُوافقة العُقول المُختلفة، كونها مُغلقة على ذاتها وتُجبر ميادين أخرى -مثلما رأينا مع الثيولوجيا- للاندماج داخل نسقها حتّى وإن كان هذا مُنافياً لطبيعتها، ليتأكّد أنّ تحقيق الموضوعيّة يحتاج للذّوات المُختلفة لا بفرض منطق الموضوعيّة عليها، بل بإقناعهم بضرورة الاشتراك لتحقيق غاية العلم الحقيقيّة التّي وُجد من أجلها[58].

ومُجمل القول إنّ مفهوم العلم غير واضح حتّى بالنّسبة له ذلك أنّه و من المستحيل إيجاد المعنى الحالي للكلمة جاهزاً في الماضي، وكذا لقُصور السّيطرة عليه، ما أدّى إلى انفصاله عن مجموع الثّقافة، وعُزوفه عن اعتلاء المكانة الشّرفيّة والأهميّة التّقريريّة، التّي يدّعي واهماً امتلاكها حاليّاً والتّي كان يتمتّع بها من قبل[59].

تُشكّل المفاهيم المُتعدّدة حدّ التّناقض لفكرة العلم، واقعه المأزوم المُتمثّل في صُعوبة تعريفه، بحيث يُرضي مُختلف العُلماء كـ: الرياضي، الأركيولوجي، المؤرّخ، أو رجل القانون، الطّبيب والثيولوجي، ليظهر سبيل تهذيب هذا التّناقض، بتجاهل كلّ هذه الافتراضات، ووُجوب الاعتراف أنّ "العلم" في حدّ ذاته يقدّم ما هو مُشترك بين كلّ التّخصُّصات ،التّي تقدّم نفسها على هذا النّحو، أي —وبمعنى آخر- تحديد موقف مُعيّن من الإنسان في علاقته بالكون[60]. فلا يحذو العلم إلاّ أن يكون: "نظرةً مُعيّنة حول الواقع، والتّي لن تكون وفيّة للكنيسة، للعامل في مصنعه، للفنّان في ورشته، أو لرجل الشّارع في الشّارع فالعالم يبحث عن معرفة موضوعيّة ومعقولة (...)، وبفضل إجراءات مؤسّسة على العقل، ومُتحكّم فيها عُموماً، يُمكن تحقيق هذا إذا ما تمسّكنا بهذا التّعريف العام جدّاً، والذّي يبدو أنّه في غاية الإمكان دون أيّ تحيُّز[61]".

بعد تناول مفهوم العلم، وجب تبيين موضع الآداب في المشروع الغوسدورفي؛ حيث يُعبّر تجزيئ الثّقافة في فرنسا

من قبل -ما سمّاه فيلسوف ستراسبورغ- مُنظَّمة الجامعة الإمبراطوريّة ، نسبة للتّقسيم الثُّنائي النّابوليوني المُتمثّل في الآداب والعُلوم ، عن سُوء فهم لمفهوم الجامعة في وحدتها من حيثُ أنّها المحيط الأمثل للثّقافة ، والذّي لم يكن موجوداً في الجامعات البريطانيّة ، كما استقبلت كليّات الفلسفة في ألمانيا المتعلميّن الذّين فُصلوا أو وجدوا أنفسهم غريبين بيداغوجيّا في فرنسا ، وكذا جمعت بين كليّات الآداب والعلوم ، غير مُحقّقة بذلك راحة إداريّة وانفتاح المجالات على بعضها البعض فحسب بل خبرَ الفكر الحقيقي الذّي وُجد مُشاركاً ، عامّاً وشُموليّاً[62].

يرجع المعنى الحالي لكلمة "علم" من جهة أخرى للتّعارض الثّقافي المُتأصّل بين العلوم والآداب. حيث علّق غوسدورف على لالاند الذّي –وفي نظره- قد تأسّف في كلمات حكيمة ، عن التّعارض بين الفلسفة –باعتبارها مُنتمية للآداب- والعُلوم الأخرى ، سواءً الصّوريّة ، الطّبيعيّة ، وفي بعض الأحيان حتّى الإنسانيّة والمُجسّد-في تنظيم الكليّات ، فلن يتعرّض مُستقبل الفلسفة وحده للخطر بقدر ما سيُشوّه تاريخها ويرفع صفة العقلانيّة عن ماضيها عازلاً الأخطاء العلميّة ، التّي لطالما أصبحت حقائق علميّة -بالتّعبير الباشلاري[63]

هيمن هذا التمزّق بين الآداب والعُلوم على الثّقافة المعاصرة خاصّة النّظام البيداغوجيّ(التّربوي) الذّي كان يُشكّل في البداية الاستثناءَ ، إلى أن أصبح قاعدة تربويّة ، فدعوى الغير قابليّة للاختزال تتنافى وطبيعة الأشياء ، فضلاً عن كونها ظاهرة مُتأخرة وغير سويّة[64]. يُحاجج غوسدورف موقفه هذا ، بسرد تعريف مقال الآداب من قاموس ليتريه ما ديباجته:" هو مجموع المعارف التّي تُقدَّم في دراسات الكتب[65]" وهذا ما يتّفق باختصار و الفكرة العامّة جدّاً للثّقافة والتّي يُمكن تحصيلها عن طريق تكثيف القراءة ، فإنسان "دون آداب" في العُرف الكلاسيكي ؛ هو من لم يتلقى تعليماً مدرسيّاً وجامعيّاً في شكله المُعتاد ، ويضرب غوسدورف مثالاً بـ: العالم والتّاجر الهولندي أنطوني فان لوفينهوك (1632-1723)Antoni van Leeuwenhoek والذّي استعمل دون تكوين جيّد ، وبانتظام ، الميكروسكوب للتّحقّق من الموضوعات الطّبيعيّة ، كما عمل في المُستشفى ، و برع في الفيزياء ، علم النّبات والبيولوجيا[66].

ارتبطت كلمة "آداب" بالمجال الكامل للمعرفة ؛ هذا المعنى المُعولَم ، مُختبر بوضوح من طرف الأوتوبوغرافية أو السيرة الذّاتيّة لديكارت ، الذّي نهل في طُفولته من الآداب ، مُكتسباً بذلك معرفة واضحة ويقينيّة عن كلّ مجالات الحياة ، وهذا ما يُبيّن تأثّره بالبرنامج الكامل لمدرسة لافلاش ، الذّي يُغطّي مزيجاً من البلاغة ، الشّعر الرياضيّات الثيولوجيا ، الفقه ، القضاء الطّب وباقي العلوم الأخرى. ليكون قد ساوى بين العُلوم والآداب[67] حيث علّق جيلسون Gilson عن هذا المقطع المؤوَّل لكلمة الآداب المُسّماة litierae humaniores ، والتّي تعني الإنسانيّات[68]" ،ليظهر لنا القياس التّالي: إذا كانت الآداب مُساوية للعلوم وضروريّة لتكامل المعرفة ، وكون الآداب مُرادفة للإنسانيّات ، فإنّ هذه الأخيرة مُساوية للعلوم وضروريّة للمشروع المعرفي.

– وإنطلاقاً ممّا سبق ؛ يُمكننا التّفصيل في كيفيّة التّكامل بين العلوم الإنسانيّة أوّلاً ، باعتبارها المخرج الوحيد الذّي يُمكننا من خلاله معرفة ما يُحرّك كُلّاً من الإنسان والمجتمع وما يدفعهما إلى التّطوّر أو التّدهور ، وكذلك ما يدور فيهما من صراع هذا ما يفرض اليوم السّيطرة على الإنسان نفسه في جميع حالاته النّفسيّة ، الاجتماعيّة والتّاريخيّة وغيرها ، وهذا لا يتحقّق إلاّ عن طريق تكامل العلوم الإنسانيّة فيما بينها. إضافة إلى هذا يُمكننا أن نصف الواقع الإنساني بأنّ له أبعادا عديدة تمامًا كما نصف المشاكل الإنسانيّة الخاصّة بذلك ، فلمّا كان كلّ علم فردي يُعالج تجريداً واحداً من الواقع العيني فإنّ مناهجه لابُد أن تكون مُحدّدة وذات جانب واحد ، فليس ثمّة كائن إنساني يُمكن وصفه ببساطة أنّه: "إنسان اقتصادي" أو "إنسان نفسي" فلا يُمكن أن نفهم مثل هذا الإنسان ، وليس ثمّة فعل إنساني يُمكن أن يُفهم في ضوء مُصطلحات سيكولوجيّة بحتة ، دون الإشارة إلى الظّروف الاجتماعية ، فنتائج العلوم الفرديّة لا يُمكن أن تقودنا إلى فهم كامل لمُشكلة واقعيّة عينيّة ، إلاّ بإيعاز من علم آخر ينتمي للمركز ذاته ، وهو الإنسان بوصفه رهان كوني [69]. هذا ما دفع غوسدورف إلى إعادة تسمية العلوم المُختلفة بما يتلاءم والمركزيّة الأنثروبولوجيّة ، على غرار إطلاق مُصطلح: الأنثروبولوجيا الاجتماعيّة بدل العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، والتّي يعني بها علم الاجتماع ، علم النّفس ، وعلوم الثّقافة ، بدل العلوم التّاريخيّة ، والتّي تضُّم ،

التاريخ العام، التاريخ الجُزئي، تاريخ العلوم، تاريخ الأفكار،تاريخ الأديان، تاريخ الفنون، تاريخ التّقنيّات. كما طالت زعزعة غوسدورف للاصطلاحات التّقليديّة مجال العُلوم الطّبيعيّة، حيث أحال البيولوجيا إلى مُصطلح يُعطي للإنسان مكانته الحقّة، وهو مُصطلح الأنثروبولوجيا العُضويّة [70].

وخلاصة القول، يُحاول غوسدورف إعادة لمّ شمل الإنسان المُتشظّي في النُّظم المعرفيّة الكُبرى، الفلسفيّة والعلميّة، وذلك بأن يُعيد للإنسان هيبته ومكانته الكونيّة، التّي تُجسّد وحدته عن طريق تأصيله في العالم، ما يجعله يحنّ لزمن الحداثة، لكنّه في مُقابل ذلك يرفُض كلّ نسقيّة أو انطواء داخل مذهبيّة مُعيّنة ما يجعله فيلسوف ما بعد حداثي فاتحاً بهذا المجال أمام مُرونة معرفيّة-تمثّلت في مشروع البينتخصصيّة- تُعطي للأنثروبولوجيا وضعاً علميّا يستمدّ قوته من كلّ العلوم الأخرى، هذه الأخيرة التّي سيقوم غوسدورف بإحراجها إذا ما حاولت تهميش الإنسان أو هدمه، لأنّها في الأصل ساهمت في بنائه أو تأسيسه كعلم لتكون أيّة مُحاولة للإنقاص من علميّة أو أهميّة الأنثروبولوجيا إنقاصاً من علميّة العلوم الوضعيّة والدّقيقة في حدّ ذاتها. كما يظهر فيلسوفنا بثوب الإيديولوجي عندما لا يعتمد على فلاسفة وعُلماء لا أوروبيّين، كانوا مثالاً للبينتخصصيّين، والمُنتمين لحضارات شرقيّة ككونفوشيوس مثلاً، وحتى من علماء وفلاسفة الإسلام، كالفارابي وابن سينا، الذّين برعوا في شتّى أنواع عصرهم.

الهوامش

1. لقد آثرنا استعمال مُصطلح الباطولوجيا والتّي تعني علم الأمراض ، لدلالته الصّريحة والواضحة على أنّ الإنسان قد عاش الحالة السويّة في التّاريخ من قبل ، ولا تُعدُّ حالته الرّاهنة والإغترابيّة عن الواقع ، سوى مرضٍ أصابها ، مُتفادين بذلك الاستعمال التّقليدي للعُلوم الإنسانيّة والمُتمثّل في الأزمة ، حيث تحمل هذه الأخيرة معنى إيجابي سيدفع العلم إلى التقدّم أكثر ، في حين يُعبّر المرض عن حالة سلبيّة لا سويّة أصابت المعرفة بصفة عامّة والإنسان على وجه الخُصوص.

2. جورج غوسدورف Georges Gusdorf(1912-2000): فيلسوف ، مُؤرّخ للأفكار وإبيستيمولوجي فرنسي مُعاصر تحصّل على شهادة الدوكتوراه سنة 1948 إثر أطروحتين:- التّجربة الإنسانيّة للتّضحية كان أستاذاً للفلسفة في جامعة ستراسبورغ. تمثّل مشروع غوسدورف في لمّ شمل الإنسان المُتشظّي في العلوم والمعارف المُختلفة التّي تشترك في موضوع واحد ، بُغية تأسيس الأنثروبولوجيا وإعادة الإعتبار للميتولوجيا. من أهمّ كُتبه: إكتشاف الذّات (1949) ، الكلام(1952) ،الأسطورة والميتافيزيقا (1953) ، محاولة في الميتافيزيقا(1960) ، مدخل إلى العلوم الإنسانيّة (1960) ،علوم الإنسان هي علوم إنسانيّة (1967) ، وكذا موسوعته الشّهيرة: العلوم الإنسانيّة والفكر الغربي.

جورج طرابيشي ، مُعجم الفلاسفة) المناطقة ، المُتكلّمون ، اللّاهوتيّون ، المُتصوّفون) ،دار الطّليعة ،بيروت-لبنان ،ط3 ، 2006 ، ص ص439، 440.

3. فريديريك نيتشه ، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي ، ترجمة: سهيل القش ، تقديم ميشال فوكو ، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع ، بيروت-لبنان ، ط 2 1983 ، ص46.

4. أندري لالاند ، موسوعة الفلسفة ،الجُزء الأوّل ، ترجمة ،خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات ، بيروت-باريس ، ط 2 ، 2001 ص ،357.

5. وعى غوسدورف أنّ انفصال الفلسفة عن العلوم هو مناط أزمتها ، ما دفعه للحديث عن إلتمام العلوم المعارف والفنون مرّة أخرى لأنّ هذه الوحدة ستُعيد للفلسفة مجدها الغابر. وبيان ذلك في عنونة غوسدورف الفصل الأوّل من كتابه: علوم الانسان هي علوم انسانيّة ، بالفلسفة والعلوم الإنسانيّة.

6. Edgar Morin:sur L'interdisciplinarité, Revue des sciences de l'éducation vol 24,édition du CNRS, paris-France,1998,p5.Guerre et paix entre les sciences,p21.

7. [1] Georges Gusdorf :«Qu'est-ce que l'interdisciplinarité? Passé, présent, avenir de la recherche interdisciplinaire». Revue internationale des sciences sociales, 1977, p35.

8. Ibid,p36.

9. Georges Gusdorf, Les sciences de l'homme sont des sciences humaines,1 edition, Strasbourg, Faculté des lettres de l'Université de Strasbourg, 1967, p38.

10. Ibidem

11. Ibidem

12. إدغار موران: أنثروبولوجيا المعرفة: مدخل إلى المنظور التّعقيدي للمعرفة ، ترجمة ، يُوسف تيبس ، رُؤى تربويّة ، العدد 39 ،(د ،س ،ن) ، ص ص 93 ،94.

13. Georges Gusdorf: Les Sciences humaines et la pensée occidentale Tome : 2: Les Origines des sciences humaines, antiquité, Moyen âge, Renaissance. Paris, Payot,1edition, 1967, p17.

14. Edgar Morin :Sur Linterdisciplinarite,Opcit,p5.

15. مع العلم أنّ النّظام يخدم التّخصص ، ذلك أنّه يُشير إلى مجال مُغلق مُتناسق ،مُميّز عن باقي المجالات من حيث الموضوع والمنهج.

16. وهذا ما يظهر جليّاً في قاموس: سهيل إدريس: المنهل: قاموس فرنسي عربي ، دار الآداب ، بيروت-لبنان ، ط5 ، 2013 ، من ص 667 إلى 672.

17. Armin Krishnan:what are Academic Disciplines?Some observation on the Disciplinarity vs Interdisciplinarity debate,University of Southhampton-National Centre for Research Methods,2009,p8.

18. Ibidem.

19. Ibidem.

20. Armin Krishnan:what are Academic Disciplines?Some observation on the Disciplinarity vs Interdisciplinarity debate,University of Southhampton-National Centre for Research Methods, 2009,p9.

21. Ibid, p10.

22. Mohammed Allal Sina **Aucune source spécifiée dans le document actif.**ceur : « Qu'est-ce que l'interdisciplinarité? ». Revue internationale des sciences sociales,1edition, 1977,p25.

23. Louis d'Hainaut, Interdisciplinarity in General Education, following an International Symposium on Interdisciplinarity in General Education held at Unesco Headquarters from 1 to 5 july 1985,UNESCO,1986,p7.

24. وهذا يعني أنّ غوسدورف سيستفيد من تشظّي العلوم ،لتُصبح التخصُّصيّة ورغم سلبيّاتها الكثيرة إيجابيّة.

25. Mohammed Allal Sinaceur : « Qu'est-ce que l'interdisciplinarité?»Opcit, p28.

26. http://e-g-g.fr/lecole/notre-histoire/georges-gusdorf,16-07-2016,14:22.

27. أندري لالاند ، المرجع السّابق ، ص790.

28. المرجع نفسه ، ص 792.

29. المرجع نفسه ، ص 793.

30. المرجع نفسه ، ص ص357، 356.

31. Georges Gusdorf: «Qu'est-ce que l'interdisciplinarité? Passé, présent, avenir de la recherche interdisciplinaire ». Opcit, p31.

32. رشيد دحدوح ، تاريخ وفلسفة العلوم البيولوجيّة والطبيّة عند جورج كانغيلهم ، أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدوكتوراه في الفلسفة ، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري2005 ،2006 ، ص31

33. والتّي يُمكن إجمالها في إتجاهين 1-إتّجاه ضيّق مُغلق ؛ يُقرّ بأنّ لكلّ علم مُشكلاته الخاصّة به ،مؤكّداً على أنّ الوحدة شكلٌ من أشكال الإستغلال الفلسفي للعلم لا تُميّز بين الإبيستيمولوجيا والميتودولوجيا إلّا من خلال التّحليل والنّقد.2-إتّجاه مرن مُنفتح ؛ يُبيّن أنّ المُشكلات التّي تُواجهها العُلوم واحدة ، ليكون التّكامل الإبيستيمي رهناً بتحرّرها من قُيود التخصصيّة والإستفادة من بعضها البعض ، وهذا ما يُؤكّده إندماجها كالفيزياء الإجتماعيّة عند كونت وظهور علوم جديدة جسّدت الوحدة العلميّة في الواقع ، مثل:الفيزياء الرّياضيّة ، البيوتكنولوجيا ...إلخ

34. محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت-لبنان ، ط5 ، 2002 ، ص47

35. Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome I, p 8

36. Ibid , p 10.

37. Georges Gusdorf, Les sciences de l'homme sont des sciences humaines, Opcit ,p93.

38. Ibidem

39. Ibidem

40. Ibidem

41. Ibid, p94.

42. Georges Gusdorf, Les sciences de l'homme sont des sciences humaines,Opcit, p p 94,95

43. Ibid,p39.

44. Ibidem.

45. Ibid, p p 39,40.

46. Edgar morin: :«Qu'est-ce que l'interdisciplinarité? Passé, présent, avenir de la recherche interdisciplinaire ». Revue internationale des sciences sociales, 1977.p207 p208.

47. ندري لالاند ، الموسوعة الفلسفيّة ، الجزء 2 ، ترجمة ،خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات ، بيروت-باريس ، ط2 ، 2001 ، ص1251.

48. Les sciencs humaines et la pensee occidentale, tome I , Opcit, p 16.

49. Michel Blay et des autres, Larouuse-Grand Dictionnaire de la Philosophie-CNRS edition,p 949.

50. Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome I ,Opcit, p p16,17.

51. Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome I, Opcit, p17.

52. إيمانويل كانط ، مقدّمة لكل ميتافيزيقا مُقبلة -متبوع بأسس ميتافيزيقا الأخلاق- ، ترجمة: نازلي إسماعيل حسين ومحمد فتحي الشنيطي ، تقديم ، عمر مهيبل موفم للنّشر ، الجزائر ، ط1 ، 1991 ، ص ص 14 ،13

53. Les sciences humaines et la pensée occidentale. Tome I,Opcit,p 17.

54. Ibid,p p 17,18.

55. Ibid, p p 19, 20.

56. Ibid, p 18

57. Ibid, p p 18,19.

58. Ibid, p 19.

59. Ibidem.

60. Ibid, p 20.

61. Ibidem

62. Ibid, p p 20,21.

63. Ibid, p 21.

64. Ibidem.

65. Ibid, p 22.

66. Ibidem.

67. Ibidem

68. Ibid, p10.

69. Edgar morin: :«Qu'est-ce que l'interdisciplinarité? Passé, présent, avenir de la recherche interdisciplinaire », Opcit, p208.

70. Georges Gusdorf:Les sciences de l'homme sont des sciences humaines, Opcit,p40.

ملامح إيديولوجية ماركس ونفسانية فرويـــد في تحليل واقع المجتمع العربي الراهن: دراسة في النقد الحضاري عند هشام شرابي.

The features of Marx's ideology and psychological Freud in the analisis of the status of the present Arab society: A study in civilizational criticism at Hisham Sharabi

تاريخ الارسال:23/09/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

ثابت سلطان، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2
thabet.soltane@univ-constantine2.dz

الملخص

تعدّ مسألة النقد الحضاري من أبرز وأهم القضايا الفكرية التي عالجها المفكر هشام شرابي طوال عقود من حياته الفكرية والأكاديمية ، متناولا أساسا في هذا النوع من النقد معضلات وأسباب تخلف المجتمع العربي ، منتهجا منهجا مميزا مستعملا فيه مقولات الإيديولوجية الماركسية ومفاهيم المدرسة التحليلية لفرويد ومؤسسا على ضوء هذا مقاربة فريدة تدعى المقاربة الفرويدية / الماركسية ، ومستنتجا من خلال هذا النهج أو الرؤية أن النظام الأبوي (البطركي) المتغلغل داخل منظومات المجتمع العربي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية هو المكرس لقيم التخلف والعجز فيها. ومنه فإن السبيل لتغيير هذا الواقع-حسبه -هو خلخلة وإعادة بناء هذا المفهوم.

الكلمات المفاتيح: هشام شرابي ، النقد الحضاري ، الإيديولوجية الماركسية ، التحليل النفسي ، النظام الأبوي.

Résumé

La question de la critique civilisée est considérée comme l'une des questions intellectuelles les plus importantes traitées par le penseur palestinien Hicham CHARABI durant des décennies de sa vie intellectuelle et académique. Il a pris essentiellement dans ce genre de critique les contraintes et les causalités du sous-développement de la société arabe, et ce, en suivant une méthode spécifique faisant appel à des dictons idéologico-marxistes ainsi qu'aux concepts fondamentaux de l'école de la psychanalyse de Freud, en baptisant à la lumière de cela une approche unique en son genre, appelée '' l'approche freudienne / marxiste''. Il déduit à la suite de cette méthode ou vision, c'est que le « système "Patriarcal » circule à l'intérieur des systèmes arabes sur tous les plans ; social, culturel, économique et politique. Ces facteurs favorisent les principes du sous-développement et de le handicap de es peuples. A cet effet, et afin de changer cette réalité, selon le penseur en question, la voix serait donc la destruction puis la reconstruction de ce concept.

Mots clés : Hicham Charabi, Critique, Civilisation, Idéologie, Marxiste, Psychanalyse, Système patriarcal.

Abstract

The issue of the civilizational criticism is one of the most visible and intellectual issues handled by the thinker "Hisham Charabi" throughout his intellectual and academic life, addressing mainly in this type of criticism dilemmas and the reasons behind the backwardness of Arab society. He adopted a special approach using the ideological Marxist quotes and the concepts of the analytical school of Freud and founding a unique approach called Freudian/Marxist approach. He concluded through this approach that the Patriarchal system embedded inside the social, cultural, economic and political systems of the Arab society is dedicated to the backwardness values. The way to change this reality, he thought, is to break up and rebuild this concept.

Keywords Hisham Charabi, civilizational criticism, Marxist Ideology, Psycho Analysis, Patriarchal system
.

مقدمة

يعتمد "هشام شرابي" (1927-2005) في كتاباته وأفكاره، منهجا فكريا يتفاعل مع الإبداعات الفلسفية الحديثة دونما معوق أو مشكل مذهبي أو عقائدي، ومن أي جهة أتت، فهو ينتمي إلى فئة من المفكرين والمثقفين الذين رفضوا الانضواء أو التقيد بمدرسة فلسفية بعينها أو تيار فكري محدد، فاستند إلى المثالية المتعالية لـ "نيتشه" والأفكار الصوفية في شعر "ميخائيل نعيمة(1889 -1988)"، واستند إلى الوجودية المؤمنة لـ " مارتن هايدغر"(Martin 1976—1889Heidegger)و"سورين كاركيغارد"(SorenKierkegaard1855-1813), كما ارتبط فكره ونقده بالإنسان المتمرد والجدلية الاجتماعية لـ "كارل ماركس" (Karl Marx) 1883-1818 و"سيغموند فرويد"(Sigmund Freud1939-1856) فامتزجت عنده مصطلحات المناهج الفلسفية المعاصرة ومقتضياتها كالنظرة المثالية المجردة للحقيقة المطلقة وما يقابلها من جهة مغايرة من نظرة تحليلية نقدية للوقائع التاريخية النسبية، من هذا المنطلق بالذات سنتتبع في هذه الدراسة كيف اتخذ "شرابي" من نفسانية "فرويد" وأيديولوجية "ماركس" منهجا في كتاباته التي امتدت لأكثر من أربعة عقود من الزمن بوجه عام ونقده الحضاري كمشروع فكري ارتبط به بوجه خاص، لما لهذا المنهج من فاعلية فكرية تقوم على خلخلة البديهيات والأسس التي ارتكز عليها الفكر العربي والفلسفة العربية على وجه التحديد في تفسير الواقع العربي، منتقلا في مرحلة أولى من ترويج واستعمال المقولات والمفاهيم الأيديولوجية الماركسية والنفسية الفرويدية ليصل في مرحلة ثانية إلى محاولة تأسيس مقاربة منهجية تمزج بين هاته المفاهيم والمقولات بصورة تعكس تحليلا جديدا للواقع العربي يتبنى رؤية نقدية اجتماعية وتحليلا نفسيا جمعيا للشخصية العربية، وهنا نتساءل عن أهم ملامح الفكر الماركسي والفرويدي في مشروع النقد الحضاري عند هشام شرابي؟وما هي أهم المقولات والمفاهيم لهاتين المدرستين التي تبناهما ؟وكيف حاول تطبيق أهم هذه المقولات على الواقع العربي ذو الخصوصية الاجتماعية والثقافية والمتميز عن المحيط الأوربي الغربي المفرّخ لهاتين المدرستين؟ وأخيرا كيف أسس لمقاربة تجمع بينهما بعدّ أن هذا القول يعني الجمع بين الإيديولوجيا والتحليل النفسي وهو ما يعدّ لدى كثير من المفكرين أمرا بالغ التعقيد من الناحية الإبستمولوجية و الميثودولوجية؟ وبالتالي كيف استطاع إرساء المعالم النهائية والواضحة لنظريته في نقد النظام الأبوي أو البطركي تحت ضوء هذا التداخل في المقولات والمفاهيم والمناهج المتباينة ؟

تميز "شرابي" بمشروع فكري كان أساسا نتاج إرهاصات نكسة1967والإخفاقات العربية المتتالية بعدها وهو "النقد الحضاري"، والذي شكل رؤيته النظرية والمنهجية لدراسة المجتمع العربي، ويعدّ هذا النهج من أبرز النماذج النظرية التي برزت في الدراسات الاجتماعية العربية الحديثة في تفسير بنية المجتمع العربي وتفسير أسباب تخلفه، مع العلم أن الأمر لا يتعلق بمجرد مقاربة أكاديمية أو بحثية محايدة، بل يحمل موقفا أيديولوجيا ملتزما وصريحا، وما يميز هذا النهج هو تجاوز المقاربة الاجتماعية السائدة في الدراسات العربية المتأثرة أساسا بالأطروحة الماركسية (والتي كان شرابي من دعاتها)، بتوظيف مجموعة غنية من المفاهيم الفلسفية والنفسية (من "هيغل" و"فرويد" إلى "فوكو""دريدا" و"بارت" ...)، في دراسة المجتمع العربي بصفته مجتمعا أبويا مستحدثا (البنية البطركية أو الأبوية)"[1].

على أن المسألة أعمق وأبعد من مجرد اختيار المنهج — على أهميته وضرورته-إذ لها بعد آخر يتعلق برؤية المفكر أو الناقد

و رؤيته التي ينطلق منها في مقاربته للواقع وطبيعة الأفكار التي يؤمن بها ويدعو إلى تبنيها، فلم يعد محللا للنصوص والأفكار فحسب، بل هو صاحب موقف ورأي ورؤية ، وباعتبار أن "شرابي" كاتب ومفكر وناقد "فإن من حق كل كاتب ومفكر أن يثير الأسئلة الخالصة ويبدي القلق المندلع من نفسه، ثم يجتهد في الإجابة عنها بطريقته الخالصة هو أيضا، وحتى إذا تساءل ولم يجب وقلق ولم ينته إلى اطمئنان، فإن تلك المسائلات تظل في حد ذاتها أضربا من الأجوبة"[2]، إذن فالمفكر والناقد والفيلسوف يستشف كيانه داخل الفضاء النقدي، وتحديد الأطر العامة الخاصة لكيانه الفكري يرجع أساسا إلى طبيعة موقفه ومدى استجابة أطروحاته إلى ذلك الموقف المبني على ركائز ثابتة وواضحة، ونقصد بها وجود نظرية فكرية وفلسفية تستند إلى أسس

علمية ومنهجية مرتكزة على الدلائل والبراهين والمقولات، وهذا كله لابد من توفره لكي يكون المفكر قادرا على إعطاء حكم صحيح, وما يمكن ملاحظته في هذا السياق عن "شرابي" هو انطلاقه أولا من مفاهيم ماركسية و فرويدية قبل أن يؤسس لمنهج أو مقاربة نقدية تمزج بينها.

أولا: حضور المفاهيم الإيديولوجية الماركسية ومحاولة بناء نظرية اجتماعية

بداية وفي مرحلة مبكرة تأثر شرابي بالفيلسوف "كاركيغارد" (Soren Kierkegaard) وتحت هذا التأثير كان مركزا على أولوية التجربة الحية ورفض التجريديات الفكرية، التي أقامها "هيغل"(George Whihelme Friedrich Higel1770-1831) أساسا لفلسفته، إلا أنه (شرابي) تحول عنه، وذلك "لأن كاركيغارد تناول الفرد والحياة الفردية إطارا نهائيا لتفكيره بينما عالج ماركس الفرد والوجود الفردي ضمن حياة المجتمع ككل"[3]، وعند قراءته لـ"ماركس" في ضوء ثورة الستينات وجده أقرب إليه من "كاركيغارد"، ومع هذا نجد أن شرابي لم يؤمن بالماركسية كعقيدة شاملة تفسر التاريخ والوجود أو على الأقل كأيديولوجية حزبية، إلا أنه بعد ذلك يؤكد على أن الماركسية عززت قراءته لـ"فرويد" ونظريته في التحليل النفسي، فقد جمع بينهما في تحليله لبنية المجتمع العربي والخطاب الأبوي المهيمن والمسيطر على خطاب المجتمع العربي، لقد اكتشف فيها أسلوبا جديدا في منهجية المعرفة، الأسلوب النقدي التحليلي.

"من المعروف أن الفكر الماركسي تبنى مذهبا فلسفيا شاملا[4]"،فقد صنف المحللون فلسفته؛ (ماركس) في ثلاث نظريات محورية، الأولى هي المادية الديالكتيكية، التي عبرت عن نظرة فلسفية شاملة عن الوجود والعالم، والثانية هي المادية التاريخية التي أرست نظرية علمية في تطور المجتمعات عبر التاريخ، فكانت نظرية مزجت بين علم الاجتماع وفلسفة التاريخ، والثالثة نظرية الاقتصاد السياسي، التي شيدت بشكل متكامل في مؤلف ماركس الأخير " رأس المال" وجاءت بمزيج آخر من علم السياسة والاقتصاد"[5]ومن هذه الشمولية التي نظمتها النظريات الثلاث، نجد أنها شكلت أصولا وأسسا في كثير من النزعات الفلسفية المعاصرة، أو أن ملامحها كانت حاضرة في مشاريع فلسفية أخرى، وعلى هذا الأساس من التقسيم نحن بصدد البحث في فلسفة شرابي التي ترسمت فيها ملامح وأصول ماركسية في الوقت نفسه. لقد انشغل الاثنان في بناء نظرية تطور المجتمع، كان التاريخ بعدّه مفهوما ماركسيا جوهريا، هو المنطلق لدى شرابي لبناء نظرية تطور المجتمع وأسسه الطبقية في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" خصوصا في بعض فصوله التي حلل فيها مظاهر هذا التخلف تحت نظرة ماركسية تتعلق بمفاهيم صراع الطبقات، والوعي النموذجي، والإقطاعية وثورات البرجوازية الصغيرة وغيرها.

ومع هذا فما يمكن ملاحظته هو أن الماركسية عند "شرابي" "لم تكن حصيلة الصراعات الاجتماعية الطبقية، ولا وليدة الحوار الداخلي للفكر، بل دخلت إلى الوطن العربي من الخارج، ولم تنشأ من التطور الذاتي للمجتمع العربي ومن حاجاته"[6]، وما يمكن القول عن تجلي فكر ماركس عند "شرابي" هو أن هذا الأخير جمع بين فرعي فكر التحول الثوري عند الماركسيين: الأيديولوجي الملتزم والنقدي الاجتماعي العام بتحليل الواقع العربي سعيا وراء أسباب تلك الإختلالات البنيوية التي يعانيها، بهدف تجاوزها من منطلق تقدمي علمي، فيرى مثلا في كتابه "المثقفون العرب والغرب" أن غالبية المثقفين العرب، سواء كانوا داخل بنية السلطة أو خارجها، مسلمين كانوا أو مسيحيين، أصبحوا بمنأى عن هموم المجتمع، وأن الذين ظلوا متمسكين بوعيهم ومبادئهم الوطنية والقومية والثورية قليلون، ولم يكن يعتقد أن "النضال الثقافي وحده يحقق التغيير المنشود، بل لابد من الانخراط في العمل السياسي الثوري المنظم، الذي هو أرقى مشاركة للمثقف في تحقيق التغيير"[7] ولهذا نجده في مرحلة مهمة في حياته شخصية فاعلة داخل "الحزب القومي السوري" الذي أسسه أنطوان سعادة، والواقع أن الماركسية في الأساس منهج علمي لدراسة وتحليل الظروف الموضوعية الملموسة لمجتمع محدد في لحظة معينة من تاريخه، وبالتالي فإن نجاح ما يقدم من حلول يتوقف نهاية الأمر على قضيتين: الأولى مدى سيطرة الفكر المناضل على المنهج الماركسي، والثانية هي الجلية في فكر "شرابي" وهي حجم معرفته الواقعة بأمور المجتمع الذي يناضل بين صفوف أبنائه، وهو يقوم بنقد تجربته الشخصية، داخل أو خارج

الوطن، التي "تميزت بالسرعة في محاولة اكتشاف الحلول شأنه شأن غيره من المثقفين والأكاديميين العرب، دون إدراك كامل لكل حقائق وتعقيدات المجتمعات العربية التي تعاملنا معها "[8].

والواقع أن ماركسية "هشام شرابي" لم تحد قدرته على التمسك بمنهج نقدي مستقل في تحليله لقضايا التنمية السياسية والعلاقات الاجتماعية، وهو على غرار كثير من المفكرين العرب المحسوبين على التيار الماركسي قدم مقاربات مهمة في تحليل للبنى الاجتماعية العصبوية والأهلية، "وهي مقاربات كانت تحاول دوما أن تكشف عن هذه البنى الاجتماعية وصراعها بعدّها جزءا أو عاملا من عوامل الصراع الطائفي، بل هي تصل في أقصى حدودها إلى التماهي بين الصراع الطبقي والصراع الطائفي أو الصراع القبلي، وتتميز هذه التحليلات بتعدد زوايا النظر إلى بعض المسائل، انطلاقا من الصراع الاجتماعي وطبيعة القوى الطبقية والسياسية المسيطرة"[9] كما يسميها شرابي، ومن خلال بعض رموزه ومصطلحاته الفكرية يميل إلى المزاوجة بين الماركسية وأفكار أخرى، ومنها أفكار "فرويد"و"دوركايم"(Emile 1858-1917 Durkheim)".

فيتضح تحول "شرابي" الفلسفي إلى المنهج الماركسي من خلال ما يورده هو بنفسه بتغيير منهجيته العلمية أثناء دراسته للماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحول أو انتقل من النظرة المثالية المجردة للحقيقة المطلقة (ميخائيل نعيمة وكاركيفارد) إلى النظرية التحليلية النقدية للوقائع التاريخية النسبية المرتبطة في الوقت نفسه بحقبة انتمائه السياسي القومي الاجتماعي واعتقاده في حقيقة الأمة، مما يحيلنا لنؤكد على اللحظة الثانية أو الجوهرية في مسار فكر شرابي وهي "لحظة الفكر القومي الاجتماعي" الذي شغل تفكيره منذ لحظة الانتقال من بيروت إلى شيكاغو، "وهو ليس انتقالا مكانيا فقط، بل انتقال فكري فلسفي من الفردية إلى الاجتماعية"[10]، هذا الفكر القومي الاجتماعي في نظره بما هو مذهب نهضة وثورة "هو مذهب فلسفي من حيث هو فلسفة اجتماعية تتناول قضايا المجتمع والفرد في المجتمع، القضايا التي بدورها تعتبر من قضايا الفلسفة أعمقها وأبعدها أثرا "[11].

لذا فهو يؤكد في العديد من كتاباته أن فلسفة الحركة القومية الاجتماعية هي فلسفة نهضة، هذه النهضة هي في جوهرها تحمل قيما حياتية تستمد من روح الأمة، وبالتالي فإن النظرة القومية الاجتماعية تحمل روحا نهضوية بالأساس حسبه، ومن هذا المنطلق نفهم كيف أن شرابي من خلال هذه الفكرة "أصبح أكثر واقعية، وبدأ بالتخلي عن الأفكار الصوفية التي أصبح يعتريها من قبيل أحلام المراهقة"[12]، ومن هذه الأفكار المرتبطة بهذه النقطة أن الفلسفة الحق عنده هي التي تتبلور في الوجود، وترفض الالتجاء إلى التجرد العقلي، وأن الحياة هي مسرح الفلسفة، والفلسفة هدفها الحياة والحياة والفلسفة يلتقيان في كيان يشكل وجود إنساني واعي"[13]

إن التحليل الماركسي يسعى دائما إلى التحرر من تسلسل وسطحيات الواقع التاريخي الفعلي، واضعا عنايته بالعلاقات الأصلية السائدة بين الإنسان والطبيعة من جهة والسياقات الاجتماعية العامة التي تكتنف هذا الواقع الفعلي للتاريخ من جهة أخرى، وبهذا النحو تمكن "ماركس" من الإمساك بمسيرة التاريخ الحقيقية، عن طريق إعادة إنتاج الواقع المادي المجزأ على شكل أفكار عامة، بهذا المستوى من التاريخ المعاد إنتاجه في الفكر الذي يتوسط موقعه ما بين الواقع والفكر، تكون النظرية ممكنة وتستمد أصالتها من الواقع والفكر معا، وهو هذا المستوى من التاريخ الذي يبحث عنه "شرابي" أيضا ليشيد نظريته في تطور الأنظمة الأبوية المسيطرة على المستوى السياسي والتاريخي، -لا على المستوى النفسي الذي سوف نتطرق إليه لاحقا- فإذا أراد شرابي أن يعدّ تاريخ النظام الأبوي هو الحكم الوحيد الذي من خلاله نستطيع أن ننشأ صورة جديدة تفصح عن مسيرة المجتمع العربي وتطوره، فهو لا يشير إلى ذلك التاريخ التراكمي المتداول في المراجع الأكاديمية التعليمية، الذي هو عبارة عن سرد لأحداث فردية عبر تسلسلها الزمني والتي لا تجدي نفعا في بناء فهم صحيح لتطور مفهوم النظام الأبوي وصراع الطبقات ونتاجها داخل كيانات المجتمع العربي. أي إن "شرابي" يفعل كما فعل ماركس قبله، يضفي طابعا تجريديا للتاريخ التراكمي الفعلي لتاريخ مفهوم النظام الأبوي بعد أن يعيد إنشائه داخل الفكر الاجتماعي والنفسي، واضعا هذه النظرية في سياقها العام النفسي والاجتماعي والسياسي

وكافة العوامل والمؤثرات الحضارية الأخرى المرافقة لأحداث تاريخ المجتمعات العربية الفعلية والتي حدثت ضمن قطاع تاريخي محدد، ثم يعيد إنتاجها ثانية على شكل طرح جديد بمستوى آخر من الرقي النظري، تستطيع هذه النظرية أن تتلمس فيه المادة الخصبة لإتمام غايتها وهي تغيير هذا النظام من أساساته تدريجيا.

نلحظ من خلال إعادة قراءة فكر "شرابي" و"ماركس"، أن منهجهما في البحث واحد ومتشابه للوصول إلى نظرية، ولا يشبه المنهج العلمي الاستقرائي التقليدي، الذي ينطلق من جمع المعطيات والشواهد والملاحظات بصورة موضوعية ومحايدة، ومن ثم تبويبها وتصنيفها وجدولتها للوصول إلى تعميم استقرائي على شكل نظرية أو قانون، فالمعطيات والشواهد المتمثلة بالوقائع التاريخية الفعلية في منهج "ماركس" و"شرابي" هي ليست وقائع جامدة ومرتبة في تسلسلها الزمني، بل هي وقائع تخضع للتعديل والتصويب الكمي والكيفي وتبث فيها الحياة من جديد بعد وصفها في سياقها المادي والاجتماعي وإضفاء كل الملامح الإنسانية عليها عندئذ تكون جاهزة لاستخراج النظرية منها.

على أن "هشام شرابي":"يعترف أنه وجد صعوبة كبيرة في تطبيق الماركسية على واقع المجتمع العربي، ويرجع هذه الصعوبة إلى أوربية فكر ماركس، فالماركسية في نظره تركز على بنى النظام الرأسمالي"[14]كما نشأت في القرن التاسع عشر في أوربا، وهي بنى لا نظير لها في مجتمعنا العربي الذي ما زال يعيش في مرحلة ما قبل الرأسمالية[15]،ومما لاشك فيه أن معظم الأفكار والدراسات في الفكر العربي ومند بوادر عصر النهضة إلى حد الآن متورطة ومصبوغة بالصراعات والإيديولوجيات السياسية إلى الحد الذي ترسم في مخيلة الدارسين لهذا الفكر عموما أنه متورط في الصراعات السياسية لدرجة يغدو فيها وكأنه نتيجة من نتائج الصراع السياسي, وتتحول السياسة والاعتبارات الأخلاقية إلى أطر منتجة لفكر كثيرا ما يتميز بالهامشية والانفصال عن الواقع, ومن هذه الزاوية نلاحظ بأن النقد الذي مارسه "شرابي" مؤسس إلى درجة واضحة داخل سياق سياسي يساري ماركسي, وأيضا دخول الماركسية إلى الحقل الفكري والسياسي العربي بالأصل كان دخولا ارتبط بما يعرف ب"النظرية الجاهزة سواء من حيث إشكالاتها ومنهجها ومفاهيمها ,فكان بدلا أن تبرز هذه الماركسية كنظرية نقدية تعلم السؤال الفعلي وتساعد على صوغ أو صياغة أشكال حياتية تغاير المكرر وتتخطى ما يحول دون الإبداع ,سقط الماركسيون ومنهم "شرابي" في نزعة الاجترار وتحول نقده — ضمن هذه المنظومة — إلى جمود اختلطت فيه المعرفة بالسياسة وهيمنت الأيديولوجية على الأفكار.

ثانيا: مقولات التحليل النفسي في قراءة الشخصية العربية الكلية

من خلال الاطلاع على فكر "شرابي" نلاحظ بأن الحضور الفرويدي لا ينفصل عن الحضور الماركسي، لأنه يصعب أبستمولوجيا فصل الفرويدية عن الماركسية، ونلحظ هذا في قوله: "تعزز ارتباطي بالأسلوب النقدي الماركسي لدى قراءتي الجديدة لفرويد في الوقت الذي أعدت قراءة ماركس، ووجدتني منذ ذلك الحين، أجمع الاتجاهين الماركسي والفرويدي في تحليلي للمجتمع العربي وللخطاب الأبوي المهيمن"[16]، ويحدد توجه شرابي بعد ثورة الطلاب عام 1968 نحو الماركسية الجديدة النقدية، فما تجدر الإشارة إليه أنه"لم يعتنق الماركسية كعقيدة شاملة تفسر التاريخ والوجود أو كإيديولوجية حزبية على صعيد عالمي، بل أسلوب جديد في منهجية المعرفة"[17]، وأضاف إليها منهج فرويد في التحليل النفسي من خلال تحليله للمجتمعات الأبوية السابقة على الحداثة وسبل الوصول إلى زمن الحداثة العربية , فالتحليل النفسي زاوية يمكن من خلالها قراءة كل أطياف الواقع وأطرافه، ومن خلال هذا التوجه الواقعي لـ "شرابي" نلحظ جانبا من الواقع الذي يأبى الهروب منه وأصر على مواجهته ولهذا يقول:"إن الهروب من الواقع والراجع نحو طفولة مستحيلة ضرب من ضروب الخلل النفسي في الأفراد، أما في الجماعات فهو ظاهرة فوضى فكرية اجتماعية تهدد المجتمع بأسره"[18].

لم يكن شرابي يهدف من دراساته وتحليلاته النفسية إلى علاج نفسي كما هو حال التحليل النفسي الكلاسيكي، بوصفها محاولات لإزالة الأمراض بل يؤمن بالتغيير الجذري في الشخصية الكلية، شخصية الفرد والمجتمع مستخدما مقولات فرويدية وترسانة من المفاهيم النقدية في ربطه للسيطرة والتسلط في مجتمع ذو نزعة أبوية.

وعودة للخلف نجد أنّ ظهور التحليل النفسي أساسا متاخم لأزمة العصر الحضاري المادي للمجتمع الغربي الذي أصبح مجتمعا عقلانيا، ضيّق الخناق على مفهوم الإنسان، المتميز برغبته وبعلاقاته الإنسانية، هذا المجتمع الحضاري عالج مشكلة الإنسان من الناحية الحاجياتية وبقيت أشياء لم ينتبه لها "ومن هنا نجد أن الأرضية التي ولد عليها التحليل النفسي ليست هي الموجودة في العالم العربي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ المجتمع العربي غير مهيّأ لتقبّل فكر "عربي" لم ينبع أو لم يكن وليده"[19]، ففي الفكر العربي نجد أن عالم الخيال يطغى على عالم الواقع العقلاني، بمعنى آخر أن اللاعقلاني في الفكر العربي يتعايش مع الواقع العقلاني، وبالتالي فهذا في حد ذاته يعدّ حاجزا نفسيا في وجه منهج التحليل العقلاني "وهذا بالإضافة إلى وجود علاجات نفسية تقليدية لا تزال تمارس في الأوساط الشعبية، وتحافظ على منهجيتها منذ قرون، وأذكر بأن الذين كانوا يستشيرون الشيخ أكثر بكثير من الذين كانوا يستشيرون الطبيب النفسي"[20].

فهنا تتعارض "النظرية النفسية العربية" مع نظيرتها الغربية، من حيث إنّ الأولى ترتكز على نقلة نوعية من الداخل إلى الخارج، فكل ما يمس الذات من أذى ناجم عن أرواح شريرة موجودة في الخارج، ويعمل "الشيخ" على حماية مريضه، يبعد أذاها عنه ببعض الطقوس المعروفة، على عكس النظرية الغربية التي تكون في محتواها الفكرة بسيطة من حيث إنها ترتكز على الذّات ومن هنا يكون التشخيص والعلاج ذاتيا، والواقع أنه كان ظهور التحليل النفسي بصفة عامة داخل سياقات الفكر العربي بعد إجهاض مفهوم القومية العربية وفشل أهدافها، لأن مفهوم القومية وُجد في الأساس بعد انحسار وجود الدولة العثمانية والاحتلال الإنجليزي والفرنسي للأقطار العربية، وهذا ما نجده مقابلا أو موازيا ومماثلا للحضور الفرو يدي ومدرسته التحليلية في فكر "شرابي"، فخروج "شرابي" وانسحابه عن "الحزب القومي السوري" بعد إعدام زعيمه "أنطوان سعادة" عام1949، وبالتالي فشل الحزب في هدفه القومي، وعجزه عن تحرير الهلال الخصيب جعل "شرابي" يلجأ ويسند ظهره "فكريّا" على ما أقرّته الفرويدية في تحليل بنى الأفراد والمجتمعات العربية ومعالجة "الأمراض الجمعية"، مستعملا جملة من المقولات والمفاهيم النقدية الفرويدية أثناء تفسيره لمظاهر السيطرة والتسلط في هذه المجتمعات ذات النزعة الأبوية، متسائلا أساسا عن مصدر هذه السلطة الأبوية التي تعبر عن بنية قمعية داخل الأطر الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وكذلك يستعين بالفرويدية خلال تفسيره للسلطة التي حسبه النتيجة البديهية للعلاقة الأسرية وامتداداتها، مقتربا من فهم البنى الاجتماعية الداخلية للأبوية في المجتمع العربي، هذا الاتجاه يبدو جليا في قوله: "نستطيع أن نستشف كيف أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تؤثر فقط في تربية الفرد، بل كيف تشترط مقدرته الداخلية على الوعي وتصوغ فهمه لنفسه وللآخرين"[21]، وليصل إلى تفسير التبعية والاستقلال الذاتي داخل البنى العميقة للأفراد والتي في رأيه تشتغل بشكل مستقل عن وعي هؤلاء الأفراد والجماعات. وهنا يمكن القول بأن "شرابي" حاول من خلال هذا تحويل علم النفس الفردي إلى مجال أوسع وهو علم النفس الجماعي، فعقدة النقص الفردية مثلا أراد مماثلتها إلى عقدة نفس جماعية لدى المجتمع العربي، بمعنى أن عقدة النقص الفردية تنتج عقدة نقص جماعية تحت تأثير جملة من العوامل الاجتماعية، والثقافية،و حتى السياسية، وباعتبار هذا فإن التحليل النفسي يستطيع في الوقت نفسه أن يعلمنا عن الطريقة التي تؤثر بها الأيديولوجيات والأفكار على المجتمع ،ويستطيع البرهنة على تأثير فكرة ما على المجتمع انطلاقا من فهم مضمونها اللاواعي، وهي عند شرابي نمط و"قوة ليبيدية" (libidinales) للمجتمع أو الطبقة البرجوازية الصغيرة والتي تحدد تأثير أيديولوجياتها في المجتمع"[22]،إلا أن ما يمكن قوله هنا: إن ملاحظات "شرابي " ودراساته للمجتمع العربي والشخصية العربية قدمت جزءا من الحقيقة وليس الحقيقة كلها ,وسلطت الضوء على جزء من الأسباب وليس كلها,كما أنّه خرج بنتائج لحصر الظواهر المرضية والمشكلات السلوكية استنتاجا من أسباب افترضها ,أسباب وعوامل لاحظها "بعيون غربية" —إن دقّ التعبير-بمعنى أن دراسته لعناصر التفاعل للواقع العربي كان تحت تأثير المقارنة مع مجتمع ليبرالي أمريكي بالدرجة الأولى(بحكم عيشه ودراسته وعمله معظم حياته في الولايات المتحدة).

ثالثا: المقاربة الفرويدية– الماركسية كمنهجية متفردة في نقده الحضاري

كان ثمّة منظّرون حاولوا إعادة تفسير وتطوير قراءة المذهب الفرويدي والاتجاهات الثورية الكامنة فيه، فقد أراد هؤلاء المفكرون ترويج الماركسية بالتحليل النفسي، وقد نجحوا إلى حد بعيد في تقريب وجهات النظر، بل وفي صوغ المدرسة الفرويدية الماركسية التي أثرت على شريحة كبيرة من المحللين النفسانيين والفلاسفة، بل وعلى تفكير الرأي العام المثقف في أوربا في النصف الثاني من عقد الستينات عندما تبنت حركة التمرد الطلابية بعض أفكار هذه المدرسة وأدمجتها في أيديولوجيتها اليسارية الجديدة الرافضة لكل أشكال التسلط، وسرعان ما وصل هذا التأثير نحو الوطن العربي وتلقفه بعض مفكريه كـ "حسين مروة"(1987-1910)" و"مهدي عامل (1987-1936)"" وغيرهم، وبطبيعة الحال "هشام شرابي".

لقد بدا لـ "شرابي" أنه من الضروري أن يجمع ويحقق الانسجام بين أفكار "فرويد" التحليلية النفسية، وبين نظرية "ماركس" الاجتماعية، فقد رأى "شرابي" أنه ما أن يتحول التحليل النفسي إلى مذهب عقائدي-يدعي تفسير مختلف مسائل المجتمع– حتى يكشف على طوبا ويته المرتبطة بالتصور الفردي للظواهر الاجتماعية، والثقة بإمكان التنظيم العقلي للعلاقات البشرية في المجتمع عن طريق تحكم الفرد لرغباته اللاواعية والقصد هنا مظاهر البنى الأبوية على مستوى الوعي الفردي أو الوعي الجمعي لدى الأفراد والمجتمعات العربية، أما حقيقة أن التحليل النفسي يقوض الأسس والمعايير الأخلاقية للمجتمع الرأسمالي، ويدعو إلى تحرير الإنسان من سلطة القوى اللاعقلانية، فينظر إليها "شرابي"- من خلال محاولته إقامة نظريته حول تخلف المجتمع العربي ومظاهر العجز والتقهقر داخل الأنظمة الاقتصادية والثقافية – ينظر إليها من ناحية التشابه مع الماركسية، فهو يجد في نظرية ماركس الاقتصادية، وفي التحليل النفسي الفرويدي مواضيع مشتركة، مرتبطة بالكشف عن العلاقات بين الوجود الاجتماعي والوعي ،وبالكشف عن الصراعات الداخلية (صراع الطبقات البرجوازية والمثقفين) القائمة بين الجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية أو قوى النفس الداخلية (الاتكالية، التهرب، العجز، وحب المظاهر)، وبهذا يكون "شرابي" قد جسّد فكرة "رايخ(Wilhelm Reich1897-1957) في أنه "إذا كانت الماركسية هي علم اجتماع الصراع، فإن الفرويدية هي علم نفس الصراع"[23]، ولما كانت الماركسية سوسيولوجيّا هي التعبير عن وعي قوانين الاقتصاد، قوانين استغلال الأكثرية من الأقلية، كذلك التحليل النفسي هو التعبير عن وعي القمع الاجتماعي للجنس، وبين هذا وذاك فإن الكبت الجنسي ظاهرة تشمل كل أطياف المجتمعات العربية حسب "شرابي" ،فالكبت الجنسي حسبه يؤدي إلى شلل نفسي يقتل القدرة على التمرد والثورة.

وعلى الرغم من اقتناعه بأن سيغموند فرويد مؤسس علم قائم في الحقيقة على العلم، إلا أنه اتخذ موقفا سلبيا نوعا ما من فلسفته الاجتماعية، فاختزال الحياة الاجتماعية بكاملها في مواقف بيولوجية غريزية متصارعة داخل النفس كان في رأي "شرابي" شيء لا يمكن التسليم به- على الأقل في المرحلة الأولى من تعمقه في فكر فرويد "وكانت ثقافتي المثالية تعجز عن هضم منطق فرويد الأساسي وهو أن "العقل الواعي" (reason) ليس إلا جزءا طفيفا من "العقل اللاواعي" (unconscious) الذي تنطلق منه القوى والدوافع المستمرة التي تسير الفرد في كافة نشاطاته العقلية والعملية"[24].

يأتي "شرابي" ويضع يده على المواضيع التي تؤكد على أهمية "ماركس" و"فرويد" وتتلاقى عندها نظرياتهما، "فكلاهما (ماركس وفرويد) أرادا أن يعمما فهم القوانين التي تتحكم بحياة الفرد والمجتمع، وهذا يعني الإنسان في وجوده الاجتماعي (الإنسان العربي خصوصا عند شرابي) وكلاهما أراد أن يحرر البشر من قيود التبعية ومن قوى مجهولة تتحكم في حياتهم، وهذا ما يطلق عليه "هشام شرابي" "قوى الأنظمة الأبوية"،"وبما أن مبدأ الواقع الفرويدي يتأصل في نفس الإنسان ويفسر بعدّه معطى بصورة مطلقة"[25]، فإن "شرابي" يعدّ أن التكيف مع هذا المبدأ- وهو في حالته الراهنة مبدأ للمجتمع الرأسمالي -هو تكيّف مع المجتمع، أي تكيّف الإنسان مع المؤسسات الاجتماعية البرجوازية، وهذا كما هو مطبق في التربية والعلاج النفسي هو "صياغة محافظة" و"يقف لذلك على طرف نقيض من الطابع الثوري موضوعا للتحليل النفسي، "غير أنه يمكن أن يشكل علما مساعدا لعلم الاجتماع في صيغة علم النفس الاجتماعي، وذلك لأنه قادر

على الكشف عن تأثير الظروف الاجتماعية ، والبنى الاقتصادية والأيديولوجية ، على التطور النفسي الداخلي للإنسان"[26].

وعلى هذا النحو فإن "شرابي" سعى إلى أن يقيم من الفرويدية أو الماركسية ، متابعا من خلال مجهوداته لتطبيق بعض أفكار التحليل النفسي عند إيضاحه للعمليات والظواهر الاجتماعية ، ودمجها بالماركسية بإعطاء علم النفس الفرويدي مضمونا اجتماعيا وعلم الاجتماع الماركسي مضمونا نفسيا ، وبالتالي يرى على غرار باقي المحللين النفسانيين-"أن النظرية الفرويدية هي التي تضع النظام الاجتماعي موضع تساؤل وتبين كيف كلل القمع ذو المنشأ الخارجي للفرد"[27].

أما مبرر الربط بين علم الاجتماع عند "ماركس" والنظرية النفسية عند "فرويد" لدى "شرابي" فيمكن اكتشافه في رؤية "شرابي" في أن قضية الإنسان كانت مركزية في كلا المذهبين ، وهذا الاتجاه نجده واضحا في تركيزه على قضايا "الإنسان العربي" ، على الرغم من أن الاختلاف بينهما (ماركس وفرويد) يكمن-في رأيه- في القوى المحركة الكامنة وراء سلوك الفرد كما طرحها كل منهما ، فقد كانت هذه القوى ذات طبيعة اجتماعية تاريخية في مذهب "ماركس" ، وكانت نظاما بيولوجيّا في نظرية "فرويد" ، فقد أراد "ماركس" تحرير البشر من قيود التبعية والاستعباد عن طريق الاقتصاد في حين أراد "فرويد" أن يحرر الإنسان من قيود أوهامه وعلى هذا النحو يمكن أن يحدث التغير الاجتماعي بالنسبة لماركس والتغير الفردي بالنسبة لـ "فرويد" ، وهذا ما جعل شرابي يصل إلى قناعة مفادها أن النظريات التي صاغها "ماركس" و"فرويد" يمكن أن تكمل كل منها الأخرى.

لقد دفعت الحاجة إلى حل قضية التفاعل النفسي والاجتماعي بين الفرد والمجتمع بـ "شرابي" إلى اللجوء إلى بعض النظريات النفسية والفلسفية الاجتماعية الأخرى ، فعند هذه اللحظة التفت إلى فرويد وماركس ، فقد سعى من خلال ارتكازه على فلسفة ماركس ونظرية فرويد النفسية إلى الوصول إلى رؤية تنبع من فهم ونقد كلا المفكرين.

ولعل اكتشاف "ماركس" في عمق التحليل النفسي عند "شرابي" يعود لتأثره بالمدارس الاجتماعية المعاصرة وخاصة منها "النظرية النقدية" أو ما يعرف "بمدرسة فرانكفورت" مع "فلهلم رايخ(Wilhelm.Reich) و"إريك فروم"(Erich Seligmann Fromm1900-1980)، الذي حاول تطوير الفرويدية من خلال نظرية المعرفة الماركسية والذي رأى "أن الماركسية تحتاج إلى مرجعية سيكولوجية أوسع وإلى حلقة الوصل الضائعة ، وتطوير علم النفس اجتماعي تحليلي ، يقوم على دراسة أو فهم السلوك المدفوع بباعث غير واع ، عن طريق تأثير الأساس المادي في الحاجات البشرية الأساسية"[28] وحين كان "شرابي" منشغلا بإيجاد نظرية اجتماعية ومنهج لفهم وتفسير هذا الواقع الاجتماعي باعتبار أنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال فهم معنى الأحداث والعلاقات الاجتماعية دون نظرية علمية متماسكة ، فكانت هذه المقاربة الفرويدية الماركسية التي كانت ضمن منهاج "شرابي" نتاجا لهذا ، فوجد ما يبحث عنه لدى "ماركس"و"فرويد" ، "فكان سؤاله كيف يمكن لمجتمع تقليدي سابق للنظام الرأسمالي أن ينتقل من حالة الأبوية إلى حالة الحداثة ، وأن يقيم نظاما عقلانيا ، ويحقق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحرية وحقوق الإنسان في المجتمع المدني ، وما هي العلاقة في المجتمع الأبوي والأبوي المستحدث بين القاعدة الاجتماعية الاقتصادية والنظام السياسي الأيديولوجي الممثل بالقيم والعلاقات الأبوية المستحدثة في مختلف الأنظمة العربية وكيف نفسر تغيرهما"[29] ، هذه التساؤلات وأخرى لم يجد "شرابي" بد من الإجابة عنها إلا عن طريق هذه المقاربة الفكرية التي مزج فيها بين نظريات التحليل النفسي ونظريات الجدل الماركسي ، ومن هنا وصل إلى نتيجة اكتشاف مقدرة الثقافة المسيطرة في إخضاع عقلية الفرد لقيمها وتضليله على أعمق المستويات ، ويمكن القول بأن هذا الطرح يمكن أن نلاحظه في تشخيص"هشام شرابي" في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" معوّقات تقدم المجتمع العربي ، متتبعاً تربية الإنسان العربي منذ الطفولة ، ومسائلاً النظام التربوي والاجتماعي الذي ينتج أفراداً يعانون من العجز الاتكالية والإذعان للسلطة ، سواء تمثلت في الأب أو المعلم أو الحاكم ، أو ارتبط هذا الإنسان بالولاء للعائلة والعشيرة والطائفة.

رابعا: من التحليل السيكولوجي إلى النقد السوسيولوجي : معالم تكوّن نظرية نقد النظام الأبوي

يتمثل هذا النوع من المناهج النقدية عند "شرابي" في المزاوجة بين حقلي علم الاجتماع النفسي (السيكولوجي) وعلم الاجتماع(السوسيولوجي) انطلاقا من آراء ومفاهيم "المدرسة الماركسية والفرويدية" ، ففي المرحلة السابقة تطرقنا

إلى نوع المنهج الذي مارسه شرابي والذي اقتصر على مقاربة أو تحليل نفسي فرويدي موجه نحو بناء نظرية تحليلية تقودنا لتفسير وتبرير أشكال الديالكتيك الماركسي ؛ أي مقاربة ذات ثنائية ماركسية/ فرويدية ، تماما مثل النموذج الذي حاول إرساءه قبله" رايخ"(Wilhlem Reich)" ، والتي من خلالها أراد إعادة تفسير وتطوير المذهب الفرويدي والاتجاهات الثورية الكامنة فيه ، متأثرا بآراء وأفكار "المدرسة الفرويدية الماركسية" التي راجت لدى بعض المحللين النفسانيين ، والفلاسفة ، والمثقفين في أوربا الغربية إبان الستينات من القرن الماضي ، عندما تبنت "حركة التمرد الطلابية" بعض أفكار هذه المدرسة وأدمجتها في أيديولوجيتها اليسارية الجديدة المناهضة والرافضة لكل أشكال التسلط والاستبداد ، هذه الحركة الطلابية بالذات امتدت لتصل إلى محيط بعض الجامعات في المشرق العربي ، ومنها "الجامعة الأمريكية ببيروت" والتي كان "شرابي" طالبا فيها ، ما أدى إلى ركوبه موجة هذه الحركة الطلابية آنذاك ميدانيا في شوارع "بيروت" الرئيسية ، لتؤثر عليه لاحقا فكريا ، وهذا النهج أراد "شرابي" أن يجيب من خلاله عن سؤال طرح كثيرا داخل أطر الفكر العربي عموما على غرار الفكر الغربي المؤثر عليه وهو "إمكانية وجود أي مكون نفسي ينسجم مع المادية التاريخية الماركسية" (النظام البطركي أو الأبوي) ، ليصل في مرحلة ثانية (والتي سنحاول الإلمام بها في هذا العنصر) إلى محاولة التأسيس لنظرية نقدية اجتماعية تغذت وتشبعت بآراء المنهج الماركسي في شقها المتعلق السوسيولوجيا وهي ما تعرف بنظرية "نقد النظام الأبوي" ، نظرية نقدية أراد من خلالها "شرابي" تحليل واقع المجتمع العربي وفق خصوصياته ، بعدّ "أن النظرية النقدية اليوم لم تعد مدينة لعلوم الأدب وعلوم اللغة والفلسفة فحسب ، بل هي مدينة لنظرية المعرفة (Epistémologie) ، ومن هنا نقول إنّها عالمية لا تنتمي إلى وطن بعينه ، بل هي تنتمي إلى الحضارة الكونية ، بينما نقد كل أمة أو بلد ناطق بلغة ما ينتمي إلى ثقافته"[30] ، وبالتالي يمكن القول بأنه ثمة نقد عربي يتمثل فيما كتبه نقادنا المعاصرون من دراسات تنظيرية منفتحين على الآخر ، ودراسات نقدية تطبيقية درسوا فيها خصوصيات السيكولوجيا الخاصة بالفرد العربي والسوسيولوجيا الخاصة بالمجتمع العربي كشرابي ، مجسدا بذلك خصوصية هذه العوامل من بناء الأشكال القومية والحضارية والهوياتية العربية.

ففكرة النقد الاجتماعي أو المنهج الاجتماعي في النقد (La sociocritique) كما يحلو "لبيير باربيريس" (P.Barbéris 1926-2014) أن يسميه ، تنطق من الرؤية التي ترى أنّ المظاهر الحضارية السلبية منها والإيجابية ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى مبنية على أفكار الفلسفة المادية الماركسية أي أن لكل مجتمع لبنتان: دنيا وتمثلها النظم الثقافية والفكرية والسياسية المتولدة عن البنية الأساسية الأولى ، وأن أي تغيير في قوى الإنتاج المادية وعلاقاته لابد أن يحدث تغيرا في العلاقات الاجتماعية والنظم الفكرية ، وبالتالي فإن المظاهر المتحكمة في المجتمع العربي- السياسية منها والفكرية- عند شرابي وفق هذه النظرية تنتمي إلى البنية العليا للمجتمع ، وهو منعكس عن البنية الدنيا ومتأثر بها ، فمهمة الناقد- حسبه- لا تقف عنده حد تصوير الواقع مجردا أو تسجيله ،"وإنما تتعدى التصوير إلى الاختراق والنفاذ لبنيته التحتية ، وكشف ما يكتنف نسيجه من صراعات وتقديم صياغة نوعية لقوانين حركة المجتمع وصراعه عبر رؤية تقرأ الواقع لتستشف منه المستقبل"[31].

بني "شرابي" في دراسته لبنية المجتمع العربي وديناميكيته الاجتماعية والسياسية موقفا نقديا ، يعالج فيه قضايا ليست من زاوية أن المجتمع العربي متخلف فحسب ، بل من حيث إنّه مجتمع مغترب عن ذاته ويسعى جاهدا ليتجاوز اغترابه ، "فيصوب من خلال اللغة والمفاهيم التي استعملها في تحليله ، ضوء قويا على العديد من الإشكاليات التي يجابهها النقد فيصفها ضمن أفقي التحليلي ونقد المركز"[32].

والواقع أنه لفهم منهج "شرابي" في النقد الاجتماعي لابد من الإلمام بمنطلقات وأشكال هذا النوع من النقد من ناحية مؤسّسيه وأفكاره وتفرعاته الابستيمية وحتى الإيديولوجية ، فقد ترتّب عن تمثّل كارل ماركس لفلسفة عصر التنوير وعلى الأخص فلسفة "هيغل" أن أكسب ماركس مفهوم النقد بمعنى النشاط المتميز للعقل طابعا جديدا وحوله إلى نقد اجتماعي ، وذلك عندما أعار جل اهتمامه لعملية التحليل النقدي للرأسمالية ، وانطلق في هذا التحليل من نظرية نقدية تمثلت في قضايا المادية التاريخية وكان نتيجة لذلك أن

تحول علم الاجتماع ليكون علما رافضا لكل ما هو مغاير لوضعية الإنسان السوي وهو ما يعرف بالنقد السوسيولوجي.

ولقد جاءت جهود"رايت ميلز" Mills) (1962-1916Charles Wrightبعد "كارل ماركس" لتسهم في حركة النقد الاجتماعي وتبعه في ذلك "ناثان بيرنبولم (1882-1937Nathan Pirnbaum) في أمريكا و"ألان تورين"(Alain Taurin) في فرنسا وأعضاء "مدرسة فرانكفورت" في ألمانيا، و"بومور" (Bemoor) " و"جون ركس)(1917-1819 John Rex" في انجلترا، وكان هذا النقد الاجتماعي لـ "شرابي" ما يمثله التحليل النقدي للمنجزات بالنسبة لكل عالم حقيقي، هدفه هو أن يفتح آفاقا جديدة للبحث والتطبيق العملي للعمل، ولا شك من أنه قد انطلق في منهجه هذا في التحليل والنقد السوسيولوجي إلى مقاربة الواقع العربي اجتماعيا وسياسيا وفكريا بعد أن تولدت لديه قناعة راسخة بأن فساد هذا الواقع من الداخل هو الذي يطيل عمر التخلف"[33]وبالتالي فهناك حاجة إلى تحليل عميق يتجاوز وصف الظاهرة السياسية / الاجتماعية ليقف على مسببات وجذور العجز والتخلف، "وقصور الأداء السياسي، والاقتصادي، في صميم النظام الاجتماعي، والبنية الثقافية، والمفكرين العرب بشكل عام بعد نكسة حزيران 1967 المريرة، لأن الهزيمة طرحت أسئلتها الصعبة على الجميع فانطلق كل منهم يجيب عليها بتصورات ورؤى تتبع الانتماء الإيديولوجي والوجهة المنهجية لهذا المثقف أو ذاك"[34]، فاتبع "شرابي" هذا النوع من التحليل والنقد الاجتماعي معالجا مشكلات تربوية وثقافية واجتماعية، و"لهذا اعتبرت مساهمات شرابي النقدية ومنهجه التحليلي السوسيولوجي من الأعمال الفكرية البارزة في فضاء الثقافة العربية المعاصرة"[35]، فاللجوء إلى هذا النوع من التحليلات الاجتماعية والنفسية يعمق الفهم أكثر من إتباع الأسلوب الوصفي كما يقول هو بنفسه في كتابه "المثقفون العرب والغرب"[35].

وكمحصلة لتطبيق "شرابي" هذا النوع المزاوج بين التحليل النفساني والاجتماعي، جاءت بعض كتاباته ومنها ما تناوله في كتاب "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" وكتاب "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" والتي وضح من خلالهما هموم المواطنين النفسية والاجتماعية وإرجاعها إلى بعض المشكلات العامة التي تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي برمته، وأخذ يحصر المشكلات العامة كالتخلف وعدم اندماج المجتمعات العربية في الحداثة في انقسام هذه المجتمعات أو المجتمع العربي ككل إلى صفوة حاكمة تمارس أساليب جديدة من القهر والاستغلال وجماهير مغلوبة تتلقى كل ما يوجه حياتها من هذه الصفوة، واستطاع أن يرتفع بالتحليل السيكولوجي الذي بدأه خصوصا في كتابمقدمات لدراسة المجتمع العربي" إلى مستوى أعلى يمس جوهر البناء الاجتماعي ككل لهذه المجتمعات، وقد ترتب على اهتمام شرابي بمشكلات الفرد أو المواطن العربي وهمومه الحضارية في حياته اليومية وربطها بمشكلات بنائية عامة(نسق القوة المتمثل في النظام الأبوي أو البطركي، وأساليب القمع الأبوي ومظاهر العلاقات بين الأفراد والجماعات الظاهرة منها والخفية)، فتمكن من الكشف عن تناقضات الحياة الاجتماعية والحداثة المشوهة لهذه المجتمعات، وهكذا نظر "شرابي" إلى البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتحكم في هذا البناء الهرمي في جوهره, وراح "شرابي" يكشف في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي" عن أسباب تخلف المجتمع العربي، مقترحًا تصورًا حول كيفية تجاوز هذا التخلف والتغلب عليه. ويؤكد أن التخلف الذي نجابهه، يكمن في أعماق الأنظمة الأبوية، الأبوية المستحدثة، إذ إن السيطرة الاجتماعية التي يمارسها الجيل القديم سيطرةٌ تامة، يرتبط فيها الشبان بسلطة أبوية الشكل فيبقون في ظل الكبار، على الصعيد السياسي كما على الصعيد العاطفي والعقلي، مما ينتج صفتين مترابطتين: اللاعقلانية والعجز؛ تتجلى الأولى في التحليل والتنظير والتنظيم، فيما يحول العجز دون مجابهة التحديات والتغلب عليها.

واضح إذن أن "شرابي" من خلال هذا قد مارس النقد السوسيولوجي وأخذ يحلل الأبنية الاجتماعية المختلفة في العالم العربي، مركزا على مظاهر الاستغلال والقهر بمختلف أنواعهما السياسي والفكري وحتى النفسي، وكل ذلك في ضوء نظرية نقدية تؤكد على دور الإيديولوجيا الأصولية غالبا في إخفاء الواقع والتي همهما الوحيد ضرورة المحافظة على القيم التقليدية، هذا التوسع والتحول الذي يشمل العناصر الثقافية في التحليل، تجاوز من خلالها "شرابي" المنهج النقدي السيكولوجي الذي مارسه" ألان تورين(AlainTouraine) و بيرنبولم Nathan Birnbaum) (في أوربا، وبذلك يكون

"شرابي" بخلاف باقي المفكرين العرب انطلق من دور جديد تصوره للناقد الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، يسعى أساسا إلى نقد الواقع والكشف عما يتحكم في بناءه من قوى وما يرتبط به من مشكلات، دور يلزم الناقد والمفكر بالاستقلال الفكري عن القوى والضغوط التي يفرضها البناء النظامي وأن يكون مفكرا وباحثا ملتزما بثلاثة أنواع من القيم: قيمة البحث عن الحقيقة بكل دلالاتها السياسية، وقيمة العقل، وقيمة الحرية، وغياب هذه القيمة الأخيرة هي ما يمكن من خلالها تفسير" الصمت" الذي عرفه شرابي إبان اشتغاله كأستاذ في جامعة "جورج تاون" ما بين عامي 1969 و1976، باعتبار علاقة الزمالة "المفبركة " -حسبه- مع بعض الأساتذة الصهيونيين وخوفه من التبعات غير المحمودة على مستوى منصبه في الجامعة، وبعد هذا الصمت كان له أول كتاب يتناول معضلة مرتبطة مباشرة بالكيان العربي وهي "القضية الفلسطينية" ونقصد هنا كتاب "المقاومة الفلسطينية في وجه أمريكا وإسرائيل"، وكان أول كتاب" ملتزم" يقوم بنشره، يقول شرابي: "وكان ذلك أول خروج عن الخط الأكاديمي الموضوعي الذي كنت أتبعه في كتاباتي ومحاضراتي للحفاظ على مركزي الجامعي ولحماية نفسي من تهجم الأساتذة الصهيونيين، وكان ذلك الخروج بمثابة إعلان الاستقلال عن المؤسسة الأكاديمية والتزامي بقضية شعبي وقضايا التحرير في العالم"[36].

وحين كانت مقومات النقد الاجتماعي قيمة البحث عن الحقيقة وبكل دلالاتها السياسية وقيمة العقل وقيمة الحرية"[37]، فإننا نجده في مراحل متقدمة من نتاجاته الفكرية (خصوصا في عقد التسعينات من القرن الماضي) يتصف بنقد اجتماعي لاذع، موجها توجيها لا ينسلخ عن البناء الاشتراكي، واتصف نقده هذا بالطابع السياسي في كثير من الأحيان، كما ميز بين الذاتي والموضوعي في الممارسة ويتأتى عن التأمل، و هو ما جعله أولا يبرز العيوب ويكشف الضوء على العلل ومظاهر التخلف، ثم ثانيا يقدم الإجابات المناسبة للمشكلات التي يتناولها ليصل في مرحلة ثالثة إلى العمل على تنمية الوعي الاجتماعي ويساعد على استشراف المستقبل، "ففكرة النظرية الاجتماعية المؤسسة على تحويل الطبقة المفكرة إلى قاعدة جديدة للتاريخ" تلقفها "شرابي" وحاول تمريرها عبر فكره المتميز بالثورية والجرأة في الطرح موازيا بذلك أطاريح الماركسية و" الهيغيليين الشباب" في "أن الحداثة وتمظهراتها المجتمعية ما هي إلا نتاج لتطور هذه المجتمعات التاريخي والسياسي والاجتماعي والثوري، بل هو إعادة قراءة ثورية ولّدت قوى بدت جديدة وربما كانت كامنة ومخبئة: البرجوازية الليبرالية والبرجوازية الصغيرة"[38]، هذان الركنان الأخيران أسهب "شرابي" في التفصيل فيهما في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي".

فالقراءة النقدية الاجتماعية من هذه الناحية التي حاول "شرابي" رسم منهجه من خلالها هي في بعض وجوهها - وعلى الرغم من كل مجازفاتها- "قراءة للإمكانيات الكامنة للتاريخ في صيرورته، إنها قراءة للمسيرة والتقدم بوصفهما حاملي التغيرات الايجابية وهي أيضا قراءة للصراعات والتناقضات والمآزق الجديدة"[39].

لقد قدمت عموما النظريات العربية في علم الاجتماع وفي علم النفس تحليلات كثيرة ومتنوعة، إلا أنها تشابهت في نتائجها وثمارها إذ اعتمد الجميع ومنهم شرابي على مناهج وصفية تكديسية ومبسطة في معظم الحالات، وبالتالي ضعيفة الارتباط بالفلسفي أو النظر الواقعي والتحليل الشمولي، فالمواضيع أو الموضوعات في هذه الحالة ليست محللة ولا مدروسة تبعا لعين الفيلسوف ومنهجه ولا لمنطقه ولا لآلياته و إستراتيجيته، وكذلك إنّ القول بالواقع السالب الاتجاه للمجتمع العربي حسب النظرية السوسيو نفسية لدى شرابي قول فيه كثير من نقاط تستوجب إعادة النظر ، فهذا المجتمع وبكل عين موضوعية نجده قد رفع من مستويات المعيشة للمواطن وحل كثير من المعضلات التي جابهت الإنسان العربي خلال القرنين الماضيين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

لا توافق المدرسة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية على دراسة تقوم على التفريق بين دراسة ماركسية المنهج، أي تجعل المجتمعات والنظريات تتأسس على العامل الاقتصادي، ونلاحظ على دراسة شرابي أنّها تعتمد كثيرا على فلسفة ماكس فيبر خصوصا فيما تعلق بتفسيره للحضارة والتاريخ انطلاقا من أن الأفكار والمعتقدات هي العامل الحاسم والمؤثر. ففي المدرسة العربية في الفلسفة بالذات لا حاجة فكرية وحضارية للانطلاق لا من ماركس ولا من فرويد أولا من ناحية الانحياز لأي منهم وثانيا من ناحية

الاختلاف بين أنماط التفكير الغربي لدى هؤلاء والأنماط السائدة داخل سياقات الفكر العربي.

خاتمة

من خلال هذا العرض لمجمل الملامح الماركسية و بالفرويدية في النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي لدى هشام شرابي نلتمس في كتاباته تداخل تحليلات الباحث الأكاديمي، وإرادة المناضل، ورؤية الإيديولوجي، مع استشراف فيلسوف التاريخ للمستقبل، ولهذا فإن أعماله تقدمه باحثا اجتماعيا، ومحللا نفسيا، ومفكرا واقعيا، وإيديولوجيا صاحب رؤية مفتوحة تطورت عبر مراحل متعددة من حياته، "إنه بلغة سارتر المفكر الملتزم، وباصطلاح "أنطونيو غرا مشي"(Antonio Gramsci1891-1937) المثقف العضوي، وبتعبير " روجيه غارودي" مناضل متعدد الضفاف، أولى هذه الضفاف الباحث الفلسفي، وثانيها الناقد الاجتماعي، وثالثها المفكر الحضاري"[40]، هذا المفهوم الأخير هو جوهر فكره النقدي الذي مارس عليه المناهج التي ذكرناها فيما سبق، إلا أنه بالرغم من امتلاك شرابي للعدة الفكرية الحديثة والتي أسس من خلالها لثغرة نقدية ضد بعض المفاهيم التي كرست قيم العمى الفكري، وتعطيل قدرة الفرد العربي على المعرفة والإبداع، لم يستطع سلخ نفسه عن الصبغة الإيديولوجية في كتاباته ،فقد سيطرت عليها مفاهيم القومية تارة والاشتراكية تارة أخرى، وكذلك من ناحية المنهج الذي اتبعه في نقده الحضاري للواقع العربي ، (من خلال ترسانة المفاهيم علم النفس الاجتماعي وآليات الإيديولوجية الماركسية) أنه اعتمد على الوصف النظري الوفير للظواهر على حساب التحليل الممنهج، أي بمعنى آخر ما يسميه "علي زيعور" بـ" الانتقال من السوسيولوجيا إلى الفلسفة نظرا ومنهجا ، فوقع "شرابي" في التأملية الفكرية البحتة في دراسته النقدية للمجتمع العربي على الرغم من أنه لطالما انتقد هذه المهمة الفكرية التنظيرية البحتة لنظرائه من المفكرين والمثقفين العرب وهذا ما يعرف في الأوساط الفكرية العربية بـ"أزمة النقاد العرب الجدد"، وكما أنه من الصعب تصنيف مقاربات شرابي المنهجية[41]، " كونه انتقل من الفلسفة إلى تاريخ الأفكار، ثم إلى التحليل الاجتماعي لقضايا المجتمع العربي، ومن الصعوبة بمكان تحديد فكره في حقل معرفي محدد، فأعماله لا تنتمي إلى الفلسفة التقليدية، تاريخها ومذاهبها، على رغم اهتمامه باتجاهاتها المعاصرة وتخصصه فيها وحصوله على شهادة الماجستير في فلسفة القيم، ولا النقد الأدبي على رغم انشغاله بالخطاب النقدي الجديد وتعامله مع أعلامه، ولا علم النفس والاجتماع مع استخدامه لمناهج "فرويد "وتلاميذه و"ماركس" وماركسيات القرن العشرين و"مدرسة فرانكفورت"، بل تتداخل العلوم في كتاباته وتمتزج المناهج إخلاصا لموضوع البحث ووحدته وهدفه ، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن "هشام شرابي" مارس النقد بغية تشخيص مشكلات المجتمع العربي "الأبوي التقليدي" وتوجيه هذا المجتمع المتأزم في كياناته وأطيافه توجيها سليما نحو الحداثة، لذلك كانت أهم المسائل التي طرحتها مؤلفاته النقدية تتمثل خصوصا في أسباب ومظاهر تخلف المجتمع العربي، وغياب المجتمع المدني وبالتالي حقوق الإنسان، وحرمان المرأة من حقوقها، وعجز المثقف العربي عن أداء دوره الحضاري.

.

الهوامش

1. السيد ولد أباه ، أعلام الفكر العربي: مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2010 ، ص193.
2. أحمد عبد الكريم أحمد ، فلسفة النقد من الإجراء إلى النظرية ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد- الأردن ، ط1 ، 2015 ، ص 36.
3. هشام شرابي ، الجمر والرماد: ذكريات مثقف عربي ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ، ط1 ، 1978 ، ص73
4. مكسيم رودنسون ، الماركسية والعالم الإسلامي ، تر: كريم عزقول ، دار النهار ، بيروت ، ط3 ،1977 ، ص221.
5. الياس مرقص ، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ، ط1 ، 1966 ، ص30.
6. هشام شرابي ، المثقفون العرب والغرب ، دار النهار للنشر ، ط2 ، 1978 ، ص 51.
7. المصدر نفسه ، ص 51.
8. الثقافة العربية في القرن العشرين: حصيلة أولية ، إشراف عبد الإله بلقريز ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2013 ، ص323.
9. أحمد عبد الحليم عطية ، النقد الحضاري والإنسان العربي ، ندوة الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص512.
10. هشام شرابي ، صور الماضي: سيرة ذاتية ، دار نلسن للطباعة والنشر ، السويد ، ط3 ، 1998 ، ص 36.
11. هشام شرابي ، الجمر والرماد: ذكريات مثقف عربي ، ص 39.
12. المصدر نفسه ، ص 39.
13. أحمد عبد الحليم عطية ، النقد الحضاري والإنسان العربي ، ص52.
14. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ط3 ، 1984 ، ص 20.
15. هشام شرابي ، صور الماضي ، ص 32.
16. المصدر نفسه ، ص 32.
17. عدنان حب الله ، خواطر حول التحليل النفسي في الوطن العربي ، دار بدايات للنشر والتوزيع ، دمشق ، (د.ط) ، 2008 ، ص 119.
18. هشام شرابي ، صور الماضي: سيرة ذاتية ، ص 59.
19. عدنان حب الله ، خواطر حول التحليل النفسي في الوطن العربي ، ص 119.
20. المرجع نفسه ، ص 119.
21. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، تر: محمود شريح ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، ط4 ، 2002 ، ص 89.
22. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ص 91.
23. فيصل عباس ، الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2005 ، ص 348.
24. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ص 27.
25. ريك فروم ، ما وراء الأوهام ، تر: صلاح حاتم ، دار الحوار ، اللاذقية — سوريا ، 1994 ، ص16.
26. شام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ص29.[1]
27. يصل عباس ، الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة ، ص 350.[1]
28. إسماعيل مهنانة ، الرأسمالية والرغبة: أثر فرويد في النظرية النقدية ، عن مؤلف جماعي "مدرسة فرانكفورت النقدية" ، دار الروافد الثقافية ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص 491.
29. أحمد عبد الحليم عطية ، النقد الحضاري والإنسان العربي ، ندوة الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام ، ص 522.
30. بسام قطوس ، المدخل إلى مناهج النقد المعاصر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط1 ، 2006 ، ص16.
31. محمد الناصر العجيمي ، النقد العربي الحديث ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط1 ، 1998 ، ص112.
32. هشام شرابي ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في القرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص62.
33. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ص 92.
34. صادق جلال العظم ، نقد الفكر الديني ، دار ابن خزيمة للنشر ، القاهرة ، ط1 ،2001 ، ص73.
35. عاطف عطية ، المثقف العربي وصدمة الحداثة: دراسة في التطور الفكري عند هشام شرابي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 09 ، 1995 ، بيروت ، ص20.
36. هشام شرابي ، المثقفون العرب والغرب ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط2 ،1987 ، ص51 .
37. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ص 20.
38. علي عبد الرزاق جبلي ، الإبداع والنقد الاجتماعي: دراسات معاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية-مصر ، 2005 ، ص139.
39. بسام قطوس ، المدخل الى مناهج النقد المعاصر ، ص69.
40. احمد عبد الحليم عطية ، النقد الحضاري والإنسان العربي ، ص 514.
41. علي زيعور ، قطاع الذاتية في نطاق أهل الفكر والفلسفة ، ضمن مؤلف جماعي: نقد المجتمع الأبوي ، قراءة في أعمال هشام شرابي ، إعداد وتقديم احمد عبد الحليم عطية ، الاتحاد العربي للجمعيات الفلسفية ، ط1 ، القاهرة ، 2003 ، 126.

دراسة الفروق في الذكاء المنطقي/الرياضي لدى عينة من التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لبعض المتغيرات

Study of differences in logical / mathematical intelligence in a sample of scientific students in the secondary school according to some variables

تاريخ الارسال:03/09/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

سامية مهداوي*، جامعة سطيف2
samia_mehdaoui@yahoo.fr
صيفية جدوال، جامعة سطيف2
safiadjedouali@yahoo.fr

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق الموجودة في الذكاء المنطقي/الرياضي لدى عينة من التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية ، وفقا لمتغير الجنس (ذكور/إناث) والمستوى الدراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي)، تكونت عينة الدراسة من (94) تلميذ وتلميذة بثانوية المجاهد: قاضي عثمان -بجاية ، تم استخدام مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي من إعداد الباحثتين ، توصلت الدّراسة في نتائجها إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء المنطقي/الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث) وكذلك لمتغير المستوى الدراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي).

الكلمات المفاتيح: ذكاء ، ذكاء منطقي ، ذكاء رياضي ، المرحلة الثانوية ، التلاميذ العلميين.

Résumé

L'étude vise à détecter les différences d'intelligence logique / mathématique chez un échantillon d'élèves scientifiques du secondaire, selon la variable de sexe (masculin/féminin) et le niveau d'étude (première année secondaire / troisième année secondaire). L'échantillon de l'étude compte en tout (94) élèves du lycée El Moujahid: kadi Athmane – Bejaia. L'outil de recherche utilisé pour cette étude est le questionnaire de l'intelligence logique / mathématique élaboré par les deux chercheures.

- Les résultats de cette étude démontrent L'inexistence des différences statistiquement significatives dans l'intelligence logique / mathématique chez les élèves scientifiques du secondaire selon la variable de sexe (masculin/féminin) et la variable du niveau d'étude (première année secondaire / troisième année secondaire).

Mots-clés : Intelligence, Intelligence logique, Intelligence mathématique, Cycle secondaire, Elèves scientifiques.

Abstract

The study aims at detecting the differences in logical / mathematical intelligence in a sample of scientific students in the secondary school, according to the gender variable (male / female) and the level of education (First secondary / third secondary), The study sample consisted of (94) students of SecondarySchool Moujahid: kadiAthmane - Bejaia, The study uses the logical / mathematical intelligence measure, prepared by the researchers, The results of the study were as follows:

There were no statistically significant differences in logical / mathematical intelligence among secondary school students due to the variable genders (male / female) as well as the variable of the academic level (first secondary / third secondary).

Keywords : Intelligence, logical intelligence, Mathematical intelligence, Secondary grade, scientific students.

* المؤلف المراسل

1-مقدمة

اهتم المجال النفسي والتربوي بدراسة مختلف القدرات العقلية لدى الأفراد منذ القدم، ومن بين هذه القدرات "الذكاء" بشكل عام، وقد كان هذا الأخير محور البحث والاهتمام لدى العديد من الباحثين، وهذا ما يؤكده التراث السيكولوجي من خلال النظريات العديدة التي فسّرت الذّكاء، سواء النظريات التقليدية أو النظريات الحديثة والتي برزت فيها نظرية "الذكاءات المتعدّدة" لـ (Howard Gardner)، حيث لعبت دورا كبيرا في العديد من الجوانب بما في ذلك الجانب التربوي، وقد ساعدت على تصحيح بعض المفاهيم الدارجة للذكاء الإنساني، ورسمت خريطة للقدرات التي يمتلكها الأشخاص من خلال تجميعها في تسعة أنواع من الذّكاءات، من بينها الذكاء المنطقي/ الرياضي والذي يتعلق بالقدرات المنطقية والرّياضية العلمية، ويعتبر هذا الأخير محور اهتمام الدراسة الحالية وسيتم التطرق إليه من خلال البحث في الفروق الموجودة وفقا لبعض المتغيرات بالنسبة لعينة الدراسة.

2-إشكالية الدّراسة

يتميز الإنسان بمجموعة من القدرات العقلية، التي اهتم الباحثون في مجال علم النفس بدراستها، نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في مختلف جوانب حياة الفرد سواء الدراسية أو المهنية أو الاجتماعية ... وغيرها، ومن هذا يمكن اعتبار القدرات العقلية بأنها مجموعات النشاط العقلي التي تتمركز وتتمحور حول فعاليات وأنشطة محدّدة ومعينة، ممّا يكسبها صفة التمييز والوضوح والقوة عند بعض الأفراد.[1]

ويعتبر الذكاء من أبرز هذه القدرات والذي كان موضع الاهتمام في العديد من الدّراسات وقد وصف بأنّه عمل العقل، ومن أهم تعريفات الذكاء تلك التي صاغها "وكسلر" بأنه "القدرة العامة الشاملة التي تمكن الفرد من أن يتصرف تصرفا غرضيا، وأن يفكّر تفكيرا متزنا، وأن يتكيّف لبيئته بكفاءة وجدارة"،[2] إلاّ أنّ المفهوم الحديث الذي صاغه (Howard Gardner)في نظريته "الذكاءات المتعددة" والذي اختلف عن المفهوم التقليدي الذي يرى الذّكاء كوحدة كاملة فقد اعتبر الذّكاء : "قدرة أو إمكانية بيولوجية نفسية كامنة لمعالجة المعلومات، التي يمكن تنشيطها في بيئة ثقافية لحل المشكلات، أو إيجاد نتاجات لها قيمة في ثقافة ما، وبهذا حدّد مفهوم الذكاء في مجموعة من النقاط الأساسية، والمتمثلة في القدرة على حل المشكلات لمواجهة الحياة الواقعية، والقدرة على توليد حلول جديدة للمشكلات، والقدرة على إنتاج أو إبداع شيء تكون له قيمة داخل ثقافة معينة"، وبهذا نفى الاعتقاد السائد الذي يقول بأنّ الذّكاء قيمة محددة تستمر مع الإنسان مدى الحياة، وأنّ الفرد الذي يمتلك قدرات ذكائية أفضل من غيره تبقى ثابتة لديه وغير قابلة للتعديل أو التغيير، فقد أوضح أنّه لا يمكن وصف الذّكاء على أنّه كمية ثابتة يمكن قياسها وغير قابلة للزيادة أو التنمية بالتدريب والتعلّم، فكلّ قدرة عقلية تتطلّب- حتى تظهر- اجتماع ثلاث عناصر أساسية، وهي: وجود موهبة طبيعية (تتضمن الوراثة والعوامل الجينية)، وتاريخ شخصي يتضمن الخبرات الداعمة من المقربين (الأسرة والمدرسة)، وتشجيع ودعم من الثقافة السائدة.[3]

وقد أكّد (Gardner) أن الأشخاص يمتلكون مجموعة من الذكاءات، وقسمها إلى تسعة أنواع لتشمل كلا من: الذكاء اللّغوي Linguistic، الذكاء المنطقي/الرياضي Logical /mathematical، الذّكاء الموسيقي Musical، الذّكاء المكاني Spatial، الذّكاء الجسمي-Bodily Kinesthetic، الذّكاء الشّخصي Intrapersonal، الذّكاء الاجتماعيInterpersonal، الذّكاء الطبيعيNaturalist، الذّكاء الوجوديExistential .[4]

ويعدّ الذكاء المنطقي/ الرياضي أحد أهم هذه الذكاءات، والذي يتمثّل في القدرة على استخدام الأرقام بكفاءة، والقدرة على التفكير المنطقي، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، وكذلك القدرة على الاستنتاج والتصنيف، والتعامل مع الرّموز المجرّدة مثل عالم الرياضيات، ومصمم برامج الكمبيوتر، كما يتضمن الحساسية للنماذج والعلاقات كالسبب والنتيجة، بناء الفرضيات واختبارها، تنظيم الحقائق، تحليل البيانات والتصنيف، وبهذا فالذّكاء المنطقي/ الرّياضي يعنى بالتعامل مع الأرقام، العلاقات الرياضية، الاستدلال، المنطق، الاستنتاج، التفكير المجرّد، وما يسمّى بالتفكير العلمي.

ولعلّ ما يميز الأشخاص ذوي الذكاء المنطقي/ الرّياضي أنّهم يتمتعون بمجموعة من السمات من بينها: الميل للنّظام والدّقة والمنهجية، الميل للقراءات العلمية كالرياضيات والبرمجة، والطّبيعة، ومتابعة التطورات العلمية، القدرة على التفكير في المفاهيم المجرّدة، سهولة وضع الأشياء في تصنيف محدّد، الاستمتاع بالأرقام والأشكال والنماذج، القدرة على استخدام المعلومات المتوفرة لحل المشكلات...إلخ،[6]وفي هذا الشّأن أكّد "محمد طه" أنّ الذّكاء المنطقي/ الرّياضي له علاقة بالقدرة على التّفكير باستعمال الاستنتاج والاستنباط، وكذا القدرة على معرفة الرّسوم البيانية، والعلاقات التجريدية والتصرف فيها. والمتعلّمون المتفوقون في هذا النّوع من الذّكاء يتمتّعون بالقدرة على حلّ المشكلات، ولديهم قدرة عالية على التّفكير، فهم يطرحون أسئلة بشكل منطقي ويمكنهم أن يتفوّقوا في المنطق المرتبط بالعلوم وبحل المشكلات.[7]

ويظهر الذكاء الرياضي في مستواه الأساسي في قدرة الفرد على القيام بعمليات العد والتصنيف، وكذا معرفة الأرقام وربط الرموز العددية بما يقابلها من الأشياء، واتخاذ هذه الأخيرة قاعدة للقيام بعمليات استدلالية بسيطة، ويظهر في مستواه المعقد في قدرة الفرد على القيام بعمليات وحسابات رياضية منظمة، وتوظيف مجموعة منها في حل المشكلات، وامتلاك تفكير مجرد يعتمد على المفاهيم وفهم الإجراءات الرياضية المختلفة، ويتجلى هذا الذكاء في مستوى النبوغ في القدرة على توظيف العمليات الرياضية وإيجاد المقادير المجهولة أثناء حل مسائل معقدة، وفهم واستعمال سيرورات وأنشطة فوق معرفية مع استعمال التفكير المنطقي، مع القيام في نفس الوقت بالعمليات الاستقرائية والاستنباطية.[8]

ونظرا لأهمية موضوع الذّكاء المنطقي/ الرّياضي فقد بحثت العديد من الدّراسات في مدى ارتباط هذا النّوع من الذّكاء بالذّكاءات الأخرى، كما بحثت في الفروق الموجودة على مستوى هذا المتغير في العديد من المجالات لاسيما المجال التربوي، وفي هذا السياق كشفت دراسة (Loori, 2005) عن وجود فروق دالة إحصائيا في الذّكاء المنطقي الرياضي لصالح الذّكور،[9] ونظرا لقلة الدّراسات التي اهتمت بالبحث في الفروق في الذكاء المنطقي/ الرّياضي - في حدود ما تمّ الاطّلاع عليه -، فقد كان هذا الأخير محور اهتمام البحث الحالي من خلال دراسته لفئة هامة من المجتمع، ألا وهم فئة التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية، ومن هذا المنطلق جاءت الدّراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

- ✓ هل توجد فروق في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير الجنس (ذكور / إناث)؟
- ✓ هل توجد فروق في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير المستوى الدراسي (أولى ثانوي / ثالث ثانوي)؟

فرضيات الدّراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير المستوى الدراسي (أولى ثانوي / ثالثة ثانوي).

أهداف الدّراسة

انبثقت أهداف الدراسة الحالية من تساؤلاتها المطروحة ويمكن حصرها فيما يلي:

- معرفة الفروق في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير الجنس (ذكور / إناث).
- معرفة الفروق في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة

الثانوية وفقا لمتغير المستوى الدراسي (أولى ثانوي / ثالث ثانوي).

3-أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- قلّة الدّراسات في البيئة الجزائرية - في حدود ما تمّ الاطلاع عليه - والتي اهتمت بدراسة الذكاء المنطقي/

الرّياضي لدى التلاميذ في مرحلة تعليمية هامة وهي مرحلة التعليم الثانوي.

- توفير مقياس للذكاء المنطقي/ الرياضي يمكن اعتماده في الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بموضوع البحث.

- إضافة نتائج هذه الدّراسة إلى مجال البحث العلمي، نظرا لقلّة الدّراسات-في حدود ما تمّ الاطلاع عليه - التي تناولت موضوع الذكاء المنطقي/ الرياضي.

4-التحديد الإجرائي لمتغيّرات الدراسة

الذكاء المنطقي / الرياضي (Logical -Mathematical Intelligence)

التعريف الاصطلاحي

الذكاء المنطقي/الرياضي هو القدرة على تحليل المشكلات استنادا إلى المنطق، والقدرة على توليد تخمينات رياضية، وتفحص المشكلات والقضايا بشكل منهجي، والقدرة على التعامل مع الأعداد والمسائل الحسابية والهندسية،[10] وكذلك القدرة على التفكير المنطقي وتكون متطورة بشكل خاص لدى المختصين في مجال الرياضيات، والعلميين، والمهندسين...إلخ، ويمكن التعرف على هذا النوع من الذكاء لدى الأشخاص من خلال بعض الخصائص منها: الميل لحل المشكلات، البحث في أسباب الأشياء، البحث عن العلاقات (السبب والنتيجة). [11]

التعريف الإجرائي

يعرّف الذكاء المنطقي/الرياضي: بأنه الدرجة التي يحصل عليها التلميذ من خلال إجابته على جميع عبارات مقياس الذكاء المنطقي – الرياضي المصمّم من طرف الباحثتين في هذه الدراسة.

5-الدراسات السابقة

- **دراسة (Lindley) عام** 2001، بعنوان "العلاقة بين الذّكاء المتعدّد وبعض سمات الشخصية"، وقد هدفت الدّراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذّكاء المتعدّد وبعض سمات الشخصية، ودلالة الفروق في الذكاء المتعدّد تبعا لمتغيّر الجنس، تكونت عيّنة الدراسة من (316) طالبا وطالبة، وبعد تحليل البيانات توصلت النتائج إلى وجود فروق دالّة إحصائيا بين الذكور والإناث، في كل من الذّكاء اللّغوي، والذكاء المنطقي، والذكاء الاجتماعي لصالح الإناث.[12]

- **دراسة "عبد القادر" و " أبو هاشم"** عام 2008، بعنوان " البناء العاملي للذّكاء في ضوء تصنيف جاردنر وعلاقته بكل من فاعلية الذات وحل المشكلات والتحصيل الدّراسي"، وهدفت الدّراسة إلى الكشف عن البناء العاملي للذكاء المتعدّد وأيضا العلاقة بين المتغيّرات الثلاثة، تكونت عيّنة الدراسة من (475) طالبا وطالبة، ومن النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذّكور والإناث في الذّكاءات المتعدّدة.[13]

- **دراسة "الجراح" و " الربابعة"** عام 2011، بعنوان " الذكاءات المتعدّدة وعلاقتها بحلّ المشكلات لدى الطلبة المتميزين في الأردن"، وهدفت الدّراسة إلى التعرف على مستوى الذكاءات المتعددة وحل المشكلات لدى عينة الدّراسة، والتي تكونت من (142) طالبا وطالبة، وتوصّلت الدّراسة في نتائجها إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع أنواع الذكاءات المتعدّدة.[14]

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المذكورة، يلاحظ أنها ركزت على دراسة الذكاءات المتعدّدة بصفة عامة، ولم تتفرد بدراسة الذكاء المنطقي/ الرياضي، لكن تطرقت إلى هذا الأخير كأحد أبعاد هذه الذكاءات في النتائج المتوصل إليها خاصة من الناحية الفارقية حسب متغير الجنس، والتي يمكن الرجوع إليها في تفسير نتائج الدراسة الحالية، وحسب ما تم الاطلاع عليه لم تتوفر دراسات تناولت هذا المتغير تبعا للمستوى الدّراسي.

6-حدود الدّراسة

الحدود المكانية للدراسة: أجريت الدراسة الميدانية بثانوية المجاهد " قاضي عثمان"-تيشي، بولاية بجاية.

الحدود الزمنية للدراسة: أجريت الدّراسة في شهر جانفي للسنة الدّراسية 2018/2017م.

الحدود البشرية للدراسة: أجريت الدراسة على عينة من التلاميذ العلميين في مرحلة التعليم الثانوي، وبالتحديد

تلاميذ السنتين الأولى والثالثة ثانوي باختلاف جنسهم (ذكور/إناث).

7-منهج الدّراسة

اعتمدت الدّراسة الحالية على المنهج الوصفي المقارن، باعتباره المنهج المناسب للدّراسة الحالية.

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد عينة الدّراسة حسب الجنس والمستوى الدراسي.

الجنس		المستوى الدّراسي	
ذكور	43	**أولى ثانوي**	41
إناث	51	**ثالثة ثانوي**	53
المجموع	94	**المجموع**	94
المجموع الكلي لعينة الدراسة			
94			

المصدر: من إعداد الباحثتين

9-أداة الدّراسة

نظرا لعدم توفر مقياس الذكاء المنطقي / الرياضي كمقياس (قائم بحد ذاته) في البيئة الجزائرية – في حدود ما تمّ الاطلاع عليه -والذي يتناسب مع عينة الدراسة الحالية، كان من الضروري بناء مقياس الذكاء المنطقي/ الرياضي بشكل عام والذي يستهدف تلاميذ المرحلة الثانوية، وقد تمّ بناء المقياس المعتمد في الدراسة من طرف الباحثتين انطلاقا من مجموعة من الخطوات منها:

- ✓ الاطلاع على نظرية الذكاءات المتعددة لـ (Gardner).
- ✓ الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت الذكاء المنطقي – الرياضي.
- ✓ الاطلاع على مجموعة من المقاييس للذكاءات المتعددة والتي احتوت على الذكاء المنطقي/ الرياضي كأحد أبعاد المقياس منها:

– مقياس الذكاءات المتعددة لـ "أرامستونج" (1988) ترجمة "محمد عبد الهادي حسين".

– مقياس الذكاءات النمائية المتعددة للأطفال (ميداس) من إعداد "شيرر" (1996).

– قائمة الذكاءات المتعددة لـ "ماكنزي" (1999) من تعريب "السيد أبو هاشم".

8-عينة الدّراسة

تكونت عينة الدّراسة من (94) تلميذا وتلميذة من مرحلة التعليم الثانوي، تمّ اختيارهم بطريقة قصدية من خلال أسلوب المعاينة غير العشوائية، وسيتم في الجدول أدناه توضيح أكثر لتوزيع أفراد عينة الدّراسة.

– مقياس الذكاءات المتعددة من إعداد "نبيل رفيق محمد" (2010).

– مقياس بعض الذكاءات (الرياضي والمكاني) من إعداد "الزبيدي" (2011).

تكوّن مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي في صورته النهائية بعد عرضه على المحكمين من (24) عبارة موجبة، ويتم تصحيح المقياس وفقا لسلم ليكرت المتدرج من خمس بدائل (تنطبق علي تماما، تنطبق علي كثيرا، تنطبق علي أحيانا، تنطبق علي قليلا، لا تنطبق علي إطلاقا)، ويتم إعطاء الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) بالترتيب للإجابات السابقة.

الخصائص السيكومترية للمقياس

-الصّدق

- **صدق المحكمين**

تمّ عرض أداة الدراسة (مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي)، على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين في المجال وقدّر عددهم بـ (05) محكمين، لإبداء رأيهم حول مدى ملائمة

عبارات المقياس لقياس ما وضعت لأجله، وقد

تمّ حساب الصدق باستخدام معادلة (Lawshe)، حيث بلغ الصدق الكلي للمقياس (0,93).

- ✓ **الصدق الذّاتي**

تم قياس الصدق الذّاتي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس حيث:

معامل الثبات = 0,91 الصدق الذّاتي= 0,95 وهو معامل ثبات مرتفع يؤكد على صدق المقياس.

-- الثبات

- **حساب التناسق الداخلي (AlphaCronbach)**

تم التحقق من ثبات المقياس عن طريق معامل الثبات ألفا كرونباخ والذي بلغت قيمته (0،91) وهذه القيمة تؤكد على ثبات المقياس.

عدد العبارات	**جدول رقم (02):** ثبات مقياس الذكاء المنطقي/ الرياضي بطريقة التناسق الداخلي. **ألفا كرونباخ**
24	0.913

المصدر: من إعداد الباحثتين

10-عرض ومناقشة نتائج الدراسة

-عرض نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنّه: **" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في الذكاء المنطقي /الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير الجنس (ذكور / إناث)"**، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصّل إلى النتائج المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (03): الفروق في درجات أفراد عينة الدّراسة على مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي حسب متغير الجنس.

	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار
الذكاء المنطقي الرياضي	ذكر	43	81,42	13,63	92	1.27	0.20	غير دال عند
	أنثى	51	84,63	10,78				0.05

المصدر: من إعداد الباحثتين

القراءة الإحصائية للجدول

يوضّح الجدول أعلاه الفروق في درجات أفراد عينة الدّراسة على مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي حسب متغير الجنس(ذكور/إناث)، وبعد استخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين يمكن القول بأنه لا توجد فروق بين الجنسين في الذكاء المنطقي/الرياضي ، وهذا ما تؤكّده قيمة اختبار الفروق (T_{test}) التي بلغت (1.27) ومستوى الدّلالة المحسوب والذي بلغت قيمته (0.20)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، ومن هذا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في الذكاء المنطقي/الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغيّر الجنس (ذكور/إناث)".

-مناقشة نتائج الفرضية الأولى

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدرّاسة الحالية ، والتي كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في الذكاء المنطقي/

الرّياضي لدى عينة من التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية تعزى لمتغيّر الجنس (ذكور/إناث)، ومن خلال هذا المنطلق يمكن أن تعزى هذه النتيجة لمجموعة من الأسباب من بينها أنّ أفراد عينة الدّراسة ، يشتركون في خصائص معينة مثل المرحلة العمرية والمتمثلة في مرحلة المراهقة ، وبالتّالي فإنّ التلاميذ في هذه المرحلة يتميزون بخصائص نمائية وعقلية متقاربة ، وهو ما أدّى إلى عدم ظهور فروق في الذّكاء المنطقي/ الرّياضي لديهم ، وقد تعود كذلك لكون هذا الأخير لا يتأثر بمتغير الجنس.

وقد يكون للعامل البيئي والثقافي دور في عدم وجود فروق في الذكاء المنطقي/ الرّياضي وفقا لمتغير الجنس ، ويمكن تفسير هذا كون التلاميذ في هذه المرحلة الدّراسية ينتمون لنفس البيئة التعليمية أي يدرسون في نفس المؤسسة التعليمية ، ونفس الخصائص الثقافية ، والتي قد لا تعطي فرصة للتلاميذ من الجنسين تسمح بإظهار الفروق في الذكاء المنطقي/ الرياضي لديهم ، فمن الطبيعي أن

يساهم ذلك في جعل القدرات لديهم متقاربة ، ومن هذا يمكن القول أنّ البيئة تلعب دور في ظهور أنواع الذكاء لدى الأفراد ، والتي يمكن تنميتها وتطويرها من خلال الفرص والإمكانيات التي توفّرها هذه البيئة.

وتتفق نتائج هذه الدّراسة مع النتائج التي توصلت إلها دراسة "الجراح" و "الربابعة" (2011)، وكذلك دراسة "عبد القادر" و "أبو هاشم" (2008)، في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الذكاء المنطقي/ الريّاضي، في حين اختلفت مع نتائج دراسة (Lindley) عام (2001)، والتي كشفت عن وجود فروق دالة إحصائيا في الذّكاء المنطقي الرياضي لصالح الذّكور.

- عرض نتائج الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنّه: " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في الذكاء المنطقي /الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغير المستوى الدّراسي (أولى ثانوي/ ثالث ثانوي)**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصّل إلى النتائج المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (04): الفروق في درجات أفراد عينة الدّراسة على مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي حسب متغير المستوى الدّراسي.

	المستوى الدّراسي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	(T) قيمة	مستوى الدلالة	القرار
الذكاء المنطقي الرياضي	أولى ثانوي	41	82,12	11,04	92	0.72	0.47	غير دال عند
	ثالثة ثانوي	53	83,96	13,08				0.05

المصدر: من إعداد الباحثتين

القراءة الإحصائية للجدول

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح الفروق في درجات أفراد عينة الدّراسة على مقياس الذكاء المنطقي/الرياضي حسب متغير المستوى الدّراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي)، وبعد استخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T) بالنسبة لعينتين مستقلتين متجانستين، كشفت نتائج البحث عن عدم وجود فروق تعزى للمستوى الدّراسي لدى التلاميذ في الذكاء المنطقي/الرياضي، وهذا ما تؤكّده قيمة اختبار الفروق (T_{test}) التي بلغت (0.72)

ومستوى الدّلالة المحسوب والذي بلغت قيمته (0.47)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، ومن هذا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في الذكاء المنطقي/الرياضي لدى التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية وفقا لمتغيّر المستوى الدّراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي)".

-مناقشة نتائج الفرضية الثانية

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدرّاسة الحالية، والتي كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في الذكاء المنطقي/ الرّياضي لدى عينة من التلاميذ العلميين في المرحلة الثانوية تعزى لمتغيّر المستوى الدّراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي)، و عليه يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى عدّة عوامل منها نقص الأساليب والوسائل التعليمية المستخدمة عند تقديم محتوى المواد العلمية للتلاميذ في المستويين، والقائمة على أساس نظرية الذكاء المتعدّد والتي يمكن من خلالها تنمية الذكاء المنطقي/ الرّياضي لدى التلاميذ، وقد يكون غياب هذا العامل سببا في عدم وجود فروق لدى أفراد عيّنة الدّراسة تبعا لمتغير المستوى الدّراسي (أولى ثانوي/ثالثة ثانوي)، وفي هذا السياق فقد توصّل "كالينو وآخرون" (2004)، إلى أنّ الاختلاف بين الطّلاب واستخدام الأساليب التعليمية المختلفة في تعليمهم هو جوهر نظرية الذكاء المتعدّد.[15]

وقد تعود نتيجة البحث كذلك، إلى عدم مراعاة الفروق الفردية الموجودة بين التلاميذ من خلال اختيار الأنشطة التعليمية والطرق التدريسية المعتمدة في المستويات الدّراسية المختلفة، والتي تتناسب مع القدرات العقلية المتباينة لدى التلاميذ، والتي يمكن من خلالها الكشف عن الفروق الموجودة لدى التلاميذ في الذكاء المنطقي/ الرياضي، فقد لا تختلف الطرق التدريسية المعتمدة لدى مستوى الأولى ثانوي عنها في مستوى الثالثة ثانوي.

وباعتبار أن الذّكاء بشكل عام عامل هام يساعد على النّجاح في الدّراسة ، فقد أثبتت معظم الدّراسات وجود معامل ارتباط بين الذّكاء ومستوى التعليم ، وأنّ مستويات الذّكاء تختلف تبعا للمستويات الدّراسية ، وهي النقطة التي اختلفت عنها نتيجة الدّراسة الحالية.

11-خاتمة

يمكن القول في الأخير أن الذكاء المنطقي/ الرياضي أحد أنواع الذكاء الذّي ورد في نظرية الذكاءات المتعددّة المطوّرة من طرف (Howard Gardner)، التي استطاعت فرض نفسها في ميدان العلوم النفسية والتربوية ، وهذا ما تعكسه نتائج الأبحاث والدّراسات التي كانت و لاتزال قائمة فيها ، كما يعتبر كذلك أحد القدرات العقلية التي وجب الاهتمام بدراستها من طرف مختلف المختصين ، لاسيما في المجال التربوي من خلال دراسته في العديد من الجوانب (العلاقات ، الفروق ، بناء البرامج...إلخ)، والعمل على تنمية هذا النوع من الذكاء لدى المتعلمين ، باعتماد مختلف الوسائل التي يتطلبها العصر الرّاهن. وانطلاقا من النتائج المتوصّل إليها يمكن حصر توصيات البحث ، في ضرورة العمل بنظرية الذّكاءات المتعدّدة في العملية التعليمية ، والأخذ بعين الاعتبار الذكاء المنطقي/ الرّياضي لدى التلاميذ (خاصة التخصصات العلمية) في المرحلة الثانوية ، والعمل على تنميته وتطويره لديهم من خلال مختلف البرامج التدريبية ، وتقترح الدراسة الحالية بعض المواضيع التي يمكن أن تعالجها الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بالذكاء المنطقي/ الرياضي منها:

- دراسة الذكاء المنطقي/ الرياضي من خلال البحث في علاقته مع مختلف متغيّرات الشخصية.
- إجراء دراسات مقارنة في الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى الأفراد وفقا لاختلاف البيئة الثقافية.
- محاولة بناء برامج إرشادية لتنمية الذكاء المنطقي/ الرياضي لدى التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية (ابتدائي -متوسط -ثانوي)، وكذا طلّاب الجامعة.

الهوامش

1. عبد الرحمن سليمان الطريري ، " اختبار القدرات العقلية دراسة في الصدق والثبات " ، **حولية كلية التربية** ، (جامعة قطر) ، العدد 12 ، ص 481.
2. اسماعيل محمد الفقي ، عبد المجيد سيد منصور ، محمد عبد المحسن التويجري ، **علم النفس التربوي** ، ط 9، دار العبيكان للنشر ، الرياض ، 2014 ، ص 319.
3. خير سليمان شواهين ، **نظرية الذكاءات المتعددة: نماذج تطبيقية** ، ط 1 ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2014 ، ص 1 -2.
4. راشد مرزوق راشد ، **علم النفس التربوي: نظريات ونماذج معاصرة**، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 26 -27.
5. خير سليمان شواهين ، المرجع السابق ، ص 4.
6. نيفين عبد الله صلاح ، **تنمية الذّكاء عند الأطفال**، ط 4 ، دار النهضة ، مصر، 2010 ، ص 36 -37.
7. عبد المنعم عبد الله حسيب ، كريستين كرم لويز شحاتة ، عبد الحميد محمد علي ، " دراسة بعض المتغيّرات النفسية المرتبطة بالذّكاء الرّياضي لدى طلاّب المرحلة الثانوية ". **مجلة كلية التربية ببنها** ، (مصر) ، العدد 83 ، ص 217.
8. عبد الواحد أولاد الفقيهي ، **الذّكاءات المتعدّدة: التأسيس العلمي**، ط 1 ، (د. ن) ، (د. م) ،2012 ، ص 36.
9. إيمان عباس الخفاف ، **الذكاءات المتعدّدة برنامج تطبيقي** ، ط 1 ، دار المناهج ، الأردن ، 2011 ، ص 41.
10. محمد بكر نوفل ، **الذكاء المتعدد في غرفة الصف النظرية والتطبيق** ، ط 1 ، دار المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 99.
11. Hourst, B, Plan, **Management et intelligences multiples,** (s.e),Dunod, Paris , 2008, p 36.
12. إبراهيم نبيل رفيق محمد ، **الذكاء المتعدّد** ، ط 1 ، دار صفاء ، عمان ، 2011 ، ص 94.
13. أحمد يعقوب النور ، " الذكاءات المتعددة لدى طلاب جامعة جازان وعلاقتها بالسمات الخمس الكبرى وتخصصاتهم الدّراسية" ، **مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، المجلد 14 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 173.
14. عبد الناصر ذياب الجرّاح ، حمزة عبد الكريم سليمان الربابعة ، " الذكاءات المتعددة وعلاقتها بحل المشكلات لدى الطلبة المتميزين في الأردن" ، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية** ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2011 ، ص 70.
15. إيمان عباس الخفاف ، المرجع السابق ، ص 41.

الملحق: (مقياس الذكاء المنطقي / الرياضي)

أولا: البيانات الشّخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

التخصص الدراسي:.....

المستوى الدراسي:.....

ثانيا: التعليمة: .....

أخي التلميذ/ أختي التلميذة:

نضع بين يديك مجموعة من العبارات التي توضح سلوكك الذي تصف به نفسك أو يوجد ضمن صفاتك أو قد لا يوجد ، لذا نرجو منك قراءة كل العبارات ، وأجب عنها باختيار إجابة واحدة فقط من الإجابات الخمسة الموضحة أمام كل عبارة ، بوضع علامة (×) داخل الخانة التي تعبّر عن رأيك بكل موضوعية ، دون ترك أي خانة فارغة. ونحيطك علما أنّه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة ، لأنّ كل إجابة تقدّمها تعبّر عن رأيك الصادق ، وتذكّر أنّ تعاونك معنا سيفيد في خدمة أغراض البحث العلمي.

شكرا على تعاونك...

الرقم	الفقرات	تنطبق علي تماما	تنطبق علي كثيرا	تنطبق علي أحيانا	تنطبق علي قليلا	لا تنطبق علي أبدا
01	أستطيع التعامل مع الأرقام والرموز بسهولة					
02	الرياضيات من المواد الدراسية المفضلة عندي					
03	أهتم بالتطورات الجديدة في مجال الرياضيات					
04	يمكنني إجراء العمليات الحسابية (الضرب ، القسمة ، الطرح...) في ذهني بكل سهولة					
05	أستطيع حل المسائل والمشكلات الرياضية بأكثر من طريقة					
06	أستطيع القيام بالتحليل الدقيق للمسائل الرياضية					
07	أتمكن من استنتاج الكل من الأجزاء والأجزاء من الكل عند حل المسائل الحسابية					
08	أستطيع الاحتفاظ بحلول المسائل الحسابية في ذهني					
09	أتذكر جيدا من خلال الرسوم البيانية والأشكال الهندسية					
10	أستطيع أن أظهر بمستوى متميز في درس الرياضيات					
11	أجد متعة في العمل على أجهزة الإعلام الآلي والآلات الحاسبة					
12	أميل إلى دراسة المواد التي تشمل على الرموز الرياضية					
13	أقوم بترجمة المواقف التي أتعرض لها في شكل معادلات وأرقام					
14	أقرأ كتب فيها أسئلة تستدعي الإمعان في التفكير					
15	أحتفظ بأفكاري دقيقة ومرتبة					
16	أستمتع بالألعاب وحل الألغاز التي تتطلب تفكيرا رياضيا					
17	أحتاج القليل من الوقت لغرض التركيز الذهني					
18	أستطيع إكمالالصور المتقاطعة والخروج من المتاهات					
19	البناء والتركيب يساعدني على إنجاز المهام بنجاح					
20	دائما أفهم خطوات العمل أو التعليمات المرفقة مع منتج أو آلة					
21	أعتقد أن كل شيء له تفسير منطقي					
22	أحب التعامل مع الأشخاص المنظمين والمنطقيين					
23	أميل إلى تصنيف الأشياء وتنظيمها بطريقة منطقية					
24	التسلسل المنطقي للأشياء يساعدني كثيرا على الفهم والتعلم					

آليات تفعيل الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016

The activation mechanisms of the review of the constitutionality of laws in Algeria under the constitutional revision 2016

تاريخ الارسال:19/02/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

الهام خرشي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
kharchi_droit@yahoo.fr

الملخص

تميزت الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 بالضعف، نظرا لجمود عمل المجلس الدستوري بسبب تضييق آلية الإخطار. لذلك اتجه المؤسس الدستوري بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016، إلى وضع آليات جديدة تضمن **تفعيل هذه الرقابة، والتي** تتمثل في: ضمان استقلالية المجلس الدستوري كونه كهيئة وضمان استقلالية أعضائه، بفرض شروط تتعلق بالسن، والخبرة والتخصص في مجال القانون وتمتعهم بالحصانة القضائية، توسيع ممارسة حق الإخطار إلى الوزير الأول، نواب وأعضاء غرفتي البرلمان والأفراد من خلال **الدفع بعدم الدستورية**، والمعروفة في الفقه المقارن "**بمسألة الأولوية الدستورية**". يمكن أن نعتبر هذا التعديل نقلة نوعية وخطوة هامة نحو تدعيم مبدإ المشروعية وحماية الحقوق والحريات إذا تم تفعيله على المستوى العملي، خصوصا بعد صدور القانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية.

الكلمات المفاتيح: تفعيل الرقابة على الدستورية، ضمانات الاستقلالية، توسيع آلية الإخطار، الدفع بعدم الدستورية.

Résumé

Le contrôle de la constitutionnalité des lois en Algérie s'est caractérisé, en vertu de la révision constitutionnelle de l'année 1996, par le laxisme, compte tenu du fonctionnement rigide du conseil constitutionnel résultant du rétrécissement du mécanisme de saisine. C'est la raison pour laquelle le législateur constitutionnel a développé, en vertu de la révision constitutionnelle de 2016, de nouveaux mécanismes pour assurer l'effectivité de ce contrôle : En garantissant l'indépendance du conseil constitutionnel en tant qu'organisme et en garantissant l'impartialité de ses membres en imposant des conditions d'âge, d'expérience et de spécialité dans le secteur juridique ainsi qu'en leur accordant l'immunité judiciaire. En élargissant l'exercice du droit de la saisine au premier ministre, aux députés et aux membres des deux chambres du Parlement ainsi qu'aux individus, en invoquant l'exception de l'inconstitutionnalité, connu dans la jurisprudence comparative par : « la question prioritaire de la constitutionnalité ». Nous pouvons considérer que cette révision constitue un saut qualitatif et un pas important en avant, vers le renforcement du principe de légalité et la protection des droits et libertés, si elle est activée aux niveaux pratique, surtout après la promulgation de la loi organique 18-16.

Mots clés : l'effectivité du control de constitutionnalité, les garanties de l'indépendance, l'élargissement du mécanisme de saisine, l'exception d'inconstitutionnalité.

Abstract

The control of the constitutionality of laws in Algeria was characterized by weakness after the 1996 constitutional amendment, given the stagnation in the action of the constitutional council, which resulted from the restriction of the mechanism of seisin. This is the reason why the constitutional founder decided under the constitutional amendment of 2016 to devise new mechanisms to ensure the activationof this control: - By guaranteeing the independence of the Constitutional Council as an organization and by guaranteeing the impartiality of its members by imposing conditions of age, experience and specialty in the legal sector as well as by granting them the judicial immunity. - By extending the exercise of the right of seisin to the Prime Minister, the Members of Parliament and the Members of both Chambers of Parliament and to individuals, on the exception of unconstitutionality, which is known in the comparative jurisprudence by: the question of constitutional priority. We can consider that this change represents a qualitative leap and a significant step towards the reinforcement of the principle of legality and the protection of rights and freedoms if it is activated at the practical level, especially after the promulgation of the organic law 18-16.

Keywords: The effectiveness of control of the constitutionality, the guarantees of independence, the expansion of the seisin mechanisms, the exception of constitutionality.

مقدمة

تبنت الجزائر نهج الرقابة على دستورية القوانين بواسطة هيئة المجلس الدستوري منذ صدور دستور 1963، لكن لم يكتب لها التنفيذ الفعلي بسبب تجميد العمل بهذا الدستور[1]. وعاد المؤسس الدستوري الجزائري لتكريس التجربة مرة أخرى في دستور 1989 ومن بعده في التعديل الدستوري لسنة 1996. وقد تركزت النقاشات والآراء منذ ذلك الوقت حول كيفية تدارك النقائص والعيوب التي كانت سببا في ضعف عملية الرقابة على دستورية القوانين، والمرتبطة عموما بتشكيلة المجلس التي شكلت مؤشرا واضحا على ضعف استقلاليته وحياده، وإجراءات تحريك الرقابة بواسطة آلية إخطاره التي اقتصرت على ثلاث مؤسسات محددة على سبيل الحصر، وهي رئيس الجمهورية، ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، مقارنة بزيادة نشاط هيئات الرقابة الدستورية في العديد من الأنظمة المقارنة بعد توسيع آلية الإخطار للمعارضة في البرلمان وتبني آلية الدفع بعدم الدستورية[2]. ومن هنا تبرز أهمية الموضوع المتعلق بضرورة البحث عن الآليات التي تساهم في تفعيل الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر.

وجاء التعديل الدستوري الجديد الصادر بالقانون رقم 16-01[3]،ليعزز الرقابة على دستورية القوانين وليكفل حماية الحقوق والحريات[4]وما يلاحظ على هذا التعديل، هو أن المؤسس الدستوري الجزائري قد استوحى، بخصوص الرقابة الدستورية، معظم أحكامها من الدستور الفرنسي المعدل سنة 2008[5]، وذلك بغية التخلص من تلك النقائص التي عرفتها الرقابة الدستورية في الفترة السابقة، وهذا من خلال: التأكيد على طبيعة المجلس الدستوري بوصفه هيئة مستقلة، وتكريس ضمانات لاستقلالية أعضائه ورفع عددهم من جهة، وتوسيع نطاق آلية الإخطار إلى الوزير الأول، الأقلية البرلمانية والأفراد من جهة ثانية، خصوصا بعد صدور القانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية[6].

ومنه ستكون إشكالية هذه الدراسة كالآتي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الآليات التي استحدثها التعديل الدستوري لسنة 2016، في ضمان تفعيل الرقابة على دستورية القوانين، مقارنة بما كانت عليه من قبل؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، مع الاستعانة بأسلوب المقارنة لضرورته في سياق الموضوع كأسلوب حتمي. كما تم تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين اثنين، هما:

المطلب الأول: مدى تكريس استقلالية المجلس الدستوري لضمان تفعيل الرقابة الدستورية

المطلب الثاني: توسيع آلية تحريك الرقابة الدستورية ضمانة أساسية لتفعيلها

المطلب الأول: مدى تكريس استقلالية المجلس الدستوري لضمان تفعيل الرقابة الدستورية

يعد استقلالية المجلس الدستوري شرطا ضروريا لنجاحه في أداء مهامه بشكل حيادي. فالاستقلالية تمثل خاصية وضمانة أساسية بالنسبة للنظام الدستوري القائم على نهج الرقابة السياسية على دستورية القوانين[7]. وتتحقق هذه الاستقلالية بتوفر جملة من العناصر التي يتم النص عليها في الدستور، ومن أبرزها وأهمها تحديد انتماءات الأعضاء لإحداث التوازن بين السلطات الممثلة فيه، فرض شروط للتخصص والسن والخبرة المهنية، ضمان عدم قابليتهم للعزل وعدم قابلية العهدة للتجديد.

وعليه ما مدى تكريس المؤسس الدستوري الجزائري بواسطة التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016، لمبدأ استقلالية المجلس الدستوري، وهل اعتمد على تلك العناصر المذكورة أعلاه في تجسيد هذا المبدأ؟

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين اثنين: يتناول الفرع الأول توسيع عدد أعضاء المجلس الدستوري، بينما يتضمن الفرع الثاني ضمانات استقلالية وحياد الأعضاء.

الفرع الأول: توسيع عدد أعضاء المجلس الدستوري: "لصالح السلطة التنفيذية"

اعتبر العديد من الباحثين في مجال الرقابة على دستورية القوانين، أن تحقق استقلالية المجلس الدستوري مرتبطة بتمثيل السلطات الثلاث فيه[8]. وهو ما تم تكريسه في الدستور الجزائري، سواء في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996، الذي نص في المادة 164 منه على أن المجلس الدستوري يتكون من تسعة (9) أعضاء يمثلون السلطات الثلاث في الدولة، موزعين كالآتي: ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المجلس، عضوان اثنان ينتخبهما

المجلس الشعبي الوطني وعضوان ينتخبهما مجلس الأمة وعضو واحد تنتخبه المحكمة العليا وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة، أم في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، الذي رفع عدد الأعضاء إلى اثني عشر (12) عضوا، حيث أصبحت تشكيلة المجلس كالآتي: أربعة (4) أعضاء من بينهم الرئيس ونائب رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، عضوين اثنين (2) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، عضوين اثنين (2) ينتخبهما مجلس الأمة، عضويان اثنين (2) تنتخبهما المحكمة العليا وعضوين اثنين (2) ينتخبهما مجلس الدولة[9].

غير أن تمثيل السلطات في المجلس الدستوري لا يكفي وحده لتكريس الاستقلالية، دون أن يتحقق معه **التوازن** المطلوب بين هذه السلطات. ومن هنا نتساءل عن ما إذا كان المؤسس الدستوري قد حرص على تحقيقه في ظل التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016، مقارنة بما كان عليه الوضع السابق؟

يبدو من خلال نص المادة 183 في فقرتها الأولى من التعديل الدستوري لسنة 2016، أن التوسيع الذي حصل في تشكيلة المجلس الدستوري، قد مس كلا من السلطتين التنفيذية والقضائية، بينما بقي عدد الأعضاء الذين يمثلون غرفتي البرلمان نفسه وهو أربعة (4) أعضاء، ليصبح عدد الأعضاء الممثلين لكل هيئة متساو كالآتي:

1- بالنسبة للسلطة التنفيذية: أصبح عدد الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية أربعة (4) أعضاء بما فيهم رئيس المجلس، حيث أضيف عضو رابع يمثل نائب رئيس المجلس الدستوري.

2- بالنسبة للسلطة التشريعية بقي العدد الذي يمثلها نفسه كما كان في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 وهو أربعة أعضاء.

3- بالنسبة للسلطة القضائية: أصبح عدد الأعضاء الممثلين لهذه السلطة أربعة بعدما كانوا اثنين، حيث أضيف عضو يمثل المحكمة العليا وعضو يمثل مجلس الدولة[10].

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا التوسيع أن:

- رئيس الجمهورية كان ومازال يتمتع بالتفوق على مستوى المجلس الدستوري، سواء من حيث العدد أم النوع، فقد أضيف لسلطته في التعيين عضو رابع، فأصبح بذلك يوازي عدد الأعضاء الذين يعينهم البرلمان[11]. أما من حيث النوع، فالحقيقة أن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة تعيين رئيس المجلس الدستوري ونائبه، وذلك يعد امتيازا حقيقيا، حيث يعتبر رئيس المجلس الدستوري الشخصية الثالثة في الدولة بعد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة لإمكانية اعتلائه رئاسة الدولة في حالة اقتران استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته مع شغور رئاسة مجلس الأمة طبقا لنص المادة 102 من التعديل الدستوري لسنة 2016، بالإضافة إلى مركزه الممتاز داخل المجلس بفضل صوته المرجح أثناء التصويت في حالة تعادل الأصوات، بموجب نص المادة 183 في فقرتها الثانية من التعديل الدستوري الجديد[12]، وأخيرا اختيار هذا الأخير للعضو المقرر في إطار الإجراءات التي يقوم بها بعد تلقيه رسالة الإخطار من طرف الهيئات المخولة بذلك، بعد تسجيل الرسالة لدى الأمانة العامة للمجلس الدستوري، الذي يشرف على إعداد مشروع القرار أو الرأي الذي سيصوت عليه المجلس ككل بشأن النص موضوع الإخطار[13].

- يشكل إضافة عدد القضاة إعادة الاعتبار للسلطة القضائية من حيث الكم والنوع، حيث يبدو أن إرادة المؤسس الدستوري الجزائري اتجهت من خلال هذه الإضافة إلى تدعيم عنصر التخصص والكفاءة على مستوى تشكيلة المجلس الدستوري، الذي كان يحتمل أن يفتقده بسبب التعيينات التي يمكن أن تغلب عليها الاعتبارات السياسية[14]، والتي كانت ولا زالت مكرسة من خلال إدراج المؤسس الدستوري لمنصب "وظيفة عليا في الدولة" بموجب المادة 184 كما سيأتي تفصيله.

بالرغم من ذلك يبقى هذا التوسيع في تشكيلة المجلس الدستوري أمرا إيجابيا يبرره توسيع آلية الإخطار، ومنه زيادة كم رسائل الإخطار التي قد تصل إلى المجلس.

فهل ضمن المؤسس الدستوري من خلال التعديل الدستوري الجديد استقلالية وحياد الأعضاء، على خلاف ما كان عليه الأمر في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996؟

الفرع الثاني: تكريس ضمانات استقلالية وحياد أعضاء المجلس الدستوري

تقتضي أهمية وخطورة المهام الرقابية الموكولة للمجلس الدستوري، سواء في إطار الرقابة على دستورية القوانين، أم في إطار السهر على صحة الانتخابات والاستفتاء، وضع الضمانات الكفيلة لاستقلالية وحياد أعضائه. ذلك ما كرسه المؤسس الدستوري الجزائري بواسطة التعديل

الدستوري الجديد، مقارنة بسابقه (التعديل الدستوري لسنة 1996)، حيث نجده يؤكد بداية على طبيعة المجلس الدستوري كهيئة مستقلة ضمن نص المادة 182منه في فقرتها الأولى[15] ، كما منحه الاستقلال المالي والإداري، وهي أول خطوة في طريق تكريس استقلالية هذا المجلس. كما نجده يكرس أهم ضمانات استقلالية المجلس الدستوري والمتمثلة فيما يلي: تحديد عهدة غير قابلة للتجديد، فرض شروط خاصة بتخصص الأعضاء وفرض حالات التنافي وتمتع الأعضاء بالحصانة القضائية[16].

أولا: تحديد عهدة غير قابلة للتجديد

عرف أسلوب تعيين أعضاء المجلس الدستوري انتقادا شديدا من قبل أساتذة القانون الدستوري في الجزائر، بسبب استئثار الهيئات السياسية دون القضائية بتعيين أكبر عدد من أعضاء المجلس الدستوري، إذ على الرغم من أن وظيفة هذا الأخير هي وظيفة قانونية أكثر منها سياسية، إلا أن قيامه بمهمته في مجال الرقابة على دستورية القوانين قد تتأثر بالاتجاهات السياسية، بسبب تأثر غالبية أعضائه بالأفكار السياسية للجهة التي عينتهم [17]، غير أن تحديد مدة العهدة لأعضاء المجلس الدستوري سوف تشكل ضمانة أساسية لاستقلاليتهم[18] في مواجهة السلطة التي عينتهم، وذلك من خلال :

– ثقة العضو في عدم إمكانية تجديد تعيينه في ذلك المنصب من طرف الهيئة التي عينته، مما قد يجعله في منأى عن الضغوطات التي يمكن أن تمارسها عليه، بهدف تحقيقها لأغراضها.

– تحصين المجلس من احتمال تحوله إلى مجرد جهاز يعكس الصراعات الدائرة بين الجهات الممثلة فيه، وبالخصوص السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومحاولة التأثير على الأعضاء المنتمين إليهما لمساومتهم على مستقبلهم[19].

– يهدف نظام العهدة مع التجديد النصفي الدوري، الذي طبقه المؤسس الدستوري الجزائري، إلى ضمان استمرارية وجود الهيئة واستمرارية عملها دون انقطاع[20]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تجديد أعضاء الهيئة بصفة دورية للاستفادة من خبرة التخصصات والكفاءات الجديدة يشكل ضمانة لحسن سير الهيئة[21].

– ضمان منع عزل العضو من طرف الهيئات المعينة له، في غياب نص دستوري صريح يكرّس عدم مشروعية العزل من دون سبب شرعي. وقد حدد النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري حالات انتهاء ولاية العضو قبل نهاية عهدته، و تتمثل في الوفاة، الاستقالة، الإقالة نتيجة الإخلال بالواجبات إخلالا خطيرا، مزاولة وظيفة تتنافى والعضوية في المجلس الدستوري وحصول المانع[22].

ونشير إلى أنه إذا كانت المادة 76 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016، قد أكدت على وجوب ممارسة العضو لوظيفته بنزاهة وحياد، فإن قوة شخصية الفرد وقناعاته تبقى هي المعيار الحاسم لمدى نزاهته وحياده، في مواجهة الإغراءات السياسية التي يمكن أن ترضي طموحه للاستفادة من مناصب عليا في الدولة.

وفيما يتعلق بمدة العهدة في عضوية المجلس الدستوري، فقد حددها التعديل الدستوري لسنة 2016 بثماني (8) سنوات، قابلة للتجديد النصفي كل أربع (4) سنوات[23]، باستثناء رئيس المجلس ونائبه، اللذان يعينهما رئيس الجمهورية لفترة واحدة مدتها ثماني (8) سنوات[24].

ومن هنا يبدو لنا أن إرادة المؤسس الدستوري قد حذت حذو المؤسس الدستوري الفرنسي في إطالة مدة العهدة، حيث جعل هذا الأخير ولاية المجلس الدستوري تسع (9) سنوات[25]، مما تشكل هذه المدة الطويلة ضمانة لاستقلالية المجلس في مواجهة السلطة السياسية[26].

ثانيا: فرض شروط خاصة للعضوية في المجلس الدستوري

لطالما وجهت الانتقادات لأسلوب تعيين أعضاء المجلس الدستوري الجزائري، الذي لا يقدم الضمانات الكافية للكفاءة والاستقلالية والحياد، بل تدعم أكثر تسييس المجلس[27]. حيث افتقرت تشكيلة المجلس في ظل الدساتير السابقة، وآخرها التعديل الدستوري لسنة 1996، للتخصص الذي يمكن تحقيقه بواسطة أساتذة ومتخصصين في القانون العام والقانون الدستوري بالخصوص، وذلك ما استدركه التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب نص المادة 184 منه[28]، التي فرضت على الأعضاء في المجلس الدستوري شرطين أساسيين:

– يتعلق الشرط الأول بالسن، حيث يجب على العضو أن يكون بالغا أربعين (40) سنة كاملة يوم تعيينه أو انتخابه، وتلك مسألة إيجابية تضمن القدرة على الإدراك

والتقييم الجيد للمسائل وتوفر النضج السياسي والقانوني لدى الشخص.

– بينما يتعلق الشرط الثاني بالخبرة المهنية في سلك التعليم العالي في العلوم القانونية، أو في القضاء أو في مهنة محامي لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة.

يساعد السن المتقدم بالإضافة إلى الخبرة والتخصص في اقتناع العضو بالقرار الصائب، ومنه إضعاف سلطة تأثير السياسة عليه وتحصينه ضد تبعيته للهيئة التي عينته، ومنه ضمان استقلاليته واستقلالية الهيئة التي يعمل فيها.

ما يمكن ملاحظته بخصوص الشرط الثاني، أنّ المؤسس الدستوري الجزائري قد وسّع مجال الخبرة المتوفرة لدى العضو، سواء على مستوى قطاع العمل، حيث شمل سلك التعليم العالي، والمحاماة والقضاء، أم على مستوى المدة الزمنية التي استغرقها العضو في هذا القطاع، وهي مدة طويلة وكافية لكسب الخبرة فيه. ولكن يمكن إضافة ملاحظتين هنا: تتعلق الملاحظة الأولى بمهنة المحاماة باعتبارها مهنة حرة لا يمكن التحكم في الضوابط والمعايير التي على أساسها يكون هذا المحامي أو ذاك، قد اكتسب الخبرة اللازمة في مجال القانون العام بصفة عامة، والقانون الدستوري بصفة خاصة، حتى ولو وصل إلى درجة محامي لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بإدراج الوظائف العليا في الدولة، التي يمكن أن يكون أصحابها بعيدين عن التخصص في مجال القانون.

– بالإضافة إلى وجوب تطبيق حالات التنافي، التي بقيت كما كانت مكرسة من قبل في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996[29]، حيث نصت المادة 183 في فقرتها الثالثة على انه:" بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى، وأي نشاط آخر أو مهنة حرة". باستثناء الإضافة التي أدرجت في أخر المادة والمتعلقة بأي نشاط أو مهنة حرة، وذلك يعني توسيع المؤسس الدستوري لحالات التنافي مع قطاعات النشاط الحرة، والسبب في ذلك يمكن أن يعود إلى إمكانية تعيين محامي مثلا في المجلس الدستوري، فلن يستطيع ممارسة هذه المهنة أثناء مدة عضويته فيه[30].

ثالثا: تمتع أعضاء المجلس الدستوري بالحصانة القضائية

على خلاف القضاة الذين حماهم الدستور من جميع الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأدائهم لمهامهم، أو تمس بنزاهة حكمهم[31]، أو النواب في البرلمان الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية في جانبها الموضوعي (المدني والجزائي) بسبب ما عبروا عنه من آراء أو ما تلفظوا به من كلام، أو بسبب تصويتهم خلال ممارستهم لمهامهم البرلمانية[32]، أو الإجرائي المتعلق بعدم جواز الشروع في متابعة أي نائب أو عضو بسبب الجنايات والجنح التي يرتكبونها من دون صدور الإذن أو الترخيص من مكتب الغرفة التي ينتمي إليها، أو بتنازل صريح منه شخصيا[33]، فإن أعضاء المجلس الدستوري يتمتعون في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية بموجب نص المادة 185 منه، والتي أكدت على ما يلي: " يتمتع رئيس المجلس الدستوري ونائب الرئيس وأعضاؤه خلال عهدتهم بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية. ولا يمكن أن يكون هؤلاء محل متابعات أو توقيف بسبب ارتكاب جناية أو جنحة إلا بتنازل صريح عن الحصانة من المعني بالأمر أو بترخيص من المجلس الدستوري[34].

الملاحظ أن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس الدستوري هي:

– حصانة تخص الجانب الجزائي من دون المدني.

– الجرائم المشمولة بالحصانة هي الجنايات والجنح من دون المخالفات، ومن دون التمييز بين الحالة العادية وحالة التلبس بالجريمة.

– هي حصانة مؤقتة مرتبطة بمدة العهدة، فهي ليست امتيازا شخصيا إنما امتياز وظيفي تقررت اعتبارا للوظيفة التي يقوم بها العضو[35].

– في جانبها الإجرائي، تقتضي الحصانة عدم إمكانية متابعة أعضاء المجلس الدستوري بسبب الجرائم التي ارتكبوها من دون التنازل من العضو شخصيا أو صدور الترخيص من المجلس، فهي ليست حصانة مطلقة إنما نسبية، وهي في هذا الجانب تشبه إلى حد كبير الحصانة البرلمانية.

وقد ألزم المؤسس الدستوري أعضاء المجلس الدستوري بواجب التحفظ إزاء سرية المداولات، والامتناع عن اتخاذ أي موقف علني في أي قضية تخضع لاختصاص المجلس الدستوري[36].

المطلب الثاني: توسيع آلية تحريك الرقابة على دستورية القوانين ضمانة أساسية لتفعيلها

تمارس الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر بواسطة الإخطار الذي يعد الوسيلة الوحيدة لتحريك هذه الرقابة على مستوى المجلس الدستوري، وقد منحها المؤسس الدستوري الجزائري لثلاث شخصيات وهي: رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996، كما كرس نوعين من الرقابة: رقابة سابقة على صدور النص ورقابة لاحقة على صدور النص أو نفاذه، بخلاف المشرع الفرنسي الذي تبنى الرقابة السابقة من دون اللاحقة، لكنه أدرج الرقابة اللاحقة بواسطة آلية الدفع بعدم الدستورية بصدور التعديل الدستوري لسنة 2008، والتي عرفت في ظل القانون العضوي رقم 2009-1523 [37]بمسألة الأولوية الدستورية « la question prioritaire de la constitutionnalité» .

وكان المؤسس الدستوري الفرنسي قبل ذلك قد وسع في الهيئات التي لها حق إخطار المجلس الدستوري، إلى الوزير الأول وستون (60) نائبا وستون (60) عضوا من غرفتي البرلمان بموجب التعديل الدستوري لسنة 1974. وهو ما كرسه المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016 بهدف تفعيل رقابة المجلس الدستوري، ومنه القضاء على العيوب التي كانت تشوبها والتي أفرغتها من محتواها، والذي أتبع بالقانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية.

لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب لأسباب ضعف الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 في فرع أول، ثم للهيئات والأطراف الذين تم إقحامهم في دائرة الإخطار وفق نص المادة 187 من التعديل الدستوري لسنة 2016 في فرع ثان، وأخيرا فتح الإخطار بالدفع بعدم الدستورية للأفراد وفق نص المادة 188من هذا التعديل في فرع ثالث.

الفرع الأول: تضييق نطاق الإخطار، السبب الجوهري لضعف الرقابة على الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996.

عاب الكثير من الأساتذة والباحثين على المؤسس الدستوري الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 تضييقه لآلية الإخطار وحصرها في الهيئات الدستورية الثلاث في الدولة وهي رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة[38]، مع إقصاء أطراف أخرى من حق الإخطار ،على خلاف ما هو مكرس في الأنظمة المقارنة، ويتعلق الأمر بالوزير الأول، الأقلية البرلمانية والأفراد، مما أثر سلبا على عملية تحريك الرقابة.

لكن هل يمكن أن نرجع سبب ضعف الرقابة على الدستورية إلى تضييق آلية الإخطار فحسب؟

يمكن ألا يكون السبب الرئيسي في إضعاف عملية الرقابة هو التضييق في آلية الإخطار في حد ذاته، بقدر ما يحتمل أن يتعلق الأمر بعزوف هذه الهيئات عن إعمال سلطتها في تحريك الرقابة، لأسباب متعددة قد تتعلق بوجود بدائل أخرى تغني عن إعمالها، أو قد تتعلق بالتبعية السياسية:

- **بالنسبة لرئيس الجمهورية**

بعيدا عن الحالات التي يتوجب عليه فيها إعمال سلطته في تحريك الرقابة، بشأن القوانين العضوية والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان بموجب نص المادة 165 التعديل الدستوري لسنة 1996[39]، وباعتباره حامي الدستور، فإنه لا يملك سلطة إثارة عدم الدستورية فحسب، بل يملك آليات أخرى يمنحها إياه الدستور[40]، من أهمها:

- آلية الاعتراض التوقيفي[41]، أو طلب القراءة الثانية للقانون المصادق عليه من غرفتي البرلمان، حيث يملك رئيس الجمهورية قبل إصدار القانون إحالته للبرلمان لإجراء القراءة الثانية، حيث لا يتم إقراره في هذه الحالة، إلا بتحقق نسبة تصويت ثلثي (3/2) نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة[42].

- الامتناع عن إصدار القانون ونشره، حيث يعد إجراء الإصدار اختصاصا تقليديا لرئيس الجمهورية في الأنظمة الدستورية المقارنة، منحه المؤسس الدستوري الجزائري لرئيس الجمهورية عبر الدساتير المتعاقبة، وآخرها التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب نص المادة 144 منه[43]، ومنه قد يمتنع رئيس الجمهورية عن إعمال هذا الإجراء لتعطيل تطبيق قانون ما ومنع تطبيقه ولو لفترة معينة.

- **بالنسبة لرئيسي غرفتي البرلمان**

لا يعقل بداية أن تبادر الهيئة التي أشرفت على سن القانون إلى تحريك رقابة الدستورية بشأنه، بالرغم من أن المنطق الذي يجب أن يحكم رقابة الدستورية هو ضمان سلامة الأعمال التشريعية ومطابقتها للدستور[44]، بالإضافة إلى أن الواقع السياسي في الجزائر أثبت لنا أن رئيسي غرفتي البرلمان كانا دائما من الشخصيات الموالية لرئيس الجمهورية، أو على الأقل ممن ينتمون إلى الاتجاه السياسي نفسه، كما يمكن أن نعتبر أن إعمال سلطة تحريك الرقابة الدستورية من طرف هذين الأخيرين يعتبر تحديا لرئيس الجمهورية، بسبب هيمنة الحكومة على العملية التشريعية من خلال اقتراحها لمشاريع القوانين[45].

وكانت النتيجة من كل ذلك: تعلق معظم الإخطارات التي وصلت إلى المجلس الدستوري في الفترة بين 1997 و2018 بإخطارات وجوبية تخص قوانين عضوية تتعلق بنظام الانتخابات، الأحزاب السياسية، القانون الأساسي للقضاء، تمثيل المرأة والإعلام... والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان[46].

الفرع الثاني: إقحام أطراف جديدة في دائرة الإخطار سيساهم في إنعاش مهمة المجلس الدستوري في مجال الرقابة الدستورية.

فرضت مسألة توسيع حق الإخطار حول مدى دستورية نص قانوني معين لدى المجلس الدستوري نفسها على الساحة الدستورية، حيث أقدم المؤسس الدستوري الجزائري بواسطة التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 على التوسيع في عدد الهيئات التي يحق لها إخطار المجلس الدستوري حول مدى دستورية نص معينا، وهي الوزير الأول و50 نائبا و30 عضوا، بموجب نص المادة 187 منه.

وقد حذا المؤسس الدستوري الجزائري -من خلال هذا التعديل-حذو المؤسس الدستوري الفرنسي، الذي يعتبر نموذجا حسنا في مجال توسعة إخطار المجلس الدستوري[47]، حيث منح– بموجب نص المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 1974-لأول مرة للبرلمانيين الحق في إخطار المجلس الدستوري لإعمال الرقابة على دستورية القوانين، عن طريق التوقيع على رسالة الاخطار من طرف ستين (60) نائبا في الجمعية الوطنية، أو ستين (60) شيخا في مجلس الشيوخ.

حيث شكل هذا التعديل نقلة نوعية في حياة المجلس الدستوري الفرنسي وفي الوظيفة التشريعية أيضا، بإتاحة الفرصة أمام الأقلية البرلمانية لتفعيل الرقابة الدستورية بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية والأغلبية البرلمانية المساندة لها، كما ساهم في الارتقاء بمركز المعارضة إلى حد اعتبرت معه الحكومة أن هذا التعديل الدستوري، الذي سمح للمعارضة بحق إخطار المجلس الدستوري، قد شكل اللبنة التي كملت صرح النظام الديمقراطي الفرنسي وليس مجرد تعديل إجرائي شكلي[48]. وترتب على هذا الإجراء نتائج إيجابية بفضل الاستخدام المستمر لحق الإخطار من طرف المعارضة، مما أدى إلى تفعيل دور المجلس الدستوري الفرنسي الذي مر هو الآخر بفترة فراغ قبل صدور هذا التعديل، بسبب قلة استعمال كل من رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان لحقهم في الإخطار.

أما بالنسبة للجزائر، فإن التعديل الدستوري لسنة 2016 قد لا يحقق النتائج نفسها التي شهدتها الحياة الدستورية في فرنسا في مجال الرقابة الدستورية، لكن على العموم نستحسن ما قام به المؤسس الدستوري الجزائري عند تخفيضه للنصاب المطلوب تحقيقه من المعارضة حتى يقبل طعنهم في دستورية النص القانوني، بسبب ضعفها، حيث يمكن ألا تصل إلى استيفائه حتى مع النصاب المطلوب (أي 50 نائب و30 عضو).

أما بالنسبة للوزير الأول، الذي يعد – حسب التعديل الدستوري لسنة 2008-المنفذ لإرادة رئيس الجمهورية، وبالرغم من مركزه الضعيف في السلطة التنفيذية باعتباره المنفذ لإرادة رئيس الجمهورية، فإنه يمكن أن يكشف لديه عدم دستورية النص القانوني بسهولة، باعتباره الهيئة الدستورية المكلفة بتنفيذ القوانين والتنظيمات، خصوصا إذا كان النص مصدره مبادرة بالقانون من طرف أعضاء البرلمان، وهو النادر في الجزائر، لذلك فإن توجه المؤسس الدستوري نحو توسعة حق الإخطار لتضم هذه الهيئة، هو توجه سليم وصائب. لكن وبالرغم من ذلك لا يمكن أن ننتظر منه الكثير انطلاقا من الوضع السياسي الذي تعيشه الجزائر اليوم.

الفرع الثالث: تكريس آلية الإخطار عن طريق الدفع بعدم الدستورية من طرف الأفراد وفق نص المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

يعكس قصر حق إخطار المجلس الدستوري على الهيئات المذكورة أعلاه، مع ما يتضمنه من إبعاد للمواطنين من ولوج العدالة الدستورية مباشرة واختزال حقهم هذا في

رؤساء الغرف البرلمانية، على اعتبار أنهم ممثلي ممثليهم، تطبيقا صارما للديمقراطية التمثيلية، بالإضافة إلى أن النموذج الأوربي لرقابة الدستورية يستلزم استبعاد المواطنين عن دخول العدالة الدستورية مباشرة، حيث يعتبر أن رقابة الدستورية هي رقابة سياسية[49]. والأمر نفسه كان مطبقا في الجزائر، حيث لم يكن يسمح للمواطن الجزائري من منازعة دستورية قانون كطريقة من طرق الدفاع عن حقوقه وحرياته وأنجع سبل صيانة الدستور[50].

يكون المؤسس الدستوري الجزائري بتكريسه آلية الدفع بعدم الدستورية من طرف الأفراد أثناء نظر القضاء للدعاوى التي رفعوها، بموجب المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016[51]، قد سار على خطى المؤسس الدستوري الفرنسي[52]، حيث أدت الانتقادات التي وجهت لهذا الأخير من طرف الفقه الدستوري الفرنسي، إلى أخذها بعين الاعتبار عند اقتراح مشروع التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي اعترف لأطراف الدعوى بإمكانية الدفع بعدم الدستورية، حيث يكون بذلك قد أقر رقابة لاحقة على دستورية القوانين[53]، بإضافة فقرة أولى إلى المادة 61 من دستور 1958 والتي نصت على أنه: "إذا تبين بمناسبة النظر في دعوى مقامه أمام القضاء، أن هناك نصا قانونيا يمس الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور، يتم إحالة هذا الأمر إلى المجلس الدستوري من طرف مجلس الدولة أو محكمة النقض خلال أجل محدد. ويحدد بقانون عضوي شروط تطبيق هذه المادة"[54].

ويمكن إظهار ثلاثة معالم لهذا التعديل الدستوري المتعلق برقابة دستورية القوانين في فرنسا كالتالي[55].

1-سماحه للأطراف المتخاصمين في دعوى معروضة أمام القضاء، الطعن في دستورية القوانين التي تنتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.

2-انعقاد الاختصاص لمجلس الدولة (إذا كانت الدعوى مرفوعة أمام المحاكم الإدارية) أو لمحكمة النقض (إذا كانت الدعوى مرفوعة أمام المحاكم العادية) للنظر في مسألة إحالة الطعن إلى المجلس الدستوري من عدمه.

3-احتفاظ المجلس الدستوري بصلاحية البت في هذه الطعون.

وقد صدر القانون العضوي في 10 ديسمبر 2009 الذي أطلق على هذا الإجراء عبارة «**مسألة الأولوية الدستورية**»[56] « **La Question Prioritaire de Constitutionnalité**» أو اختصارا بـ: **QPC**[57].

يعتبر الكثير أن الرقابة السابقة، وإن كانت تحقق نوعا من الاستقرار الدستوري والقانوني كونها رقابة وقائية، لكنها تمنع الكشف عن عيوب النص القانوني التي تظهر بعد تطبيقه، ولذلك تساهم الرقابة اللاحقة وفق آلية الأولوية الدستورية في تنقية وتطهير المنظومة القانونية الفرنسية من القوانين غير الدستورية التي أفلتت من الرقابة السابقة[58]. وهو ما كرسه المؤسس الدستوري الجزائري بالموازاة مع إدراجه آلية الدفع بعدم الدستورية، بتمييزه بين الإخطار الموجه إلى المجلس الدستوري بموجب نص المادة 187 والإخطار الموجه إليه بموجب نص المادة 188، حيث يندرج الإخطار الأول في إطار الرقابة السابقة بموجب نص المادة 186[59]، بينما يندرج الإخطار الثاني في إطار الرقابة اللاحقة والمتعلق بالدفع بعدم الدستورية[60]. وهو ما ينعكس مباشرة على تضييق عملية الرقابة من جديد خصوصا على التنظيمات، التي لا تحرك بشأنها الرقابة السابقة إلا بإخطار من طرف رئيس الجمهورية أو الوزير الأول والمعاهدات التي لا تخضع للمصادقة من طرف البرلمان، ومنه قد لا يعلم بها قبل صدورها.

وضعت المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016 المذكورة أعلاه الشروط العامة لتطبيق آلية الدفع بعدم الدستورية والمتمثلة فيما يلي:

- إحالة الدفع بعدم الدستورية يكون من مجلس الدولة إذا كان النزاع معروضا أمام المحاكم الإدارية ومن المحكمة العليا إذا كان النزاع معروضا أمام المحاكم أو المجالس القضائية، التي لها أن تقدر جدية الدفع قبل إحالته للمجلس الدستوري، وفي ذلك ضمانة لتفعيل الرقابة بشرط ضمان استقلالية وحياد وتخصص القاضي في الجزائر. وكون المؤسس الدستوري الجزائري بذلك قد كرس نظام تصفية مثيل لذلك الذي كرسه نظيره الفرنسي[61]، مع ما يحمله هذا النظام في الجزائر من إيجابيات تتعلق بضمان إحالة الدفوع الجدية فقط للمجلس الدستوري وسلبيات قد تتعلق بعدم تأهيل القاضي للنظر في دستورية القوانين وتفسير القواعد الدستورية.

– لا تتم إحالة الدفع بعدم الدستورية مباشرة أمام المجلس الدستوري من طرف الأفراد ، ولو أن النص الدستوري لم يذكر مصطلح الأفراد بل " الأطراف " ، وهو مصطلح واسع يتجاوز الأطراف رافعي الدعوى إلى الأطراف المتدخلة ، وهو أمر إيجابي يفعل أكثر من الرقابة الدستورية.

– الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ، ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور بشكل عام ،دون تمييز بينها أو تخصيص. نستغرب ورود صياغة الحكم التشريعي بدل النص التشريعي ، لعل السبب في ذلك قد يرجع لاقتباسها من نص المادة 61-1 من التعديل الدستوري الفرنسي لسنة 2008[62] ، ومنه إذا كان المؤسس الدستوري يقصد بالحكم التشريعي هو النص التشريعي العادي ، وهو الاحتمال الأكثر ورودا على اعتبار تمييزه في نص المادة 191 من الدستور بين الفقرة الأولى التي ميز فيها صراحة بين النص التشريعي والنص التنظيمي ، وفي الفقرة الثانية التي نص فيها صراحة على النص التشريعي وهو المقصود بالرقابة عن طريق الدفع ، فإنه يكون بذلك قد أقصى التنظيمات من خضوعها لإجراء الدفع بعدم الدستورية. بالإضافة إلى أن ورود عبارة الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور غير واضحة ، حيث يثير هذا الغموض التساؤل حول مصدر هذه الأخيرة ومجالها[63] ، هل هي الحقوق والحريات المكرسة صراحة في الدستور فقط ، وهي القراءة الضيقة ، أم تلك المكرسة في الديباجة وفي النصوص التي يحيل إليها هذا الاخير[64] ، وهي القراءة الواسعة ؟

– يصدر المجلس الدستوري قراره خلال الأربعة (4) أشهر الموالية لتاريخ إخطاره ، ويمكنه تمديدها لمرة واحدة لمدة أقصاها أربعة (4) أشهر[65]. الملاحظ هنا تمديد المؤسس الدستوري الجزائري لمدة فصل المجلس الدستوري في الدفع بعدم الدستورية ، بينما أبقى المدة على ما كانت عليه تقريبا في حالة ورود الإخطار من الهيئات الأخرى المتمثلة في رئيس الجمهورية ، رئيسي غرفتي البرلمان ، الوزير الأول وأعضاء البرلمان) حيث أصبحت ثلاثون يوما عوض عشرون يوما[66] ، وهو ما لا نجد له تفسيرا مقنعا ، على اعتبار أن عمل المجلس الدستوري هو نفسه في الحالتين.

وقد صدر القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2018-09-02 يحدد شروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية[67] ، الذي اقتبس معظم أحكامه من معالم القانون العضوي الفرنسي رقم 2009-1523[68].

تضمن هذا القانون 27 مادة موزعة على خمس فصول كالآتي: -الفصل الأول جاء بعنوان أحكام عامة ، الفصل الثاني جاء بعنوان شروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية ، الفصل الثالث جاء بعنوان الأحكام المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة ، الفصل الرابع جاء بعنوان الأحكام المطبقة أماما لمجلس الدستوري ،وأخيرا الفصل الخامس والأخير تضمن أحكام ختامية من بينها أجل سريان هذا القانون العضوي وهو 07 مارس 2019.

يرتبط تفعيل الرقابة الدستورية بضبط هذا القانون العضوي لشروط وآجال ممارسة الدفع بعدم الدستورية بشكل لا يدع مجالا للشك أو الغموض وتبسيطه للإجراءات التي يتم بواسطتها إحالة الدفع من القضاء إلى المجلس الدستوري ، وهو ما سيتم توضيحه من خلال قراءة نصوص هذا القانون ، الذي تضمنت أحكامه شروط ممارسة الدفع بعدم الدستوري والآجال والإجراءات التي يسير وفقا لها الدفع:

أولا: شروط ممارسة الدفع بعدم الدستورية

فرض المشرع الجزائري ، على غرار نظيره الفرنسي ، مجموعة من الشروط أو الضوابط لقبول الدفع بعدم الدستورية يمكن تصنيفها إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية.

1- الشروط الموضوعية

بعد تكريسها بواسطة التعديل الدستوري لسنة 2016 مثلما تم توضيحه أعلاه ، يمكن تصنيف الشروط الموضوعية إلى شروط تتعلق بالجهات القضائية المثار أمامها الدفع من جهة ، وشروط تتعلق بالأطراف الذين يحق لهم ممارسة الدفع من جهة ثانية ، وأخيرا إلى شروط تتعلق بموضوع الدفع.

- بالنسبة للجهات القضائية المثار أمامها الدفع ، فتتمثل بناء على نص المادة الثانية في فقرتها الثانية من القانون العضوي في:

- الجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي الإداري ، للمرة الأولى ، في الاستئناف أو في مرحلة الطعن بالنقض ، وغرفة الاتهام إذا تمت إثارة الدفع أثناء التحقيق الجزائي.

- لكن لا يمكن اثارة الدفع أمام محكمة الجنايات الابتدائية ،و يمكن إثارته عند استئناف الحكم الصادر عن هذه المحكمة[69].

- **بالنسبة للأطراف الذين يحق لهم ممارسة الدفع**، فتتمثل بموجب نص المادة الثانية من القانون العضوي في أحد أطراف الدعوى، والمقصود به الشخص الطبيعي أو المعنوي. ولا يمكن للقاضي إثارته تلقائيا[70]. يمكن أن نفهم من هذا الشرط عدم اتجاه إرادة المشرع الجزائري إلى جعل الدفع بعدم الدستورية من النظام العام.

- **بالنسبة لموضوع الدفع**، والذي يتعلق بالحكم التشريعي، اشترط القانون العضوي رقم 18-16 ثلاثة شروط أساسية هي:

1 -أن يتوقف مآل النزاع على الحكم التشريعي المعترض عليه، أو انه يشكل أساس المتابعة.

2- ألا يكون الحكم التشريعي قد سبق التصريح بمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري باستثناء حال تغير الظروف، والمقصود بذلك مثلا صدور تعديل دستوري جديد عدل في الأحكام التي يتأسس عليها ذلك الحكم التشريعي.

3- أن يتسم الوجه المثار بالجدية، ويرجع تقدير الجدية هنا للقاضي للتأكد من الهدف الحقيقي لإثارة الدفع وهو التأكد من مدى دستورية الحكم التشريعي وليس كسب الوقت في القضية ومنه تأجيل الفصل فيها بنية الإضرار بالأطراف الآخرين في الدعوى مثلا.

وترجع السلطة التقديرية للتأكد من مدى توفر هذه الشروط الثلاث للجهات القضائية سواء على مستوى الجهات الدنيا أو العليا تطبيقا لنظام التصفية المعمول به هنا، كما سيتم تفصيله أدناه.

2-**الشروط الشكلية:** حددتها المادتين 6 و7 من القانون العضوي، وتتمثل في:

- أن يقدم الدفع بواسطة مذكرة مكتوبة ومنفصلة ومسببة.

- إذا كان الدفع أمام الاستئناف، فيقدم بموجب مذكرة مكتوبة مرفقة بالتصريح بالاستئناف.

- يتم الفصل في إرسال الدفع للمحكمة العليا أو لمجلس الدولة من طرف الجهة القضائية بقرار مسبب، بعد استطلاع رأي النيابة العامة أو محافظ الدولة.

لقد وفق المشرع الجزائري في اشتراطه التسبيب سواء على مستوى طلب الدفع أو قرار إحالة الدفع للجهات القضائية العليا، من حيث كونه يساهم في إثبات مدى توفر الشروط الموضوعية.

ثانيا: إجراءات وآجال سير الدفع بعدم الدستورية

فرض المشرع الجزائري على غرار نظيره الفرنسي مجموعة من الإجراءات واجبة الاتّباع أمام الجهات القضائية وأمام المجلس الدستوري لممارسة الدفع بعدم الدستورية، محكومة بآجال محددة، وقد وفق في ذلك حتى لا يترك مصير الدفع بيد القضاء، من جهة، وكي لا يطيل أمد الفصل في النزاع من جهة ثانية.

1- إجراءات وآجال سير الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء

تخضع إجراءات سير الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية حسب الجهة التي أثير أمامها الدفع، بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون العضوي[71]، والتي تهمنا في هذه الدراسة. وقد ميز المشرع بين الإجراءات والآجال أمام الجهات القضائية الدنيا وبين الإجراءات والآجال أمام الجهات القضائية العليا.

أ- الإجراءات والآجال أمام الجهات القضائية الدنيا

عند إيداع أحد أطراف الدعوى مذكرة تتضمن دفعا بعدم دستورية الحكم التشريعي، يتوجب على الجهة القضائية الفصل فيها فورا، طبقا لنص المادة 7 من القانون العضوي، وكلمة فورا تعني انعدام اجل محدد لذلك، وهو مسلك إيجابي للمشرع الذي يهدف من وراء الإسراع بالفصل في مسألة إرسال الدفع إلى الإسراع في حل النزاع الأصلي [72]، بقرار مسبب[73] قد تقبل بموجبه الهيئة القضائية الدفع وقد ترفضه:

- في حالة قبول الدفع من طرف الهيئة القضائية، يوجه القرار مع عرائض الأطراف ومذكراتهم إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة خلال أجل عشرة (10) أيام من صدوره، كما يبلغ إلى الأطراف، ولا يكون قابلا لأي طعن[74].

- في حالة رفض إرسال الدفع من طرف الهيئة القضائية المقدم أمامها، يبلغ إلى الأطراف، ولا يمكن أن يكون محل اعتراض إلا بمناسبة الطعن ضد القرار الفاصل في النزاع أو في جزء منه، حيث يجب أن يقدم بموجب مذكرة مكتوبة ومنفصلة ومسببة[75].

- في الحالة الأولى ترجئ الهيئة القضائية الفصل في الدعوى إلى غاية صدور قرار الهيئات القضائية العليا (المحكمة العليا أو مجلس الدولة) برفض إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري ، وإما بقبول إحالة الدفع وصدور القرار من المجلس الدستوري ، غير أنه لا يترتب على هذه الإحالة وقف سير التحقيق ، ويكون بإمكان الهيئة القضائية أخذ التدابير المؤقتة أو التحفظية اللازمة[76]. لكن المشرع فرض استثناءا على ذلك في الحالات التالية: الحالة التي يكون فيها شخص محروم من الحرية بسبب الدعوى أو عندما تهدف الدعوى لوضع حد للحرمان من الحرية أو عندما ينص القانون على وجوب فصل الجهة القضائية خلال أجل محدد أو على سبيل الاستعجال[77].وقد وضع المشرع حلا في حالة فصل الجهة القضائية الابتدائية دون انتظار القرار المتعلق بالدفع من طرف الهيئات القضائية العليا أو المجلس الدستوري وتم استئناف قرارها أو نقضه ، بأن تقوم جهة الاستئناف أو النقض بإرجاء الفصل فيه إلا إذا توفرت الحالات المذكورة أعلاه ، وذلك بموجب نص المادتين 11 في فقرتها الثانية و 12 من القانون رقم 18-16. وهو مسلك إيجابي حاول من خلاله المشرع منح الأولوية لاسترجاع المعني بالأمر حريته.

ب/ الاجراءات والآجال أمام الجهات القضائية العليا (المحكمة العليا ومجلس الدولة)

يوجه ، طبقا لنص المادة 15 من القانون العضوي رقم 18-16 ، قرار إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس مجلس الدولة ، اللذين يستطلعان فورا رأي النائب العام أو محافظ الدولة ، ويتم تمكين الأطراف المعنية بالدفع من تقديم ملاحظاتهم المكتوبة ، وذلك مسلك ايجابي ، لأنه يسمح للأطراف توضيح وتأكيد حججهم فيما يخص جدية الدفع. وقد حدد هذا القانون أجلا للفصل في إحالة الدفع بعدما لدستورية ، يقدر بشهرين اثنين ابتداء من تاريخ استلام الإرسال المتضمن قرار الإحالة من الجهات القضائية الدنيا[78]، وهو نفس الأجل في حالة إثارة الدفع مباشرة أمام الجهات العليا[79]، وقدأكد المشرع على أولوية الفصل في هذا الدفع ، وفي ذلك تأكيد ثان على ضرورة الإسراع بالفصل في الدفع المثار حتى لا يطول الفصل في النزاع المطروح. وفي حالة عدم فصل الجهات العليا في هذا الأجل يحال الدفع تلقائيا إلى المجلس الدستوري طبقا لنص المادة 20 من القانون العضوي.

حدد المشرع الجزائري في هذه المرحلة تشكيلة الجهة القضائية العليا الفاصلة في إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري والمتمثلة في رئيس الجهة القضائية أو نائبه عند تعذر ذلك ، رئيس الغرفة المعنية وثلاثة (3) مستشارين بتعيين من الرئيس الأول لهذه الجهة[80].

يرسل القرار المسبب الصادر عن الجهة القضائية العليا ، حسب الحالة ، مرفقا بمذكرات وعرائض الأطراف ، وذلك طبقا لنص المادة 17 من القانون العضوي.

يتم إرجاء الفصل في الطعن أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة إلى حين البت من طرف المجلس الدستوري في الدفع ، إلا إذا تحققت حالة من الحالات المذكورة أعلاه التي تؤدي إلى الفصل مباشرة في الدعوى[81] ، وذلك بموجب نص المادة 18 من القانون العضوي.

يتم إعلام الجهة القضائية التي أرسلت الدفع بعدم الدستورية بقرار الجهات القضائية العليا حسب الحالة ، كما يتم تبليغه للأطراف في أجل عشرة (10) أيام من تاريخ صدوره ، وذلك طبقا لنص المادة 19 من القانون العضوي رقم 18-16.

النتيجة التي نخلص إليها أن المشرع الجزائري قد وضع نظام تصفية للدفوع بعدم الدستورية المقدمة ، بواسطة الهيئات القضائية على درجتين ، الدرجة الأولى تتم أمام الجهات القضائية الدنيا والدرجة الثانية تتم أمام الجهات القضائية العليا.

2- إجراءات وآجال سير الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري

تتم الإجراءات أمام المجلس الدستوري بعد الإحالة التي تتم إليه من طرف المحكمة العليا أو مجلس الدولة طبقا لنصوص النظام المحدد لقواعد عمله[82]، والأحكام المنصوص عليها في القانون العضوي رقم 18-16 وهي كالتالي:

- يقوم رئيس المجلس الدستوري بإعلام رئيس الجمهورية عند إحالة الدفع بعد الدستورية إليه ، كما يعلم رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول ، بهدف تقديم ملاحظاتهم للمجلس حول الدفع المقدم بموجب نص المادة 21 من هذا القانون.

- تكون جلسة المجلس الدستوري علنية إلا في الحالات الاستثنائية المحددة في النظام المحدد لقواعد عمله[83]، لذلك وطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة 22 من

القانون العضوي، يتم تمكين الأطراف، الممثلين من قبل محاميهم وممثل الحكومة من تقديم ملاحظاتهم وجاهيا، وبذلك يمكن ضمان تطبيق قواعد محاكمة عادلة[84].

- لا يؤثر انقضاء الدعوى التي تمت بمناسبتها إثارة الدفع بعدم الدستورية، لأي سبب كان، على الفصل في الدفع المثار أمام المجلس[85].

- يتم تبليغ قرار المجلس الدستوري للهيئات القضائية العليا (المحكمة العليا أو مجلس الدولة) التي أثير أمامها الدفع بموجب المادة 24 من القانون العضوي، والذي يكون مضمونه إما تأكيد دستورية الحكم التشريعي، ومنه الإبقاء عليه ضمن المنظومة القانونية وإما إلغاؤه. ويسري قرار الإلغاء من اليوم الذي يحدده قرار المجلس الدستوري، وذلك طبقا لنص المادة 191 من التعديل الدستوري لسنة 2016 التي نصت في فقرتها الثانية على ما يلي:" إذا اعتبر نص تشريعي ما غير دستوري على أساس المادة 188أعلاه، فإن هذا النص يفقد أثره ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المجلس الدستوري". ويفسر ذلك بمراعاة دواعي الأمن القانوني ولإعطاء البرلمان الوقت الكافي لإعداد تشريع يصحح الملغى بسبب عدم دستوريته[86].

خاتمة

خطا المؤسس الدستوري الجزائري، بواسطة التعديل الدستوري لسنة 2016، والقانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية، خطوة مهمة وكبيرة في اتجاه تفعيل الرقابة على دستورية القوانين من خلال الآليات الضامنة لها والتي يمكن ترتيبها على مستويين كما يلي:

– تم تكريس استقلالية المجلس الدستوري من طرف المؤسس الدستوري الجزائري لضمان تفعيل الرقابة على الدستورية من خلال:

1- تأكيد المؤسس الدستوري على أن المجلس الدستوري هيئة مستقلة ومنحه الاستقلال المالي والإداري.

2- توسيع تشكيلة المجلس الذي يبرره توسيع آلية الإخطار، ومنه احتمال زيادة كم رسائل الإخطار التي تصل إليه، وهو شيء إيجابي يخدم السير الحسن للهيئة، خصوصا وأن هذا التوسيع شمل الرفع من عدد القضاة. ولكن بالرغم من ذلك، بقي مركز رئيس الجمهورية ممتازا، على اعتبار أن رئيس المجلس ونائبه يعينان من طرف هذا الأخير، لذلك سيكون من الملائم تكريس قاعدة انتخابهما من طرف أعضاء المجلس الدستوري.

3- تحديد العهدة مع التجديد النصفي الدوري للأعضاء، الذي يسمح بضمان الاستمرارية وتجديد الكفاءات وصعوبة التأثير على الأعضاء من قبل الهيئة التي يتبعونها.

4- فرض شروط للعضوية في المجلس الدستوري تتعلق بالسن والخبرة والتخصص في مجال القانون عموما، وذلك ما يدعم قناعة الأعضاء بالقرار ومنه صعوبة إمكانية التأثير عليهم، وإلزامهم بالحياد والنزاهة والتحفظ.

5- تمتع الأعضاء بالحصانة القضائية في جانبها الجزائي المتعلق بارتكاب جناية أو جنحة، وبالرغم من ذلك يبقى استثناؤه للمخالفات وعدم تمييزه بين الحالة العادية التي ترتكب فيها الجريمة وحالة التلبس بها ،أمرا غير مفهوم.

– تم توسيع آلية الإخطار لتحريك الرقابة على الدستورية، والتي تعد ضمانة أساسية لتفعيلها كما يلي:

1- تم توسيع آلية تحريك الرقابة من خلال توسيع نطاق الإخطار إلى الوزير الأول، عدد معين من نواب وأعضاء في الغرفتين (الأقلية البرلمانية)، والأفراد من خلال الدفع بعدم الدستورية، وهي المعروفة في فرنسا "بمسألة الأولوية الدستورية"، وبذلك يمكن أن نضمن إحالة العديد من النصوص القانونية التي كانت محصنة ضد الرقابة، بسبب احتكار كل من رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان للإخطار، لكن من جهة أخرى تنال تضييقا في نطاق الرقابة، بإلغاء الرقابة اللاحقة على التنظيمات والمعاهدات التي لا تخضع لمصادقة البرلمان.

2- بعد صدور القانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الدفع بعدم الدستورية، وجدنا أن المشرع الجزائري قد اقتبس الكثير من أحكامه من القانون العضوي الفرنسي رقم 2009-1523، وأنه وضع بدقة شروط وإجراءات وآجال ممارسة الدفع بعدم الدستورية، سواء أمام الجهات القضائية الدنيا أم العليا أم المجلس الدستوري وذلك بواسطة:

أ-تحديده **للجهات القضائية المختصة** في إثارة الدفع بعدم الدستورية أمامها والمتمثلة في: الجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي العادي والإداري، عند ورود القضايا إليها لأول مرة أو عند الاستئناف أو النقض، باستثناء محاكم الجنايات الابتدائية، ويكون بذلك قد وسع في دائرة الجهات القضائية المثار أمامها الدفع.

ب-منحه الحق في إثارة الدفع بعدم الدستورية **لأطراف الدعوى**: وهو بذلك قد وسع في دائرة الأشخاص الذين يحق لهم إثارة الدفع (أشخاص طبيعية، معنوية كأطراف أصلية أو أطراف المتدخلة).

ج-ضبطه **للأجل** الذي يحال خلاله الدفع بعدم الدستورية للجهات القضائية العليا و للمجلس الدستوري، بشكل يساهم في الإسراع في الإحالة والفصل في الدفع، ومنه في النزاع الأصلي المعروض أمام القضاء، بالإضافة إلى أنه لم يبق الأمر سلطة تقديرية للقضاة، حيث جاءت المواد ذات الصلة بصيغة الوجوب، بل وحتى انه فرض الإحالة التلقائية للمجلس الدستوري من الجهات القضائية العليا في حالة فوات الأجل من دون صدور قرار منها بالإحالة من عدمها.

د-تكريسه الإيجابي لإجراء عدم إرجاء الفصل في الدعوى بسبب إثارة الدفع في الحالتين المتعلقتين بـ:

- حرمان المعني من الحرية بسبب الدعوى، أو عندما تهدف الدعوى إلى وضع حد للحرمان من الحرية، وهي مسألة حساسة تتعلق بحرية الشخص.

- إذا ألزم القانون الجهة القضائية المثار أمامها الدفع بالفصل في أجل محدد أو على سبيل الاستعجال.

هـ-تكريسه لعلنية الجلسة والسماح للأطراف بتقديم ملاحظاتهم المكتوبة على مستوى المجلس الدستوري مسلك إيجابي ومتميز، يضمن تطبيق قواعد محاكمة عادلة من وجاهية وعلانية الجلسات ومرافعات المحامين وسرية المداولات.

و-مراعاة التوافق بين أحكام القانون العضوي الذي سيصدر وأحكام النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بالمداولة المؤرخة في 06أفريل 2016 الساري المفعول.

لكن ما يؤخذ على المشرع الجزائري:

1- إغفاله تحديد المقصود بمصطلح **الحكم التشريعي** ومضمونه الوارد بالمادة 188 من التعديل الدستوري والمادة 8 من القانون العضوي، حيث يبقى الأمر في حاجة إلى توضيح من المجلس الدستوري نفسه بواسطة قراراته المستقبلية.

2-إغفاله ضبط عبارة **الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور**: فهل تتضمن مجموع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور فقط (الفصل الرابع) أم حتى تلك الواردة في الديباجة، المعاهدات الدولية والتشريعات السارية المفعول.

وعليه سيكون من الملائم تدارك هذا الإغفال في المستقبل.

نأمل في الأخير أن لا يتوقف مآل المستجدات التي كرّسها التعديل الدستوري الجديد في مجال الرقابة على دستورية القوانين عند مجموعة من النصوص المضمنة في الدستور، خصوصا وأن المجلس الدستوري لم يتلق لحد اليوم إخطارا من أعضاء البرلمان أو من الوزير الأول، أو عند أحكام القانون العضوي، وإنما تجد لها تطبيقا في الواقع. لأنه بذلك نكون قد وصلنا إلى التفعيل الكامل بالتحول من التفعيل بالنصوص وهو ما حدث، إلى التفعيل على أرض الواقع.

الهوامش

1. وبعدها تم إلغاؤه نهائيا بمقتضى الأمر رقم 65-182 المؤرخ في 10-07-1965، يتضمن تأسيس الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 58 المؤرخة في 13-07-1965. الذي حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة، مستندا إلى بيان 19 جوان 1965 ومعتبرا مجلس الثورة هو صاحب السلطة المطلقة لحين وضع دستور للبلاد. وقد تم تكييفه بالدستور المصغر، والذي تجاهل مبدأ الرقابة على دستورية القوانين. أنظر بتفصيل أكثر: عمار عباس، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة **المجلس الدستوري**، عدد 2 سنة 2013، ص.20.

أما دستور 1976 الصادر بالأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22-11-1976 المتضمن الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 94 المؤرخة في 24-11-1976، فقد تجاهل تماما فكرة الرقابة على دستورية القوانين لعدم توافقها مع طبيعة النظام الذي أسسه القائم على التوجه الاشتراكي. أنظر: أوكيل محمد أمين، "المجلس الدستوري كنموذج للرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، مسار مؤسسة"، مداخلة ألقيت في فعاليات الملتقى الوطني حول المجلس الدستوري في ضوء تعديل 6 مارس 2016 إصلاحات مقررة في انتظار الممارسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمانميرة، بجاية، بتاريخ 27 أفريل 2017، ص ص.5-6.

2. على غرار فرنسا، مصر، الأردن، المغرب وتونس والعديد من الدول. وقد دفعت مجموعة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية لتعديل الدستور عموما وتفعيل مكانة المجلس الدستوري خصوصا، كما جاء استجابة للمطالب الملحة والمتكررة من قبل الفاعلين القانونيين والسياسيين بضرورة إصلاح هذه الهيئة، لأنها تجسد دولة القانون وتكفل الديمقراطية وتكرس مبدأ الفصل بين السلطات وتحمي الحقوق والحريات. وقد مر مشروع مراجعة الدستور بثلاثة مراحل من المشاورات على مدار السنوات 2011-2012-2014، قادتها لجان مختصة عبر مراحل مختلفة كلفت بإعداد مشروع القانون التمهيدي لمراجعة الدستور بعد استشارة رجال السياسية والعديد من الشخصيات الوطنية والكفاءات والجمعيات الوطنية والنقابات والمهنيين. أنظر: عمار عباس، المرجع السابق، ص ص.9-10، فؤاد خوالدية، "المجلس الدستوري 2016-قراءة قانونية وسياسية في الحال والمآل"، مداخلة ألقيت في فعاليات الملتقى الوطني حول المجلس الدستوري في ضوء تعديل 6 مارس 2016 إصلاحات مقررة في انتظار الممارسة، المرجع السابق، ص. 2.

3. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06-03-2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 14 بتاريخ 07-03-2016.

4. وفقا لما ورد في رأي المجلس الدستوري رقم 16-01 يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 3 المؤرخة في 03-02-2016.

5. الصادر بالقانون الدستوري رقم 08-724 المؤرخ في 23-07-2008، ج.ر عدد 0171 بتاريخ 24-07-2008. متوفر على الموقع من الانترنت : www.conseil-constitutionnel.fr.(20-06-2016) ,

6. المؤرخ في 02-09-2018، ج.ر عدد 54 مؤرخة في 05-09-2018.

7. مسعود شيهوب، "الرقابة على دستورية القوانين —النموذج الجزائري-"، مجلة **الفكر البرلماني**، العدد التاسع، جويلية 2005، ص. 23.

8. رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص. 127، عمار عباس، "دور المجلس الدستوري في ضمان مبدأ سمو الدستور"، مجلة **المجلس الدستوري**، العدد 01-2013، ص ص. 66-67.

9. بموجب نص المادة 183 في فقرتها الأولى من هذا التعديل.

10. بالرغم من التساؤلات التي كانت قد طرحت بشأن تشكيلة المجلس الدستوري في ظل التعديل دستوري 1996، بسبب إقحام العنصر القضائي، على اعتبار أنه إذا كانت الرقابة على دستورية القوانين معتبرة عند المؤسس الدستوري مجرد عمل قضائي تقني يتعلق بنزاع قانوني بين طرفين، فالأجدر به أن تؤسس له هيئة قضائية خاصة تشكل من قضاة، وإذا كانت هذه الرقابة معتبرة عملا سياسيا بالدرجة الأولى، فالأجدر أن يسحب القضاة من تشكيلة المجلس تماما انسجاما مع طبيعة عمل المجلس وحفاظا على مبدأ الفصل بين السلطات. أنظر: مسعود شيهوب، المرجع السابق، ص. 24.

11. إذا كان الأمر في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 يوحي بأن السلطة التشريعية تتميز بالتفوق العددي في التعيين لأنها تنتخب أربعة من بين أعضائها، اثنين من كل غرفة، بينما يعين رئيس الجمهورية ثلاثة أعضاء، فإن الحقيقة أن مجلس الأمة أنشئ كغرفة موازية للمجلس الشعبي الوطني ومدعمة لمركز رئيس الجمهورية، بالإضافة لاحتمالات التأثير السياسي الذي يمارسه رئيس الجمهورية على نواب وأعضاء البرلمان المنتمين للتيار السياسي نفسه.

12. وهو الجديد الذي كرسه المؤسس الدستوري في تعديل 2016، والذي كان غائبا في تعديل 1996 وفي النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بموجب المداولة المؤرخة في 16 أفريل 2012، ج.ر عدد 26 بتاريخ 03-ماي-2012 (الملغى)، ضمن نص المادة 16-3 منه، وأكد عليه النظام الجديد المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بالمداولة المؤرخة في 06-أفريل 2016، ج.ر عدد 29 بتاريخ 11 ماي 2016 بموجب المادة 20 منه.

13. بموجب نصوص المواد من 15 إلى 17 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016.

14. أضفت طريقة تشكيل المجلس عليه طابعا سياسيا لعدم وجود نص في التعديل الدستوري لسنة 1996 يقضي بوجوب تعيين الأعضاء الثلاثة من خارج الانتماءات الحزبية، فضلا عن أن الأعضاء المنتخبين في الغرفتين هم من ذوي الانتماءات السياسية، وهو ما يضع مسألة الحياد المفترض للمجلس محل شك. أنظر: مسعود شيهوب، المرجع السابق، ص. 24، عن

M.Duverger, **institutions politiques et droit constitutionnel**, P.U.F, Paris, 1970, p. 827.

15. نصت المادة 182 من التعديل الدستوري الجديد على ما يلي:" المجلس الدستوري هيئة مستقلة تكلف بالسهر على احترام الدستور...يتمتع المجلس الدستوري بالاستقلالية الإدارية والمالية"

16. ليس معنى ذلك أن التعديل الدستوري لسنة 1996 لم يتضمن أيا من هذه الضمانات، فقد كرس العهدة غير القابلة للتجديد وحالات التنافي كما سيتم تفصيله.

17. فحتى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عندما يعين أعضاء المحكمة الفيدرالية الأمريكية يختار الأشخاص المقربين لأفكاره السياسية. أنظر: هنري روسيون، **المجلس الدستوري**، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص. 22.

18. يعتبر نظام العهدة ضمانة لاستقلالية هيئات أخرى على غرار السلطات الإدارية المستقلة التي تتميز بطريقة التعيين نفسها.

19. عزيز جمام ، *عدم فعلية الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر* ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، تخصص تحولات الدولة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو ، (د.ت.م) ، ص. 45.

20. هنري روسيون ، المرجع السابق ، ص. 24.

21. رشيدة العام ، "المجلس الدستوري تشكيل وصلاحيات" ، مجلة **العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع ، فيفري 2005 ، ص.2. متوفر على الموقع من الانترنت:
www.webreview.dz/...21_le_conseil_constitutionel_Alaam.pdf.(19-05-2016) ,

22. راجع المواد من 79 إلى 81 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016 المذكور سابقا.

23. كانت مدة العهدة في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996 مقدرة ب6 سنوات قابلة للتجديد الدوري لنصف عدد الأعضاء كل ثلاث(3) سنوات ، بموجب نص المادة 164 منه.

24. بموجب نص المادة 183 في فقرتيها 3 و4 الآتي نصهما:" يعين رئيس الجمهورية رئيس ونائب رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ثماني (8) سنوات. يضطلع أعضاء المجلس الدستوري بمهامهم مرة واحدة مدتها ثماني(8) سنوات ، ويجدد نصف عدد أعضاء المجلس الدستوري كل أربع (4) سنوات"

25. بموجب المادة 56 من الدستور الفرنسي ، بالإضافة إلى المشرع الإيطالي والإسباني ، أما المشرع الألماني فقد جعل مدة العهدة اثنتا عشر (12) شهرا.

26. هنري روسيون ، المرجع السابق ، ص. 24.

27. مسعود شيهوب ، المرجع السابق ، ص. 36.

28. نصت المادة 184 على ما يلي:" يجب على أعضاء المجلس الدستوري المنتخبين أو المعينين ما يأتي:
بلوغ أربعين (40) سنة كاملة يوم تعيينهم أو انتخابهم.
التمتع بخبرة مهنية مدتها خمس عشرة (15) سنة على الأقل في التعليم العالي في العلوم القانونية ، أو في القضاء ، أو في مهنة محامي لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة".

29. بموجب نص المادة 164 في فقرتها الثانية التي نصت على ما يلي:" بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم ، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى". إن أعضاء المجلس الدستوري بمجرد تولي مناصبهم لدى المجلس الدستوري يجب عليهم التخلي عن أي وظيفة أو مهمة ، والهدف من هذا الإجراء ضمان استقلاليتهم التامة لأداء مهامهم خاصة اتجاه الجهة المعينة لهم ، كما يمنع السماح بذكر صفة العضو في أية وثيقة يزمع نشرها تتعلق بنشاط عام أو خاص ، وهذا لمنع العضو من استغلال صفته لأغراض شخصية. أنظر: رشيدة العام ، المرجع السابق ، ص. 2.
كما لا يمكن للأعضاء الانتماء إلى حزب سياسي أو المشاركة في تظاهرات ذات طابع سياسي. وقد كرس النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016 هذا الشرط بموجب نص المادة 77 منه.

30. بالرغم من الحظر الكلي والشامل للجمع بين الوظائف ، لكن المجلس الدستوري خفف من هذا التشديد بالسماح لأعضائه بالمشاركة في الأنشطة الثقافية والعلمية والفكرية التي لها علاقة بعمل المجلس الدستوري ، على ألا يؤثر ذلك على استقلالية المجلس وحياده بموجب المادة 78 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016 ، الآتي نصها:" يمكن لرئيس المجلس الدستوري أن يرخص لأحد أعضاء المجلس الدستوري بالمشاركة في الأنشطة العلمية والفكرية إذا كانت لهذه المشاركة علاقة بمهام المجلس ولا يكون لها تأثير على استقلاليته ونزاهته. يقدم العضو عرضا عن مشاركته في أول اجتماع يعقده المجلس الدستوري".

31. بموجب نص المادة 148 من التعديل الدستوري لسنة 1996 والتي تقابلها المادة 166 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

32. بموجب نص المادة 109 من التعديل الدستوري لسنة 1996 والذي يقابله نص المادة 126 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

33. بموجب نص المادة 110 من 96 التي تقابلها المادة 127.من التعديل الدستوري لسنة 2016. للتفصيل أكثر حول الحصانة البرلمانية أنظر: وليد العقون ، "الحصانة البرلمانية" ، مجلة **النائب** ، العدد 4 ، 2004 ، ص ص 39-41.

34. وأكدت عليها المادة 83 من النظام المحدد لقواعد المجلس الدستوري لسنة 2016 ، والتي حددت الهيئة المكلفة بتقديم طلب رفع الحصانة وهي وزير العدل حافظ الأختام ، حيث يتولى المجلس الدستوري دراسة الطلب بعد الاستماع للعضو المعني للتأكد من مدى جدية الطلب والفصل فيه بالإجماع دون حضور العضو. يعني اشتراط الإجماع أنه في حالة عدم تحقق الشرط لا يتم رفع الحصانة ، ومنه عدم إمكانية متابعة العضو.

35. نورة هارون ، " عن الحصانة القضائية لأعضاء المجلس الدستوري" ، مداخلة ألقيت في فعاليات الملتقى الوطنيحول المجلس الدستوري في ضوء تعديل 6 مارس 2016 إصلاحات مقررة في انتظار الممارسة ، المرجع السابق ، ص.4.

36. أكدت على هذا الالتزام المادة 76 من النظام المحدد لقواعد المجلس الدستوري لسنة 2016 التي نصت على ما يلي:" يجب على أعضاء المجلس الدستوري أن يمارسوا وظيفتهم بنزاهة وحياد ، وأن يحفظوا سرية المداولات ، وأن يمتنعوا عن اتخاذ أي موقف علني في أي قضية تخضع لاختصاص المجلس الدستوري طبقا للمادة 183 (فقرة أخيرة) من الدستور. كما يجب عليهم أن يلتزموا بواجب التحفظ". واجب التحفظ هو التزام واقع على عاتق أعضاء المجلس الدستوري ، يفرض عليهم الامتناع عن الكشف عن أسرار المداولات وما دار فيها من نقاشات والوجهة التي اتخذها صوت كل عضو ، وتجنب إبداء رأي علني أو استشارات أو فتاوى تتعلق بقضايا ومسائل تبقى إمكانية عرضها على المجلس الدستوري للبت فيها قائمة ، كأن يجري أحد الأعضاء حوارا صحفيا يكشف من خلاله عن موقفه إزاء قرار حكومي أو قانون صادق عليه البرلمان ، بالخصوص تلك القرارات والقوانين التي تواجه باهتمام خاص للرأي العام. أنظر: عزيز جمام ، المرجع السابق ، ص ص. 54-55.

37. المؤرخ في 10-12-2009 المتعلق بتطبيق المادة 61-1 من الدستور ، ج.ر عدد 0287 بتاريخ 11-12-2009. أنظر:
https//www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JOR FTEXT000021446446, (20-06-2016).

38. مسعود شيهوب ، المرجع السابق ، ص.27.

39. نصت المادة 165 على ما يلي:" يفصل المجلس الدستوري ، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي خولتها إياه صراحة أحكاما أخرى في الدستور ، في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ، إما برأي قبل أن تصبح واجبة النفاذ أو بقرار في الحالة العكسية. يبدي المجلس الدستوري ، بعد أن يخطره رئيس الجمهورية رأيه وجوبا في دستورية القوانين العضوية بعد أن يصادق عليها البرلمان. كما يفصل المجلس الدستوري في مطابقة النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان للدستور ، حسب الإجراءات المذكورة في الفقرة السابقة".

40. محمد منير حساني ، "توسعة حق إخطار المجلس الدستوري للبرلمانيين تأمين للوظيفة التشريعية" ، مداخلة ألقيت في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول التطوير البرلماني في الدول المغاربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 15-16/02/2012 ، ص.3.

41. كمال زغوم وحسني بوديار ، "علاقة الحكومة بالبرلمان" ، مداخلة ألقيت في إطار وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان ، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ، يومي 23-24 أكتوبر 2000 ، ص. 104 ؛ محمد بوسلطان ، "علاقة الحكومة بالبرلمان" ، مداخلة ألقيت في إطار وقائع الندوة الوطنية حول العلاقة بين الحكومة والبرلمان ، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ،يومي 23-24 أكتوبر 2000 ، ص. 123.

42. بموجب نص المادة 127 من التعديل الدستوري لسنة 1996 التي نصت على ما يلي: "يمكن رئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إقراره. وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني " ويقابلها نص المادة 145 من التعديل الدستوري لسنة 2016 ، التي وسعتا لإقرار في المداولة الثانية إلىأعضاء مجلس الأمة أيضا.

43. والتي تقابلها المادة 126 من التعديل الدستوري لسنة 1996.

44. يتوافق هذا المنطق تماما مع منطق التشريع في حد ذاته في حفظ الحقوق والحريات العامة وحفظ سيادة القانون. أنظر: محمد منير حساني ، المرجع السابق ، ص.4.

45. معظم النصوص التشريعية الصادرة مصدرها مشاريع قوانين محالة على مكتب المجلس الشعبي الوطني. راجع الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني على موقع المجلس الشعبي الوطني على الانترنت .www.apn.dz

46. راجع موقع المجلس الدستوري الجزائري على الانترنت.

47. محمد منير حساني ، المرجع السابق ، ص.14.

48. عزيز جمام ، المرجع السابق ، ص. 83.

49. محمد منير حساني ، المرجع السابق ، ص.04.

50. محمد بجاوي ، "المجلس الدستوري ، صلاحيات ، إنجازات وآفاق" ، مجلة **الفكر البرلماني** ، العدد الخامس ، 2004 ، ص.44.

51. نصت المادة 188 في فقرتها الأولى على ما يلي:" يمكن إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة ، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور".

52. 52. يعد أسلوب الدفع بعدم الدستورية إحدى صور الرقابة القضائية على دستورية القوانين بجانب أسلوب الدعوى الأصلية ، ويستهدف هذا الأسلوب استبعاد تطبيق القانون المطعون ضده بعدم الدستورية على النزاع المعروض دون المساس بالقانون ، لكن الحكم باستبعاد تطبيق القانون تبقى له حجية نسبية. ويعرف في الولايات المتحدة الأمريكية برقابة الامتناع. كرسته العديد من دساتير الدول العربية في السنوات الأخيرة ، على غرار الدستور الأردني لسنة 2011 والدستور المغربي لسنة 2011 والدستور التونسي لسنة 2014 ، وهي دول تتبع نهج الرقابة على دستورية القوانين بواسطة محكمة دستورية. وقد أنتج التفاعل الحاصل بين أنظمة الرقابة على دستورية القوانين (القضائية والسياسية) ، أسلوبا مختلطا بإدخال الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية ، ضمن نظام الرقابة السياسية في فرنسا منذ تعديل الدستور لسنة 2008 والجزائر منذ تعديل الدستور سنة 2016 ، في إطار الرقابة اللاحقة ، أنظر بتفصيل أكثر حول إجراء الدفع بعدم الدستورية: محمد عبد الله الشوابكة ، رقابة الامتناع على دستورية القوانين دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص ص. 112-118.

53. M. Disant, **droit de la question prioritaire de constitutionnalité cadre juridique pratiques jurisprudentielles**, éditions Lamy, Paris, 2011, pp. 16-19 ; M.-J. Redor-Ficho, "le conseil constitutionnel la question prioritaire de constitutionnalité et les droits et libertés que la constitution garantit", C.R.D.F,n°9, 2011, p.41, in http://www.unicaem.fr/puc/images/crotf0904redor.pdf (16-05-2016).

قبل صدور هذا التعديل كانت الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا تتنوع ، حسب نص المادة 61 من دستور 1958 ، إلى رقابة وجوبية ورقابة جوازية ، يندرجان ضمن الرقابة السابقة على إصدار النص. فأما الرقابة الوجوبية ، فهي التي فرضتها الفقرة الأولى من هذه المادة ، والتي تخص القوانين العضوية واللوائح الخاصة بالمجالس البرلمانية ، التي لا يجوز إصدارها قبل عرضها على المجلس الدستوري وإقراره له. أما الرقابة الجوازية ، وهي التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة نفسها ، والخاصة بما يراه رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس الجمعية الوطنية أو رئيس مجلس الشيوخ ضروريا من مشروعات قوانين يجب تقرير مدى دستوريتها. كما أضاف التعديل الدستوري لسنة 1974 جهة أخرى يحق لها عرض مدى دستورية القوانين إلى 60 عضوا من الجمعية الوطنية أو 60 عضوا من مجلس الشيوخ. للتفصيل أكثر أنظر:

A.Robolt-Troizier préface de M.Verpeaux, **contrôle de constitutionnalité et normes visées par la constitution Française. Recherche sur la constitutionnalité par renvoi**, Dalloz, Paris, 2007, pp. 19-25 ; Philippe. Ardant, B. Mathieu, **institutions politiques et droit constitutionnel**, 22e édition, L.G.D.J., Paris, 2010, pp. 122-126.

54. نصت المادة 1/61 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 بعد تعديل سنة 2008:

Article 61-1 "Lorsque, à l'occasion d'une instance en cours devant une juridiction, il est soutenu qu'une disposition législative porte atteinte aux droits et libertés que la Constitution garantit, le Conseil constitutionnel peut être saisi de cette

question sur renvoi du Conseil d'État ou de la Cour de cassation qui se prononce dans un délai déterminé. Une loi organique détermine les conditions d'application du présent article".

55. علي عيسى اليعقوبي ، "تعديل 23 تموز 2008 الدستوري وأثره في تطور الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا" ، مجلة **العلوم القانونية** ، جامعة بغداد ، السنة 2012 ، المجلد 27 ، ص. 390.

56. وصف أغلب الفقه الدستوري الفرنسي مسألة الأولوية الدستورية بالثورة الصامتة ، حيث تحول بإدراجها مستقبل الرقابة الدستورية القبلية إلى مستقبل مظلم. أنظر:

S. Mouton, quel avenir pour le contrôle a priori, in X.Magnon et autres (sous-direction), le réflexe constitutionnel. Qestion sur la question prioritaire de constitutionnalité, Bruylant, Bruxelles, 2013, p. 189.

57. ودخل هذه القانون العضوي التطبيق الفعلي من الأول من جانفي 2010.

58. علي عيسى اليعقوبي ، المرجع السابق ، ص. 402 ؛ M. Disant, Op. Cit., pp.22-24.

59. والمتعلقة برقابة دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ، والتي نصت على ما يلي:" بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى... يفصل المجلس الدستوري **برأي** في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات." ، وهي المادة التي عوضت المادة 165 من التعديل الدستوري لسنة 1996 والتي كان نصها كالتالي:" يفصل المجلس الدستوري بالإضافة إلى الاختصاصات...في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما **برأي** قبل أن تصبح واجبة التنفيذ ، **أو بقرار في الحالة العكسية**..." **وهي "أو بقرار في الحالة العكسية"** العبارة المحذوفة ، ما يدل أن المؤسس الدستوري قد استغنى بشأن المعاهدات والقوانين والتنظيمات عن الرقابة اللاحقة.

60. وقد أكد النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016 على ذلك. راجع المواد 5 ، 8 و9 من هذا النظام.

61. يثار الدفع بعدم دستورية القانون أو مسألة الأولوية الدستورية أمام المحاكم الفرنسية بمختلف درجاتها ، سواء كانت محاكم درجة أولى أو محاكم استئناف أو محكمة نقض ، ومهما كان نوع القضية إدارية أو عادية. كما يجب أن يكون الطعن المقدم إلى الجهة القضائية مكتوبا ومسببا ومنفصلا عن إجراءات الدعوى الأخرى ، حتى يتمكن القاضي من النظر فيه مباشرة دون تأخير معلنا أولويته على بقية إجراءات الدعوى. فإذا كان الطعن مستوفيا للشروط التي وضعها القانون العضوي رقم 1523 المؤرخ في 10 ديسمبر 2009 ، وجب على القاضي العادي إحالة القضية إلى محكمة النقض أو مجلس الدولة ، إن كان القاضي إداري. أما إذا رفض القاضي إحالة الطعن لكونه غير مقبول ، فإن قراره يكون قابلا للطعن أمام محكمة النقض أو مجلس الدولة حسب نوع القضية. وعلى هاتين الجهتين القضائيتين الفصل في الطعن في مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر ،بعدما يتخذ القرار بإحالة الطعن أمام المجلس الدستوري ، وبالتالي قبول الطعن المقدم من الطرف الذي رُفِضَ طعنه في المرة الأولى ، أو أن يرفض ويرد نهائيا إلى الطاعن. ويكون قرار محكمة النقض أو مجلس الدولة نهائيا وغير قابل للطعن. إذن يجب على القاضي المعروضة عليه مسألة الأولوية أن يسخر وسائله الفكرية والقانونية الضرورية للفصل في هذه المسألة بسرعة ، لذلك عملت فرنسا على برمجة مخطط تكوني على ثلاث مستويات: وطني ، محلي مع استعمال تكنولوجيات جديدة. أنظر: علي عيسى اليعقوبي ، المرجع السابق ، ص ص. 392-393. أنظر:

C. Coleno, la QPC et la formation des magistrats, in X.Magnon et autres (sous-direction), Op.Cit.,, pp. 25-28 ;

Julien Bonnet, le control de la loi par le juge ordinaire ou les carences de la question préjudicielle en appréciation de la constitutionnalité des lois,http://www.droitconstitutionnel.org., (01-12-2018)

62. تتمثل النصوص القانونية التي تكون محل الطعن فيها بعدم الدستورية بطريق الدفع في فرنسا ، في تلك التي تصدر عن البرلمان ، وهي القوانين العادية والقوانين العضوية والقرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية ويصادق عليها البرلمان ، والقوانين الصادرة من كاليدونيا الجديدة (كاليدونيا الجديدة هي إقليم تابع لفرنسا يقع في أوقيانوسيا ، استقر فيها البريطانيون والفرنسيون أثناء النصف الأول من القرن 19 و امتلكته فرنسا سنة 1853.) ، أما المراسيم الرئاسية والأوامر والقرارات الفردية فلا تكون محلا للطعن لأنها ستكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري.أنظر:

M. Disant, Op., Cit., pp.34-37 ; Le conseil constitutionnel, la question prioritaire de constitutionnalité ; www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank_mm/QC/plaqelle_qpc.pdf (16-05-2016).

63. كان المجلس الدستوري الجزائري قد وسع من الكتلة الدستورية إلى أبعد الحدود بمناسبة فصله في مختلف الاخطارات الموجهة إليه ، من الديباجة إلى المعاهدات الدولية في قراره رقم 20-08-1989 حول قانون الانتخابات ، إلى الأعراف الدستورية في قراره المؤرخ في 30-08-1989 حول القانون الأساسي للنائب. أنظر: عمار عباس ، انفتاح القضاء الدستوري على المتقاضين ومساهمته في تنقية النظام القانوني ، مجلة المجلس الدستوري ، العدد7-2016 ، ص ص.34-35 وموقع المجلس الدستوري الجزائري على الانترنت: www.conseil-constitutionnel.dz

64. أما الحقوق والحريات المكفولة دستوريا والتي يمكن الطعن بشأنها وفق الآلية الدفع بعدم الدستورية في فرنسا ، والتي تكون الأحكام التشريعية الصادرة بشأنها صالحة للطعن بعدم الدستورية ، فهي الحقوق والحريات التي تتضمنها التشريعات التالية:دستور 1958 ، النصوص التي أحالت إليها ديباجة دستور 1958 ، وهي إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 وديباجة دستور 1946 ، المبادئ الأساسية التي اعترفت بها قوانين الجمهورية الفرنسية المشار إليها في ديباجة دستور 1946 مثل حرية تأسيس الجمعيات وحرية التعليم وغيرها ، وأخيرا الميثاق البيئي لسنة 2004. أنظر:

Le conseil constitutionnel, la question prioritaire de constitutionnalité, Op.Cit,

65. بناء على نص المادة 189 في فقرتها الثانية التي نصت على ما يلي:" عندما يخطر المجلس الدستوري على أساس المادة 188 أعلاه ، فإن قراره يصدر خلال الأشهر الأربعة التي تلي تاريخ إخطاره. ويمكن تمديد هذا الأجل مرة واحدة لمدة أقصاها أربعة أشهر بناء على قرار مسبب من المجلس ويبلغ إلى الجهة القضائية صاحبة الإخطار".

66. وهو ما ورد في نص الفقرة الأولى من نص المادة 189 الآتي:" يتداول المجلس الدستوري في جلسة مغلقة ويعطي رأيه أو يصدر قراره في ظرف الثلاثين (30) يوما من تاريخ الإخطار ، وفي حالة وجود طارئ وبطلب من رئيس الجمهورية يخفض هذا الأجل إلى عشرة (10) أيام".

67. حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 188 على ما يلي:" تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه الفقرة بموجب قانون عضوي".

68. وقد وضع هذا القانون العضوي الصادر في 2009/12/10 ثلاثة ضوابط يعتمدها المجلس الدستوري لفحص النص المطعون فيه عندما يصله الطعن من مجلس الدولة أو محكمة النقض ، وهي:

1-أن يكون النص التشريعي المطعون فيه ينطبق على النزاع بين الطرفين أو على الإجراءات القضائية المطبقة عليهم أو ركنا أساسيا في المحاكمة.

2-أن يكون النص التشريعي المطعون فيه غير منظور فيه سابقا أمام المجلس الدستوري ولم يقض المجلس الدستوري بمطابقته للدستور ، مع استثناء ظروف جديدة استجدت.

3-أن يكون الطعن المقدم ذو طبيعة جدية.

وبتوافر هذه الشروط واتصال المجلس الدستوري بالطعن ، يفصل فيه خلال ثلاث أشهر. ونظرا لقصر هذه المدة ، وجب أن يكون تبادل اللوائح والإخطارات بطريقة الكترونية عن طريق البريد الالكتروني. وبعد الانتهاء من تبادل اللوائح بين الأطراف ، ينظر النزاع في جلسة عامة يمكن فيها المحامون من تقديم مذكراتهم الشفهية ، ثم يصدر المجلس قراره.

إذا قرر المجلس الدستوري بأن النص المطعون فيه غير دستوري يتم إلغاؤه. ويكتسب هذا القرار حجية مطلقة في مواجهة العامة ، أما إذا قرر بأن النص متطابق مع الدستور ، فإن هذا الأخير يحتفظ بمكانته ضمن القوانين الفرنسية ويجب على القضاء تطبيقه.

69. طبقا لنص المادة 3 من القانون العضوي رقم 18-16.
70. طبقا لنص المادة 4 من القانون العضوي رقم 18-16.
71. طبقا لنص المادة 5 من القانون العضوي رقم 18-16.
72. إلا إذا كان الدفع مقدما أمام محكمة الجنايات الاستئنافية ، فيجب أن تفصل فيه قبل فتح باب المناقشة ، طبقا لنص المادة 3 من القانون رقم 18-16 في فقرتها الأخيرة.
73. اشترطت المادة 7 من القانون العضوي رقم 18-16 في فقرتها الأخيرة صدور القرار من الجهة القضائية التي تضم مساعدين غير قضاة دون حضورهم.
74. طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة 9 من القانون العضوي رقم 18-16.
75. طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة 9 من القانون العضوي رقم 18-16
76. طبقا لنص المادة 10 من القانون العضوي رقم 18-16.
77. طبقا لنص المادة 11 من القانون العضوي رقم 18-16 في فقرتها الأولى.
78. طبقا لنص المادة 13 من القانون العضوي
79. طبقا لنص المادة 14 من القانون العضوي. لكن الاجل هنا يسري ابتداء من تاريخ استلام مذكرة الدفع.
80. طبقا لنص المادة 16 من القانون العضوي رقم 18-16.
81. بموجب المادة 11 و12 من القانون العضوي
82. الصادر بتاريخ 6 أفريل 2016 ، ج.ر عدد 29 المؤرخة في 16 ماي 2016.
83. حيث نصت المادة 20 من النظام المحدد لقواعد عمله لسنة 2016 على أنه:" يتداول المجلس الدستوري في جلسة مغلقة"
84. عمار عباس ، المرجع السابق ، ص. 47.
85. طبقا لنص المادة 23 من القانون العضوي.
86. عمار عباس ، انفتاح القضاء الدستوري... ، المرجع السابق ، ص ص.44-45.

فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر

Community partnership and traffic safety in Algeria

تاريخ الارسال:27/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

فاتح بوفروخ، جامعة الجزائر3
Fateh_enssp@hotmail.fr

الملخص

ليكون المجتمع قوياً وفعالا يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير ، وإلى مجتمع مدني يعمل ليمده بالأخبار ، والأفكار ، والحلول لمشكلات هذا المجتمع ، والتي من أهمها وأخطرها على النفس البشرية اليوم ما يعرف: بحوادث المرور. نلقي في هذا العرض الضوء على جزء من تلك المهام الموكلة لهذين المتغيرين ـ الإعلام والمجتمع المدني ـ إلى جانب مختلف فواعل الشراكة المجتمعية الأخرى ، من خلال مدى فعاليتهم فيما تعلق بالسلامة المرورية ، مؤكدين على أهمية المسؤولية والشراكة المجتمعية إلى جانب الإعلام والمجتمع المدني ، من أجل تحقيق الهدف الأسمى الماثل في السلامة والحفاظ على الأرواح والممتلكات من خطر حوادث المرور في الجزائر ، خاصة وأن العامل الأول لتلك الحوادث كان دائما الإنسان بالدرجة الأولى ، مما جعل تظافر الجهود والتحام مختلف الفواعل الاجتماعية. التي يشكلها ويمثلها الإنسان ـ ضرورة لابد منها من أجل الحد من المشكلة والوصول بالإنسان إلى بر الأمان.

الكلمات المفاتيح: سلامة مرورية ، إعلام ، مجتمع مدني ، شراكة مجتمعية ، مسؤولية جماعية.

Résumé

Pour qu'une société civile soit forte et efficace, nous avons besoin d'une presse libre et indépendante, qui soutient et diffuse ses idées parmi les masses. Et nous avons besoin d'une société civile, qui travaille parmi les masses pour leur fournir des informations, des idées et des solutions aux problèmes qui affectent la société, parmi lesquels les plus importants et les plus dangereux pour la vie humaine : «les accidents routiers".

Dans cette présentation, nous aborderons le rôle important de la société civile et des médias, ainsi que les autres diverses initiatives de partenariat social dans la sensibilisation à la sécurité routière, pour préserver la vie et la propriété humaines.

Mots-clés : Sécurité routière, Médias, Société civile, Partenariat communautaire, Responsabilité collective.

Abstract

For a strong and effective civil society, we need a free and independent press, which supports and disseminates its ideas among the masses. we need also a civil society, which works among the masses to provide them with information, ideas and solutions to the problems that affect the society, among which the most important and most dangerous for human life: "traffic accidents".

In this paper, we will discuss the important role of civil society and media, as well as other various social partnership initiatives in traffic safety awareness, to preserve human life and property.

Keywords: Traffic Safety, Media, Civil Society, Community Partnership, Collective Responsibility.

مقدمة

إذا كان الفكر السياسي قد توصل منذ عدة قرون مضت أنه يجب لبناء الدولة الحديثة وجود ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإننا يجب أن نعلم أن تقدم ونمو ورقي المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز هي:

- قضاء مستقل ونزيه -صحافة حرة مستقلة -مجتمع مدني قوي وفعال[1]

فالمجتمع لكي يكون قوياً وفعالاً يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، وإلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، والاثنان (المجتمع المدنى والإعلام) لا ينعمان بالعيش ولا يستطيعان أن يمارسا مهامهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل ونزيه يحميهما من تغول السلطة أو تخلف المجتمع.[2]

وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراق ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لما لهما من دور بالغ الأهمية في التوعية والنصح والإرشاد والتوجيه ورسم المسار...الخ للفرد والمجتمع على حد سواء، طبعا مع تباين قوة التأثير والتأثر لكل منهما.

سنحاول في هذه الورقة البحثية، إلقاء الضوء على جزء من تلك المهام ـ إن صح القول ـ الموكلة لهذين المتغيرين إلى جانب مختلف الفواعل الاجتماعية الأخرى، من خلال فعاليتهم فيما تعلق بالموضوع الذي فرض نفسه بشدة الخسائر الكبيرة التي يخلفها وراءه على مختلف الأصعدة والأقطار، ألا وهو "حوادث المرور"، وما تعلق بها من سلامة وثقافة مرورية، تأكيداً على أهمية المسؤولية المجتمعية للسلامة المرورية والمشاركة في الحفاظ على الأرواح والممتلكات من خطر الحوادث المرورية على شبكة الطرق، التي أصبحت من أولويات جميع دول العالم ،والمنظمات الدولية، وهو ما تؤكده الدراسات والتجارب الناجحة؛ إن سلامة المرور أصبحت شأنا جماعيا ومسؤولية مشتركة بين جميع قطاعات الدولة الحكومية والخاصة والأهلية التي يجب التنسيق بينها، ولا يمكن لأي جهة لوحدها أن تصل إلى حلول لهذه القضية الوطنية.

خاصة وأن إحصاءات حوادث المرور تشير أن العنصر البشري بصفة عامة وسلوكيات السائق بصفة خاصة يعدّ السبب الرئيس لوقوع الحوادث،[3] لذا تعدّ حملات التوعية المرورية لكل من الإعلام والمجتمع المدني التي تستهدف تثقيف وإقناع ومعالجة العنصر البشري من أهم الوسائل للحد من الحوادث المرورية على شبكة الطرق.

1. تحديد المشكلة البحثية

يشهد العالم اليوم العديد من الآفات الاجتماعية التى تهدد أمن وسلامة الإنسان والمجتمع، ولعل من أبرزها مشكلة حوادث المرور التي أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم، ناهيك عما تسببه من خسائر مادية وبشرية ضخمة تشكل عبءً كبيرا على عاتق المواطن والدولة ومؤسساتها على حد سواء.[4] لذا كان لزاما عليها الاعتماد أكثر على الطرق والوسائل العلمية المدروسة لإيجاد حلول لهذه المشاكل والتخفيف من حدتها ومن آثارها السلبية التى تعود على الفرد والمجتمع. وهذا ما تؤكده المنظمة العالمية للصحة أن حوادث المرور تقتل حوالى 3,1 مليون شخص سنويا،[5] هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ارتفاع الخسائر البشرية، التى نجد من خلال معظم الدراسات العلمية والإحصائيات أن سببها هو العامل البشري المتمثل فى فئة الشباب التى تعدّ من أكثر الفئات تعرضا للحوادث المرور.[6]

أهمية الأمر تتطلب إعادة تشخيص مكمن الخلل، ومحاولة العمل على إرساء آليات عملية لتفعيل دور مختلف الفاعلين الاجتماعيين "الشراكة المجتمعية"؛ من أسرة ومدرسة ومساجد ووسائل الإعلام ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات أمنية وجمعيات،[7] الأمر الذي يستدعي بناء إستراتيجية حقيقية تساهم بشكل فعّال في نشر ثقافة الوقاية المرورية، تتماشي واهتمامات وانشغالات الدولة والمجتمع على حد سواء، حيث تبدأ من داخل الأسرة والمدرسة من خلال تقديم رسائل إعلامية توعوية قوية وهادفة، تدعم الإستراتيجية المرجوة لتحقيق نتائج مرضية تستعين بها الأجهزة الأمنية في سبيل تحقيق التوعية والوقاية المرورية بالجزائر.

من هذا المنطلق ومن تلك الأهمية فإن هذه الدراسة تحاول أن تطرح جل الأسئلة التي ثارت في الفترة الأخيرة بشأن الظاهرة المرورية في الجزائر عموما، وفي الولايات الداخلية ـ

سطيف ،باتنة ، المسيلة ، بسكرة ، الجلفة ،على وجه الخصوص والتي تحتل المراتب الأولى بعد العاصمة من حيث عدد حوادث المرور بحكم الكثافة السكانية وارتفاع عدد المركبات.[8] لذا كان لابد من إعادة النظر في هذه الظاهرة من خلال التركيز على زاوية مهمة ، ألا وهي الإعلام والمجتمع المدني كإستراتيجية وقائية ، يمكن من خلالها رؤية الظاهرة عن كثب وتجلياتها وبيان أسبابها واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمعالجتها ،[9] وذلك لدعم وتعزيز العلاقة القائمة بين الإعلام والمجتمع المدني والجهاز الأمني[10] إلى جانب جل فواعل الشراكة المجتمعية في سبيل ترسيخ ثقافة التوعية والوقاية المرورية ، ومحاولة تعميمها على كل شرائح المجتمع وبالأخص شريحة الشباب. من هنا حق لنا التساؤل:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مختلف فواعل الشراكة المجتمعية في الحد من ظاهرة حوادث المرور في الجزائر ؟

هذا السؤل الإجابة عليه تتطلب تفكيكه لمجموع تساؤلات هي:

- كيف تُعرّف حوادث المرور ؟ وما هي أهم مسبباتها ؟
- كيف يساهم الإعلام والمجتمع المدني إلى جانب مختلف الفواعل الاجتماعية في الحد من حوادث المرور ؟
- ما هي الأدوار المنوطة بالشركاء الاجتماعيين تجاه ظاهرة حوادث المرور ؟

ويجدر التذكير هنا ، بأن أي بحث علمي يقوم على أساس منهج علمي معتمد ، ودراستنا وصفية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ؛ الذي يُعنى بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم ، أو عدد من الأشياء ، أو سلسلة من الأحداث ، أو منظمة فكرية ، أو أي نوع من الظواهر أو القضايا ، أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها ، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها.[11]

ويعد المنهج الوصفي التحليلي أحد المناهج التي يتبعها الباحثون في المجالات العلمية الإنسانية والاجتماعية والأدبية والنفسية... وغيرها ،و تقوم هذه المنهجية على دراسة إحدى الظواهر مهما كان تصنيفها كما هي موجودة على أرض الواقع ، ووصفها وصفا دقيقا خاليا من المبالغة أو التقليل عن طريق وضع تعريف لها ، ثم ذكر أسبابها ، وخصائصها ، وصفاتها ، ونتائجها ، ومضاعفاتها كيفا وكما ، ومقدار تأثيرها على الإنسان وغيره ، ومدى ارتباطها بغيرها من الظواهر والفواعل الأخرى ، لتحقيق الغرض المنشود من البحث العلمي.

2.تعريف حوادث المرور:

تعرف حوادث المرور بأنها تلك الاصطدامات التي تحدث على الطرق في العادة ، والتي تكون على عدة أشكال ، فمنها اصطدام مركبة بأخرى أو بإنسان أو حيوان أو حتى بجسم ثابت وفي غالبية هذه الحوادث ينتج كثيرا من الخسائر المادية أو البشرية.[12]

هو ذلك الحادث غير العمدي ، الذي ينتج عنه سوء استخدام المركبة على الطريق العام ، وينتج عنه خسائر وأرواح وممتلكات ، وتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد الوطني.[13]

وهي حوادث غير متوقعة تنشأ نتيجة الإخلال بعامل ما ، بفعل النظام المتبادل بين السائقين والسيارات والظروف الجوية وحالة الطريق ، وعدم صلاحية السيارة ، اختراق قواعد المرور ، والإخلال بالتأدية العادية لأي عنصر من العناصر المذكورة ، يمكن أن يؤدي إلى نشوء أحد حوادث المرور ، تنجر عنه خسائر بشرية ومادية متفاوتة الخطورة تبعا لدرجة خطورة حوادث المرور.[14]

3. أهم أسباب حوادث المرور:

يوجد عدد من الأسباب أو العوامل التي تقف وراء حوادث المرور ، من أهمها:

ـ إهمال إشارات المرور من جانب قائدي المركبات. / ـ السرعة الزائدة عن الحد المسموح به. / ـ الانشغال بأمور أثناء القيادة مثل التحدث في الهاتف ، وما إلى غير ذلك. / ـ قيادة البعض للمركبة تحت تأثير المخذرات أو المسكرات. / ـ السهو أثناء القيادة. / ـ حدوث خلل طارئ في المركبة أو عطل مفاجئ. / ـ حدوث مشكلة صحية بشكل مفاجئ لقائد المركبة. / ـ أحوال الطقس السيئة. / التخطيط السيئ وغير السليم للشوارع. / ـ قيادة المركبات من طرف أشخاص غير مؤهلين مثل من هم دون سن الرشد أو فاقدي الأهلية. / ـ الإهمال والاستهتار من جانب قائدي المركبات أو من المشاة أثناء عبورهم للطريق. / ـ القيادة تحت تأثير الضغوط النفسية. / ـ الضعف في كفاءة المركبة.[15]

لذا يتوجب إتباع مجموعة **قواعد لتجنب حوادث المرور** منها:

ـ الحرص على عدم تجاوز السرعة الزائدة كونها القاسم المشترك بين أغلب حوادث المرور. / ـ الحذر من أخطاء الغير بتهيئة مسافة كافية كمنطقة أمان حول السيارة للتحرك في نطاقها. / ـ عدم استعمال الضوء القوي في داخل المدن والمصابيح الكاشفة المعرقلة لبقية مستخدمي الطريق من قائدي المركبات الأخرى وحتى الراجلين. / ـ تجنب استخدام الفرامل بصورة مفاجئة للتقليل من سرعة المركبة أو لإيقافها، مع ضرورة عدم استعمالها في الطرق الزلقة. / ـ عدم إهمال صيانة السيارة.[16]

كما يُقترح للتخفيف من حدة الحوادث اعتماد التربية المرورية. / توجيه وتكثيف البحوث العلمية في مجال حوادث المرور. / التوعية والتحسيس. / ـ تطوير وتحسين منظومة التكوين والتدريب على السياقة. / ـ الضبط والرقابة المرورية. / ـ التحديد المكاني لمواقع حوادث المرور. / ـ الإسعافات والتجهيزات الصحية المرورية. / ـ الاعتناء بشبكة الطرق والمركبات، وغيرها من الحلول التي سندرجها لاحقا كل حسب الشريك والفاعل الاجتماعي المنوط والمكلف به.

4. تحديد العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة

4. أ. التوعية المرورية

هي تلقي الفرد جملة من المعارف والمعلومات وتدريبه على تطبيقها ميدانيا، وإكسابه قيما وعادات تحكم سلوكه عند التعامل مع الطريق، سائقا كان أو راكبا أو راجلا. وهي جهود إعلامية تثقيفية لجعل الناس يلتزمون بقواعد المرور، من أجل الحد من فداحة الخسائر البشرية والمادية من خلال الاعتماد على منهجية حديثة وعملية، باستغلال وسائل الإعلام في تقديم مواضيع المرور والسلامة المرورية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، كل هذا من أجل نشر سلوك مروري ايجابي للراجل والسائق.[17]

4. ب. الوقاية المرورية

هي كل التدابير والإجراءات التي يتخذها المجتمع، بهدف التخفيف من العوامل والظروف التي تؤدي إلى وقوع الحوادث المرورية، بغية التقليل من عدد الضحايا التي تخلفها والخسائر التي تسببها، وذلك ضمن سياسة واستراتيجية محكمة.

4. ج. السلامة المرورية

بمفهومها الواسع تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد أو منع وقوع الحوادث المرورية، ضمانا لسلامة الإنسان وممتلكاته وحفاظا على الأمن في البلاد ومقوماته البشرية والاقتصادية. ويشتمل محور السلامة المرورية في ثلاث عناصر هي: المركبة، الطريق، العنصر البشري:[18]

أولاً: المركبة

وسائل السلامة في المركبة: تتمثل فيما يلي:

ـ الإطارات، من حيث المقاس، والنوعية، والتحمل، ومعدل السرعة، وسنة الإنتاج، وإمكان التخزين. / ـ المصابيح، من حيث الوضوح واللون ومستوى الإضاءة. / ـ الإشارات الضوئية في المركبة الدالة على الانعطاف أو التنبيه. / ـ المرايا العاكسة لكشف الطريق أمام السائقين. / ـ مساحات المطر. / ـ المكابح وفرامل الوقوف والتي تتحكم في حركة المركبة. / ـ إقفال الأبواب. / ـ إشارات الإنذار الصوتية والضوئية كمؤشر الوقود والزيت والحرارة وعداد السرعة والبطارية الكهربائية. / ـ حزام الأمان. / ـ مساند الرأس. / ـ مقاعد الأطفال. / ـ الوسادة الهوائية.

أما وسائل السلامة التي يجب أن تكون في المركبة فهي:

ـ العجل الاحتياطي وأدوات الفك والتركيب. / ـ طفاية الحريق. / ـ حقيبة الإسعافات الأولية. / ـ أنظمة إغلاق الأبواب / ـ فرش مقاوم للحريق. / ـ مثلث عاكس.

ولأهمية الصيانة للمركبة، فلقد سعت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراء وقائي يكفل صيانة المركبة، ويمنع وقوع الحوادث المرورية بسبب سوء أو عدم صيانة المركبة، فلقد انتشر الفحص الدوري للسيارات بكل أنواعها، والذي يهدف إلى ما يلي:

ـ تحسين مستوى صيانة المركبة. / ـ التقليل من حجم الحوادث المرورية. / ـ إطالة عمر المركبة الافتراضي. / ـ المحافظة على سلامة البيئة العامة. / ـ المحافظة على أمن

وسلامة مستخدمي الطريق من سائقين وركاب ومشاة. / ـ كشف الأعطال مبدئياً للسائقين قبل استفحالها.

ثانياً: الطريق:

وسائل السلامة في الطريق: إنشاء وتشييد شبكات طرق معبدة في شتى أطراف البلاد. / ـ التصميم والتخطيط الهندسي للطريق. / ـ إضاءة الطريق. / ـ صلاحية الطريق ومدى السلامة المرورية عليه كإزالة العوائق الطبيعية من أتربة ورمال متحركة. / ـ أدوات تنظيم المرور، كالإشارات الضوئية على الطريق واللوحات الإرشادية والتحذيرية والإعلامية والمدللات الأرضية. / ـ وسعياً للحفاظ على الطرق خارج المدن وداخلها تم إقامة محطات وزن حمولة الشاحنات.

ثالثاً: العنصر البشري "السائق والراجل":

بما أن السائق هو العنصر الفعَّال والمُحرك للعملية المرورية فلابد من توفير عدة صفات في السائق الجيد ماثلة في: ـ العقل. / ـ سلامة الحواس. / ـ معرفة أنظمة وتعليمات المرور والتقيد بها. / ـ التركيز أثناء القيادة. / ـ الإحساس بالمسؤولية. / ـ الإلمام بميكانيك المركبة وصيانتها بشكل مستمر.

أما وسائل السلامة الخاصة بالسائق:

ـ استخدام حزام الأمان. / ـ وجود مساند الرأس. / ـ وسائل خاصة كالنظارات الطبية وحقيبة الإسعاف والوسادة الهوائية.

أساليب وقواعد القيادة الآمنة:

1. واجبات السائق قبل تشغيل المركبة وتشمل: ـ إلقاء نظره حول المركبة والتأكد من مستوى الإطارات. / ـ إغلاق الأبواب بإحكام. / التأكد من وضع المقعد وعجلة القيادة. / ـ ربط حزام الأمان للسائق والراكب. / ـ التأكد من وضع المرايا العاكسة. / ـ ملاحظة مؤشرات العداد من مستوى الوقود والحرارة.

2. تشغيل المركبة. 3. البدء بالتحرك وفق قيادة آمنة ووفقاً لتعليمات وأنظمة المرور المحددة لقواعد السير. 4. الوقوف بإتباع قواعد وإشارات المرور في هذه العملية.

لذا نقول إنه من المؤسف جدا ما يقوم به بعض قائدي المركبات من تجاوز لقواعد وأنظمة المرور التي ما وجدت إلا لتحقيق قواعد السلامة وضمان الأمان لمستخدمي الطريق، وهي قبل أن تكون قانونا يعاقب على مخالفته هي سلوك حضاري يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، وما يقوم به البعض من تجاوزه للإشارات المرورية الضوئية المنظمة لحركة السير ما هو إلا استهتار بقوانين المرور وليس جهلا بها، لأن قوانين المرور واضحة للعيان من خلال اللوائح الإرشادية التي تدل عليها، كما تعد سهلة التطبيق ،وهي أمانة يجب على كل مستخدمي الطريق أداؤها في حين وجوبها، فالدقيقة التي يعتقد قائد المركبة المستعجل أنه سيكسبها إذا تجاوز الإشارة فإنها ربما ستكون وبالا يعود عليه بمساوئ.[19]

5. دور مختلف فواعل الشراكة المجتمعية من أجل السلامة المرورية:

5. 1. دور الإعلام إلى جانب فواعل الشراكة المجتمعية من أجل السلامة المرورية:

5. 1. أ. وسائل الإعلام والسلامة المرورية:

يُعرّف الإعلام بأنه عملية جمع وتخزين ومعالجة وتوزيع المعلومات والآراء والأفكار والصور والتعليقات، بصورة موضوعية تساعد الفرد على إدراك ذاته ومحيطه، وتجعله في وضع يمكنه من اتخاذ القرارات السليمة والصائبة في الوقت المناسب، على أساس الحقائق المقدمة.

أما وسائل الإعلام والاتصال، فهي ما تؤدى به الرسالة الإعلامية أو القناة التي تحمل الرموز، التي تحتويها الرسالة من المرسل إلى المستقبل، ولكن مع ملاحظة أن الوسيلة ليست هي الآلة أو الجهاز في حد ذاته فقط، ولكنها تشمل هيكل التواصل كله بمعنى؛ أن الجريدة مثلا دون مطبعة، ودون موزع، ليست وسيلة اتصال. وهناك من يستعمل مفهوم "وسيلة الاتصال أو الإعلام " بمعنى مزدوج يشمل في آن واحد نظام المعاني أو الرموز الذي يسمح بفهم الرسالة، والأجهزة التقنية التي تسمح ببث الرسائل ـ إرسالها واستقبالها ـ،[20] وهو ما يجب أن ينتبه له معدوا الحملات والبرامج والأخبار المتعلقة بحوادث المرور، بمعنى عليهم أن يحسنوا اختيار اللغة أولا والأسلوب الذي توجه به الرسالة وذلك حسب الجمهور المستهدف، وثانيا حسن اختيارهم للوسيلة الإعلامية التي ستحمل الرسالة حتى يكون لها التأثير والأثر المرجو منها، كون الدراسات العلمية في حقل الإعلام والاتصال أثبتت مدى قوة وتأثير وسائل الإعلام على مستوى الفرد والجماعة، فنجد على سبيل التمثيل لا الحصر في نظريات تأثير وسائل الإعلام:

نظرية الرصاصة الإعلامية (الحقنة تحت الجلد)، نظرية التأثير المحدود لوسائل الإعلام، نظرية الاستخدام والإشباع، نظرية التنفيس (التطهير)، نظرية التعلم من خلال الملاحظة، نظرية الغرس الثقافي، ونظريات بناء الواقع الاجتماعي...الخ.

من هنا نلاحظ أن الإخبار وتوصيل المعلومة "الإعلام" سمة لصيقة بالإنسان احتاجها منذ القدم، كون نشأة وتطور وسائل الإعلام ظاهرة قديمة ضاربة في تاريخ البشرية، ولكن وسائله عميقة الأثر وقوية التوجيه، فالإنسان الأول اتفق مع الآخرين بالأصوات والإيحاء قبل استعمال الكلمات الحقيقية، وقد تبادل الناس المعلومات في البداية مشافهة، ونقل العداؤون الرسائل الشفهية لمسافات بعيدة، واستخدم الناس قرع الطبول وإشارات الدخان وإشعال النار للاتصال بالآخرين، ثم استخدم السومريون الكتابة بالصور في نحو عام 3500 ق.م، ثم اخترعت الكتابة لتصبح وسيلة اتصال تضع حدا لعصر ما قبل التاريخ، إذ بالكتابة بدأت حقبة التاريخ المكتوب، وأتقن البابليون وقدماء المصريون فنون الإعلام، فكتبوا على أوراق البردي، ونقشوا على جدران معابدهم.

وفي العصر الروماني تمثل الإعلام ووسائله في الخطابة والملاحم والمناقشات، وفي الجزيرة العربية اتخذ الإعلام مظاهر عديدة مثل المنتديات والأسواق وحلبات السباق، وكانت دار الندوة في مكة المكرمة المقر الإعلامي لقريش. وأبقى الإسلام على القصيدة الشعرية وفن الخطابة، إلا أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية كانت وسيلته الإعلامية الأولى، وازدهرت مهنة الناسخين والمترجمين في العصر العباسي الأول، وفرضت الحروب في العصور الوسطى الأوربية على الحكام استخدام وسائل الإعلام المتاحة، كالخطابة وتبادل المعلومات لتحقيق النصر، ثم اخترعت الطباعة في عصر النهضة وأصبحت أهم وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، حيث تطورت وسائل الإعلام من دور التبليغ من شخص إلى آخر إلى دور التبليغ في جماعات منظمة، ثم إلى دور التبليغ الجماعي بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري. وشهد القرن العشرين تطورا هائلا في وسائل الإعلام الجماهيري مثل الكتاب، والصحافة، والإذاعة والتلفاز، والحاسوب، ويعيش الناس منذ سبعينات القرن العشرين ثورة الإعلام الجماهيري.[21]

يتضح من كل هذا التطور للوسيلة الإعلامية والاتصالية ما لدورها الكبير في التوعية، خاصة في مثل هذه المواضيع الحساسة التي بين أيدينا "التوعية المرورية"، التي ليست مسؤولية الإدارة العامة للمرور فقط، بل كما أسلفنا هي مسؤولية الشراكة المجتمعية من أسرة، شارع، مدرسة، مجتمع مدني، إعلام، مراكز التكوين...الخ. لما للتوعية المرورية من ثقل، يحتاج إلى تقديم خاص، فنحن بحاجة إلى مبادرات خاصة مثل المؤتمرات والملتقيات والمحاضرات الميدانية في توصيل رسالة التوعية، وليس هناك أفضل من وسائل الإعلام في النقل والتوصيل للرسالة التوعوية على أكبر وأشمل نطاق ممكن خاصة مع التطور الرقمي الذي تشهده وسائله، حيث نجد مقاطع فيدو مباشرة من قلب الحدث توضح خطورة الحوادث وخسائرها البشرية والمادية، بل وقد تحدد السبب من سرعة وأهمية حزام الأمان وغيرها من الموضوعات الخاصة بالسلامة المرورية.

كما أن وسائل الإعلام تعدّ من أكثر الوسائل تأثيرا وحضورا لدى الجمهور، حتى أصبحت مسؤولة كغيرها من الشركاء الآخرين في معالجة المشاكل وتدارك النقائص وانعكاس ذلك على شرائح واسعة من المجتمع، فوسائل الإعلام وعلى اختلافها وتنوعها قادرة على التأثير في الآراء والسلوكيات للمواطنين والسائقين الشباب على وجه الخصوص، من هنا يبرز الدور الفعّال الذي تقوم به في صنع وتبليغ المعلومة وتقديمها في شكل رسالة إعلامية، من خلال استراتيجيات وخطط وبرامج الحملات التحسيسية، تتجسد مهامها أكثر في التوعية والوقاية المرورية من خلال تعاون كل الجهات المعنية، من مصالح الأمن، ووزارة النقل، والشؤون الدينية والمجتمع المدني والمواطن سائقا كان أم راجلا، رجلا كان أم امرأة، كبيرا كان أم صغيرا...الخ، لترسيخ ثقافة مرورية وقائية توعوية تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.[22]

كما تتجسد مهام الإعلام أيضا في دعوته إلى بناء قواعد البيانات وجمع المعلومات، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات، ونشر الإحصائيات لأنها تضع الشخص أمام الحقائق مباشرة.[23] وتحديد المؤسسات التي لديها الخبرة في مجال سلامة الطرق، والعمل على تسهيل نقل المهارات من مراكز التميز، المعترف بها عالميا والدعوة إلى تبادل أفضل الممارسات بشكل دوري عبر الوسائل الإعلامية المتاحة من أنترنت، ودوريات، ومطبوعات، وإذاعة وتلفزيون...الخ حول

شؤون السلامة المرورية ، باعتبار هذه الوسائل من أهم أدوات التأثير الاجتماعي لدى كافة شرائح المجتمع من جميع الفئات العمرية ، فيعمل الإعلام على ضرورة تغيير الصورة الذهنية لدى الجمهور عن الإدارة العامة للمرور حيث يعتقد الكثير أن الهدف من المخالفات هو جباية الأموال وليس الحفاظ على سلامة الناس ، لذلك يجب العمل على تغيير هذه الصورة ، وكذلك يجب تعزيز السلوك الايجابي ، فكما يتم مخالفة المخطئ لماذا لا يتم مكافأة الملتزم وتعزيز أخلاقيات الطريق ونشرها بين السائقين وقائدي المركبات ونبذ السلوكيات الخاطئة.

فالإعلام يسعى أكثر إلى العمل على تفعيل دوره في معالجة الظاهرة والعمل على تغيير السلوكيات السلبية للأفراد ، من خلال تكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية والتربوية للمواطنين عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، ومواقع التواصل الاجتماعي ، ورفع مستوى الوعي المروري من خلال إعداد البرامج اللازمة والنشرات وربط ذلك بنتائج الحوادث المرورية من وفيات وإصابات وإعاقات ، وتحديد وتبني أهداف واستراتيجيات واضحة بالنسبة لكيفية التقليل من الحوادث المرورية تدريجًيا مع الاستمرارية لا الوقتية فقط ، بالإضافة إلى تحديد وقت زمني ومراجعة دورية لهذه الأهداف لتفادي القصور والعوائق التي تحول دون تحقيق المنشود.

5. 1. ب. الإعلام والشركاء الاجتماعيين من أجل السلامة المرورية

قد يظن البعض أن الحملات التي تقوم بها الأجهزة المعنية بالمرور والسير هي مجرد تظاهرات حماسية ، ينتهي أثرها بانتهاء وقت الحملة والتظاهرات المصاحبة لها ، لكن في الحقيقة هذه الحملات ، إنما تؤدي دوراً هاماً في إيقاظ كثير من الناس الذين هم في غفلة سائرون. فالملاحظ أنه خلال 2010 لما تم تكثيف حملات الوقاية والتحسيس الإعلامي الإذاعي في الجزائر مثلا ، كانت النتيجة نحو الأحسن ، بدليل تسجيل انخفاض بألف قتيل من ضحايا حوادث المرور ، وهو الأمر الذي لم يدم للأسف. كما يلاحظ أن التركيز على عامل الردع وحده لا يكفي ، والتركيز وحده على التوعية والتكوين لا يكفي أيضا ، وعليه لا بد من العمل على الاستثمار في هذه العوامل مجتمعة ، فحوادث المرور ليست حتمية بل هي نتيجة لعدة أسباب ونتيجة لعدم الالتزام بقواعد السلامة المرورية.

ومن هنا تبرز أهمية دور الإعلام إلى جانب الشراكة المجتمعية ، لما للإعلام من علاقة تأثير وتأثر مباشر بمختلف الفواعل الاجتماعية ، المنطلقة أساسا من الأسرة والمدرسة في تنمية الوعي المروري لدى مستخدمي الطرق ، فالآباء لهم دور كبير في توعية أبنائهم وتعليمهم أصول القيادة الآمنة وآداب الطريق ، وتشجيعهم ليكونوا على قدر المسئولية ، وتنبيههم إلى المخاطر الناتجة من عدم التقيد بالأنظمة المرورية ، وما ينجر عن عدم احترام الإشارات المرورية من مخاطر مهلكة.[24]

كما تلعب المدرسة دوراً مهماً في غرس المفاهيم الصالحة في أذهان التلاميذ والطلبة ، ويشمل ذلك إعداد البرامج التي يطلع من خلالها الطلاب على المعارض المرورية ، حيث إن المشاهدة على الطبيعة لها الأثر الفعال الذي يعدل المفاهيم الخاطئة لديهم عن مخاطر السرعة والإهمال في القيادة ، وما ينتج عن ذلك من مخاطر قد تؤدي إلى الوفاة والإعاقة في كثير من الأحيان.[25]

فالتعاون هنا يكون بين الجميع ، بين الأسرة والمدرسة ، المساجد ، ومنظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته دون قصرها على الجمعيات وفقط ، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، على ايصال المفهوم المروري للسلامة والأمن مع الجهات الأمنية المعنية ، ولا شك أن ثمار التوعية تلك سوف تظهر في الواقع المعاش.
فعلى سبيل المثال لا الحصر لا بد أن نشيرهنا إلى الدور الكبير الذي تقدمه مثلا كل من وسائل الإعلام والمجتمع المدني من أجل التوعية والتذكير والتنبيه ، من خلال مختلف البرامج ، والحصص والأخبار ، والإعلانات ، والاجتماعات ، و الخرجات التوعوية ذات الصلة بالموضوع. والمعني هنا بالمجتمع المدني ليس تلك الجمعيات والمنظمات المتعلقة بالنشاط المروري فقط كجمعية السلامة المرورية مثلا ، بل لا بد على كل مكونات المجتمع المدني أن تقف جنبا إلى جنب على هذا الموضوع الذي يمس الجميع.

والشيء نفسه ينطبق على وسائل الإعلام ، فالمهمة ليست فقط خاصة بالإذاعة مثلا من خلال إعلاناتها ، أو تخصيصها لسنة ما مثلا من أجل التحسيس لهذا الموضوع ، مثل ما هو الحال مع سنة 2010 للإذاعة الجزائرية في مختلف أقطارها. بل الموضوع يعني كل وسائل الإعلام المكتوبة ، والسمعية ، والسمعية البصرية ، ومختلف وسائل تكنولوجيا الاتصال الرقمية الحديثة "الإلكترونية". وعليه فإن حسن

الجمع بين متغيري الإعلام والمجتمع المدني من شأنه المساهمة بشكل كبير في الحد من مشكلة المرور ، لما لهما من أهمية بالغة في المساهمة في صياغة الحلول لمختلف المشكلات الاجتماعية ، كون أساس اهتمامهما هو الإنسان بمختلف انشغالاته ، كما أنهما قد يتشكلان من رحم ذلك المجتمع الذي يتواجدان فيه ، مما يجعلهما أقرب للمواطن من غيرهم من مختلف الفواعل الممثلة للدولة. حيث قيل في هذا السياق أنه ليكون المجتمع المدني قوياً وفعالاً يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة ، والصحفيون يحتاجون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل الدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم. لذا يمكن القول عن العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني: إنه ليست هناك مواصفات محددة لها يمكن اعتبارها مقياسا أو مؤشرا لعلاقة جيدة أو غير فاعلة لكن يمكن القول: إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكاملية ، أو علاقة تأثير وتأثر. فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال داخل المجتمع ، مما يمكنهما من إفراز ثقافة مدنية ديمقراطية وتحقيق مراقبة ومرافقة بناءة ، مساهمة في تحقيق تنمية شاملة للفرد والمجتمع ، من خلال الاهتمام بانشغالاته وايجاد حلول لمشكلاته كالتي بين أيدينا "الحد من حوادث المرور في الجزائر".

5. 2. المجتمع المدني والسلامة المرورية

بداية ، يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز قابل للاستخدام في كل زمان ومكان ، حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. فكل مفهوم مرتبط بتاريخ نشأته ، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه ، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات ؛ أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهها ، فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا. ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية ، ولكن ظهورها وتطورها يرتبط بالصراع الاجتماعي ، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي.[26] ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث التي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني.

فموضوع تعريف المجتمع المدني مسألة خلافية بين الباحثين خاصة ؛ في ظل تعدد أساليب التوظيف الفكري للمفهوم واستخدامه من قبل قوى متعددة الاتجاهات. من بين التعريفات الأكثر شيوعا واعتمادا من قِبل الباحثين ، تعريف "عبد الغفار شكر" الذي يرى أن المجتمع المدني عبارة عن شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة (مؤسسات القرابة من أسرة قبيلة عشيرة) والدولة ، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها ، والدفاع عن هذه المصالح في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح الفكري والسياسي ، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للصراعات والاختلافات."[27]

والمجتمع المدني كالجمعيات مثلا ؛ تعدّ مؤسسات فاعلة فى المجتمع ، لها قدرة هائلة على التأثير فى القرارات الاجتماعية ، حيث تكمن أهميتها فى مدى فعاليتها وتأثيرها فى المجتمع واهتمامها بشؤون المواطنين ومعاناتهم من مختلف الظواهر السلبية ، لقربها من المواطن وعلاقتها الوطيدة مع أفراد المجتمع بجميع شرائحه ، مما أكسبها قدرة كبيرة على التواصل. لذا لابد من دعم جميع الجمعيات الناشطة في مجال السلامة المرورية ، وحثها على العمل إلى جانب الهيئات والمصالح المكلفة بالوقاية المرورية ، من خلال مد يد العون لها سواء بالإمكانات المادية كتزويدها بالمطويات والملصقات التوعوية ، أو البشرية بالاستفادة من خبرات إطاراتها فى مجال التوعية من حوادث المرور.[28] لكن للأسف مثل هذه المكونات للمجتمع المدنى فى الجزائر تعرف نشاطا يبقى محتشما ومناسباتى فقط ، وهو ما أكدته النتائج التى توصل إليها الباحث من خلال تناوله لموضوع "صورة المجتمع المدني في الإذاعة: دراسة تحليلية لبرامج إذاعة باتنة نموذجا" (تحت إشراف الباحث نصر الدين العياضى ، جامعة الجزائر3)، والتى أكدت غلبة التصور الاجتماعي والمناسباتي على ما يعرض من هيئات ومكونات المجتمع المدنى التى تحصر فى مجملها على الجمعيات دون غيرها من الهيئات المدنية. إلا أن تلك الجمعيات التي تنشط في السلامة المرورية عددها قليل جدا مقارنة بشساعة مساحة وطننا الجزائر ، نذكر على سبيل المثال

حوالي ثلاث جمعيات تنشط في الإطار في ولاية الجزائر العاصمة وجمعيات أخرى قليلة فى بعض الولايات ولا تغطى كامل التراب الوطنى. والمركز الوطنى للوقاية والأمن عبر الطرق يحاول حاليا العمل بالتنسيق مع هذه الجمعيات أولا بإحصائها ، ثم محاولة تأطيرها وتقديم المساعدات لها فى سياق أنشطتها حتى لا تبقى محدودة ومقتصرة على جهة دون الأخرى ، وهذا من خلال تشجيع إنشاء جمعيات تنشط فى مجال السلامة المرورية ، ودعمها بالبرامج وتوفير كل الدعم والوسائل لها لإنجاح تدخلاتها ميدانيا والاضطلاع بالمهام المنوطة لها ، وعلى رأسها الوقاية من حوادث المرور.[29]

لذا يبقى المجتمع المدنى فى الجزائر يعانى من صعوبات جمة تكبح مساهمته الفعالة في الحد من حوادث المرور ، من هذه العقبات نجد:

. عدم التأصيل الشرعي لعمل منظمات المجتمع المدني مما ترتب عليه ضعف في قناعة أفراد المجتمع بالانضمام إلى المنظمات.

. صعوبة الحصول على التمويل خصوصا وإن طموحات القائمين على المنظمات كبيرة تفوق إمكانياتهم المالية.

ضعف الأداءات الإدارية أو التشغيلية للقائمين على المنظمات المدنية.

. الافتقار إلى برامج عمل أو رؤية واضحة أو برامج شاملة ضمن جدول زمني تعكس تحقيق أهداف تلك المنظمات "برامج مناسباتية ، مصلحية".

. تمركز برامج منظمات المجتمع المدني حول العمل الخيري وليس العمل التنموي ؛ مثل نشر ثقافة السلامة المرورية والسياقة الآمنة.

. ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي والتطوعي عند أفراد المجتمع.

. صعوبة الحصول على التراخيص ، ولا يوجد قوانين وأنظمة تعكس مدى فهم أهمية دور هذه المنظمات كشريك رئيس في التنمية.

5. 3. الأسرة والسلامة المرورية

الأسرة هي النواة الأساسية لكل مجتمع ، فهي تمثل مجتمعا مصغرا ولها وظيفة أساسية ومهمة تتمثل في تربية الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم الجسمانية والاجتماعية ، كما أنها تُعدهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف على قيمه وعاداته.

ولأن الأسرة لها الدور الأول في تثقيف وتوعية أبنائها في شتى مجالات الحياة ، فإنه كان لابد لها أيضا أن تركز على توعية أطفالها مروريا ، ويتم ذلك من خلال السعي لتعريف الأطفال بأساليب السلامة المرورية ، وتعويدهم على السلوك والعادات المرورية الصحية ، وأن يكون جميع أفراد الأسرة وخاصة الوالدين القدوة للأطفال في مجال السلوك المروري ، لأن ما يتعلمه الطفل خلال سنواته الأولى يعدّ ركيزة أساسية في تنشئة سلوكه الذي يصبح فيما بعد نهج حياته اليومية ، وكلما تقدم الإنسان في السن صار من الصعب تغيره حيث قيل في هذا الشأن: إن "التعلم في الصغر كالنقش على الحجر" ، وعليه فالتربية الأسرية المرورية من أهم الإجراءات والأساليب الناجعة التي تؤدي إلى الحد من حوادث السير ، لما تغرسه من عادات سليمة متعلقة بالسلامة المرورية.

5. 4. المؤسسات التربوية والسلامة المرورية

تعدّ المدرسة مرحلة أرقى في عملية التربية والتعليم والتوجيه ، فمهمة المدرسة نابعة من مهام القطاع التربوي التعليمي ككل ، والذي يتعين عليه التكفل بالتربية المرورية ضمن البرامج المدرسية والحياة المدرسية ، كما تقوم بالتأثير بحكم علاقتها مع المجتمع)التأثير على الفرد ، العائلة ، الأقران ، الوسط المدرسي) ، وعليه يمكن القول: إن المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة بدءا من المدرسة إلى الجامعات والمعاهد العلمية والمهنية بكل أنواعها تلعب دورا أساسيا في اكتساب الوعي المروري وتنمية المهارات والسلوك الصحيح وتحديد النماذج التي يقتدي بها. فمن المهم جدا التأكيد على ضرورة إدخال التوعية المرورية وأفضل الممارسات أثناء القيادة إلى جميع المناهج التعليمية ، إما عن طريق تدريسها كمادة منفصلة أو إضافتها في المقررات الدراسية بحيث يتم إدراج مفاهيم التربية المرورية بكافة أبعادها إلى المناهج الدراسية.[30]

5. 5. المؤسسات الدينية والسلامة المرورية:

من المؤسسات الكبرى التي ينبغي ألا يغفل دورها في التوعية والتحسيس ، من خلال الخطاب الديني الذي له أثر كبير في نفوس الجزائريين ، فهناك كثير من القضايا التي تحتاج

إلى خطاب ديني هادف ومقنع وعلى رأسها حوادث المرور ، التي يجب أن تلعب المؤسسات الدينية الدور المنوط بها على أكمل وجه وذلك بتفعيل الوازع الديني ، وتذكير الناس بأن من أهم مقاصد الشريعة حفظ النفس ، وأن الاعتداء على حق الحياة يعد جريمة محرمة وأمر غير مقبول شرعا.

5. 6. مدارس تعليم السياقة والسلامة المرورية

شأنها شأن المؤسسات التربوية الأخرى ، حيث توصلت إحدى الدراسات التي أنجزت من طرف المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق في الجزائر ، والتي عرضت نتائجها في اليوم الدراسي تحت شعار "أعطيني تكوينا ناجحا أعطيك سائقا بارعا" على النحو التالي: إن شروط وظروف وإمكانيات التكوين في السياقة غير متوفرة لدى المكون ـ إن الوسائل المستعملة في التكوين جد محدودة خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات السمعية البصرية والوسائل الحديثة. ـ إن أهداف التكوين ومدته غير محدودة. ـ يمكن القول إن مدارس تعليم السياقة في الجزائر يجب ألا يقتصر دورها على تعليم المتدرب على كيفية قيادة المركبة فحسب ، وإنما لابد من غرس الجوانب التربوية والتعليمية السليمة لدى طالبي الحصول على رخصة سياقة ، ليس فقط في مجال تعليم القيادة ، وإنما أيضا في ترسيخ القيم والمبادئ المرورية الصحيحة التي يفترض أن يتمتع بها سائقي المركبات وتربيتهم على عقيدة احترام القانون وروح التسامح والتعامل مع باقي مستعملي الطريق.31

5. 7. وزارة النقل والسلامة المرورية

تضطلع هذه الوزارة بالدور الحيوي والهام للنهوض وتحسين مستوى السلامة المرورية ، بالمشاركة والتعاون مع الجهات الأخرى كالجهات الأمنية لجمع المعلومات الخاصة بالحوادث ، وايجاد استراتيجيات لرفع مستوى السلامة المرورية حيث تعمل على: الإشراف على إعداد و تأطير البرامج ، وحملات التوعية المرورية. ـ إصدار المنشورات والملصقات الخاصة بالتوعية المرورية. ـ التواصل مع الجهات الأخرى ضمن اللجنة الوطنية للسلامة المرورية. ـ التنسيق والمشاركة مع لجان السلامة المرورية في الدول العربية والغربية. ـ تشديد العقوبات وفرض غرامات مالية عالية على السائقين المخالفين للقانون ، وحتى على الراجلين والركاب المخالفين والمتسببين في حوادث مرور. ـ كما يجب أن يمتد نشاطها أكثر ليشمل الرعاية اللاحقة للمتأثرين بالحوادث المرورية ، من خلال المساهمة في إنشاء مراكز تأهيلية لمصابي الحوادث المرورية.[32]

5. 8. المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق والسلامة المرورية

عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يقوم بما يلي: إعداد استراتيجية الوقاية المرورية وضمان تنفيذها ومتابعتها. ـ ضمان تنسيق أعمال مختلف المتدخلين في مجال الوقاية المرورية. ـ إعداد برامج التوعية التي تسهم في الوقاية والسلامة المرورية. ـ تنشيط الجمعيات وتنسيق أعمالها في مجال الوقاية والسلامة المرورية ، وتقديم مختلف أنواع الدعم والمساعدات لها. ـ إعداد برامج التكوين والتربية في مجال الوقاية والسلامة المرورية. ـ إعداد التقرير والإحصاء السنوي للمركز الوطني في مجال الوقاية المرورية. ـ محاولة إقناع السائقين وإشراكهم في عملية التوعية بالاعتماد على مختلف الوسائل سواء التقليدية أم الحديثة كالمطويات والمحاضرات والأيام الدراسية ، والحملات التحسيسية ، وحتى الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة ومواقع التواصل الاجتماعي التي تدعم كل الأنشطة التي تقوم بها المديرية العامة للوقاية والأمن عبر الطرق ، كل هذا في سبيل التقليل من حوادث المرور.

خاتمة

يتبين لنا في الأخير مدى الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تلعبه مختلف الفواعل الاجتماعية (الأسرة ، الإعلام ، المجتمع المدني...) في تقليص حوادث المرور ، وتحقيق السلامة المرورية نتيجة التوعية الكبيرة الموكلة إليهم ، ومدى ملازمتهم وتفاعلهم المباشر مع الفرد في مختلف مراحل حياته ، دون حواجز تذكر وبأساليب دعائية وإقناعية متنوعة ، وبأشكال اتصالية جمة (فردي ، جمعي ، جماهيري). فالسلامة المرورية موكلة للجميع دون استثناء لارتباطها بالأرواح ،والخسائر الإنسانية قبل المادية فقد يكون أي واحد عرضة لها في أي لحظة حتى وإن لم يكن هو مرتكب الخطأ المروري ، فكم من أرواح أزهقت نتيجة حادث مرور ليس لأصحابها علاقة بالحادث ، سوى أنهم كانوا راجلين قريبين من الطريق.

لذا يعد إطلاق حملات التوعية المرورية المستمرة وليس الموسمية حول إقناع السائق ، وليس فقط تعليمه قواعد

وأصول السلامة المرورية أمر ضروري للغاية في عملية التثقيف، ويجب أن تُقدَم بأسلوب شيق ومتجدد على أصول علمية يشرف عليها متخصصون، لتحقيق أهدافها في الحد من الحوادث المرورية.

وكما منظمات المجتمع المدني المتكون من أفراد المجتمع هم الأقرب للمجتمع من أجهزة الدولة والأكثر إقناعا بأسلوب تغيير السلوك لدى الأفراد، وجب أن تناط التوعية المرورية لهم أكثر من غيرهم، لتخفيف جزء من أعباء أجهزة الدولة وتحميل المواطن جزء من المسؤولية، بالتعاون مع مختلف الشركاء الاجتماعيين من الأسرة، وأجهزة الدولة، والقطاع الخاص لتحسين مستوى السلامة المرورية على شبكة الطرق.

في الأخير، لا بد من التوصية على ضرورة إعطاء الأولوية للوائح والقوانين المنظمة لحركة المرور في خطط التنمية، وتبني استراتيجية وطنية ودولية واضحة حول السلامة المرورية لضمان التطبيق المتكافئ والصارم، بوضع كافة الخطط والبرامج التعليمية، والهندسية، والطبية، واللوائح المرورية، والإجراءات الوقائية، للحد من وقوع الحوادث أو منعها وضمان سلامة الإنسان وممتلكاته، والحفاظ على أمن البلاد ومقوماتها البشرية والاقتصادية، فالسلامة المرورية تعدّ قضية وطنية ودولية، لها علاقة قوية بجميع أوجه الحياة (الإنسان والبيئة)، لذا هناك حاجة ماسة للمزيد من الحلول الفعالة لنشر الوعي والثقافة المرورية للحد من شبح الطريق "حوادث المرور"، مع التركيز على إعطاء الفرص لمشاركة وتفعيل الشراكة المجتمعية لكل الفاعلين الاجتماعيين، فيما تعلق بالسلامة المرورية على جميع المستويات والأصعدة، " فالأمن المروري مسؤولية جماعية ".

الهوامش

1.توفيق المدني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورا اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1997 ، ص66.

2. حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1992 ، ص76.

3. الاتحاد ، العنصر البشري المتسبب الأول والخاسر الأكبر في حوادث الطرق ، 19 سبتمبر 2012 ، على الموقع الإلكتروني https://www.alittihad.ae/article/903 ، تصفح بتاريخ 15 أكتوبر 2018.

4. صوالحي ربيعة ، الطفل والمرور ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، الجزائر ،2000 ، ص23.

5. صوالحي ربيعة ، حوادث المرور في الجزائر: مجازر رهيبة على الطرقات ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، الجزائر ، 2000 ، ص21.

6. سعيدي مراد ، دور الجماعات المحلية في تفعيل الحركة الجمعوية في الوقاية من حوادث المرور ، وزارة الأشغال العمومية ، الجزائر ، 2000 ص13.

7. الملتقى الوطني الثالث حول: دور الجماعات المحلية في تهيئة ظروف الأمن والوقاية من حوادث المرور ، يومي 30 -31 جويلية2000 ،وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، الجزائر ،.2000

8. مليكة عطوي ، ايمان هاجر مقيدش ،"استراتيجيةالإعلامالأمنيوآلياتترسيخثقافةالتوعيةوالوقايةالمروريةبالجزائر" ، مجلة البحوث والدراسات ، (جامعة وادي سوف) ، مجلد 15 ، عدد1 ، ص369.

9. Lannoy P, Un siècle de préoccupations routières. Regard sociohistorique sur le traitement des problèmes engendrés par la circulation automobile, IN : recherche transport sécurité, n° 65, Paris, 1999.

10. Durand Raucher Y, L'information, un outil de changement des comportements, IN: Revue générale des routes et aérodromes, n° 721, France,1994.

11. أديب محمد خضور ، حملات التوعية المرورية العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، السعودية ، 2007 ، ص45.

12. موسى بن إبراهيم حريزي ، صبيرنة غربي ، "دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد 13 ، ديسمبر 2013 ، ص 26.

13. بن ناصر عامر المطير ، حوادث المرور في الوطن العربي وتكاليفها الاقتصادية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، السعودية ، 2006 ، ص61.

14. أديب محمد خضور ، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، السعودية ، 2003 ، ص32.

15. صفية تزكرات ، فايزة إكليل ، "الأسباب المباشرة لوقوع الحوادث" ، مجلة الوقاية والسياقة ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، الجزائر ، 1999 ، ص29.

16. المرجع نفسه ، ص31.

17. جاسم خليل ميرزا ، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص52.

18. حسين سعد الدين ، "مديرية الأمن العمومي ودور مصالح الأمن الوطني في تنظيم ومراقبة حركة المرور عبر الطرق" ، عدد خاص بملتقى أيام دراسية حول منهجية تنظيم حركة المرور والتجهيزات الأمنية عبر الطرق ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، الجزائر ، 2000.

19. ابن عباس فتيحة ، دور الإعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر: مقارنة بين المناطق الريفية والحضرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ـ 2012 ، رسالة منشورة ، ص 136.

20. فضيل دليو ، مدخل إلى الاتصال الجماهيري ، مخبر هلم اجتماع الاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2003 ، ص5.

21. شون ما كبريد ايلي ابل وآخرون ، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا ، تقرير اللجنة الدولية لدراسات مشكلات الاتصال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص33..

22. حمدي محمد شعبان ، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث ، الشركة العربية للتسويق والتوريد ، مصر ، 2005 ، ص 54.

23. ياسين صالح علي ، "أهمية البيانات في وصف مشكلة الحوادث المرورية" ، المؤتمر المروري الخليجي الأول ، الكويت ، نوفمبر ، 1999 ، ص24.

24. وهيبة حمزاوي ، الاتصال الاجتماعي الخاص بالوقاية من حوادث المرور في الجزائر: دراسة حالة لحملة تحسيسية ، رسالة ماجيستير في علوم الإعلام والاتصال ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 ، رسالة غ منشورة ، ص52.

25. Institut National de la jeunesse et de l'éducation populaire، Chronique d'une guerre non déclarée: Les accidents de la route, premières causes de mortalité des 15 - 24 ans, Publication de l'INJEP, France.

26. محمد السيد سعيد ، المجتمع المدني والانتقال في العالم العربي ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية 2008 ، ص7.

27. مليكة بوجيت ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات التفاعلات والأبعاد ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1997 رسالة غ منشورة ، ص50.

28. المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ،"دور الحركة الجمعوية في التوعية من حوادث المرور" ، 25 نوفمبر2000 قدم إلى الملتقى الوطني ، فندق السفير مزفران ، الجزائر العاصمة ، متاح على الموقع: http://www.cnpsr.org.dz

29. الهاشمي بوزيد بوطالبي ، "مهام المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق وإستراتيجيته في عملية الوقاية" ، مجلة الوقاية والسياقة ، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ، الجزائر ، 1999 ، ص31.

30. الهاشمي بوزيد بوطالبي ، "فعاليات حملات التوعية المرورية: التعليم والسلامة المرورية" ، ج2 ، مركز البحوث والدراسات ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز البحوث والدراسات ، الرياض ، السعودية ، 2006 ، ص13.

31. سيف عبد الجليل ، فن قيادة السيارات بين المعرفة والتطبيق ، مطابع الإشعاع التجارية ، الرياض ، 2002 ، ص11.

32. خلاف فاطمة ، "المعاق ونسب حوادث المرور: حذار شبح الكرسي المتحرك" ، العدد2 ، مجلة الوقاية والسياقة ، (الجزائر) ،2001 ، ص11.

الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة نفوذ حزب الله اللبناني في منطقة الشرق الأوسط

The American strategy to confront the Lebanese Hezbollah's influence in the Middle East

تاريخ الارسال:23/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

محي الدين حداد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
haddadsar01@gmail.com

الملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المقاربة الأمريكية لمواجهة واحتواء طموحات حزب الله اللبناني في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال تحليل مسارات الإستراتجية الأمريكية متعددة الأبعاد سياسيا وماليا وقانونيا واستخباراتا، وهي ترتيبات اشتغلت عليها كثيراً الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الهدف منها تأسيس لأرضية ملائمة لتقويض أذرع حزب الله اللبناني ومحاصرة تحركاته وتمدده في الإقليم الشرق أوسطى، ومن ثمة تفكيك علاقاته الاستراتيجية / الأيديولوجية التي توفر له الدعم السياسي والمالي والعسكري والأمني، بالإضافة إلى زيادة الضغط على حلفائه الإقليميين من أجل قطع إمداداته الإستراتجية التي تعتبر عوامل قوة حزب الله اللبناني .

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، حزب الله اللبناني، سياسة الاحتواء، الشرق الأوسط.

Résumé

Ce document cherche à faire la lumière sur l'approche américaine pour contrer et contenir les ambitions du Hezbollah libanais au Moyen-Orient après le 11 septembre 2001 et ce en analysant les stratégies stratégique, financière, juridique et de renseignement de la stratégie américaine.

Voulant préparer un terrain approprié pour saper les bras du Hezbollah libanais et limiter ses mouvements et son expansion au Moyen-Orient et ainsi démanteler ses relations stratégiques / idéologiques qui lui procuraient des soutiens politique, financier, militaire et sécuritaire. Aussi, cela augmentera la pression sur ses alliés régionaux et limitera ses approvisionnements qui sont considérés comme des facteurs de la force du Hezbollah libanais

Mots-clés : stratégie Américaine, Hezbollah libanais, politique de confinement, Moyen-Orient.

Abstract

This Research paper *seeks to* highlight *the American strategy to confront and contain the Lebanese Hezbollah's ambitions in the Middle East region in the post-9/11/2001 period events, by analyzing the strategic, financial, legal and intelligence strategies of the US strategy, these arrangements that the successive US administrations have worked on to establish a suitable ground to undermine Hezbollah's arms and block its movements in the Middle East. Hence, it dismantles its strategic / ideological relations, which provide political, financial, military, and security support, as well as increasing pressure on its regional allies In order to disconnect its strategic supplies, which are the Lebanese Hezbollah's strongholds.*

Keywords: The American Strategy, Lebanese Hezbollah, Containment Policy, Middle East.

مقدمة

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي إلى بسط هيمنتها وزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط ، وقد برزت هذه الإستراتيجية الجديدة انطلاقا من حرب الخليج الثانية عام 1991، ثم توسعت أكثر في مواجهة التحديات الإستراتيجية والأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال تحييد الدور العراقي بعد احتلاله عام 2003، ومحاولة احتواء الفاعلين الأقوياء من غير الدول كحزب الله اللبناني، وقد تجلى ذلك مع تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة مقاربة شاملة ، بداية بالعمل على تجريد الحزب من سلاحه وثانياً بالرفع من مستوى العقوبات المالية/ الاقتصادية وذلك من خلال محاولة تجفيف مصادر تمويله وأخيرا التركيز على اختراق محور المقاومة والعمل على تفكيكه.

وقد وضعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حزب الله اللبناني ضمن دائرة "الاستهداف الاستراتجي" بسبب تهديده لمصالحها الإستراتجية في المنطقة وتزايد طموحاته السياسية والعسكرية والأمنية ، باعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تَنظُر إلى الحزب على أنّه منظمة إرهابية (أصولية) شديدة الخطورة تهدد مصالحها الإستراتجية وأمنها القومي وحتى أمن حلفائها في منطقة الشرق الأوسط ، وبذلك فقد مارست أمريكا سياسة عدائية تجاه حزب الله اللبناني من خلال تعبئة المحور

وللإجابة عن هذه التساؤلات ، قسمت الورقة البحثية وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: حدود السياسة الأمريكية اتجاه حزب الله اللبناني.

المبحث الثاني: إستراتجية الحرب الناعمة الأمريكية لمواجهة النفوذ الإقليمي لحزب الله اللبناني.

المبحث الثالث: انعكاسات الإستراتجية الأمريكية على الحضور الجيوستراتيجي لحزب الله اللبناني في المنطقة.

المبحث الأول: محددات السياسة الأمريكية اتجاه حزب الله اللبناني.

المعادي للحزب، حيث اتخذت الكثير من الإجراءات والأساليب لحصاره وتحييده، وتقييد دوره في إقليم الشرق الأوسط وضرب بنيته التحتية، من خلال دعم المجهود العسكري الإسرائيلي خاصة في حرب 2006 باعتباره ضرورة فرضها معطيات عديدة.

كما بدأت مسارات المواجهة الأمريكية لحزب الله تتضح من خلال العديد من الترتيبات والمواقف التي تم اتخاذها لتقليص وتحييد الحزب في الفترة الماضية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بداية من محاصرة تحركاته السياسية والمالية إقليميا ودوليا ، والرفع من وتيرة ومستويات العقوبات الاقتصادية على شبكاته المالية الداعمة له، مع العمل على إستراتجية الاقتراب غير المباشر من خلال منظور الحرب بالوكالة ، وبتفويض أطراف مناوئة للحزب لاستهدافه مثل إسرائيل وحربها على لبنان (حزب الله) عام 2006 وتشجيع أطراف غير دولاتية سنية لمواجهته في المنطقة.

وعليه فالإشكالية التي تعالجها هذه الورقة البحثية هي: **ما هي أسس وقواعد الإستراتجية الأمريكية لمواجهة نفوذ وتمدد حزب الله اللبناني في منطقة الشرق الأوسط ؟ وهل استطاعت إستراتجية الحرب الناعمة الأمريكية التصدي لنفوذ حزب الله اللبناني في إقليم الشرق الأوسط ؟ وما هو أثرها على الحضورالجيوستراتيجي لحزب الله اللبناني في المنطقة؟**

تنطلق السياسة الأمريكية تجاه حزب الله اللبناني والمنطقة بصفة عامة من ثلاثة مسلمات أساسية وهي: حماية الأمن القومي كأولوية قصوى ، البراغماتية/الذرائعية والمصلحة القومية ، فالعقل الاستراتجي الأمريكي استهدف المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال العديد من السياسات والمشاريع ، وقد تكرَّست هذه التوجهات الأمريكية في المنطقة أكثر على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، التي جعلت من مصوغات العنف السياسي والحرب العادلة والدفاع عن النفس والحرب الاستباقية من أبرز مقومات الإستراتجية الأمريكية في محاربة الإرهاب العالمي والتنظيمات الإسلامية الراديكالية والأصولية في منطقة الشرق الأوسط.

1- حدود السياسية/ الأمنية

تُعتَبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة جيوستراتجياً أمنياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك جليا من خلال الاهتمام الأمريكي المفرط بهذه المنطقة وما يجري فيها من تحولات سياسية وأمنية واجتماعية ودينية، وقد تكرس هذا التوجه في مسار معظم الإدارات الأمريكية المتعاقبة، انطلاقا من سياسة **ملء الفراغ** التي جرى العمل بها في خمسينيات القرن الماضي ثم حرب الخليج الثانية والإعلان عن قيام نظام دولي جديد وصولا إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدت لاحقا إلى احتلال العراق سنة 2003 في إطار إستراتجية الحرب الوقائية لحماية المصالح الأمريكية والحفاظ على أمن إسرائيل من خطر أسلحة الدمار الشامل التي أُتهم النظام العراقي آنذاك بامتلاكها.

كما استعملت أمريكا "الضغط الدبلوماسي" على المستوى الدولي من خلال استصدرا قرار أممي (أمريكي-فرنسي) من مجلس الأمن رقم (1559) الصادر بتاريخ 2سبتمبر2004، والذي دعا إلى نزع وتجريد حزب الله من السلاح وبسط سيطرة النظام اللبناني على جميع الأراضي اللبنانية، كما دعا إلى خروج القوات السورية من لبنان، غير أنّ حزب الله اللبناني لم يستجيب لتلك الضغوط واستمر بامتلاك سلاحه كضمانة لبقائه.

ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان (حزب الله) العام 2006 أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية -حينها - "كوندليزا رايس" Condoleezza Rice عن ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد،كل ذلك في سياق ما أطلقت عليه "بالفوضى البناءة " والتي تحمل في طياتها شروط العنف والحرب في أرجاء لمنطقة، كي تتمكّن الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطتها من تحقيق أهدافهما، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفقا لأجنداتهما السياسية والجغرافيا[1] وقد كان هناك تصور من بعض الخبراء والمختصين بالشأن العسكري والإستراتيجي الذين ذهبوا إلى حدا الاعتقاد أنّ الحرب الإسرائيلية على لبنان بدأت أمريكية أكثر منها إسرائيلية لأنّ الهدفا الهدف الأمريكي كان منح إسرائيل فرصة لتدمير حزب الله وتصفية حكومة حماس ومن ثم فإنّ الحرب الإسرائيلية العام 2006 كانت تستهدف تفكيك بنية المقاومة المسلحة التي يقودها حزب الله اللبناني وكفيلة بمحو الإخفاق الاستراتجي الأمريكي في العراق ،وإمكانية تأسيس مشروع جديد للهيمنة والسيطرة الأمريكية على المنطقة سياسيا وأمنيا وثقافيا وإعلاميا .

2- الحدود الجيوستراتجية

على المستوى الجيوستراتجي ظهر أنّ المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتفتيت المنطقة وتفكيكها تجاهل دور بعض القوى الإقليمية الفاعلة في معادلة الشرق الأوسط، وبالتالي، ليس غريبا فشل خطة الولادة الأمريكية الإجبارية لشرق أوسط جديد منزوع من المقاومة، ليس فقط لأن أرقام المعادلة الحقيقيين إيران وسوريا وحزب الله وحماس لا يشاركونها فيها وجرى استبعادهم قصرا ، ولكن بات في يـد المقاومة القدرة على توازن الرعب وتطبيق سياسة الردع الدفاعي، وبالتالي ،أَسْقطَت المقاومة مقولة أن الجيش الإسرائيلي "قوة لا تُقْهَر"[2].

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه المحافظين الجدد في أمريكا كان يهدف إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتقويض هويته العربية الإسلامية وإحلال مكانها هوية أمريكية ،وإعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها الإستراتجية ومطامحها البراغماتية، غير أنّ مخرجات الحرب الإسرائيلية على لبنان ونتائجها العكسية على إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح المشروع عبارة عن دعوة لتحالف من أسمتهم واشنطن قوى الاعتدال ضد قـوى "التطرف"، وهو ما تم فعـــلا من خلال إنشاء " الجبهة الأمريكية –العربية "ضد إيران[3]، وقد واجهت الجهود الأمريكية تحديات من دول والمقاومة المجتمعية في المنطقة ،وعلى الأخص من "محور المقاومة" الذي يشمل إيران ويضم سوريا وحماس وحزب الله[4]. فالانكشاف الأمني التي عانت منه المنطقة بعد حرب لبنان 2006 أظهرت حزب الله اللبناني كعدو حقيقي للمصالح الأمريكية وتهديد رئيسي لأمن إسرائيل، وفي هذا السياق قال **جون نيجروبونتي** John Negroponte (مدير سابق للمخابرات الأمريكية(أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي:"إنّ حزب الله يقبع ضمن مركز الإستراتيجية الإرهابية الإيرانية: ويمكن أن يقرر القيام بهجمات ضد المصالح

الأمريكية ذا أحسب أنّ ب قاءه أوبقاء إيران قد أصبح مهدداً، وحزب الله اللبنان يينظرإلى نفسه كشريك لطهران "[5].

والفترة التالية على حرب العام 2006 سعت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة حزب الله بالتقدم على ثلاثة محاور سياسية رئيسية: إنهاء نقل الأسلحة ونزع السلاح، وتحقيق سيطرة كاملة للحكومة اللبنانية على أراضيها، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم تحالف 14 آذار (مارس) المناوئ لحزب الله كمليشيا مسلحة وضخ الكثير من الأموال لتعزيز قدرة الحكومة اللبنانية بتخصيصها أكثر من 600مليون دولار كمساعدات أمنية بالإضافة إلى 500مليون دولار كمساعدة لبرامج مدنية منذ عام 2006[6].

إلاّ أنّ هذه الإستراتيجية الأمريكية الناعمة لم تحقق تقدما كبيراً في احتواء حزب الله وتعطيل قدراته السياسية والأمنية والعسكرية، حيث استمر تمثيل الحزب في الحكومة اللبنانية، كما أنّ الأسلحة الآتية من إيران عبر سوريا لم تتوقف. وبقي الحزب محافظا على سلاحه.

ومنذ مطلع العام 2011 تعقد المشهد الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي أصبح يوصف" بمنطقة الصراعات الهجينة " نتيجة لكثرة التدفقات الدولية فوق وتحت- القومية وتعقيدات البيئة الأمنية الإقليمية، أدى ذلك إلى ارتباك في السلوك الأمريكي خاصة على مستوى الحرب السورية في ظل إدارة باراك أوباما Obama Barack التي اتخذت إستراتيجية "القيادة من الخلف " بدلاً من إستراتيجية " الهجوم الوقائي" التي اعتمدها جورج بوش الإبن والتي عرفت "بمبدأ بوش"، وبذلك فتحت المجال لتزايد النشاط العسكري والسياسي لمحور إيران- حزب الله لحماية النظام السوري من السقوط، حيث أنّ المدرك الاستراتجي عند حزب الله أراد نقل المعركة الأمنية إلى ما وراد حدود لبنان أفضل من تعريض التوازن السياسي والطائفي الهش في لبنان للخطر، في الواقع، مع التدخل في سوريا نجح حزب الله في استغلال السياق الإقليمي للحرب السورية لخدمة أهدافه المحلية[7].

المبحث الثاني: إستراتيجية الحرب الناعمة الأمريكية لمواجهة النفوذ الإقليمي لحزب الله اللبناني

لقد شكل التمدد الإقليمي لحزب الله اللبناني ونفوذه في المنطقة تحديات كبيرة بالنسبة للسياسة الأمريكية ومشاريعها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى إثر ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة رونالد ريغان بمواجهة حزب الله اللبناني انطـــلاقا من إستراتيجية" الدفاع النشط ActiveDefense[8] في الثمانينيات من القرن(20) بعد تفجيرات بيروت عام 1983، وخلال فترة التسعينيات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إتباع مقاربة أكثر تكاملاً تجاه مكافحة الإرهاب ومواجهة نشطات حزب الله، وعلى الرغم من وجود العديد من المشاكل المستمرة التي أعاقت تلك الجهود ضد حزب الله، إلاّ أنَّ أحد التطورات الرئيسية في إستراتيجية مكافحة الإرهاب هو تطبيق قانون "مكافحة الإرهاب وفرض عقوبة الإعدام الفعّالة عام 1996 " الذي أتاح طُرقاً جديدة للهجوم على عمليات حزب الله العالمية[9]. ومحاولة تعقب أنشطة الحزب من خلال تحيين قوانين مكافحة الإرهاب لتسهل عمل أجهزة الأمن والاستخبارات المركزية الأمريكية لملاحقة مصادر تمويل حزب الله وشبكاته الخارجية التي تعتبر إحدى معاملات قوته.

على المستوى الاستراتيجي، الإدارة الأمريكية في المدى المنظور لا تفكر الدخول في حرب عسكرية مباشرة غير تقليدية -لا تماثلية -مع حزب الله اللبناني بالنظر إلى العديد من المعطيات الموضوعية. **أولاً**: تقوم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على عدم زج قواتها العسكرية البرية على نحو مباشر في الصراعات الخارجية بعدما تعرضت له هذه القوات من خسائر كبيرة في أفغانستان والعراق، **وثانياً**، حزب الله فاعل ذات طبيعة "هجينة" لا يمتلك مؤسسات عسكرية أو أمنية للسيطرة والقيادة واضحة المعالم يمكن استهدافها وتدميرها، فأمريكا من خلال إستراتجيتها الجديدة تسعى إلى تفعيل إستراتيجية الحرب بالوكالة من خلال دعم تنظيمات أو مليشيات تناقض عقيدة وإيديولوجية حزب الله من أجل مواجهته واستنزافه. **وثالثا**: يتمتع حزب الله بثقل سياسي كبير وعمق اجتماعي على الساحة اللبنانية، فقد اندمج في العملية السياسية اللبنانية منذ العام 1992وعلاقاته معقدة وعميقة

داخل النسيج الاجتماعي اللبناني، كما يمتلك شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية، **ورابعاً**: الولايات المتحدة الأمريكية تَعتَبر لبنان فاعلاً مهـــماً في أي توازنات إقليمية وعامل استراتيجي لحماية أمن إسرائيل من الجهة الشمالية من أنشطة حزب الله، وبالتالي، فإنّ قوة لبنان الداخلية وأمنه تعزز المصالح الأمنية للولايات المتحدة في لبنان وحلفائها[10]، فهي دائما حريصة على استقرار لبنان على الرغم من أنّ لبنان لا يمثل ثقل جيو-إستراتيجي كبير بالنظر إلى افتقاره لمصادر الطاقة هامة ولا يشكل مورداً مالياً مهماً في الاقتصاد الأمريكي.

كل هذه المعطيات الجيوستراتجية جعلت من التفكير الاستراتجي الأمريكي يتخذ مساراً آخراً للتعامل مع مسألة حزب الله اللبناني وصياغة قواعد لعبة جديدة والتي تَستَنِدُ أساساً على إستراتجية الحرب الناعمة، حيث تعتبر هذه المقاربة أكثر عقلانية بالنسبة إلى للإدارة الأمريكية، وانعكاساتها على لبنان والمنطقة ككل قليلة التكلفة، حيث أنّ حزب الله يشكل تحديًا لأمن إسرائيل وبالتالي لأحد مصالح الولايات المتحدة التقليدية والثابتة. من عام 1982 إلى عام 2005، اعتمدت واشنطن على دمشق للحد من (راديكالية) حزب الله والتحكّم من نفوذه السياسي[11]، كل ذلك يدخل في إطار ممارسة ضغوط أمريكية على سوريا والتي بدورها تقوم بالضغط على حزب الله من أجل نزع سلاحه والتقليل من نفوذه داخل الساحة اللبنانية وصولا إلى مرحلة عزله عن بيئته السياسية والاجتماعية.

ولقد توترت علاقات الولايات المتحدة وحلفائها مع حزب الله في عام 2001 عندما وصفت الولايات المتحدة التنظيم بأنّه "منظمة إرهابية" أجنبية تمتلك امتدادًا عالميًا، وتسمح هذه التسمية بفرض عقوبات على أي طرف ثالث يفشل في تجميد أصول حزب الله أو تسليم عملائه[12]، وبذلك تم تصنيف حزب الله اللبناني ضمن "محور الشر "وعلى قائمة أخطر المنظمات الإرهابية الإسلامية—الراديكالية- المستهدفة التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق، تظهر إفادة مدير المخابرات الأمريكية (CIA)سابقاً "جورج تينيت" George Tenet، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في شهر فيفري 2003 حيث قال:" إنّ حزب الله كمنظمة لديه القدرة والحضور العالمي، هو منظمة مساوية (للقاعدة) إن لم تكن منظمة لها قدرات أكثر بكثير.

وبالنظر إلى العقيدة الأمنية لحزب الله المُقاوِمة ومواقفه الرافضة بشدة للتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والهيمنة سياسيا واقتصاديا وحتى إيديولوجيا عليها، دخل حزب الله ضمن دائرة الاستهداف الأمريكي — الإسرائيلي إلى جانب المقاومة الفلسطينية والعراقية [13]. ولكن هذا الاستهداف الأمريكي جرى العمل عليه بوسائل إستراتجية ناعمة (غير صلبة) أكثر منها وسائل صلبة (عسكرية)، لأنّ الإستراتجية الأمنية الأمريكية التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أدركت حقيقة أنّ مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية - حزب الله — في البيئة الشرق أوسطية غير قابلة للمعالجة بالقوة العسكرية فقط، ومنه وجب الاعتماد على إستراتجية "الاحتواء الناعم" من خلال التركيز على ضرب نقاط قوة حزب الله ومعاملات قوته وتفكيك الروابط السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي أسسها حزب الله داخليا وإقليميا من خلال التضامن الاستراتجي مع محور إيران - سوريا.

كما شكل تمدد حزب الله الإقليمي إيديولوجياً وأمنياً هاجساً أعاق تنفيذ السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية السعي إلى توسيع "دائرة النزاع الطائفي" بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط بهدف الحد من نفوذ إيران الداعم لحزب الله، والتي تُعرف بإستراتجية "تغيير المسار". وفي هذا الإطار تأتي تصريحات الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** Doland Trumpواضحة في هذا الشأن من خلال إعلانه " أنَّه يجب مواجهة حزب الله إقليمياً"، والهدف منها كخطوة أولى، تصعيد الخلافات والتناقضات السنية- الشيعية، وتوصيلها إلى مرحلة التسييس الكامل، الأمر الذي يؤدي إلى إشعال حرب طائفية شاملة بين السنة والشيعة ومنه إلى استنزاف قدرات الكتلتين وتفتيت المنطقة مذهبياً ، وهو ما يعطي للإدارة الأمريكية وحلفائها أفضلية تطويق هذين الكتلتين، بالإضافة إلى أنّها توفر خيارات عديدة لإعادة بناء المنطقة وفق المصالح الإستراتجية الأمريكية—الإسرائيلية.

ومن أجل احتواء نفوذ حزب الله الإقليمي وشبكاته المالية التي أسسها والمنتشرة عبر العديد من مناطق العالم، سعت الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا العمل على إضعاف حزب الله وتفكيك هذه الشبكات الخارجية التمويلية، فقامت باستهداف أموال حزب الله، وقد أحرزت وزارة الخزانة الأمريكية بعض التقدم بعد أحداث 11 سبتمبر، مما نتج عنه بعض الاضطرابات في خلايا حزب الله في الولايات المتحدة الأمريكية، تلاها تفكك بعض عمليات حزب الله في الخارج، خاصة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وقد أفاد قسم مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن الجهود الرامية إلى تعطيل شبكات تمويل حزب الله في أمريكا الجنوبية في الأعوام 2004 و2006 و2008، بالإضافة إلى شبكة أخرى في أفريقيا في عام2009.ولقد ازدادت تعقيدات السياسة الأمريكية تجاه لبنان من خلال حقيقة أنّ العملية السياسية في لبنان تركز الآن بشكل مكثف على دور حزب الله المستقبلي في النظام السياسي للبلد وقطاع الأمن فيه[14].

ورغم هذه الإجراءات المعقدة التي قامت بها الإدارة الأمريكية ضد حزب الله، فإنّ الحزب لا يزال يتمتع بنفوذ قوي داخل لبنان على جميع المستويات، فالقرار الأممي1559 القاضي بنزع سلاح حزب الله لم يطبق وبقي الحزب محتفظا بسلاحه بالإضافة إلى تزايد نفوذه السياسي، أما إقليميا، فقد انتشر عسكريا خارج بيئته التقليدية(لبنان)،وأصبح له حضور مؤثر وأنشطة متعددة،كدور الوحدة(3800) التي قامت بتدريب المليشيات العراقية (جيش المهدي) بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003،كما كان حضوره العسكري والأمني قوياً ومؤثراً إلى جانب القوات النظامية السورية بعد انخراطه في العمليات القتالية عام 2012، بالإضافة إلى نقل أفراد من الوحدة (3800) لاحقا والتي كانت متمركزة في العراق إلى اليمن بعد انسحاب القوات متعددة الجنسيات من العراق عام 2011، من أجل تقديم مساعدات عسكرية وفنية (التدريب، إنشاء منظومات اتصال عسكرية، استشارات عسكرية) إلى جماعة الحوثي بمساعدة فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

أمّا على المستوى الأمني، فتشير العديد من الدراسات الإسرائيلية والأمريكية أنَّه يمكن العمل على متغير تصفية الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله الذي يعتبر أحد أهم عناصر قوة الحزب، إذ يشكل قوة معنوية كبيرة(قدسية)، كما أنَّه يتمتع بمكانة خاصة في الحزب وعند مجتمع المقاومة، ومن المحتمل أنّ تصفيته قد تؤدي إلى أزمة حقيقية في قيادة الحزب وتوجهاته الإستراتيجية، بالنظر إلى الشخصية الكاريزمية التي يحض بها السيد حسن نصر الله إضافة إلى عدم وجود بديل بمستواه عملياً في قيادة الحزب نظرا للفترة الطويلة التي قضاها في هذا المنصب منذ 1992.

كما تعمل الإدارة الأمريكية بمعية (إسرائيل) وبعض الدول العربية "السنية" حول إمكانية بلورة مقاربة ناجعة للحد من دور حزب الله المتنامي في المنطقة من خلال "آلية إقليمية " تحت مسمى" ناتو عربي "، وقد قدمت ارينا تسوكرمان Irina Tsukerman ورقة بحثية بعنوان "Towards an Arab NATO؟ حيث طرحت مقاربة "ناتو عربي " للتصدي لإيران وحزب الله، وأنَّه يجب مواجهة نفوذ "حلفاء إيران" في بيئتهم الخاصة كجزء رئيسي من الشروط الموضوعة لنجاح الحلف والحد من الخسائر في اليمن، مع التركيز على حزب الله في لبنان واستغلال "نقاط ضعفه" في منطقة البقاع، حيث خزانه البشري ومصدر قوته الرئيسي، وتحديداً في البقاع، لمواجهة نفوذ حزب الله والحدّ منه عبر إغراق المناطق البقاعية بالمساعدات التنموية والمالية المباشرة من دون وسيط، محددة الوسائل وموجهة لتحقيق الأهداف، هناك أيضا مجال لاستغلال التقسيمات الموجودة في هذه المنطقة الخصبة (البقاع)، المليئة بالعشائر العنيفة، التي تشمل تساؤلات حول معنى وسبب أن يكون العناصر المقاتلون في صفوف حزب الله من المناطق البقاعية، بينما الضباط والرتباء من مناطق أخرى ومدن مركزية.

وبالنتيجة، لا تزال مسألة حزب الله اللبناني في صلب أولويات الإستراتجية الأمريكية رغم تعاقب الإدارات الأمريكية (جمهوريون أو ديمقراطيون)، وتستند هذه الإستراتجية الهجومية في مجملها إلى مسارين أساسيين:

المسار الأول: يتمثل في تشديد التشريعات والقوانين حول مكافحة الإرهاب وفرض عقوبات مختلفة، من خلال شَل مصادر تمويل حزب الله وأصوله المالية وشبكاته السرية والضغط على شركائه الأساسيين الداعمين له سواء كانوا دول كإيران وسوريا أو هيئات وأفراد، ومع وصول الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب Donald Trump وقيادته للإدارة الأمريكية رفع من مستوى تهديداته لحزب الله وشركائه الداعمين له ، ففي10 أكتوبر2017 قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية تقدر 12 مليون دولار على اثنين من كبار قادة حزب الله[15]. وفي نفس السياق ، قال وزير الخزانة الأمريكية ستيفن منوشين Steven Mnuchin في بيان:" أنَّ وزارة الخزانة ستواصل قطع حزب الله عن النظام المالي الدولي وسنكون بلا هوادة في تحديد وكسر وتفكيك شبكات الدعم المالي لحزب الله على مستوى العالم[16]، ومنه فإنَّ قانون العقوبات المالي الأمريكي على حزب الله ليس قانوناً مالياً بل "**قانون سياسي**" ، فهو قانون ليخلق بيئة لعمل سياسي وليس مالي ، فالحملة ليست موجهة مالياً ضد حزب الله فهي موجهة لأمر محدد هو لجعل كل البيئة الشعبية الاجتماعية الحاضنة وخصوصا الطائفة الشيعية وضعها تحت الضغط الأمريكي.

كما أضافت الخزانة الأميركية في 16 ماي 2018 كيانات وشخصيات جديدة على لائحة الإرهاب وذلك بالشراكة مع مركز "استهداف تمويل الإرهاب" الذي تضم عضو يتهد ومجلس التعاون الخليجي والجديد تَضمُّنا للائحة اسما لأمين ا لعام لحزب ا الله حسن نصر الله ونائبه ،نعيم قاسم ، إضافة إلى قيادات أخرى من الصف الأول في الحزب[17]، كل ذلك من أجل تغيير سلوكه وتحجيم دوره في الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، غير أنّ هذه الإجراءات فيها الكثير من التعقيدات بالنظر إلى الانعكاسات الخطيرة التي يمكن أن يشكلها على الوضع المالي-الاقتصادي للمؤسسات المصرفية والبنوك في لبنان ، وهو الأمر الذي سوف يؤثر على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي اللبناني الذي يعاني في أصله هشاشة متعددة الأبعاد لا يمكن تحملها.

أما المسار الثاني ، فيتمثل في انتهاج سياسة الاحتواء ضد حزب الله ، من خلال إعلان الولايات المتحدة الأمريكية دعم أطراف معادية لإيديولوجية حزب الله وتوجهاته لبنانيا عن طريق دعم تيار المستقبل- السني – وقوى تحالف 14 آذار ، وتمويل المجتمع المدني المحلي لتوفير فرص الانقسام في بيئة حزب الله السوسيو- ثقافية ، ومحاولة تعزيز دور الأجهزة الأمنية اللبنانية والمؤسسة العسكرية للتقليل من نفوذ حزب الله سياسيا واجتماعيا وأمنيا.أما إقليميا ، فقد عملت أمريكا على صياغة مقاربة لتشويه صورة الحزب باعتباره منظمة طائفية تهدد السنة في المنطقة وتعمل لخدمة المشروع الإيراني.

المبحث الثالث: انعكاسات الإستراتيجية الأمريكية على الحضور الجيوستراتيجي لحزب الله اللبناني في المنطقة.

لاشك أنّ المجهودات الأمريكية متعددة الأبعاد والمستويات تهدف في أساسها إلى تحجيم الدور المتنامي لحزب الله في المنطقة وإلى ضرب بنته السياسية والأمنية والتنظيمية ، لأنّ الإستراتجية التي طرحتها الإدارة الأمريكية بمساعدة إسرائيلية وبعض الدول العربية "السنية المعتدلة" خاصة منها الخليجية ، تعمل على تحييد عناصر قوة حزب الله وتفكيكها ، حيث يطرح الأمريكيين مقاربة شاملة تقوم بضرب جميع ركائز الحزب سواء كانت مادية أو معنوية ، داخلية أو خارجية ،غير أنّ واقع الحال ، يشير إلى أنّ الترتيبات الأمريكية في التصدي لنشطات للحزب وطموحاته تبقى في جزء مهمّ منها غير مجدية ، لأنَّ الرهان على هكذا مسائل يبقى محدود التأثير نتيجة السرية الكبيرة والتعقيدات الموجودة على مستوى الشبكات المالية والتنظيمية للحزب ، وكذا قنوات حصوله على هذه الأموال التي تبقى غير منكشفة ، زيادة على الترابط بين الدولة اللبنانية والشعب والمقاومة في لبنان ، مما يثير إشكالية امتداد عمليات تجفيف مصادر تمويل الحزب إلى إضعاف الدولة اللبنانية برمتها واحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة تؤدي إلى تهديدات أمنية تكون تبعاتها خطيرة سياسيا وعسكريا وأمنيا على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك ، فقد ساهمت المكاسب السياسية والعسكرية التي حققها حزب الله من خلال تواجده العسكري / الأمني القوي في سوريا إلى تأمين ظهر "المقاومة " والعمل في بيئة جديدة ، حيث أصبح الحزب أكثر تمكناً في سوريا ، وقد اكتسب قدرات دفاعية وأخرى هجومية وهو الأمر الذي رفع من الجانب المعنوي والنفسي للحزب من أجل بناء شراكات عسكرية كتلك التي تشكّلت مع القوات الروسية حيث ذكرت صحيفة **ذي دايلي بيست**" The Daily Beast تقريرا مفاده أنّ هناك" تنسيقا أمنيا عالي المستوى" بين

روسيا وحزب الله في الملف السوري ، ولا شك أنّه سيخدم الحوار والتعاون العسكري والعملياتي المباشر لحزب الله مع روسيا ، وتعزيز قدرته في التأثير على محيطه الاستراتيجي والتقدم في أهدافه السياسية والإستراتيجية.

وفي حقيقة الأمر أنّ التحديات الأمنية التي يتعرض لها حزب الله باستمرار من خصومه المحليين والإقليميين والدوليين قد تحولت إلى نتائج عكسية (الضربة التي لا تقتلك تزيد من قوتك)، فقد زادت من قوته العسكرية والأمنية والسياسية والتنظيمية، وجعلته في حالة استعداد دائم وتحديث مستمر لاستراتجياته، وقد يعزز من الدور الاستراتيجي الإيراني وتوثيق التحالف فيما بينهما، لأنَّ الدعم الإيراني العسكري والمالي يشكل حجر الزاوية في قدرات حزب الله على البقاء والاستمرار، بالإضافة إلى العامل العقائدي(الولي الفقيه) الذي أعطى مرجعية راسخة وهوية تقليدية لحزب الله ، وهي مسألة عالية التعقيد، خاصة وأنَّ الحزب أدرك جيدا أنّه بإمكان تحويل تجربة المقاومة إلى" نموذج " ترغب فيه جهات ما دون الدولة في المنطقة بتبنيه، وهو ما يسمح بإعادة تشكيل خريطة جديدة للمنطقة وفق معادلة جديدة يكون للجهات العنيفة من غير الدول سواء تنظيمات مسلحة أو ميليشيات دوراً متزايداً في النظام الأمني الإقليمي منافسا بذلك مشاريع المحور الأمريكية- الإسرائيلي- الخليجي في المنطقة.

كما أنّ هناك العديد من المؤشرات التي تتعلق بتوجهات حزب الله في المنطقة تشير إلى أنّ الحضور الاستراتيجي للحزب غير مقيد بالتهديدات أو التحديات الأمنية ، بل أصبح ينافس الكثير من القوى الدولية والإقليمية لفرض أهدافه وطموحاته، حيث أسس لمعادلة جديدة بشعار "حيث يجب أن نكون يجب أن نكون"، وهذا ما يمثل تطوُّر بنيوي واستراتجي له أبعاد جيواستراتجية مؤثرة في أي ترتيبات سياسية أو أمنية في مستقبل المنطقة، وقد نشهد في المرحلة اللاحقة بناء شبكة علاقات قوية يضم مليشيات مسلحة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها بقيادة حزب الله اللبنـــاني وبدعم إيراني، تدخل في صراع مع أمريكا وحلفاؤها في المنطقة، و"حزب الله" شكلا فرقا خاصة بمهارات عالية لمهمات "عابرة للحدود"، وبحسب المعهد الأمريكي، يقدم "حزب الله" اللبناني تدريبا عسكريا وفكريا لعناصر من الجنسية النيجيرية داخل لبنان في مناطقه المنتشرة في البقاع وبيروت.

إنّ المكاسب متعددة الأبعاد التي حققها حزب الله خلال الحرب السورية قد زادت من قدراته العسكرية والأمنية ورفعت من معنوياته النفسية-رغم الخسائر البشرية التي تكبدها-وهو الأمر الذي سوف يوفر له خيارات مستقبلية قوية على المستوى السياسي والعسكري والإيديولوجي مع محيطه الاستراتجي القريب والبعيد، ومعنى ذلك، أنّ الحزب أصبح لاعباً مؤثرا وله ثقل قوي في توازن المركب الأمني الإقليمي، وله الإمكانات التي من شأنها أن تغيير في حركة أو مسارات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

ولعل مخرجات الحرب السورية قدمت لحزب الله فرصا ثمينة تمت على إثرها "مأسسة لمقاومة إقليمية" نتيجة تمركز العديد من المقاتلين الأجانب الذين يحملون المرجعية الشيعية في سوريا، ففي هذا السياق، صرح الأمين العام السيد حسن نصر الله" في 23 جوان 2017 بمناسبة "يوم القدس العالمي،"إذا شنّت إسرائيل حربًا على سوريا أو لبنان، ليس من المعلوم أن يبقى القتال لبنانيًّا-إسرائيليًّا، أو سوريًّا-إسرائيليًّا، وهذا لا يعني أنّني أقول إنّ هناك دولاً قد تتدخل بشكل مباشر، لكن قد تفتح الأجواء لعشرات الآلاف، بل مئات آلاف المجاهدين والمقاتلين من كل أنحاء العالم العربي والإسلامي ليكونوا شركاء في هذه المعركة"[18].

وعلى هذا الأساس، فإنّ حزب الله لم يُغيّر خط مقاومة إسرائيل ومواجهة المشاريع الأمريكية، بل هي مسائل تبقى في صلب أولوياته الإستراتجية، وعلى الرغم من الحرب السورية وانخراط الحزب عسكرياً وأمنياً إلى جانب النظام السوري باعتبارها ضرورة إستراتجية، فإن توجهات الحزب وخطاباته دائما تركز على فكرة حماية ظهر المقاومة وأن العمل العسكري الذي يخوضه الحزب في سوريا مؤقتاً وسوف ينتهي مع انتفاء التهديدات الجيو-عسكرية والأمنية وإعادة النظام السوري بسط سيطرته على جميع الجغرافية السورية.

إنَّ مدركات التهّديد بالنسبة لحزب الله في عمومها لم يحَدُث عليها أي تغيير جوهري وإن جرى في ظل الحرب السورية إضافة بعض التهديدات الأمنية كالجماعات التكفيرية-حسب تعبير حزب الله-الذي يعتبرها أداة صنعتها المخابرات الأمريكية وبدعم مالي سعودي هدفها استنزاف

وضرب قدرات الحزب ومحاربة التوسع الشيعي الذي تقوده إيران في منطقة الشرق الأوسط.

إلاّ أنّ هذه الإستراتيجية الأمريكية الناعمة لم تحقق تقدما كبيراً في احتواء طموحات حزب الله أو تؤدي إلى تعطيل قدراته السياسية والأمنية والعسكرية، حيث استمر تمثيل الحزب في الحكومة اللبنانية، كما أنّ الأسلحة الآتية من إيران عبر سوريا لم تتوقف وبقي الحزب محافظا على سلاحه. ولا تزال حالة الضبابية وعدم اليقين تسيطر على المدرك الإستراتيجي الأمريكي، في ظل استمرار أنشطة حزب الله المحلية والإقليمية وحضوره الاستراتيجي المؤثر في العديد من مناطق الإقليم. وفي هذا السياق يؤكد التقرير المسحي الاستراتيجي الإسرائيلي2016-2017 الصادر عن المعهد الإسرائيلي لدراسات الأمن القومي الذي اعتبر أنّ حزب الله يشكل " التهديد العسكري الأخطر حالياً الذي يواجه إسرائيل"[19].

على مستوى أخر، شكل التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين روسيا وحزب الله في الأزمة السورية إلى تأسيس علاقة تعاون وتنسيق عسكري وأمني رسمي ومباشر بينهما ،وهو ما ذكرته صحيفة "ذي دايلي بيست" The Daily Beastتقريراً مفاده أنّ روسيا تمد الأسلحة إلى حزب الله بشكل مباشر دون قيود، وهو ما أكّده قادة عسكريون في حزب الله أنَّ هناك علاقة تنسيق كاملة بين نظام الأسد في دمشق وإيران وحزب الله وروسيا.في الوقت نفسه يقول قادة عسكريون من حزب الله، إنّ الترابط المباشر بين روسيا وحزب الله آخذ في التزايد، وأنّ الحزب حليف إستراتيجيي في الشرق الأوسط الآن[20].

الأمر الذي ساهم في تقوية موقف حزب الله وتموضعه في البيئة السورية وزادت من شرعيته كفاعل غير دولاتي يحظى بتأييد من دولة كبرى(روسيا) في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس، أصبح حزب الله " شريكاً " غير دولتي "نافعاً " للقوات الروسية في سورية[21]، لأنّ تقاطع الأهداف السياسية والجيو-عسكرية والأمنيّة في العمق السوري بين روسيا وحزب الله قد أسس لعلاقة تكاملية كاشفة عن عمق التعاون الاستراتيجي بين الطرفين في الملف السوري، وإلى مستوى التعاون البنَّاء والمتطوِّر بين روسيا وحزب الله في ظل تحديات أمنية في المنطقة. **أولاً**، مكّن الحزب من تعزيز صورته وتقديمه ليحصل على الاعتراف والدعم المتنامي كعنصر فاعل شرعي في الساحة السورية. **وثانيا**، يشير إلى منتقديه في الداخل أنّ عدد القتلى من أفراده في سوريا يمكن أن ينخفض الآن بعد أن تم تأسيس قناة مباشرة مع روسيا. **ثالثاً**، يستطيع حزب الله جني الفوائد

العسكرية على شكل قدرات حربية محسنة في المناطق المبنية [22].

الخاتمة

ومما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

يبعث الانسجام المطلق في الموقف الأمريكي على جميع المستويات السياسية والأمنية والإعلامية الرسمية وغير الرسمية بأنّ حزب الله اللبناني هو "تنظيم إرهابي"، وهو الأمر الذي دفع بصنّاع القرار الأمريكي إلى اعتبار أنّ حزب الله اللبناني يمثل تحدي متعدد الأبعاد والمستويات، خاصة باعتباره حامل لواء المقاومة ومتشبع بمبادئ عقيدة الثورة الإيرانية، كما أنّ إيديولوجيته منسجمة إلى حدٍ بعيد مع توجهات وطموحات الإيرانية التاريخية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تستهدف إلى إعاقة أو عرقلة المشاريع الأمريكية والتصدي لها، كتلك التفجيرات التي جرت في العام 1983 ضد قوات المارينز الأمريكية وتم اتهام الحزب بتنفيذها.

وقد سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى العمل على التصدي للدور الإقليمي لحزب الله اللبناني ومن ثمة تحييد نفوذه وطموحاته عبر العديد من المسارات، انطلاقا من ترتيبات قانونية/ تشريعية، الهدف منها إيقاف التمويل الدولي لحزب الله، ومنع وصول أي أموال إليه من أي جهة مالية دولية، ويشمل هذا المنع أيضا ليس فقط المؤسسات المالية والاقتصادية، بل كذلك الأشخاص الذين يدعمون الحزب ماليا، وهو يدخل في إطار إستراتيجية ناعمة — لتحييد معاملات القوة التي يتمتع بها الحزب، والتي تعطيه هامش كبير للمناورة والتغلغل في منطقة الشرق الأوسط، ومن شأن هذه الترتيبات أن تعزز فرص التطويق والاحتواء الاقتصادي/ المالي.

كما أنّ الإستراتيجية الأمريكية لم تكتف بمسار واحد، بل أوجدت ترتيبات جيوستراتيجية وأمنية متعددة،

الهدف منها نزع سلاح الحزب واختراق البيئة الاجتماعية المحلية والإقليمية الحاضنة لمشروع المقاومة، فعملت على تقديم إغراءات متعددة المستويات للمجتمع المدني اللبناني وبعض القوى المعارضة لتوجهات حزب الله في المنطقة، كما صعّدت من العمليات الأمنية والاستخباراتية لملاحقة بعض القادة العسكريين والأمنيين التابعين لحزب الله في منطقة الشرق الأوسط واغتيالهم مثل عماد مغنية.

بالإضافة إلى توسيع الإدارة الأمريكية عملية مواجهة حزب الله عسكريا من خلال الوكلاء الإقليميين، فقد أعطت الضوء الأخضر إلى إسرائيل إلى تنفيذ عمليات عسكرية داخل العمق السوري استهدفت من خلالها أهداف وتحركات حزب الله في الداخل السوري، الأمر الذي جعل قوات حزب الله المنتشرة في سوريا تحت تهديد مباشر من أمريكا وإسرائيل والجماعات المسلحة.

ورغم هذه الترتيبات الأمريكية وبمساعدة حلفائها فإنّ حزب الله اللبناني لا يزال يحافظ على حضوره الاستراتجي ويتمتع بقدرة التحرك والتأثير في منطقة الشرق الأوسط، خاصة عندما استطاع أن يؤسس لعلاقة قوية مع روسيا في الملف السوري في إطار توجّه براغماتي من أجل حفظ بقائه واكتساب شرعية دولية.

الهوامش

1. حسام الدين جاد الرب ، خطط إعادة رسم الشرق الأوسط رؤية جيوبلوتيكية أمريكية ، ط1، (مصر: دار النشر الالكتروني، 2007)، ص.32.
2. عبد القادر رزيق المخادمي ، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب ، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008)، ص ص 253-254.
3. المرجع نفسه ، ص.303.
4. Rasmus Alenius Boserup and others, **New Conflict Dynamics Between Regional Autonomy and Intervention in the Middle East and North Africa,(** Copenhagen, Tarm Bogtryk A/S,2017).p.32
5. يوسف الجهماني ، مترجما ، ملفات أمريكية ساخنة:السعودية وحزب الله ، (دمشق ،دار حوران للطباعة والنشر ،2005) ،ص.58.
6. Ash Jain , "U.S Policy on hizballah : The Question Of Engagement ", Policy watch (1679) , July 14,2010, see Mai 22,2018 www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-on-hizballah
7. asmus Alenius Boserup and others, Op.Cit.p.11..
8. Naseer H. Aruri and John J. Carroll, " U.S. Policy and Terrorism " , **American - Arab Affairs**, Vol. 14, 59, 30September 1985.p.33.
9. Nathan Brown,"U.S. Counterterrorism Policy and Hezbollah's Resiliency», **Global Security Studies Review,** Vol, 1, No, 3, August 2013, P.13.
10. Bilal Y. Saab," Levantine Reset: Toward a More Viable U.S. Strategy for Lebanon" ,**Analysis Paper**, Number 21 ,July 2010, The Saban Center At Brookings, p.4.
11. Ibid.p.8.
12. Harb, Mona and Reinoud Leenders. "Know Thy Enemy: Hizbullah, 'terrorism' and the Politics of Perception," Third World Quarterly 26 (2005):175.123.
13. أيمن يوسف ،" إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية :من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب،المجلد ،5 ،العدد1 ،(2008):ص.168.
14. Casey L. Addis, "U.S. Security Assistance to Lebanon", Congressional Research Service, January 19, 2011, p.10.
15. Nicholas Blanford ,"Hezbollah's Evolution ,From Lebanese Militia to Regional Player " , **Policy Paper 4**, November 2017, The Middle East Institute, Washington , P.11.
16. "Treasury Targets Hizballah Financial Network in Africa and the Middle East"، February 2, 2018. https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0278.
17. الأسماء التي أضيفت على لائحة الإرهاب في الموقع الإلكتروني لوزارة الخزانة الأميركية ، 16 ماي2018 ، تم تصفح الموقع يوم: 25ماي2018https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0387.
18. السيد حسن نصر الله "يوم القدس العالمي" في 23جوان2017 على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=hc5HQefTXlU
19. Shapir, Yiftah S. "Hezbollah as an army", Institute for National Security Studies, Strategic Assessment 19, no. 4 (January 2017):p.67.
http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Hezbollah%20as%20an%20Army.pdf
20. Jesse Rosenfled ," Russia Is Arming Hezbollah, Say Two of the Group's Field Commanders", .TheDailyBeast .November 1.2016.
https://www.thedailybeast.com/russia-is-arming-hezbollah-say-two-of-the-groups-field- commanders
21. Alexander Corbeil,"Russia is Learning about Hezbollah", January 11, 2017, .http://carnegieendowment.org/sada/67651
22. Yossi Mansharof," Implications of the Emergent Russian-Hezbollah Coordination in Syria", BESA Center Perspectives Paper No. 383, December 2, 2016.
https://besacenter.org/perspectives-papers/383-mansharof-closer-collaboration-between-russia-and-hezbollah-in-aleppo/

المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في التشريع الجزائري

The Criminal Liability of The moral person in the Algerian Legislation

تاريخ الارسال:03/06/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

عبد العزيز فرحاوي، جامعة سطيف 2 ـ
azizfer@yahoo.fr

الملخص

لم تعرف المسؤولية الجزائية إلا للشخص الطبيعي لمدة طويلة من الزمن إلى أن ظهر جدل فقهي بين مؤيد ومعارض لإقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، فتنوعت التشريعات بذلك إلى معترفة صراحة بإمكانية قيام هذه المسؤولية ، وأخرى منكرة ومستبعدة لإمكانية مساءلة الشخص المعنوي جزائيا. تشريعنا الوطني أخذ بالاتجاه المؤيد للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، وقد جاء ذلك بالتدريج انطلاقا من الاستبعاد الكلي ، مرورا بالإقرار الجزئي بها ، وذلك بالتنصيص على شروط إذا ما توافرت قامت مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية ، ومنه يترتب للدولة الحق في عقابه بعقوبات نص عليها المشرع الجزائري.

الكلمات المفاتيح: المسؤولية الجزائية ، الشخص الاعتباري ، الشخص الطبيعي ، الشخصية القانونية ، الجريمة ، العقوبة.

Résumé

Pour une longue durée, la responsabilité pénale n'a été connue que pour la personne physique jusqu'au jour ou est apparu le débat de jurisprudence entre partisan et opposant pour édicter la responsabilité pénale de la personne moral. A cet égard, les législations ont été diverses, entre celles qui reconnaissent expressément la possibilité de l'existence de cette responsabilité et d'autres qui nient et écartent la possibilité de poursuivre la personne morale en matière pénale. Notre législation nationale a adopté le courant partisan pour la responsabilité pénale de la personne morale, chose qui est venue progressivement procédant de l'écart total passant par sa déclaration partielle, et ce en citant des conditions. et si ces dernières existent, la responsabilité pénale de la personne morale y est, sur ce, l'état peut le condamner à des pénalités édictées par le législateur Algérien

Mots clés : Responsabilité pénale, Personne morale, Personne physique, Personnalité juridique, crime, peine.

Abstract

For a long period of Time , criminal liability had been known only for the natural person, until debate arose between partisans and opponents to enact the criminal liability of the moral person. In this respect the legislations were diverse, between those who expressly recognize the possibility of existence of this liability and others who deny and dismiss the possibiliy of prosecuting the moral person in criminal matters. Our national legislation has adopted the partisan current for the criminal liability of the moral person, by stipulating the required conditions for the criminal responsibility of the of the moral person. If these conditions are met, the state may condemn it to penalties enacted by the Algerian legislator.

Key words: Criminal liability, Moral person, Natural person, judicial personality, Crime, Punishment.

مقدمة

إن الشخصية القانونية تفترض شخصا طبيعيا أو معنويا كطرف للحق، ولكن الأمر يختلف بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي؛ فالشخص الطبيعي يكتسب الشخصية القانونية بمجرد ولادته حيا، بل وقد تثبت له بعض مميزات هذه الشخصية قبل الولادة، أما الشخص المعنوي وهو مجموع من الأموال أو جماعة من الأشخاص يتحدون للقيام بنشاطات مشتركة، ولأغراض مختلفة، وسمي كذلك بالشخص الاعتباري لأنه ليس له كيان مادي، وإنما له وجود معنوي فقط، مع اعتراف القانون له بالقدرة على اكتساب الحقوق والتحمل للالتزامات.

يترتب على هذه القدرة ما يسمى بالمسؤولية القانونية وهي المحاسبة على ضرر أُحدث للغير ، فإن كان هذا الضرر يقتصر على مصالح خاصة لأفراد أو أشخاص معنويين خاضعين للقانون الخاص فهنا تكون المسؤولية مدنية ، أما إذا كانت هذه الأضرار تمتد إلى مصالح الجماعة . بأن يكون الفعل الضار جريمة معاقبا عليها . فهنا تكون المسؤولية جزائية ، مع العلم أن الشخص المعنوي مفهوم حديث نسبيا من جهة ومن جهة أخرى فتكاثر أعداده، وتعاظم نشاطاته لا سيما في المجال الاقتصادي أصبحت قدرته على إحداث أضرار خطيرة بالمصالح الخاصة والعامة مسألة جدية، تستوجب الاهتمام والمواجهة .

ففكرة المسؤولية الجزائية تعد المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة والفلسفة ، كما أنها تعتبر العمود الفكري للقانون الجزائي ، حيث ظهرت فكرة المسؤولية الجزائية في العصور القديمة التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الفعل المرتكب من الشخص الطبيعي ليعاقب عليه بشخصه على أساس أنه هو وحده المخاطب بالجزاء ، وعلى إثر التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف المجتمعات في الأزمنة الأخيرة واتجاه الأفراد للتوحد في إطار جماعات للدفاع عن مصالحهم المشتركة ، أدى هذا إلى ظهور نوع آخر من المسؤولية وهي المسؤولية عن فعل الغير .

ومن أبرز ما جسدها هو تشكل شخص آخر يطبق عليه الجزاء مثله مثل الشخص الطبيعي ألا وهو الشخص المعنوي، وهو الذي لم يكن معروفا وموجودا كفكرة أصلا في العصور القديمة، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال بحثنا التالي، لذلك نتساءل: إلى أي مدى أقر المشرع الجزائري المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي؟ وماهي شروطها وآثار قيامها؟

لذلك نعمد للإجابة عن هذه الإشكالية وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: أساس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

المطلب الأول: موقف الفقه حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

المطلب الثاني: موقف المشرع الجزائري حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

المبحث الثاني: شروط وأثر قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

المطلب الأول: شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

المطلب الثاني: أثر قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

خاتمة

المبحث الأول: أساس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي:

نظرا للأهمية التي يكتسيها موضوع إقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي خصصنا المبحث التالي للبحث على أساس هذه المسؤولية على مستوى الفقه الذي يعد المصدر الذي يستمد منه المشرع نظريات قانونية ليصنع منها قواعد قانونية تتماشى والمنطق القانوني السائد.

للتعرف على أساس مساءلة الشخص المعنوي جزائيا، نتطرق إلى موقف الفقه حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (المطلب الأول) وبعدها نبرز موقف مشرعنا الوطني حيالها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: موقف الفقه حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

اختلف فقهاء القانون حيال إمكانية مساءلة الشخص المعنوي جزائيا، ليكون الموقف التقليدي معارضا لقيامها ومنكرا لوجودها، مستندا لحجج، ليظهر بعدها اتجاه حديث

يرى أن قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ويستند في رأيه إلى حجج تمثل في مجملها ردودا على حجج الاتجاه التقليدي، لذلك سنتناول كلا من الاتجاه المعارض لقيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (الفرع الأول) والاتجاه المؤيد لقيامها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتجاه المعارض للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التقليدي، وهو ينكر إمكانية قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، وقد ساد هذا الاتجاه في الفقه الجنائي في القرن التاسع عشر إلى غاية الثلث الأول من القرن العشرين.[1] وقد اقترح البعض منهم بدائل؛ حيث ركز هذا الاتجاه على عدم مساءلة الشخص المعنوي عن الجرائم المرتكبة لحسابه من قبل شخص طبيعي ونسبتها لهذا الأخير [2] وهو ما كان سائدا لدى الغالبية من الفقهاء[3] فالأفعال الإجرامية التي تقع من العضو أو الممثل باسم الشخص المعنوي ولحسابه لا يسأل عنها جنائيا ، بينما يعد المسؤول عنها من يرتكبها من الأشخاص الطبيعيين فقط.[4]

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى الحجج الآتية:

أولا . الشخص المعنوي ذو طبيعة مجازية: الشخص المعنوي مجرد افتراض قانوني من صنع المشرع فما هو إلا تصور قانوني ليس له وجود في الواقع [5] كما أنه لا يتصور منه ارتكاب الركن المادي للجريمة، كما المعنوي لغياب الوعي والإرادة اللذين لا يتوافران إلا للشخص الطبيعي[6].

ثانيا . التعارض مع مبدأ شخصية العقوبة: الشخص لا يسأل جنائيا عن فعل يرتكبه غيره ، بأي حال من الأحوال ، لأن الأصل في المسؤولية الجزائية والعقوبة أنها شخصية ، لا تقع إلا على عاتق مرتكب الجريمة لذلك فإن مرتكب الجريمة وحده هو الذي يتحمل المسؤولية [7] وذلك على خلاف قواعد المسؤولية المدنية التي تجعل من الشخص مسؤولا عن فعل غيره كمسؤولية الأب أو الأم عن الفعل الذي يرتكبه أولادهما القصر، وكذلك مسؤولية رب العمل عن أفعال تابعه، فيترتب على ذلك القول بمسؤولية الشخص المعنوي أن تطال العقوبة كل المساهمين في إنشائه على الرغم من بعدهم عن الجريمة[8].

ثالثا . التعارض ومبدأ تخصص الشخص المعنوي: الشخص المعنوي تتحدد مسؤوليته وأهليته القانونية بالأنشطة التي تستهدف تحقيق أغراضه المشروعة [9] فإذا ارتكب الشخص المعنوي جريمة فهذا يعد خروجا على مبدأ التخصص؛ أي أنه خرج عن الأهداف التي أُنشيء من أجلها وبهذا لا يتمتع بتلك الشخصية القانونية أو المعنوية عند ارتكابه لها، وما يترتب على ذلك من وجود التناقض بين هذا المبدأ " التخصص " وبين إمكانية ارتكاب الشخص المعنوي للجرائم.[10]

رابعا . التعارض وأهداف العقوبة الجزائية: تساهم العقوبة الصادرة ضد الجاني بترسيخ العدالة في المجتمع، لأنها تنطوي على إيلام المجرم وإرضاء شعور المواطنين، فهي تحد من ظاهرة الإجرام كونها تتضمن ردعا خاصا وهو ردع الجاني وردعا عاما هو ردع المجتمع، مع العلم أن الشخص المعنوي لا يمكن ردعه وتخويفه مثل الشخص الطبيعي، فضلا على أن أغلب العقوبات غير قابلة للتطبيق على الشخص المعنوي كالإعدام وسلب الحرية والتنفيذ بالإكراه البدني.

إلا أن هناك من قدم بدائل مثل الإقرار بجواز اتخاذ التدابير الاحترازية في مواجهة الشخص المعنوي، كالحل ومصادرة ماله، وحظر نشاطاته من خلال تنظيمها في قانون العقوبات، وهناك من أراد إخضاعها لجزاءات غير جنائية في حالة مخالفته للقواعد التي تحكمه، وهناك من أراد أن يسأل الشخص المعنوي عن الجرائم الاقتصادية فقط قصد إنجاح السياسة الاقتصادية.[11]

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم إلى انتشار الأشخاص المعنويين بكثرة، وإذا سلكت طريق الإجرام سيكون أثرها وخيما يفوق إجرام الأشخاص الطبيعيين بأشواط، لذلك يرى الفقه الجنائي الحديث ضرورة مساءلة الشخص المعنوي جزائيا، فذهب فريق من الفقهاء المحدثين إلى القول بإمكانية قيام المسؤولية

الجزائية للشخص المعنوي فرفضوا حجج الاتجاه المعارض ودحضوها بحججهم الآتية:

أولا . الوجود الفعلي للشخص المعنوي: جماعة الأشخاص ومجموعة الأموال التي تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة ليسوا أشخاصا افتراضيين بل هم حقيقة ملموسة ، فإذا اعترف لها المشرع بالشخصية القانونية فهو لا يخلق شيئا من عدم ، إنما يُقر هذا الوجود فقط [12] كما أنه لا يوجد اختلاف بينه وبين الشخص الطبيعي ، فمن حيث التكوين فهي تشبه الجماعات بالأشخاص الطبيعية تشبيها جسديا فخلاياه هم الأفراد المكونون له [13] علما بأنه لا يُعتد بالوجود الفيزيولوجي بل بأهلية ألتمتع بالحقوق والتحمل للالتزامات ، فإذا لم يُعد بالإمكان إنكار وجوده بل ومسؤوليته في القانون المدني والقانون التجاري فلم يعد كذلك بالإمكان إنكارها في القانون الجزائي.

فطبقا للنظريات الحديثة فإن الشخص المعنوي له وجود حقيقي كما تتوافر له إرادة يترتب عليها عدم إنكار قدرته على التعاقد والالتزام ، ومنه عدم إنكار مسؤوليته المدنية ، وهو ما يتناقض مع قواعد القانون التي تعترف له بالشخصية القانونية. [14]

ثانيا . عدم التعارض ومبدأ شخصية العقوبة: ردا على حجة الاتجاه التقليدي بهذا الشأن يرى الاتجاه الحديث بأن الإقرار بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي لا يتعارض ومبدأ شخصية العقوبة ، على اعتبار أن لها آثاراً غيرَ مباشرة تمتد إلى من يرتبطون به كما هو الحال مع الشخص الطبيعي الصادرة ضده عقوبة ، فيتعدى أثرها إلى من يعيلهم ، وبذلك فإن إقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا يعد إخلالا بمبدأ شخصية العقوبة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن امتداد آثار العقوبة إلى من يرتبطون به يجعلهم أكثر حرصا وإشرافا على سيره الحسن.

ثالثا . عدم التعارض ومبدأ التخصص: تنحصر أهمية هذا المبدأ في تحديد نشاط الشخص المعنوي ، فإذا خرج عن حدوده ظل له وجود ، ولكن نشاطه يعد غير مشروع ، كما قد يستغل حدود تخصصه لارتكاب الجرائم أثناء مباشرته لنشاطه ، كأن تلجأ الشركة لتحقيق الربح إلى ارتكاب جريمة التهرب الضريبي ، أو المضاربة غير المشروعة ، وبالتالي لا يمكن القول بوجود تعارض بين مبدأ التخصص وبين إمكانية ارتكاب الشخص المعنوي للجرائم. [15]

رابعا . إمكانية توقيع العقاب على الشخص المعنوي: إن عدم إمكان تطبيق نوع معين من العقوبات على الشخص المعنوي لا يعني عدم إمكان مساءلته جزائيا ، إذ لابد من إيجاد العقوبة التي تحقق الإيلام الكافي المتناسب مع الجريمة المرتكبة ، والمتناسب مع طبيعة الشخص المعنوي ، فالجزاءات السالبة للحياة " الإعدام " أو السالبة للحرية إنما هي جزاءات تتناسب مع طبيعة الشخص الطبيعي.

فالعقوبات التي تتلاءم مع طبيعة الشخص المعنوي والتي يخشاها هي تلك المتمثلة في العقوبات المالية كالغرامة والمصادرة ، بالإضافة إلى إيقاف نشاطه لمدة معينة ، مما يوقعه في خسائر كبيرة ، وكذلك يخشى من حله وهو أشد ما يكون شبيها بعقوبة الإعدام فيما يتعلق بالشخص الطبيعي [16] ، أما عن حجة عدم التلاؤم بين فكرة العقوبة والشخص المعنوي فإن العقوبة لا تقتصر وظيفتها على الوظيفة الإصلاحية ، بل لها وظائف وقائية وردعية ، ومنها يمكن وضع نظام عقابي خاص بالشخص المعنوي. [17]

خامسا . حماية مصالح المجتمع: يري أصحاب هذا الرأي أن اعترافهم بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي يحقق مصالح المجتمع ، حيث إن معاقبة الشخص المعنوي تؤدي إلى الردع ، مثلها في ذلك مثل تلك العقوبات التي توقع على الأشخاص الطبعيين ، على اعتبار أن توقيع العقوبة على الشخص المعنوي تجعل القائمين على الأمر فيه أكثر حرصا وحذرا ومحافظة على الالتزام بتنفيذ القوانين ، واحترام حقوق الغير ، خاصة وأن هؤلاء الأعضاء هم اليد المنفذة ، لما يمكن أن يرتكبه الشخص المعنوي من جرائم ، شأنها في ذلك شأن اليد أو الرأس في حالة الشخص الطبيعي . [18]

المطلب الثاني: موقف المشرع الجزائري حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

تكريسا للمواقف الفقهية حيال مدى إمكانية قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي اختلفت التشريعات حيال إقرارها ، فهناك من التشريعات التي انتهجت الاتجاه المعارض لقيامها ، مثل القانون الألماني الذي لا يعترف بها بحيث إنه عند وقوع الجريمة في نطاق أعمال الشخص

المعنوي يسأل ممثلها " الشخص الطبيعي"، بينما تبقى الجريمة التي ارتكبها الشخص المعنوي ذات طابع إداري ترصد لها جزاءات إدارية.

بينما أخذت تشريعات أخرى بالاتجاه المؤيد لمسؤولية الشخص المعنوي على الصعيد الجنائي [19] **مثل** القانون الانجليزي الذي يعد أقدم التشريعات التي أخذت بالاتجاه المؤيد لمسؤولية الشخص المعنوي على الصعيد الجنائي، وكذا القانون الفرنسي الصادر سنة 1992 الساري مفعوله إلى يومنا هذا بعد أن كان لا يعترف بها، بينما لم يعترف بها المشرع السعودي [20] وكذلك التونسي كقاعدة عامة إلا في أحوال استثنائية [21].

أما عن موقف مشرعنا الوطني فقد انتقل بالتدرج من عدم إقرارها إلى غاية الاعتراف الصريح بها، وتعميمها في كل المنظومة القانونية، إذ تعتبر التعديلات الواردة على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية سنة 2004 معيار التمييز بين المواقف المتباينة التي مرت بالجزائر حيال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل سنة 2004

قبل صدور التعديلات التي مست المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وآثارها، وكل ما يخص متابعة الشخص المعنوي جزائيا كان المشرع الجزائري في البداية لا يعترف بها لينتقل بعد ذلك لاعتراف جزئي بموجب بعض القوانين الخاصة.

أولا . مرحلة عدم الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

وهي المرحلة التي كان فيها الأمر 156/66 [22] المتضمن قانون العقوبات لا يتضمن إقرارا بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وهو أمر مبرر آنذاك، بحيث إنه قبل صدور الأمر 58/75 [23] لم يكن هناك اعتراف بالشخصية القانونية للشخص المعنوي، هنا نكون أمام موقف صريح رافض لمساءلة الشخص المعنوي جزائيا.

إلا أنه تم اعتبار موقف المشرع الجزائري آنذاك إقرارا ضمنيا بها، على أساس الكثير من العبارات المتضمنة في قانون العقوبات آنذاك مثل ما ورد في المادة 9 منه بخصوص اعتبار حَلّ الشخص المعنوي عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها في مواد الجنح والجنايات ، كذلك ما ورد في المادة 17 منه بشأن "إغلاق المؤسسة نهائيا أو مؤقتا" في حالات محددة بنص القانون ، كذلك نص المادة 26 منه بخصوص منع الشخص المعنوي من ممارسة نشاطه ، إلا أن الأستاذ رضا فرج اعتبر كل هذه العبارات تدل على تدابير أمنية تطبق في مواجهة الأشخاص الطبيعيين، بحيث إن المشرع الجزائري لم يسلم كقاعدة عامة بالمسؤولية الجزائية للأشخاص الاعتباريين، وإنما توقع احتمال صدور نصوص خاصة لتجريم بعض الأفعال مع توقيع عقوبات جنائية، لذلك حرص النص على العقوبات التكميلية، وعلى تدابير الأمن التي توقع على الشخص الاعتباري الذي تصدر بشأنه عقوبة جنائية. [24]

أما ما ورد في المادة 647 من قانون الإجراءات الجزائية آنذاك [25] بخصوص ضرورة فرض إنشاء صحيفة للسوابق القضائية لتقييد العقوبات التي تطبق على الشركات التجارية، فقد اعتبرها الأستاذ رضا فرج بعيدة عن الإقرار الضمني بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، وإنما أرجع ذلك إلى أحكام استثنائية تقرر بموجب نصوص خاصة تعاقب الشخص المعنوي.

ثانيا . مرحلة الاعتراف الجزئي بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

سمينا هذه المرحلة بالاعتراف الجزئي للدلالة على أن قانون العقوبات الجزائري لم يعترف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي من جهة، ومن جهة أخرى كرس هذه المسؤولية بموجب قوانين خاصة نذكر منها الأمر 37/75 [26] المتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الأسعار حيث أقرت المادة 61 منه صراحة هذه المسؤولية حيث ورد فيها :" عندما تكون المخالفات المتعلقة بأحكام هذا الأمر مرتكبة من القائمين بإدارة الشخص المعنوي أو مسيريه أو مديريه ، باسم ولحساب الشخص المعنوي يلاحق هذا الأخير وتصدر بحقه العقوبات المالية المنصوص عليها في هذا الأمر ، فضلا عن الملاحقات التي تجري بحق هؤلاء في حالة ارتكابهم خطأ عمديا " ، كما نصت المادة 303 من قانون المالية 1992 [27] المتعلق بالرسم على رقم الأعمال على أنه: " عندما ترتكب المخالفة من شركة أو شخص معنوي آخر تابع للقانون الخاص يصدر الحكم بعقوبات الحبس المستحقة وبالعقوبات

التكميلية ضد المتصرفين والممثلين الشرعيين أو القانونيين للمجموعة ، ويصدر الحكم بالغرامات الجزائية ضد المتصرفين أو الممثلين الشرعيين وضد الشخص المعنوي ...".

ونشير كذلك لما ورد في المادة 5 من الأمر 22/96 [28] المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج ؛ حيث نص على أنه: " تطبق على الشخص المعنوي الذي ارتكب المخالفات المنصوص عليها في المادتين 1 و2 من هذا الأمر للعقوبات التالية، دون المساس بالمسؤولية الجزائية للممثلين الشرعيين".

وقد تدارك المشرع الجزائري الخطأ الذي وقع فيه وذلك بموجب الأمر 01/03 [29] المعدل للقانون السالف الذكر ؛ حيث حصر نطاق الأشخاص المعنويين المعنيين بالمسؤولية الجزائية في دائرة الخاضعين للقانون الخاص [30] لتتغير المادة 5 منه وتصبح على النحو التالي: " يعتبر الشخص المعنوي الخاضع للقانون الخاص دون المساس بالمسؤولية الجزائية للممثلين الشرعيين مسؤولا عن (مخالفات الصرف) المرتكبة لحسابه من قبل أجهزته أو ممثليه الشرعيين".

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد سنة 2004

مواكبة من المشرع الجزائري للتطورات العالمية والمحلية في مختلف جوانب الحياة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، أصبح من الضروري الإقرار بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي الذي تزايدت أعداده، وتعاظمت نشاطاته ومنه توسعت إمكانية ارتكابه جرائم جسيمة تلحق أضرارا تفوق ما يأتي به إجرام الأشخاص الطبيعيين، لذلك قرر المشرع الجزائري بموجب التعديلات التي مست قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وبموجب قوانين خاصة تلت هذه التعديلات استحداث مسؤولية جنائية محددة المعالم من حيث الأشخاص المعنويون والشروط المتطلبة لقيامها، مع الحفاظ على مساءلة الأشخاص الطبيعيين فاعلين كانوا أم شركاء في الجريمة التي يرتكبها الشخص المعنوي.

فبالرجوع إلى القانون 15/04[31] المتعلق بقانون العقوبات نلحظ المواد 15 مكرر إلى 18 مكرر 3 التي تحدد العقوبات المطبقة على الأشخاص المعنويين، وذلك في الباب الأول مكرر بعنوان " العقوبات وتدابير الأمن" وهو ما سنبرزه في أوانه.

كما ورد في المادة 51 مكرر التي تناولت شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي كما سنبينه لاحقا.

كذلك المادة 53 مكرر 7 التي تناولت ظروف تخفيف العقوبة على الشخص المعنوي، وظروف تشديدها في المواد 53 مكرر 8، 54 مكرر 5، 54 مكرر 9 التي وردت في الفصل الثالث "شخصية العقوبة"، كما ذهب المشرع إلى وضع نصوص جديدة تحدد الجرائم المرتكبة من الشخص المعنوي في الكتاب الثالث بعنوان " الجنايات والجنح وعقوبتها" التابع للجزء الثاني بعنوان " التجريم " وسنذكر بعضها لاحقا.

أما التعديل 14/04 [32] المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية فقد ورد في مواده من 65 مكرر إلى 65 مكرر 4 تحديد الاختصاص القضائي المحلي، إجراءات التحقيق والمحاكمة وتمثيله خلال هذه الأطوار، وذلك في الفصل الثالث بعنوان " في المتابعة الجزائية للشخص المعنوي "التابع للباب الثاني بعنوان" في التحقيقات " من الكتاب الأول بعنوان " في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق"، كل هذه الأمور تدل على العناية الفائقة التي أولاها المشرع الجزائري لموضوع المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي مواكبة للتطورات العالمية والمحلية على مستوى كل الأصعدة .

المبحث الثاني: شروط وأثر قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

حتى يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا يجب أن يكون من أشخاص القانون الخاص، كما يجب أن يحدد القانون الجرائم التي تتحدد فيها مسؤوليته، والتي يجب أن يأتي بها باسمه ولحسابه، ليترتب عن ذلك حق الدولة في معاقبته ومنه تحقيق الردع العام.

لذلك سنتناول كلا من شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (المطلب الأول) ثم الأثر المترتب وهو عقاب الشخص المعنوي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

تنص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات الجزائري على ما يلي: " باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص الخاضعة للقانون العام يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك.

إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تمنع مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في نفس الأفعال"

ومنه نخلص الى القول بأن المادة 51 مكرر أعلاه حددت شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي منها شروط تتعلق بالشخص المعنوي محل المساءلة، والذي يجب أن يكون خاضعا للقانون الخاص، وأن تكون مسؤوليته منصوصا عليها صراحة بنص القانون (الفرع الأول)، وهناك شروط تتعلق بمظهر الجريمة محل المساءلة؛ إذ يجب أن ترتكب الجريمة لحساب الشخص المعنوي، وأن يتم ارتكابها من ممثله الشرعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شروط تتعلق بالشخص المعنوي محل المسائلة.

أولا . أن يكون الشخص المعنوي خاضعا للقانون الخاص: حدد المشرع الجزائري الأشخاص المعنويين المسؤولين جزائيا ، وهو ما انتهجته معظم التشريعات التي تُقر بمبدأ مسؤولية هؤلاء الأشخاص[33] ، هذا التحديد يستند إلى تقسيم الأشخاص المعنويين إلى أشخاص معنويين عامة وأشخاص معنويين خاصة [34] إذ إن المادة 51 مكرر من قانون العقوبات السالفة الذكر استثنت صراحة الأشخاص المعنويين العامين، وكان ذلك نتيجة آراء فقهية تستبعد مسؤوليتها الجزائية ، إذ إنه منذ الحرب العالمية الأولى والثانية دارت الأبحاث حول تقرير مسؤوليتها على الصعيد الدولي، ووضع الأستاذ **ألبرت لوفيت** مشروع قانون عقوبات دولي في عشرة مواد مع اقتراح آخر من الأستاذ **رو** بخصوص إنشاء محكمة نقض دولية ، كما أنه أثناء الحرب العالمية الثانية التي انتهت بهزيمة ألمانيا النازية تجددت المحاولات الهادفة إلى تقرير تلك المسؤولية للتنكيل بالمنهزمين وإشباع رغبة المنتصر [35] لكن يبقى هذا الأمر على الصعيد الدولي ، أما على الصعيد الداخلي فقد تم استبعاد قيام المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنويين العامين على أساس أن ذلك يتناقض مع مبادئ القانون العام الذي يهدف لإشباع الحاجيات العامة [36] كما أن مساءلة الشخص المعنوي العام يمس بمبدأ العدالة؛ إذ إن هؤلاء الأشخاص المعنويين يعملون لحساب ومصلحة الكافة، فهي تهدف إلى تحقيق الصالح العام فمعاقبتها يؤدي الى إهدار المصلحة العامة.

كما يرى جانب من الفقه أن إقرار مسؤوليتها الجنائية يؤدي إلى انكسار مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة بين الأفراد أو المواطنين، لأن بعضهم يستحقون العواقب الجنائية دون البعض الآخر رغم أنهم لم يرتكبوا أي جرم، كما هو الحال بالنسبة للبلدية أو الولاية عند إدانتها في جريمة، وإلزامها بدفع الغرامة فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب إضافية على المواطنين لسدادها ويقتصر هذا على المواطنين المقيمين فيها، وهو ما يؤدي إلى تضررهم [37].

بينما تسأل الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص مهما كان الشكل الذي تتخذه (مدنية أو تجارية) وأيا كان شكل إدارتها، مهما كان هدفها سواء كان ربحيا أو دون مقابل، وكذا كل الجماعات ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي أو الرياضي ذات الأهداف الاقتصادية، مع ملاحظة أن العبرة بالشخصية القانونية، إذ إن شركة المحاصة والشركة الفعلية لا تسأل جنائيا لعدم تمتعها بالشخصية القانونية.

ثانيا .نص القانون على مسؤولية الشخص المعنوي جزائيا [38]: أخذ المشرع الجزائري بمبدأ التخصص بحيث رصد نصوصا صريحة تحدد الجرائم محل المساءلة [39]، نذكر بعضا من النصوص على سبيل المثال للدلالة على حالات يكون فيها الشخص المعنوي مسؤولا جنائيا، فقد نصت المادة 253 مكرر من قانون العقوبات على ما يلي: " يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المحددة في هذا الفصل، وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر من هذا القانون.

تطبق على الشخص المعنوي العقوبات المنصوص عليها في المادة 18 مكرر، وعند الاقتضاء تلك المنصوص عليها في المادة 18 مكرر2 من هذا القانون.

ويتعرض أيضا لواحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها من المادة 18 مكرر "، وذلك بشأن جرائم

التزوير المنصوص عليها في الفصل السابع بعنوان "التزوير" التابع للباب الأول بعنوان " الجنايات والجنح وعقوبتها"

كما نذكر أن المادة 382 مكرر 1 من قانون العقوبات بشأن الجرائم المتعلقة بالأموال تنص على أنه: " يمكن أن يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المحددة في الأقسام 1 و2 و3 من هذا الفصل، وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر".

الفرع الثاني: شروط تتعلق بمظهر الجريمة محل المساءلة

لا يكفي لكي يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا بمجرد أن يكون من أشخاص القانون الخاص، وأن يتم النص على مسؤولية تجاه جرائم محددة، بل لابد أن ترتكب الجريمة من شخص طبيعي يعبر عن إرادته، فهو بمثابة اليد التي تعمل والرأس الذي يفكر، و هنا نجد بعض الفقهاء مثل الفقيه **ميستر** يذهب إلى التفرقة بين العضو والممثل، حيث اعتبر العضو هو الفرد أو مجموعة الأفراد المنوط بهم اتخاذ القرارات باسم الشخص المعنوي، أما الممثل فيناط به مجرد وظيفة بسيطة يشغلها، ولا تعد قراراته صادرة عن الشخص المعنوي بطريقة مباشرة[40]

ويلاحظ أن المشرع الجزائري جنّب نفسه مشقة البحث عن التفرقة بين الممثل والعضو تفاديا لما قد يترتب عن هذه التفرقة؛ بحيث حدد المقصودين من عبارة "الممثل الشرعي" [41] وذلك بموجب المادة 65 مكرر 2 الفقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أن: "... الممثل القانوني للشخص المعنوي هو الشخص الطبيعي الذي يخوله القانون أو القانون الأساسي للشخص المعنوي تفويضا لتمثيله..." وبالتالي تم استبعاد مستخدمي الشخص المعنوي غير المفوضين لتمثيله ، فما يرتكبونه من جرائم بصدد وظائفهم لا تحسب على الشخص المعنوي التابعين له، إنما يسألون عنها لوحدهم.

ويجدر التنويه بما قد يثار من صعوبات بصدد الجرائم السلبية (الإهمال/الامتناع) فيما يتعلق بتحديد الشخص الطبيعي المرتكب للجريمة بصفته ممثلا شرعيا في حالة تعددهم، ودور كل واحد منهم، كما أن مسؤولية الشخص المعنوي تتحدد بقدر دور ممثله الشرعي في الجريمة (فاعل أصلي/شريك) وتبقى مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية قائمة حتى ولو كان ممثلها الشرعي مجهولا، وهذه الحالة قد تكون في حالة اشتراك العديد من الممثلين الشرعيين في اتخاذ قرارات الشخص المعنوي.

هذا الأمر يقودنا لشرط آخر وهو أن ترتكب الجريمة لحساب الشخص المعنوي، وليس لمجرد تحقيق هدف شخصي لممثليه الشرعيين، حيث نصت المادة 51 مكرر من قانون العقوبات على ما يلي:

"... يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك ..."

والمقصود من عبارة "لحسابه" هي كل ما يكون من الأفعال التي تخدم المصالح المادية و المعنوية سواء كانت بتحقيق هدف معين، أو التهرب من خسارة سواء كان ذلك محققا أو ممكنا.

المطلب الثاني: أثر قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي:

إن قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي يترتب عليها أثر يعتبر هو الهدف من وراء كل المحاولات الرامية لمحاسبة الشخص المعنوي جزائيا، والمتمثل في ردعه وذلك بعقابه، مع العلم أن العقوبة يقصد بها الجزاء الذي يقرره المشرع ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته في ارتكاب جريمة.

وقد أصبح توقيع العقاب على الشخص المعنوي ضرورة ملحة لا غنى عنها، إذ إنه لا يتصور تسليط العقوبات على الأشخاص الممثلين لهذه الشخصيات المعنوية فقط وبقاء هذه الأخيرة ممارسة لنشاطها، لذا فالحل الأمثل هو توقيع العقاب على الشخص المعنوي ذاته، ومن ثم تأييد موقف الفقه الحديث.

لذلك سنتناول العقوبات الأصلية المطبقة على الشخص المعنوي المسؤول جزائيا (الفرع الأول) والعقوبات التكميلية التي يجوز للقاضي تطبيق واحدة منها أو أكثر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العقوبات الأصلية التي تطبق على الشخص المعنوي

وهي العقوبات الواردة بنص المادة 18 مكرر من قانون العقوبات الجزائري بحيث رصدت للشخص المعنوي في كل من مواد الجنايات والجنح عقوبة أصلية تتمثل في الغرامة التي تساوي من مرة واحدة إلى 05 مرات الحد الأقصى وهي إلزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من المال إلى خزينة الدولة ، وتعتبر الغرامة من أهم العقوبات التي تطبق على الشخص المعنوي وأنسبها [42]

كما نصت المادة 18 مكرر 1 بصورة صريحة على هذه العقوبات في مواد لا تثير أي لبس على النحو التالي: " العقوبات التي تطبق على الشخص المعنوي في المخالفات هي: الغرامة التي تساوي من 01 مرة إلى 5 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة ، كما يمكن الحكم بمصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها".

مع العلم أنه إذا لم يحدد المشرع غرامة معينة للشخص الطبيعي فإن حساب الغرامة للشخص المعنوي يكون حسب المادة 18 مكرر 2 المستحدثة بموجب التعديل 23/06 [43] المتعلق بقانون العقوبات كالآتي:

. إذا كانت عقوبة الشخص الطبيعي هي الإعدام والسجن المؤبد، تكون الغرامة بالنسبة للشخص المعنوي 2.000.000 دج . إذا كانت عقوبة الشخص الطبيعي هي السجن المؤقت فإن عقوبة الشخص المعنوي هي 1.000.000 دج.

. إذا كانت الجريمة جنحة فإن عقوبة الشخص المعنوي 500.000 دج.

لهذه العقوبات المالية دور في تحقيق العدالة إذ إن فرض غرامات مالية تصل إلى خمسة أضعاف ما يفرض على الشخص الطبيعي في الجرائم المماثلة يحقق التناسب بين عدم التزام الشخص المعنوي بالتقيد بالقانون، وجسامة الأضرار الناجمة عن ذلك ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن ضآلة الغرامات المالية المفروضة على الشخص المعنوي تدفعه إلى الإهمال والاستهتار لما يملكه من أموال.

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية التي تطبق على الشخص المعنوي

كما حددت المادة 18 مكرر عقوبات تكميلية "في مواد الجنح والجنايات" تطبق واحدة منها أو أكثر ، وقد وردت بالترتيب الآتي:

أولا . حل الشخص المعنوي: وهي عقوبة بمثابة الإعدام تجاه الشخص الطبيعي والمقصود بها كعقوبة هو إنهاء وجود الشخص المعنوي ، مع العلم أن القانون لم يلزم القاضي بالنطق بها ؛ إذ تبقى له السلطة التقديرية إزاءها.

ثانيا . غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز 05 سنوات: إلا أن الملاحظ قبل تعديل 23/06 المتعلق بقانون العقوبات السالف الذكر أن هذه العقوبة كانت عقوبة أصلية من قبيل التدابير العينية التي تطبق على الشخص المعنوي.

ثالثا . الاقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 05 سنوات: وقد يكون هذا المنع بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ويبقى القاضي متمتعا بالسلطة التقديرية في تحديد هذه النشاطات ، ويقصد بها أن يستبعد الشخص المعنوي المدان من كل صفقة تبرمها الدولة وجماعاتها المحلية ومؤسساتها العامة ، وبصفة عامة كل المشاريع التي تلجأ طواعية أو على سبيل الإلزام إلى تطبيق إجراءات قانون الصفقات العمومية.

رابعا . المصادرة: وذلك بمصادرة الشيء الذي أستعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها ، والمصادرة هي نزع ملكية مال من صاحبه جبرا ، وإضافته إلى ملكية الدولة دون مقابل ، كما أنه لا يترتب على نزع ملكية هذا المال أي خصم من مقدار الضرائب المستحقة عليها ، فهي ذات أثر مزدوج بالنسبة للشركات التجارية (الشخص المعنوي) إذ تتعرض لعقوبة جزائية من جهة ، ومن جهة أخرى إلى خسارة المال المصادر ، أضف إلى ذلك الانخفاض في رقم أعمالها ، وذلك يعود لانخفاض في مردود إنتاجها [44]

خامسا . نشر وتعليق حكم الإدانة: وهو ما يلحق أضرارا بسمعة الشخص المعنوي ، الأمر الذي يبعد الغير عن التعامل معه.

سادسا . الوضع تحت الحراسة القضائية: [45] وذلك لمدة لا تتعدى 05 سنوات ، وقد حدد القانون نطاقها في النشاط المؤدي إلى ارتكاب الجريمة ، ويقصد بالحراسة القضائية الوضع تحت إشراف القضاء لمدة معينة ، وطبيعة هذه العقوبة تقترب من نظام الرقابة القضائية الذي يؤمر به أثناء مرحلة التحقيق القضائي ضد الشخص الطبيعي ، ويتمثل الهدف من هذه المراقبة التأكد بأن الشخص المعنوي المحكوم عليه يحترم الأنظمة التي تحكم المعاملات التجارية ، والتي تنظم نشاطاتها[46] .

خاتمة

إن فكرة المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي كانت فكرة غير مطروحة قبل مدة وجيزة ، وقد تمخض عنها اتجاهان فقهيان: الأول يعارض مساءلة الشخص المعنوي جزائيا وأرجع ذلك لطبيعته المفترضة ، وتخصصه في هدفه من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبر مساءلته جزائيا تتعارض مع شخصية العقوبة وأهدافها ، والثاني يؤيد ويعترف بالمسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري ، استند في رأيه إلى الرد على حجج الاتجاه المعارض بحيث اعتبروا وجود الشخص المعنوي وجودا فعليا كما اعتبروا مساءلته جنائيا لا يتعارض مع مبدأ تخصصه ولا مع شخصية العقوبة وأهدافها ، بل برروا ذلك بحماية مصالح المجتمع .

بسبب تباين الآراء حول إمكانية قيام المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري اختلفت التشريعات بين منكر ومؤيد ، ليكون موقف مشرعنا الوطني في ظل الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات رافضا ومستبعدا لفكرة المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، ليكرسها لاحقا بموجب نصوص خاصة ، وبذلك انتقل المشرع الجزائري من الإنكار التام إلى الاعتراف الجزئي بهذه الفكرة.

وفي سنة 2004 صدر القانون 15/04 المتعلق بقانون العقوبات والقانون 14/04 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية ليصبح المشرع الجزائري معترفا صراحة بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، وجعلها مقرونة بشروط وهي أن يكون الشخص المعنوي المراد مساءلته من أشخاص القانون الخاص وبالتالي استبعاد أشخاص القانون العام (الدولة ، الولاية ، البلدية ...) ، بالإضافة إلى تحديد القانون للجرائم التي تتحدد فيها مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية ، وهنا حبذا لو أخذ المشرع الجزائري بمبدأ العموم حتى لا يجد حرجا في المستقبل أمام أفعال خطيرة ومضرة بالمصالح الاجتماعية يرتكبها الشخص المعنوي دون نص يعاقبه .

كما اشترط المشرع الجزائري لقيام مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية ارتكاب الجريمة باسمه أو بواسطة ممثليه الشرعيين ، وأن يكون ذلك لحساب الشخص المعنوي أي لتحقيق مصالحه.

بتوافر هذه الشروط تقوم مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية ، ويترتب على ذلك حق الدولة في توقيع العقاب عليه بعقوبات تتناسب وطبيعته المختلفة عن طبيعة الشخص الطبيعي ، وهو الهدف من وراء كل المساعي للاعتراف بمسؤولية الشخص المعنوي الجزائية . بل ومن وراء كل قاعدة جنائية . والمتمثل في تحقيق الردع الخاص " ردع الشخص المرتكب للجريمة " والردع العام " ردع الأشخاص الآخرين الذين يمكن أن يرتكبوا جرائم في المستقبل" .

الهوامش

1. مبروك بوخزنة ، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في التشريع الجزائري ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 82.
2. محمد حزيط ، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون التجاري والقانون المقارن ، الطبعة الثانية ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 ، ص 56.
3. أحمد محمد قائد مقبل ، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ، دراسة مقارنة ، الطبعة 1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 33.
4. حسام عبد المجيد يوسف جادو ، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية " دراسة مقارنة « ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2012 ، ص 101.
5. فتحي علي الضمور ، المسؤولية الجزائية عن الأعمال غير المشروعة للوسيط المالي ، ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2009/2008 ، ص53.
6. خالد الدك ، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، دراسة مقارنة ، ص6.
7. محمد احمد المشهداني ، الوسيط في شرح قانون العقوبات ، الوارث للنشر ، عمان ، الطبعة 1 ، 2003 ، ص 219.
8. رنا إبراهيم سليمان العطور ، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة دمشق ، العدد 2 ، 2006 ، ص 343.
9. حسينة شرون وعبد الحليم بن مشري ، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي للتشريع الجزائري ، مجلة المنتدى القانونية ، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 2 ، جوان 2005 ، ص 14.
10. سهيلة حملاوي ، المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في ظل القانون الجزائري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 ، ص 34.
11. زادي صفية ، جرائم الشركات التجارية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ، ص 57.
12. رمضان أبو السعود ، شرح مقدمة القانون المدني ، النظرية العامة للحق المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 257.
13. سهيلة حملاوي ، المرجع السابق ، ص 17
14. Planiol,Ripert et Boulanger , traité élémentaire de droit civil, I, p 274.
15. أحمد محمد قائد مقبل ، المرجع السابق ، ص 53.
16. أنور محمد صدقي المساعدة ، المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية ، الطبعة 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 390 391.
17. عبد المجيد زعلاني ، محاضرة ألقيت بالمحكمة العليا بعنوان " الاتجاهات الجديدة لتشريع جرائم الصرف ، " منشورة في المجلة القضائية ، العدد الأول ، 1998 ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، ص 65.
18. محمد نصر محمد القطري ، المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري " دراسة مقارنة" ، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية ، جامعة المجمعة ، العدد الخامس ، 2014 ، ص 25

19. إن مسؤولية الأشخاص الاعتبارية جنائيا تمثل في الوقت الحاضر ضرورة لسد أي قصور في الأنظمة القانونية المعاصرة ، كما أن تطور القانون والفقه الجنائي الحديث يتطلب العدالة والمساواة في البيئة الاجتماعية ، واتساقا مع ذلك فقد تم إدراج المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين في العديد من الأنظمة المقارنة ، وتعد وليدة لما يشهده العصر من تغيرات يفرضها التقدم الحضاري الذي أصاب مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

نقلا عن: محمد نصر محمد القطري ، المرجع السابق ، ص 16.

20. أقر المنظم السعودي المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين لمعالجة بعض الأحوال في عدد من الأنظمة الخاصة ، حيث نص نظام الطيران المدني في المملكة العربية السعودية الرقم م / 44 بتاريخ 1427/7/18 هـ ، م 14/1 " الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بتشغيل طائرة أو أكثر لحسابه وتخضع هيئة قيادتها لأوامره ، المادة الثانية والأربعون بعد المائة: المسؤول عن الضرر:

1. يكون مشغل الطائرة مسؤولا عن التعويض المشار إليه في المادة (الحادية والأربعون بعد المائة) من هذا النظام سواء أكان يستعمل الطائرة بنفسه أو بواسطة تابعيه ووكلائه أثناء ممارستهم لوظائفهم ، حتى ولو كان غير داخل في نطاق اختصاصاتهم ، فإذا توفي المستثمر تسري هذه المسؤولية في مواجهة من يخلفه في التزاماته.

2 . يعد المالك أو المستأجر المسجلة باسمه الطائرة مشغلا لها ويكون مسؤولا بصفته هذه إلا إذا أثبت خلال إجراءات تحديد مسؤوليته أن شخصا غيره هو المشغل ، وعليه في هذه الحالة أن يبادر بقدر ما تسمح به إجراءات التقاضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدخال هذا الأخير طرفا في الدعوى ... "

نقلا عن: محمد نصر محمد القطري ، المرجع السابق ، ص 33.

21. لم يعترف المشرع التونسي صراحة بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي كقاعدة عامة ، وإنما أقرها بصفة استثنائية في ميدان الصرف الذي له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني ، حيث نص الفصل 33 من مجلة الصرف على أنه: " إذا كانت الجرائم في حق تراتيب الصرف مرتكبة من طرف أعضاء مجلس الإدارة أو متصرفي أو مديري ذات معنوية أو من طرف أحدهم متصرفا باسم ولحساب الذات المعنوية فإنه بقطع النظر عن التبعات القائمة ضد هؤلاء ، فيمكن أن يقع تتبع الذات المعنوية نفسها وأن تسلط عليها العقوبات المالية المنصوص عليها بهذا القانون . "

نقلا عن: فتحي العيوني ، الجرائم الصرفية في التشريع التونسي والتشريع المقارن ، مطبعة الشأن إليزي ، تونس ، 1997 ، ص 32.

22. الأمر 156/66 ، المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية الجزائرية الرسمية الجزائرية ، العدد 49 ، الصادر في 11 جوان 1966.

23. الأمر 58/75 المؤرخ في 1975/09/26، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، المؤرخ في 1975/09/30 المتضمن القانون المدني المعدل بموجب القانون رقم 10/05 المؤرخ في 2005/06/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 2005/06/26.

24. رضا فرج، شرح قانون العقوبات الجزائري الأحكام العامة للجريمة، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 400.

25. الأمر رقم 155/66، المؤرخ في 9 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجريدة الرسمية، العدد 48، صادر في 1966/06/10.

26. الأمر 37/75، المؤرخ في 29 أفريل 1975، المتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بالأسعار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38، صادر في: 1975/04/31.

27. القانون رقم 25/91 المتعلق بقانون الرسم على الأعمال، المؤرخ في 18 /1991/12، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، الصادر في 1991/12/19 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة بموجب القانون رقم 02/97 المؤرخ في 30 /12/ 1997، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 89، الصادر في 31 / 12 / 1997، المتضمن قانون المالية لسنة 1998.

28. الأمر 22/26 المؤرخ في: 1996/07/09 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالعرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادر في: 1996/07/13.

29. الأمر 01/03 المؤرخ في: 2003/02/19، المتضمن قانون قمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالعرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 12، الصادر في: 2003/02/20.

30. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، الطبعة 4، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 231.

31. القانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71، الصادر في 2004/11/10.

32. القانون 14/04 المؤرخ في 2004/11/10، المؤرخ في 2004/11/10، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، العدد 71، الصادر في 2004/11/10.

33. في أول مارس عام 1994 أصدر المشرع الفرنسي قانون العقوبات الجديد الذي تضمن صراحة إقرار مسائلة الأشخاص الاعتباريين جنائيا ولقد نصت المادة 2/121 من هذا القانون على " تساؤل الأشخاص المعنوية فيما عدا الدولة جنائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابها " وعن طريق أعضائها أو ممثليها وفقا للقواعد الواردة في المادة 7/121 وذلك في الأحوال المنصوص عليها في القانون أو اللائحة ومع ذلك فإن التجمعات المحلية لا تساؤل جنائيا إلا عن الجرائم التي ترتكب في أثناء مزاولة الأنشطة ، والتي يمكن أن تكون محلا للتفويض في إدارة مرفق عام ، عن طريق الاتفاق .

نقلا عن: محمد نصر محمد القطري، المرجع السابق، ص 32.

34. مبروك بوخزنة، مرجع سابق، ص 145.

35. محمود هشام محمد رياض، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000/ 2001، ص 110.

36. عمر سالم، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وفقا لقانون العقوبات الفرنسي الجديد، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص 23.

37. إدريس قرفي، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي " دراسة مقارنة " أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائية، سنة 2010، 2011، ص 179.

38. لقد أشار المشرع الفرنسي إلى حالات ارتكاب الجريمة لحساب الخص المعنوي في المادة 2/121 من قانون العقوبات الجديد والتي تنص على " يسأل الشخص المعنوي في الحالات التي حددها القانون أو اللائحة عن الجرائم التي ترتكب لحسابه "، نقلا عن: محمد نصر محمد القطري، المرجع السابق، ص 45.

39. أخذت تشريعات أخرى بمبدأ العموم مثل القانون الانجليزي أو الهولندي، اللبناني، العراقي، الإماراتي، إذ إن الشخص المعنوي في ظلها يسأل عن كل الجرائم مثل الشخص الطبيعي تماما دون تحديد.

40. محمود سليمان موسى، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في القانون الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة 1، 1985، ص 238.

41. يقصد بالممثل القانوني أجهزة الشخص المعنوي كرئيس والمدير العام والمسير وكذا مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركاء أو الأعضاء، إذ أن الأغلبية الفقهية تجعل عمل الإنسان شرطا مسبقا لقيام لمسؤولية الجنائية للكائنات المعنوية. نقلا عن: عبد المجيد زعلاني، المرجع السابق، ص 67.

42. محمود هشام محمد، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2001/2000، ص231

43. القانون 23/06 المؤرخ في 2012/12/20، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 84، الصادر في 2006/12/24.

44. محمد حزيط، المرجع السابق، ص 348.

45. وفقا للمادة 131 .46 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، تنطوي هذه العقوبة على تعيين وكيل قضائي، يحدد له القاضي المهمة الموكولة له والتي تنحصر فضلا عن ذلك في إطار النشاط الذي تمت في ظله الجريمة، بعد تقديم الوكيل تقريرا يستطيع هذا الأخير، إما النطق بعقوبة أخرى أو إنهاء هذا الإجراء.

نقلا عن: رنا إبراهيم سليمان العطور، المرجع السابق، ص 374.

46. مقبل أحمد، المرجع السابق، ص 420.

الاتصال العمومي وإدارة الفضاء العام

Public communication and management of public space

تاريخ الارسال:23/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

اناس رغيس، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
nadiaalger19@gmail.com

الملخص

يعتبر الاتصال العمومي كآلية أساسية لإدارة الفضاء العام الذي يتيح لأفراده فرصا للتحاور والتعايش من أجل تحقيق الإجماع والتفاهم والاتفاق ضمن الفضاء العمومي الذي من المفترض أن يبنى ويدار على أسس وقيم المشاركة ، الشفافية ، التداول ، الشرعية ، الحق في الحصول على المعلومة بين كافة أطياف هذا الفضاء ، في الوقت الذي عرف هذا الأخير تحولات بنيوية جعلته ينحرف عن وظائفه النقدية التي تأسس من أجلها لصالح وظائف تخدم جماعات المصالح بعد أن كان يمثل دور الوسيط بين حاجات المجتمع- الدولة ، سيطرت عليه أنماط اتصالية مؤدلجة تفتقد للخلفيات الأخلاقية على غرار الاتصال السياسي والإشهاري التي حولت هذا الفضاء إلى حلبة خاضعة لقوى المال والسلطة. في هذا الإطار يمكن أن يمثل الاتصال العمومي مقاربة متكاملة المعالم تتيح بدائل للممارسات الاتصالية السابقة من خلال المبادئ الحاكمة له على غرار الشفافية والمشاركة ، وهو ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذا المقال.

الكلمات المفاتيح: الاتصال العمومي ، الفضاء العمومي ، المشاركة ، الفضاء العام الافتراضي ، الشفافية.

Résumé

La communication publique –ou en tant que service public- est considérée comme outil essentiel de gestion de l'espace public qui offre des possibilités de dialogue, de coexistence et d'intercompréhension. Elle est censée être construite et gérée sur la base de valeurs de participation, de transparence, de légitimé et du droit à l'information pour tous. Alors qu'elle connait des changements structurels provoquant son éloignement de sa fonction critique et de son rôle de médiateur entre la société et de l'état, ces changements la mettent au service de groupes d'intérêts qui ont transformé son espace en une arène soumise aux forces de l'argent et du pouvoir. De fait, elle se retrouve empreinte de modes communicationnels dénués de vertus morales à l'instar de la communication politique ou de la publicité. Dans ce contexte, la communication publique peut représenter, à travers les principes de transparence, de participation et d'intercommunication, une approche à fonctionnalités intégrées qui fournirait des alternatives aux pratiques communicatives désuètes. C'est ce que nous allons essayer de montrer à travers cet article.

Mots-clés : Communication publique, Espace public, participation, Espace public virtuelles, transparence

Abstract

Public communication is considered as an essential mechanism for managing public space which allows for its member's opportunities for dialogue and coexistence in order to achieve consensus, understanding and agreement within the public space that is supposed to build and run the bases and values of participation, transparency, legality, and *the right to obtain information.* However, this space has known structural transformations which help in deviating it from its established critical functions in favor of serving interest groups. In other words, dialectical communication patterns which lack moral backgrounds along the lines of *political* and advertisement communication *turned this space into an arena subject to money and power* forces. Thus, this paper seeks to highlight the way *public connection* can represent an *approach* with *integrated features* that provides *alternatives to communicative practices through the governing principles* such *as transparency* and *participation*.

Keywords : Public communication, public space, participation, public space virtually, transparency.

مقدمة

أصبح خطاب الحداثة modernité يطفو على كتابات المفكرين والمهتمين بالشؤون الاجتماعية والسياسية مع كل الأزمات والصعوبات بمختلف أشكالها التي تعترض اليوم المجتمعات الإنسانية راجين تصحيح مسار الحداثة باعتباره مشروعا غير مكتمل ، يعول فيه يورغن هابرماس على **براديغم التواصل** لقيادة هذا المشروع ، وإعادته إلى مساره الحقيقي في إطار مجال عام تتم فيه مداولة الشؤون العامة.

لهذا فلابد من التأكيد على العلاقة الوطيدة للاتصال العمومي بمفهوم الفضاء العمومي باعتبار الاتصال هو آلية أساسية لإدارة هذا الفضاء ، حيث يحظى هذا الأخير بأهمية نظرية كبرى لدراسة ظواهر الاتصال والإعلام وعلاقته بالتحولات السياسية والثقافية باعتباره الإطار الذي تتحقق من خلاله عملية التمثيل الاجتماعي للأحداث الاجتماعية والسياسية والثقافية ، فهو مجال تواصلي تشكله وسائط الإعلام التي تبرز الآراء والأفكار والأحداث الاجتماعية ، ولأن مسألة الاتصال العمومي تتسم بطابعها المركب كظاهرة مجتمعية معقدة تتداخل فيها المستويات السياسية والإعلامية والمؤسساتية والثقافية ، من هذا المنطلق فإن مُسألة السياق الاجتماعي لظهورها وتشكلها وفهم الرهانات السياسية والاجتماعية والإعلامية التي يثيرها يمثل أكثر من ضرورة.

تأسيسا لما سبق ، فإن مفهوم الفضاء العمومي يتواجد في قلب العملية الاتصالية بدءا من وضعه المعياري لدى يورغن هابرماس ومرورا بأفكار باحثين من أمثال **دومينيك والتون وبرنارد مياج**. **فهبرماس** الذي جعل سر نجاح واشتغال المفهوم مرتبطا بالعقل التواصلي من خلال نظريته" الفعل التواصلي"، حيث قادت معيارية المفهوم لدى هابرماس برناردمياج إلى وضعه في قلب علوم الإعلام والاتصال على غرار تواجده بكثافة في العلوم السياسية والفلسفة وعلم الاجتماع مؤكدا على طابعه الاتصالي البحت.

فالفضاء العام الذي قد اعترته تغييرات هيكلية عميقة من حيث نشأة فاعلين جدد يفرض تراجعا لتأثير الدولة والسوق لصالح الفعل العمومي (**الفاعلين العموميين Acteurs publics**) الذين بإمكانهم منافسة الدولة والسوق كمركزين للسلطة داخل المجتمع ، وعلى الرغم من أهمية هؤلاء الفاعلين العموميين في صناعة القرار الجماعي الذي يرتبط بفكرة الصالح العام **l'intérêt générale** باعتباره مؤشرا قويا على وجود ممارسات ديمقراطية ، فإنها في الجانب الآخر تستدعي مستوى معنيا من التنسيق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين ، وهنا يلعب الاتصال العمومي دورا في التقريب بين هؤلاء الفاعلين في أجواء أقل ما يقال عنها أنها معقدة ، بحيث أضحى التفاهم **(consensus)**والانسجام مفتاحا لكل مسعى للعيش المشترك ، بالنظر للتحديات والرهانات (**enjeux**)التي أصبح العالم يعيشها والتي تحتاج لتجاوزها تضافر جهود جميع الفاعلين وهو ما يحققه الاتصال العمومي[1].

فاللجوء إلى الاتصال العمومي كأداة لكسر سلطة الفضاءات الخاصة ، ودعم قوة الفضاء العام من خلال فتح قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين وتبني سياسات أكثر رشدا مبينة على الشفافية ، الانفتاح ، والأهم من ذلك المشاركة.

أولا: الاتصال العمومي كمقاربة متكاملة المعالم

1-الاتصال العمومي مساءلة للمفهوم

يشكل الاتصال العمومي في الوقت الحالي أحد أهم حقول البحث الجديدة في ميدان بحوث الإعلام والاتصال ، فقد ظهر للتداول العلمي العام ابتداء من نهاية الثمانينات والتسعينات نتيجة المجهود الذي قام به فريق بحث بجامعة لافال الكندية تُوج بإصدار كتاب جماعي بإشراف **ميشال بوشومب** صدر عام 1990 تحت عنوان "**الاتصال العمومي والمجتمع : معالم للتفكير والفعل** " منذ ذلك الحين ، تمت مباشرة الكثير من البحوث التي سعت لتطوير هذا الحقل ومد دراساته للإفادة منها فيما يتجاوز بعده النظري إلى أبعاد عملية تقدم نتائج ملموسة في الواقع.

يعرف**ميشال بوشون** Michel Beauchamp ورفاقه الاتصال العمومي: على أنه مجموعة من الظواهر الخاصة بإنتاج ومعالجة ونشر المعلومات التي تعكس ردود الفعل ، وخلق وتوجيه المناقشات حول الرهانات العامة ، والاتصال

العمومي ليس فقط نشاط اتصالي خاص بممارسات وسائل الإعلام إنما هو قضية خاصة بجميع الفاعلين "مؤسسات ، شركات ، الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ، والمجموعات الناشطة في المجال العام " [2]

يستنبط من هذا التعريف الانتباه إلى أن ممارسة الاتصال العمومي لا تتوقف عند حدود المؤسسة التي تمتلك السلطة داخل المجتمع ، بل يتحول إلى نشاط متعدد الأطراف ، أي عملية مكتملة وعلى خلاف التصور الذي يميزه عن الاتصال السياسي ، الدعائي والتجاري الذي يتميز بكونه عملية خطية بالأساس.

وهو أيضا مجموعة من الرسائل الاتصالية المنقولة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة الموجهة للعلاقات التي تربط المؤسسات الحكومات وبين الأفراد الذين يعتبرون كمواطنين ، ولا يشمل هذا الاتصال قضايا الشؤون العامة فقط والحياة السياسية بشكل عام بل يشمل المشاكل التي تواجه المجتمع وتخضع للنقاش العام ، وتستنهض الرأي العام داخل الدولة ، والإدارات العمومية حول مواضيع "الاقتصاد ، العدالة ، التعليم ، الصحة ، البيئة ، ...وما إلى ذلك.[3]

وفي هذا الصدد يؤكد "**بيارزيمور**" بأن الاتصال العمومي في علاقته الوثيقة بما يسمى الفعل العمومي ، أي الحركة المشتركة للأفراد ، يسعى لتحقيق الالتفاف بين الكثير من الفاعلين من أجل تحقيق الصالح العام **le bien publique**وهو بذلك يتحول إلى عملية تفاوض تنشط في بيئة جد معقدة[4] ،ويوضح **زيمور** طابع التعقيد هذا بالعودة إلى طبيعة الفعل العمومي في حد ذاته في ارتباطه بفكرة الدولة ، إذ يرى بأن هذه الأخيرة تشكل نقطة التقاء مطالب العديد من الأطراف ، ويكون الفعل العمومي تبعا لذلك محصلة لتلك المطالب ، لا نتيجة لغلبة مطلب على حساب الآخر ، ومن هنا يصبح الصالح العام هو الغاية الأساسية للفعل العمومي وهوما يستدعي نمطا خاصا بعيدا عن ممارسة الايديولوجيا ، وفقا لهذا التصور يصبح الاتصال العمومي كما يعرفه **دومينيك باسيير** عبارة عن نمط اتصال ذي طابع إداري بيروقراطي خاضع للضبط ، والمقصود بالضبط في هذا السياق هو الخلفية الأخلاقية المهنية التي يستند إليها الاتصال العمومي من خلال نصه على مبادئ أساسية لا يمكن ممارسته من دونه وبالمقابل ، فإن هذه المبادئ تشكل في الأصل جوهره الذي يميزه عن غيره من ممارسات الاتصال الآخر.

يظهر إذن التميز الأخلاقي للاتصال العمومي من خلال طبيعة القضايا التي يشتغل ، ففكرة الصالح العام ترتبط بمجمل التفكير القائم على مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية.

يتحول بهذه الصيغة الاتصال العمومي إلى نموذج للاتصال المسؤول la communication responsable ومنفذه الأبرز للخروج مما قد يتسبب فيه الاتصال السياسي من مشكلات تتعلق بمصالحها كفاعل قد يجد نفسه في مواجهة بقية الفاعلين في الفضاء العمومي ، حيث يمثل الصدام مع هؤلاء الفاعلين أحد أهم أعراض مشكلة الديمقراطية في المجتمع المعاصر.

2-مبادئ وأسس الاتصال العمومي

لقد عرف حقل الاتصال العمومي في السنوات الأخيرة تطورات هائلة سواء كحقل للممارسة المهنية أو كمجال للبحث العلمي ، حيث أضحى أكثر نضجا وتطورا بعد أن استقر على مبادئ وأسس وصفت على أساس أنها منطلقات أولية منذ البدايات الأولى لهذا المجال ، وفي هذا السياق يرى "**بيار ماري فيدال** "بأن الاتصال العمومي أصبح أكثر توجها نحو الابتكار والتجديد خصوصا في السنوات الأخيرة ، بفعل انتشار الثورة التكنولوجية التي توجتها الشبكة العنكبوتية العالمية ، ولكن رغم هذه التطورات لم تمس بالمبادئ الأساسية التي انطلق منها الاتصال العمومي والتي تشكل جوهره في الأصل ،لذلك فمهما تغيرت أشكال وممارسات الاتصال العمومي فإنها تبقى مستندة على الدوام إلى مبادئ تتجسد بالأساس حسب **بيار زيمور** في[5] :

2-1- عدم اختزال المواطن إلى مستهلك: حيث يرى **بيارزيمور** على أن المؤسسات العمومية التي تقدم الخدمة العمومية تجنب نظرة المؤسسات الهادفة للربح –التجارية – للمواطن بوصفه مستهلك في مجال القضايا العامة.

وفي هذا الاتجاه يكشف **زيمور** في دراسة على أن هناك مشكلة كبيرة في نظرة المؤسسات العمومية للمواطن في فرنسا ، كما كشفت نتائج هذه الدراسة أن 17%أن المواطنين

الخاضعين للدراسة أن المؤسسات العمومية تنظر إليهم كزبائن، و33%يعتبرون بأنها تنظر إليهم كمستخدمين يبحثون عن اشباعات، فيما يرى 47%أن هذه الهيئات تنظر إليهم كمواطنين أو ناخبين أو دافعي ضرائب. ومن هنا فمهمة الاتصال العمومي هي تجاوز كل هذه الرؤى وتكريس فكرة المواطن بوصفه صاحب حق وملزم بواجبات معينة.

2-2-التميز عن الاتصال السياسي

يؤكد بيار زيمور **Pierre zémor** في هذا الاتجاه على ضرورة تمييز الاتصال العمومي عن الاتصال السياسي في أداءه باعتبار هذا الأخير يرتبط بممارسات السلطة والتموقعات السياسية، فالاتصال العمومي من حيث المبدأ مختلف تماما عن الاتصال السياسي لأنه يختص بنشاط المؤسسات التي تبحث عن شرعيتها من منطلق تقديمها للحق في الخدمة العمومية، وليس الشرعية المتأتية من الانتخابات.

بينما يرتبط الاتصال العمومي بالمؤسسات العمومية المستقلة التي لا تتبع أي جهة سياسية وهو في ذلك يبحث عن إحداث التناسق والتفاهم اللازم لتسيير الفعل العمومي والخدمة العمومية.

3-2-تقاسم الوظيفة الإعلامية مع وسائل الإعلام

تسيطر وسائل الإعلام على وظيفة الإعلام داخل الفضاء العام ولكن يجب الإشارة إلى خصوصية دور وسائل الإعلام الذي لا يرتبط بتقديم الخدمة العمومية، ولكنه يميل أكثر لما يسمى بالبراد يغم الصحفي، فإن المؤسسات العمومية مخولة أكثر من الناحية القانونية لتقديم المعلومات والبيانات ذات الطابع العمومي، وتوجيه النقاش العام نحو المواضيع الأكثر أهمية ونحو شفافية إجراءات الفعل العمومي.

4-2-المراهنة على إشراك المواطن

إن تقاسم المعلومات والبيانات عبر الاتصال العمومي، يهدف إلى غاية نهائية هي الدفع بالمواطن نحو المشاركة والانخراط في الشأن العام بشكل مستمر ويومي من خلال ممارسة ديمقراطية تشاركية وليس ديمقراطية تمثيلية.

ويشير مفهوم الديمقراطية التشاركية كمصطلح سياسي على "مشاركة المواطنين بصورة مباشرة من خلال ممثليهم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات، وقد أشارت **ريان فوت Rian Voet** في كتابها "**النسوية والمواطنة** " إلى أن الديمقراطية التشاركية الكاملة – كما وصفتها – تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال، بل إنها تذهب إلى المواطنين العاديين الذين لا يملكون تقييما ذو كفاءة في كل المجالات.

فالمواطن ليس بديلا للحكومة، ولكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي لصناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة[6].

وتتطلب الديمقراطية التشاركية وجود المشاركة السياسية، فالعلاقة بين المفهومين وثيقة تستلزم حسب الباحثين في مجال السياسة: تأكيد سياسة الشعب وسلطته، التعدد التنظيمي المفتوح، تعميق مفهوم المواطنة، تحقيق العدالة الاجتماعية والتداول على السلطة.

إن كل هذه المتطلبات مجتمعة، يمكنها تحقيق مفهوم **الديمقراطية التشاركية** في جو ايجابي سواء كان من جهة الشعب الذي يمثلونه، ذلك أن الهدف الأساسي لتكريس مبدأي العدالة الاجتماعية، وتعميق مفهوم المواطنة خصوصا هو الضامن للصيرورة الصحيحة للمسار الديمقراطي، والحفاظ على مبدأ التداول على السلطة في شفافية ومشاركة سياسية فعالة في صنع القرار، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضايا مصيرية .لذلك يمكن القول أن لا ديمقراطية تشاركية بدون مشاركة سياسية ولا مشاركة سياسية بدون ديمقراطية تشاركية ذلك لأن إحداهما تضمن الآخر وتعزز الثقة السياسية بين الحاكم والمحكوم .

5-2-التحكم في آلية الانترنيت

يشكل هذا المبدأ تحديدا الوجه المعاصر للاتصال العمومي، حيث ساهمت الإنترنيت في تكريس التفاعل في تناقل المعلومات وفي دعم المشاركة الفاعلة في نشر المعرفة وفي إبداء الرأي وتنشيط الحوار بين مختلف أطراف العملية الاتصالية، وبذلك أصبحت الشبكة العنكبوتية مرحلة متطورة في مجال المشاركة في تبادل المعلومات، ويجسم الأسلوب الديمقراطي في تسيير الشؤون العامة من خلال تعزيز مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة، وإعطاء النقاش العمومي

دفعة قوية من خلال تشجيع لمواطنة جديدة قائمة على الممارسة النقدية والاحتجاج وحرية الرأي العام .

-هذا المتغير الذي أفرز واقعا جديدا من شانه أن يؤثر على ممارسة الاتصال العمومي لأنه يدفع إلى تحسين المعلومة وتحسين النقاش العمومي على الدوام.

3-الأطراف الفاعلة في الفضاء العمومي

عرف النسق السياسي والفضاء العمومي بصفة عامة نشأة فاعلين جدد بإمكانهم منافسة الدولة والسوق كمركزين للسلطة داخل المجتمع وبمقدورهم التأثير على الفعل العمومي Action publique على نحو أو آخر.

فتعاظم النموذج الاتصالي يعكس تحولا حضاريا ومجتمعيا يفرض استبدال آليات الهيمنة التقليدية الموجودة في الفضاء العام والقائمة على الإكراه والإخضاع القسري بآليات جديدة تعتمد على الإقناع والتأثير[7].

فالنظرة التقليدية التي سيطرت لأمد طويل على المجتمعات والفضاءات العامة بوصف الدولة كيان مستقل عن المجتمع ، هذا الكيان الذي يعمل على تحديد وضمان الأهداف الثابتة والمستقرة التي من الصعب إعادة النظر فيها وإلا أعتبر مساسا بالمكتسبات الديمقراطية ، فالدولة أعلى من الجميع غير أن الإطار الديمقراطي وما أتاحه من تساوي الفرص وتعزيز الحريات سمح بظهور فاعلين آخرين للتموقع في المجال الاجتماعي ، ما أدّى إلى تنشيط الحركة التعددية السياسية ، كما أصبح هؤلاء الفاعلون قوة فاعلة تلزم الحكومات على الأخذ بآرائهم عند اتخاذ القرارات(**على الأقل في المجتمعات الديمقراطية**)، ومن أهم الفاعلين العموميين على مستوى الفضاء العام نجد :

3-1 الدولة، المسؤوليات الجديدة وإعادة توزيع الأدوار

احتدمت النقاشات في القرن العشرين حول أدوار الدولة ، فهي لا يجب أن تحد من تدخلها ، بل يجب أن تكون أدوارها مختلفة وهو ما يفرض تبني خطاب يدعو إلى **مسؤوليات جديدة وإعادة توزيع للأدوار (Nouvelles responsabilités et Redistribution des rôles)** فأزمة دولة الرفاه **(La crise de l'Etat Providence)** التي كانت كنتيجة للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي طالت المجتمع ، وأزمة الثقة والشرعية الناجمة عن وجود فجوة بين تطلعات الجماهير وطموحات الدولة التدخلية.

هذا النموذج الذي بدأ في الانكماش أكثر لما عجزت الدولة في الاستجابة لسرعة تغير المجتمع ومواجهة انفجاره اجتماعيا ، وبالنتيجة مواجهة مطالب متباينة ، جعلت الدولة تفشل في السيطرة على كل هذه التعقيدات الاجتماعية ، والتي لن يتسنى لها مجابهتها إلا بتعاونها الوثيق مع الجهات الاجتماعية الفاعلة (**المجتمع المدني والقطاع الخاص**).

من جهة أخرى ، فالمجتمع لم يعد يتقبل التوجيه من قبل فاعل مركزي يتمتع بسلطة مقررة سلفا ، وإملاءاتها على النظم الفرعية للمجتمع لضمان سلوكيات تتوافق والصالح العام أو مطالب هذا الأخير.

هذه الظروف تفرض إعادة توجيه فيما يخص السلوك الاستراتيجي للدولة ، كما أن هذه الاستراتيجية تستند إلى أن يكون دورها في التوجيه بدل التجديف أي أنها تمسك الدفة فقط وتترك المجداف لغيرها[8] (بحسب التوصيف الذي قدمه **أوزبورن**). أي أن تنحصر أدوارها في التوجيه والشراكة مع قوى المجتمع المدني وديناميكية الفواعل الاجتماعية في إطار حكم ذاتي.

3-2-المجتمع المدني (Société Civile)

فالمجتمع المدني هو (**مفهوم مأزق**) **ذو** مرجعية غربية منقول إلى الوطن العربي وهو في خبرته مفهوم إيديولوجي يرتبط باتجاهات مختلفة ، كما تتبناه مدارس مختلفة وهو مضطرب المعاني ، صعب التكيف ، كما أنه ليس محل اتفاق وهو مفهوم منظومة تستدعي سيلا من المفاهيم الغربية ، مفهوم يرتبط بالمشروع الحضاري ، النهضوي ، التحديثي.

وهو صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديمقراطية عبر مجموعة من المفصليات والتمايزات في العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين المجتمع والدولة[9]، وهو بهذه الصيغة مجموعة من الأبنية السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من

خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ باستقلال عن الدولة.

فالمجتمع المدني فاعل أساسي في الفضاء العام وتأكيدا للفاعلية السياسية (**Political Efficacy**) للمواطن خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المواطنين نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن وقدرته الفعالة على متابعة وصياغة وتنفيذ المبادرات التي تحل مشاكل المجتمع ، ومساهماته في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

3-3- المواطن(Citoyen): أصبح المواطن اليوم فاعلا محوريا في الفضاءات العمومية ، فالمواطن مستهلك وهو نواة الجمعيات وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، وبه تقوم السياسات العامة المركزية والمحلية ، وإشراكه في هذه العملية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية ، بل إتاحة الفرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسات العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته لتفادي الفشل التنموي وأخطاء التسيير التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة ، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظر الحقوقية مترابطة وغير قابلة للتجزئة[10].

فأزمة الشرعية والتي ولدت في السنوات الأخيرة أزمة هوية عميقة بين الدولة ومواطنيها ، ناجمة بالأساس على اعتبارهم آخر عربة في القطار ، حيث يكتفي في معظم الأحيان باستهلاك مخرجات السياسات العامة التي لا يدري كيف تم بناءها ولا طريقة تنفيذها ، وعليه فإن من رهانات الاتصال العمومي هو أن يدفع بالمواطن إلى الخوض والمشاركة في الشأن العام ، وعلاج هذه أزمة يقتضي وضع المواطن في قلب النقاشات العامة صيانة للعقد الاجتماعي الذي هو صلب الدولة.

4-3 وسائل الإعلام : تمثل آلية أساسية من آليات تشكيل الفضاء العمومي التشاركي وإدارته من خلال ما توفره من فرص التحاور والتفاعل للتعبير والتناقش ، حول المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تهم المواطن التي تتحقق من خلالها وظيفة الإخبار والإعلام عما يحدث في الفضاء العام ، وقد كان لظهور وسائط الإعلام الجديدة دفعا قويا للعملية الاتصالية منحت من خلالها امتدادات جديدة للفضاء العمومي وآفاقا واعدة ، فبعد ارتفاع أسهمها في المنظومة الاتصالية الحديثة باعتبارها وسيلة لاحتضان وتبني العديد من النقاشات حول العديد من الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيطر عليها الإعلام الكلاسيكي حققت على إثرها وسائل الإعلام الاجتماعي الكوجيتو التواصلي "**أنا أتواصل إذن أنا موجود**" فنسخت بذلك الكوجيتو الديكارتي الذي بقي مهيمنا على تفسير الخطاطة الوجودية لبعض قرون بعد أن ربط الوجود الإنساني بممارسة عمليات الفكر والسجال الفلسفي[11]

فوسائل الإعلام الجديدة تتيح فرصا للخروج من وضعيات عدم التواصل وعدم التفاهم ، ويمكن لهذه الوسائل أن تقدم الإضافة المرجوة لإرساء فضاء عام يلتقي فيها المواطنون والسياسيون وكل الفئات الاجتماعية للتحاور حول قضايا الصالح العام وتوجيهه لتحقيق البناء الديمقراطي[12].

ثانيا: الفضاء العمومي

1-الفضاء العمومي...مقاربة مفاهيمية وتاريخية[13]:

تشير معظم كتابات الباحثين إلى أن ظهور مفهوم المجال العام «**Espace public**"تعود إلى كتابات المفكر والفيلسوف الألماني يورغنهابرماس **Jürgen Habermas**

في ستينيات القرن الماضي في كتابه الشهير الفضاء العمومي ، اركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكونا بنيويا للمجتمع البرجوازي«**L'espace public , archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeois ».**[14]

قام من خلالها بدراسة تحليلية سوسيولوجية للتغيرات الهيكلية ولبنية الفضاء العمومي البرجوازي **la sphère publique bourgeoise** ظهوره ، وظيفته وخصائصه في كل حقبة تاريخية إلى يومنا هذا ، مستندا في ذلك على معطيات وخلفيات سوسيولوجية وتاريخية.

حيث ظهرت خلال القرن الثامن عشر وفي أوروبا الغربية (فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا ، انجلترا)، فضاءات عامة كالمقاهي ، صالونات ، مكتبات ، نواد ثقافية ، جمعيات فكرية .....، وفي هذا الصدد يذكر **هابرماس** أنه وموازاة مع ميلاد الدولة الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية جديدة هي البرجوازية تشكلت نواتها من موظفي الإدارة ، القضاة ، الأطباء ،

القساوسة ، الأساتذة ، وغيرهم من أفراد النخبة المثقفة ، شكلت هذه الطبقة فضاء عاما برجوازيا يضم أشخاص خواص شكلوا جمهورا ، هذا الأخير الذي يفترض أن يكون على قدر من التفكير والقدرة على النقد[15].

إذن كان لهذا الفضاء العام وظيفة ثقافية تجسدت في المسارح والمعارض وقاعات الحفلات والنوادي ، حيث كان البرجوازيين يتبادلون فيها الرأي ويتناقشون في مسائل تتعلق بالفن والأدب كمرحلة أولى ، ولكنه سرعان ما بدأ يؤدي وظيفة فعالة على المستوى السياسي وهذا في منعطف القرن السابع عشر في انجلترا ، حيث أرادت بعض القوى الاجتماعية إضفاء الشرعية على بعض مطالبها من خلال التأثير في قرارات السلطة ، حيث كانت انجلترا البلد الأوروبي الوحيد آنذاك الذي أشرك الجمهور في حل صراعاته ، أما في فرنسا فكانت قبل الثورة مؤسسات ضاغطة وفعالة كان على رأسها الصحافة ، وبالتالي فإن تسييس الحياة الاجتماعية بعد الثورة الفرنسية ساهم في تحول الفضاء العام البرجوازي إلى سلطة مضادة**pouvoir– un contre** لسلطة الدولة ، بفعل نمو صحافة الرأي والكفاح ضد الرقابة المفروضة من طرف الدولة على حرية التعبير .

تطورت هذه الفضاءات أكثر بالتوازي مع تنامي القراء وتبادل الكتب والمجلات والصحف أي بفعل تطور "وسائل الاتصال وصحافة الرأي" ، حيث اتسم النقاش والحجاج في هذه الفضاءات بالتكافؤ والعقلانية ، وعلى هذا النحو فإن النقاش يبنى على الحجاج العقلاني والنقدي من خلال -**بروز سلطة العقل كوسيط أصيل لم يسبق له مثيل في التاريخ بين الأشخاص والخواص والسلطة**- والذي يمثل الواسطة التي يتشكل من خلالها الرأي العام باعتباره المعيار الذي اتفق حوله المتحاورون للحسم في مسائل تتعلق بالحياة العامة وليس تجميعا للآراء الفردية على حد تعبير الباحث **الصادق الحمامي** ، بمعنى أن عملية النقاش ترتكز على الاستعمال العام للعقل والمنطق والنقاش الحر الذي كان لكل فرد يعطي رأيه بحرية في الأخبار التي كانت تتناقلها الصحف [16].

لهذا فإن الفضاء العام عبارة عن دائرة وسيطة تكونت بين المجتمع المدني والدولة ، فهو مجال متاح للجميع للتعبير عن أرائهم.

صاغ إذن **هابرماس** تعريفه للفضاء العام بأنه:" مجال للممارسات الفكرية المبنية على الاستعمال العام للعقل والمنطق من طرف أفراد خواص ، حيث قدراتهم النقدية غير مرتبطة بانتمائهم إلى جهاز رسمي أو إلى بلاط الملك ، ولكن يرتبط بنوعية قراءاتهم ومشاهديهم الذي جمعتهم متعة الحوار التعايشي"[17].

إذن هو المجال الذي يتم فيه النقاش والحوار الحر بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة والمشتركة.

وهو كذلك مجال لنقد السلوكات والمعتقدات اللامنطقية التي تأسست في المجال الخاص ، ويعاد تشكيلها باستعمال المنطق والعقل[18].

2-الفضاء العام، فضاء للتأثير السياسي والتجاري وتكريس الهيمنة

كان لانتشار التعليم وتطور الرأسمالية التي ارتبطت بظهور الفضاء العام البرجوازي ، وظهور وسائط الإعلام الجماهيرية –**ذات التوجه التجاري**- كلها عوامل **حسب ايف سانتومير** أدت إلى تدمير هذا الفضاء وتلاشيه ، وظهور ديمقراطية الحشود بسبب زيادة العمومية التجارية على حساب العمومية التواصلية وحلول الخطابة العامية المتلاعبة بالعقول محل الحوار المتعقل بين المواطنين[19] ، التي أدت في النهاية إلى الانتقال من الثقافة المناقشة « **Culture discutée**» **إلى** الثقافة المستهلكة **Culture consommée**

فالتحول من صحافة الرأي إلى الصحافة التجارية بفضل التقدم التقني الهائل في مجال نقل المعلومات ، كما أصبح محرورا الجرائد بعد عام 1870 أقل اهتماما بالمصلحة العامة مقابل دفاعهم عن المصالح الخاصة ذات الامتيازات بعد أن كان مفهوم المصلحة العامة أو المصلحة المشتركة الشغل الشاغل في الفضاء العمومي التقليدي.[20]

هذه العوامل والتي كان على رأسها التوجه التجاري لوسائل الإعلام جعلت الجماهير تتحول من طرف ايجابي ينتقد الثقافة ويناقش مضامينها وأساليبها إلى طرف سلبي

متفرج يكتفي باستهلاكها ، وبذلك أنتجت هذه الثقافة فضاءا وهميا وظيفته اشهارية ، وليس الإشهار **publicité** سوى أداة للتلاعب بعقول الجماهير خاضعة لاستقلال السياسة والاقتصاد اللذين جعلاها وسيلة للممارسة تأثيرهما[21].

ومن هنا تحولت الفضاءات العمومية إلى فضاء للتأثير السياسي والتسويق وللبحث على الهيمنة والولاء ، فتحول الاتصال بذلك من وسيلة لتحقيق التفاهم والاتفاق والبحث المشترك عن الحقيقة والصالح العام إلى اتصال يسعى إلى تكريس هيمنة ومصلحة القائمين على الاتصال - الاتصال التجاري (**الإشهار**) والاتصال السياسي ، تحولت على إثرها وسائل الإعلام إلى وسيلة لتأمين الولاء السياسي وإغراء الجمهور وحلبة خاضعة لقوى المال والاقتصاد والسلطة.

إذن جاءت وسائل الإعلام لتحتل هذا الفضاء وتشوهه وتسيطر على مضمونه لتجعله دعامة للايديولوجيا والمصالح بعد أن كان الأداة التي يتمكن المجتمع من خلالها تدبير شؤونه وفض نزاعاته من خلال المشاركة العمومية ، فقد على إثرها الاتصال العمومي جوهره باعتباره وسيلة وآلية لإدارة الفضاء العام.

وبالتالي فالمجال العمومي باعتباره مجالا رمزيا وسيطا بين الدولة والمجتمع هو ليس المجال السياسي (مجال التنافس على السلطة ، بل هو قوة مضادة تستطيع أن تنافس السلطة القائمة في اتخاذ القرارات والتموقع داخل هرم الدولة ووسيلة المواطن في الضغط على الدولة وإنقاذ الإرادة الشعبية من العنف والاستبداد والتلاعب بالرأي.

وبهذا فإن المجال العمومي حسب **لهواري عدي:** أنه يقع بين المجتمع المدني والدولة ولها دلالة سياسية وقانونية ، لأنه عبارة عن طريقة تنتظم من خلالها العلاقة بين سلطة الحكام والمحكومين ، فهو إذن عبارة عن علاقة سلطة **une relation du pouvoir**[22].

فالفضاء العمومي وفق للمقاربة الهابرماسية الذي يتم التعبير عن شروط التواصل التي يمكن بواسطتها أن يتحقق بشكل نقاش للرأي والإرادة للمواطنين ، وهو لهذا الاعتبار مفتوح ومتاح للجميع أو على الأقل ما يقوله هابرماس*[23].

من هذا المنطلق ، وبحكم وجود الوسائط الإعلامية في خضم تطورات المجال العمومي باعتبار هذه الوسائط كمنظمة للعملية الاتصالية ، فإن **برنارد مياج** يقترح أن تنظيم الفضاء العمومي في المجتمعات الغربية ، قد تطور وفق خمسة نماذج: وهو نموذج **صحافة الرأي** ، ونموذج **الصحافة التجارية** ، نموذج **الإعلام الجماهيري (الإذاعة والتلفزيون)** ونموذج **العلاقات العامة الشاملة** بالإضافة إلى النموذج الأخير والمرتبط **بالميديا الجديدة** والذي يتسم بطابعه المجتمعي وبضعف بعده السياسي[24] ، ويشير هابرماس إلى أن نجاح الفضاء العام يعتمد على[25]:

- مدى الوصول والانتشار.
- درجة الحكم الذاتي المواطنون ، أي يكونوا أحرارا يتخلصون من السيطرة والهيمنة.
- رفض الاستراتيجية أي بمعنى أن لكل فرد يشارك على قدم المساواة.
- الفهم والثقة والوضوح.
- وجود مناخ اجتماعي ملائم.

3 - التواصل كآلية لإدارة النقاش داخل الفضاء العمومي وشروطه

إن للفعل التواصلي خصوصية في منظومة الفضاء العمومي يتميز عن الأفعال الآخرى بأنه لا يسعى للبحث عن الوسائل الأخرى بأنه فعل اتصالي لا يسعى للبحث عن الوسائل التي تمكنه من التأثير في الغير بل يبحث عن كيفية التوصل إلى تحقيق التفاهم والتوافق دونما إكراه أو قسر كيف كان نوعهما.

حيث حدد **هابرماس** الأفعال التواصلية على النحو التالي "بأنها تلك الأفعال التي تكون فيها مستويات الفعل بالنسبة للفاعلين المنتمين إلى العملية التواصلية غير مرتبطة بحاجيات السياسة بل مرتبطة بأفعال التفاهم" بمعنى أن تحقق الغاية الأساسية وهو التوصل إلى التفاهم أو الإجماع[26].

المعقولية التواصلية: Rationalité communicationnelle

والتي يقصد بها تطبيق المعرفة بشكل تواصلي على أفعال اللغة ، ويحيل هذا المفهوم إلى قوة الخطاب الحجاجي

الذي يسمح بتحقيق التفاهم والإجماع دون عنف ويتميز بكون المشاركين فيه يتجاوزون تصوراتهم الذاتية، لصالح قناعات عقلانية يتميز فيه أيضا بكونه فعلا مسؤولا، يعني أن الشخص المشارك في جماعة تواصلية هو شخص مسؤول طالما باستطاعته توجيه نشاطه وفق ادعاءات الصلاحية المعترف بها، حيث أن في الممارسة التواصلية يقوم الإجماع على الاعتراف البينذاتي بادعاءات الصلاحية القابلة للنقد، هذا يعني أنّ الاتفاق المحصل عليه بطريقة تواصلية إجرائية تستند إلى حجج مما لا يدع مجالا للشك في أن نظرية المحاجة إذن ضرورية لتفسير مفهوم المعقولية التواصلية والتي يعرفها **هابرماس** بقوله: "نسمي محاجة ذلك النمط من الخطاب حيث تموضع**Thématiser**الأطراف المشاركة ادعاءات الصلاحية التي تشكل موضوع نزاع وتحاول قبولها أو نقدها بواسطة الحجج ، ويستند في نظرية المحاجة إلى الحجة الأقوى ودافعيتها العقلانية [27]، وتقاس قوة الحجة كذلك بمدى قدرة كل طرف إقناع الأطراف المشاركة في الحوار بقبول ادعاء الصلاحية، ويسمح هذا الإجراء بالحكم على مدى معقولية الفرد القادر على الكلام والفعل والمشارك في الحوار من خلال النظر في مدى استعداده للحوار وفي الطريقة التي يعالج بها الحجج المقدمة إليه سواء أكانت مؤيدة لادعائه أو معارضة له ، ومدى ما يمنحه من قوة لحججه[28] .

فالفعل التواصلي يستلزم المحاججة والمناقشة النقدية إلى جانب الحق أو القبول وقد وضع **هابرماس** مفهوم أخلاق المحادثة والتواصل الذي يعتمد على اللغة العادية بوصفه مبدأ معياريا نموذجيا في البلدان الديمقراطية، معتبرا أن المتحاور ما أن يبدأ في التواصل حتى يكون قد قبل بالاحتكام إلى معيار أخلاقي يخضع الاختلافات للحجج والأدلة القوية.

على صعيد آخر، أضحت وسائل الإعلام الاجتماعي تنحدر من مرجعية عفوية، منظمة وغير منظمة اتخذت من مبدأ حرية التعبير والنقاش الحر كمبدأ لها والاستقلال نسبيا عن الالتزامات الإيديولوجية القائمة دون قيود، حيث تعتبر سمة التفاعلية أهم سمات هذه البيئة الاتصالية الجديدة والتي طرأت على المتلقي الذي أصبح أكثر ميلا إلى التفاعل والتفرد بالوسيلة، تحولت العملية الاتصالية على إثرها إلى عملية شبه مباشرة بين أطرافها (المرسل – المستقبل)، على حد تعبير فيدال Vedel "مجتمع بدون وسيط"، وهي محاولة لإعادة العملية الاتصالية إلى طبيعتها الأصلية والمباشرة .

من هذا المنطلق يعول الكثير من الباحثين على الميديا الجديدة في إعادة إحياء النموذج الأصيل للفضاء العمومي – وفق للمقاربة الهابرماسية – التي تعتمد بالأساس على براديغم التواصل من أجل استكمال مشروع الحداثة غير المكتمل**La modernité est un projet non achevé** ،فإحياء الميديا الجديدة للفضاء العام وفقا للمقاربة الهابرماسية يمكن أن يمثل مخرجا لأزمة الديمقراطية وحلا لأمراضها في الدول العربية، خاصة وأنها أحدثت تغييرات عميقة على المستوى البنائي والنسقي بهذه المجتمعات، واكتملت أكثر مع ولادة منصات الشبكات الاجتماعية التي وفرت مناخا مناسبا لتفاعل أكثر من نمط اتصالي الفايسبوك، توتير، المدونات، أسهمت في ابتداع فضاء تواصلي جديد-افتراضي-نجح فيه المواطن العربي – إلى حد ما – في استثمار قدراته واستيعاب الفئات التي كانت عرضة للإقصاء والتهميش في الفضاء العمومي التقليدي في ما يصطلح عليه بثورات الربيع العربي .

ثالثا: إدارة الاتصال العمومي للفضاء العمومي

بعد هيمنة وسائل الإعلام في إدارة هذا الفضاء وما يتم تداوله من قضايا يتم طرحها وفقا للمصالح الخاصة لجماعات المصالح، يمكن اعتبار الاتصال العمومي في هذا الصدد بديلا ومقاربة متكاملة المعالم تقوم على مبدأ النفاذ إلى المعلومات للجميع والذي يفترض الانتقال من منطق السرية إلى منطق المكاشفة وترويجها وتداولها وضمان البلوغ إليها دون حجز أو حجر أو إكراه[29]، وتكريس الشفافية **transparence** والانفتاح **discolosure** إضافة إلى دفع المواطن إلى المشاركة والخوض في الشأن العام.

- **النفاذ إلى المعلومات: Accès à l'information**

يكتسي حق النفاذ للمعلومات أهمية دولية كأحد المعايير الأساسية لتحقيق دولة الحق والقانون، والتي هي هدف يرتكز على العديد من الأطر السياسية والقانونية التي

أساسها الفعل، فمن مكاسب الديمقراطية تثمين هذا الحق الذي يجسد سيادة القانون في الدولة.

وهي بهذه الصيغة، أحد الأسس التي يعتمدها الاتصال العمومي ليبرر وجوده وليدير بها الفضاء العام، فعندما يتعلق الأمر بمعالجة المقتضيات المشتركة لجميع أفراد المجتمع يصبح النشاط العمومي ميدانا لكل الأفراد المشاركة فيه ، إذن هذه المقاربة المتضمنة لعنصر المشاركة في المعلومة تتضمن تداول المعلومة ،حيث اعترفت المحكمة العليا للو.م. أ بأن حق المعرفة هو وسيلة توازن بين السلطات لأنه يعزز حرية اتجاه الحكومة، وشرط هام للسير العادي لنظام السلطة كما يقول البروفيسور **Sulaiman :"أن تداول المعلومة هو في الأخير تداول على السلطة"**.

«Lepartage de l'information revient en dernier ressort à un partage de pouvoire[30]

وهذا لن يتسنى إلا من خلال وضع ترسانة قانونية وتشريعية تضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، لاسيما المعلومات ذات المصدر العمومي، ولكن أيضا ضمان الحق في الإعلام بشقيه، الضامن لحرية التعبير والرأي من جهة والموفر لأدوات التصرف في ذات الحق من جهة ثانية.

فحق النفاذ للمعلومات يعني حق المواطن في الوصول للمعلومات أو الحصول عليها بكل الطرق المشروعة من حكومته، ويعتبر دعامة أساسية للنهوض بالرأي العام ومراقبة العمل الحكومي، ومعرفة كيفية ولطريقة من تتخذ القرارات العمومية وتعطيهم القدرة والسلطة للمشاركة أو المساهمة بالاقتراح أو بالاحتجاج على ما يصدر عن الدولة ومرافقها من تدبير وقوانين، قد لا يرتضيها المواطنون أو يرون فيها مساسا بحرياتهم أو مستقبلهم.

لذا فمن ناحية فهو حق أساسي، ومن ناحية آخرى هو أداة كونه يؤطر للعلاقة بين الدولة ومواطنيها، وبالتالي تتوقف ممارسته على الوعي السياسي والقانوني لمواطني الدولة بأهميته وأيضا تطور البناء الديمقراطي في فكرة الدولة ومؤسساتها التي تلعب دورا في فتح المجال لمواطنها لممارسته.

- **الشفافية: La transparence**:

وهي وسيلة تهدف إلى تتبع المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة تتيح لذوي الشأن العام القيام بدور حاسم في الكشف عن مواطن الفساد وحماية المصالح العامة، وهو ما يجعل قنوات الاتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وذلك عن طريق وضع سلسلة واسعة من المعلومات في تناول الجمهور لمعاينتها ومتابعتها تحقيقا لمبدأ المراقبة الشعبية والمساءلة.

فالشفافية في الفضاء العام تتيح تقاسم المعلومات والمكاشفة، فهي تضمن التدفق الحر والشامل وللمعلومات بحيث تصبح متاحة لجمع الفاعلين، وتوفير إجراءات وأجهزة واضحة، ومن مقتضيات الشفافية ضرورة الكشف عن مختلف القواعد والتعليمات المعتمدة في وضع وتنفيذ السياسات واتخاذ مختلف القرارات بحيث تسمح بالمساءلة[31].

- **المشاركة :(la participation)**

يعتبر فعل المشاركة من أهم رهانات الاتصال العمومي من خلال دفع المواطن إلى الخوض والمشاركة في الشأن العام، ووضعه في قلب النقاشات العامة خاصة وأن الغاية الأساسية لهذه النقاشات هي تحسين القرار العام، وبالتالي فإن النقاش يفضي إلى قرارات أحسن[32]، وهنا لا ينحصر فعل المشاركة على المواطن فقط بل تقتضي الانفتاح على كل فواعل المجتمع بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي كلها عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي لعملية اتخاذ القرار[33] في الفضاءات العامة.

وفي هذا الإطار يستمد الاتصال العمومي شرعيته من الديمقراطية التشاركية والتي تنطلق من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار الاستشارة والمشاركة، وعليه فهي عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه بشكل مبسط، بمعنى أن يكون للمواطنين رأي ودور في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من

المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.[34]

رابعا: الاتصال العمومي تجسيد لقيم الحكومة المفتوحة

تمثل الحكومة المفتوحة تجسيدا لثقافة الحوكمة والتي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة الجهات المعنية دعما للديمقراطية والتنمية الشاملة، وهي بذلك تمثل تجسيدا للشفافية في الأعمال الحكومية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية والمعلومات ومدى استجابة الحكومة للأفكار الجديدة والمطالب والاحتياجات، وما مفهوم الحكومة المفتوحة إلا نمط مختلف يفرض إعادة التفكير في كيفية الحكم وإدارة الفضاء العام بما يتلاءم وتلبية متطلبات وحاجيات المواطنين وكافة الفاعلين من خلال الاطلاع على المعلومات والوثائق والإجراءات والمشاركة في صياغتها بما يتفق والصالح العام وهي تستلزم مجموعة من الآليات وهي:

-يقتضي تنفيذ استراتيجيات الحكومة المفتوحة الانفتاح على كافة الفاعلين والتعاون والتنسيق مع كل الجهات الفاعلة.

-التنسيق يكون من خلال الآليات المؤسسية الضرورية بشأن استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة – **على المستوى الأفقي والعمودي**-لضمان توافقها مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

-التواصل بخصوص نشاط استراتيجيات ومبادرات الحكومة المفتوحة بشأن مخرجاتها ونتائجها وتأثيراتها.

-توفير بيانات ومعلومات واضحة وكافية والموثوقة عن القطاع العمومي في الوقت المناسب بشكل مفتوح وحر يمكن قراءتها آليا ويسهل العثور عليها وفهمها واستخدامها ويتم نشرها عبر نهج متعدد القنوات وترتيبها حسب الأولوية بالتشاور مع الجهات المعنية.

-منح جميع الجهات المعنية فرصا متساوية وعادلة ليتم إبلاغها واستشارتها وإشراكها بشكل نشط في جميع مراحل دورة السياسات العامة من صياغتها إلى غاية تنفيذها.

-العمل على تعبئة الطاقات والجهود لإيجاد آليات تسمح للوصول لكل الفئات بما فيها المهمشة في المجتمع وإشراكها هي الأخرى في قرارات الصالح العام خاصة على مستوى النطاقات الجغرافية المحلية.

-استكشاف طرق مبتكرة لإشراك كل الفاعلين بشكل فعال من أجل تقدم الأفكار والمشاركة في إيجاد الحلول واستغلال الإمكانيات التي تتيحها الحكومة الالكترونية.

-ضمان تفعيل الأطر القانونية والمؤسسية بما يتلاءم وتحقيق أهداف الحكومة المفتوحة.

خاتمة

يعتبر الفضاء العام مجالا وميدانا للتعبير عن الرأي الفكري والنقدي، غير أن وسائل الإعلام جاءت لتحتله وتشوهه، لتجعله دعامة للإيديولوجيا وإلى أدوات للهيمنة والسيطرة، وبات من الضروري اليوم مع تحول العلم والتكنولوجيا وتغير الأنساق الوظيفية والسياسية والاجتماعية مُساءلة الفضاء العام والتفكير في التواصل العمومي لإدارة هذا الفضاء وتشكيله من خلال تأسيس نظرية اجتماعية في التواصل تسمح بالشروع في تفكير عقلي ونقدي جديد ومستقل لقضايا عصرنا خاصة بالنسبة للمجتمعات العربية بناءا على التواصل والتداول بدل الصراع والعنف خاصة وأن العالم يعيش اليوم رهانات وتحديات كبيرة تفرض تضافر الجهود لتحقيق التفاهم والانسجام بين مختلف الفاعلين العموميين وهو ما يقترحه الاتصال العمومي من خلال مبادئه.

الهوامش

1. عواج سامية وآخرون: الاتصال العمومي من النظرية إلى التطبيق ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2017 ، ص 80.

2. Michel Beauchamp (ed). Communication publique et société. Repères pour la réflexion l'action, Boucherville, Quebec, 1991, p 05.

3. - François Demers, la communication publique, un concept pour repositionner le journalisme contemporain, les cahiers du journalisme, N018-printemps 2008p 206.

4. -Dominique Bessières: la définition de la communication publique: des enjeux disciplinaires aux changement de paradigmes -organisationnels، communication & organisation، N 35 ,2009 ,p17.

5. -Pierre Zémor, la communication publique 4 ed, Paris, PUF ,2008,pp 9-10

نقلا عن عواج سامية وآخرون ، المرجع السابق ، ص. ص14-15.

6. أيمن بكر سمر الشيشكلي ، مترجما ، النسوية والمواطنة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ،2004 ص195 . نقلا عن: زكرياء حريزي ، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائر نموذجا- ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011 ، ص36.

7. -Daniel Bougnoux, Dynamique de l'influence imaginaire et mécanismes immunitaire du rejet, Actes du Colloque «communication au service de l' action sur les comportement sociaux» revue tunisienne de communication,N°15/16 décembre 1989 ,p89.

8. -ديفيد أوزبورن ، تيد غايبلر: إعادة اختراع الحكومة –كيف تحول روح المغامرة في القطاع العام-تر: محمد توفيق البجيرمي ، دار العبيكان للنشر ، د.س. ن ، د. م. ن ، ص29.

9. -عزمي بشارة: المجتمع المدني ، دراسة نقدية ، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات ،2012 ، ص 08.

10. -بوحنية قوي: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية –دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2015 ، ص.ص 70-71.

11. -حسن مظفر الرزو: فضاء التواصل الاجتماعي العربي –جماعاته المتخيلة وخطابه المعرفي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2016 ، لبنان ، ص 2016 ، ص15.

12. -يامين بودهان: قضايا في الاتصال السياسي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان 2018 ، ص 165.

13. في هذا الورقة سنركز على المقاربة الهابرماسية للفضاء العمومي مع العلم أنه ثمة مقاربات ومسالك أخرى لتفسير الفضاء العمومي على غرار مقاربة حنا أرنت Hannah -Aronde والمقاربة الجمالية الاستيقية لجون مارك فيري.

14. جميلة حنيفي: يورغن هابرماس من الحداثة إلى المعقولية التواصلية ، إصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية ، الجزائر ،2016 ، ص291.

15. الصادق الحمامي ، "الميديا الجديدة والمجال العمومي: الإحياء والانبعاث ، مجلة الإذاعات العربية ، العدد 3 ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، 2011 ، ص 16.

16. الصادق الحمامي ، المرجع نفسه ، ص 16

17. .H. Janniere, V. Devillard : « espace public, communauté et voisinage » In : Les espace publics modernes, collectif sous la direction de Picon Lefbrovre, Moniteur, Paris, p16.

نقلا عن إدريس نوري: استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية دراسة ميدانية على حديقة لتسلية في مدينة سطيف ، وساحة طاووس عمروش في مدينة بجاية ، مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة قسنطينة ، 2007 ، ص 50.

18. إدريس نوري: المرجع نفسه ، ص50.

19. عادل البلواني ، النظرية السياسية لهابرماس (الحداثة والديقراطية)، إفريقيا الشرق ، المغرب ، دط ،2014 ، ص 137نقلا عن:قدور نورة ، أزمة الهُويّة في المجتمعات الليبرالية«يورغن هابرماس» نموذجًا ، دكتوراه في الفلسفة ، جامعة وهران 2كلية العلوم الاجتماعية، 2016-2017 ، ص133 .

20. كوينتين دولا فيكتوار: مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرماس : استمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة ،تر: نور الدين علوش ،مجلة إضافات ، لبنان ،العدد 12 ربيع 2013 ،ص 55.

21. الصادق الحمامي: المرجع السابق ، ص16.

22. AddiLahouari: « Espace public et société en Algérie »In « leQuotidien d'Oron »n° 24/04/2004. Algérie

نقلا عن: نوري دريس ، المرجع السابق ، ص 52.

23. في المقابل نجد رأيا مخالف لدى مجموعة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين أبانوا عبر مختلف الدراسات التاريخية السوسيولوجية بأن الفضاء العمومي لم يكن أبدا في يوم ما مفتوح ومتاحا للجميع من خلال إقصائه لفئات معينة من المجتمع (السود- النساء –الطبقة العاملة)une sphère plébéienne ، هؤلاء الذين بقوا مبعدين عن أي مشاركة فعالة داخل هذا الفضاء العمومي البرجوازي وهي الانتقادات التي وجهتها نانسي فريزر التي جعلت موضع تساؤل الفرضيات التي ينبني عليه التصور الهابرماسي للفضاء العمومي من خلال انتقادها لهذا التصور الذي يحيل على نموذج واحد هو النموذج البرجوازي وهو ما دفع هابرماس إلى إعادة النظر في التعريف الذي قدمه في مقدمة كتابه (**الفضاء العمومي ثلاثون سنة فيما بعد**) الذي يقر فيه بتعدد الفضاءات العمومية من جهة وبإهماله لطبقات أخرى من المجتمع وتركيزه على المجال العمومي البرجوازي.

24. الصادق الحمامي: المرجع السابق ، ص 17.

25. حاتم سليم العلاونة ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير ."كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا ، عمان ، نوفمبر2012 ، ص6 .

26. جميلة حنيفي: المرجع السابق ، ص 159.

27. جميلة حنيفي: المرجع نفسه ، ص159.

28. جميلة حنيفي: المرجع نفسه ، ص160.

29. يحيا يحياوي: في معوقات الاتصال العمومي بالمغرب ، أشغال ملتقى الدولي حول الاتصال العمومي: المقاربات والتحولات والرهانات 12-13 أفريل 2007 ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كنراد اديناور ، ص 58.

30. Guy Scoffoni : le droit à l'information administrative aux états unis. Préface de venezia Jean-Claude, éditions Economica, paris, 1992, p14.

31. محمد براو: الشفافية والمساءلة والرقابة العليا على المال العام في سياق الحاكمة الراشدة ، دار القلم ، المغرب ، 2010 ، ص 19.

32. Philipe Subra : A quoi et à qui sert le débat public ? Hérodote.vol 3 N .110, 2003, p150

33. يحي بوافي ، "جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم... في ظلّ غياب الأحزاب"، العرب الأسبوعي ، لندن: عدد السبت 03/ 09 / 2009 ، ص. 06 ، نقلا عن:عصام بن الشيخ ، الأمين سويقات:إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي — حالة الجزائر والمغرب - دور المواطن ، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي ، ص.05. متوفر على الرابط الآتي:

https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20de%20Droit%20et%20des%20Sciences%20Politiques/Les-menaces-de-securite-dans-les-pays-du-Maghreb-a-la-lumiere-des-developpements-actuels-27-28fevrier-2013/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf

34. بوحنية قوي: المرجع السابق ، ص 55.

القناصل والتمثيل القنصلي بين الدولة الحفصية والقوى المسيحية في الغرب الأوروبي فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر الميلاديين، الثامن والعاشر الهجريين من خلال وثائق فلورنسا ووثائق أرغونة

Consuls and consular representation between Hafsid and forces of Christianity in Western Europe between the 14th and 16th centuries AD, VIII and x the Moslem calendar through Florence and organ documents

تاريخ الارسال:09/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

عبد الناصر جبار، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
djebbarnasser@gmail.com

الملخص

يدرس هذا البحث ، كما هو ظاهر من العنوان التمثيل القنصلي للتجار والدول المسيحية في المدن والموانئ في دول الغرب الإسلامي. ويركز بصفة خاصة على الدولة الحفصية لأنها تمثل بامتياز النموذج الذي تتوفر فيه الوثائق التي تسمح لنا بدراسة هذا الموضوع.

تعتمد الدراسة في أساسها على الوثائق وهي في مجملها المعاهدات المبرمة بين أطراف العلاقات ، مسلمين من جهة ومسيحيين من جهة أخرى ، والمراسلات المتبادلة بينهم على اختلاف وتنوع مواضيعها واغراضها. وهي وثائق تزخر بالمعلومات التي تخص الموضوع بالدرجة الأولى

الكلمات المفاتيح: القناصل ، التمثيل القنصلي ، العلاقات التجارية ، الدولة الحفصية ، بيزة ، جنوة ، أرغونة

Résumé

titre, le présent *travail tourne autour des consuls et des représentations consulaires des commerçants* ainsi que *des Etats chrétiens dans les ports et* les *villes du Maghreb*, spécialement à l'époque *de* l'Etat Hafside. Notre étude aspirait à couvrir une période plus longue, toutefois, en raison du manque de *documentation*, nous nous sommes limités à cette période de l'Histoire. En ce sens, le présent travail repose *sur* des documents de deux types ; d'une part, les accords consignés passés entre les musulmans et les chrétiens. D'autre part sur les échanges épistolaires entre ces deux protagonistes dont les sujets sont aussi riches que variés et qui ont surtout pu nous renseigner sur le thème abordé par ce travail.

Mots clés : Consuls, représentations consulaires, relations commerciales, Hafsides, Gênes, Pise, Aragon

Abstract

As it is indicated in the title, this research is a study of the consular representations of the merchants and the Christian states in the cities and ports of the western Islamic states. It focuses on the State of the Hafsid as it is the best case where historical documents are most available to support any scientific claims in this area of investigation. The study relies on documents, which consist of treaties concluded between the diplomatic parties of the time, i.e. the Muslims, on the one hand, and the Christians, on the other hand, as well as the exchange of official letters between them with various topics and aims

Keywords: Consuls, consular representation, commercial relationship, Hafsids, Genoa, Pisa, Aragon

جمعت بين دول الغرب الإسلامي ودول الغرب المسيحي علاقات واسعة ومتينة لم تنقطع تماما بالرغم من الصدمات العنيفة التي ضربتها، والأزمات المتلاحقة التي مرت بها جراء الهجمات الصليبية المتلاحقة التي تشنها قوى الغرب المسيحي على المسلمين، شرقا وغربا، وبخاصة تلك التي كانت تستهدف الوجود الإسلامي في الأندلس التي تكبد فيها المسلمون خسائر إقليمية معتبرة. زيادة على المشكلة العويصة التي كانت تسمم هي أيضا جو العلاقات بين هذه الدول جميعا والتي تتمثل في القرصنة واللصوصية في البحر المتوسط التي لم يتوقف نشاطها المزعج تارة والهدام دائما خلال كل الفترة موضوع الدراسة وبعدها.

لقد تحدت هذه العلاقات كل الصعاب والمعيقات التي كانت تواجهها باستمرار وراحت تتطور أكثر فأكثر حتى صارت توحي، في بعض فتراتها، بأن القوى الإسلامية من جهة والقوى المسيحية من جهة أخرى، بالرغم من كل ذلك كانت، أميل إلى علاقات الصداقة وتقديم المصالح المشتركة على محاربة بعضهم بعض.

ومن بين شواهد متانة هذه العلاقات، استمرار التبادل التجاري وتطوره إلى مستوى صار معه إقامة التجار في البلدان الإسلامية إقامة دائمة ضروريا، وصار نتيجة لذلك إنشاء مقرات يقيم فيها التجار المسيحيون في البلدان الإسلامية المختلفة أمرا طبيعيا، وهي التي تعرف بالفنادق وتعيين ممثلين دائمين لهم للسهر على مصالحهم ومصالح دولهم وهم الذين يعرفون بالقناصل.

يعد تعيين القناصل، في هذا الإطار، ولهذا الغرض، أول ظهور للتمثيل الدائم لجماعة مهنية قائمة بذاتها ولتمثيل الدول في الوقت نفسه في التاريخ. فلم يكن، قبل هذه الفترة التاريخية، التي تنحصر ما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين، السادس والعاشر الهجريين، معروفا التمثيل الدائم بين الدول لأي غرض كان وفي أي إطار كان.

تهدف الدراسة إلى البحث في أسباب وظروف نشأة هذا التمثيل وتطوره، وإبراز الإطار التنظيمي والقانوني الذي كان يعمل فيه، والمهام التي كان يؤديها والأهداف التي كان عليه تحقيقها.

لا توجد دراسات تتناول هذا الموضوع في حد ذاته، فكل ما هو موجود هو بعض الصفحات أو بعض الإشارات ضمن الموضوع العام، موضوع العلاقات التجارية. ولا غرابة في ذلك، فلم يكن التمثيل القنصلي في حقيقة أمره إلا تطورا طبيعيا لأساليب التمثيل المختلفة التي وضعها التجار المسيحيون وساروا عليها من قبل، أي منذ بداية ممارسة نشاطاتهم التجارية مع دول الغرب الإسلامي.

وإذا كان من الصعب تحديد تاريخ ظهور التمثيل القنصلي بدقة فمن المؤكد أنه جاء متأخرا عن بداية المعاملات التجارية التي بدأت في وقت مبكر جدا من ظهور الكيانات والدول، إسلامية ومسيحية، في الحوض الغربي من البحر المتوسط. فلا ذكر، في المعاهدات والاتفاقيات التجارية الأولى التي وصلت إلينا ولا المراسلات الأخرى بين الدول الإسلامية والدول المسيحية، للقناصل ولا لدورهم في تمثيل التجار، ولا في تمثيل دولهم. ففي هذه الفترة الباكرة من العلاقات كانت التجارة هي الميدان الوحيد الذي تقوم عليه العلاقات. فقد كان التجار المسيحيون يمثلون أنفسهم في مختلف جوانب المعاملات، سواء مع التجار المسلمين أو مع مصالح الديوان (الجمرك) ولم يكن للقناصل أي وجود.

في الواقع فإنه، كما يرى أندري سايوس[1] André Sayous، كانت المعاملات التجارية في بدايتها بسيطة للغاية، فكانت عمليات تبادل السلع تتم بدون تعقيدات. وكان التجار الوافدون إلى الموانىء يعرضون سلعهم، فإذا قدم لهم عرض صالح تتم الصفقة، وإذا لم يحدث هذا فإنهم يغادرون المكان بسلعهم في اتجاه آخر بحثا عن عرض أحسن. ولم يكونوا يبقون في الموانئ سوى الوقت اللازم لإتمام صفقاتهم، لهذا فإنهم لم يكونوا في حاجة إلى تمثيل دائم أو حتى مؤقت. لكن مع مرور الزمن ازداد عدد التجار، وتنوعت السلع، وتضاعف حجم المبادلات فصارت تتم على مدار السنة، دون تقطعات فصلية أو ظرفية، فتعقدت المعاملات أكثر فأكثر بحيث صارت إقامة التجار، أو مساعديهم، في الموانئ والأسواق لفترات طويلة، أمرا ضروريا. كما أنه صار من اللازم إنشاء جهاز متخصص للإشراف على المبادلات وتنظيمها ومتابعة تنفيذ الصفقات وتأمين السلع المباعة أو المتبقية، سواء كان أصحابها معها أو خلال تنقلاتهم بين الموانئ أو

المحطات التجارية العديدة، على ضفتي البحر المتوسط، أو خلال عودتهم إلى أوطانهم لترحيل مشترياتهم ولاستقدام سلع جديدة. صار امتلاك التجار لمقرات دائمة يقيمون فيها ومخازن لائقة يحفظون فيها سلعهم أمرا ضروريا وملحا، فظهرت الفنادق[2].

لقد كان ظهور مؤسسة الفندق إذن نتيجة منطقية لتطور المعاملات وازدياد حجمها، وبقاء التجار لمدد طويلة في الموانئ والأسواق الإسلامية. وأدى ظهور هذه المؤسسة، وتعاظم دورها، إلى ضرورة استحداث جهاز إداري دائم لتسييرها يتكون من أصحاب المصالح ذاتهم، وهم التجار. وما فتئ هذا الجهاز يتطور، وتزداد أهميته، حتى صار لا غنى عنه، سواء بالنسبة للتجار المسيحيين ولدولهم، التي كانت صاحبة المصلحة العليا في التجارة، وفي تنظيم علاقاتها مع الدول الإسلامية. أو بالنسبة للدول الإسلامية، ذاتها، صاحبة الفضاء المفتوح لمعاملات التجار وإقامتهم. كما صار ضروريا إعطاؤه أبعادا أكبر وأهم، فظهر منصب القنصل ووظيفة التمثيل القنصلي.

القنصل

المعنى اللغوي والاصطلاحي

القنصل، كلمة دخيلة على العربية، مأخوذة عن الكلمة اللاتنية consul التي مصدرها فعل Consulere ويعنى: تداول وتناقش وتباحث حول موضوع ما، أو حول قضية ما[3]. وتعني أيضا التشاور حول موضوع ما[4]، وهو المعنى الذي نلمسه في مضمون وظيفة القنصل في النظام السياسي الروماني، لأن القنصل، أو بالأحرى القنصلين، لم يكنا حاكمين مطلقي الصلاحيات، فقد كانا يحكمان تحت مراقبة مجلس الشيوخ، ولا يتخذان أي قرار إلا بعد التشاور معه[5]. وتعني أيضا اتخاذ تدابير أو السهر على أمر ما. بما يعني أن وظيفة القنصل تلزم صاحبها الكثير من المسؤولية أمام الجهة التي يمثلها. وتدل على أن القنصل موظف غير مطلق الصلاحيات. وهو ما نلمسه في منصب ووظيفة القنصل عبر التاريخ.

إن وظيفة القنصل قديمة في التاريخ الروماني إذ يعود ظهورها إلى العصر الجمهوري، في دولة روما، الذي يمتد بين سنتي 509 ق م و27 ق م. وهي وظيفة يتقلدها شخصان، وهما اللذان كانا يحكمان روما بتفويض من مجلس الشيوخ كما ذكرنا. انتهى هذا المنصب، عال المستوى، عند إعلان أوكتافيوس أغسطس[6] Octavius Augustus قيام النظام الامبراطوري عام 27 ق م. غير أن اللفظة ظلت مستعملة، بصفة رمزية، أي بدون السلطات المرتبطة بها، طوال العصر الامبراطوري[7]، وفي الكثير من الأنظمة السياسية التي ورثت الفضاء الروماني بعد انهياره.

وتأخذ هذه اللفظة، بعد سقوط الامبراطورية الرومانية سنة 476 م، معاني عديدة ترتبط ببعض الوظائف غير واضحة المعالم في بلاطات الدول والممالك التي ظهرت في الغرب المسيحي في العصور الوسطى، وبخاصة المدن التجارية الإيطالية مثل بيزة وجنوة وفلورنسا وغيرها. نجد هذا جليا في الوثائق العربية المحفوظة في أرشيف فلورنسا، وهي مجموعة من المراسلات التي تبودلت والمعاهدات التي أبرمت بين القوى الإسلامية المطلة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، مثل دولة المماليك والدولة الحفصية من جهة، ودولة بيزة ووريثتها فلورنسا من جهة أخرى، التي جمعها ونشرها، سنة 1863، الباحث المستشرق الإيطالي ميكالي أماري[8] Michele Amari.

لقد كشفت لنا ديباجات هذه المراسلات والمعاهدات، والتي كانت تحرر وفق الأصول والقواعد والمراسيم المتبعة في العلاقات بين الدول في ذلك الزمن، عن اسماء الوظائف في سلم إدارة دولة بيزة ومنها وظيفة القنصل، ولم تكن تعني، في هذا السياق، التمثيل الخارجي بعد.

ففي مراسلة صادرة عن عبد الله بن عبد العزيز .. ابن أبي خراسان[9]، مؤرخة في آخر جمادى الآخرة سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة هجرية[10] (552هـ) يظهر في ديباجتها أنها مرسلة إلى " الأرك الجليل أرك بيشة والمشيخة الجلة قناسلتها وقمامصتها ... "[11]. أما في مراسلة مؤرخة في عشرين صفر 580هـ/2 جوان 1184[12] فكتب بلفظ " القناصار"[13]، وتجمع على " قناصرة"[14]. وفي مراسلة أخرى[15] كتب بصيغة الجمع بلفظ " القناصلة"[16]، وهي الصيغة التي شاعت واستمرت حتى اليوم، مع الاستغناء عن التاء المربوطة في

صيغة الجمع ، أي تكتب قناصل. وواضح أن اللقب كان يطلق على أحد الموظفين السامين في نظام الحكم. أما مهام هذا الموظف أو صلاحياته فلا نعلم عنها أي شيء.

وأما مراسلة بتاريخ 9 جمادى الأولى سنة 597هـ/11 فبراير 1201[17]، فتبدأ بذكر القناصلة كأولى الشخصيات الموجهة إليهم " ... القناصلة والأشياخ والأعيان الذين ببيجة (بيزة) وفقهم الله تعالى ....". فهل طرأ تغيير في الترتيب السياسي والإداري في النظام الحاكم في بيزة ؟

وفي مراسلتين متتاليتين[18] تظهر ، لأول مرة ، في الوثيقة الأولى وظيفتا أو منصبا القناصلة الكبار وقناصلة البحر ، وحسب الوثيقة الثانية: قناصرة البر وقناصرة البحر ، ويذكران على رأس قائمة قادة الدولة. فهل يعني هذا أنه كان هناك منصبان يحملان لقب قنصل وأن أحدهما ، قنصل كبير وهو قنصل البر ، وأن الآخر قنصل أقل شأنا ، وهو قنصل البحر ؟. يجوز هذا وإلا ما كانت أطلقت صفة كبير على الأول. أما بخصوص الفئة الثانية ، قناصلة البحر ، فلا نعلم هل كانوا يتولون قيادة الأسطول الحربي أم قيادة الأسطول التجاري ؟ أم أنه لا فرق بين الأسطولين ؟

نأتي الآن إلى الاختلافات الكبيرة في رسم ، أي كتابة ، اللفظة ، لفظة قنصل ، بين وثيقة وأخرى. ففي بعضها كتب " قنسل" ، بالسين ، وتجمع على " قناسلة". وفي بعضها الآخر كتب برسم مخالف تماما وهو " قناصار" وتجمع على " قناصرة". وفي أخرى كتب بالصاد " "قنصل" وتجمع على " قناصلة". وفي أخرى كتبت بالميم "قمصل"[19]. وفي أخرى كتبت قنصر وتجمع على قناصرة. وواضح أن هذا الاختلاف إنما يعود إلى اختلاف المصادر واختلاف المحررين ، فبعضها مرسل من طرف الموحدين ، وبعضها وارد من تونس أيام حكم بني خراسان (450-553هـ/ 1059م-1158م)، وبعضها صادر أيام حكم الحفصيين. وبعضها مرسل من طرف الأيوبيين أو المماليك في مصر... وبعضها مرسل من طرف بني الأحمر في غرناطة. يضاف إلى كل هذا ، اختلاف العصور واختلاف الأطراف المسيحية ، مصدر اللفظة.

ومن جهة أخرى ، فكون الكلمة غير عربية لم يكن لها رسم إلزامي. فقد كان المحررون يمنحون لأنفسهم مطلق الحرية في رسم الكلمة ، دون التقيد بقواعد ثابتة ، طالما أنها غير عربية ، فترسم كما تنطق أو تسمع. وهذا ، في الغالب ، حال الكلمات الدخيلة في كل اللغات.

هذا فيما يخص المعنى الدلالي (الإيتيمولوجي) والتطور التاريخي للفظة قنصل. ويظهر جليا أنه حتى نهاية القرن الثالث عشر لم تستعمل بعد بالمعنى الذي يهمنا وهو تمثيل التجار وتمثيل دولهم.

تطور الوظيفة نحو التمثيل التجاري

إذا اعتمدنا على الوثائق العربية في أرشيف فلورنسا ، التي نشرها ميكيل أماري Amari Michele ، كما أشرنا[20]. وكذلك الوثائق العربية في أرشيف مملكة أرغونة ، التي نشرها كل من ألاركون سنتون Alarcon Santon وغارسية دي لينارس Garcia de Linares سنة 1940 في مدريد-غرناطة ، وهي مصدر معلومات من الدرجة الأولى ، وثيق ودقيق ، فإن أول إشارة إلى إطلاق لفظة "قنصل" على مندوب عن التجار المسيحيين في البلاد الإسلامية لتسيير بعض شؤونهم داخل فندقهم ، وليكون همزة وصل بينهم وبين السلطات الإسلامية ، تعود إلى نهاية القرن الثالث عشر ، وبالضبط إلى معاهدة 11 رجب 695هـ الموافق 15 مايو 1296م[21] بين مملكة غرناطة ومملكة أرغونة.

ففي هذه السنة ، وبموجب هذه معاهدة التي أبرمت بين أمير غرناطة أبي عبد الله محمد .. بن نصر (672-701هـ/1273-1302) وبين ملك أرغونة خايم الثاني Jaime II (1291م-1327) تظهر فكرة إعطاء التجار المسيحيين عموما ، الحق في اختيار من يمثلهم لدى مصالح الديوان في الدولة المستقبلة لهم. لقد سمحت هذه المعاهدة للتجار الأرغونيين بأن " يقدموا قمصولا في كل موضع ديوان"[22] أي ممثلا ، أو أكثر ، عنهم في كل ميناء أو سوق يمارسون فيه التجارة ويكون فيه ديوان (جمارك) يشرف على النشاطات التجارية واستخلاص الحقوق المترتبة عليها.

ولنتمعن النص المقتبس من المعاهدة التي كتبها أمير غرناطة وبعث بها مع السفارة الأرغونية إلى ملكهم ليمضي عليها ، بعد الموافقة: »... وكذلك ننعم لكم أيها السلطان المعظم دون جيمش أن يدخل .. تجاركم .. إلى أرضنا .. كلها على البر والبحر للبيع والشراء .. وسوق كل شيء وحمله دون

اعتراض عليهم في أجسامهم ولا في أموالهم ولا في تجاراتهم ... على أن يغرموا الحقوق الواجبة عليهم .. وكذلك أنعمنا لهم بفنادقهم، وأن يقدموا قمصولا في كل موضع ديوان، ويمشي لهم عوايدهم كلها ولا يحدث عليهم شيء (كذا) خلاف ما جرت به العادة. وعليكم أيها السلطان المعظم دون جيمش أن تنعموا لنا مثل ذلك ... « "[23].

نستخلص، من هذا المقتبس، بعض الأمور غاية في الأهمية.

أولها أنه يؤكد على ما سقناه في الافتتاحية من أن التمثيل القنصلي مرتبط بالتجارة والتجار، إذ هو واضح أن الفئة المطلوب منها تقديم ممثل عنها لدى "الديوان"[24] هي فئة التجار، وأن مهمة هذا الممثل " القمصول"[25]، بلفظ المعاهدة، ستكون مع التجار وفي خدمتهم. ولم يكن يظهر أنه يمثل الدولة.

ثانيها: أن عبارة " ... أن يقدموا قمصولا في كل موضع ديوان"، توحي بأن الأمر في يد التجار وليس من صلاحيات الدولة كما صار فيما بعد.

وثالثها: يظهر جليا أن الأمير الغرناطي هو من يحدد مهام وصلاحيات القناصل. فقد جاء في المعاهدة أنه على هذا " القمصول" الذي سوف يقدمه التجار عليهم " .. أن يمشي على عواديهم"[26] أي يلتزم بما اعتادوا عليه سواء في حياتهم اليومية وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، أو في معاملاتهم التجارية مع المسلمين. كما أنه عليه " أن لا يحدث عليهم شيء (كذا) خلاف ما جرت به العادة"[27].

وتشير هاتان العبارتان من جهة أخرى إلى أن العلاقات التجارية وتواجد التجار المسيحيين في الموانئ والأسواق الغرناطية، وكل الموانئ والأسواق في الغرب الإسلامي، ليست وليدة اللحظة بل هي قديمة بحيث صارت لها عادات وقواعد راسخة ومعروفة لدى الجميع وصار من غير المسموح المساس بها وتغييرها. كما تشير من جهة ثانية أن هذا القنصل محدود الصلاحيات والسلطات إلى حد بعيد وهذا ما يجعلنا نعتقد أن المنصب ما زال في بداياته.

وعودة مرة أخرى إلى لفظة قنصل وتحول مدلوله إلى تمثيل التجار، أو تمثيل الدولة في الخارج، فإننا نميل إلى الاعتقاد أن اللفظة كانت متداولة في الأوساط التجارية وفي هذا المعنى بالتدقيق، إذ أنه من غير الوارد أن يستعمل الأمير الغرناطي هذه اللفظة، غير العربية، للإشارة إلى هذه الوظيفة أو المهمة، دون أن يستند إلى استعمال متداول لها في أيامه ومنذ ما قبل أيامه. بمعنى أنه لو استعمل كلمة عربية مثل، ممثل أو مندوب أو نقيب، لكان مقبولا أن تكون اللفظة والوظيفة معا جديدتان وغير معروفتين من قبل لكن كونه استعمل هذه اللفظة "قمصول" بالذات، دليل على أن الوظيفة واللفظة كانتا معروفتين في الوسط التجاري بشقيه الإسلامي والمسيحي، وأنها كانت تطلق على شخص يؤدي بعض المهام أو يقوم ببعض الأدوار، في إطار المعاملات اليومية، لكن لم تكن له صفة رسمية. وعليه فإن البند الوارد في المعاهدة، إنما جاء لتكريس هذا الممثل ولتثبيت وجوده بإعطائه الصفة الرسمية.

الغريب في الأمر أنه بعد هذه المعاهدة لا حديث عن هذا المنصب، ولا عن هذا الموظف، ولا عن أي تمثيل قنصلي للتجار، سواء في غرناطة أو في تلمسان أو في فاس. لقد خلت كل المعاهدات وكل المراسلات بين هذه الدول وبين مملكة أرغونة من الأمر تماما. فما سبب ذلك؟ ألم يكن يوجد لتجار أرغونة قناصل في موانئ وأسواق هذه الدول على غرار ما كان لهم في السلطنة الحفصية وفي دولة المماليك في مصر والشام؟ الوثائق صامتة في هذا الشأن. فهل نعتبر صمتها إجابة بالنفي؟ وإذا كان كذلك، فلماذا كان لها قناصل عند الحفصيين، وكان لهم وجودا قويا ومؤثرا، ولم يكن لها قناصل في باقي الدول الأخرى في بلاد المغرب والأندلس؟ السؤال يبقى مطروحا.

القناصل: دورهم ومهامهم

يظهر التمثيل القنصلي بشكل قوي ومؤثر في العلاقات بين الحفصيين والمماليك على الطرف الإسلامي من جهة، ومملكة أرغونة، شمال شرقي شبه جزيرة إيبيريا، والمدن التجارية الإيطالية[28]، على الطرف المسيحي من جهة أخرى، ابتداء من مطلع القرن الرابع عشر. والملفت للنظر أن هذا التمثيل لم يكن متبادلا، بمعنى أنه لم يكن للقناصل المسيحيين في البلاد الإسلامية ما يقابلهم من قناصل مسلمين في البلاد المسيحية.

وهذا أمر يمكن تفسيره بالاستناد إلى طبيعة وديناميكية العلاقات التجارية ذاتها. فما هو معروف عندنا هو أن الحركة التجارية في حوض البحر المتوسط كانت، في الغالب، من تنشيط التجار المسيحيين. فهم الذين كانوا يتنقلون، بشكل مستمر ومكثف، بين الموانئ المختلفة، في الشمال وفي الشرق وفي الجنوب، الإسلامية منها والمسيحية.

فلماذا كان حضور التجار المسلمين في الفضاء المتوسطي محتشما، بحيث أنه لم يستدعي فتح فنادق لهم وتعيين قناصل لرعاية مصالحهم مثل ما كان للتجار المسيحيين في الفضاء الإسلامي؟

من الصعب تفسير هذا بقلة حيوية التجار المسلمين، لأنهم أثبتوا، في فضاءات أخرى، مثل الصحراء وعبرها إلى بلاد السودان، بالرغم من الصعوبات الطبيعية القصوى التي كانوا يواجهونها، أو مع بلاد الهند وكل المحيط الهندي وكذلك جنوب شرق آسيا، بالرغم من طول المسافات وضرورة تنويع وسائل النقل بين البرية والبحرية. في كل هذه الفضاءات أثبت التجار المسلمون أنهم يتمتعون بحيوية ونشاط كبيرين. فلماذا تغيب هذه الحيوية في البحر المتوسط وهو فضاؤهم الطبيعي؟

ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال العويص. فلا بد أن ضعف حضورهم له أسباب متعددة، لكن من الصعب الوقوف عليها في ظل عدم توفرنا على المعلومات الكافية التي تساعد على تقديم إجابة شافية. وعليه فإننا نلجأ إلى طرح بعض الفرضيات.

أولاها أن الغرب المسيحي الكاثوليكي، منذ بداية تكوينه، في القرنين الرابع والخامس الميلاديين، في خضم صراع مذهبي ديني ثم سياسي عنيف مع الشرق الاورتودوكسي، قد ولّد لديه عقدة خوف وكره تجاه الآخر. فسوّر فضاءه وغلّق أبوابه في وجه أي قادم من الخارج. وزادت هذه العقدة تأججا مع بداية الفتوحات الإسلامية ولازمته حتى صارت طبيعية عنده. ولم ينجح خروج تجاره نحو الآفاق للمتاجرة وحسن استقبالهم أينما حلوا في تغيير هذه الذهنية. فقد بقي المسيحيون الغربيون ينظرون بريبة شديدة لقدوم الآخرين إلى فضائهم، وإذا حدث أن جاؤوا، كما فعل عدد قليل جدا من التجار المسلمين، فإنهم يقابلون ذلك برفض وباستنكار شديدين. يقول، في هذا الشأن، برنارد لويس " هناك عامل آخر منع المسلمين من ولوج أوروبا الغربية، حتى لو أرادوا ذلك، وهو التزمت الشديد لقادته وشعوبه"[29]. ولهذا فقد بقي وجود المسلمين في الموانئ والأسواق المسيحية نادرا إن لم نقل استثنائيا، كما يقول دومينيك فالريان[30]. ويذكر، كشاهد على تزمت المسيحيين، حسرة أحد الرهبان البيزانيين، في القرن الحادي عشر، على مشاهدته سفن المسلمين في ميناء بيزة[31].

قد يقول البعض بأن حالة واحدة لا تكفي لإصدار حكم بتزمت المسيحيين وعدم قبولهم لرؤية المسلمين في فضائهم، وهو شيء صحيح من الناحية الإحصائية. لكن في المقابل فإن قلة الحالات قد تكون مؤشرا ودليلا، في الوقت نفسه، قويا على تخوف المسلمين من ارتياد هذا الفضاء. فالندرة، إذن، تصب في ميزان تفسير غلق الفضاء وليس في كونها لا تكفي لبناء وجهة نظر.

ومن جهتهم فإن التجار المسلمين، كفرضية ثانية، لم يكونوا متحمسين لولوج هذا العالم المعادي إلا في حدود ضيقة. فالإسلام الذي أسس فضاءه بفعل الهجرة، قد ولد في نفسية الفرد المسلم، عبر التاريخ، سلوكا قائما على كره السفر والإقامة في بلاد الكفر. بالرغم من أن المسلم لم يغلق فضاءه في وجه الآخر. وقد بقيت هذه الذهنية تلازمه.

لم يكن الأمر مرتبطا بالتجارة في حد ذاتها، لأن التجار كانوا يتعاملون مع بعضهم البعض في الفضاء الإسلامي بشكل عاد، وأكثر من هذا كانت العلاقة، في معظم فتراتها ودية للغاية، وإنما كان مرتبطا بذهنية ضامرة تأخذ منبعها من موروث ثقافي دفين لدى الطرفين. فالمسلم موروثه قائم على فتح فضائه للآخر مع عدم ميله إلى السفر والإقامة في بلاد الكفر. والمسيحي موروثه قائم على غلق فضائه في وجه الآخر والرغبة في الذهاب إليه.

ربما كانت الأسباب كامنة خلف هذه الذهنية.

تعيين القناصل

اختلفت صيغة تعيين القناصل بين الفترة الأولى، التي عرفت ظهور هذا المنصب وهذه الوظيفة، في نهاية القرن الثالث عشر وطوال القرن الرابع عشر، وبين فترة تطورهما في

القرن الخامس عشر. ففي البداية كان الأمر يبدو طبيعيا أن يتم اختيار القنصل من بين التجار ومن قبلهم، ولم تكن الدول تتدخل في هذا الاختيار، لا فيما يتعلق بالشخص ولا فيما يتعلق بالقرار. ولم يكن هذا المنصب في هذه الفترة الباكرة من ظهوره مشروطا بمقاييس محددة يجب توفرها في المترشح، سوى أن يكون تاجرا[32]. كما أن تعيينه لم يكن يتم وفق مراسيم معينة. فالأمر كان يخص التجار أولا وأخيرا. يظهر هذا بوضوح في المعاهدات التي كانت تبرم بين الدول الإسلامية على اختلافها، من جهة، وبين الدول المسيحية، من جهة أخرى. فمعاهدة سنة 695هـ/1296م بين مملكة غرناطة ومملكة أرغونة، المذكورة أعلاه، تطلب من التجار الأرغونيين أن " يقدموا عليهم قمصولا". ولم تطلب من الملك القيام بذلك. وكذلك معاهدة 701هـ/1301م بين مملكة الحفصيين ومملكة أرغونة التي تنص على أن "يكون لهم قنصل واحد أو اثنان ". والأمر نفسه في معاهدة 713هـ/1313م (Los Docu) بين الطرفين ذاتهما. وكذا في معاهدة 817هـ/1414م بين الحفصيين وبيزة " ... أن يكون لهم قنصر بالحضرة العلية "[33]. ومعاهدة 754هـ/1353م بين الطرفين ذاتهما، جاءت هذه العبارة " ... وأن يكون لقناصلتهم ..."[34]. وجاء في معاهدة أخرى 824هـ/ 1421م " ... أن يكون لهم قنصر بالحضرة العلية"[35]. لتؤكد، كل هذه البنود، بشكل واضح، على أن هؤلاء القناصل إنما هم من التجار وممثلين لهم ومسؤولين عليهم ورعاة لمصالحهم، دون الحديث عن أي دور آخر كتمثيل الدولة مثلا. فلو أن الأمر كان غير هذا لكانت الصيغة اختلفت بالتأكيد. مع الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة لم تكن عهدة القنصل محددة بمدة زمنية معينة، أو على الأقل لا نجد لهذه المسألة أي أثر في الوثائق والمعاهدات. واستمر الأمر على هذا حتى بداية الثلث الثاني من القرن الخامس عشر حينما بدأت بعض التغيرات تمس المدة وجهة التعيين. حيث صار القنصل أقرب إلى الموظف في الدولة منه إلى التاجر، ومن ثم أصبح يعين من طرف السلطة الحاكمة لمدة تختلف من دولة إلى أخرى.

فبالنسبة إلى البندقية، مثلا، كان القنصل يعين من طرف مجلس الشيوخ لمدة تتراوح بين السنة والسنتين[36]، كما يظهر من مداولات الاجتماع الذي عقده المجلس يوم 3 جوان 1435م حيث قرر تعيين قنصل جديد في تونس لمدة سنتين[37]. وبعد انتهاء المدة ببضعة شهور قرر المجلس في اجتماعه الذي انعقد يوم 8 نوفمبر 1437 إنهاء عهدة هذا القنصل وتعيين آخر مكانه[38].

أما بالنسبة إلى جنوة وبيزة وأرغونة فكانت عهدة القناصل سنتين كاملتين. وكان تعيينهم في جنوة من صلاحيات الدوج، وهو الحاكم الأعلى للدولة[39]. وفي بيزة كان يعينهم مجلس قناصلة البحر[40] Le conseil des consuls de mer. وفي أرغونة كان يعينهم الملك نفسه، وفي بعض الأحيان، يفوض ذلك لمجلس المائة[41] Le Conseil des Cents.

كان عدد قناصل كل دولة يتناسب، في الغالب، مع عدد الفنادق التي تملكها[42]. وهذا يعود إلى كون المهمة الأولى التي يضطلع بها القناصل هي إدارة الفنادق وتنظيمها ومراقبة الحياة اليومية للتجار المقيمين بها. كما أنه كان مقر إقامته الرسمي. غير أن هذا لا يعني أن كل من كان يدير فندقا من الفنادق كان يحمل لقب قنصل أو رتبه، أو أن كل فندق كان يديره قنصل معين من طرف الدولة[43]. فأرغونة مثلا كانت تعين قنصلا عاما وتفوض له تعيين نواب له في المدن الصغيرة[44].

مهام القنصل

عرفت مهام وصلاحيات القنصل، مع مرور الوقت، تطورات كبيرة خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع القرن الثالث عشر ومطلع القرن السادس عشر. فبعد أن كانت مقتصرة، في بداية ظهورها، على رعاية مصالح التجار والتوسط فيما بينهم وبين الديوان، أخذت في الاتساع واكتساب الأهمية حتى صار القنصل من الشخصيات المحسوبة في عالم التجارة والعلاقات بين الدول.

لقد كانت مهامه في البداية مقتصرة على رعاية مصالح التجار حسب " ... عوايدهم ...". ولم يكن مسموحا له بإدخال عليها أي شيء " ... خلاف ما جرت به العادة ...". بما يعني أن القنصل كان محدود السلطات، أو بأسلوب آخر، كان موظفا من دون سلطات.

غير أنه لم يمر وقت طويل حتى وسعت مهامه ودعمت صلاحياته بشكل ملحوظ. فقد نصت معاهدة 701هـ/1301م بين الدولة الحفصية ومملكة أرغونة على إعطاء القنصل سلطات أكثر. فقد صار يحق له أن " يطلب لهم حقوقهم في الديوان وغيره". بمعنى أنه لم يبق مجرد وسيط بين جماعة التجار داخل أسوار الفندق بل صار يملك صلاحيات وسلطات تسمح له بأن يدافع عن حقوقهم ويحميها لدى مصالح الديوان. فلو حصل أن تعرضت حقوق التجار الأرغونيين، أو بعضها، للضياع أو للضرر، أو كانت محل خلاف بينهم وبين الديوان، فمن واجبه أن يتدخل، باسم المعني أو المعنيين، لكي يستردها لهم أو يحميها أو يستخلصها. ولا يقتصر الأمر على الديوان فقط، بل يشمل حتى التجار المسلمين والتراجمة وكل المتعاملين الآخرين في المجال التجاري بمفهومه الواسع. وهذا ما يفهم من عبارة "وغيره"[45].

وتبعا لهذه المهام الجديدة التي ألقيت على عاتقه، وهي مهام كبيرة وثقيلة قد تسبب له تعقيدات ومشاكل لا حصر لها مع كل الأطراف التي يتعامل معها، فقد دعمت وظيفته بسلطات أكبر على التجار، إذ هو في حاجة إلى ذلك لكي يكون صاحب كلمة عليهم. وهكذا فقد منحته هذه المعاهدة (701هـ/1301م) صفة وسلطة القاضي الذي " يحكم بين القطلانيين والأرغونيين في ما لهم وما عليهم"[46]. ووسعت مجال صلاحياته إلى خارج الفندق في " البر والبحر"[47].

والشيء نفسه مع بيزة، فبموجب معاهدة 713هـ/1313م، سابقة الذكر، مع الحفصيين التي نصت على منح القنصل، بشكل رسمي، صفة القاضي الأوحد صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في الفصل في القضايا التي يختصم فيها بنو بلده فتقول: " ... وأنه متى طرأ بينهم خصام فلا تحكم بينهم إلا قناصلتهم"[48]. بما يفهم من صيغتها أنها تمنع التجار من التوجه إلى أي جهة أخرى لحل خلافاتهم ومنازعاتهم، من جهة، وتغلق الباب في وجه أي طرف آخر قد يحاول أو يفكر في ذلك، من جهة أخرى. وقد كرست كل المعاهدات اللاحقة مع كل القوى المسيحية، أرغونة، بيزة أو البندقية وجنوة، هذه السلطة، سلطة القضاء للقنصل[49].

والجدير بالملاحظة أن هذه المعاهدة، على خلاف المعاهدات السابقة، لا تقيد أحكامه بالعمل " .. بما جرت به العادة". لقد صار باستطاعته أن يجتهد رأيه، أو قل، صارت لديه سلطة تقديرية كاملة، بكل ما تحمله هذه السلطة من معنى وقوة.

ولم يتوقف توسيع صلاحيات وسلطات القنصل عند هذا الحد. فقد وسعت معاهدة 761هـ/1360م مع أرغونة هذه السلطات لتشمل اليهود أيضا، حيث صار يحق للقناصلة أن يحكموا بين النصارى القطلانيين واليهود الذين من بلادهم فيما لهم وما عليهم[50]. وقد يعود هذا التدقيق لكون الأمر غير معتاد، بمعنى أنه ليس من العادة أن يحكم نصراني على اليهود، مثل ما هو معروف في الشريعة الإسلامية.

وقد أخذ الأمر مع بيزة أبعادا أكبر وأخطر. فقد منحت معاهدتا 817هـ/1414م[51] و 824هـ/1421م[52] قنصلها سلطة الحكم في الخصومات التي تحدث بين طرف مسلم وطرف مسيحي[53]، فتقول المعاهدة[54]: " ... إن كان لأحد من المسلمين طلب قبل بيشاني فيخلصه القنصر منه ". ولا تتدخل السلطة الإسلامية، التي يمثلها في هذه الحالة صاحب الديوان، إلا إذا عجز القنصل عن معالجة الأمر[55]. وهذا خلافا لمعاهدة 713هـ/1313م التي تنص على "أنه متى كان خصام بين مسلم ونصراني أو بين نصرانيين أجريا فيه على الحق"[56]. ولم تذكر هذه المعاهدة الجهة التي تضمن جريان هذا الحق، أهو قاض مسلم أم القنصل أم غيرهما من أصحاب السلطة؟

كان القنصل يتكفل بتركة التجار الذين يتوفاهم الأجل، فهو الذي كان يقوم بمعاينة وبجمع كل ما تركه الميت من متاع، سواء أغراضه الشخصية أو تجاراته، ويحتفظ بها في مكان يقع تحت إشرافه مباشرة لغاية مجيء أهله لأخذها[57]. الأمر نفسه حينما يفقد التجار سلعهم في البحر بسبب التقلبات الجوية أو الأعطاب، التي تلحق بمراكبهم. فإذا لفظها البحر، كلها أو بعضا منها، فإنه هو الذي يستلمها حتى يأتي أصحابها لاستردادها[58].

وفي حالة ما إذا احتاجت السلطة الإسلامية لسفينة من سفن التجار لنقل بضائعها أو لنقل الناس عليها، فتطلب

ذلك من القنصل ، فهو الذي يعين السفينة التي يتم تأجيرها. وفي هذا الشأن تنص معاهدة 713هـ/1313م على " أنه متى احتيج إلى مركب من مراكبهم لحمل عشر أو غيره أن يؤخذ من كل ثلاثة مراكب مركب بالكراء يعينه القنصل"[59] والبند نفسه في معاهدة 754هـ/1353م "... يعينه قنصلهم"[60].

ومن بين المسؤوليات الثقيلة التي يضطلع بها القناصل ، المساعدة على محاربة القراصنة والقبض عليهم ، كما نصت عليه معاهدة 713هـ/1313م أنه " متى خرج أحد من عماله البيشانيين ... وأضر بأحد من أهل البلاد الإفريقية أو ما انضاف إليها فعلى حاكمهم وأشياخهم وقناصلتهم الانصاف في ذلك وأخذ الجانين وقتلهم والتمكين من أموالهم"[61]. لكنهم لم يكونوا يحاسبون على الاعتداءات التي يرتكبها القراصنة أو التجار. فالمعاهدات واضحة في هذا الشأن ، وهي أن لا يحاسب أحد بأخطاء غيره إلا إذا كان ضامنا له[62]. غير أن هذا الأمر تغير فيما بعد في القرن الخامس عشر. فقد جاء في معاهدة 817هـ/سبتمبر 1414م أنه " ... إذا وصل أحد من الفرنتيين والبيشانيين من أحد البلدين أو غيرهم وقنصر قبايلهم بالحضرة العلية فلا يعترض أحد لصاحبه بمكروه فإن فعل أحدهم شيا (كذا) مما ذكر فيه فيطلب قنصر القبيلة التي فعلت بما يترتب عليه في ذلك"[63]. فما سبب هذا التغير في الموقف ، خاصة وأنه لا يتناسب مع الشرع الإسلامي الذي استلهم منه الموقف الأول؟ هل هي كثرة الاعتداءات؟ أم كان هناك ما يوحي بأن القناصل كانوا مستفيدين من هذه التصرفات فوجب التكيف مع الوضع؟

علاقتهم بالسلطة الإسلامية

بالنظر إلى كل هذه المهام التي يقومون بها وإلى المسؤوليات الثقيلة التي يتحملونها فقد كان من الواجب إحاطة القناصل بالكثير من التقدير والاحترام. وبالفعل فقد كانوا يحظون بذلك. وقد تجلى هذا في منحهم حق زيارة الديوان متى أرادوا وفي الدخول على السلطان مرة كل شهر ثم صارت مرتين في الشهر. فقد جاء في كل المعاهدات مع بيزة ثم مع فلورنسا " أن يكون لقناصلتهم يوم في الشهر يصلون فيه المقام الأعلى"[64]. ثم صار بإمكانهم " معاينة البساط الكريم مرتين في الشهر وينعم عليهم بالكلام مع المقام العلى"[65]. وفصلت معاهدة 849هـ/1445م في الأمر بحيث صار " القنصل الذي يتعين منهم للإقامة بالحضرة العلية .. أن يدخل البساط العلي مرتين في كل شهر لسبب قضا (كذا) حوايجه"[66]. فهل الإشارة إلى السبب من الزيارة ، قضاء الحوائج ، يعني أنه في السابق كانت زيارة المقام العلي لمجرد المجاملة؟

أما مع أرغونة فتبقى هذه المسألة غامضة بعض الشيء لأن معاهدة 751هـ/1360م لم تنص صراحة على استقبال السلطان له واكتفت بالقول " وأن يكون للقنصل عادته المعروفة بالحضرة العلية المذكورة وبساير بلادها"[67]. فهل قصدت بذلك دخوله على السلطان أم شيء آخر؟

كما كفلت لهم المعاهدات الحق في " اجتماع مع مشتغل كل بلد ينزلون فيه يوما في الشهر"[68].

وكثيرا ما كان أمراء الدول الإسلامية يستعينون بالقناصل للتأكد من صحة وصدق المراسلات والمعاهدات التي يحملها السفراء قبل الإمضاء عليها. نجد هذا في عدة خطابات وفي ديباجة عدد من المعاهدات. ففي خطاب موجه من الأمير الحفصي عبد الله زكريا إلى الملك الأرغوني خايم الثاني يذكر فيه هذا الأمر " ... وصل في مدة من كان قبلنا رسولا ووكيلا مفوضا .. من قبلكم ... ليعقد الصلح المذكور بعد تحقق الوكالتين الواصل بهما ... ووقوف الرهبان والقسيسين والقناصلة وكافة النصرى (كذا) عليهما واعترافهم بأنهما عاملتان (كذا) عندهم وأنهم لا شك فيهما ..."[69].

وهذا أيضا ما حدث بخصوص معاهدتي سنة 817هـ/1414م و 824هـ/1421م بين الحفصيين والبيزانيين فقد جاء في ديباجة المعاهدة أن المبعوث "من قبل كمولهم[70] وسادات عشيرتهم " وهو التاجر برتميو بن جاقموا .. الفرنتي " استظهر في بساطهم الكريم بكتاب وصل به ... ومعه تفويض من قبل الكمول بإمضاء ما يراه من المصلحة وقبول ما يمضيه المقام العلي من الصلح وكل ذلك بالخط الرومي ... وأشهد قناصرة النصارى وتجارهم المعرفون بصحة ذلك"[71].

الإدارة القنصلية

كان يساعد القناصل في تأدية مهامهم عدد من الخدم والموظفين من بينهم واحد يشترط فيه أن يكون يحسن

القراءة والكتابة، وحبذا لو يعرف أكثر من لغة. ورجل دين للقيام بأمور الكنيسة وإقامة الصلوات وأمور أخرى تدخل ضمن طقوس العبادات كالأعياد والمناسبات الدينية ومراسيم دفن الموتى[72]. كما كان يزود بفرسين على الأقل للاستخدامات الشخصية والتنقلات التي تستلزم الركوب، بالإضافة إلى امتيازات أخرى.

كان هؤلاء الاعوان يتقاضون أجورهم من جزء من مداخيل الفندق التي كانت تأتي من الرسوم التي يدفعها التجار مقابل استغلال المرافق العامة التابعة له كالمحلات والمخازن والفرن والسكنات. كما تأتي من الرسوم التي تدفع مقابل الخدمات الأخرى التي يستفيد منها التجار كتحرير العقود وتمثيلهم لدى السلطات الإسلامية[73].

مشاكل القناصل

مما لا شك فيه أن منصب القنصل يعد منصبا مرموقا ويعود على من يتقلده بالكثير من الفوائد. لكنه كان أيضا كثير المتاعب والمشاكل. فقد كان القنصل يقع دائما تحت ضغط دائم من ثلاثة أطراف متناقضة المصالح ومختلفة التوجهات، السلطة التي تعينه من جهة والتجار الذين يرأسهم من جهة ثانية وسلطات دولة الإقامة التي يمثل الطرفين لديها من جهة ثالثة. والتناقضات بين مصالح كل هذه الأطراف تنعكس بشكل مباشر عليه من حيث هو موظف ومن حيث هو إنسان.

فكثيرا ما كان سوء التفاهم بين القنصل والتجار يتحول بسرعة إلى أزمة حادة غالبا ما يكون هو من يدفع ثمنها. كما حدث سنة 684هـ/1285م بين قنصل أرغونة والتجار الأرغونيين القادمين لتوهم من البلاد بحمولات كبيرة من القمح، حينما طلب منهم، بناء على أوامر تلقاها من الملك مباشرة، عدم تفريغها والعودة بها رأسا إلى أرغونة بسبب الأزمة الغذائية التي حدثت فجأة على إثر الغارات التي شتنها مملكة الفرنجة عليها، لكن التجار رفضوا ذلك خوفا على ضياع الفوائد التي كانوا سيجنونها من بيع حمولتهم في ميناء بجاية. ولما هددهم القنصل باتخاذ إجراءات ضدهم، قاموا بإبلاغ الأمير الحفصي بالقضية فغضب منه غضبا شديدا وأمر بإيداعه السجن[74]. وفي سنة 1442 طلب التجار الجنويون من دولتهم التوقف عن تعيين القناصل بسبب كثرة المشاكل بينهم وبينه، وأخبروها بأنهم سيديرون شؤونهم بأنفسهم[75]. كما كانت تحدث مشاكل أخرى بينهم بسبب رفض التجار تسديد الرسوم المستحقة عليهم والتي يشكل جزءا منها مرتب القنصل[76].

كما تحدث أيضا الكثير من المشاكل مع الدول المستقبلة مثل الدولة الحفصية، على سبيل المثال، التي لم تكن تستجيب دائما لطلباتهم بسهولة ومنها طلبات تحرير الأسرى. مما جعل الكثير من القناصل يفقدون الأمل في النجاح. وهذا ما كان يجلب عليهم غضب دولتهم التي تصل إلى حد توجيه التوبيخ لهم بتهمة قلة الحماس أو التخادل في تأدية مهامهم. مثلما فعلت جنوة مع قنصلها في تونس حينما بعثت إليه برسالة توبيخ يوم 6 نوفمبر 1427 بعد فشله في تحرير مجموعة من الأسرى الجنويين[77]، وهذا ما دفع بالبعض ممن كانوا مرشحين إلى المنصب برفضه حينما عرض عليهم[78].

خاتمة

هذه بعض الجوانب من التمثيل القنصلي للتجار والدول المسيحية في مدن وموانئ وأسواق الغرب الإسلامي كما صورتها الوثائق العربية، من مراسلات ومعاهدات، التي حفظتها دور المحفوظات في بلاطات الغرب المسيحي. قد تكون هناك معلومات أخرى في وثائق اخرى في لغات الأمم المسيحية لم تنشر بعد، لكن لا نعتقد أنها ستكون ذات أهمية أكبر مما هو موجود في الوثائق التي اعتمدنا عليها. فهذه الوثائق شملت كل جوانب هذه المهنة من صيغة تعيين القناصل إلى مهامهم وتطورها عبر الزمن إلى الصلاحيات التي كان يتمتع بها القناصل وعلاقاتهم بالتجار وبدولهم من جهة وبالدول والمجتمع الإسلامي من جهة أخرى. لقد بذلنا ما استطعنا من جهد من أجل إخراج كل ما ورد بخصوص هذا الموضوع في هذه الوثائق لإعطائه ما يستحق من عناية وعرضه على أشمل ما يمكن.

الهوامش

1. - Sayous (André) le commerce des européens à Tunis depuis le XII S jusqu'à la fin du XVIe . Exposé et documents Paris 1930. p 32.

2. - راجع مقالنا حول الفنادق المنشور في مجلة جامعة قادش الإسبانية سنة 2010. البحث باللغة العربية.

3. - **Paul Regnaud** : Dictionnaire Etymologique du Latin et du Grec dans ses rapports avec le Latin d'après la Méthode évolutionniste. Lyon-Paris 1908. p 304. — **Edward Ross Wharton** : Etyma Latina, Etymological Lexicon of Classical Latin London 1890. p 67. — **F. E. J. Valpy** : Dictionary of the Latin Language. Rivingtons. London 1828. p 99.

4. - Collins English Dictionary - Complete & Unabridged 10th Edition. Harper Collins Publishers.

5. - Collins English Dictionary : Idem.

6. - إمبراطور روماني جاء بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في اعقاب اغتيال يوليوس قيصر سنة 44 قبل الميلاد. كان اوكتافيوس في صف يوليوس فحارب كل خصومه وانتصر عليهم جميعا بما فيهم أوطونيوس الذي كان في بداية الحرب الأهلية في صف يوليوس وبعد انتصاره عليه سنة 31 في معركة أكتيوم البحرية اعتلى عرش روما ، وفي سنة 27 قبل الميلاد أعلن عن إقامة النظام الامبراطوري ونصب نفسه امبراطورا.

7. - Emile Littré : Dictionnaire de la langue française, Tome I, ed. Hachette, Paris 1873-1874. « Nom de deux magistrats qui exerçaient l'autorité suprême dans la république, et dont le titre, non la fonction, se perpétua sous l'empire ».

8. العصر الامبراطوري في روما يبدأ سنة 27 ق م ويستمر إلى غاية سقوط الامبراطورية الرومانية سنة 476م على يد القائد الجرماني أودواكر (433م/493م) Odoacre زعيم شعب أو قبيلة الهيرول.

9. -del R. archivio fiorentino. Firenze 1863. I Diplomi Arabi

10. - أحد أمراء بني خراسان ، أسرة حكمت تونس في العهد الموحدي في نظام شبه مستقل بين سنة 450هـ و 553هـ / 1059م-1158م.

11. - الموافق ل 10 يوليو 1157م ، أماري ص 5.

12. - أماري: الوثائق العربية. 1863. الوثيقة رقم 1 ، ص 1.

13. - لا يوجد تاريخ ميلادي كامل في المراسلة ، فقد اكتفى كاتبها بذكر اليوم والشهر دون السنة.

14. - أماري: الوثيقة رقم 4 ص 14.

15. - أماري الوثيقة رقم 9 ص 33.

16. - مراسلة مؤرخة ب الأول من شهر رمضان 582هـ دون إشارة إلى التاريخ الميلادي. الذي يوافق 15 نوفمبر 1186.

17. - أماري: الوثيقة رقم 5 ص 18.

18. - أماري: الوثيقة رقم 10 ص 36.

19. - أماري: الوثيقة رقم 11 ص 38 والوثيقة رقم 13 ص 45 ، الأولى مؤرخة ب 21 شعبان 597/ 27 ماي 1200 ، والثانية مؤرخة بأول رمضان 597/5 جوان 1201.

20. - معاهدة 11 رجب 695هـ / 15 مايو 1296م في بين مملكة غرناطة ومملكة أرغونة ص 1 Los Documentos.

21. - انظر الهامش رقم 08 من هذا المقال.

22. -M. Alarcon y Santon ; R. Garcia de Linares : Los Documentos àrabes diplomàticos del Archivio de la Corona de Aragon. Madrid-Granada 1940

23. الوثيقة رقم واحد ص 1.

24. - الوثيقة ذاتها.

25. -. Los Documentos Arabes. P 1. الوثيقة رقم 1.

26. - المقصود هو ديوان الجمارك وهي إدارة تراقب دخول الفراد والسلع من بلاد أجنبية وتستوفي الرسوم عليها.

27. - Los Documentos Arabes. P 1. الوثيقة نفسها.

28. - الوثيقة السابقة.

29. - الوثيقة نفسها.

30. - المقصود بها جنوة والبندقية وبيزة ، ثم بعد اضمحلالها ، ابتداء من القرن الخامس عشر ، خلفتها فلورنسا.

31. -Lewis (Bernard) : Comment l'Islam a découvert l'Europe. Paris, la découverte 1984 p 85.

32. -Valérian (Dominique) : Les Marchands Musulmans dans les ports chrétiens au moyen âge.

33. - Valérian نفس المرجع والصفحة.

34. - وعلى أية حال فقد كان الأمر كذلك وبقي حتى نهاية هذه العلاقات بعد غلبة العثمانيين وسيطرتهم على كل الفضاء العربي-الإسلامي في مطلع القرن السادس عشر. فقد ورد في معاهدة 901هـ/1496م بين المماليك والفيرنتيين (فلورنسا) أنه " كان في أيام الملوك السالفين ، كانت قنصلتهم وتجارهم يترددون إلى الثغور الإسلامية لأجل البيع والشراء كمثل طائفة البنادقة". أماري ص 185.

35. - أماري ص 141. ومعاهدة 824هـ / 1421م بين الحفصيين وبيزة ، تقول " أن يكون لهم قنصر بالحضرة العلية" أماري ص 153.

36. - أماري ص 94.

37. - أماري ص 153.

38. -Mas Latrie : Relations p 165.
39. -N. Jorga T 2 p 576
40. -Jorga T 3 p 20
41. -N. Jorga : T 1 p 455 Doc du 17 mai 1417 ; Mas Latrie : Relations p 165.
42. -Mas Latrie p 165.
43. - .41Dufourcq (Ch. E) : La vie quotidienne dans les ports méditerranéens au moyen âge. Paris 1975 p 121. . هو مجلس سنة 1249 وهو من المؤسسات السيادية في الدولة يتكون من مائة عضو كما يشير إلى ذلك اسمه.Jaime Iأسسه الملك جايم الأول

44. - هي ملكية استغلال وليس ملكية عقار ، لأنه في الحقيقة فإن الفنادق كانت ملك للدولة المستضيفة. راجع مقالنا عن الفنادق المنشور في مجلة جامعة قادس(إسبانية) سنة 2010.

45. -Mas Latrie : Relations et commerce 162
46. -Dufourcq : La vie quotidienne p 121.
47. -Los documentos .249 ص
48. -Los Documentos .249 ص

49. - نفس الوثيقة والصفحة.

50. - معاهدة 11 جمادى 713هـ/ 14 شتنبر 1313م **أماري** ص 94. ومعاهدة 11 ربيع الآخر 754هـ/ 16 ماي 1353م أماري ص 107. والأمر نفسه بخصوص الفلورنسيين الذين أخذوا مكان البيزانيين ، تقول معاهدة سنة 911هـ/1506م " فلا أحد يحكم بين طائفة الفرنتيين إلا القنصل" **أماري** ص 217.

51. - معاهدات 754هـ/1353م و 800هـ/1397م و 817هـ/ 1414م و 824هـ/1421م بين بيزة والدولة الحفصية: **أماري** ص ص 107-127-141-153. وهذا ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية السمحاء التي لا تفرض على غير المسلمين الأحكام الإسلامية حتى وإن كانوا يعيشون في كنف الدولة الإسلامية على غرار أهل الذمة الذين يحتفظون بشرائعهم فيما يخص أمورهم الشخصية. وهذا ما جعل منح القنصل سلطات قضائية ممكنا. ولعل هذا المبدأ الأساسي المستمد من الشريعة الإسلامية هو الذي مهد الطريق لاعتماد المبدأ الدبلوماسي الدولي في العصر الحديث وهو مبدأ الحصانة للبعثات الدولية.

52. - Los Documentos الوثيقة 140 مكرر ص 313.
53. - **أماري** ص 141.
54. - **أماري** ص 155.

55. - هذا أمر مناف للشرع الإسلامي. فالمبدأ المؤسس ، في هذا الشأن ، هو أنه في حالة وقوع خصام بين المسلم وغير المسلم فإن القاضي المسلم هو الذي يحكم بينهما وفق الشريعة الإسلامية ، هذا أمر مبني على مبدأ راسخ وهو سيادة الدين الإسلامي على غيره من الأديان وسيادة المسلم على أتباع الأديان الأخرى. وهذا ما كان معمولا به مع أهل الذمة وغيرهم. فلا يحق لغير المسلم أن يبث في قضايا تخص المسلم أو حتى عندما يكون المسلم طرفا فيها. ولا نفهم على أي شيء استند الطرف الإسلامي في وضعه لهذا البند ضمن معاهدة ملزمة. خاصة وأن الأمر يقع في دار الإسلام ، وهي الدار التي يكون المسلمون ، ومن ثم الشريعة الإسلامية ، هم أصحاب السيادة. فهل أملت هذا الأمر موازين قوى أم حساب مصالح ؟

56. - **أماري** ص 141 معاهدة 817هـ/1414م بيشة-حفصيين ؛ ومعاهدة 7 شوال 824هـ / 5 أكتوبر1421م مع الحفصيين. **أماري** ص 155.

57. - " فإن عجز عن ذلك فعلى صاحب الديوان خلاص ذلك ، .. وكذلك إذا كان لبيشاني حق على مسلم فعلى صاحب الديوان أن يخلصه له". **أماري** ص 141.

58. - **أماري** ص 89.

59. - جاء في معاهدتي 849هـ/1445م أماري ص 177 " إذا مات أحد التجار وهم بتونس أو بغيرها فعالي (كذا) البلد تعين (كذا) تركته بالشهادة ويمكن ذلك للقنصل". وكذا في معاهدة 901هـ/1496م مع المماليك أماري: ص 191 أنه " إذا هلك أحد التجار ... يكون جميع ما خلفه تحت يد القنصل وأن يتولى أمر الهالك القنصل".

60. - المصدرين نفسيهما.
61. - أماري ص 92.
62. - أماري ص 105.
63. - أماري ص 94.

64. - معاهدة 713هـ/1313م أماري ص 93 وكذا معاهدة 754هـ/1353م أماري ص 106: " .. وإن فر بشاني أو غر برهن أو حق للجانب الكريم .. أو لأحد من المسلمين فلا يطلب قنصل البيشانيين ولا تجارهم .. ما لم يكونوا ضامنين له ، ولا يطلب بذلك إلا الجاني".

65. - ونصت معاهدة 824هـ/1421م على الشيء نفسه ، أماري ص 154/155.
66. - معاهدة 713هـ/1313م أماري ص 94 ومعاهدة 754هـ/1353م ص 107.
67. - معاهدة 800هـ/1397م أماري ص 130 ومعاهدة 817هـ/1414م أماري ص 144-145.
68. - أماري ص 176.
69. - Los Documentos الوثيقة رقم 140 مكرر ص 313.
70. - معاهدة 754هـ/1353م أماري ص ص 94- 107.
71. - Los Documentos ص 279 مراسلة 26 رجب 711هـ / 8 ديسمبر 1311م.

72. - المقصود هنا الهيئة الحاكمة في دولة بيزة والتي تسمى كمول ولعلها تحريف لكلمة كومون Commune وهي اللفظة التي صارت تطلق على المجلس الحاكم في المدن في أوروبا عموما وفي فرنسا يطلق على المجلس البلدي.

73. - أماري ص 139 وص 153.

74. - كانت الفنادق تحتوي على مقابر خاصة بالحالية. راجع بحثنا حول الفنادق المذكور أعلاه.

75. - قرار صادر عن مجلس الشيوخ البندقي يتاريخ 3 يونيو 1435م. أمر من حكومة جنوة لقنصلها بمعاقبة التجار الين يرفضون تسديد الرسوم المستحقة عليهم. الأمر بتاريخ 1433/04/29. انظر Jorga T 3 p 555

76. وJorga t 3 p 576.

77. -Dufourcq : la vie quotidienne p 118.

78. .-Jorga : t 3 p 101. pv aout 1442

79. -Jorga : t 3 p 555-556 pv du 29 avril 1433

80. -Jorga : t 3 p 555-556 pv du 29 Avril 1433.

81. -Jorga t 1 p 463 pv du 6 novembre 1427.

مقالة في اللاّ منهج مقاربة بول فيرابند

Discuss of the no-method Paul Feyerabend approach

تاريخ الارسال:02/04/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

توفيق بن ولهة، جامعة سطيف2
toufik34200@gmail.com

الملخص

لقد شكل البحث في المنهج مادة اشتغال كثير من الفلاسفة ، بل إن الفلسفة كانت دائمًا تحلم بأن تسود العلوم من خلال المناهج التي توفرها لها ، لكن مع انفصال مختلف العلوم عنها وتشكيلها لمناهجها المختلفة ، طرحت مسألة المنهج الأكثر ملائمة للوصول إلى الحقيقة للنقاش ، بل هناك من دعا إلى التخلي عنها جميعًا لصالح اللا منهج ، ومن هؤلاء "بول فيرابند" الذي عمل على تثبيط الزعم بضرورة الاعتماد على منهج محدد في العلم ، وذلك بالرجوع إلى تفحص تاريخ العلم ، حيث تبين له بأن لا وجود ثمة (لمنهج علمي) إذ لا يوجد إجراء وحيد ، أو مجموعة من القواعد تشكل أساسًا ثابتًا لكل نموذج بحث ، وضمانًا لأن يكون بحثًا علميًا ، ومن ثم ، لأن نضع ثقتنا فيه ، فكل مشروع وكل نظرية وكل إجراء إنما يخضع في الحكم عليه إلى أهليته الخاصة ، عن طريق معايير لابد وأن تكون متكيفة مع العمليات التي يبحث فيها ، فلا وجود لمنهج واحد يمكن للعلم الاعتماد عليه من أجل ضبط موضوع بحثه.

الكلمات المفاتيح: المنهج ، اللا منهج ، تاريخ العلم ، المقايسة ، النموذج.

Résumé

La recherche dans la méthode a été l'œuvre de nombreux philosophes. En effet, la philosophie a toujours rêvé que la science prévaudra à travers le processus qu'elle fournit. Cependant, avec la séparation des différentes sciences et la formation de ses différentes approches, la question de l'approche la plus appropriée pour atteindre la vérité a été soulevée. Être abandonné pour le bénéfice de la méthodologie, y compris Paul Feierabend, qui a découragé l'affirmation que la nécessité de s'appuyer sur une approche spécifique de la science, en référence à l'examen de l'histoire de la science, où il a trouvé qu'il n'y a pas d' approche) car il n'y a pas de procédure unique, ou de groupe de règles à la base de chaque modèle de recherche, et une garantie d'être une recherche scientifique, puis, parce que nous y mettons notre confiance, chaque projet et chaque théorie et chaque procédure est soumise au jugement de sa propre éligibilité, et par des critères doivent être adaptés aux processus dans lesquels il regarde, il n'y a pas une seule approche sur laquelle la science peut compter pour ajuster le sujet de sa recherche.

Mots-clés : méthode, no méthode, histoire de la science, mesure, modèle.

Abstract

The research in the methode has been the work of many philosophers. Indeed, philosophy has always dreamed that science will prevail through the process it provides. However, with the separation of different sciences and the formation of its different approaches, the question of the most appropriate approach to reach the truth has been raised. To be abandoned for the benefit of the methodology, including Paul Feierabend, who discouraged the claim that the need to rely on a specific approach to science, by reference to the examination of the history of science, where he found that there is no (scientific approach) as there is no single procedure, or group of the rules that form the basis of each research model, and a guarantee to be a scientific research, and then, because we put our confidence in it, every project and every theory and every procedure is subjected to the judgment to his own eligibility, and by criteria must be adapted to the processes in which he is looking, there is no one approach that the science can rely on in order to adjust the subject of his research

Keywords: method, no method, history of science, measurement, model.

تمهيد

لقد مثل القرن السابع عشر قرن الاستفاقة المنهجية، بل أصبح وضع طريقة للبحث عن الحقيقة ضرورة لابد منها[1]، وذلك من أجل العمل على تجاوز تلك السّجالات العقيمة التي كانت موجودة بين المدرسيين، بما أنها لم تكن تعبر سوى عن "آلات اخترعوها وأطنب المؤرخون في تمجيدها... وقد استطاع الجمهور الجاهل المأخوذ بها أن يرفعها إلى مرتبة المعجزات"[2]، من هنا يمكن أن نُنزّل العمل الذي قام به "ديكارت" Descartes(1596-1650م) في محاولته لإيجاد منهج شامل للبحث عن الحقيقة، لذا عُدّ العمل الذي قدمه عند كثير من الدّارسين أهم تحول ايبستيمي لذلك القرن[3]، وهذا ما عبر عنه في كتابه "حديث الطريقة" الذي كان يشغله منذ الصبا، حيث يقول: "فلن أحجم عن القول بحسن حظي لوجودي منذ الصبا في بعض المسالك التي قادتني نحو اعتبارات وحكم كونت منها طريقة"[4].

لقد رغب "ديكارت" في استحداث منهج كلي ينطبق على كل العلوم، يستمد روحه من الرياضيات التي طالما أبدى إعجابه بها ،لكن يتسع مدى هذا المنهج حتى يشمل البحث على كل الحقائق، بما أن الرياضيات كانت تمثل نموذج النّظام والدقة، بل إنها كانت تمثل نموذج العلم الكلي[5]، لكن رغم دقة المشروع الذي أراده "ديكارت" إلا أن الاختلاف الحاصل بين مبادئ الفلسفة ومبادئ الرّياضيات، جعل من العسير إقامة منهج واحد بينهما، بما أن مسلمات الفلسفة ذاتية تختص بها الأنساق الفلسفية دون أن تلزم الأنساق الأخرى بالتسليم بها، رغم أن العلم يفترض أشياء ويسلم بمصادرات ولكن مسلماته ومصادراته تكون موضوعية وصريحة ،فالهندسة الإقليدية مثلا تفترض المكان في تواصله وتجانسه ولا تناهيه، وليس عليها أن تقيم البرهان على ذلك[6]، وهذا التسليم هو من مقوماتها وأسباب تقدمها في البرهان والمحاجة.

بعد هذا الإخفاق الذي عرفه المنهج الديكارتي، أراد الفلاسفة الاستفادة من المنهج الذي كانت قد طبقته العلوم التجريبية، من أجل تجاوز كثير من المشكلات التي ظلت عالقة، فكان المنهج الاستقرائي هو الهدف، وقد بدأت هذه الدعوات مع "فرانسيس بيكون" F.Bacon(1561-1626م)، الذي قام بنشر كتاب "الأورغانون الجديد" Novum Organun، حيث ضمنه مبادئ منطقه الاستقرائي، الذي أراده أن يكون مقابل "أورغانون أرسطو"Aristote(384-322ق.م)، ويعد هذا الكتاب من الوجهة التاريخية أول محاولة لوضع منطق استقرائي[7]، الذي أراده بيكون أن يحل محل المناهج السابقة في البحث، خاصة المنهج الأرسطي.

إن الفكرة الأساسية التي تستند إليها النزعة الاستقرائية، هي أن العلم يبدأ من ملاحظات وينتقل من خلالها إلى تعميمات (القوانين والنظريات)، وفي ممارستهم للمنهج العلمي يبدأ كبار العلماء بجمع عدد كبير من الملاحظات الدقيقة، ثم يتوصلون بعد ذلك إلى بعض التعميمات من خلال المعطيات الحسية التي لديهم، ومن خلالها يمكنهم التنبؤ بحدوث ظواهر معينة، وقد شرح "بيكون" منهجه الاستقرائي اعتمادًا على ملاحظاته اليومية لواقعه، فمثلا لكي نصنع النبيذ علينا أولا أن نجني محصول العنب الناضج في موسمه، نجمع عددًا لا يحصى من حبات العنب، ويصنع النبيذ عن طريق عصر ذلك العنب، والعنب هنا يقابل تلك الملاحظات التي تستخرج منها على نحو ما، وبذلك تبنى التعميمات العلمية، ومنها تصاغ في النهاية القوانين والنّظريات التي يغتني بها العلم.

لقد شكل المنهج الاستقرائي أحد ركائز صياغة القوانين في العلم، ثم اكتسبت النزعة الاستقرائية خصائصها الأساسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما جعلها تشكل نموذج العلم في القرن التاسع عشر، ولم يختلف القرن العشرين عن سابقيه في انبهار علماءه بهذا المنهج، ومما هو جدير بالذكر في سياقنا هذا، هو زيادة الانتباه إلى أهمية هذا المنهج، خاصة بعد الثورة التي حدثت في مجال الفيزياء، والتي أثرت في جميع المناهج الفلسفية تقريبًا، بما أنها كانت منبهرة بنجاح هذا المنهج، و يمكننا ذكر معيار التحقق الذي اتخذته الوضعية المنطقية كمنهج تعترض به على تلك القضايا التي لا تخضع إلى هذا المعيار، فالتحقيق يشمل فقط قضايا جزئية اشتقت من القضية الأساس، وكلما ازدادت القضايا المشتقة من القضية الأساس، زادت درجة التأييد لها[8].

لكن هذا لم يمنع من ظهور نزعات نقدية لهذا المنهج، ويعد النقد الذي وجهه الفيلسوف "كارل بوبر" K.Popper(1902-1994م)، من أهم الانتقادات التي وجهت

إلى أنصار هذا التوجه، وعلى رأسهم "الوضعية المنطقية"، التي كانت تنتصر للمذهب الاستقرائي في التحقق من صدقية القضايا، لذا جاء تركيز "بوبر" في كتابه "منطق الكشف العلمي" على موضوعات تخص "جماعة فينا" أو ما عرف فيما بعد بالوضعية المنطقية، حيث تناول معها عدة مسائل تخص المنهج الملائم للوصول إلى الحقيقة، مثل المنهج الاستقرائي، ومشكلة التمييز، والاحتمال و/التأييد، والمشكلات المفاهيمية لميكانيكا الكوانتم، حيث أراد "بوبر" لفلسفة العلم أن تستلهم روح البحث العلمي بكل تفاصيله، ابتداءً من المشكلة التي يبدأ منها البحث مرورًا بالفروض وانتهاءً بحل المشكلة، هذا الحل الذي يعدّ مشكلة جديدة في البحث، وهو إيقاع متكرر على طول تاريخ العلم[9]، وبذلك نستبدل فرضية البحث عن صدق الظواهر وخضوعها للقانون العلمي، بفرضية إمكانية التخلي عن هذا القانون لصالح فرض جديد، بما أنه قابل للتكذيب دومًا.

جذب "بوبر" بنقده هذا للوضعية المنطقية خاصة والمنهج الاستقرائي عامة الكثير من المعجبين والأتباع، ومن هؤلاء فيلسوف العلم "بول فيرابند" Paul Feyerabend (1924-1994م)[10]، الذي كان من الفلاسفة المعجبين بالنقد الذي قدمه بوبر للمنهج الاستقرائي[11]، لكنه في لحظة ما من لحظات تطوره الفكري تراجع كلية عن تأييده لـ"بوبر"، بل إن هذه اللحظة الابستيمية مثلت نقطة حاسمة في فكر "فيرابند"، أين أصبح من أشد المنتقدين له، من هنا جاء هذا المقال متسائلاً عن السبب الذي جعل "فيرابند" يتراجع عن الموقف البوبري، ويمقت كل اتجاهات فلسفة العلوم المعاصرة، وينظر إليها بطريقة عبثية، ولكشف خبايا هذه القضية استأنسنا بالإشكالية التالية: ما هي الحيثيات الابستيمية التي جعلت "فيرابند" يتراجع من الموقف البوبري؟ وما هو البديل الذي يمكّن العلم من الكشف عن موضوعه في نظره؟ و هل يجب استبدال النظام بالفوضى كي نتمكن من سبر أغوار تلك العوالم التي لا تزال مجهولة لدينا؟ وهل اللا منهج بديل ملائم لتحقق تطور مقبول في البحث العلمي؟ وإذا فتحنا المجال لقبول مختلف المناهج، هل هناك سبيل لتوحيد جهودنا في البحث العلمي؟

1- فيرابند قارئا لبوبر

لقد التقى "فيرابند" بـ"كارل بوبر" في نهاية الأربعينيات عندما سافر إلى انجلترا، أين اطلع على آرائه ومواقفه النقدية، التي أعجب بها واتخذها نموذجًا مثاليًا لقراءة منهج العلم، حيث كانت كل أفكاره مستمدة من الروح البوبرية تقريبًا، حتى أنه قال عنه "لا أعتقد بأن هناك فكرة خطرت لنا ولم يكن لها أساس في التّراث الواقعي، وفي تفسير البروفيسور "بوبر" على وجه الخصوص"[12]، فقد بدا موقف بوبر بالنسبة لـ"فيرابند" موقفًا ثوريًا على كل مرتكزات البحث العلمي في صورته الكلاسيكية، مستبدلا إياه بمنهج فرضي استنباطي، بما أن العلم عنده هو تغيير للنظم والثوابت التي عهدها العالم، كما أن العالم الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تحولات وتطورات النظرية العلمية، لا يستطيع أن يدرك خصوصيات العلم التجريبي، ولن تفتح له خبرة عينيه أبدًا[13].

غير أن هذا الود لم يدم طويلاً، وسرعان ما انقلب التّلميذ على الأستاذ، وبدا لـ"فيرابند" بأن الطرح الذي قدمه "بوبر" غير جدير بالتّقدير، وظهر هذا التحول من خلال تلك الانتقادات الحادة التي وجهها له، خاصة في كتاباته المتأخرة، بل إن هذه الكتابات جعلت من النقد البوبري هدفها الأول، حيث يأتي على ذكر النسق البوبري في كثير من القضايا التي ناقشها العلم المعاصر، ثم يعمل على تبيان أوجه القصور فيها، خاصة ما ورد في كتبه "وداعًا للعقل" و"محاورات في المعرفة"، "حدود العلم"، أين بدا له بأن المبدأ الذي دعا "بوبر" لأن توصف به النظرية العلمية حتى تحافظ على بقائها، وهو القابلية للتكذيب مبدأ لا يشكل هدفًا للعلم، بل إن المشروع البوبري كله بلا معنى عنده[14]، لأنه ليس ثمة نظرية علمية يمكن أن تصاغ وفق شروط مشكوك فيها، بوصفها نظرية معرضة للخطر الدّائم حتى يتم قبولها، لأن النظرية التي لا تحقق الاطمئنان العلمي، سواء على مستوى التّنظير أو الممارسة العلمية لا يمكن أن يطمئن إليها العلماء، بل تجعلهم يعيشون ذلك التوتر والقلق غير المجدي في كثير من الأحيان، لأن النظرية هي نموذج مناسب لمرحلة مناسبة ،دون أن نحتاج لحمل ذلك القلق والشك المفرط في نظرية تخدمنا لحد تلك اللّحظة، لأن كثير من النظريات العلمية التي بنى عليها العلم صرحه لا يمكن تكذيبها، بل هي بحاجة

إلى تطوير وإعادة تعديل مستمر، والتطوير يسير في عملية حلزونية تحوي السابق وفق نموذج التصديق والتجاوز.

كما أن التكذيب هو عملية هدم للسابق وليس استيعابًا له، لكن العلم لا يهدف عبر تطوره إلى هدم ماضيه والتخلص منه، بل هي عملية تطورية تدخل فيها آلية الاستيعاب والتكامل، من خلال تصحيحات وتراكمات، تجعل ذلك العلم يستفيد من كل التجارب والمحاولات السابقة التي قام بها مهما كانت بسيطة، ومهما تعاظم عهدنا بها، حتى وإن كان البعض يصنف تلك المحاولات والآراء ضمن الأسطورة والسحر، بل هي محاولات يستفيد منها الفكر بما أنها منطلقه وأساسه، فلا يمكن أن يستقيم البناء ونحن نتنكر للأسس التي بدأنا منها.

إن المعيار البوبري عند "فيرابند" يقوض العلم ويعكس مساره، وليس هذا رأي "فيرابند" فقط، بل شاركه في ذلك كثير من الفلاسفة والعلماء، ومن بينهم "توماس كون" T.Kuhn(1922-1996م) و"إمري لاكاتوش" I.Lakatos (1922-1974م)[15]، الذين عدّا الاحتكام إلى هذه القواعد يجعل مسيرة العلم تتوقف، وفي هذا يقول "فيرابند": "إن بعض المعايير والقواعد المعقولة والبسيطة جدًا، التي نظر إليها الفلاسفة والعلماء بوصفها مقومات ضرورية للعقلانية، كانت قد انتُهكت في الفترات التي أعقبت الثورة الكوبرنقية، وانتصار النّظرية الحركية ونشأة نّظرية الكم، وهكذا نظروا إليها على أنها ضرورية بالمثل، ولقد حاولت أن أبين بصورة خصوصية أكثر (أ) أم القواعد (المعايير) كانت قد انتهكت بالفعل، وأن العلماء الأكثر حصافة كانوا على علم بهذه الانتهاكات، وأنهم اضطروا إلى انتهاكها، والاحتكام إلى القواعد لن يجعل الأمور تتحسن بل سيجعل مسيرة العلم تتوقف"[16].

والمفارقة التي يمكن أن نستشفها هنا من الموقف الذي اتخذه "فيرابند" من المنهج البوبري، هي أن هذه الروح النقدية الكبيرة التي تمتع بها بعثها فيه أستاذه "بوبر" نفسه، باعتبار أن هذا الأخير كان يلح على النقد، الذي يجعلنا نصاب بخيبة أمل كبيرة أمام مقتنيات العلم، حيث يقول: "إذا حاول أحد أن يفكر في منهج علمي يقوده إلى النّجاح، فلا بد أن يصاب بخيبة أمل، لأنه ليس هناك طريق ملكي للنجاح، وأيضًا إذا حاول أحد أن يفكر في منهج علمي كطريق لتبرير النّظريات العلمية، سيصاب أيضًا بخيبة أمل، لأن النّظريات العلمية لا يمكن أن تبرر، إنها فقط تُنقد وتُختبر"[17]، هذه المقولة ذهب بها "فيرابند" بعيدًا من حيث التّطبيق، أين أعطاها بعدًا تاريخيًا وليس فقط منطقيا، من خلال إعادة فحص كل تاريخ العلم، ليس فقط النظريات التي توصل إليها بل كذلك كل المناهج التي اعتمدها، وبذلك تتم مراجعة كل عناصر العلم من مبادئ ونتائج ومناهج، وكان يمكن في نظر "فيرابند" أن ينجح "بوبر" باعتبار أن منهجه كان واضحا، وغير مبهم ومصاغ بإحكام، لو أن العلم كان بهذه المواصفات، لكن لسوء الحظ ليس كذلك، لأن تاريخ العلوم أعقد بكثير مما يظهر، وفيه تعريجات ومناسبات من الصعب حصرها، حيث يقول: "التاريخ عمومًا، وتاريخ الثورات بشكل أخص، هو دائمًا أكثر غنى في مضمونه، وأكثر تنوعًا، وأكثر تعددًا في أشكاله، وأكثر حيوية وأكثر حذقًا بما لا يلتفت إليه أو يعتقد أحسن المؤرخين وأفضل الميتودولوجيين"[18]، وقد كانت هذه الانتقادات متأثرة بالآراء التي كان يدعو إليها صديق "فيرابند" "إمري لاكاتوش".

2- إمري لاكاتوش وفيرابند

لقد بدأت صداقة "لاكاتوش" مع "فيرابند" في البدايات الأولى لتكوينهما، وزاد تقاربهما عندما كان كل منهما ينادي بالتعددية والفوضوية في المناهج العلمية، وقد كان تقدير "فيرابند" لـ"لاكاتوش" نابعًا من إعلانه بأنه فوضوي متنكر، حيث إن "لاكاتوش" أخفق في تعريف حد الزّمن الذي ينبغي بعده أن يترك برنامج بحث متفسخ، أين صرح "لاكاتوش" بأنّ لديه ميتودولوجيا أكثر تطورًا، ومع ذلك فإنه عندما كشف عن أسسها اتضح أنها ليست ميتودولوجيا على الإطلاق[19].

انطلاقا من هذه الخلفية التي تبدو مبعثرة، بدأت صداقة الفيلسوفين تتوطد، ولم تقتصر على نطاقها الشّخصي بل تعدت إلى المستوى الفلسفي والابستيمولوجي كذلك، ونذكر هنا ذلك اللّقاء الذي جمعهما سنة 1972م في إحدى الاحتفائيات التي نظمتها جامعة برلين، أين كان كل منهما يحمل معول النّقد، حيث قال "لاكاتوش" مخاطبًا "فيرابند": "إنه لديك أفكار مدهشة، لماذا لا تسجلها وأكتب أنا ردًا عليها؟ وننشر هذا وذاك في عمل واحد، وأعدك بأنه سيكون

مبعث سرور لكلينا"[20]، وقد كان "لاكاتوش" يقصد بهذا المشروع أغناء فلسفة العلوم من خلال جدلية قائمة بين العقلانية والفوضوية، ولو أن "لاكاتوش" لم يكن من أنصار ذلك المذهب.

لقد أخذ "فيرابند" هذا الموضوع بجدية أكبر حتى من "لاكاتوش" صاحب الفكرة، وشرع في كتابة الجزء الخاص به، وعندما أنهى محاولته الأولى بعث بها إلى "لاكاتوش"، الذي كان يقيم في لندن، لكن الموت كان أسرع من ذلك، حيث توفي "لاكاتوش" إثر حادث مرور سنة 1974م، ليفشل بذلك المشروع الذي كان قد اتفق مع "فيرابند" على إتمامه، وحرم تاريخ العلوم من مناظرة كانت ستقدم الكثير لفلسفة العلوم، ولكن مع هذا استمر فيرابند في إنجاز وعده، وكان نتيجة هذه العزيمة أن أخرج لنا كتابه الأهم "ضد المنهج"، فقد كان هذا الكتاب الجزء الأول من كتاب حول العقلانية، الذي كان يتوجب على الفيلسوفين إنجازه، حيث كانت مهمة "فيرابند" تتمثل في مهاجمة المذهب العقلاني، في حين كان على "لاكاتوش" أن يعيد تشكيله وصياغته من جديد، لذلك فإن "لاكاتوش" تأخر عن صياغة مشروعه، بما أن منطلقه سيكون ردًا على ما ورد في الجزء الأول للكتاب، ورغم الاختلاف بينهما في الأفكار إلا أن الرسائل واللقاءات بين الرجلين تكاد تكون دورية، بل إن مراسلتهما لم تخل في بعض الأحيان من روح الدّعابة، وهذا ما رواه "فيرابند" في مقدمة كتابه حينما قال: "لقد توعدني "لاكاتوش" بعد انتهائي من كتابي هذا بتحويلي إلى لحم مفروم"[21].

لقد بدأ التحضير لهذا المشروع قبل هذه السنوات بكثير، فهو يعود إلى لقائهما الأول سنة 1964م، ولكنه كان مقتصرًا على رسائل وملاحظات بين الرجلين، وتجلى كذلك من خلال تلك المحاضرات التي كان يقيمها كل منهما في الجامعات، ويتأسف "فيرابند" بشدة لأن هذا الكتاب المزدوج لم ير النور، وبذلك جاء كتاب ضد المنهج منقوص من أهم صفة فيه، وهي السجالية، ومع هذا جعل "فيرابند" هذا الكتاب تكريمًا لصديق وأخ في الفوضوية[22].

3- من تبرير الاستقراء إلى اللاّمنهج

إن الحرص على الفوضوية التي قد تعني التعدد والتنوع عند "فيرابند"، بغرض تحرير المبادرة العلمية والمعرفية بوجه عام، لم يتوصل إليها "فيرابند" من فراغ، بل اعتمد فيها على آراء من سبقه، أين مثلت لديه هذه الآراء بيئة خصبة لطرح نظريته، إنه تاريخ مفعم بهذا الطّرح، وهو ممتد من أزمنتنا الأولى إلى أزمنتنا الحاضرة، وتتراجع لتغوص في باقي محطاته الغابرة، فنقرأ فيها مزجًا غير مصطنع بين أشكال من العقلانية واللاّعقلانية، مما جعله يخرج بقناعة غاية في الجرأة والابتكار، تنتصر إلى اللاّعقلانية واللاّمنهج، وكان يجاهر دائمًا بأنه لو كان هناك تقدم، فهذا يعني بأنه ناتج عن تجاوز كل القواعد والمناهج التي وضعت سلفًا، وقد ألمح "فيرابند" إلى فترات رائجة في تاريخ العلم يتباهى بها العلماء والفلاسفة بأنها لم تكن عقلانية، فالعقل لا يلاءم العلم دائمًا، بل يمكن القول بأنه من السخف اختزال العلم في بعض القواعد البسيطة التي يصيغها العقل، وذلك بسبب تعقد العلم ذاته[23].

قد تبدو في نظر "فيرابند" بأن الفوضوية غير مرغوبة في الفلسفة السياسية، إلا أنها مطلوبة بل ضرورية في فلسفة المعرفة، باعتبار أن مناهج البحث التّقليدية التي تناولت موضوع المعرفة لم تقدم شيئًا للعلم، لأن العلم ليس له منهج خاص به استطاع من خلاله تحقيق التقدم، بل أن مناهجه تعددت وتنوعت بتنوع الموضوع والوسائل المتاحة، لذلك فإن تجاوز أو مخالفة قواعد المنهج الموجود ليس أمرًا عرضيًا أو حدث يوصف بالندرة، بل إن التجاوز أمر ضروري لتحقيق التقدم في العلم[24].

من هنا لا يمكن تقديس المناهج العلمية، مهما بدا لنا نجاحها، فهناك فترات رائجة في العلم يتباهى بها العلماء والفلاسفة بأنها لم تكن عقلانية، سواء في مسلكها أو قوتها المحركة أو الأحكام التي أطلقتها، فقد كان "كوبرنيك"N.Copernicus (1473-1543م) في نظر معاصريه لاعقلانيًا، لأنه ببساطة خرج عن المنهج المعهود، خاصة عندما خرق وخالف القواعد الميثودولوجية الراسخة للعلم السّائد، المستندة على أدلة الأرسطيين المدافعة عن سكون الأرض، ويبدو أنه قد برز معه من جديد العقل الصوفي، الذي كان يحمله فيلو لاوس، وهو أيضًا عقل الهرمسيين السحرة، المتوحد بإيمان صوفي يؤمن بخاصية الحركة الدّائرية، فلم يكن بالإمكان أن يحقق علم الفلك والديناميكا تقدمًا دون الاستعانة غير العلمية بأفكار قبل الطوفان[25]، كما نجد أن

الطب استفاد كثيرًا من المحاولات الأولى التي عرفها الطب الشعبي، المعتمد على الفراسة والشعوذة وأفكار الباعة المتجولين، كما أنه من المعروف أن القرن السادس عشر والقرن السابع عشر هما قرنا الطّب، إلاّ أن المرض كان منتشرًا، وظل الوضع على حاله حتى مجيء الثورة الكوبرنيكية التي أعادت إحياء الأفكار السابقة[26].

إذن فالعلم أشد قربًا إلى الخرافة بكثير منه إلى العقلانية في نظر "فيرابند"، "لكن للأسف لا توجد فلسفة علمية مستعدة لقبول هذا، إنه واحد من الأشكال العديدة التي طورت من قبل الإنسان، لكنه ليس الأحسن حتمًا، إن العلم محدث للجلبة والاشمئزاز والوقاحة، فهو ليس أرقى مقامًا إلا في نظر المعجبين به، هؤلاء الذين سلموا بمزاياه دون معرفة حدودها، ومثلما يحق لأي فرد أن يتبنى أو يرفض إيديولوجيا ما، فالأمر نفسه ينطبق على نتائج العلم، لهذا فإن انفصال الدّولة عن الكنيسة لا يكتمل إلا بانفصال الدولة عن العلم، هذا الانفصال هو الوحيد الكفيل بإيصالنا إلى درجة الإنسانية التي نستحقها"[27].

4- تاريخية المعرفة عند بول فييرابند

لقد درس "فيرابند" تطور العلم، وتبين له بأن العلم يتقدم من مرحلة إلى أخرى حينما يتحرر من سلطة العقلانية، التي سادت وسيطرت في مراحله القديمة، خاصة مع بداية عصر الحداثة الذي عرف أوجه مع "ديكارت"، أين سيطرت معه فكرة وحدة العلوم من خلال وحدة المنهج، هذا المنهج الذي يكفل لكل العلوم تجنب الخطأ وإصلاح ما فسد من نتائجها في المحاولات السابقة، ومن هذا المنطلق فإن ما قد يلاحظه مؤرخ العلوم بين العلوم من تفاوت، يصبح مجرد تفاوت عرضي إلى زوال، بحكم أساسية المبادئ التي يضبطها المنهج، بل عنه صدرت كل المعارف وتفرعت كل العلوم، وهو اعتبار ينتهي بإهمال الخصوصيات النوعية والمنهجية لكل علم، ويلهي عن العناية بها من الداخل لأن هناك نظرة شمولية تكفلت بإضاءة الطريق أمامها.

رغم ما تظهره هذه النية من عمل متقن يخدم العلم، لكنها تبقى رغبة عند "فيرابند" تخفي نظرة تقديسية للعلم ولمنهجه الأوحد، هذه النظرة التي ازدادت تغوّلا وتحجرا مع الفلسفات الوضعية فيما بعد[28]، لذلك علينا حسبه أن ننزع تلك النظرة التي كرست العلم النموذج الأعلى للتفكير، ونعدّه مجرد نوع من أنواع الثقافة، بل إنه ينمو ويزدهر وسط مجمل الأنظمة المعرفية البشرية الأخرى التي تحيط به، وتحركه عوامل الوعي التاريخي والحضاري للمجتمع، عبر مراحل الزمن المتعاقبة، "إن العلم ليس مقدسًا إلى أبعد حد، فمجرد حقيقة أنه موجود، وأنه يصادف من يعجب به، تكون له نتائج غير كافية لجعله مقياسًا، إذ نشأ العلم الحديث من اعتراضات شاملة ضد ما كان عليه الحال من قبل بل وضد العقلانية ذاتها"[29].

إن النظر في مشكلة المعرفة وتكونها عند "فيرابند"، ليست وليدة اليوم، بل هي وليدة الفلاسفة الطبيعيين ما قبل "سقراط"، ثم تمت صياغتها من قبل "أفلاطون" و"أرسطو"، ثم عاد وخبا بريقها مع تطور العلوم الحديثة، لأنها نشرت اعتقاد الوثوقية في المنهج وعدم الشك في النتائج المحصل عليها، لكنها عادت إلى الظهور مع انبثاق الفيزياء المعاصرة، إذ تزايدت النزعة التاريخية في النظر إلى طبيعة المعرفة بصورة عامة، فأصبحت ترى بأن المعرفة البشرية ومن ضمنها المعرفة العلمية، محاطة ومتأصلة فيها المتغيرات التاريخية، بل لقد صاحبتها منذ بداياتها الأولى، في مقابل النّزعة النّظرية لطبيعة المعرفة، التي تجردها من تدخلات العوامل التاريخية[30]، فالمعرفة البشرية عند فييرابند تشكلت عبر التراكم، الذي يضفي على القديم نوعا من الوضوح ليجعله أكثر موائمة مع متطلبات الحياة الجديدة.

إن الأفكار التي أتى بها العلم المعاصر لم تأت من فراغ، بل نجد أسس لها حتى في التفكير اللاهوتي، ويعطينا "فيرابند" كثيرا من الأمثلة التي يعدّها دليلا على تاريخية المعرفة، "فالكنيسة لم يكن موقفها دجماطيقيا كما هو مفترض غالبًا، وإنما روجعت تفسيرات الكتاب المقدس على ضوء البحث العلمي من قبل، فقد نظر كل شخص إلى الأرض على أنها كروية، وعلى أنها سابحة في الفضاء... وقد كان لا يزال الكتاب المقدس يلعب دورًا حاسمًا بالنسبة إلى نيوتن الذي استخدم تدبير الله، وكلمته معًا، ليكشف عن خططه، لقد كان عقد اتفاق مع كلمة الله، كما هي في الكتاب المقدس، شرطًا لازمًا ومقبولاً بوجه عام في البحث الفيزيائي"[31]، وهذا يؤكد التداخل الوظيفي بين حقول المعرفة البشرية، كما أنها تستفيد من بعضها البعض عبر مراحل تطورها ،لأن الإنسان لا

يبحث في العلم بطريقة عقلانية دائمًا ، بل تتدخل معتقداته وعاداته وآماله في فهم طبيعة حدوث الظواهر ،لذلك حافظت العلوم السابقة على جانب من الصحة في نظرتها للأشياء ، فما أنجزه البابليون في مجال علم الفلك ، الذي كان معتمدًا على حساب مستمد من تناوب وتكرار رؤية القمر وبعض الأجرام السماوية الأخرى ، إذ شكل هذا الحساب الدقيق دالة رياضية تناوبية ، ولا يزال هذا معتمدًا لدى كثير من الرياضيين اليوم ، كما اعتمد علم الفلك عند الإغريق على هندسة توزيع الأجرام السماوية في قبة الفلك ، اعتمادًا على علوم الهندسة المنتشرة في حضارتهم ، وبذلك شكل الحساب الفلكي لديهم دالة هندسية متعددة الأضلاع[32] ، وقد استمر الاعتقاد في صحة هذه العلوم والنتائج المحصل عليها حتى عصرنا الحالي ، رغم غلبة علم الفلك الإغريقي على علم الفلك البابلي في الاستمرارية ، وإنا لنقف مندهشين أمام بقاء تلك الآراء رغم بساطتها وبساطة الأجهزة التي اعتمدت عليها في اكتشافها.

لقد عُدّ العلم ظاهرة إنسانية ، تستمد وجودها من النشاط الذي يقوم به هذا الكائن المفكر ، منذ بداية تعامله مع العالم ، وقد بدأ مؤرخ العلوم يستوعب هذه الفكرة حين انفتحت البوابة أمام الوعي التاريخي ليحتل موقعه بعد طول غياب ، والوعي التاريخي للنظرية العلمية لا يعيها كمنجز مكتمل البناء يؤخذ في صورته النهائية ، بما أنه تعامل مع الظاهرة موضوع الدراسة بطريقة استقرائية ، بل هي عملية معطاءة تسير نحو الأمام ككرة الثلج ، وكلما زادت المسافة التي تقطعها أثناء تدحرجها كلما كبر حجمها ، دون أن تحتكم بالضرورة في قضاياها إلى مناهج عقلية صارمة ، هذه المناهج أو حتى المبادئ قد تشكل لها في لحظة تاريخية ما عائق تكبل تقدمها ، فالوعي التاريخي الذي يصاحب تطور النظريات العلمية يجب أن يكون مطعمًا بوعي التغير والديناميكية المتنامية عبر الزمان "مما يعني أن المتغيرات الزمانية السوسيوسيكولوجية أي العوامل الخارجية للنسق العلمي ، هي ثورة فاعلة وناجزة لابد من أن تؤخذ في الاعتبار"[33].

إن التاريخ الذي قام عليه العلم هو تاريخ مصطنع مزج بين العقلانية واللاعقلانية ، بل إن "فيرابند" ينتصر إلى اللاعقلانية وإلى اللاّمنهج في فهم هذا التقدم ، فهما من جعلا النظريات العلمية تبزغ ، نتيجة حيادها عن التفسيرات المعهودة ، والتي تدعى امتلاك التفسير الوحيد للظاهرة ، لذا فإن الخطأ الكبير الذي وقع فيه مؤرخ العلم ، هو خلطه بين تاريخ العقل وتاريخ العلم ، لأن العلم في تطوره قد يتخذ طريقًا آخر ، غير الطريق الذي سلكه العقل ، وهذا لأننا نحاول أن نسلك الطريق الأسهل ، بما أن العلم يظهر لنا تاريخًا متعرجًا وصعب الإيغال في تفاصيله ، بل أقل ما يوصف به أنه تاريخ معقد[34].

إن التقدم الذي عرفته العلوم لا يسقط هذا الرجوع الذي نجده لدى العلماء في صياغة النظريات ، حتى لو كانت هذه النظريات تبدو بالغة الدقة وتقدم تفسيرات جديدة ، لما كنا قد عرفناه سابقًا "فلقد تعلمنا من نظرية الكم على وجه الخصوص ، أن العلاقات الرياضية المتناسقة كما هي موجودة مثلا في نظرية "شرودينجر" E.Schrodinger(1887-1961م) المتعلقة بالجسيمات الدقيقة ليست في حاجة لأن تعكس انتظامًا متناسقًا بالتّساوي ، وهذا ما قرره الأرسطيون من قبل ، وإنما يتعين أن توصف الطّبيعة بنظرية جد مختلفة ، وفيزياء أرسطو هي تلك النظرية ، ومن ناحية أخرى ، كان ثمة صعوبات جمة عند أرسطو" ،[35] ، وبذلك يبدو عند "فيرابند" أن أي نظرية علمية لابد وأن يطرأ عليها كثير من التعديلات والتغييرات ، بسبب المواقف التاريخية التي تتعرض لها ، ولا نكتفي فقط بالرجوع إلى الماضي البعيد ليظهر لنا هذا التراجع أو الاسترداد التصحيحي ، بل يمكننا أن نستشفه حتى في النظريات الجديدة ، فنجد مثلا أن نظرية "نيوتن" تشير إلى الحتمية من خلال دراستها لحركة كوكب زحل وحتمية اصطدامه بكوكب المشتري ، لكن هذا الأمر لم يحدث ، وهنا بدا لـ"نيوتن" أن يفسر هذا الأمر برجوعه إلى الدين ، الذي يقر بأن هناك إله يسيّر هذا الكون ، ومن الأشياء التي فعلها ليحافظ عليه هو منع هذا التصادم ، وقد تم تعديل هذا الموقف التّاريخي فيما بعد على يد الفرنسي "لابلاس" P.Laplace (1749-1827م) في القرن التاسع عشر[36] ، ليس هذا فقط بل نظرية النسبية لـ"أينشتاين"A.Einstein (1879-1955م) كذلك تعرضت إلى كثير من التغيير والتصحيح أو التوسيع ، سواء على يد مؤسسها أو على يد من جاء بعده من الفيزيائيين ، فلم تكن نظرية النسبية بصيغتها الحالية هي نفسها التي انبثقت عام 1919م بصيغتها العامة[37] ، وهنا يبدو تدخل العامل الزمني في تغيير النظريات العلمية مهما كانت تبدو صارمة ودقيقة في عصرها.

5- من أجل منهج مفتوح

بكل إصرار ينفي "فيرابند" أن يكون للعلم منهج واحد، ولا وجود لأي مبادئ خالدة تشكل الأساس الذي يبنى عليه أي علم ،مهما أبدته هذه المبادئ من صلابة أمام التطور الذي عرفته المعرفة البشرية، ويعود دائما "فيرابند" في مناقشاته للمنهج إلى الاستقراء الذي ساد وتطور بداية من القرن السابع عشر، ليبسط سيطرته على العلم فيما بعد على نطاق واسع خلال القرن العشرين، ويشرح لنا "بيكون" المنهج الاستقرائي ببساطة عن طريق مماثلة صارخة غاية في الوضوح بصناعة النّبيذ، فلكي نصنع النّبيذ علينا أولا أن نجني محصول العنب الناضج في موسمه، نجمع عدد لا يحصى من العنب، ويصنع النّبيذ عن طريق عصر العنب في المعصرة، والعنب هنا يقابل كل الملاحظات التي تستخرج منها على نحو ما التعميمات العلمية (القوانين والنّظريات)[38]، وبذلك عد منهج الاستقراء المنهج المقبول من قبل العلم بلا تحفظ، وليس في وسع كائن من كان أن يشكك في قيمة هذا المبدأ بالنسبة للحياة اليومية.

إن العلم الكلاسيكي يستمد رفعته عند "فيرابند" من سببين مهمين وهما: استعانته بمنهج صحيح يوصله إلى نتائج موثوق بها، والسبب الثاني وهو مرتبط بالأول ويكمن في تحقيقه لنتائج عديدة، التي بدورها تعمل على زيادة التمسك بالمنهج[39]، ومن ثمة أصبح التصور الذي يوجه فلسفة العلوم، هو دراستها لتطور المنهج الذي اعتمدته العلوم، وكان هذا المنهج المعني هو الاستقراء، الذي يبدأ بالملاحظات أو الوقائع التجريبية، ثم يعمل على تعميمها حتى يصل منها إلى قانون علمي.

يعمل "فيرابند" على تثبيط هذه المزاعم، وذلك بالرجوع إلى تفحص تاريخ العلم، حيث تبين له بأنه "لا يوجد ثمة (منهج علمي) إذ لا يوجد إجراء وحيد، أو مجموعة من القواعد التي تشكل أساسًا لكل نموذج بحث، وضمانًا لأن يكون بحثًا علميًا، ومن ثم، لأن نضع ثقتنا فيه، فكل مشروع وكل نظرية وكل إجراء إنما يخضع في الحكم عليه إلى أهليته الخاصة، وعن طريق معايير لابد أن تكون متكيفة مع العمليات التي يبحث فيها"[40]، لذلك فإن "فيرابند" يلقي باللائمة على مؤرخي العلم وفلاسفته من الذين يغضون الطرف عن التعرجات التي شهدها تاريخ العلم أثناء ملاحقته لموضوعه، لأن العلم لم يكن ليكتفي بمنهج واحد وينغلق عليه، ويسعى من خلال هذا المنهج (المتكامل) إلى تحقيق تطورات باهرة في دراسة موضوعه، بل إن المعايير والمبادئ المعقولة والبسيطة، التي نظر إليها الفلاسفة باعتبارها منطلقات ضرورية، تهاوت بعد ظهور الثورة الكوبرنيكية، وبروز نظرية الحركة، لقد انتهكت القواعد بالفعل، وكان العلماء على علم بهذا التطور، لكنهم فضلوا التطور على التّمسك بمبادئ قديمة[41].

لذلك يعمد "فيرابند" إلى تعطيل صلاحية جميع المناهج التي أقرها تاريخ العلوم، باعتبارها النموذج الوحيد الذي على العلم اتباعه، فهي دعوة منه إلى العلماء بعدم الوقوع أسرى لتلك المناهج، "لأن الإجماع يمكن أن يناسب كنيسة، أن يناسب ضحايا مرهبين وطامحين إلى تبني خرافة (قديمة أو حديثة) أو أتباعًا ضعافًا وخاضعين لطاغية من الطغاة، لكن تنوع الآراء هو ضروري لمعرفة موضوعية ومنهج يشجع التّنوع، و هو فقط من نستطيع القول إنه المنهج الوحيد المتوافق مع أفكار إنسانية، في نطاق حيث يفرض شروط المطابقة قيودًا على التّنوع، إنّه يحوي عنصرًا لاهوتيًا، يكمن بالطبع في الولع بالوقائع المميزة جدًا تقريبًا لكل نزعة إمبريقية"[42]، لأن الإجماع قد يكون في قضايا ميتافيزيقية ليست لأحد السلطة في الحكم على صحتها أو خطئها أما تلك القضايا الامبريقية فالتجربة وحدها من تحكم على استمراريتها أو تأذن لنا باستبدالها.

إن الإبداع يأتي عندما ينتهك العالم القواعد المتوفرة، من خلال تخليه عن بعض المبادئ، التي تشكل منطلقات ذلك البحث أو يعمل في بعض الأحيان حتى على معاكستها، حيث يقول "فيرابند" "إن أكثر الصور أهمية في المناقشة الحالية الدائرة في تاريخ وفلسفة العلوم إنما هي إدراك حوادث مثل اختراع المذهب الذري في العصر اليوناني والثورة الكوبرنيقية ونشأة المذهب الذري الحديث (دالتون ،النظرية الحركية، ونظرية التحلل، والكيمياء المجسمة، ونظرية الكم) والبزوغ التدريجي لنظرية الضوء، حدثت فقط لأن بعض المفكرين إما قرروا ألاّ يلتزموا بقواعد محددة واضحة أو لأنهم انتهكوها بلا قصد أو العكس من ذلك"[43]، فهذه المغامرة التي يقوم بها الباحث تجعله يكتشف طرقًا جديدة

للبحث ، وربما تكون معاكسة للمناهج السابقة ، لذلك يطرح "فيرابند" مفهوم "الاستقراء المعاكس" الذي عمل على تطويره من خلال اعتبار كل شيء مقبولا ما دام يقدم نظرة استشرافية للعلم من خلال الفرضيات التي يصيغها ، لذا يقبل هذا النوع من الاستقراء حتى تلك الفرضيات التي ليس لها أصل تجريبي ، والاستقراء المعاكس هو وضع كل ما سبق في دائرة الشك ،وهذا لا يعني قبول كل ما يمكن أن يقدم في العلم من تفسيرات وتخمينات ليصبح العلم مجموعة من الآراء التي لا يمكن حصرها ولا التحقق من صدقها ، وإنما تقبل من الباحثين الجديرين بالاحترام ، لأنه ليس صعبًا التمييز بين النظرية ذات المستقبل أمام النظرية التي سيطويها النسيان[44].

هذا يعني عند "فيرابند" أن البحث العلمي ليس تعسفيًا ، وإنما هناك معايير ، تحتاج إلى براعة ، وعلى حصافة ، وإلى معرفة تفاصيل للتوصل إلى حكم منظم للمعايير الموجودة ، وإلى ابتداع معايير أخرى جديدة[45]، والاستخدام الصحيح لهذه القواعد هو من يكون معيارا نفرز به بين الباحثين الجّادين والباحثين المخالفين للصواب ، أما التمسك بالمضمون الأصلي للنظرية أو حتى الفرضية فلا يقدم للعلم أي فائدة ، كما لا ننتظر نتائج باهرة دومًا من وراء تلك التجارب غير المحسوبة النتائج "لأن البحث لا يكون دائمًا ناجحًا بل غالبًا ما يخلف وراءه أهوالا ، فربما تصحح الأخطاء البسيطة ، بما في ذلك المجالات المحدودة من الدّاخل ، ويمكن بل غالبًا ما تم الكشف عن الأخطاء الجسيمة ، بما في ذلك الإيديولوجية الأساسية للمجال التخصصي عن طريق علماء لهم تاريخ شخصي غير عادي"[46]، وهذه الآراء التي تبدو شاذة يمكن أن تحقق الاكتشاف ، كما أنها تحقق الوفرة أمام التجارب التي ستقام انطلاقًا من المخططات التي رسمتها هذه التخمينات ، التي تقدم خدمات جليلة للعلم إذا لم يسأ استخدامها.

يعطينا "فيرابند" مثال في العلوم الطبية ، من خلال تتبعه لتاريخ الطب في الصين ، حيث كانت الصين من البلدان القليلة التي أفلتت من سيطرة الثقافة الغربية في نهاية القرن التاسع عشر ، لكن مع بداية القرن العشرين ظهر جيل جديد ضجر من تلك التّقاليد البالية ، ومن القيود الموجودة فيها ، وكانوا في ذلك متأثرين بالتفوق المادي للعلم الغربي المستورد ، فلم يلبث أن أزاح العلم الغربي كثيرا من جوانب الطب التقليدي الذي كان معمولا به في الصين كطب الأعشاب ، الوخز بالإبر ، ثنائية الين يانغ ، واستمر هذا الازدراء حتى حوالي عام 1954 ، عندئذ أدركت السلطة الحاكمة حاجتها إلى الإشراف السياسي على العلماء ، وذلك من خلال غلق باب تأثره بالإيديولوجية الغربية ، أين أعيد بعث الطب التقليدي في المستشفيات والجامعات ، فأعاد الأمر المنافسة بين الطب التقليدي والعلم الغربي ، واكتشف الصينيون بأن للطب التقليدي وسائله الخاصة في التشخيص والعلاج تفوق تلك التي لدى العلم الغربي ، والدرس المستفاد من هذا المثال هو أن يمكن أن تصبح الإيديولوجية غير العلمية منافسة شديدة البأس للعلم[47]، وبذلك نقول بأن على المنهج أن يكون منفتحا على كل الآراء حتى وإن كانت تبدو بأنها مغرقة في إيديولوجيتها ، وهي وسيلة أغناء لآلة العلم تلك وليس تفقيرًا لها.

6- اللاّقياسية

لقد أعجب "فيرابند" بالطرح الذي أتى به "توماس كون" في قراءته لتطور تاريخ العلم ، خاصة عندما وجد فيه ميلا إلى القول بالنسبية ، لكن اختلف معه في تسميتها وفي طريقة مواصلتها داخل النظرية العلمية ، فالنسبية عند كون مرتبطة بتغير مفهوم النموذج الإرشادي ، هذا النموذج المتغير والمتطور باستمرار هو الذي يتحكم في سيرورة المعرفة العلمية ، أما "فيرابند" فيتكلم عن فكرة اللا مقايسة في تطور النّظريات العلمية ، بمعنى أنه مقتنع بأن النّظريات العلمية المختلفة التي تتواجه أو تتالى أثناء سير التّاريخ ، غير قابلة للمقارنة ، ذلك أن لكل منها معايير صلاحية خاصة بها[48]، ولا يمكن إرجاعها إلى نموذج إرشادي واحد ، الذي يقره كون ويجعله الأجدر لقيادة المشروع العلمي ، والتحكم بمجريات البحث العلمي في حالته القياسية المقبلة ، إذ يشدد كون في هذا التطور على أن الأزمة التي تنذر بقيام الثورة العلمية والتي يتم بواسطتها رفض النموذج الإرشادي السائد قبلاً من قبل نماذج إرشادية متنافسة كثيرة ، لا يكون هذا الرفض مقبولاً إلا إذا كان متزامنًا مع إقرار هذه الكثرة من النّماذج الإرشادية المتنافسة على نموذج إرشادي آخر يكون هو المؤهل لقيادة البحث العلمي ، لكن "فيرابند" يرفض هذه النزعة التسلطية الإرشادية التي يمارسها النموذج الذي يفرض نفسه كبديل عن

باقي النماذج الأخرى، بل يجب أن نمنح هامشا من الحرية لدى العلماء في اختيار النموذج الملائم، لأن المواضيع التي يتناولها العلم ليست واحدة، ولتأكيد وجهة نظره يستقرأ "فيرابند" تاريخ تطور الفيزياء المعاصرة، فهي تعمل تحت مظلة نموذجين أو نظريتين مختلفتين ومتعارضتين في تفسير الضوء، فهناك نموذج النظرية الجسيمية ويقابله نموذج النّظرية التموجية، وكلا النموذجين صحيحين ومعترف بهما في تفسير ظاهرة الضوء وانتقاله عبر الفضاء، لذلك يفضل العلم أن يتخذ مسارات متعرجة وغير منتظمة ولا مقايسة في تفسير مواضيع بحثه.

لكن رغم ذلك لا ينكر "فيرابند" فضل كون في مساعدته من أجل صياغة هذا المفهوم، بما أن "النموذج الإرشادي paradigme بالنسبة له إنما هو تقليد يشتمل ببساطة على سمات يمكن مماثلتها جنبًا إلى جنب مع ميول وإجراءات لم تكن معروفة ،بيد أنها تقود بطريقة خفية لا يمكن اكتشافها إلا بتعارضها مع تقاليد أخرى، وبإدخال فكرة النموذج الإرشادي يكون قد طرح فوق كل شيء مشكلة"[49]، رغم إقرار فييرابند بأن هناك نمطا يحرك تاريخ العلم لكن هذا النمط عنده يبقى عصيا عن ضبطه ضمن نموذج واحد أو قالب منطقي محدد، لأنه لا يمكن أن نقارن بين النظريات العلمية، سواء من خلال نظرية المطابقة في مجال صدق القضايا، أو في إمكانية تطبيق المناهج المنطقية في ميادين العلوم، وهذا ما يجعل تاريخ العلوم مماثلا للتصور الماركسي لتطور التاريخ، فكما أن ماركس رأى أن تاريخ الاجتماع البشري تألف من أنماط إنتاج مختلفة منقطع بعضها عن البعض الآخر، كذلك رأى "فيرابند" أن تاريخ العلم تألف من أنماط من النّظريات المنفصلة[50]، ويمكن أن تشارك في تكوين نظرياته آراء كانت تبدو لنا بسيطة وساذجة أو ما ندعوه بالإيديولوجيات الخارجة عن خصوصية العلم.

7- العلم والإيديولوجيا

على اعتبار أن العلم تتداخل نشاطاته مع كثير من الحقول والإنتاجات الإنسانية، يجعل ذلك الكل المعرفي وانقسامه على نفسه أقسامًا متغايرة فيما بينها عملية عفوية وإنما هي كسب من مكاسب الفكر عبر مغامراته التّاريخية، وتميز العلم عما سواه من تصورات متداخلة معه، بما في ذلك تلك الإيديولوجيات التي تحاول أن ترافق أبحاثه، عملية صعبة التحقيق على غير المتخصص، وذلك لأنها في كثير من الأحيان ملتحمة به، بل إن خط الفصل بين هذا وذاك لم يكن قط خطًا واضح المعالم، بما أنه خط غير ثابت ومتنقل باستمرار تبعًا لنوعية الفوارق التي تظهر وتختفي، ووفقا للمعايير التي يخضع لها الفكر عندما ينظر ويتصور وينشئ الأنساق التفسيرية داخل وضعية فكرية محددة تاريخيًا[51].

لذلك قد يبدو العلم قد اكتسب في مرحلة ما من مراحل تطور تاريخ البشرية نوعا من القوة، ليتبوأ صدارة باقي النشاطات التي يقوم بها الإنسان، ليس لأنه توصل إلى الحقيقة، ولا بفضل إتباعه لمنهج صحيح، ولكن يعود الفضل الريادي أو التراجع المطرد للعلم في مرحلة ما من تاريخ تطوره إلى تأثير وهيمنة الإيديولوجيات السائدة في ذلك العصر، ويعود بنا "فيرابند" إلى استقراء تطور تاريخ العلم من أجل تأكيد ما يقول، بما أن هذا التاريخ يضمر في طياته إعادة لأراء سابقة كانت تعد من الأساطير الخرافية أو الميتافيزيقا البالية "ليس هناك فكرة، مهما كانت قديمة سخيفة غير قادرة على تطوير معرفتنا، ولقد تم امتصاص تاريخ الفكر كله في العلم ويتم استخدامه لتطوير كل نظرية منفردة، وقد تكون هناك حاجة إليه للتغلب على الغلو في الوطنية العلمية التي تقاوم البدائل لحالة التعايش"[52]، لذلك فإن حضور الماضي في منظومتنا الفكرية حتى وإن كانت تدعي الموضوعية والدقة تشكل الدّافع الداخلي للمضي قدمًا نحو فهم أفضل للمواضيع التي نتعامل معها، والعالم الذي ينحصر اهتمامه فقط في المجال التجريبي الأقصى، من خلال رغبته في فهم العديد من جوانب نظريته بقدر الإمكان، سوف يطبق منهجًا تجميعيًا، من خلال الاستفادة من كل ما توفره له بيئته من آراء حتى وإن كان يبدو بعضها بالنسبة إليه ساذجًا، لأن التاريخ الكلي يتم استخدامه في محاولة تطوير وفهم مرحلة تأتي بعد مرحلة سبقتها في المحاولة من أجل التقرب من حقيقة ذلك الموضوع، بل إن الفصل بين تاريخ العلم هنا وفلسفته الكلية عند "فيرابند" يتحول إلى هواء خفيف، كما هو الشأن بالنسبة إلى الفصل بين العلم واللاعلم[53].

من الإيديولوجيات التي مارست حضورًا لافتًا وضاغطًا في تاريخ العلم حسب "فيرابند" الإيديولوجيات الدينية، التي منعت العلم من أن يتصف بالحرية المطلوبة في تحقيق

الإبداع، بما أن نمها تتطلب الرتابة والخضوع للقيم والآراء السائدة، فتظهر لها الفوضوية تهديد لها "لأن العلم هو أساسًا مشروعًا فوضويًا، إن الفوضوية النّظرية هي أكثر إنسانية وأكثر أصالة في تشجيع التّقدم من العقائد المؤسسة على القانون والنّظام"[54]، ونجد تجسيد ذلك خاصة في العصور الوسطى التي كان فيها العلم مضطهدًا من طرف الكنيسة، فلم تكن التجارب العلمية الهادفة لإيجاد نماذج تفكير بديلة مسموح بها، لذلك تعرض العلماء باسم هذه الإيديولوجية إلى القتل والسجن والنفي، كما أحرقت كتبهم ورسائلهم التي لا تتوافق أبحاثها مع ما يراه رجال الدين صحيحا، لأن تقييد العلم بمنهج واحد ووحيد واعتباره هو المنهج الأمثل الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إجراء تعسفي، لا يمكن لتاريخ العلم أن يسمح به، كما أنه يعمل على معاكسة مجرى الإبداع ويزهق روح العلم الضرورية في الإبداع[55].

هذه السيطرة التي مارستها الإيديولوجيات الدينية في مرحلة ما من مراحل تاريخ العلم، جعلت العلم ينتقل إلى مرحلة ما وراء العلم التي بموجبها أصبح العلم مادة للإيمان والاعتقاد الإيديولوجي بالنسبة لكل فرد تقريبًا، وتخلى عن دوره التحرري ليتحول إلى عقيدة جامدة لم تجد أمامها أية معارضة، وهنا يبدي "فيرابند" شجاعة ابستيمولوجية فذة تقول لا لسيطرة هذه الميثولوجيات المتحجرة على تاريخ العلم[56]، وعلى العلماء أن يحملوا شعار "لا" لسيطرة الأفكار غير العلمية على العلم، "لا" لتخطي الإيديولوجيات الدينية مجالات علمية تتجاوزها.

انطلاقًا من هذا التعسف في استعمال الإيديولوجيا في تاريخ العلم، فإنه من التعسف المنهجي مثلا أن ننظر في تاريخ علم الفلك وما فيه من قوانين تتصل بحركة الكواكب أو من تقنيات رصد وقيس زوايا أو مؤسسات تعليمية، دون اعتبار الهيكل الفكري العام ،الذي نزلت في إطاره تلك القوانين، واستعملت تلك التّقنيات، أو بصرف النّظر عن الحاجات الاجتماعية، التي دعت إلى إنشائها وحددت طرق استخدامها ورسمت حدودها وفرضت عليها ألا تتجاوزها[57].

رغم أن العلم وإلى وقت ليس بالبعيد تخلص فعليًا من سيطرة الإيديولوجيا الدينية، على الأقل من خلال الفتوحات العلمية والكشوفات المبهرة التي تتالت بداية من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، إلاّ أن الإيديولوجيا لم تترك العلم إلى اليوم، لكنها هذه المرة اتخذت مظهرًا آخر، وهي سيطرة الدولة على دواليب ومجريات البحث العلمي[58]، لذلك يدعو "فيرابند" إلى تجاوز سيطرة الدولة وحلول الفوضوية مكانها، والفوضوية ليس هدمًا للمعرفة أو دعوة إلى تشتتها، بل على العكس من ذلك فهي تشكل دافعًا قويًا نحو اعتناق الحرية في البحث، وتكسير تلك الطابوهات التي شوهت كل مسارات البحث العلمي الجاد، إن "الفوضوية تساهم في التقدم مهما يكن المعنى الذي نفهمه منها، لأن أي علم مؤسس على المبادئ والقوانين يكون مآله التقهقر والفشل، وقد تنقذه الفوضوية ولو بالمصادفة، لأن التصور الثابت للمنهج الذي سوقته العقلانية، إنما يرتكز على تصور ساذج للإنسان ولمحيطه الاجتماعي"[59].

هذه الفوضوية التي تتخلص من كل سلطة فوقية أو إيديولوجيا متخفية، لتصل حسب "فيرابند" إلى مجتمع تتمتع فيه كل التقاليد بحقوق متساوية وحرية متساوية في الوصول إلى مركز القوة[60]، ويعود "فيرابند" دائما في تحليل أفكاره إلى استقراء تاريخ المجتمعات الغربية، فهي اليوم تظهر التفوق العلمي ليس نتيجة تطوير واهتمام بالبحث لأجل البحث أو من أجل الوصول إلى حجة قاطعة تجعلها راضية على ذاتها في هذا المجال، وإنّما هو نتيجة ضغوط سياسية ومؤسساتية، بل وحتى عسكرية، ترصد لها الدولة مبالغ ضخمة من أجل خدمة إيديولوجيتها، وتوجيه الأبحاث إلى ما يحقق سيطرتها وتفوقها على باقي الشعوب، وليس أدل من ذلك أنه لو تلاشت هذه الضغوط أو تم توظيفها ضد العلم لأفضى بنا البحث إلى نتائج عكسية[61].

إن النزعة العقلانية والرؤى المصاحبة لها في مظاهر مجتمعات الحداثة، من خلال تبرير سلوكياتها انطلاقًا من احترامها لقوانين ودساتير وضعتها لنفسها، لا يجعلها محصنة من النقد والانهيار، لأنها مجتمعات فشلت في استيعاب المواقف الشاذة، وأرادت فقط تنميط السلوك والتفكير والإنتاج العلمي، لأن الاختلاف والتعدد في الآراء والنظريات هو الذي يغني الفكر ويجعله خصبًا وحرًا، لذلك علينا اليوم أن ندع جميع التّقاليد والنّشاطات المعرفية الإنسانية تتطور بحرية، لأن الدرس الذي نستخلصه اليوم واضح ، إذ لا وجود لحجة فردية يمكن استعمالها لدعم الدور الاستثنائي الذي يؤديه العلم اليوم داخل المجتمع[62].

لذلك على السلطة حسب "فيرابند" أن تضع نفسها على مسافة مساوية من جميع الآراء، وبذلك نستطيع أن نشهد ثورة علمية حقيقية في جميع المجالات، ثورة ضد كل تلك الآراء والمناهج والنتائج التي لم يعد هناك أي داع لبقائها، لأنه ليس هناك قواعد يمكن التشبث بها إلى الأبد تحت أي ظرف من الظروف، فلا وجود لمنهج علمي يمكن استخدامه لإبعاد العلم عن نهايته المحتومة، فالعلم أحد الإيديولوجيات التي تدفع بالمجتمع إلى الأمام، لذلك ينبغي أن نعامله على هذا النّحو، ومثلما يحق لأي فرد أن يقبل أو يرفض إيديولوجية من الإيديولوجيات، ينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى مبادئ العلم.

من هنا فإن "فيرابند" يرى بأن انفصال الدولة على الكنيسة لم يستكمل بعد إلا من خلال انفصال الدولة عن العلم، وهو مشروع يحلم العلماء بتحقيقه يومًا ما، لأن الدولة أكثر حداثة وأكثر عدوانية وأكثر دوغمائية من المؤسسات الدينية، إن هكذا انفصال هو بلا شك حظ الإنسانية الوحيد من أجل بلوغ درجة من الرقي الإنساني التي نحن جديرون بها[63].

ومع هذا ليس غريبًا أن يناقض "فيرابند" بعض الوقائع أو حتى نفسه في قوله بهذا المنهج أو بالأحرى اللاّمنهج، ويقر هذا بنفسه خاصة في كتاباته المبكرة، التي تعدّ الأكثر رصانة وموضوعية، حين أشار فيها إلى أن اللامقايسة ليست أطروحة فلسفية بقدر ما هي تخليص لإجراء علمي واسع الانتشار كثيرًا، والهجوم عليه ليس هجومًا على موقف فلسفي معين، بل هو هجوم على العلم ذاته، لهذا بقى هذا الموقف تعتريه كثير من الثغرات، ولعلنا نكتفي هنا في هذا المقام بالنقد الذي وجهه له صديقه "إيمري لاكاتوش" حينما تساءل في سخرية: أين هو الفوضوي الابستيمولوجي الذي يخرج من العمارة عبر النّافذة في الطّابق 50 عوض استعمال المصعد، لمجرد روح المناقضة لديه؟[64]

كما أنه مهما حاولنا التملص من المنهج في العلم، فإننا سنجد أنفسنا قد سلكنا منهجًا آخر، وكل انتهاك للمنهج القديم هو تأسيس لمنهج جديد، كما أن العلم لا يمكن اقتصاره على تلك اللّحظات التي تحدث فيها ثورات من أجل التّغيير، بل تاريخ العلم يضم كذلك تلك اللّحظات التي سار فيها العلم بخط مستقيم ثابت وهي الفترات الأطول في تاريخه، بما أن الثورة تمثل اللاّعقلانية والثبات يمثل العقلانية، كما أن اللحظات اللاعقلانية في تاريخ العلم لم تكن هدفًا بذاتها ولا محركًا يشتغل من ذاته، بل تقف وراءها خلفية تبشر بانبعاث عقلانية جديدة يراها العلماء أكثر رقيًا من سابقتها، وستتكفل بقيادة مجريات البحث العلمي الجديد.

الهوامش

1. رونيه ديكارت ، قواعد لتوجيه الفكر ، ترجمة سفيان سعد الله ، دار سراس للنشر ، تونس ، 2001 ، ص 39.
2. المرجع نفسه ، ص 43-44.
3. J.L.Marion, Sur l'ontologie gris de Descartes, Vrin, Paris, 1975, p 25.
4. رونيه ديكارت ، حديث الطّريقة ، ترجمة عمر الشارني ، دار المعرفة للنشر ، ج1 ، 1987 ، ص 27.
5. رونيه ديكارت ، قواعد لتوجيه الفكر ، ترجمة سفيان سعد الله ، مرجع سابق ، ص 45.
6. حمادي بن جاء بالله ، العلم في الفلسفة ، سراس للنشر ، تونس ، 1999 ، ص 53.
7. دونالد جيليز ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ترجمة ودراسة حسين علي ، التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ، ط1 ، 2009 ، ص 93.
8. رودلف كارناب ، الأسس الفلسفية للفيزياء ، ترجمة وتقديم السيد نفادي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط1 ، لبنان ، 1993 ، ص 36.
9. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، دار الفارابي ، لبنان ، 2012 ، ط1 ، ص 166.
10. ولد فيرابند سنة 1924م في النمسا ، أين أتم دراسته الابتدائية والثانوية بمسقط رأسه ، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية 1945م التحق بالجيش ، الذي أصيب فيه بالشلل جراء رصاصة اخترقت عموده الفقري ، لكن هذا لم يُثنه عن مواصلة حياته ، حيث استأنف بعدها دراسة الفنون المختلفة من مسرح وسينما وغناء ، ثم جلبت انتباهه مواضيع الفيزياء وعلم الفلك والتاريخ ، أين أخذ نصيبًا وافرا منها في جامعة فينا التيانظم إليها بين سنتي 1946م إلى غاية 1951م[1]. عمل فيرابند على إحياء الفعل الثقافي والفلسفي ، خاصة بعد النكسة التي تعرض إليها من جراء انعكاسات الحرب العالمية ، أين اشترك مع أستاذه فيكتور كرافت V. Krafte(1880-1975م) في تأسيس نادي الفلسفة ، وكانت الفرقة تطلق على نفسها "حلقة كرافت" cercle de Kraft ، التي التقى فيها الكثير من الفلاسفة ، ومن بينهم فلكس هيرنهافت F.Ehernhft(1879-1952م) وفجنشتاين Wittgenstein(1889-1951م) الذي زار "حلقة كرافت" عام 1949م لإلقاء محاضرة هناك ، أين تقابل معه فييرابند وأعجب بأفكاره ، خاصة بعد تعرفه على الفيلسوفة الانجليزية إليزابيث انسكومب E.Ansombe (1919-2001م) التي تعرف معها أكثر على أهم أعمال فيجنشتاين[1].
11. في سنة 1951م تحصل على درجة الدكتوراه ، ليبدأ مسيرته في التدريس بعد ذلك في عدة بلدان أوربية كستوكهولم وكوبنهاقن وأوسلو وإنجلترا... ثم سافر إلى الولايات المتحدة سنة 1980م لينهي مسيرته في التدريس بجامعة بركلي سنة 1990م ، توفي بعد ذلك بأربع سنوات.
12. أهم مؤلفاته:
13. ضد المنهج 1979.
14. العلم في المجتمع الحر 1981.
15. أوراق فلسفية 1981.
16. العلم من حيث هو فن 1984.
17. وداعا أيها العقل 1987.
18. ثلاث محاورات في المعرفة 1991.
19. قتل الوقت 1995.
20. طغيان العلم 1996.
21. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 349.
22. P.Feyerabend,Contre la méthode, Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance، traduit de l'anglais par Baudouin Jurdant et Agnès Schlumberger ، Editions du Seuil,1979, p 348.
23. كارل بوبر ، منطق البحث العلمي ، ترجمة محمد البغدادي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط1، 2006 ، ص ص 83-84.
24. محمد السيد ، التمييز بين العلم واللاّعلم ، دراسة في مشكلات المنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص 143.
25. يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 264 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 ، ص 441.
26. بول فييرابند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مراجعة سمير حنا صادق ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000 ، ص 21.
27. أنظر يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 367.
28. P. Feyerabend,contre la méthode,op. cit, P 13.
29. السيد نفادي ، اتجاهات جديدة في فلسفة العلوم ، مرجع سابق ، ص 109.
30. يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 243.
31. P. Feyerabend,contre la méthode,op. cit, P 03.
32. Ibid, p04-05.
33. بول فيرابند ، العلم في مجتمع حر ، مصدر سابق ، ص 112.
34. بول فيرابند ، ثلاث محاورات في المعرفة ، ترجمة محمد أحمد السيد مع دراسة حول المعرفة العلمية عند فيرابند ، مكتبة الإسكندرية ، د.ت ، د.ط ، ص 11-12.
35. P. Feyerabend,contre la méthode,op. cit, P 344.
36. Ibid, 344.
37. Ibid, 12.
38. يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 ، ص 423.

39. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، 2000 ، ص 25.
40. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 351.
41. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص ص 60-61.
42. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 353.
43. يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 426.
44. السيد نفادي ، اتجاهات جديدة في فلسفة العلم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس والعشرون العدد الثاني ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر /ديسمبر ، 1996 ، ص 256.
45. باول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص 67.
46. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 354.
47. المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
48. دونالد جيليز ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ترجمة حسين علي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ، ط 1 ، 2009 ، ص 101.
49. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص 112.
50. المصدر السابق ، الصفحة نفسها.
51. المصدر نفسه ، ص 21.
52. P. Feyerabend,contre la méthode,op. cit, P 46.
53. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص 113.
54. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 367.
55. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص 114
56. المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
57. المصدر السابق ، ص 117.
58. جان فرانسوا دورتيي ، فلسفات عصرنا تياراتها ، مذاهبها ، أعلامها ، وقضاياها ، ترجمة إبراهيم صحراوي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف ، ط1 ، 2009 ، ص 324.
59. بأول فيرآبند ، العلم في مجتمع حر ، ترجمة السيد نفادي ، مصدر سابق ، ص 81.
60. حيدر حاج حمد ، مقدمة لترجمة كتاب توماس كون ، بنية الثورات العلمية ، تر حيدر حاج إسماعيل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2007 ، ص 34.
61. حمادي بن جاء الله ، العلم في الفلسفة ، مرجع سابق ، ص 60.
62. بول فيير ابند ، ضد المنهج ، ترجمة ماهر عبد القادر محمد علي ، مصدر سابق ، ص 79.
63. المصدر نفسه ، ص 80.
64. P. Feyerabend, contre la méthode, op. cit, P7.
65. يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 439.
66. P. Feyerabend, contre la méthode, op. cit, P30.
67. حمادي بن جاء الله ، العلم في الفلسفة ، مرجع سابق ، ص ص 60-61.
68. بول فيرابند ، العلم في مجتمع حر ، مصدر سابق ، ص 124.
69. P. Feyerabend, contre la méthode, op. cit, P30.
70. كريم موسى ، فلسفة العلم من العقلانية إلى اللاعقلانية ، مرجع سابق ، ص 413.
71. P. Feyerabend, contre la méthode, op. cit, P345.
72. Ibid, p12.
73. جان فرانسوا دورتيي ، فلسفات عصرنا تياراتها ، مذاهبها ، أعلامها ، وقضاياها ، ترجمة إبراهيم صحراوي ، مرجع سابق ، ص 327.

مأزق تأسيس التّجريبية المعاصرة: أنموذج راسل.

The founding dilemma of contemporary empiricism: the model of Russell.

تاريخ الارسال:29/11/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

لخضر قريسي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
lakhdarphilos@gmail.com

الملخّص

بدأ راسل (برتراند) مثالياً، ثمّ انتقد المثاليّة، ليعود إلى التّقليد الانجليزي، فتبنّى الاستقرائية، ومذهب ((المطابقة)) في المعرفة، من زاوية ذريّته المنطقيّة، وصاغ ((نظرية الأوصاف)). وردّ المعرفة إلى المعرفة بالاتصال المباشر، والتي تتأسّس عليها المعرفة بالوصف. ويستهدف هذا البحث تبيين أنّ: أهمّ ما تنتهي إليه هذه المحاولة التّجريبية لا يزيد على كشف نقيصتين:1- ضعف هذا التأسيس وصعوباته، على الرّغم من تعدّد وتنوّع محاولاتها، 2- ضيق مذهب هذه التّجريبيّة الأحاديّة التّفسير، ممّا يجعل مخرجها في نقر قوقعتها.

الكلمات المفاتيح: التّجريبيّة، الفلسفة التّحليليّة، الذّريّة المنطقيّة، نظرية الأوصاف، المعرفة بالاتصال المباشر، المعرفة بالوصف.

Résumé

Bertrand Russell a commencé comme idéaliste, puis a critiqué l'idéalisme pour revenir à la tradition anglaise, et adopter l'inductivisme, et la doctrine de "la correspondance" dans la connaissance, selon sa vision de l'atomisme logique. Puis, Russel a formulé "la théorie des descriptions", et a réduit la connaissance à ''la connaissance directe'' qui est la base de ''la connaissance par description". Cet article vise à montrer que cette tentative empiriste ne dépasse pas la démonstration de deux défauts : 1- La faiblesse de son fondement, et ses difficultés, malgré la multiplicité et la diversité de ses tentatives, 2 - La réticence de la doctrine de cette interprétation unilatérale, ce qui l'oblige à briser sa coquille.

Mots clés: L'empirisme, la philosophie analytique, L'atomisme logique, La théorie des descriptions, La Connaissance directe, La Connaissance par description.

Abstract

Bertrand Russell began as an idealist, and then criticized idealism for returning to the English tradition, and adopting inductivism, and the doctrine of "correspondence" in knowledge, according to his vision of logical atomism. Then, Russell formulated "the theory of descriptions", and reduced Knowledge to "direct knowledge" which is the basis of "knowledge by description". This article aims to show that this empiricist attempt does not go beyond the demonstration of two defects: 1- The weakness of its foundation, and its difficulties, despite the multiplicity and diversity of its attempts, 2 - The reluctance of the doctrine of this unilateral interpretation, which forces him to break his shell.

Keywords: Empiricism, The analytic philosophy, The Logical Atomism, The Theory of descriptions, The knowledge by acquaintance, The knowledge by description.

1- **إشكاليّة البحث:** تمثّل التّجريبيّة، على اختلاف أشكالها، النّزعة التي تقتسم تاريخياً المجال الفكريّ الجدليّ مع النّزعة العقليّة، على تنوّع صورها أيضاً، وحتّى إذا تجنّبنا التّبسيطيّة التي تختزل تاريخ الفكر الفلسفيّ إلى هذين التّيارين: التّيار المثالي الذي يرتدّ تراجعاً إلى أفلاطون Platon (387 ق.م-347 ق.م)، كأكبر ممثّل للعقلانيّة المثاليّة، ويقابله التّيار الواقعيّ الذي عارض به أرسطوطاليس Aristote (384 ق.م-330 ق.م) مثاليّة أستاذه، بإسكان الجواهر في الأشياء الحسّية، وإذا كانت التّجريبيّة تحمل على كلّ المذاهب المخالفة لها، ككلّ أشكال المثاليّة والقبليّة الكلاسيكيّة، كما تحمل على المواضعاتيّة والأداتيّة، ولا تسلم من انتقاداتها حتّى التّجريبية بغير المعنى الاختباري الضّيّق، الذي رسمت حدوده التّجريبيّة الكلاسيكيّة، ومن ثَمّ هي ترفض أيضاً البراجماتيّة، على الرّغم من تقاطعات أساسيّة بينهما، فما مدى متانة الطّرح التّأسيسّي للتّجريبيّة المعاصرة (كما يمثّلها راسل)، وما مدى نجاحها في تخطّي صعوباتها؟

2- **مدخل مفاهيمي:** نعني بالتّجريبية: كلّ نزعة ترى أنّ مصدر المعرفة، ومعيار الحسم في صحّتها، في مختلف مجالات علوم الطّبيعة إنّما يتقرّر بمعيار الاختبار التّجريبيّ وحده. ومن دون أيّ معيار آخر، عقلي أو مثاليّ، خارج حدود ما تقرّره التّجربة. وإذا اعتمدنا مصطلحات المنطق، عبّرنا عن هذه الأطروحة التّجريبيّة، بقولنا: يتقرّر صدق أو كذب كلّ عبارة تركيبيّة عن طريق إخضاع العبارة للاختبار التّجريبيّ.

ومن الضّروريّ أن ندقّق معنى مصطلح التّجريبيّة. إذ تنوّعت مدلولاتها، فلم يعد يُقصد بها التّجريبيّة بالمعنى الكلاسيكيّ فقط، والتي تستبعد بضرورة المذهب خصومها العقليين. فالتّصنيف الكلاسيكيّ لم يعد دقيقاً، مع التّموّجات التي أحدثها ظهور مذاهب وتوجّهات جديدة، لا تقبل التّصنيف لا في هؤلاء التّجريبيين، ولا مع أولئك العقليين، بالمعنى الكلاسيكيّ. فهذا مثلا بوبر (كارل) Popper (Karl) (1902م-1994م)، يؤكّد أنّه لا يأخذ بالتّصنيف الكلاسيكيّ، الذي يقابل بين العقلانيّة والتّجريبيّة، فهو عقلانيّ من طراز خاصّ، يجعل العقلانيّة والتّجريبيّة تتكاملان، وهو تجريب على الرّغم من أنّه من البداية معادٍ للاستقرائية. إذ يرى أنّ الرّجوع إلى الاختبار التّجريبيّ، هو وحده الذي يرشدنا إذا كانت افتراضاتنا وتخميناتنا، أو قوانيننا ونظرياتنا العلميّة، مشروعة وحقيقيّة أو مجرّد تخمينات ميتافيزيقيّة زائفة.

غير أنّ هذه التّجريبيّة كما هي عند راسل، لا تشذّ عن التّقليد الإنجليزي التّجريبيّ، وتظلّ مرتبطة به إليه منطلقاً ونهاية.

كما نشير إلى أنّ القضايا، حسب تصنيف هذه التّجريبيّة، هي في جوهرها تصنيف هيوميّ، رافضٌ للتّصوّر الكانطيّ. فالقضايا إمّا تحليليّة، هي تحصيل حاصل، لا تقول شيئاً عن العالم وحوادثه. وهذا الصّنف من القضايا تجسّده قضايا المنطق والرّياضيات. وإمّا هي قضايا تركيبيّة، تتعلّق بالعالم وحوادثه. وخارج هذين الصّنفين لا توجد قضايا مشروعة يمكن أن نحمل عليها صفة المعنى، أو الصّدق والكذب. ممّا يجعل حديث كانط (إيمانويل) (Emmanuel) Kant (1724م-1804م) عن القضايا التّركيبيّة القبليّة حديثاً لاغياً، غير مشروع، أشبه بالحديث عن الدّائرة المرّبّعة. والجمع بين الصّفة القبليّة والصّفة التّركيبيّة، ليس إلاّ تلفيق متناقضات، فهو مساوٍ لقولنا: عبارة قبليّة بعديّة، باعتبار التّحليليّ قبليّ، لصدقه السّابق على كلّ تجربة، والمستقلّ عنها، فصدقه صدق اتّساق. ومنه قولنا: العدد الزّوجي ما يقبل القسمة على اثنين. أو قولنا: الشّبل ولد الأسد. أمّا التّركيبيّ فهو ما يتعلّق بالعالم وحوادثه، وجاء لوصفه. فلا يكون في جوهره محمولاً يكرّر موضوعه، أو يحلّله أو يوضحه، بل يضيف شيئاً جديداً إلى الموضوع، ليس من جوهره، وبحيث نستطيع تصوّر هذا الموضوع من دون هذه الصّفة المضافة، التي يقترحها المحمول. كالعبارة التّركيبيّة: يتجمّد الماء في الدرجة °100، في الشروط النّظاميّة، والعبارة: النّبات يطرح الأكسجين أثناء التّركيب الضّوئيّ. وصنف القضايا التّركيبيّة يصدق صدق ((مطابقة))، ولا يكفي اتّساقها الدّاخليّ لتقرير قيمة صدقها، مثلما هي حال القضايا التّحليليّة.

وتقيم التّجريبيّة بين القضايا التّحليليّة والقضايا التّركيبيّة حداً فاصلاً، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال عبوره. كما تؤكّد على اختلاف معيار الصّدق كما قلنا، فصدق ((الاتساق))، الدّاخلي، يطبع القضايا التّحليليّة، بينما صدق المطابقة الخارجيّ، يخصّ القضايا التّركيبيّة، وتكرار التّأكيد على هذا الاختلاف الجوهريّ، يجنّبنا الانزلاق إلى مماثلة علوم

الطّبيعة (العلوم التّجريبيّة)، وعلوم المنطق والرّياضة (العلوم الصّوريّة).

ومن أهمّ مجلوبات هذا التّفريق الضّروريّ بين صنفي القضايا التّحليليّة والتّركيبيّة أيضاً، وتجنّب المماثلة الخاطئة بينهما، أنّه يجنّبنا أيضاً السّعي الوهميّ إلى طلب اليقين حيث لا يقين. فالقضايا التّحليليّة، التي لا يزيد صدقها على الضّرورة المنطقيّة القبليّة، بالاتّساق الدّاخليّ، باعتبارها تحصيل حاصل، يجعل العلوم الصّوريّة (المنطق والرّياضيات)، وحدها تحرز اليقين أو الصّدق المطلق. بينما القضايا التّركيبيّة، التي يقوم صدقها على المطابقة الخارجيّة، ومقابلة حدودها بوقائع العالم الخارجيّ، لا يمكنها أبداً أن تزعم تحقيق اليقين أو الصّدق المطلق، فصدقها لا يزيد على صدق احتماليّ، بل سنجد أنّ بعض الاختباريين ينتهون إلى أنّه: حتّى لو أنزلنا مرتبة صدق العلوم الطّبيعة وقضاياها التّركيبيّة، إلى درجة الاحتمال، فإنّ هذه المحاولة تبقى أيضاً محاولة فاشلة، لأنّ درجة الصّدق ((الاحتمالي)) هي بدورها غير مبرّرة بشكل مقنع.

3- أطروحة راسل (برتراند). على الرّغم من أنّنا نتناول أساساً نظريّة المعرفة عند راسل، إلاّ أنّنا مضطرون إلى معالجتها في شقّين: شقّ فلسفي، وشقّ منطقيّ. والتّعرّض إلى الجانب المنطقيّ أي جانب نظريّة المعرفة، لا يبرّره كون راسل برز وأسهم أكثر في الجانب المنطقيّ فحسب، بل لأنّ الجانب المنطقي ونظريّة المعرفة عنده مرتبطان ولا يقبلان الفصل، وحتّى لو أنزلنا المنطق إلى مرتبة الوسيلة ورفعنا المذهب الفلسفي إلى مرتبة الغاية، تبقى الغاية متوقّفة في تحقيقها على الوسيلة التي تمكّننا منها، وهذا ملموس في فلسفة راسل، ومقروء في التّعديلات والتغييرات التي أجراها على شبكته المفاهيميّة المنطقيّة، حتّى تحقّق الغاية المنشودة من مذهبه الفلسفيّ، وتنسجم معه. ومن الجانب المنهجي، إذا جئنا إلى التّعرّض لهذه الثّنائيّة، نجد أنفسنا أمام اختيارين، فإما: أن نبدأ بعنصر المذهب الفلسفي ثم نُدرج الجانب المنطقيّ، وهذا التّرتيب منطقيّ، باعتبار أنّ المذهب الفلسفيّ هو الذي يملي المذهب المنطقيّ، ويلوّنه بلونه. فالمنطق ليس واحداً محايداً، بل هو أنواع من المنطق ومذاهب مختلفة، فالمنطق الأرسطي غير المنطق الرّواقي، وهما غير المنطق الجدليّ الهيجليّ، وهذه الأنواع غير المنطق الوضعيّ. فلكلّ منطق ميتافيزيقاه. ولو تأمّلنا التّصوّرات المنطقيّة لراسل لوجدناها متطوّرة متغيّرة مع تطوّر وتغيّر فلسفته من المثالية إلى التّجريبيّة، كما سنرى مثلاً في تخلّيه عن الاعتقاد في ((واقعيّة الكلّيات))، والتّصدّي للقائلين بها وتفنيدهم. وأمّا الاختيار الثّانيّ فهو: أن نبدأ بالمنطق ثمّ نتطرّق إلى نظريّة المعرفة والمذهب الفلسفي عند راسل، وهذا مبرّر أيضاً، وتبريره تاريخي، فنتتبّع التّرتيب التّاريخي لأبحاث راسل، فقد بدأ راسل بالمنطق والرّياضيات، وسعى إلى إكمال المشروع اللّوجستيقيّ، الذي ردّ فيه المنطق إلى الرّياضيات، ثمّ جاء الانشغال بالمعرفة بعده. وإن كان هذا التّقسيم الذي يأخذ به الدّارسون لا يخلو من تعسّف، فلو تتبّعنا الانشغال الفكري لراسل، من خلال المؤلّفات التي أصدرها، نجده متعدّد الانشغالات، لهذا نجده في 1896 ينشر محاضرات عن الاشتراكية وفي 1897 ينشر كتابا تحت عنوان "مقالة في أسس الهندسة"[1]. وقد آثرنا التّرتيب الأوّل، الذي يتتبّع المسار الفلسفيّ، ليُتبعه بالمسار المنطقيّ. فالتّطوّر المنطقيّ، لا يمكن فهمه من غير ربطه بالتّطوّر الفلسفيّ، الذي هو محدّده ومصدره.

1.3 مذهبه الفلسفي في نظريّة المعرفة: ينتسب راسل إلى التّجريبية، فهو يقول بالخبرة مصدراً للمعرفة، ويرجع إليها في التّحقّق من صدقها. ملتزماً التّقليد الإنجليزي التّجريبي الاستقرائي، الذي يعود إلى أكسفورد في القرن الثالث عشر، حيث شهدت حركة لا مثيل لها في أوروبا، تحت تأثير مجلوب الإرث العلميّ الإسلامي، الذي ساعد على التّحرّر من أرسطو، وإيجاد مناخ جديد[2]، جسّده بيكون (روجر) Bacon (Roger) (1219م-1292م)، الذي نقم على طغيان التّعاليم الأرسطيّة، وأكّد على أنّه لو كانت في حيازته كتب أرسطو، لأحرقها كلّها وما ترك منها كتابا واحدا[3]، وصاغ بيكون (روجر) مصطلح))العلم التّجريبي)) لأوّل مرّة في تاريخ الفكر، وعدّد مزاياه، فأفرده بميزتي اليقين والإنتاج في آن واحد، ورأى الاستنتاجات التي لم تحقّق عن طريق التّجربة لا قيمة لها[4]. ويسير راسل على هذا الخطّ التّجريبيّ الاستقرائي، ويراه المنهج الذي اكتمل في العالم على يد جاليلي (جاليليو) Galilée (Galileo) (1564م-1642م)، وعلى يد كبلر (يوهانس) Kepler (Johannes) (1571م-1630م)، والذي بفضله زادت المعارف من أيامهما زيادة كبيرة، من دون أن يزيد هذا المنهج زيادة أساسيّة.

ويتلخّص هذا المنهج الاستقرائي في التّدرّج من ملاحظة حقائق خاصّة إلى تقرير قوانين كمّيّة دقيقة، يمكن بفضلها التّنبّؤ بحقائق خاصّة جديدة[5]. ويؤكّد راسل على أنّ هذا المنهج: "لا يزال هو المنهج الأمثل لعلم الطّبيعة، هو العلم الذي ينبغي نظرياً أن تستنبط منه كافّة العلوم"[6]، ولا يرى راسل أيّة إمكانية لإنكار أنّ معرفتنا بالوقائع مُشادة بالاستقراء، أي: "بواسطة استدلال من مقدّمات مستمدّة من ملاحظات مفردة"[7]. وإذا كان العلم هو أمثل منهج لبحث الحقيقة أبدعه الإنسان، فإنّ خارج العلم، لا يرى راسل أنّه يوجد أيّ منهج يمكن به البرهنة على شيء أو تفنيده[8]، وحتّى إذا ما افترضنا وجود طريق غيره، فإنّ راسل لا يقبل أيّ منهج آخر للوصول إلى الحقيقة غير المنهج العلميّ[9]. بل، حتّى الفلسفة ذاتها ينبغي أن تستلهم منهجها من مناهج العلوم، لا من الأخلاق أو الدين[10]، وحتّى الدّين ذاته لا يشذّ عن القاعدة، إذ أنّ: "القضيّة الدّينيّة يجب ألاّ تقبل إلاّ إذا كان لها سند كالسّند المطلوب في قضيّة علميّة".[11]

وبهذا المعيار يحكم راسل على ضآلة نصيب اليونان من خلُق العلم، فقد سلكوا الطّريقة القياسيّة بنزعتهم النّظريّة التّجريديّة المترفّعة عن التّجربة، فالعبقريّة الإغريقيّة كانت عبقريّة قياسيّة أكثر ممّا كانت استقرائيّة. كما سجّل راسل للمسلمين أخذهم بالاستقراء، لكنّه حسَب عليهم مأخذاً هو: الانشغال بالجزئيات وحدها، وعدم أخذهم بالتّعميم، والارتقاء إلى المبادئ والقوانين العامّة[12]، ولا يفوت راسل أن يحمل على أرسطو فيرى أنّه: "كان من الكوارث الكبرى التي نزلت بالبشر، فقد ظلّ تعليم المنطق في معظم الجامعات حتى يومنا هذا مليئاً باللّغو الذي مردّه إلى أرسطو"[13].

ومن هذا الاتجاه التّجريبيّ الاستقرائي العام، الذي يتموقع فيه راسل، نتدرّج أكثر إلى الملامح الأكثر خصوصيّة بالنّسبة إليه، بما أنّ مذهب الفيلسوف هو مفتاح فلسفته، ومن دونه تبقى مبهمة، بل مغلقة. فإذا كانت معرفتنا بالوقائع والعالم تتمّ بالاستقراء، كما يتمسّك به راسل بصرامة، فإنّه لا يأخذ بتفسير المادّية أو العقلانيّة، فالمثاليون يأخذون الكون كلّه عقلاً، فيردّون الظّواهر المادّية إلى جوهر عقليّ أو روحيّ، بينما يرى المادّيون أنّ الكون كلّه مادّة، ويردّون الظّواهر العقليّة والرّوحيّة إلى مادّة وحركة[14]، أمّا راسل فيرى: "المكوّنات النّهائيّة للعالم لا تتّصف بخواص أيّ من العقل أو المادّة، كما تفهم عادة: فهي ليست أشياء متّصلة صلبة تتحرّك عبر الفضاء، كما أنّها ليست شظايا ((وعي))" [15]. وهذا المذهب يسمّى ((الواحديّة المحايدة)) ((Neutral Monism)). والتي تحوّل إليها تحت تأثير الفلاسفة والعلماء الأمريكيين، كما يوضّح لنا راسل نفسه، حيث حاول التّوفيق بين الاتجاه السّلوكي في علم النّفس، ذي الموقف المادّي، وعلم الفيزياء، الذي صار أقلّ وأقلّ ماديّة، خاصّة على يد إينشتاين (ألبير) Einstein (Albert)، وتجسّد هذا الموقف المتوازن على يد وليم جيمس James (William) (1842م-1910م) والواقعيين الجدد، الذين يرون أنّ: ((قوام)) العالم ليس ذهنياً ولا مادّياً، بل هو ((مادّة محايدة))[16]. وإذا كان راسل قد تبنّى راسل هذا المذهب، بعد تحوّله عن المثاليّة، التي أخذ بها تحت تأثير ماكتاجرت (جون) McTaggart (John) (1866م-1925م)، فإنّه انقلب عليها تحت تأثير عناصر متظافرة أهمّها قراءته لبيانو ومناقشاته مع مور (جورج إدوارد) (Edward (George Moore (1873م-1958م)، وبراغماتيّة جيمس (وليام)[17]، ليصير عدوّاً لدوداً للمثاليّة، فراح يحاربها، ويحاول هدمها بدءا من 1898م. وهنا تبدأ مرحلة أخرى أكثر تمييزاً لراسل. هي مرحلة تبنيّ فلسفة ((الذّريّة المنطقيّة)) (The (Logical Atomism)). فمنذ ثورته على المثالية ورفضه لها، تبنّى راسل فلسفة الذّريّة المنطقيّة، مستخدماً التّحليل كمنهج، وأصبح التّحليل هو العنصر الأساسيّ في فلسفته[18]. وأخذُ راسل بالذّريّة المنطقيّة والتّحليل، بعد التّخلّي عن المثاليّة، ونبذ كانط وهيغل (ج و فريدريك) Hegel (Friedrich GW) (1770م-1831م)، كان دافِعُه قناعة تامّة بأنّ المشكلات الفلسفيّة يحلّها التّحليل المنطقيّ وحده، وبالتّحليل وحده يمكن أن يحصل التّقدّم[19].

وإذا كان راسل في موقعه المنطقي يقف على خط فريجه (غوتلوب) Frege (Gottlob) (1848م-1925م)، محاولاً إنجاز المشروع اللّوجستيقي (ردّ الرّياضيات إلى أصولها المنطقيّة)، فإنّ هذا التّوجّه المنطقي لا يخرج به عن توجّهه التّجريبي. حيث يروم راسل من خلال ذرّيته المنطقيّة إقامة فلسفة مؤسّسة على المنطق والتّجربة. فهو يتجنّب الكائنات غير المجدية، كالمثل الأفلاطونيّة. ليرى أنّ كلّ قضيّة مركّبة أو

تظهر بسيطة، يجب تحليلها إلى قضايا بسيطة لا تقبل التّجزيء، ويقابل هذه القضايا البسيطة وقائع بسيطة، تقبل المعرفة المباشرة بالتّجربة[20]، فتكون الغاية من هذا التّحليل للقضايا إلى عناصرها النّهائيّة هي الكلام عن الواقع[21]. وفي استفادة راسل من هذا المنطق الجديد، في تأسيس نظريّة المعرفة، بلغت أهميّة المنطق عند راسل أنه لم يصبح أداة للفلسفة فحسب، بل إنّ راسل يرى أنّ "الفلسفة كلّها هي المنطق".[22]

ولا غرابة في أن تحتلّ نظريّة المعرفة المرتبة الأولى في فلسفة راسل، بعد استكماله مشروعه اللّوجستيقي. بما أنّ الحنين إلى الحب، والسّعي إلى المعرفة، والإشفاق الشّديد على الذين يقاسون ويتعذّبون، هي الانفعالات الثلاثة التي عاش من أجلها[23]. وفي المعرفة كان هدفه الأساسي أن: يفهم العالم بقدر المستطاع، وأن يفصل ما يبقيه كمعرفة عمّا يردّه، باعتباره مجرّد رأي غير مؤسّس[24]. ولهذا كان راسل عازماً في 1913م على إخراج كتاب كبير في نظريّة المعرفة، غير أنّ ظروفاً حتّمت عدم استكمال التّحرير وتأجيله، وأوّلها انتقادات مقنعة كالها له تلميذه وزميله فدجنشتاين (لودفيغ) (Ludwig)Wittgenstein (1889م-1951م).[25]

وفي نظريّة المعرفة، يتمسّك راسل -كما أسلفنا- بالاستقراء منهجاً للعلم، على الرّغم من المآخذ التي سجّلها كثيرٌ من الفلاسفة على هذا المنهج عبر القرون السّابقة، بما فيها رواد الاتّجاه الاستقرائي ذاته، ورواد الفلسفة التّجريبيّة أنفسهم، وأكبرهم هيوم (دافيد) Hume (David) Hume (1711م-1776م). وضمن هذا المنظور الاستقرائي الاختباري، يردّ راسل المعرفة إلى الحواس، ليجعل: "الحواس العامة تمنحنا المعرفة بالعالم الخارجيّ، بينما الحواس الخاصّة تمنحنا المعرفة بأجسامنا ذاتها"[26]. فإذا استثنينا العلمين الصّوريين، علم المنطق وعلم الرّياضة على ما بينهما من اتّصال، واللّذان لا يتحدّثان عن العالم الخارجيّ، عالم الأشياء المحيطة بها، بقيت لنا مجموعة العلوم الطّبيعيّة التي تبدأ وتنتهي بدنيا المشاهدات الحسّيّة[27]. غير أنّ هذا لا يغفلنا عن كون اندراج راسل كتجريبيّ في الواقعيّة، لا يجعله يأخذ بمذهب ((الواقعيّة السّاذجة)) ((Naive realism))، التي نرى أنّ: ما يتبدّى في الإدراك هو الأشياء ذاتها.

وهذه المعرفة عند راسل صنفان متفاوتان، في الأسبقيّة الزمانيّة، وفي البساطة والتّعقيد، وفي الأهميّة والمصداقيّة، وهما ما يطلق عليهما راسل: ((knowledge by (acquaintance) و((knowledge by description))، والأفضل أن نترجمه كما فعل محمود (زكي نجيب)، إلى ((المعرفة بالاتّصال المباشر)) و((المعرفة بالوصف))، لأنّ هذه التّرجمة الأقرب إلى المضمون الذي يحمّله راسل لهذه التّسميتين. علماً أنّ صعوبة التّرجمة الأمينة للمصطلحين، واجهها الدّارسون حتّى في اللّغات الأوروبيّة[28]. على الرّغم من أصلها المشترك للغاتهم الأوروبيّة، وكون التسميّة منها، فقد اصطُلحت بالإنجليزية أصلاً.

ويشرح لنا راسل مقصده من التّسميتين في الفصل الخامس من كتابه مشكلات الفلسفة، الذي خصّصه لهذا الموضوع، وعنونه بالتّسميتين[29]. ويبيّن راسل أنّ ما يعنيه بالمعرفة بالاتّصال المباشر، فيحدّها على أنّها: بالضرورة هي أبسط من أيّ أنواع من أنواع الحقائق، كما أنّها منطقيّاً تكون مستقلّة عنها، على عكس المعرفة بالوصف، التي تتضمّن بعض معرفة الحقائق كأسس لها مصادر. ويضرب راسل مثالا للإيضاح. فيأخذ مثال معرفة منضدته الماثلة أمامه. فهو يسمّي معرفة مباشرة بها ما يدركه إدراكاً مباشراً دون وساطة أيّة عمليّة استنتاجيّة أو أيّة معرفة بالحقائق. فالمعرفة هنا معرفة بالحقائق الحسيّة التي تؤلّف مظهر هذه المنضدة، التي يدركها إدراكاً مباشراً حينما ينظر إليها وحينما ويلمسها، وهذ الحقائق الحسّيّة المدركة مباشرة هي لونها وشكلها وصلابتها ونعومتها وغيرها من المدركات الحسّيّة المباشرة، والتي تمكّن من إصدار بعض الأحكام، ككون لون المنضدة بنّياً ضاربا إلى الدّكنة. وهنا، ينبّهنا راسل إلى الفرق الحاسم بين المظهر الحسيّ والحقائق الحسّيّة المدركة مباشرة والشّيء المادّي الذي نصدر عليه أحكاماً. فليس في الإمكان الشكّ في الحقائق الحسيّة، في حين يمكننا أن نشكّ في وجود المنضدة مطلقاً، فعلى الرّغم من معرفتنا بأنّ هذه الحقائق الحسّية وتلك مسبّبة عن شيء مادّي ولا توجد حالة عقلية ندرك بها المنضدة نفسها إدراكاً مباشراً، إلاّ أنّنا لو تحرّينا الدّقّة، فإنّ الشيء الموجود بالفعل، الذي هو المنضدة ليس معروفاً لدينا على الإطلاق[30]. وأساس المعرفة هو هذا الصّنف الأوّل من المعرفة، الذي هو ((المعرفة بالاتصال المباشر))، والتي تتمّ باللّقطات الحسّيّة المباشرة

للمعات الضّوء، ونبرات الصّوت، ولمسات الصّلابة واللّيونة، وما ماثلها من حسّيات[31].

وإذا كان راسل يجعل المعرفة بالاتصال المباشر بالحقائق الحسّيّة أساس كلّ معرفة، فهي التي تؤسّس للمعرفة بالوصف، فإنّه يجدها في المقابل قاصرة غير وافيّة بحاجتنا المعرفيّة. والعلّة فيها أنّها محدودة جداً، فنحن بها لا نعرف أكثر من الشّيء الماثل أمامنا، ولا نعرف أيّ شيء يتعلّق بالماضي، بل لا نعلم شيئاً يسمّى الماضين كما لا نعلم أيّة حقيقة تتّصل بالحقائق الحسّية، المختلفة بطبيعتها عن هذه الحقائق الحسّيّة، من أفكار ((مجرّدة)) و((كلّيات)) [32]. إنّ الأشياء المادّية ومثلها عقول النّاس ليست ممّا تطاله ((المعرفة بالاتصال المباشر)) بل هي مجال ((المعرفة بالوصف))، ويعني راسل بكلمة ((وصف)) كلّ عبارة تأتي على صيغة ((شيء فلاني)) أو ((الشّيء الفلاني))، على أن نميّز أنّ الصيغة الأولى غامضة والثّانية التي يأتي فيها التّعريف ((الشيء الفلاني)) فيشير إلى مفرد هو وصف محدّد، فالوصف ((رجل)) وصف غامض، بينما الوصف ((الرّجل ذو القناع الحديديّ)) هو وصف محدّد[33]. على أن نبقي نصب أعيننا على الدّوام أنّ: ((المعطيات الحسيّة)) هي المادّة الخام الأوّليّة لكلّ معرفة، ومنها يبني الإنسان في ذهنه تركيبات هي التي تكوّن صور لنا صور الأشياء، وهي التي نطلق عليها الأسماء مثل ((شجرة)) و((منضدة)) وغيرهما. وكلمة ((شجرة)) لا تعني أكثر من تركيبة منطقيّة بنيت في الذهن من معطيات حسّية بسيطة[34]. وهذا ينتج منطقياً المبدأ الأساسيّ الذي صاغه راسل، والذي يؤكّد على أنّ: كلّ حكم نستطيع أن نفهمه يجب أن يتألّف بكامله من أجزاء نعرفها بالاتصال المباشر. فعلى الرّغم من أنّ المعرفة الوصفيّة تمتاز على المعرفة بالاتصال المباشر بتمكيننا من تجاوز حدود تجاربنا الخاصّة الضّيقة، فنصل إلى معرفة لم نختبرها مطلقاً، وهذا حيويّ بالنّسبة إلينا، إلاّ أنّه بالرّغم من ذلك فإنّنا: لا نستطيع أن نعرف سوى الحقائق التي تؤلّف بكاملها من عبارات خبرناها في المعرفة بالاتصال المباشر، عن طريق تجاربنا، فإذا أردنا أن يكون لكلامنا قيمة ولا يكون جعجعة، يجب أن نقرن معنى الكلمات بشيء نكون على معرفة بالاتصال المباشر به[35]. وعليه، "إذا حلّلنا فكرة ما لنرى إن كان قد تمّ بناؤها بطريقة مشروعة، أو لم يكن الأمر كذلك، رددناها إلى ((أحداثها)) التي تأثّرت بها حواسّنا المختلفة من ضوء وصوت وصلابة الخ...، حتى إذا ما وجدنا بين عناصرها عنصرا لا يرتدّ إلى حاسّة بعينها عند اكتسابه بادئ ذي بدء، أيقنّا أنّ الفكرة باطلة".[36]

إنّ هذا المذهب كما أسلفنا، يروم قطيعة تامّة مع كلّ أشكال المثاليّة، ويأخذ موقفاً نقيضاً. وإذا كان برادلي (فرنسيس هربرت) Bradley (Francis Herbert) (1846م-1924م) قد رأى مثلاً أنّ كلمة ((هذا)) بلا معنى، إذ هي تشير إلى واقعة فعليّة effective reality ولا تمثّل مفهوماً concept، وجدنا الأنموذج الإرشادي (البراديغم) للمعنى عند راسل، ينصّ على النّقيض تماماً. فالأداة الإشاريّة لها معنى لأنّها تحديداً تفرض ربطاً مباشراً بعنصر من الواقع، ومن هنا ترتدّ كلّ معرفة مركّبة إلى تركيبة عناصر بسيطة، تستمدّ قيمتها المعرفيّة من التّجربة المباشرة[37]. وهذا الموقف يجعل راسل يأخذ موقعه ضمن مذهب النّظريّة القائلة بصدق ((المطابقة)) ((correspondance))، أو نظريّة التّماثل، التي هي ضمن النّظريات الأربع التي تمثّل اتّجاهات معايير ((الصّدق)). فهناك نظريّة ((التّوكيد المبرّر)) التي قال بها ديوي (جون) (John) Dewey (1859م-1952م)، وهناك النّظريّة التي ترى ((الاحتمال)) معياراً للصّدق، وهي النّظريّة التي دافع عنها رايشنباخ Reichenbach (Hans) (1891م-1953). ومنها نظريّة ثالثة تأخذ ((الاتساق)) معياراً للصّدق، وهو ما ذهب إليه بعض الوضعيين المناطقة، مثلما انتهى إليه نيوراث (أوتو) Neurath (Otto) (1882م-1945م). والرّابعة نظريّة صدق ((التّماثل))، التي يتمسّك بها راسل، حيث "يعتمد صدق القضايا الأساسيّة على علاقتها بحادث ما، وصدق القضايا الأخرى يعتمد على علاقتها الإعرابيّة بالقضايا الأساسيّة"[38]. وعلينا أن نستحضر مبدأ هيوم القائل: "لا فكرة من دون إدراك حسّي سابق"، وممّا نتعلّم منه أنّ كلّ كلمة جوهريّة في معجمنا يجب أن ترتبط بالخبرة، وأنّ أيّة كلمة يمكنني أنا أن أفهمها لها معنى مستمدّ من خبرتي أنا.[39]

ويمنح راسل المعرفة بالاتصال المباشر كلّ ثقته، فتكون القضايا الأوّليّة هي أساس التّحقيق، لا موضع شكّ وتحقيق. ومن هنا حمل راسل على القائلين بالتّحقّق منها، من الوضعيين المناطقة وعلى رأسهم شليك (موريس) (Moritz) Schlick (1882م-1936م)، إنّ هذه القضايا الأوّليّة، التي هي قضايا الإدراك الحسّي لا يوجد لها ((طريقة للتّحقيق))، لأنّها

هي ذاتها تؤلّف تحقيق جميع القضايا التّجريبيّة الأخرى ، التي يمكن معرفتها بأيّة درجة من درجات المعرفة. ونحن لو سايرنا شليك وأتباعه وقعنا في مشكلتين بلا حلّ: الأولى ، التّراجع اللاّنهائيّ ، حيث كلّ قضيّة نتحقّق بها تحتاج بدورها إلى قضيّة تحقّقها. والثّانيّة ، إنّ كون هذه القضايا الأوّليّة أكثر الأنواع تأكيداً يجعلنا في محاولة تحقيقها نعكس المطلوب ، فنحقّق الأقلّ ريبيّة بالأكثر ريبيّة[40].

2.3- النّصل المنطقيّ: نؤكّد بداية على ما سبق أن أشرنا إليه ، وهو هذا التّرابط بين المذهب الفلسفي والمذهب المنطقيّ ، ترابط الوسيلة بالغاية المستهدفة ، وتفحّص فلسفة راسل ومنظومته المنطقية ، يبيّن لنا كيف انعكس مساره الفلسفي على منظومته المنطقيّة ، وانعكس تطوّره على تطوّرها بالتّزامن ، إذْ تُقابل كلّ مرحلة من تطوّره الفلسفيّ ، مرحلة من تطوّر منظومته المنطقيّة. وإن كان تحوّل راسل من المثالية إلى الواقعيّة التّجريبية لم يتمّ بشكل كامل جذريّ ، وفي مرحلة واحدة ، بل تمّ بشيء من التّدريج ، وبقيت فلسفته تحتفظ بعناصر من المثاليّة ، إلى أن استأصلها في مرحلة لاحقة ، فبقيت هذه العناصر أيضاً في نسقه المنطقيّ ، ولا يتخلّص منها إلاّ لاحقاً. ولا يفوت راسل أن يذكّرنا بأنّه عثر على ضالته في 1900 ، في مؤتمر عالميّ للفلسفة بباريس ، حيث تعرّف على بيانو (غوسيب) Peano (Giuseppe) (1858-1932) ، وحصل على نسخة من مؤلّفاته ، فعكف على قراءة كلّ كلمة كتبها بيانو وتلاميذه ، فوجد أداة التّحليل المنطقيّ التي كان يبحث عنها من سنين طويلة ، وتوصّل بها إلى أسلوب قوي جديد[41].وسنأخذ ((نظريّة الأوصاف-1905م)) ((The theory of descriptions)) ، التي إلى جانب كونها هي من أهمّ الإضافات التي قدّمها راسل للمنطق ، هي في الوقت نفسه ، تجسّد التّحوّل إلى المذهب الجديد ، ومحاولة إحداث قطيعة مع المذهب المثاليّ السّابق ، والتّخلّص من بقاياه ، وراسل ذاته يعدّها خطوة أولى في تحوّله[42]. كما أنّ هذه النّظريّة تتكرّر بشرح أكبر ، وتحليل أعمق ، في مقالات ومؤلّفات لاحقة كمقاله ((في الدّلالة-1905م)) ((On Denoting)). وقد صاغ هذه النّظريّة في الأوصاف لتصحيح تصوّرات سابقة ، شارك فيها كلاّ من الألماني فريجه (غوتلوب) والنّمساوي مينونج (أليكسيس) Meinong (Alexius) (1853م-1920م). حيث شارك من قبل ((فريجه)) اعتقاده في الحقيقة الأفلاطونيّة للأعداد ، التي تصوّرها في خياله تسكن عالم الوجود الأبديّ. كما شارك مينونج القول بوجود عالم أشياء مثل ((الجبل الذهبي)) و((المربّع المستطيل)) ، بما أنّنا نستطيع الحديث عنها ، وقد ألغت هذه النّظريّة هذا الزّعم ، مثلما ألغى راسل الفصول classes في الخطوة الثّانية في "مبادئ الرّياضيات" " Principia Mathematica" ، التي أصبحت معدودة عند راسل من الرّموز النّاقصة ، ولا تعني بذاتها شيئاً ، فهي استعمالات رمزيّة أو لغويّة مريحة لا أشياء حقيقيّة[43]. فالرّموز صنفان: ((رموز تامّة)) (((complete symbols)) و((رموز غير تامّة)) ((incomplete symbols)). والتّامّة منها ، التي يكون لها معنى بذاتها ، مثل أسماء الأعلام ، كالرّمز سقراط. وعلى خلافها ، تكون الرّموز غير التّامّة: هي الرّموز التي تفتقر إلى المعنى بذاتها syncategorematic ولا تمثّل شيئاً بذاتها ، وإنّما تكتسب المعنى في ((السّياق)) (((the context)) التي ترد فيه ، وهي ذات معنى لأنّها تسهم آلياً في تحديد قيمة صدق truth value العبارات التي ترد فيها[44].

إنّ نظريّة المعرفة بالوصف Theory of knowledge by description توضح بجلاء خطأ الاعتقاد في أنّ أيّ لفظ لابد وأن يمثّل شيئاً ، وأنّ الألفاظ تعني شيئاً شبيهاً بما تعبّر عنه ، والذي هو في أصله خلط بين التّركيب النّحويّ والتّركيب المنطقيّ ، وهذا ما ورّط مينونج مثلاً في افتراض أنّ جملة عن الجبال الذّهبيّة تقول شيئاً عن الجبال الذّهبيّة ، وبالتّالي ، فلا بدّ أن يكون لها وجود ، وحتّى لا نقع في هذه الأخطاء ، لا بدّ من التّمييز الدّقيق بين الألفاظ التي نستخدمها ، حتّى لا نكون ضحيّة لإملاءات اللّغة ، إذ من الضّروري أن: لا نترك نحو اللّغة وصرفها يُمليان ما يشاءان على الأنطولوجيا ، وبعبارة أخرى: لا تتركهما يتحكّمان في آرائنا بصدد ما هو كائن[45]. ولهذا جاء تأكيد راسل على جوهريّة معاني كلمات الأشياء في نظريّة المعرفة التّجريبيّة الحسيّة ، فبها تربط اللّغة بالوقائع غير اللّسانية ، وبطريقة تجعلها قادرة على التّعبير عن الصّدق التّجريبيّ الحسّي ، أو الكذب التّجريبيّ الحسّي.[46]

إنّ علينا أن ننتبه إلى أنّ: "الأنواع المختلفة من الكلمات ، في واقع الأمر ، لها أنواع مختلفة من الاستعمالات ويجب أن تقيّد دائماً بالاستعمال الصّحيح"[47]. وبما أنّ كلّ

كلمة هي رمز، فإنّ الرّمزية ينبغي أن تأخذ الأهميّة القصوى، لأنّك "إذا لم تكن تشعر بأهميّة الرّمز، وتعي علاقة الرّمز بما يرمز له، فستجد أنّك تنسب للشيء خواصاً ليست له وإنّما للرّمز"، وهو ما جعل راسل يعتقد أنّ: "كلّ ما حدث في الفلسفة جاء نتيجة تامّة للخلط في الرّمزيّة، وعندما تزيل هذا الخلط ستجد عملياً أنّ كلّ شيء قيل عن الوجود ينطوي على خطأ"[48]. ومن أهمّ ممّا يترتّب عن هذا التّصوّر، ضرورة التّعرّض لمفهوم ((الواقعة))، وتمييزها عن ((الكلمة)) و((الاسم)). والواقعة كما يعرّفها راسل هي: ((نوع ذلك الشيء الذي يجعل قضيّة ما صادقة أو كاذبة)). مثلما لو قلت ((إنها تمطر)) فهذه الجملة تكون صادقة تحت شرط محدّد، وتكون كاذبة في شروط أخرى من المناخ. ومثلها الجملة ((مجموع اثنين واثنين أربعة))، فإنّ واقعة حسابيّة معيّنة هي التي تجعلها صادقة. ويجب التّمييز أيضاً بين ((الكلمة)) أو ((الاسم))، إذْ ما يجعل القضيّة صادقة أو كاذبة هو الواقعة، وليس الحدّ أو الاسم أو الشّيء الجزئي، مثل المطر أو الشّمس أو سقراط، ذلك أنّ ((سقراط حيّ)) و((سقراط ميت))، كلاهما عبارتان عن سقراط، إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، و((الواقعة)) هي الشيء الذي تعبّر عنه بجملة كاملة، وليس باسم مفرد مثل سقراط، وحتّى إذا وردت كلمة مفردة لتعبّر عن واقعة، ككلمة ((نار)) أو ((ذئب)) فإنّها في الحقيقة متضمّنة في جملة ضمنيّة غير مصرّح بها، والتّعبير الكامل عن الواقعة يبقى دائما متضمّنا في جملة[49]. أمّا اسم العلم فخلاف ذلك، فمن وجهة نظر منطقيّة يمكن أن نعطي اسم علم لكلّ جزء مستمر من الفراغ-الزّمن، ويمكننا أن نعطي اسم العلم لأجزاء شديدة الصّغر من الفراغ-الزمن، طالما يمكن ملاحظتها[50]، ومع هذا الفرق يلتقي الاسم والقضيّة في كونهما ((رمزاً تامّا))، حيث: "الاسم يعتبر رمزاً تامّا نستخدمه للإشارة إلى شخص ما، كما وأنّ العبارة (أو القضيّة) هي الرّمز التّام للواقعة"[51]. وهنا نصل إلى لبّ نظريّة الأوصاف المحدّدة عند راسل، وهو التّفريق الهامّ بين ((التّسميّة)) ((nominate)) و((الوصف)) ((to describe))، حيث يحدّ الالتزام الأنطلوجيّ ontological commitment في الكائنات التي يمكن تسميتها وحدها[52]. وهذا إطار سبق وأن أشرنا إليه عند راسل، تحت مسمّى ((المعرفة بالاتصال المباشر)) أو ما يترجمه البعض إلى ((المعرفة بالعيان))، وتحت مسمّى ((المعرفة بالوصف)). ويتّضح هذا حينما نتبيّن ما يشترط الاسم، وما يتميّز به عن الوصف أو القضيّة.

فمن الجانب المنطقيّ، أدرك راسل بتأثير من تلميذه فدجنشتاين، أنّ علاقة القضيّة بالواقعة غير علاقة الاسم بالمسمّى، فالقضايا ليست أسماء لوقائع، فلدينا دائما قضيتان تناظران الواقعة الواحدة، وعلى سبيل المثال لدينا القضيتان: ((سقراط ميت)) و((سقراط لم يمت)) كلاهما تقابلان الواقعة الواحدة نفسها، والتي تجعل إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. أمّا الاسم فخلافها، فالاسم إمّا أن يسمّي جزئياً أو لا يكون اسما على الإطلاق. والأهمّ، أنّ الاسم يردّنا إلى المعرفة بالاتصال المباشر، على خلاف الوصف أو القضيّة، وعدم الانتباه إلى هذا الخلاف الهامّ الجوهريّ هو ما يوقعنا في الخلط بين الاسم بالمعنى النّحوي (((grammatical) والاسم بالمعنى المنطقيّ (((Logical). فاستخدام الأسماء في الحياة اليوميّة، وفي اللّغة الجاريّة، يفتقر إلى الدقّة التي يشترطها المنطق، فحينما نستخدم في اللغة أسماء مثل ((سقراط)) أو ((أفلاطون))، فنحن في واقع الأمر نستخدم أوصافاً مختصرة لا أسماء. ثمّ أكثر من هذا، إنّ ما تصفه هذه الأسماء (أو في الحقيقة الأوصاف المختصرة) ليس جزئيات بل أنساقاً مركّبة لفصول أو مسلسلات. فبالإضافة إلى الفرق بين الجزئي وغير الجزئي في إشارة الاسم وما يتعلّق به الوصف، فإنّ الفرق الحاسم الفاصل بين الأسماء والأوصاف، هو الفرق بين معطى المعرفة بالاتصال المباشر ومعطى المعرفة بالوصف. وراسل يذكّرنا بأنّ آدم عندما سمّى الحيوانات فقد عرضت عليه واحداً بعد الآخر، وكان على اتّصال مباشر معها فسمّاها، ومن هنا يكون الاسم الذي معناه جزئيّ، بالمعنى المنطقيّ الضّيّق للكلمة، يمكن أن يطبّق على الجزئيّ الذي يكون المتحدّث على اتّصال مباشر به. فإذا طبّقنا شرطي الجزئيّة والاتصال المباشر على ما نعتقد استخدامها كأسماء مثل ((سقراط)) أو ((أفلاطون))، تكشّفت لنا في حقيقتها أوصافاً، فنحن لسنا على اتّصال مباشر مع ((سقراط)) أو ((أفلاطون))، فهما من الماضي، وعلينا أن نستحضر على الدّوام عدم الدّقّة الحاضرة في مثل هذه الأسماء المزعومة، وحتّى لو اجتنبنا عبارات مثل ((أستاذ أفلاطون)) أو ((الفيلسوف الذي تجرّع السمّ)) أو ((الفيلسوف الذي قرّر المناطقة أنّه فان))، فإنّنا لن ندرك الاسم بالمعنى الضّيّق المنطقيّ ونبقى في دائرة الأوصاف. إنّ هذا يعني أنّنا نواجه

صعوبة كأداء في الحصول على حالة الاسم بالمعنى المنطقي الدقيق والتّام للكلمة، وأنّ الكلمات التي يمكن للمرء أن يستخدمها كأسماء بالمعنى الدقيق للكلمة هي كلمات إشاريّة، مثل ((هذا)) و((ذلك)). حيث يمكن للمرء أن يستخدم ((هذا)) بوضع اسم يدلّ على جزئيّ يكون على اتّصال مباشر به في هذه اللّحظة، وإذا سلّمت بأنّ ((هذا أبيض)) يعني هذا الذي تراه، فإنكّ تستخدم ((هذا)) كاسم علم، لأنّ: اسم العلم الحقيقيّ لا يتأتّى إلاّ عندما نستخدم كلمة ((هذا)) بشكل دقيق ليقوم مقام موضوع فعل الحس.[53]

إنّ نظريّة الأوصاف لا تكشف لنا هذا الخلط بين الاسم والوصف كخطأ رائج وحيد، ننزلق فيه إلى تكثير الكائنات من دون ضرورة، خارقين مبدأ الاقتصاد الأنطولوجيّ، بل تطارد هذه النّظريّة أيضاً هذا التّكثير، بتحليلها المنطقيّ، حينما نمارسه على العبارات الوصفيّة، فيكشف هذا التّحليل أيضاً أخطاء لا تقلّ خطورة، من أكثرها شيوعاً الخلط بين أصناف العبارات الوصفيّة ذاتها. كالخلط بين العبارة الوصفيّة المحدّدة defined description والعبارة الوصفيّة غير المحدّدة أو الغامضة indefinite or ambiguous description، والخلط بين القضيّة The proposition ودالة القضيّة propositional function. بالإضافة إلى الخلط بين الموضوع بالمعنى النّحويّ والموضوع بالمعنى المنطقيّ. فلو رجعنا إلى مينونج وجبله الذّهبيّ، الذي منحه الوجود، ولو بصيغة غير الوجود الحسّيّ، وأعملنا التّحليل المنطقيّ زال الخلط بين الموضوع بالمعنى الحقيقيّ المنطقيّ، والموضوع بالمعنى النّحويّ الزائف، حيث يختفي الموضوع النّحويّ الزائف تماماً، بمجرّد أن نصوغ العبارة التي يرد فيها صياغة منطقيّة سليمة. ونميّز الموضوع النّحوي عن اسم العلم الحقيقي (المنطقيّ)، بكون: أنّنا لو افترضنا هذا الموضوع النّحويّ للقضيّة غير موجود، فإنّ افتراض عدم وجوده لا يؤثّر في معنى القضيّة. ومن هنا مثلاً، إنّ عبارة مينونج: ((الجبل الذهبي غير موجود))، بالصّياغة المنطقيّة الدّقيقة تصاغ في دالة قضيّة، يختفي فيها الموضوع النّحويّ الزائف، ليحلّ مكانه متغيّر، حيث تعطينا الصّياغة المنطقيّة السّليمة لهذه العبارة دالّة القضيّة الآتية:"(س جبل) و (س من ذهب) هي كاذبة من أجل كلّ قيم س)) The propositional function: (((x is in gold) and (x is a mountain) is false for any value of x"[54].

ومثلها عبارته الثّانية: ((المربّع الدّائري غير موجود))، التي موضوعها أيضاً هو موضوع نحوي وليس موضوعاً منطقيّاً، فهو يختفي بمجرّد إعادة صياغة العبارة صياغة منطقيّة صحيحة، حيث تتحوّل أيضاً إلى صيغة دالّة قضيّة بالصّورة الآتية: ((ليس صحيحاً، أن يوجد شيء س يكون مربّعاً ودائرياً في آن واحد)) ((It is not true that there is an object x that is both rendering and square)).

وفي سياق مطاردة نظريّة الأوصاف للكائنات والمواضيع الزّائفة، التي يكشفها التّحليل المنطقيّ، ويبترها نصل أوكام، بمبدأ الاقتصاد المنطقيّ، يقدّم لنا راسل مثالاً أنموذجياً، يتجلّى في كشف التّضليل اللّغوي، الذي ننزلق فيه إلى الخلط بين عبارات من طبيعة مختلفة تماماً، على عكس ما يظهرها النّحو متماثلة. والمثال الذي يوضّح هذه المسألة تلخّصه القضيّتان: ((الملك الحالي لفرنسا أصلع)) ((The current King of France is bald)) و((سقراط فان)) ((Socrates is mortal))، فمن الجانب النّحويّ، تظهر العبارتان من صورة واحدة، فالقضيّتان من صورة: موضوع-رابطة – محمول. Subject-copula-predicate، لكنّنا لو أعملنا فيها التّحليل تبيّن اختلافهما الكبير. فالقضيّة الثانية هي قضيّة حقيقيّة، لأنّها ((قضيّة ذرّية)) ((Atomic proposition))، وهي حمليّة حقيقيّة، فهي ذات موضوع منطقيّ حقيقيّ، وليس موضوعاً نحوياً زائفاً. والقضيّة الحمليّة الحقيقيّة تصدق أو تكذب حسب ما تسنده من محمول مناسب أو غير مناسب للموضوع. وعلى خلاف هذا، فإنّ القضيّة الأولى ((الملك الحالي لفرنسا أصلع)) ليست من صورة القضيّة الأولى منطقياً، فهي ليست قضيّة حمليّة حقيقيّة، لأنّ موضوعها ((الملك الحالي لفرنسا)) ليس موضوعا حقيقياً بالمعيار المنطقيّ، فهو ليس اسم علم أو حدّا جزئياً، بل عبارة عن ((أوصاف محدّدة)) (((defined descriptions))، وبما أنّ الموضوع ذاته موضع إشكال، لزم عنه ضرورة أن يكون الحمل موضع إشكال أيضاً، فليس هناك أيّ حمل حقيقيّ، إذا لم يكن لدينا الموضوع المنطقيّ الحقيقيّ. ولنتذكّر أنّ راسل يفرّق بين العبارات الوصفية ذاتها، فيصنّفها إلى عبارات وصفيّة ((محدّدة)) وعبارات وصفيّة ((غير محدّدة)). فالعبارة: شاعر، فيلسوف، هي وصفيّة ((غير محدّدة))، بينما عبارة: الشاعر الذي كتب الإلياذة، الفيلسوف الذي أعدم بشرب السمّ، هي

أوصاف محدّدة. وبما أنّ ((الملك الحالي لفرنسا)) هي وصف مخصوص وليس عامّا، فهي وصف محدّد إلاّ أنّها غير اسم العلم، وبالتّالي فهي ((رمز ناقص)) وليست كالاسم المنطقي، الذي هو رمز تامّ. وبالتّالي فإنّ التضليل النّحوي هو الذي يخدعنا بمظهر يوهم بوجود الموضوع، في حين أنّ الأمر لا يزيد على ((وصف محدّد)). ممّا يحمل على تجاوز هذا التّضليل اللّغويّ النّحويّ بالتّحليل المنطقيّ. وباعتماد هذا التّحليل المنطقيّ للعبارة، وتحويلها إلى صورتها المنطقيّة الصّحيحة، عن طريق استخدام ترميز منطق المحمولات symbolism of the logic of predicates، فرمزنا بـ م لـ((يكون ملك فرنسا)) وبالرمز ص لـ((يكون أصلعَ))، R for ((to be king of France)), and C (to be bald))))، أمكننا أن نحصل على الصورة المنطقيّة للعبارة السابقة كالآتي:

$$\exists x[Rx.Cx.\ \forall y(Ry\supset x=y)]$$

والتي تعني: يوجد على الأقل م الذي هو ملك فرنسا الحالي والذي هو أصلع، وبحيث أنّه من أجل كل ص الذي يكون ملك فرنسا فإنّ ص يكون أصلع ومماهياً لـ س identical to x.

أمّا لو صغنا العبارة ((لويس الرّابع عشر أصلع)) (Louis XIV is bald)) فإنّنا نكون أمام تركيب منطقيّ مختلف تماماً، حيث لدينا اسم علم ((لويس الرابع عشر)) فإذا رمزنا له بالثابت الفردي the individual constant ي i كقيمة للمتغير، أمكننا أن نحصل على صياغة منطقيّة للعبارة السّابقة كالتّالي: C(i)

وهنا تتجلّى أهميّة التّحليل المنطقيّ والصّياغة المنطقيّة، بديلاً عن اللّغة العاديّة. فاللّغة العادية النّحويّة أظهرت العبارتين متماثلتين، وصاغتهما كقضيّتين حمليتين، فهما تتضمنان موضوعاً ومحمولاً ورابطة، بينما يزيل التّحليل المنطقيّ وإعادة الصّياغة المنطقيّة هذا الوهم. فما تُوهّم قضيّة حمليّة حقيقيّة يتكشّف كوصل بين عدّة قضايا، وتترتّب عنه فروق هامّة. فالقضيّة الثّانيّة الذّريّة الحملية: ((لويس الرابع عشر أصلع)) إذا صدقت لزم وجود شيء يقابل (ي)، وليس هذا التّركيب المنطقيّ مماثلا لهذا في القضيّة الأولى ((الملك الحالي لفرنسا أصلع))، التي هي وصلٌ بين قضايا، ممّا يجعله لا يتضمّن أيّ لزوم وجود من النّمط السّابق، التي تتضمّنه القضيّة الذّريّة. فالقضيّة الأولى لهذا الوصل، والتي هي xRx تكون صادقة أو كاذبة: إذا ما وجد أو لم يوجد فعلاً على الأقلّ x الذي هو ملك فرنسا، فإذا كانت xRx كاذبة كما هو الواقع التّاريخيّ لفرنسا، التي لا تخضع لنظام ملكيّ، فإنّ كذب هذه القضيّة يجعل الوصل كلّه كاذباً. وبهذه الصّياغة المنطقيّة الدّقيقة نتجنّب التّورّط في الإسراف الأنطلوجي، وتعديد الكائنات، من دون أيّة ضرورة. وهكذا، تقترح نظريّة الأوصاف إعادة صياغة عبارات اللّغة العاديّة بلغة ((المنطق الجديد)) كمنهج لحلّ المشكلات الفلسفيّة.[55]

وضمن هذا السّياق ينبّهنا راسل إلى ضرورة التّمييز بين الوقائع ((الجزئيّة)) والوقائع ((العامّة))، فمن بين أنواع الوقائع العديدة، توجد وقائع جزئيّة مثل ((هذا أبيض))، وتوجد وقائع عامّة مثل ((كل النّاس فانون))، على الرغم من أنّ هذا التّمييز يجب أن يرافقه إدراك حاجتنا إلى الصّنفين من الوقائع لوصف العالم، ومن الخطأ الجسيم أن نعتقد إمكانيّة وصف العالم بواسطة الوقائع الجزئيّة وحدها.

فهل استطاع راسل أن يؤسّس اختباريته بشكل حاسم؟

4- نقد أطروحة راسل: بالإمكان تسجيل اعتراضات على أساس اختبارية راسل في ثلاثة عناصر أساسيّة على الأقلّ. عنصر المعرفة بالاتصال المباشر، وعنصر القضايا الأوّليّة، وعنصر الاستقراء، وهي عناصر متكاملة في منظومة راسل الابستيمولوجية.

في العنصر الأوّل، ومن جهة أولى، يساورنا الشكّ فيما يسمّيه راسل ((المعرفة بالاتصال المباشر))، هل هي فعلاً معرفة؟ ذلك أنّ ما هو متداول كمضمون يصحّ أن نطلق عليه ((معرفة)) هو فعل الفهم، والتّعرّف على خصائص وطبائع شيء ما، وملامحه المميّزة له، وهذا ما يلخّصه لنا أيّ قاموس لغويّ أو فلسفيّ، بمفردات قد تختلف في كلماتها وألفاظها، وتترادف في النهاية في معناها. وراسل نفسه لا يتناول في بحثه شيئاً غير هذا كمضمون لمصطلحه. ولهذا نعتقد أنّ راسل أطلق اسما على غير مسمّاه الحقيقيّ. فالمعرفة بالاتصال المباشر كما يعرضها راسل نفسه ليست في حقيقتها معرفة، فهي تفتقر إلى الخصائص التي تشترط لما يصحّ أن نسمّيه معرفة، ولو دقّقنا في الاصطلاح المناسب لمضمونها، لوجدنا ما يصدق عليها هو ((الانطباع الحسيّ)) لا أكثر. أمّا المعرفة بالمعنى الدّقيق فتصدق على ما يسمّيه راسل ((المعرفة بالوصف)). وتبرير

هذا ، أنّ راسل بيّن لنا أنّ ما يعنيه بالمعرفة بالاتصال المباشر هو ما ندركه إدراكاً مباشراً من دون وساطة أيّة عمليّة استنتاجية أو معرفة بالحقائق. ففي حال شيء الذي هو المنضدة ، تتمثّل المعرفة بالاتصال المباشر في مظهرها الحسّي ، أي هذه الحقائق الحسّية من لون وشكل وصلابة وغيرها ، لكن من دون تجاوز هذا المظهر إلى الشّيء المادّي الذي هو المنضدة ، فمعرفتنا بالشيء المادّي في هذه القضيّة تكون ((معرفة بالوصف)). ولا نجد المبرّر الذي يجيز لراسل أن يسمي ((معرفة)): مجرّد تلقّي جملة من المعطيات الحسّية ، ومن دون إعمال أيّة عمليّة تركيب أو استنتاج ، ومن دون توظيف أيّة حقائق ، أو معطيات غير هذه المعطيات المباشرة ، ومن دون الوصول على تقرير أنّ هذا الشيء هو ((منضدة)). إنّ الذي يقرّره علم النّفس في هذا المجال أنّ ((كلّ معرفة هي تعرّف))، بمعنى أنّ الانطباع الحسّي وحده لا يعطي غير مادة المعرفة ، لا المعرفة ذاتها. إنّ هذا الاتصال المباشر يمنحنا المادة الخام ، التي تُجرى عليها عمليات ذهنيّة ، وتوظّف فيها ملكات أخرى ، بدءاً بالذكرة التي تستثمر الخبرة الماضيّة ، والتّخيّل الذي يستكمل الصّورة المعطاة ، لتتمّ موازنتها بالرّصيد الخبري ، ليتم التّعرّف عليها وتصنيفها ضمن الفئة التي تندرج ضمنها ، وهو ما نسمّيه فئة ((المناضد)).

ومن جهة ثانية ، نشكّ في إمكانية التّحقّق الواقعيّ لهذه ((المعرفة بالاتصال المباشر))، بهذه الشّروط التي صاغها راسل. ونرى أنّ هذه الصّورة مغاليّة في المثاليّة ، إلى درجة تجعلها مجرّد رسم ذهنيّ ، لا تجد مقابلها العينّي في الواقع. والملاحظ هنا أنّ راسل نفسه ، يقرّ بالصّعوبة التي تعترضه من البداية ، في تقرير ما يسمّيه ((معرفة بالاتصال المباشر))، بالكيفيّة التي رسمها ، وهو من البداية يقرّ قائلاً عن هذه ((المعرفة بالاتصال المباشر)) أنّها: "تكون بالضّرورة أبسط من أيّ نوع من أنواع معرفة الحقائق ، كما أنّها منطقيّاً تكون مستقلّة عنها وإن كان من الشّطط أن نفترض أنّ الإنسان يحصل على معرفة الأشياء العيانيّة ، دون أن يعرف في الوقت نفسه أيّة حقيقة عنها"[56]. وبهذا نخلص إلى أنّ ما يسمّيه راسل بالمعرفة بالاتصال ، ليست معرفة بالرّسم الذي صاغها ، وإذا تحقّقت كمعرفة تجاوزت رسم راسل ، وأصبحت من صنف ((المعرفة بالوصف)) لا ((المعرفة بالاتصال المباشر)). ومن هنا ، لا تنجح محاولة راسل تطويع الواقع الفعلي لخطاطته الذّهنية المثاليّة.

أمّا أهمّ ما نسجّله على العنصر الثّاني ، وهو القضايا الأوّليّة عند راسل ، ندرجه في صعوبات تعترض تصوّر راسل أوّلها صعوبة التّصنيف المنطقيّ.

ذلك أنّ الحديث عن قضايا أوّلية ، كما أوضح بوبر ، تعترضه صعوبة لا تقلّ عن صعوبة القضايا المركّبة ، من حيث أنّ القضايا الأوّليّة ذاتها ليست بالبساطة التي رآها راسل ، ولا السّهولة التي تخيّلها بها. وقد بيّن بوبر كيف أنّه: حتّى المفاهيم الفرديّة individual concepts قد لا تكون مفاهيم عناصر element concepts فقط ، بل قد تكون مفاهيم فئات أيضاً class concepts، وبالتّالي لا ترتبط بالمفاهيم الكليّة universal بعلاقات عنصر بفئات فقط ، بل أيضاً بعلاقة ما تحت- فئة sub-class بالفئة. ويضرب مثال كلبه لوكس ، فلوكس ليس عنصراً من فئة كلاب فيينا فحسب ، فهو ليس مفهوماً فرديّاً فقط ، بل هو أيضاً عنصر من الفئة (الكليّة) للثديات ، بمعنى أنّه مفهوم كلّي. وكلاب فيينا بدورها ، ليست فقط ما تحت-فئة لكلاب النّمسا ، بل هي أيضاً ما تحت-فئة للفئة (الكلّية) للثّديات ، ولو تطرّقنا إلى العبارات الفرديّة والكلّية ، وعلى الرّغم من أنّنا من الضّروريّ التّمييز بينها ، إلاّ أنّ بوبر يؤكّد على أنّ: كل محاولة لتحديد ما هو فرديّ يمرّ حتماً بالإشارة إلى ما هو كلّيّ.[57]

وإذا كانت مراجعة راسل لنسقه الفلسفي ومن ضمنه المنطقيّ ، من عناصر قوّة فلسفة راسل ، على الرّغم من أنّها من صعوباتها في الوقت ذاته ، لتغيّرها المتواصل ، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من بقاء عناصر فيها لا تصمد في مواجهة النّقد. ومنها هذه العنصر بالذّات. فقد رأى راسل في البداية أنّ الضمير الفردي للمتكلّم ((أنا)) ((I)) هو اسم علم حقيقيّ ، بما أنّه يشير إلى المتكلّم نفسه ، وبما أنّه بإمكان المتكلّم أن يعرف نفسه معرفة مباشرة. غير أنّ راسل سرعان ما تخلّى عن هذا الموقف ، ليرى أنّ هذا الضّمير الفرديّ للمتكلّم ليس اسم علم في الحقيقة ، بل هو وصف محدّد ، ولم يبق راسل غير الإشاريات ، والتي يمكن ردّها إلى الإشارة ((هذا)) ((this))، تمثّل الاسم الحقيقي بالمعنى المنطقيّ الدّقيق[58]. لكن هذه المراجعة والتّراجع في موقف راسل لم تنقله إلى وضع حصين ، بما أنّ كلّ محاولة لتحديد ما هو فرديّ تعرّج حتماً على ما هو كلّي ، كما أسلفنا. فإشارتنا ((هذا أبيض))، التي نشير بها إلى هذا الجزئيّ الماثل أمامنا والتي تتحقّق بها المعرفة المباشرة أو المعرفة بالاتصال

المباشر، بمصطلحات راسل، تمرّ بالأبيض وهو كلّي عامّ. ممّا يبيّن أنّ اللّجوء إلى القضايا الأوّليّة البسيطة لا يستوعبها التّصوّر الوضعيّ أو الرّاسليّ، فالأبسط ليس بسيطاً. وإذا سلّمنا مع راسل أنّ ((المنضدة)) تركيب ذهنيّ معقّد ليس ممّا صدق المعرفة بالاتصال المباشر، فإنّ ((هذا أبيض))، وإن كان أقلّ تركيباً وتعقيداً من ((المنضدة)) فإنّه غير بسيط أيضاً، حيث ((أبيض)) حدّ كليٌّ يشمل ما صدقه مالا نهاية له من العناصر. وبعض أقطاب الوضعيّة المنطقيّة التي يراها راسل أقرب المذاهب إليه، ساروا في هذا المسلك ولم يجدوا له مخرجاً، وانتهوا إلى الإقرار بفشل مشروعهم. فهذا مواطنه آير (ألفريد جولز) Ayer (Alfred Jules) (1910-1989م) يصف لنا نهاية مشروعهم الذي ابتدأه شليك، فيقول: "لم يقدّر لنا إنجاز عمليّة ردّ القضايا المعقّدة إلى قضايا بسيطة تتحدّث عن المعطيات الحسيّة؛ إنّنا لم نستطع أن نفعل ذلك حتّى بالنّسبة للقضايا البسيطة التي تتحدّث عن علب السّجائر والأكواب ومنفضات الرّماد".[59]

وفي جانب نقد السّيكولوجيا التي يعتمدها راسل في المعرفة بالاتصال المباشر والمعرفة بالوصف، ننطلق من ملاحظة هامّة سجّلها راسل نفسه، ويتناقلها علماء النّفس ودارسوه، وتتلخّص في التّنبيه إلى هذه المذهبيّة التي تشوب الدّراسات في علم النّفس، والتي: تجعل كلّ الحيوانات تسلك السّلوك الذي يتّفق مع الفلسفة التي يعتنقها الشّخص الملاحظ قبلياً قبل أن يبدأ ملاحظته، بل إنّ حيوانات التّجربة هذه أوضحت حتى الخصائص القوميّة لملاحظها. والحيوانات التي أجرى عليها الأمريكيون دراساتهم وتجاربهم تندفع في هياج وبنشاط واستثارة واضحة غير عاديّة، لتصل في النّهاية بالصّدفة إلى النتيجة المنشودة للدّارس الأمريكيّ، أمّا حيوانات الملاحظ الألماني فتسلك على عكسها، فهي تقف ساكنة وتفكّر، لتصل في النّهاية إلى الحلّ المنشود الذي يكون بعيداً عن شعورها[60]. وملاحظة راسل القيّمة هذه تصدق على السيكولوجيّة التي تبنّاها هو أيضاً، فهي سيكولوجيا تستجيب لاتّجاهه التّجريبيّ الوضعيّ، فيأخذ منها ما يلائم، ويقوم بقصّ كلّ ما يتجاوز قالبه المذهبي، لتطابق هذا القالب تمام المطابقة.

ونفيد من بوبر ملاحظات ثمينة في نقد المعرفة بالاتصال المباشر عند راسل، وهي ملاحظات يعضّدها علم النّفس المعاصر، التي جبّت التّصوّرات السّلوكيّة التي يعتمدها التّجريبيون والوضعيون، ويتبنّاها راسل.

وأولى هذه الملاحظات البوبريّة التي نستثمرها في نقد راسل، ومن خلالها التّجريبية إجمالاً: استحالة الملاحظة الخالصة. إنّ تصوّر راسل المعرفة بالاتصال المباشر بالجزئي، والذي يمنحنا الصّدق، لكونه ليس استدلالا يتسرّب إليه الخطأ هو تصوّر مثاليّ ينقضه الواقع. حيث يرشدنا الواقع في الإدراك الحسّي إلى أنّ كلّ ملاحظة مسبوقة بنظريّة ما، أو فرضيّة قبليّة توجّهها، ومن غير نظريّة أو فرضيّة قبليّة لا يمكن قيام أيّة ملاحظة. وعلى عكس ما يزعمه التّجريبيون الذين يعتمدون المنهج الاستقرائي، فينطلقون من الملاحظة كخطوة أولى لتحصيل المعرفة، يؤكّد بوبر على أنّه: "لا يوجد شيء من قبيل الملاحظة الخالصة، أي ملاحظة من دون مكوّنات نظريّة، كلّ ملاحظة - وخصوصاً كلّ ملاحظة تجريبيّة - هي تأويل لوقائع في ضوء نظريّة أو أخرى"[61]، ومن هنا يغدو تصوّر الملاحظة المباشرة، أو المعرفة بالاتصال المباشر الذي يؤمّن لنا الصّدق بالنّقل الأمين للواقعة المقابلة لحواسّنا، تصوّراً متجاوزاً ومتهافتاً، فهو أقرب إلى التّصوّر الكلاسيكي منه إلى المكتشفات المعاصرة، في مجال الإحساس والإدراك، والتّربيّة والتّعليم. وهذا يصدق على الملاحظة العاديّة، كما يصدق أيضاً على الملاحظة العلميّة.

والمأخذ الثّاني الذي نسجّله على تصوّر راسل، وهو مكمّل ومرتبط بالأول، هو عدم وجود الملاحظة السّلبيّة أو الإدراك السّلبي. فالتّصوّر الذي يرسمه راسل للمعرفة بالاتصال المباشر، كتلقٍ سلبيٍّ محايد، يضمن الصّدق ويبرّر الثقة التي نمنحها لها وحدها، دون المعرفة غير المباشرة الاستدلالية، هو تصوّر لا يصمد للنّقد أيضاً. إنّ هذا يضع سيكولوجية راسل على خطّ التّقليد الإنجليزي، الذي رسمه لوك (جون) ((John Locke (1652-1704م). حيث يقدّم لوك تصوّرا للفكر الإنساني كصفيحة بيضاء (((tabula rasa)، كشيء سلبي منفعل passive، وليس إيجابياً فاعلاً، فهو: يتلقّى بنيته ومضمونه من النّشاط الحسّي، ومن التّرابطات associations المتنوّعة، فالفكر يفعل ما يُفعل به، وهو يردّ على منبهات الوسط، ويتطوّر بواسطة ترابطات العناصر البسيطة. وهو تصوّر لم يرض عنه حتّى فلاسفة عصره، ومنهم الألمانيان لايبنتز (غونفريد ويلهام) (1646-1716م) وكانط (إيمانويل) Kant

(Emmanuel)) (1724-1804م)، حيث نجد خطّا موازياً معاكساً، يمتدّ إلى توجّهات معاصرة وفلاسفة وعلماء نفس معاصرين، مثل ستيرن (ويليام) Stern (William) (1871-1938م)، وألبورت (غوردن ويلارد) Allport (Gordon Willard)(1897-1967م)، حيث الفكر والشخصيّة لا يتصوّران كوسط تجري فيه الإحساسات والأفعال، بل هو مصدر هذه النّشاطات[62]. وهذا من أثمن ما أخذت به التّربيّة والبيداغوجيا المعاصرتان. فالتّصوّر الكلاسيكي الذي صوّر المتعلّم كوعاء فارغ يتلقّى بسلبيّة معارفه ومكتسباته من الخارج والوسط، أصبح منبوذاً مع مرور الزّمن، وإذا تحدّث عنه المربّون والبيداغوجيون اليوم، فلمتابعة التّطوّر التّاريخي، أو للتنبيه إلى ما يجب تجنّبه والتّحذير منه.

بل إنّنا لو أوغلنا أكثر في النّقد، فإنّنا نسجّل مع الدّارسين هذه اللّوحة الكئيبة للإنسان، التي رسمتها له الاتجاهات السّائدة، كالاتجاه التّرابطيّ والسّلوكي والتّحليل النفسي، فتشوّهه وتمزّق أوصاله التّرابطيّة الذّرّيّة، وتضعه تحت قدريّة القوس الانعكاسي السّلوكيّة، كما يسلمه التّحليل النّفسيّ الفرويدي إلى اللّيبيدو، هذا العنصر المظلم الغريزي اللاشعوري الذي يسيّرنا، حتى من دون درايتنا به. وهذا ما حتّم ظهور ما يسمّى ظهر اتّجاهات معاكسة، مثل علم النّفس الفهم Comprehensive psychology، وعلم النّفس الإنسانيّ Humanistic psychology، وعلم النّفس الإيجابي (لا بالمعنى الوضعيّ) Positive psychology، التي حاولت تصحيح المسار، والعودة إلى المنطلق الصّحيح. فقد انتقد ديلتاي (ويلهام) Dilthey (Wilhelm) (1833-1911م) علم النّفس في عصره، فقد وجده لا يأخذ في الحسبان الظّواهر الإنسانيّة الأكثر أهميّة، ولذا وجب أن يحلّ محلّه علم النّفس الفهم، الذي هو قادر على تحليل الحياة النّفسيّة دون أن يشوّهها[63].كما انتقدوا أقطاب علم النّفس الإنسانيّ السّلوكيّة والتّحليل النّفسيّ، وبيّنوا محدوديتهما، وإهمالهما لأهمّ ما ينبغي معرفته، مثل القيم، والحريّة، والحبّ، والإبداع، والوعي بالذّات، وقدرة الإنسان[64]. وبهذا الانشغال أيضاً تحرّك رواد علم النّفس الإيجابي، فنادوا بضرورة العودة إلى المنطلق الصّحيح لعلم النّفس، والذي بدأ في كتابات أفلاطون وأرسطو، اللّذين أقاما البناء على الطّبيعة الإنسانيّة، بالصّورة الإيجابيّة التي رسمها لها أرسطو، فولادة علم النّفس الإيجابي جاءت كردّ معاكس لطغيان علم النّفس المرضي. ومن هذا المنظور أدرك تشيكسنتمهالي (مهالي) Csikszentmihaly (Mihaly) (1935م-) خطورة طغيانه، وحاجة أوروبا إلى علم نفس إيجابي بديل، مؤكّداً على أنّ مهمّة علم النّفس ليست مجرّد دراسة للأمراض والأضرار، بل مهمّة علم النّفس أيضاً هي: دراسة القوى والفضائل، والمعالجة ليست فقط إصلاح ما انكسر، بل أن نربّي ما هو أفضل، وأن نتنبّأ بالاختلالات المستقبليّة.[65].

والملاحظة الثالثة التي نسجّلها على راسل هو هذه الذّريّة والتّجزيئيّة التي تطبع مذهبه، وتشمل تصوّراته المتضمّنة فيه، ومنها تصوّره للمعرفة بالاتصال المباشر. وهذا أيضاً يجعلنا أمام خطّين متوازيين متعاكسين، خطّ التّقليد الإنجليزي – الأمريكي، والخطّ الأوروبّي، وقد أوجز لنا بعض الدّارسين، ومنهم ألبورت، أهمّ المتقابلات بين الرّؤيتين. والذي يهمّنا هنا هو رؤية الكلّ وأجزائه. فرؤية راسل تقف على الخطّ الإنجليزي- الأمريكيّ، الذي يمنح الأهميّة لأجزاء الكلّ، كالسّمات traits، والميول، والعوامل، والأعراض. بينما الوحدة والكلّية تُعتبر ثانويّة، وتُتصوّر كنتيجة لتفاعلات الأجزاء، وأكثر من هذا، يحاولون أحياناً نفي وحدة الشّخصية وكلّيتها، أو يردّون الفرد إلى مجرّد ما يراه الغير، من ثبات واستقرار المنبّهات والوضعيات والاتصالات بين الأشخاص. وهذا التّصوّر على نقيض التّصوّر الأوروبّي الذي يجعل الكلّ مقدّماً على أجزائه، وعن طريق هذا الكلّ نميّز أجزاءه عن طريق التّحليل، وأنّ للفرد وحدته الخاصّة[66].

وقد خلق هذا الاتجاه التّجزيئيّ نقّاداً وخصوماً كثيرين. من فلاسفة ونفسانيين ومدارس نفسيّة. وفي مقدّمتها المدرسة الشّكلانيّة School of the Gestalt والمدرسة الكلّيانيّة Holist School. وتتقاسم المدرستان الفكرة القائلة أنّ التّفكيك the decomposition التّحليليّ للظّواهر المركّبة هو نهج عقيم[67]. فالمدرسة الجشطلتيّة في برلين، بزعامة كوهلر (فولفانغ)(KÖhler Wolfgang) (1887-1967م) وفريتهيمر (ماكس) Wertheimer (Max) (1880-1943م)، عاكست التّوجّه السّائد. وألحّت على أسبقيّة الكلّ على الأجزاء، وأكّدت على أنّ الأجزاء تتحدّد بالكلّ الذي تنتمي إليه، وأنّ هذا الكلّ هو المعطى أوّلاً في الإدراك، ويسبق إدراك العناصر الجزئيّة. وأبرزت دور الاستبصار في التّعلّم. والمدرسة الكلّيانيّة، كما يمثّلها أنصار علم النّفس الإيجابي أو الإنساني، يقف أيضاً على

امتداد هذا الخطّ الشّكلاني. متمسّكاً بكون فهم الكائن الإنساني يكون أفضل إذا ما اعتبر ككلّ مندمج ومنظّم، وليس سلسلةً من أجزاء مختلفة، وأنّ العضويّة كلّها تحفّز وليس جزءاً منها كالدّماغ أو المعدة، وفي التّصوّر الكلّيانيّ، إنّ ما يستثير جزءاً من الشّخص يستثير الشّخص كلّه، فالذي يشتهي الطّعام هو الشّخص، وليس معدة هذا الشّخص.[68]

5- النتيجة: نستنتج ممّا سبق، أنّ التّجريبية المعاصرة، لم تستطع تجاوز صعوبات التّأسيس، والتي أشار إليها حتّى روادها الكلاسيك، الذيّن رسّخوا تقليدها، وفي مقدّمتهم هيوم (دافيد)، والذي أغنى حتّى خصوم التّجريبيّة عن التّنقيب وكشف مواضع الوهن في أساسها ومرتكزاتها، بدءاً من إثباته الخلل المنطقيّ في الاستقراء، الذي تقوم عليه التّجريبيّة، وتبيينه أنّ هذا الاستقراء المعتمد لا يمكن تبريره لا عقلاً ولا تجربة، وأنّ كلّ ما نكتشفه بعد تتبّع جذوره إلى الأصل الذي يصدر عنه، لم نجده أكثر من عنصر نفسيّ هو العادة. كما أنّ السّببيّة التي نعتمدها مبدأ في التّفسير، إذا ما فحصناها وجدناها لا تزيد على الإقران الزّمانيّ، وكلّ تجاوز لهذا الفهم، كالحديث عن السّببيّة بمعنى الإحداث والخلق والإيجاد، هو مجرّد اعتقاد لا يجد له مبرّراً، لا في العقل ولا في التّجربة، وأنّنا لو كنّا صارمين وأمناء مع الحقيقة، فإنّنا لا يمكننا القول بوجود غير هذه الأفكار التي في أذهاننا، ولا يمكننا أن نخطو خطوة واحدة خارج الذّات. وراسل نفسه تعرّض لمشكلة الاستقراء وأقرّ صعوباته، كما أقرّ بوجاهة النّقد الهيوميّ وثمّنه، على الرّغم أنّ راسل لم يجد بديلاً للاستقراء يُؤخذ به بديلاً عنه، كمنهج للعلم. فمن هذا الباب، لا يمكن أن تجد اختبارية راسل مخرجاً لها، فليس بوسع الاختباري أن يبرّر التّجريبية، مثلما لا يمكن للاستقراء أن يؤسّس الاستقراء. وإذا كان راسل قد وجّه نقداً موضوعياً إلى أصدقائه من الوضعيين المنطقيين، شارحاً أنّ ((مبدأ التحقيق)) الذي جوهر مذهبهم، وسلاحهم في محاربة الميتافيزيقا هو في ذاته غير قابل للتّحقيق، فهو بدوره ميتافيزيقا. وجوهر هذا النّقد ينقلب على راسل نفسه، وينطبق على اختباريته التي عرضها.

إنّ راسل حينما يؤسّس للمعرفة بالاتّصال بالمباشر، ويتوقّف عند القضايا الأولية (الذّريّة)، محتجاً بأنّ المواصلة إمّا أن توقعنا في تراجع لا نهائيّ لا مخرج منه. وإمّا أن تجعلنا نعكس المطلوب، فنحقّق الأكثر قوّة بالأضعف، هي عند الفحص حجة مردودة.

فمن جانب أوّل، إنّ مراجعة طرح راسل يكشف شيئاً من عدم الاتساق، في مسألة القضايا الذّريّة، واعتبارها أكثر القضايا قوّة في الصّدق. فقد أسلفنا أنّ راسل رأى ضمير المتكلّم ((أنا)) اسما حقيقياً، ثم تراجع ليراه مجرّد وصف، ليُبقي الإشارة ((هذا)) وحدها اسماً حقيقياً. وهنا نتساءل: كيف تكون الإشارة إلى شيء خارجيّ أقوى صدقاً من الإشارة إلى الذّات؟ إنّ معيار الاتصال المباشر، الذي أخذ به راسل يتوافر في معرفة الذّات وعناصرها، أكثر ممّا يتوافر في العالم الخارجي وأشيائه، ومع أنّ راسل لا ينكر شكّيّة هيوم، إلاّ أنّه لم يتحمّل نتائج مذهبه إلى نهايتها، مثل هيوم، ولو فعل لوصل مثل هيوم إلى أنّنا في المعرفة، لا يمكن تجاوز حدود ذاتنا، ولا يمكن أن ندرك في النّهاية غير أفكارنا.

ومن جانب ثانٍ، إنّ التّوقّف عند القضايا الذّريّة، وإعفاء هذه القضايا من التّحقيق، هو قرار لا يستند إلى أيّ تبرير تجريبيّ، كما لا يجد أيّ سندٍ منطقيّ. ممّا يجعل هذا الاختيار خارج حدود مذهب راسل وتجريبيّته المنطقيّة. والاختيار هنا أقرب إلى البراغماتيّة، التي تختار بمعيار النّجاح العمليّ، وهو بحكم مذهبه لا يمكنه القول ببداهة هذه القضايا ووضوحها الذّاتيّ. كما لا يمكنه القول بالواقعيّة السّاذجة التي سفّهها. ومهما كان المسلك الذي أخذ به راسل، من بين هذه الاختيارات كمخرج من مشكلة التّأسيس، ومهما كانت قيمة المقترح-الحلّ الذي يقدّمه، فقد اضطرّ إلى الخروج عن مذهبه التّجريبيّ، الذي ارتضاه دون المذاهب الأخرى، التي تفنّن في انتقادها، وفي مقدّمتها العقلانيّة والبراغماتيّة، والواقعيّة السّاذجة.

والحقيقة أنّ هذه الصّعوبة لا تخصّ مذهب التّجريبيّة وحدها، بل تقع فيه التّفسيرات الأحاديّة، التي تكتفي في التّفسير بالعنصر الواحد وتنغلق عليه، مقصيّة كلّ إمكان آخر. ومن هنا ينسحب هذا النّقد على التّجريبيّة والوضعيّة، والعقلانيّة والبراغماتية، والمواضعاتيّة والمذاهب الأحاديّة الأخرى.

غير أنّ ما يخصّ التّجريبيّة والوضعيّة التي يتعاطف معها راسل، هو أنّ التّأسيس للتّجريبيّة غير ممكن تجريبياً، وهذا ما يحتّم على التّجريبيّ والوضعيّ أن ينقر هذه القوقعة

التّجريبيّة التي أغلق فيها على نفسه، فقد وجد نفسه أمام اختيارين أحلاهما مرّ: فهو إمّا أن يبقى وفيّاً لتجريبيته ملتزماً بها، وفي هذه الحالة، لا يمكنه أن يؤسّس لها. وإمّا أن يتجاوز حدود تجريبيته بحثاً عن أساس آخر، فيتخلّى عن هذه التّجريبيّة، وهذا لا يعانيه العقلانيّ، الذي يسلّم منذ البداية بالقبليات غير الحسّية، ويؤسّس من المنطلق بما يتجاوز التّجربة.

وإذا كان راسل قد وجد في التّرابطيّة والسّلوكية وعلم النّفس التّجريبيّ عموماً، ما يسند تجريبيّته الإستقرائيّة، وتمكّنه من تقديم مذهب تجريبيّ متّسق، يتفادى التّلفيق، إلاّ أنّنا لو تأملنا معروضه من قريب، وجدناه لا يسلم أيضاً من النّقد ذاته الذي يوجّهه إلى علماء النّفس، فسجّل عليهم حملهم ملاحظاتهم على قناعتهم القبليّة، وإلباسها مذبهم الخاصّ. وراسل وقع أيضاً فيما انتقده. إذ في معالجة المعرفة والإدراك الحسّي، نجده يفصّلهما على مقاس ذرّيته المنطقيّة، ويتعامل معها تعامل بروكسريستس Procrustes مع ضيوفه في الأسطورة اليونانيّة، الذي كان يلقي ضيفه على سريره، ولابدّ أن يطابقه تمام المطابقة، فإن قصر على مقاس السّرير مدّه، وإن زاد عليه قطع الأجزاء الزّائدة. فحسب راسل: يعطينا التّحليل المنطقيّ القضيّة الذّريّة أو البسيطة والقضيّة المركّبة، والمركّبة ترتدّ إلى الذّرّيات، كان ما يقابلها في الإدراك الحسّي من معرفة بالاتصال المباشر، المتّصفة بالبساطة، وتترجمها القضايا الذّريّة، بينما القضيّة المركّبة تترجم الإدراك الحسّي المركّب، والذي يتضمّن عمليات ذهنيّة من استدلال، والتّركيب من البسائط، وهي معرفة بالوصف. وكلّ هذا وجدناه فرضاً متعسّفاً للمذهب الفلسفي على المنطق والإدراك الحسّي. فقد تبيّن أنّه لا وجود للبساطة التي يقول بها راسل، لا على المستوى المنطقيّ، حيث يمرّ الجزئي الخاص ضرورةً بالكلّي والعام. كما لا وجود لهذه الذّريّة والبساطة في المستوى السّيكولوجيّ، حيث لا توجد معرفة بالبساطة التي تحدّث عنها راسل. إذْ حيث لا عمليات ذهنيّة ولا أحكام واستدلالات لا معرفة. وهذا يصدق على المعرفة أيّاً كانت بالاتصال المباشر أو معرفة بالوصف، فالفرق بين المعرفتين هو فرق في درجة التّركيب والتّعقيد، وليس فرقاً بين البسيط والمركّب.

ومن هنا لا تجد تجريبيّة راسل أساساً صلباً تُقام عليه، رغم جدّة الطرح، والاستنجاد بالعلوم المعاصرة، بدءاً بعلم النّفس، والمنطق الجديد، فبقيّت هذه التّجريبيّة تراوح مكانها في مسألة التّأسيس، غير قادرة على تجاوز الصّعوبات، التي أثارها الأنصار والخصوم على حدّ سواء، ممّا يبيّن أنّ المشكلة صميميّة، ويكشف عجزاً في التّجريبيّة ذاتها.

الهوامش

1. راسل (برتراند)، **سيرتي الذاتية** ، ترجمة عبد الله عبد الحافظ وآخرون ، مراجعة شوقي السكري ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ج1 ، استهلال ، ص.201.

2. Vignaux (Paul) (2004), **Philosophie au Moyen Age : précédé d'une introduction autobiographique, et suivi d'Histoire de la pensée médiévale et problèmes contemporains**, Librairie Philosophique J. Vrin, Paris, France, s é, pp. 163-164.

3. Saisset (Émile Edmond) (1862), **Précurseurs et disciples de Descartes**, Didier et c^er^, Libraires Editeurs, Paris, France, deuxième édition, p. 15.

4. Saisset, op. cit., p. 34.

5. راسل (برتراند) (2008)، **النظرة العلمية** ، ترجمة عثمان نوية ، مراجعة إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، سلسلة مكتبة نوبل ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ص. 18.

6. المصدر نفسه ، ص. 35.

7. لمصدر نفسه ، ص. 465.

8. Cyrille (Barrette) (2006), **Mystère sans magie : science, doute et vérité : notre seul espoir pour l'avenir**, Editions MultiMondes, Québec, Canada, s é, p. 106.

9. Ibid, p. 94.

10. Benmakhlouf (Ali) (2004), **Russell**, collection Figures Du Savoir, Editions Les Belles Lettres, Paris, France, s é, Introduction, p. 29.

11. راسل (برتراند)، سيرتي الذّاتية ، المصدر السابق ، ص. 53.

12. راسل ، المصدر نفسه ، ص ص. 14-17.

13. المصدر نفسه. ص. 37.

14. محمود (زكي نجيب) (1990)، **نافذة على فلسفة العصر** ، سلسلة الكتاب العربي ، الكتاب السابع والعشرون ، الكويت ، ص. 122.

15. راسل (برتراند) (1990م)، **تحليل العقل** ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص. 122.

16. المصدر السابق ، المدخل ، ص ص. 5-6.

17. Benmakhlouf (Ali) (1996), **Bertrand Russell, l'atomisme logique**, collection Philosophies, PUF, Paris France, s é, p. 13.

18.). ماهر (عبد القادر محمد) في: راسل (برتراند) (1998)، **فلسفة الذرية المنطقية** ، ترجمة وتقديم ماهر عبد القادر محمد ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، د ط ، المقدمة ، ص. 12.

19. Cangolo (Marie-Claire) (2006), **La philosophie**, Editions Le Cavalier Bleu, Paris, France, s é, p. 44.

20. Dhilly (Olivier) (2007), **Les grandes figures de la philosophie : Les grands philosophes de la Grèce antique au XX siècle**, édition L'Etudiant, Paris, France, s é, p. 147.

21. Dhilly (Olivier) (2008), **Comprendre la philosophie**, édition L'Etudiant, Paris, France, s é, p. 396.

22. Le ny (Marc) (2009), **Découvrir la philosophie contemporaine**, Groupe Eyrolles, Paris, France, s é, p. 50.

23. راسل (برتراند) (د ت)، **سيرتي الذاتية** ، ترجمة عبد الله عبد الحافظ وآخرون ، مراجعة شوقي السكري ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د ط ، ج1 ، استهلال ، ص 7.

24. Le ny, ibid, p. 50.

25. Sackur (Jérôme) (2005), **Formes et faits : analyse et théorie de la connaissance dans l'atomisme logique**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, France, s é, p. 215-216.

26. راسل. تحليل العقل ، مصدر سابق ، ص. 117.

27. محمود ، نافذة على فلسفة العصر ، مرجع سابق ، ص. 120.

28. Sackur, ibid, la marge de pp. 216-217.

29. راسل ، **مشكلات الفلسفة** (2016)، ترجمة: سمير عبده ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، الفصل الخامس ، ص ص.51-64.

30. المصدر نفسه ، ص ص. 51-52.

31. محمود ، نافذة على فلسفة العصر ، مرجع سابق ، ص. 123.

32. رسل ، مشكلات الفلسفة ، مصدر سابق ، ص. 53.

33. المصدر نفسه ، ص. 58.

34. محمود نافذة على فلسفة العصر ، المصدر السابق. ص. 123.

35. راسل مشكلات الفلسفة ، مصدر سابق ، ص. 64.

36. محمود نافذة على فلسفة العصر ، المصدر السابق. ص. 123-124.

37. Verna (Denis) (2005), **La philosophie mathématique de Bertrand Russell**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, France, s é, p. 55.

38. راسل ، **بحث في المعنى والصّدق** (2013)، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل ، مراجعة المنظّمة العربيّة للتّرجمة ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ص. 429.

39. المصدر السابق ، ص. 436.

40. المصدر نفسه ، ص ص. 456-457.

41. راسل ، سيرتي الذاتيّة ، مصدر سابق ، ص ص. 225-226.

42. راسل ، **أصول الرياضيات (د ت)** ، ترجمة محمد مرسي أحمد وأحمد فؤاد الأهواني ، سلسلة مكتبة دراسات فلسفية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص. 13.

43. المصدر السابق ، ص ص. 12-13.

44. Soutif (Ludovic) (2011), **Wittgenstein et le problème de l'espace visuel : phénoménologie, géométrie, grammaire**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, France, s é, p. 47.

45. وود (آلان) (1984)، **برتراند راسل بين الشك والعاطفة** ، ترجمة: رمسيس عوض ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ص ص. 62-63.

46. راسل. بحث في المعنى والصّدق ، مصدر سابق ، ص.65.

47. المصدر نفسه ، ص ص.35-36.

48. راسل ، مصدر سابق ، ص.

49. راسل (برتراند) (1998) ، **فلسفة الذّريّة المنطقيّة** ، ترجمة وتقديم ماهر عبد القادر محمد ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ، مصر ، د ط ، ص ص. 32-33.

50. راسل ، ما وراء المعنى والحقيقة ، مصدر سابق ، ص ص. 34-35.

51. راسل ، فلسفة الذرية المنطقية ، مصدر سابق ، ص. 37.

52. Benmakhlouf, Bertrand Russell, op. cit., p. 54.

53.). راسل ، فلسفة الذرية المنطقية ، ص ص. 55-57.

54. D'après : Malherbe (Jean-François) (1981), **Epistémologies anglo-saxonnes**, Presses universitaires de Namur, Belgique, 1re édition, p. 38.

55. Rossi (Jean-Gérard) (2002), **La philosophie analytique**, Le Harmattan, Paris, Frace, 3me édition, pp.19-25.

56. راسل مشكلات الفلسفة ، مصدر سابق ، ص. 51.

57. Popper, La logique, op.cit., p p. 63-65.

58. Vernant (Denis) (1986), **Introduction à la philosophie de la logique**, collection Philosophie de langage, Pierre Mardaga, Editeur, Bruxelles, Belgique, s é, p. 80.

59. آير (ألفريد جولز) (1988)، **الوضعية المنطقيّة وتركتها**. في: ماجي (براين) ، **رجال الفكر، مقدّمة للفلسفة الغربيّة المعاصرة** ، ترجمة وتقديم نجيب الحصادي ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ص. 262.

60. عامود (بدر الدين) (2001) ، **علم النفس في القرن العشرين** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، د ط ، ص. 15.

61. بوبر (كارل) (2003)، **أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانيّة**، تحرير مارك أ. نوترنو ، ترجمة يمنى طريف الخولي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت ، العدد 292 ، ترجمة يمنى طريف الخولي ، ص. 116.

62. Huber (Winfrid) (1977), **Introduction à la psychologie de la personnalité**, collection Psychologie et sciences humaines, Editions Mardaga, Bruxelles, Belgique, septième édition, pp.16-17.

63. Van Raillaer (De Jacques) (1980), **Les illusions de la psychanalyse**, collection Psychologie et sciences humaines, Editions Mardaga, Bruxelles, Belgique, quatrième édition, p. 40.

64. Bouchard (Marc-André) (1990), **De la phénoménologie à la psychanalyse : Freud et les existentialistes américains**, Editions Pierre Mardaga, Bruxelles, Belgique, s é, p. 24.

65. Mehran (Firouzeh) (2012), **Psychologie positive et personnalité : Activation des ressources**, collection Médecine et psychothérapie, Elsevier Masson, Paris, France, s é, pp. 2-3

66. Ibid, p. 17.

67. Ganet (Frank) et Déret (Dominique) (2003), **Raisonnement et connaissances : un siècle de travaux**, Le Harmattan, Paris, France, s é, p. 28.

68. Reeve (Johnmarshall) (2017), **Psychologie de la motivation et des émotions**, traduction de Rob Kaelen, révision scientifique de Frédéric Nils, préface de Robert J. Vallerand et Fabien Fenouillet, De boeck Supérieur, Paris, France, 2e édition, p. 466.

إشكالية تجنيس قصيدة النثر في النقد العربي

The issue of gender prose poem in literary criticism

تاريخ الارسال:08/02/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

صفيناز صالحي، جامعة محمد لمين سطيف2
amar.safi19@gmail.com

الملخص

ستبقى إشكالية التجنيس قائمة في ميادين النقد الأدبي ، بفعل الممارسة الإبداعية الحديثة المستمرّة ، المتفاعلة مع محيطها العالمي ، ففي كل مرة يظهر نوع أدبي جديد ، يظهر معه تعريف جديد للنوع يتجاوز القديم إن لم يلغه كلية ، لذا يغدو الأمر أكثر تقبلا باقتراح نظرية أدبية تستوعب الاندماج والاختلاط والولادة الجديدة في مجال تفاعل الأجناس والأنواع الأدبية.

وهذا ما يحاول هذا البحث طرحه ، بحثا في الإشكاليات التي أحاطت بمسألة (قصيدة النثر)، ومن أبرزها نذكر إشكالية الرفض بحجة النشأة الغربية بشكل عام ، وإشكالية وضع المصطلح ، ثم إشكالية التصنيف وتحديد الهوية النصية ، فضلا عن التطرق إلى طرح الآراء النقدية العربية المتفاعلة مع ظهورها ايجابيا وسلبيا.

الكلمات المفاتيح: تداخل الأجناس ، قصيدة النثر ، لا هوية.

Résumé

Dans le domaine de la critique littéraire, la problématique des genres est toujours d'actualité et cela suite à l'interminable processus créatif moderne et universel. Cela engendre à chaque fois de nouveaux genres qui impliquent de nouvelles définitions dépassant ou annulant les anciennes. Il est donc souhaitable de proposer une théorie littéraire qui englobe ces nouvelles créations issues des intégrations, du mélange et de l'éclatement des genres.

Et c'est ce que nous tentons de faire dans cette étude où nous développons les questions posées à propos du « Poème en prose » et nous nous intéressons aux opinions critiques, positives ou négatives, émises là-dessus.

Mots-clés : Eclatement des genres, Poème en prose, Non-Identité.

Abstract

In the field of literary criticism, the issue of gender is always of topicality and this result to the endless of the creative process modern and universal. This creates each time new genres which involve new definitions exceeding or rescinding the old ones. It is therefore desirable to propose a literary theory which encompasses these new creations of integrations, and mixture and the breakdown of the genera .

Thus the aim of this study is to develop a problematic question about the "prose poem" in order to shedlight the investigations between genres in terms of qualities and characteristics, and how genres can take advantages from each other. Then we are also interested in the critical views about the interaction between genres either positive or negative.

Key words: Breakdown of genres, Prose poem, Non-Identity

تمهيد

ستبقى إشكالية التجنيس قائمة في ميادين النقد الأدبي، بفعل الممارسة الإبداعية الحديثة المستمرة، المتفاعلة مع محيطها العالمي بحثا في ممكناته، ففي كل مرة يظهر نوع أدبي جديد، يظهر معه تعريف جديد للنوع يتجاوز القديم إن لم يلغه كلية، لذا يغدو الأمر أكثر تقبلا باقتراح نظرية أدبية تستوعب الاندماج والاختلاط والولادة الجديدة في مجال تفاعل الأجناس والأنواع الأدبية.

ومن الأسئلة المحيرة المطروحة داخل الدراسات الأجناسية المتعلقة بقصيدة النثر نذكر ما يلي: إلى أي مدى يمكن القول: إنّ قصيدة النثر عربية خالصة؟ أي هل قصيدة النثر جديدة تماما، مما يعني أنها خرجت عن جنس النثري؟ وهل كثرة المادة النثرية الجديدة تشفع لها بالتحول الجذري من نوع أدبي إلى جنس مستقل بذاته؟ وما هي المنهجية التي اعتمدت في تصنيفها وتحديد هويتها الأجناسية؟ وهل استطاعت أن تكسب جوازها الجنسي؟ وما العلاقة التي تربط نصوص قصيدة النثر بالأجناس الأدبية المتاخمة لها؟ وما هي أنماط الرؤى النقدية التي بلورتها؟ وعلى أي معيار يمكن الجزم بأنها تمارس كتاباتها انطلاقا من فراغ معياري؟ وغيرها من الأسئلة التي أثارت الكثير من السجال التجنيسي حول هذا النمط من الكتابة الأكثر شيوعا في الأدب المعاصر، الذي أضفى له شرعية الحضور بعده نموذجا مطورا مرتكزا على أشكال فنية مختلفة من أجل تدميرها لتحويلها ضمن عملية تداخل فكري إجرائي بين الأجناس الأدبية. ويتعين قبل الولوج إلى صلب البحث أن نتطرق إلى ضبط مفهوم الجنس الأدبي.

1-في ماهية الجنس

جاء في لسان العرب: إنّ الجنس هو: "ضَّربٌ من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النَّحْوِ والعَرُوض والأَشياء جملةٌ... والجمع أَجناس وجُنُوسٌ... والجِنْسُ أَعم من النوع، ومنه المجانَسَةُ والتَّجْنِيسُ. ويقال: هذا يُجانس هذا أي يشاكله"[1]، وفي القاموس المحيط "الجِنْسُ، بالكسر: أَعَمُّ من النَّوْعِ، وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشيءِ، فالإِبِلُ جِنْسٌ من البهائِم ج: أَجْناسٌ وجُنوسٌ"[2].

والنَّوْعُ كما ورد في المعجم الوسيط "الصِّنف من كل شيءٍ. ويقال: ما أَدرى على أَيِّ نوعٍ هو: وَجْه. وفي اصطلاح المناطقة: كُلِّيٌّ مقولٌ على واحدٍ أو على كثيرين متَّفقين في الحقائق في جواب ما هو. وفي علم الأَحياء: وحْدةٌ تصنيفيّة أَقل من الجنس يتمثل في أفرادها نموذج مشترك محدود ثابت وراثي"[3].

ومصطلح النوع ترجمة للمصطلح اللاتيني (Genre) وهو "مصطلح حديث نسبيا في الخطاب النقدي. وكانت المصطلحات المستخدمة للتعبير عن معناه قبل القرن الثامن عشر هي (Kinds) أو (Species). ويستمد المصطلح (Genre) أصله من الكلمة اللاتينية (Genus) التي تشير في بعض الأحوال إلى (Kind) أو (Sort) أو (Specie) ولكن في بعض الأحوال الأخرى تعتبر (Specie) فرعا من (Genus) جذرها هو (Genre) و(Gignere)، بمعنى (أن ينجب) وحالة المبني للمجهول (أن يولد). وبهذا المعنى الأخير تشير المصطلحات إلى صنف أو مجموعة وإلى عمل مفرد أيضا"[4].

بناء على ما تقدم يتضح أنّ الجنس لغة لا يختلف عن تعريف النوع، فكلاهما يقصد به ذلك الضرب من الشيء أو الصنف منه، وإن كان الجنس يعد أكثر شمولية واتساعا من النوع، وإذا طبقنا هذا على الأدب وجدناه يحتوي على جنسين اثنين هما: الشعر والنثر، فالشعر مثلا يتضمن أنواعا من مثل: شعر التفعيلة، الشعر المرسل، الشعر التعليمي، الشعر المسرحي، قصيدة النثر...، أما النثر فإنه يشتمل أنواعا عدة منها: المقامة، الخطابة، المسرحية، القصة القصيرة، الرواية إلخ.

أما من الناحية الاصطلاحية، فلا يختلف مفهوم الجنس عن مفهوم النوع في التنظير والاستعمال فالنوع أو الجنس، تنظيم عضوي لأشكال أدبية، كما يمكن تمييز الأنواع الكبرى عن الأنواع الصغرى التي تقوم على محورين متمايزين هما[5]:

أ-مفهوم كلاسيكي، يقوم على تعريف غير علمي للشكل والمضمون، ولبعض طبقات الخطاب الأدبي.

ب-مفهوم واقع الأصالة التي تكشف عن العوالم المتخفية والتسلسل السردي؛ وهكذا نلاحظ استعمال مصطلح الجنس مرادفا لمصطلح النوع الأدبي، ومرادفة هذا الأخير بمصطلح الأنواع الكبرى، والأنواع الصغرى "فهو

التجسيد العيني لمفهوم الأدب ويشير إلى هذا ووظيفته، ويظل مفهوم الأدب مجرد افتراض نظري، إن لم يقيض له أن يتعين في أنواع واضحة الملامح متمايزة الخصائص متلونة الأسلوب"[6]؛ أي أن يتفرد بسمات أسلوبية تمثل صفات ثابتة فيه، تميز بنيته، وتشترك في جميع الأعمال الأدبية المصنفة في إطار هذا النوع نفسه.

وعليه، فالجنس/النوع هو المجال الذي تحدد من خلاله هويّة الآثار الأدبية، وذلك وفق معايير تصنيفية مسبقة[7]، ولعل أكبر ما يلفت النظر في هذا العصر هو ظاهرة التشعب الأجناسي، حتى أصبحت ذات أثر فعال في الإبداع الأدبي وهو ما تقدمه الكتابة مثلا في قصيدة النثر؟

2- قصيدة النثر من التعريف إلى التصنيف

إنّ التعريف هو مدخل كل تصنيف، لذا فلابد من الإشارة إلى بعض تعاريف قصيدة النثر محاولة منا لكشف كينونة هذا النوع من الكتابة وتحديد معالمه العامة، والتعرف على السمات المميزة له عن غيره من الأجناس المتاخمة له والمتماسة معه. لكن ما تلاحظه سوزان برنار (Suzanne Bernard) هو صعوبة إعطاء تعريف له، والسبب كما تستدل الباحثة بما ذكره موريس شابلان (Maurice Chapelan) في مقدمة مؤلفه "مختارات من قصيدة النثر"، إنّ قصيدة النثر نوع لما يتجرأ منظّر بعد على أن يصوغ قوانينه ويؤكد إضافة لما سبق أن الحرية التي تتمتع بها تضفي عليها حركة افتقدتها جميع الأنواع الغنائية التقليدية[8]، حيث كانت القواعد العروضية والنظمية صفات ملازمة للشعرية، والواقع إنّ كل شعر مهما أغرق في هذه القوالب، يظل دائما مبطنا بقوة شعرية خفية من نوع خاص، يؤثر في المتلقي بشكل أعمق وأكثر مفعولا من تلك القواعد الشكلية ذات المقصد التعليمي.

وهكذا ولدت قصيدة النثر "من تمرد على الاستعبادات الشكلية التي تحول دون أن يخلق الشاعر لنفسه لغة فردية، والتي تضطره إلى أن يصب مادة جمله اللدنة في قوالب جاهزة"[9]، لأنها ذات طبيعة فوضوية تفسر تعدد أشكالها وصعوبة تحديدها والوقوف على هويتها الجنسية، كما حددت سوزان برنارد لهذا الشكل الشعري عددا من المبادئ الأساسية لكتابته والمتمثلة في الحصر، والإيجاز، وشدة التأثير، والوحدة العضوية[10]، بمعنى أنّ هذا الشكل الجديد يبتعد عن كل خصائص النثر من استطراد وإيضاح وشرح وإطناب، وتكمن خاصيته الشعرية في الإيجاز، وهو كل غير قابل للتجزيء أو الحذف أو التقديم أو التأخير بين مكوناته، ومن ثم تتحدث الباحثة عن تحديدها المستحيل، لكونها كتابة متعددة الأشكال، ومنفلتة باستمرار من سلطة المحددات الشكلية والتجنيسية القبلية، فهي"نوع يرفض كل تحديد مسبق ويمقت أكثر ما يمقت يقعَّد ويصنف ويخضع لمعايير جمالية أو غير جمالية. فهو نوع متحرك، هيولي غيّر متطوراً في معناه وبنيته تغييراً عميقاً، تبعا للعصور"[11].

3- النقد العربي وتجنيس (قصيدة النثر)

لم تكن تسمية الجنس في المتصور العربي تحمل الطابع الإشكالي، فالشعر هو كل كلام فني منظوم، أما النثر فهو كل فن قولي غير منظوم، كما يقول ابن خلدون: "اعلم أنّ لسان العرب وكلامهم على فنين: في الشعر المنظوم، وهو الكلامُ الموزون المقفَّى، ومعناه الذي تكون أوزانه كلها على رَوِيٍّ واحد وهو القافية؛ وفي النثر وهو الكلام غير الموزون"[12]، يعني أنّه كان للشعر تقاليده الخاصة إذ لا يختلط بالنثر، ولا يتوقع منه أية مساعدة، بل إنَّه يأنف من أن يعدّ منافساً للنثر.

على خلاف ذلك، نجد قصيدة النثر-في عمومها- تتبنى المفارقة في التسمية محاولة الفرار من هيمنة النموذج الجنسي الثقافي، وذلك بالعبث بطقوس تسيمة الأجناس السابقة، وخلق "قصيدة نثر" من الارتداد إلى المخزون الثّقافي الشّعري والنثري، فتتهاوى الحدود بين الجنسين لتتكون تجربة المخاض، مما أحدث بلبلة جدلية حول مشروعية وجودها وتصنيفها ضمن العرف الأجناسي.

وبخروج قصيدة النثر عن السّنّة الثّقافيّة العربية جعلها تقبع بين إشكاليات نقدية كثيرة منها: إشكالية الرفض بحجة النشأة الغربية بشكل عام، ومنها إشكالية المصطلح، ومنها إشكالية التصنيف وتحديد الهوية النصية، وفي جميع هذه الحالات ينقسم المتلقي العربي إلى فئتين هما: فئة دعاتها المدافعين عنها بحماس، وفئة المعارضين لها.

أ- إشكالية النشأة والمصطلح

تعد قصيدة النثر شكلا من أشكال التعبير الشعري الجديد التي ظهرت في العالم العربي مع مجلة (الشعر)، التي

تأسست في لبنان سنة 1957[13]، يقول أدونيس في (بيان الحداثة): "لعلنا نعرف جميعا أن قصيدة النثر وهو مصطلح أطلقناه في مجلة شعر، وإنما هي كنوع أدبي شعري نتيجة لتطور تعبيري في الكتابة الأدبية الأمريكية الأوربية"[14]، مما يعني أن مصطلح قصيدة النثر لم يكن وليد نزوع أصيل في صلب النظريّة الأدبيّة العربيّة، بل كان من قبيل التدجين المفاهيميّ، والاستيراد الثقافي، ومن ثم استيلاد الإبداع داخل حواضن ثانويّة، استناداً لمبدأ المثاقفة والتراسل الحضاريّ[15]، وانحرافا عن النسق الإبداعي العربي المألوف باللجوء إلى ما ندُر من الصيغ التعبيرية في المزج بين اللغة الشعر والنثر، وأول من كتب هذا النوع استنادا للمقاييس الفرنسية أنسي الحاج.

تبلور هذا النمط الإبداعي انطلاقا من وعي فني جديد دعا إلى التحرر من الثوابت التقليدية، باقتراح بدائل جديدة على مستوى اشتغال اللغة والإيقاع والصورة الشعرية لبناء شكل شعري جديد يستجيب التحولات الثقافية، والسياسية، التي عرفها العالم العربي منذ الأربعينات من القرن العشرين، والذي يتماشى وبشكل طبيعي مع حرية التغيير المتسارعة التي هزت العالم.

والشعر في حقيقته توازن حداثي بين عناصر الحياة الأدبية والحياة الروحية، وقصيدة النثر هي وليدة حياة حضارية جديدة، وفكر إنساني تجاوب وبشكل طبيعي مع هذه الحياة، إنها وبلا شك إقرار بحالة الامتياز التي تصور لنا ذائقة الشعراء الجدد للأشكال المبتذلة التي تمنع التنفس العادي؛ هذه من العوامل الأساسية التي ساهمت في بلورة هذا النوع من الكتابة التي تمظهرت من خلاله قصيدة النثر، ويختصرها أدونيس فيمايلي[16]:

*انعتاق اللغة العربية وتحررها.

*ضعف الشعر التقليدي الموزون وانحطاطه.

*التحرر من وحدة البيت والقافية ونظام التفعيلة الخليلي، وقد زاد هذا في تقريب الشعر من النثر.

*نمو الروح الحديثة التي ترفض القواعد الصارمة النهائية والتي تؤكد أن الشعر لا يكمن في أي شكل مفروض أو محدد تحديدا مسبقا.

*التوراة والتراث القديم في مصر وبلدان الهلال الخصيب على الأخص.

*ترجمة الشعر الغربي، فالناس عندما يتقبلون هذه الترجمات يعدونها شعرا، رغم أنها بدون قافية ولا وزن يدللون على أن العناصر الشعرية من صور ووحدة انفعال قادرة على توليد الصدمة الشعرية دون الحاجة إلى القافية والوزن.

*ارتفاع مستوى النثر الشعري عندها، وهو من الناحية الشكلية، الدرجة الأخيرة في السلم الذي أوصل الشعراء إلى قصيدة النثر.

كانت هذه أبرز العوامل والأسباب التي تكاثفت وتضافرت لخلق شكل جديد في التعبير الشعري، والذي أطلق عليه اسم قصيدة النثر، ونستطيع القول بأن هذه العوامل ساهمت في ظهور مولود جديد في الشعر العربي الحديث، قد تراوحت بين الإيجابية والسلبية، حيث أن منه ما شكل امتدادا للتجربة وساعد في تطويرها كنمو الروح الحديثة لدى الفرد في المجتمع العربي، وانعتاق اللغة العربية وتحريرها. وهناك في المقابل ما جاءت التجربة كرد فعل عليه كالترجمة والانفتاح على الآخر، مما جعل قصيدة النثر في موقف حرج مع النقد الذي كان حادا في الرد على هذا الشكل الشعري المختلف عن المألوف.

وعلى هذا الأساس، ينطلق كثير من النقاد والشعراء العرب المعاصرين في رفض انتماء قصيدة النثر إلى جنس الشعر، من حالة اللبس والغموض التي تكتنف مصطلح (قصيدة النثر) الذي ما هو إلا ترجمة لما أطلقت عليه الباحثة الفرنسية سوزان برنار (PoèmeenProse)، والذي يتراوح بين روح النظام وروح التمرد، بين الشكل واللاشكل، بين الهروب من الضوابط واحتوائها وذلك لجمعه بين جنسين أدبيين ظلا لقرون طويلة متجاورين دون أن تتماهى الحدود الفاصلة بينهما، فلكل منهما سمات لغوية، وتقنيات أسلوبية فارقة، كما أنه في الوقت الذي توحي فيه كلمة (قصيدة) بانتماء النص إلى الشعر تأتي كلمة (نثر) لتخرجه من تلك الدائرة، ومن هنا نرصد التشاكلات في المصطلح الذي لا يسلم من التناقضات بين القوة المنظمة التي تسعى إلى فعل البناء، وقوة فوضوية متمردة هدامة، تعمل على نفي كل الأشكال القائمة وتجاوزها. وهذا ما تشير إليه برنار في قولها: "مما لا شك فيه أنه يوجد في قصيدة النثر في آن واحد قوة فوضوية، ومدمرة تميل إلى رفض الأشكال الموجودة، وقوة منظمة، تميل إلى وحدة شاعرية"[17]؛ فمن يكتب قصيدة يرمي إلى

خلق شكل لغوي منظم، ومن يكتب نثرا يتمرد على التقاليد العروضية، وعلى تقاليد اللغة.

وفي هذا المجال، يقول عبد الله شريق: "من العوامل التي ساعدت على عدم اعتراف كثير من القراء والكتاب بانتماء هذه التجربة الجديدة إلى فن الشعر مصطلح قصيدة النثر الذي شاع وراج بشكل واسع برغم ما يحمله من مفارقات وعدم صلاحيته للدلالة على طبيعة هذه التجربة وتنوع مساراتها"[18]، يتعجب شريق هنا من قضية اجتماع كل من قصيدة ونثر تحت مسمى واحد، فهو يرى في هذا المصطلح اقتباسا واضحا من بعض نماذج الشعر الغربي التي تخلت عن الوزن والقافية.

أضف إلى ذلك، إنّ وسم كتابة معينة بالشعر تتأسس على إسنادها إلى خصائص هذا الجنس، وهذه السمات مضبوطة سلفا وحدودها المعلومة في الموروث السابق للنص، إذ مهما يبدع المنشئ لا يغادر أبنية الأجناس المتعارف عليها، حيث تندمج هذه البنيات العامة القارة في السيرورة الإبداعية، وهذه هي العلاقة المنطقية لانتماء النصوص إلى جنس معين.

وبالتالي فقد أثارت المفارقة الواضحة بين طرفي المصطلح، القصيدة والنثر، ومازالت تثير كثيرا من الجدل، إذ كيف يكون النثر قصيدة مع ما للقصيدة في الشعر العربي من وجود متأصل طويل وشكل محدد ومعروف؟ فمفهوم القصيدة واضح عندما يطبق على الشعر، ولكنه يصبح كثير الغموض حينما نطبقه على النثر، فبما إنّ المنثور هو نقيض الشعري، فكيف للقصيدة أن تفرض على النثر نظاما عاما، وتجعل منه وحدة وكيانا فنيا؟ ما القصيدة؟ ولماذا مصطلح القصيدة بدلا من الشعر؟ وما الفرق بين القصيدة والشعر؟

ورد في لسان العرب في باب (قصد) بصيغة فعيل للمبالغة ويستعمل معه قصيدة، لأن قصيدة اسم جنس، ويستخدم كصيغة جمع من قصيدة. و" القَصِيدُ من الشِّعْر: ما تمَّ شطر أَبياته، وفي التهذيب: شطرا بنيته، سمي بذلك لكماله وصحة وزنه... وقيل: سمي قصيداً لأَن قائله احتفل له فنقحه باللفظ الجيِّد والمعنى المختار، وأصله من القصيد وهو المخ السمين الذي يَتَقَصَّد أي يتكسر لِسِمَنِه...وقيل سمي الشِّعْرُ التامُّ قصيداً لأَن قائله جعله من باله فَقَصَدَ له قَصْداً ولم يَحْتَسِه حَسْياً على ما خطرِ بباله وجرى على لسانه"[19]. يرى عبد المجيد زراقط أن الفرق بين الشعر والقصيدة ملحوظ في النقد العربي القديم، إذ أن مؤرخي الأدب "يعيدون تقصيد القصائد إلى المهلهل بن ربيعة وامرئ القيس، فهو كما يقولون أول من قصد القصائد وجاوز بها العشرة أبيات وسار الشعراء الآخرون من بعده على الدرب نفسه"[20]، "وما دون ذلك فهو القطعة والمقطوعة، والأراجيز من ملحقات القصائد"[21]، وإلى جانب عدد الأبيات التي حددت كعنصر من عناصر الشعرية، يضيف جذر(قصد) معنى: الصنيع الإرادي وهو ما يميز الشعر عن القصيدة، بوصفه الشاعر والقصيدة معا، كما يقول أدونيس: "إذا كنا نعني بالشعر الشعراء وقصائدهم"[22]، فكان" العنصر الإرادي ينصب على الشعر فينقحه ويجوده، ويوجزه ويكثفه، ويدعه يقول ما لم يتعود قوله"[23] بهدف الوصول إلى الجودة الشعرية.

وهذا ما جعل زراقط يعلل سبب اختيار قصيدة من الشعر أحد أقطاب مصطلح قصيدة النثر، مبررا رأيه بقول أنسي الحاج مميزا بين الشعر والقصيدة: "القصيدة لتصبح هكذا، يجب أن تقوم على عناصر الشعر لا لتكتفي بها، وإنما لتعيد النظر فيها، بحيث تزيد من اختصارها وتكريرها وشد حزمتها"[24]، وهو هدف قصيدة النثر التي يصفها أدونيس بأنها: "تأسيس نوع جديد من التعبير، بحيث تصبح القصيدة مثلا كتابة جديدة ليست وزنا بالضرورة وليست لا وزن بالضرورة، تصبح إيقاعا وزنيا نثريا، أو نثريا وزنيا، يمكن أن تمزج فيها الأنواع كلها"[25]، ويلخص أدونيس الملامح العامة لقصيدة النثر قائلا: "قصيدة النثر إذن شاملة، متمركزة، مجانية، كثيفة ذات إطار. هي عالم مغلق، مقفل على نفسه، كاف بنفسه، وهي في الوقت ذاته، كتلة مشعة بلا نهاية من الإيحاءات قادرة أن تهز كياننا في أعماقه، إنها عالم من العلائق"[26].

ويوضح أكثر صلاح فضل ما سبق، والذي ينطلق من التأمل في الجذر اللغوي لكلمة قصيدة يفضي بنا كما يقول، إلى تبيين فكرتين متلازمتين، إحداهما هي القصد والتعمد، فالقصيدة كلام مقصود في ذاته، أي أنها اللغة عندما تصبح كلاما فنيا محددا، وليست وسيلة تواصلية تنتهي بمجرد انتهاء وظيفتها، وهذا القصد هو الذي يميز قصيدة النثر عن أشكال التعبير الأخرى كالشعر المنثور والنثر الشعري، حيث تفتقد مركزية القصد الشعري. أما الفكرة الثانية فتتمثل في

الاقتصاد، أي أن لغة القصيدة لابد لها أن تتميز بالقصد والتركيز والتكثيف[27].

وهكذا فلا يرى أي تناقض دلالي في المصطلح باعتبار أن الجذر اللغوي لكلمة قصيدة لا يتضمن الأوزان العروضية، فبإمكان النثر في بعض حالاته أن يكون مقصودا لذاته جماليا واقتصاديا، فتتخلق منه قصيدة بأسلوب جديد[28]، تجمع في صيغتها الإضافية بين وهج الشعر وسيولة النثر، حيث تتقدم القصيدة خالعة ردائها التاريخي، الذي هو الإيقاع الخارجي أو التفعيلة، لتعيد رسم حدودها الشعرية، بصياغة لغة متحررة من النثر، مما يزيدها دلالة وفنية، تجيب على سؤال البحث عن إمكانية الجمع بين الشعر والنثر في المساحة النصية الشعرية.

ويتضح مما تقدم أنه يمكن تجاوز إشكال الاختلاف في تسمية هذا الشكل الأدبي بمصطلح "الكتابة" يقول الشاعر المغربي محمد بنيس في قصيدة عنوانها "الكتابة"[29]:

سَمِّها قطْرةً أُولَى
تَتَخثَّرُ في لحَظَـات ارْتِيَابْ
سَمِّـها هِبَـــةً
نَبـذَتْ برْدَ معْبَرَهَـا
واَكْتَفتْ بانْـحِفَارِ الغِيابْ
قُلْ لَهـا
أَنْ تكُونَ لهُـــمْ خَيمةً
قُلْ لهـمْ
إنّهَا
نَفَسٌ لإتّقَادِ السَّحَابْ

ب- إشكالية الانتماء الأجناسي والماهية

تعارض وبشدة نازك الملائكة التي كسرت هيبة عمود الشعر بـ«الكوليرا»، القصيدة النثرية التي تعتبرها بدعة غريبة لا يمكن بحال من الأحوال تعريبها تحاشيا لخدش قدسية القصيدة العربية التي هي عنوان مكين للقومية العربية، من خلال اعتراضها على ديوان محمد الماغوط «حزن في ضوء القمر»، الذي تنظر إليه على أنه "كتاب نثر فيه تأملات وخواطر"[30]، على الرغم من أنه كتب على طريقة الشعر الحر، ولذلك نجدها تتعجب من كون دار (مجلة شعر) التي طبعت الكتاب قد أباحت لنفسها أن تذيل العنوان على الغلاف بكلمة شعر، معتبرة إياه مجرد نثر، فما يكتبه هؤلاء من قصائد لا تشبه القصائد التي نعرفها، إذ لا وزن ولا ايقاع ولا قافية، كتابتهم خالية من أي أثر للشعر، وليس فيها بيت ولا شطر، تقول: "شاعت في الجو الأدبي في لبنان بدعة غريبة في السنوات العشر الماضية، فأصبحت بعض المطابع تصدر كتبا تضم بين دفتيها نثرا طبيعيا مثل أي نثر آخر، غير أنها تكتب على أغلفتها كلمة "شعر". ويفتح القارئ تلك الكتب متوهما أنه سيجد فيها قصائد مثل القصائد، فيها الوزن والإيقاع والقافية، غير أنه لا يجد من ذلك من شيء[31]، فهي ترى أن قصيدة النثر عمل اغترابي خارج التاريخ وخارج الوطن وخارج التراث، وبهذا فهي شكل غير نموذجي (Atypique)، لكن وكرد على هذه النقطة يرى أدونيس بأن وجود قصيدة النثر في الأدب الغربي لا يحول دون كتابة قصيدة نثر عربية أصيلة تنطلق من فهم التراث العربي الكتابي وثقافتنا الحاضرة، وهذا ما لم يفعله إلا قلة قليلة، لأن قصيدة النثر عند الغالبية لا تخرج عن إطار التجريب"[32]، والشعر كما يرى إحسان عباس لا يكون تجريبا لأنه وببساطة جزء من عالم الفن. هذا الأخير الذي لا يعد بالنسبة إليه مختبرا تجري فيه التجارب، إذ لو جربنا كتابة تكون كمن يمتهن قيمة الشعر الذي هو بالنسبة إليه تجربة وليس تجريبا[33].

كما صرح نزار قباني قائلا: "إن تاريخنا الأدبي لم يعرف المسرح، ومع ذلك لم يقل أحد أن المسرح العربي الذي نشاهده هو مسرح طارئ وهجين...وليس له سابقة في تراثنا. والرسم والنحت اللذين اقترنا دائما في مخيلة العربية مع الحرام والكفر..لم يعودا اليوم كفرا...ولا حراما..فلماذا نعدّ قصيدة النثر خارجة عن القانون، قد يكون ثمة اعتراض على تسميتها..ولكن ماذا تهم التسميات؟؟"[34]؛ فنزار مثل ما هو مبين في قوله مقتنع تماما بقصيدة النثر بغض النظر عن كونها بدعة غريبة أو شكلا من أشكال الحداثة الغربية، متحججا في ذلك بضم المسرح والرسم والنحت إلى الفن العربي الذي لم يعرفهم من قبل، كما أنّ المبدع في رحلة بحث دائمة عن صيغ جديدة للتعبير عن خصوصيته ورؤاه المتفردة، وهو ما يتيح له الانفلات من قيد الأجناس المنمذجة، بما يتلاءم وإشكالات عصره المتغيرة بحسب تحولات الواقع ومرتكزاته المعرفية، وهذا التنوع في الكتابة هو الذي يجعل من مفهوم الإنتاج الجديد مفهوما إشكاليا، أي يطرح أسئلة ويثير تساؤلات أكثر مما يقدم أجوبة.

ولهذا تؤكد الملائكة على رفعها لانتماء قصيدة النثر إلى الشعر، فهذا الأخير لا يكون إلا موزونا، وفي معرض دفاعها عن أحقية ما اصطلحت عليه بـ«الشعر الحر» وفي شرعية انتمائه للشعر، تقول: "وإنما سمينا شعرنا الجديد بالشعر الحر لأننا نقصد كل كلمة في هذا الاصطلاح، فهو شعر لأنه موزون يخضع لعروض الخليل ويجري على ثمانية من أوزانه، وهو حر لأنه ينوع عدد تفعيلات الحشو في السطر...فعلى أي وجه تريد دعوة النثر أن تسمي النثر شعرا؟"[35]، إن قصيدة النثر تبعا لذلك، "ليست سوى نثر طبيعي خال من الوزن والإيقاع اختاروا أن يسموه قصيدة"[36]، لكن نزار قباني يتبنى موقفا مخالفا، حيث نجده يقول: "الوزن والقافية ليسا شرطين حتميين في العمل الشعري ... إنهما موقف اختياري...من يريد أن يتوقف عندهما فله ذلك ... ومن لا يريد ... يمكنه أن يواصل رحلته ولن يأخذه أحد إلى السجن. المهم أن يكون ثمة تعويض للفراغ الناشئ عن إلغاء الوزن والقافية"[37]؛ معنى هذا أنّ الشاعر له الخيار في الطريقة التي يكتب بها الشعر، فله أن يتقيد بالوزن والقافية كما له أن يستغني عنهما، المهم أن يعوضهما بأشياء تميز قصيدة النثر عن الكتابة الثرية العادية.

ومن هنا فإنّ نقطة التقاطع/التزاوج بين الشعر والنثر في النص الواحد تتصف بالشعرية من ناحية التشاكل والإفادة الفنية وانفتاح النص، وكذلك تتصف بالخطورة على كل جنس على حدة وذلك من ناحية الإسهاب، وبالتالي فقدان الملامح الأصلية لتصبح العلاقة بين الجنسين من التشابك بحيث يصعب إدراك الحدود التي يقف عندها هذا الجنس أو ذاك، فإما أن يتماهي الشعر في النثر فيكون النص نثرا، أو يكثر الشعر على النثر فيكون النص شعرا، أو يتوسط كل منهما فيكون النص شعر نثر/نثر شعر، أو لاشعر لانثر/لا نثر لاشعر، فيكون النص وفقط!

وكذلك تعتمد قصيدة النثر على الفكرة الشعرية أكثر من اعتمادها على الصورة الشعرية التي تحيل على الشعر، لأنها من ميزات الشعر الأولى وخاصيته الأكثر حضورا في القصيدة، أما قصيدة الفكرة فتعتمد على السياق الدلالي والفني، وتستمد بريقها من هذا السياق، فتلتقي بالقصة في هذه النقطة، لتصبح قاسما مشتركا بين الخطاب الشعري والخطاب السردي، فيذوب جدار التجنيس لينخلق بذلك النص المفتوح أو الجامع، وهذا ما يختصره جدول جون كوهين في تصنيفه التجنيسي للشعر والنثر، والذي هو على النحو الآتي[38]:

خطاطة السويسري جان كوهين

النمط / الجنس	صوتي	معنوي
قصيدة النثر	-	+
نثر منظوم	+	-
شعر كامل	+	+
نثر كامل	-	-

جون كوهين: بناء لغة الشعر

وعلى ذلك اعتمد عز الدين المناصرة في نفيه لانتماء نصوص قصيدة النثر إلى الشعر أو إلى النثر الفني؛ فهي جنس ثالث مستقل بعد الشعر والسرد، أو كما يصطلح عليها بالنوع الخنثى، يقول في هذا الصدد: "هي جنس كتابي ثالث تنقصها الدلالة الصوتية وينقصها الإيقاع الشعري رغم اشتمالها على إيقاع نثري وصور شعرية ولغة شعرية"[39]. ومن ثم كانت قصيدة النثر في عرفه كتابة خنثى ونص مفتوح، أو جنس ثالث إلى جانب الشعر والنثر[40]، علما أنه لا أحد ذكر أو أنث القصيدة عدا عبد الله الغذامي، الذي رأى في الشعر الحر ردا أنثويا على فحولة الكتابة والطغيان الذكوري.

وهناك من يعتبرها جنسا أدبيا ثالثا جديدا، لم تتبلور ملامحه ومميزاته، وهذا ما يقول به عبد المعطي حجازي الذي لا يتردد في نعتها بالشعر الناقص، انطلاقا من تمييزه بين القصيدة والكتابة الشعرية، التي تشير إلى استخدام خاص للغة حتى في النثر، أما القصيدة فهي تعني كلا شعريا بالتحديد، ومن ثمَ لا يعتبر من يستخدم هذا الجنس الثالث يكتب قصيدة وإنما كتابة شعرية، يقول: "فأنا لا أعتبر أن لدى أنسي الحاج مثلا قصيدة، لدينا ربما كتابة شعرية، وليس وحده في ذلك، هناك أعداد كثيرة، ويمكننا أن نعد العشرات ممن يستخدمون اللغة استخداما شعريا في لبنان أو سوريا أو في مصر أو العراق أو المغرب، لكنهم لا يكتبون قصيدة"[41].

وفي سبيل فصل السجال حول شرعية انتماء هذا النوع الجديد من الكتابة الفنية، يعتمد الناقد عبد الله شريق على فكرتي؛ التحول والمهيمنة في نظرية الأجناس الأدبية، فالحكم على قصيدة النثر أنها تنتمي إلى النصوص الشعرية أو

إلى الكتابة النثرية ، ينبغي أن يستند إلى المهيمنة القارة في النصوص الجيدة ، لأنه خلال غياب الأحادية في عملية الكتابة تتكون صفات نوعية تهيمن على توجيه انتماء النص ، فتتحقق هوية قصيدة النثر من خلال السمات الإنشائية التي تتبدى في ثناياه ، وتطبعه بطابعها الخاص والتي تبدو أنها مهيمنة علية هيمنة تامة ، وهذه الصفات في الشعر كما يحددها الباحث ثلاث هي: التشكيل اللغوي ، والتشكيل الإيقاعي ، الشعرية. ومدى احتواء قصيدة النثر هذه الخصائص يجعلها في خانة الشعر ، وبقدر استغنائها عنها ترتع في دائرة النثر العادي[42]، وهي عناصر تبدو قارة ولكنها متغيرة تبعا للتطور الذي تشهده الحركة الإبداعية ، ومن هنا تأتي صعوبة تحديد الهوية الجنسية التي تقوم على الزامية حصر المقاييس التي تكفل رد الأثر الفني دون خلاف إلى هذا الجنس أو ذاك.

يقول محمد بنيس في مقاطع من قصيدة عنوانها "اللغة"[43]:

سَأُثْبتُ كُلَما حدّقتُ فيــكْ
أحْسَسْتُ
مَقْبــرةً
بموْتــاهاَ علَى بابَــي تَئِـنُّ
تضـجُّ
هلْ عثَر النّحِيـــبْ
علَى شَــقِّ إلَــى
حلْــقِي
وهَلْ عكَس الغرِيـــبْ
وَجْـــهاً تمزّق بين أزمِــنَةِ
السّرابْ
لُغَةٌ
تُوحّدُنــي بصحْرائِي
التي اتّسَعَتْ
مُردّدةٌ
حُداَءَ قَوافلٍ ليْسَتْ مُؤكّدةٌ
تُدنّرني
بنقْشٍ غائِرٍ في العُرْيِ
يُومِئُ
ثم يَسْقُط قطْرةً بيْضاءَ
تُسْكُرني
رَنينُ النّونِ ينْطِقُ
أَنْتَ
مِنّي جمْرةٌ
وَأنا التموّجُ فيك
لعلكَ
كنْتَ تهْذِي أَنْتِ أيّتُهاَ اللُّغَةْ
بأيّ يدٍ كتبْتُكِ
عابراً

وهو الأمر الذي يثبت الاختلاف في استعمال اللغة من شاعر لآخر ، تبعًا لاختلاف رؤية كل منهما للعالم ، الأمر الذي يقود الرموز اللغوية إلى أن تتغيَّر مدلولاتها هي الأخرى ، تعبيراً عن هذا التغيّر الهائل الذي طرأ على العالم ، وهو ما يسمى بالأسلوب الذي يظل العلامة الفردية المميزة للشاعر المتمكن ، والذي يتيح له الخروج من الرتابة إلى فضاء متحرر من أشكال الكبت والجمود ، يساعده على فهم العالم فيعيد صياغته بلغته الخاصة ، وفقا لمتطلبات الحالات المستجدة ، فالقيمة ليست في أن يمسك المبدع بأطراف اللغة ، إنما القيمة في أن يبدع من حروفها ويقيم علاقات جديدة بين مفرداتها ، فاللغة هي هي والحياة هي هي ، بين الولادة والموت ، أما السر فهو خصوصية طريقة العرض المتغيرة حسب الأذواق على ممر العصور ، يقول محمد بنيس[44]:

لُغَةٌ
لنَا أوْ لِي
تُطلُّ عليّ ثانيةٌ
ونحْنُ مَعاً نُصَاحِب نوْبةَ العُشَاقْ

فباللغة يتمكن المبدع من اختزال تخيلي للواقع المَعيش وذلك بقدرتها على الانفتاح لتستضيف الشعري والنثري في بنيتها متجاوزة عادات التعبير المبتذلة.

خاتمة

وفي الختام نذكر بأن الجنس الأدبي ليس معطى قارا ، وإنما يتغير من حقبة زمنية لأخرى ، الأمر الذي يحتّم تطوير الرؤية النقدية للأعمال الأدبية في العصر الحالي ، وللعناية بالكتابة الجديدة ينبغي اقتراح تسمية لغوية تحدد هويته باستخدام الأجناس السابقة له في الوجود ، ويمكن أن نقدم مثالا لذلك قصيدة النثر ، بوصفها نموذجا أدبيا جديدا في الأوساط الأدبية ، يزاوج فيها المبدع بين الشعر والنثر ، ومن هنا تعددت وتناقضت آراء النقاد والكتاب العرب ، وتنوعت مقارباتهم واجتهاداتهم في محاولة تجنيسها ، لأن من أكثر التصنيفات الشائعة للأعمال الأدبية في النقد العربي القديم هو تصنيف: الشعر/النثر.

وهذا ما جعل قصيدة النثر تكتسب هوية مزدوجة ، وهناك من يعتبرها جنسا ثالثا مستقلا عن بقية الأجناس الأدبية ينفرد بمميزات خاصة مع وجود تشابه مع الشعر والنثر ، ومن هنا يمكن القول: إنّ قصيدة النثر مشروع بحث عن قيم ثقافية وفنية جديدة تنتمي إلى لاهوية ، فكانت النتيجة تراجع الشكل النموذجي (Forme-type) التقليدي ، والتفكير أكثر باللغة الشعرية التي تعدّ "الاختلاف" جوهرها.

كما أنّ الأمر في إثبات هوية النوع الجديد لا يرتبط بفكرة الصراع النوعي ، وإنما يتعلق بفعالية الإبداع ، لأن القيمة للجيد في كافة الأنواع الأدبية مهما تقاربت أو اختلفت ، والجديد لا يحدث مرة وينتهي بل التجديد حالة مستمرة باستمرار فعل الكتابة ، والأدب ظاهرة لا يصنعها جنس بعينه ولا يمثلها نوع واحد ، فالإبداع سيرورة تشمل كل مستويات الإبداع وأشكاله.

ولهذا يمكن القول إذن إنّ قصيدة النثر نوع من الأنواع الكتابة الفنية قائم في الساحة الأدبية استدعته حالة شعرية خاصة على الرغم من إنكار بعض الأدباء والنقاد لهبوصفه محاولةً مستهدفة لهدم خصوصيّة الشعر العربيّ ، فهو يمثّل تحوّلاً من تحوّلات الوعي بمفهوم الشعر الخارج عن الأطر الوزنية والنظمية ، وقصيدة النثر لا تضع نفسها إزاء الأنواع الشعرية الأخرى للمقارنة أو المفاضلة ، فكل ما تريده أن يكون لها وجود مستقل إلى جانب الأنواع الأخرى من الشعر ، هذا يعني أن كل نوع أدبي هو تحويل لنوع آخر ، والتداخل بين الأنواع الأدبية يعود إلى أنواع أخرى سابقة سواء كانت شعرية أم نثرية ، والتي لها دور المحرض لكتابة جديدة ومغايرة.

الهوامش

1. ابن منظور الإفريقي ، لسان العرب ، ج 6 ، دار صادر ، بيروت ، د.س.ن ، ص43.
2. الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، ط8 ، مؤسسة الرسالة ، د.ب.ن ، 2005 ، ص538.
3. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، 2004 ، ص964.
4. تودوروف وآخرون ، القصّة الرّواية المؤلّف ، دراسات في نظرية الأنواع الأدبية المعاصرة ، ترجمة: خيري دومة ، ط 1 ، دار شرقيات للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص 25.
5. سعيد علوش ، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، ط 1 ، مطبوعات المكتبة الجامعية ، بيروت_لبنان ، 1985 ، ص223.
6. بتول أحمد جندية ، الأنواع الإدبية التراثية "رؤيا حضارية" ، ضمن كتاب: تداخل الأنواع الأدبية "مؤتمر النقد الثاني عشر 22-24 تموز 2008" ، ج1 ، ط 1 ، عالم الكتاب الحديث ، عمان-الأردن ،2009 ، ص195.
7. صبحة أحمد علقم ، تداخل الأجناس في الرواية العربية "الرواية الدرامية نموذجا" ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2006 ، ص21.
8. سوزان برنار ، قصيدة النثر (من بودلير إلى أيامنا) ، ترجمة: زهير مجيد مغماس ، آفاق الترجمة ، 1993 ، ص12.
9. المرجع نفسه ، ص ن.
10. المرجع نفسه ، ص24.
11. المرجع نفسه ، ص117.
12. ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج2 ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، ط 1 ، دار اليلخي ، دمشق ، 2004 ، ص393.
13. أحمد بزون ، قصيدة النثر العربية "الإطار النظري" ، ط 1 ، دار الفكر الجديد ، بيروت – لبنان ، 1996 ، ص08.
14. محمد لطفي اليوسفي ، البيانات ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1995 ، ص25.
15. محمد علاء الدين عبد المولى: وهم الحداثة مفهومات قصيدة النثر نموذجا ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق-سوريا ، 2006 ، ص324.
16. عبد المجيد زراقط ، الحداثة في النقد الأدبي المعاصر ، ط 1 ، دار الحرف العربي ، بيروت-لبنان ، 1991 ، ص 239-240.
17. سوزان برنار: المرجع السابق ، ص142.
18. عبد الله شريق ، في شعرية قصيدة النثر ، ط 1 ، منشورات اتحاد كتاب المغرب ، الرباط ، 2003 ، ص14.
19. ابن منظور الإفريقي ، المرجع السابق ، ج3 ، ص354.
20. عبد المجيد زراقط ، الحداثة في النقد الأدبي المعاصر ، ص236.
21. عبد الله الطيب ، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ، ج3 ، ط2 ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1989 ، ص177.
22. أدونيس علي أحمد سعيد ، مقدمة للشعر العربي ، ط3 ، دار العودة بيروت ، 1979 ، ص108.
23. عبد المجيد زراقط ، الحداثة في النقد الأدبي المعاصر ، ص 236.
24. أنسي الحاج ، لن ، ط2 ، المؤسسة الجامعية مجد ، بيروت ، 1982 ، ص105.
25. أدونيس علي أحمد سعيد ، فاتحة لنهايات القرن "بيانات من أجل ثقافة عربية جديدة" ، ط 1 ، دار العودة ، بيروت ، 1980 ، ص246.
26. أدونيس علي أحمد سعيد ، في قصيدة النثر ، ضمن نظرية الشعر ، مجلة (شعر) ، درا مجلة شعر ، القسم الأول ، بيروت ، 1960 ، ص 289-290.
27. صلاح فضل: أساليب الشعرية المعاصرة ، ط 1 ، دار الآداب ، بيروت ، 1995 ، ص218.
28. المرجع نفسه ، ص ن.
29. الأعمال الشعرية: محمد بنيس ، ج2 ، ط 1 ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، 2002 ، ص155.
30. نازك الملائكة: قضايا الشعر المعاصر ، ط 1 ، منشورات مكتبة النهضة ، بيروت ، 1962 ، ص 214.
31. المرجع نفسه ، ص213.
32. أدونيس: مواقف ، شتاء1980 ، ص138. نقلا عن: عبد المجيد زراقط: الحداثة في النقد الأدبي ، ص243.
33. جهاد فضل: قضايا الشعر الحديث ، ط 1 ، دار الشروق ، 1984 ، ص172.
34. المرجع نفسه ، ص244.
35. نازك الملائكة: المرجع السابق ، ص217.
36. المرجع نفسه ، ص152.
37. جهاد فضل: قضايا الشعر الحديث ، ص 246.
38. جون كوهين: بناء لغة الشعر ، ترجمة: أحمد درويش ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1993 ، ص21.
39. عز الدين المناصرة: إشكاليات قصيدة النثر: نص مفتوح عابر للأنواع" ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص79. في حوار له مع جريدة أخبار الأدب المصرية في 13-7-1997.
40. المرجع نفسه ، 78.
41. عز الدين المناصرة: إشكاليات قصيدة النثر ، ص80.
42. عبد الله شريق: في شعرية قصيدة النثر ، ص15-16.
43. الأعمال الشعرية: محمد بنيس ، ج2 ، ص 548-549-550.
44. المرجع نفسه ، ص553.

ظاهرة التّرادف في اللغة العربية بين التّأييد والإنكار

The case of synonymy in the Arabic language: agreement and rejection"

تاريخ الارسال:04/10/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

نورالدّين مذكور، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
nouremad@hotmail.fr

الملخّص

إنّ اللّغة العربيّة لغة ترادف ، حيث شاع للمسمّى الواحد أسماء كثيرة ، ولكن هناك مَن أنكر وجود هذه الظّاهرة (التّرادف)، وذهب إلى أنّ هذه الأسماء وإن كانت تظهر أنّها مترادفة ، فكلّ اسم منها يدلّ على معنى لا يوجد فيما يظنّ أنّه مرادف له.

وممّا تهدف إليه هذه الدّراسة محاولة معرفة حجج القائلين بوجود التّرادف ، وأقوال المنكرين له ، مع التّركيز على أقوال أبي هلال العسكريّ من خلال كتابه الفروق اللّغويّة.

الكلمات المفاتيح: التّرادف ، المرادف ، أبوهلال العسكريّ.

Résumé

La langue arabe est connue pour être la langue de la synonymie. Tout mot a la possibilité d'avoir plusieurs mots équivalents. Cependant, nombreux sont les lexicologues qui rejettent et nient l'existence de ce phénomène qu'est la synonymie. Ces derniers affirment qu'il existe toujours de légères nuances entre les mots et que la synonymie vraie et parfaite n'existe pas.

À ce sujet, la présente étude tente de confronter deux points de vue soutenus par les deux antagonistes ; ceux qui sont pour l'existence de synonymie, et ceux qui sont contre, tout en mettant l'accent sur Abu Hilal El Askari et principalement sur son livre intitulé Différences linguistiques.

Mots clés : Synonymie, synonymes, Abu Hilal El Askari

Abstract

The Arabic language is known for being one of synonymy. It has been known that one word has many equivalent synonyms. However, there are many people who reject and deny the fact that all the words have true synonyms. These (lexicologists) claim that there are always slight nuances between the words and true and perfect synonymy do not exist.

This study attempts to know the evidence given by both sides with focus on Abu HIlal El Askari and mainly his book entitled "Linguistic **differences".**

Key words: Synonymy, synonyms, Abu Hilal El Askari

مقدمة

ممّا لا شكّ فيه أنّ اللّغة العربيّة غنيّة بمفرداتها، وما زاد من غناها وجود ظاهرة التّرادف، ولو أنّنا تتبّعنا مُسمّى واحدا في معجم من المعاجم اللّغويّة لوجدنا له عشرات الأسماء، فقد قيل إنّ للعسل ثمانين اسما، وللسّيف خمسين اسما[1]، ويُروى عن الأصمعيّ أنّ هارون الرّشيد سأله عن شعر من الغريب، ففسّره، فقال له الرّشيد: "يا أصمعي، إنّ الغريب عندك لغير غريب"، فقال الأصمعيّ: " يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك، وقد حفظت للحجر سبعين اسما؟"[2]

ولكنّ هذه الظّاهرة (ظاهرة التّرادف) لم ينظر إليها اللّغويّون قديما وحديثا نظرة واحدة؛ فقد ذهب بعضهم إلى إنكارِ وجوده، وأنّ كلّ كلمة تعني غير الأخرى الّتي يُعتقَد أنّها تساويها في المعنى، ومن بين هؤلاء أبو هلال العسكريّ ت(395هـ) الّذي ألّف كتابا سمّاه **الفروق اللّغويّة**، وبيّن فيه الفروق الموجودة بين الكلمات الّتي قيل بأنّها مترادفة، بينما قال فريق آخر بوجود ظاهرة التّرادف، وإنّها ظاهرة مسّت جميع اللّغات.

ويسعى الباحث من خلال هذا المقال إلى التّعريف بالتّرادف، ومعرفة أسباب ظهوره، والكشف عن حجج اللّغويّين القائلين بوجوده، وحجج المنكرين له، ومحاولة تغليب أحد الرّأيين.

تعريف التّرادف لغة

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة: " الرّاء والدّال والفاء أصل واحد مطّرد، يدلّ على اتّباع الشّيء، فالتّرادف التّتابع، والرّديف الّذي يرادفك."[3] ردّ ابن فارس (ردف) إلى أصل واحد، وهو اتّباع الشّيء، والتّرادف هو التّتابع، والرّديف هو الّذي يرادف الرّاكب في الرّحْل؛ أي يركب خلفَه.

وذهب ابن منظور إلى أنّ الرّدف ما تبع الشّيء، وكلّ شيء تبع شيئًا فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو التّرادف، وترادفَ الشّيء: تبع بعضه بعضا.[4]وجاء في المعجم الوسيط أنّ معنى ردفه ركب خلفه وتبعه.[5]

تعريف التّرادف اصطلاحا

أمّا التّرادف اصطلاحا فهو: " أن يكون للمعنى الواحد أكثر من لفظ يعبّر به عنه كالسّيف والحسام والصّيْقل."[6] وجاء في المعجم الوسيط: ترادفت الكلمتان: كان بينهما التّرادف، وترادُف الكلمتين: أن تختلفا لفظا وتتّحدا معنى[7]، معنى هذا أن يكون للمسمّى الواحد أسماء كثيرة، أيّها أُطلِق دلّ على المسمّى.

وقد قسّم بعضهم التّرادف إلى نوعين[8]:

أ-التّرادف الكليّ (العام): وهو أن تتّحد لفظتان، أو عدّة ألفاظ في دلالة واحدة، وأن تقبل التّبادل فيما بينها في أيّ سياق.

ب-التّرادف الجزئي(النّاقص): وهو أن تتّحد لفظتان، أو عدّة ألفاظ في دلالة واحدة، وأن تقبل التّبادل في بعض السياقات فقط، ومثال ذلك كلمة فرس وحصان فإنّهما لا تتبادلان في جميع السّياقات، بل في بعضها فقط؛ فإذا قلنا: امتطى الرّجل فرسا، فالملاحظ أنّه يمكن أن تحلّ كلمة حصان محلّ كلمة فرس، دون أن يختلّ المعنى، أمّا إذا قلنا: وضعت الفرس مهرا، فلا يمكن أن تحلّ كلمة (الحصان) محلّ كلمة الفرس.

أسباب وجود التّرادف

من الأسباب التي أدّت إلى وجود التّرادف:

-أن يكون الوضع من واضعين مختلفين يعني أن تضع القبيلة اسما لشيء، وتضع قبيلة أخرى اسما آخر للشّيء نفسه، من غير أن تعلم إحداهما بالأخرى، فيشتهر الاسمان[9]، فربّما أطلقت قبيلة على الأسد هذا الاسم، وسمّته قبيلة أخرى الهزبر، وسمّته قبيلة ثالثة اللّيث، وحين بدأ العلماء في جمع اللّغة سمعوا كلّ هذه الأسماء والّتي تدلّ على مسمّى واحد، فعدّوها ترادفا.

-احتكاك لغة قريش باللّهجات العربيّة الأخرى نقل إليها مجموعة كبيرة من المفردات، ولم تأخذ ما أعوزها فقط؛ بل انتقلت إليها كذلك مجموعة من الألفاظ كانت تملك نظائرها في متنها، فعزّزت بذلك مفرداتها وكثرت المترادفات.[10]

-كثرة اللّغات أي وضع حرف مكان حرف، فقد رُوِي عن الأصمعيّ أنّه قال: "اختلف رجلان في الصّقر، فقال أحدهما: الصّقر(بالصّاد)، وقال الآخر: السّقْر(بالسّين)،

فتراضيا بأوّل وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه: فقال: لا أقول كما قلتما إنّما هو الزّقر."[11]، والملاحظ على هذه الحروف (الأصوات) أنّها تشترك في صفة واحدة ؛ وهي أنّها حروف الصّفير ، وقد حفلت كتب **الإبدال** بمثل هذه الكلمات الّتي عدّها اللّغويّون من المترادفات ، وهي ليست كذلك.[12]

- ومنها الاقتراض من لغات أخرى ، كما حدث مع لفظة (تلفون)، الّتي كانت تدلّ على أداة التّواصل بين النّاس ، فقد أخذها العرب من لغة أجنبيّة ، وكانت متداولة إلى حدّ بعيد ، بعدها تمّ توليد لفظ جديد وهو (هاتف) فصار اللّفظان (تلفون وهاتف) مترادفين.[13]

-ومنها النّفور من كلمات معيّنة فيها حروف لا يقدر المتكلّم على نطقها ، وتخيّر كلمات أخرى خالية من هذه الحروف ، كأنْ يكون الرّجل ألثغ (لا ينطق حرف الرّاء)[14] فيتخيّر الألفاظ المعبّرة عن المعنى نفسه ، وتكون خالية من حرف الرّاء ، كما فعل واصل بن عطاء حين ارتجل خطبة طويلة خالية من حرف الرّاء ، قال بشار في ذلك:

تَكَلّفُوا القَولَ والأقوامُ قدْ حَفلُوا وحَبروا خُطَبا ناهيكَ مِنْ خُطُبِ

فقـــامَ مُرْتَــجِلا تَغْلِي بَداهَتُه كمِرجل القينِ لَمّا حُفّ باللّهبِ

وجانَبَ الرّاءَ لم يَشعُـر بِها أحَدٌ قَبلَ التّصَفّحِ والإغْراقِ في الطّلبِ[15]

موقف اللّغويين من التّرادف

لم يقف اللّغويّون موقفا واحدا حيال ظاهرة التّرادف ؛ بل انقسموا إلى فريقين: الفريق الأوّل ذهب إلى وجوده ، أمّا الفريق الثّاني فقد أنكر وجوده:

-القائلون بوجود التّرادف

ذهب فريق من اللّغويين إلى القول بوجود التّرادف ، وذكر أنّ سبب ظهوره هو تداخل اللّهجات ، فبعض القبائل تسمّي الأشْياء بأسماء معيّنة ، وبعضها تسمّي الأشْياء نفسها بأسماء أخرى ، وتداخلت اللّهجات ، وكثرت مرادفات المعنى الواحد[16] ، وألّف هؤلاء كتبا تتضمّن في عناوينها كلمة **(ألفاظ)**[17] مثل:

-كتاب الألفاظ لابن السكّيت ت(244هـ).

-كتاب الألفاظ الكتابيّة لعبد الرّحمن الهمذاني ت(327هـ).

-جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ت(337هـ).

ومن القائلين بوجود التّرادف الأصمعيّ ، حيث قال — لمّا تعَجّب الرّشيد من قدرته على تفسير الغريب-: "يا أمير المؤمنين ، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسما ؟"[18] ، فقوله هذا إقرار صريح بأنّه من القائلين بوجود التّرادف في اللّغة.

كذلك ذهب سيبويه إلى وجود التّرادف حيث يقول في كتابه: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللّفظين واختلاف المعنيين ، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى ، فاختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب ، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق."[19]، فقوله (اختلاف اللّفظين والمعنى واحد) هو التّرادف بعينه.

ومن حجج القائلين بوجود التّرادف ، أنّه لولا تساوي المفردات في المعْنى (التّرادف) لما جاز تفسير: (لا ريب فيه) من قوله تعالى: (**ألم ذَلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيه هُدًى للمُتّقِين**)[20] ، بلا شكّ فيه ، فلو كان الشّكّ غير الرّيب ، لكان التّفْسير خطأ[21]، بل يمكن أن نقول: لو أنّنا أنكرنا وجود التّرادف لما ظهر التّفسير أصلا.

كما أقرّ الدّكتور صبحي الصّالح بوجود التّرادف في القرآن الكريم ؛ لأنّه نزل بلغة قريش المثالية الّتي أخذت مفردات كثيرة من اللّهجات العربيّة الأخرى ، واستشهد بترادف أقسم وحلف ، في قوله تعالى: (**وأَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهم**)،[22] ، وقوله تعالى: (**يَحْلِفُونَ بِاللهِ ما قَالُوا ولَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الكُفْر**)[23]، وترادف (بعث وأرسل)، وترادف (فضّل وآثر) في القرآن الكريم ، فالتّرادف موجود ، والفروق بين هذه المترادفات تُنوسِيت.[24]

-المنكرون لوجود التّرادف

ومن اللّغويين مَن أنكر وجود التّرادف ، وقال بأنّه لا ترادف في اللّغة ، بل إنّ كلّ معنى له لفظ واحد ، وما سواه من الألفاظ هي صفات جرت مجرى الاسم الأصل نتيجة كثرة

الاستعمال[25]، وذهب بعضهم إلى أنّ الكلمات لا يمكن أن تتطابق فيما بينها بدرجة مطلقة في معانيها، ومردّ ذلك أنّ الطّبيعة نفسها لا تقبل التّشابه المطلق.[26]

وألّف المنكرون لظاهرة التّرادف كتبا تتضمّن في عناوينها كلمة (**الفروق**) أو (**التّعريفات**)، مثل[27]:

-الفروق اللّغويّة لأبي هلال العسكريّ ت(395هـ).

-التّعريفات لعلي بن محمّد الجرجاني ت(816هـ).

ومن الّذين أنكروا وجود التّرادف أبو علي الفارسيّ، فممّا حُكي عنه أنّه كان بمجلس سيف الدّولة بحلب، وكان معه جماعة من أهل اللّغة، وفيهم ابن خالويه ت(370هـ)، فقال ابن خالويه: (أنا أحفظ للسّيف خمسين اسما) فتبسّم أبو عليّ وقال: (ما أحفظ له إلاّ اسما واحدا وهو السّيف)، فقال ابن خالويه: (فأين المهنّد والصّارم وكذا وكذا؟) فقال أبو عليّ: (هذه صفات، وكأنّ الشّيخ لا يفرّق بين الاسم والصّفة.)[28]

أمّا أحمد بن فارس فيقول في كتابه الصّاحبيّ: "يُسمّى الشّيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس، وتُسمّى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: ((عين الماء))، و((عين المال)) و((عين السّحاب))، ويُسمّى الشّيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السّيف والمهنّد والحسام."[29]

لكنّنا نجد ابن فارس في موضع آخر من كتابه الصّاحبي يقول: "والّذي نقوله في هذا: إنّ الاسم واحد، وهو ((السّيف)) وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أنّ كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى."[30]

ثمّ يبيّن ابن فارس الفرق بين الكلمات الّتي يُعتقد أنّها مترادفة، يقول: " ونحن نقول: إنّ في قعد معنى ليس في جلس، ألا ترى أنّا نقول: ((قام ثمّ قعد)) ...ثمّ نقول: ((كان مضطجعا ثمّ جلس))، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأنّ ((الجلْس: المرتفع)) فالجلوس ارتفاع عمّا هو دونه."[31]

ويذهب الدّكتور علي عبد الواحد وافي إلى أنّ هناك كلمات كثيرة تقول عنها المعجمات أنّها مرادفة في معانيها لكلمات أخرى، وهي غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني؛ بل هي مستخدمة فيها استخداما مجازيّا.[32]

ولابن فارس كتاب آخر وهو **كتاب الفَرق** يقرّ فيه بوجود التّرادف، حيث يقول: "ولدت المرأة، ووضعت، ونُفست، ونَفست."[33]

وقد حاول الثّعاليبي التّفريق بين بعض الكلمات، قال: "لا يُقال كأس إلاّ إذا كان فيه شراب، وإلاّ فهو زجاجة، ولا يُقال مائدة إلاّ إذا كان عليها طعام، وإلاّ فهي خوان، ولا يُقال كوز إلاّ إذا كانت له عروة، وإلاّ فهو كوب."[34]

ويعزّز قول المنكرين لوجود التّرادف في اللّغة ما ذهب إليه الدّكتور حسن ظاظا أنّ جانبا كبيرا ممّا يملأ كتب اللّغة من ألفاظ تدلّ على معنى واحد هي صفات للمسمّى، وليست بأسماء أخرى له.[35]

بينما نجد الدّكتور صبحي الصّالح يعارض مَن أنكر التّرادف بقوله: "ولكنّ بعض العلماء القدامى ينكرون وقوع التّرادف في العربيّة، وفي إنكارهم معنى أخطر كثيرا ممّا يتصوّره أيّ باحث من المحدثين."[36]

أمّا أبو هلال العَسْكريّ فقد أنكر وجود التّرادف، وألّف كتابا سمّاه (**الفروق اللّغويّة**) وقال بأنّ هذه الكلمات الّتي يُعتقد بأنّها مترادفة، وأنّها تدلّ على معنى واحد، هي في الأصل مختلفة، وبينها فروق، ومن الأمثلة التي ذكرها في كتابه **الفروق اللّغويّة**:

-الفرق بين الحفظ والرّعاية:

يذهب أبو هلال إلى أنّ نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرّعاية الإهمال، ولذا يُقال للماشية الّتي ليس لها راع الهمل، والإهمال يؤدّي حتما إلى الضّياع، لهذا يكون الحفظ: صرف المكاره عن الشّيء لئلا يهلك، أمّا الرّعاية: فهي فعل السّبب الّذي يصرف المكاره عنه.[37]

-الفرق بين الدّين والملّة:

يقول أبو هلال بأنّ الملّة اسم لجملة الشّريعة، والدّين اسم لما عليه كلّ واحد من أهلها، لهذا يقال: فلان حسنُ الدّين، ولا يقال فلان حسن الملّة.[38]

-الفرق بين المحظور والحرام:

يقول أبو هلال بأنّ المحظور هو ما نهى عنه ناه، وقد يكون حسنا؛ كنهي السّلطان عن التّعامل ببعض النّقود، وفرض بعضها، ونهيه عن الرّعي في بعض الأماكن، وهذا قد يكون غير قبيح، أمّا الحرامُ فلا يكون إلاّ قبيحا.[39]

-الفرق بين الخشوع والخضوع:

يقول أبو هلال العسكريّ بأنّ فاعل الخشوع يرى بأنّه دون الّذي يخشع له، وأنّه يراه أعظم منه، وذهب إلى أنّ الخشوع يكون في الكلام خاصّة، واستشهد بقوله تعالى: (**وخَشَعَت الأَصْواتُ للرّحْمَن**)[40]، أمّا الخاضع فهو المطأطئ رأسه وعنقه، واستشهد بقوله تعالى: (**فَظَلَّت أَعْنَاقُهم لها خَاضِعين**)[41]، فالخشوع يقتضي خوف الخاشع من المخشوع له، أمّا الخضوع فلا يقتضي أن يكون معه الخوف.[42]

-الفرق بين اللّمس والمسّ:

يذهب أبو هلال إلى أنّ اللّمس يكون باليد خاصّة ليعرف اللّين من الخشونة، والحرارة من البرودة، أمّا المسّ فيكون باليد وبالحجر وغير ذلك، ولا يفترض أن يكون باليد، ثمّ يستشهد بقوله تعالى: (**مَسّتْهُم البأسَاءُ**)[43]، وقوله: (**وإن يَمْسَسْكَ اللّهُ بِضُرّ**)[44]، ثمّ يعلّق على ذلك قائلا بأنّ الله سبحانه وتعالى قال يمسسك، ولم يقل يلمسك.[45]

يظهر ممّا سبق أنّ أبا هلال يُنكر وجود التّرادف، ولكن النّاظر في كتابه الموسوم **بالمعجم في بقيّة الأشياء** يجده يذكر أشياء كثيرة ويشرحها بعبارة واحدة، ولم يقتصر ذلك على مثال واحد؛ بل أمثلة كثيرة، يقول:

"السّؤر: ما يبقى في الإناء من الشّراب بعدما شرب."[46]

"الشّفافة: بقيّة الماء في الإناء بعدما شرب.[47]

"الصّبابة: ما يبقى في الإناء من الشّراب بعدما شرب.[48]

معنى هذا أنّ الكلمات: (السّؤر والشّفافة والصّبابة) تدلّ على معنى واحد، وهذا هو عين التّرادف.

ويقول كذلك:

"العفافة: ما يبقى في الضّرع من اللّبن."[49]

"العلالة: بقيّة اللّبن في الضّرع."[50]

"الغبر: بقيّة اللّبن في الضّرع.[51]

أمثلةٌ مِن التّرادُف:

ذكر السّيوطي أنّ الفيروز آبادي ألّف كتابا ذكر فيه أسماء العسل، ووسمه بترقيق الأسل لتصفيق العسل، حيث أورد للعسل ثمانين اسما، منها: العسل، والضّرب، والضّربة، والضّريب، والشّوب، والذّوب، والحميت[52]...

وللفيروز آبادي كتاب سمّاه الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف[53].

ومن أمثلة التّرادف منظومة السّيوطي لأسماء الكلب، وسبب نظمها أنّ السّيوطي أراد التّبرّي من معرّة أبي العلاء المعريّ، وقد بلغ عدد الأبيات سبعة وثلاثين بيتا.

حيث تقول الرّواياتُ إنّ أبا العلاء المعريّ دخل على الشّريف المرتضى، فعثر برجل، فقال الشّريف المرتضى: من هذا الكلب؟ فقال أبو العلاء: الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسما، فقال السّيوطي: "وقد تتبّعت كتب اللّغة فحصّلتها ونظمتها في أرجوزة وسمّيتها: التّبرّي من معرّة المعرّي."[54]

وممّا جاء فيها:

" للهِ الحمدُ دائِـــــــمُ الوَليّ
ثُمّ الصّلاةُ عَـــــــلى النّبيّ
قَدْ نقلَ الثّقاتُ عن أبي العلا
لمّا أتـــــــى لِلمرتضى ودخَلا
قال له: شخْصٌ بـه قدْ عثرا
مَنْ ذلكَ الكلبُ الذي ما أبْصرا؟
فقالَ في جوابِه قـــوْلا جَلي
معيرا لذلكَ المـُـــــــــجهل
الكلبُ مَـنْ لم يدرِ مِنْ أسمائِه
سبعينَ مـــــــوميا إلى علائِه
وقـــــد تتبّعتُ دواوينَ اللّغه
لعلّني أجمعُ مِـــــــن ذا مبلغه
فَجِئتُ مِنها عَـــــددا كَثيرا
وأَرْتَجي فيـــــــما بَقِيَ تَيْسيره
وقَدْ نَظمتُ ذاكَ في هذا الرّجَز
لِيَسْتفيدَها الّـــــذي عنها عجَز
فسَمّه — هُـــديتَ- بالتّبرّي
يا صـــــــاحِ مِنْ مَعرّةِ المعرّي
مِنْ ذاكَ البـــــاقِعُ ثمّ الوازِعُ
والكلْبُ والأبْقَـــــــعُ ثمّ الزّارِعُ
والخيْطلُ، السّخـــامُ ثمّ الأسَد
والعرْبجُ، العـــــجوزُ ثمّ الأعْقد
والأعْنقُ، الدِّرباسُ، والعملس
والقطرب الفـــــرني ثمّ الفحلس"[55]

ومِن أمثلة التّرادف ما ذكره البابيدي من أسماء الأسد ، فقد بلغ عدد الأسماء الّتي ذكرها الكاتب للأسد ثلاثمائة وواحدا وعشرين اسما(321).[56]

منها: أبو العبّاس ، أبو ضيغم ، أبو التّامور ، أبو الأشبال ، أبو الأبطال ، البيهس ، البهنس ، المبهنس ، المتبهنس ، الجذع ، الجراهم ، الجرهام ، المدرّب ، الجهضم ، الحمارس ، الحطوم...

وذكر للجمل والنّاقة ثلاثمائة وواحدا وأربعين اسما(341).[57]

أهميّة التّرادف

للتّرادف أهميّة كبيرة تظهر فيما يلي:

-يُعدّ التّرادف مظهرا لثراء اللّغة ، حيث تكثر الألفاظ لمعنى واحد.

-التّرادف وسيلة تساعد على التّوسّع في سلوك طُرق الفصاحة ، وأسلوب النّظم ، وإظهار ألوان المعاني.[58]

-يساعد على التّنويعِ في الإخْبار قصد التّفنّن في الكلام شعره ونثره ، فقد يحتاج الشّاعر إلى كلمة معيّنة لإقامة الوزن ، ويحتاج الخطيب كذلك إلى كلمة لها دورها في تأدية غرض بلاغيّ كالطّباق ، والجناس ، والسّجع...

- يعين على إفراغ المعنى الواحد في قوالب متعدّدة ، ما يتيح للكتّاب والخطباء والشّعراء تخيّر الألفاظ المناسبة للتّعبير عن المواقف المختلفة.

-إنّ ثراء اللّغة بالمترادفات يُعدّ مصدر قوّة في وضع المصطلحات العلميّة الّتي تعبّر عن المفاهيم العلميّة والتّقنية ، ولهذا يتعيّن على واضعي المصطلحات تخصيص كلّ مرادف للتّعبير عن مفهوم معيّن من تلك المفاهيم ، ومثال ذلك الكلمات: (طوّافة ، وحوّامة ، وعموديّة) وكلّها تدلّ على (طائرة هيلوكبتر) فإنّ ذلك يؤدّي إلى الارتباك ، وينال من الدّقّة العلميّة ، لكن إذا تمّ تخصيص كلّ لفظ من تلك الألفاظ ليدلّ على نوع معيّن من أنواع (طائرات الهيلوكبتر) أصبحت تلك المترادفات عاملا مساعدا في الدّقّة العلميّة.[59]

شروط قبول التّرادف:

وضع بعض اللّغويّين شروطا لقبول التّرادف ، بِعدّه ظاهرة مسّت جميع لغات العالم:[60]

-أن تتّفق الكلمتان في المعنى اتّفاقا تامّا ، ويمكن استعمال أحد اللّفظين ، واستبداله بآخر في جميع السّياقات.

-الاتّفاق في البيئة اللّغويّة.

-الاتّحاد في العصر.

-ألاّ يكون أحد اللّفظين نتيجة تطوّر صوتيّ ، مثل كلمتي (الجثل) و(الجفل) بمعنى النّمل ، فلا شكّ في أنّ أحد اللّفظين هو الأصل ، والآخر هو الفرع.

خاتمة

يمكن أن نخلص ممّا سبق إلى أنّ التّرادف موجود في اللّغة العربيّة ، وله أسباب كثيرة أدّت إلى وجوده ، وقد وقف منه اللّغويون موقفين ؛ فهناك من أقرّ بوجوده وقال بأنّه موجود في اللّغة وفي القرآن الكريم ، والمنكر له يحكم على مفسّري القرآن الكريم ببطلان عملهم ، على أساس أنّ التّفسير هو ذكر المرادف للّفظة.

وهناك من أنكر ذلك ، وقال بأنّ هذه الكلمات ليست مترادفة ، بل بينها فروق دقيقة ، مثل المهنّد (السّيف المصنوع بالهند)، واليمانيّ (السّيف المصنوع باليمن)، أمّا أبو هلال العسكريّ فبيّن في كتابه (الفروق) بأنّه لا ترادف في اللّغة.

والرّأي السّديد هو أن يُنظر إلى هذه الظّاهرة على أنّها مصدر قوّة للّغة العربيّة في وضع المصطلحات ، وأن يُستغلّ هذا الكمّ الهائل من المترادفات للشّيء الواحد للتّعبير عن المفاهيم المختلفة المتعلّقة به.

الهوامش

1. - ينظر ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، مصر ، الطّبعة الأولى ، 2010 ، الجزء: الثّاني ، ص: 211.
2. - الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسنن العرب في كلامها ، تأليف الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج ، منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، الطّبعة الأولى ، 1997 ، ص: 22.
3. - معجم مقاييس اللّغة ، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرّازي ، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين ، منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، الطّبعة الأولى ، 1999 ، الجزء: الأوّل ، ص: 519.
4. - ينظر لسان العرب ، ابن منظور ، قدّم له: الشّيخ عبد الله العلايلي ، أعاد بناءه على الحرف الأوّل من الكلمة: يوسف خيّاط ، دار الجيل ، بيروت/دار لسان العرب ، بيروت ، لبنان طبع سنة: 1988 ، المجلّد الثّاني ، ص: 1152.
5. -ينظر المعجم الوسيط ، مجمع اللّغة العربيّة بمصر ، المكتبة الإسلاميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الثّانية ، 1972 ، القاهرة ، مصر ، ص: 367.
6. - الشّامل معجم في علوم اللّغة العربيّة ومصطلحاتها ، محمّد سعيد إسبر/بلال جنيدي ، دار العودة بيروت ، لبنان ، الطّبعة الثّانية ، 1985 ، ص: 279.
7. -ينظر المعجم الوسيط ، ص: 367.
8. - ينظر علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة ، د. عليّ القاسمي ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، بيروت ، لبنان ، الطّبعة الأولى ، 2008 ، ص: 371-372.
9. - يُنظر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، جلال الدّين السّيوطي ، شرح وتعليق: محمّد جاد المولى بك و محمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعليّ محمّد البجاوي ، منشورات المكتبة العصريّة ، بيروت ، لبنان ، تاريخ الطّبع: 1987 ، الجزء: الأوّل ، ص ص: 405-406.
10. -فقه اللّغة ، الدّكتور علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر ، الفجالة ، القاهرة ، مصر ، الطّبعة السّابعة ، 1972 ، ص: 172.
11. - الخصائص ، ابن جنّي أبو الفتح عثمان ، تحقيق: محمّد عليّ النّجار ، المكتبة العلميّة ، مصر ، 1952 ، الجزء: الأوّل ، ص: 374.
12. -ينظر فصول في فقه العربيّة ، د. رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة السّادسة ، 1999 ، ص: 320.
13. - ينظر علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة ، ص: 368.
14. - يُنظر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، الجزء: الأوّل ، ص: 406.
15. - البيان والتّبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، المجلّد الأوّل ، الجزء الأوّل ، ص: 22 ، سنة الطّبع 1968 ، دار الفكر للجميع ، بيروت ، لبنان.
16. - يُنظر معجم الشّامل في علوم اللّغة العربيّة ومصطلحاتها ، ص: 279.
17. - ينظر علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة ، ص: 366.
18. - الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ص: 22.
19. - كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، الجزء: الأوّل ، ص: 24.
20. - سورة البقرة ، الآية: 1.
21. - يُنظر الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ص ص: 59-60.
22. -سورة الأنعام ، الآية: 110.
23. -سورة التّوبة ، الآية: 75.
24. -ينظر دراسات في فقه اللّغة ، الدّكتور صبحي الصّالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطّبعة الثّالثة ، 2009 ، ص ص: 299-300.
25. - يُنظر معجم الشّامل في علوم اللّغة العربيّة ومصطلحاتها ، ص: 279.
26. - ينظر في فقه اللّغة وتاريخ الكتابة ، د. عماد حاتم ، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، الطّبعة الأولى ، 1982 ، ص: 32.
27. - علم المصطلح أسسه وتطبيقاته العمليّة ، ص: 366-367.
28. - يُنظر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، الجزء: الأوّل ، ص: 405.
29. -الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ص: 59.
30. - المصدر نفسه ، ص: 59.
31. - المصدر نفسه ، ص: 60.
32. -فقه اللّغة ، الدّكتور علي عبد الواحد وافي ، ص: 173.
33. -كتاب الفرق ، لابن فارس اللّغويّ ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ، الطّبعة الأولى ، 1982 ، ص: 78.
34. - فقه اللّغة وسرّ العربيّة مذيّلا بثلاثة كتب في فقه اللّغة للأصمعيّ ، وابن مسلم ، وابن الأجدابي ، أبو منصور الثعاليبي ، حقّقه وشرحه وقدّم له د. عمر الطّباع ، الطّبعة الأولى ، 2012 ، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، بيروت ، لبنان ، ص: 38.
35. -كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة ، الدّكتور حسن ظاظا ، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر ، بيروت ، لبنان ، 1976 ، ص: 103.
36. -دراسات في فقه اللّغة ، ص: 295.
37. - ينظر الفروق اللّغويّة ، الإمام الأديب اللّغويّ أبو هلال العسكريّ ، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارودي ، المكتبة التّوفيقيّة ، القاهرة ، مصر ، ص: 217.

38. - ينظر الفروق اللّغويّة ، ص: 233.
39. - ينظر المصدر نفسه ، ص: 243.
40. - سورة طه ، الآية: 105.
41. - سورة الشّعراء ، الآية: 3.
42. - يُنظر الفروق اللّغويّة ، ص ص: 262-263.
43. - سورة البقرة ، الآية: 212.
44. - سورة الأنعام ، الآية: 18.
45. - ينظر الفروق اللّغويّة ، ص: 323.
46. -المعجم في بقيّة الأشياء مع ذيل أسماء بقيّة الأشياء ، لأبي هلال العسكريّ ، دراسة وتحقيق: أحمد عبد التّواب عوض ، دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع والتّصدير ، القاهرة ، مصر ، ص: 98.
47. - المصدر نفسه ، ص: 103.
48. -المصدر نفسه ، ص: 105.
49. - المصدر نفسه ، ص: 114.
50. -المصدر نفسه ، ص: 114.
51. -المصدر نفسه ، ص: 117.
52. - يُنظر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، الجزء: الأوّل ، ص: 407.
53. - يُنظر المصدر نفسه ، الجزء: الأوّل ، ص: 407.
54. - يُنظر معجم أسماء الأشياء ، البابيدي أحمد بن مصطفى الدّمشقيّ ، دراسة وتحقيق: أحمد عبد التّواب عوض ، دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع ، القاهرة ، مصر ، ص: 13.
55. - يُنظر معجم أسماء الأشياء ، ص ص: 14-15.
56. - يُنظر المصدر نفسه ، ص ص: 66-69.
57. - يُنظر المصدر نفسه ، ص ص: 78-86.
58. - ينظر في قضايا فقه اللّغة العربيّة ، صالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، السّاحة المركزيّة ، بن عكنون ، الجزائر ، سنة الطّبع: 1995 ،ص: 114.
59. -ينظر علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة ، ص ص: 272-273.
60. -ينظر فصول في فقه العربية ، ص ص: 322-323.

إستراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا ﴿2011 – 2018﴾.

The Russian Federation's strategy towards war in Syria(2018 – 2011).

تاريخ الارسال:06/09/2018 تاريخ القبول: 13/06/2019

محمد بهلول*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
mohamedbahloul120000@gmail.com
حكيم غريب، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
gheriebhakim@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية روسيا الاتحادية في سوريا بعد الأحداث التي شهدتها هذه الأخيرة ، وذلك بالتركيز على الجهود والمساعي التي تبذلها لإنهاء الحرب في سوريا على إثر التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، والبحث في الدوافع وراء تدخل روسيا عسكريا ، وسعيها لإنهاء الحرب دبلوماسيا بعد عدة جولات من المفاوضات بين أطراف الحرب السورية ، منذ بداية الحراك في 2011 إلى غاية 2018 وتطوره إلى حرب تعددت فيها الأطراف والفواعل وتضاربت فيها المصالح.

كما تظهر هذه الدراسة أهمية سوريا لدى القوى الكبرى ، التي يسعى كل منها لإنهاء هذه الحرب بما يخدم مصالحه ويحقق أهدافه ، على غرار روسيا التي أظهرت تمسكا بالإبقاء على نظام بشار الأسد.

الكلمات المفاتيح: إستراتيجية ، روسيا ، حرب ، سوريا ، تدخل.

Résumé

Cette étude met la lumière sur la stratégie de fédération adoptée par la Russie qui a conjugué tous ses efforts en vue de mettre fin à la guerre en Syrie après les événements qu'a connu ce pays ces dernières années. Et ce après la coalition internationale pour la lutter contre le terrorisme, une initiative investie par les Etats-Unis d'Amérique. Nous dévoilons, par la suite, les motivations de cette intervention de la Russie sur le plan militaire, puis dans ses démarches de négociation entre les protagonistes de la guerre en Syrie Depuis le début du mouvement en 2011 jusqu'en 2018 où elle est devenue une guerre d'intérêt plus qu'un soulèvement contre un régime.

Cette étude montre également l'importance de la Syrie aux yeux des grandes puissances, ainsi que les enjeux et l'intérêt qui se cache derrière le désir de ces puissances de mettre fin à cette guerre, notamment pour la Russie premier soutient du régime el-Assad.

Mots-clés : Stratégie, Russie , Guerre, La Syrie, Intervention.

Abstract

This study aims to highlight the strategy of the Russian Federation in Syria ***in the light of*** *the events* ***witnessed*** *by* ***this country. on the one hand, we focuse*** *on the efforts* ***made by Russia*** *to end the war in Syria* ***especially*** *after* ***the establishment of*** *the international coalition led by the United States of America* ***to fight terrorism.*** *on the other hand****, we look*** *at the motives Behind Russia's military intervention, and its quest to end the war diplomatically after several rounds of negotiations between the parties* ***of*** *the war****.this quest started*** *From the beginning of the movement in 2011 until its development into a war* ***characterized by*** *conflicting* ***parties and*** *interests. This study also shows the importance of Syria* ***to*** *major powers, each seeks to end this war to serve its interests and achieve its objectives****.*** *Russia showed great commitment to maintain the regime of bashar Al Assad.*

Keywords: Strategy, Russia, war, Syria, Intervention

* المؤلف المراسل

مقدمة

تسعى روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وإعلان الرئيس الأمريكي"جورش بوش" خلال حرب الخليج الثانية سنة 1991 عن قيام نظام دولي جديد أحادي القطبية، (انهيار نظام يالطا)، إلى العودة للنظام الدولي كقوة كبرى/ عظمى. ظهر ذلك واضحا في 2008/08/31 حين تدخلت عسكريا في جورجيا، متحدية كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان التدخل العسكري في أكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم سنة 2014 إعلانا صريحا بأنها لم تعد تعترف بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وأن لها مصالح ستحميها في كل مكان. وبرز ذلك أكثر بعد أن دخلت سوريا في نزاع داخلي، تطور ليصبح حربا أدت إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في إطار التحالف الدولي. فلم تتردد روسيا في التدخل عسكريا، باعتبار نظام بشار الأسد نظاما حليفا، وأن لها مصالح إستراتيجية في المنطقة لا يمكن أن تتخلى عنها. وفي إطار ذلك، وضعت إستراتيجية ستحاول من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة منها في سوريا خاصة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في متغيراتها، كون روسيا الاتحادية تحظى باهتمام الباحثين والأكاديميين ،وحتى صناع القرار، فلطالما صنعت الحدث دائما نظرا للدور الذي تلعبه في النظام الدولي، بالإضافة إلى تدخلها في حرب سوريا وبقوة أثرت على الصورة النمطية المأخودة عن روسيا، بل بينت عن قوة استدعت من الدول الغربية إعادة حساباتها حول ما تملكه الأولى من قوة حتى تبرزها خلال الحرب في سوريا، هذه الحرب التي انتشرت خارج الحدود أصبح لها تأثير على داخليا ودوليا وإقليميا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار المبادئ العامة التي تقوم عليها إستراتيجية روسيا الاتحادية والثوابت التي رافقتها خلال الفترات التاريخية المختلفة رغم اختلاف القيادات والتغيرات التي تطرأ داخليا وإقليميا ودوليا، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفهم هذه الإستراتيجة بالتركير على منطقة الشرق الأوسط التي تشهد دائما توترات وحروبا بالتركيز على الحرب الدائرة في سوريا، والجهود التي نبذلها روسيا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المنطقة انطلاقا من سوريا.

أما عن المناهج والأدوات المستعملة في تحليل هذا الموضوع فهي كالآتي:

ـ المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوصفي على خاصية الوصف التي تعدّ السمة الأساسية لأغلب البحوث العلمية، من خلال وصف الظاهرة أو الموضوع المراد البحث فيه والتعرف عليه، وسيتم استخدام هذا المنهج للتعرف على الأفكار العامة المتعلقة بإستراتيجية روسيا الاتحادية كالمبادئ والمحددات، والخصائص

ـ منهج دراسة الحالة: يعدّ منهج دراسة الحالة من أهم المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالتركيز على ظاهرة جزئية، والتعمق في وحدة بعينة بغرض تعميم النتائج المتوصل إليها على الحالات المشابهة. وسيتم الاعتماد على هذا المنهج لفهم إستراتيجية روسيا الاتحادية التي تتبعها في الشرق الأوسط من خلال التركيز على الحرب في سوريا.

تحليل المضمون:

يقوم تحليل المضمون على فهم الأحداث، وتحليلها بالاعتماد على تصريحات وخطابات ومقابلات المسؤولين، سواء مع وسائل الإعلام أو خلال اللقاءات والمؤتمرات، ما يسمح بقراءة ما بين السطور، تكرار العبارات وإيماءات الجسد ، وقد تم الاعتماد على تحليل المضمون للتعرف على الإستراتيجية الروسية في المنطقة، وفهمها بتحليل خطابات وتصريحات الفاعلين والباحثين وصناع القرار.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم إستراتيجية روسيا الاتحادية من خلال دورها في حرب سوريا ؟.

وسيتم وضع الفرضيتين التاليتين قيد الاختبار:

- كلما زاد تركيز إستراتيجية روسيا الاتحادية على الحرب السورية، زاد النفوذ الروسي في سوريا.
- كلما زاد تدخل روسيا الاتحادية في حرب سوريا، زاد احتمال بقاء بشار الأسد في السلطة.

وسيتم الإجابة على هذه الإشكالية بالاعتماد على الخطة التالية:

أولا: إستراتيجية روسيا الاتحادية (المبادئ والمحددات).

1. مبادئ الإستراتيجية الروسية.
2. محددات الإستراتيجية الروسية.

ثانيا: دور روسيا الاتحادية خلال الحرب في سوريا.

1. دور روسيا في بداية الحراك.
2. جهود روسياالعسكرية في الحرب السورية.
3. جهود روسيا الدبلوماسية لإدارة الحرب في سوريا.

أولا: إستراتيجية روسيا الاتحادية (المبادئ والمحددات)

لفهم الإستراتيجية الروسية سيتم التطرق إلى تطورها، وتتبع مساراتها عبر أهم المحطات التاريخية لروسيا التي كانت دائما تسعى لتعزيز نفوذها في النظام الدولي. وسيتم تسليط الضوء على هذه الإستراتيجية من خلال التعرف على مبادئها ومحدداتها.

1. مبادئ الإستراتيجية الروسية

قبل التدخل في جورجيا أعلن الرئيس الروسي "ميدفيديف" (Medvedev) في2008/07/21 عن خمس نقاط رئيسية سترتكز عليها الإستراتيجية الروسية، تتمثل فيما يلي:[1]

- لابد من تفعيل قواعد القانون الدولي الذي يجب أن تكون له الأولوية، وستكون مبادؤه محددة للعلاقات بين الشعوب، وستبني روسيا علاقاتها مع الدول الأخرى في إطار القانون الدولي.
- التعددية القطبية يجب أن تحل محل الأحادية القطبية في نظام تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية، فالهيمنة أمر غير مقبول ولا يمكن السماح بها، ولا يمكن القبول بنظام عالمي تنفرد فيه دولة واحدة باتخاذ جميع القرارات، ما سيؤدي إلى عدم استقرار وصراعات.
- روسيا لا تريد المواجهة مع أي بلد آخر، وليست لديها نية لعزل نفسها، بل سوف تطور علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى قدر الإمكان.
- حماية أرواح وكرامة المواطنين في أي مكان، وهذا أمر لا جدال فيه، وستقوم سياسة روسيا الخارجية على هذه الحاجة، كما ستحمي مصالح مجتمع الأعمال في الخارج. يجب أن يكون واضحا للجميع انها سترد على أي أعمال عدوانية ارتكبت ضدها.
- هناك مناطق تمتلك فيها روسيا مصالحا متميزة، هذه المناطق هي الدول التي تشترك معها في العلاقات التاريخية الخاصة، وترتبط معها كأصدقاء وجيران صالحين، وسوف تبني روسيا علاقات ودية مع جيرانها القريبين.

هذه المبادئ التي جاء بها "ميدفيديف" واعتبر أن روسيا ستعتمد عليها في ممارسة وتنفيذ إستراتيجيتها والسعي إلى خلق هيكل جديد للعلاقات الدولية، وهي تنخرط في إعادة تعريف عام للنظام الإقليمي والعالمي.[2]

تعدّ هذه المبادئ اللبنة الأساسية التي قامت عليها إستراتسجية روسيا الاتحادية، وعبّرت فيها عن المجالين الدولي والإقليمي، ورسمت الخطوط العريضة التي ستواجه عبرها المرحلة القادمة. وتحاول روسيا الاتحادية العودة التدريجية لزعامة النظام الدولي، وهذا ما يمكن ملاحظته من هذه المبادئ التي طرحها "ميديفديف" معتبرا بأن النظام المتعدد الأقطاب هو الأمثل. تتقاسم فيه اتخاذ القرارات مع دول أخرى في إطار الاحترام المتبادل، وإرساء قواعد القانون الدولي، مركزة على ضرورة بناء علاقات ودية متبادلة بين الدول. وما يثير الانتباه هو تشديدها على قدرتها على حماية مصالحها ومواطنيها في أي مكان.

وقد استندت عودة روسيا على النقاط التالية:[3]

1- التأكيد على مبدأ عدم التدخل خوفا من إرساء مبدأ تغيير الأنظمة عبر التدخل الخارجي.

2- دعم الاستقرار والشرعية في الدول الصديقة لروسيا والتي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية.

3- أولوية مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيماته المتعددة على تخوم روسيا الاتحادية، لاسيما بعد انتشارها على مساحات واسعة تكاد تكون أقرب تهديدا لروسيا.

4- الشروع في استخدام القوة العسكرية المباشرة لحماية أهداف روسيا والمصالح الحيوية خارج نطاق الأمن القومي المباشر في القوقاز وآسيا الوسطى أو دول شرق أوروبا وصولا إلى الشرق الأوسط.

5- العمل على استعادة المكانة الدولية وتعزيز المصالح الروسية في الشرق الأوسط تحت تأثير تزايد الضغوط والمخاطر الإستراتيجية.

عند تفحص هذه الركائز، إضافة إلى مبادئ "ميدفيديف"، يظهر أن روسيا ليست على استعداد للتنازل عن مكتسباتها خاصة بعد التدخل في جورجيا سنة 2008 ثم ضم شبه جزيرة القزم سنة 2014، معلنة بذلك عدم سماحها بمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لزعزعة الأوضاع في بعض المناطق من أجل صناعة حكومات جديدة في إطار ما يعرف بالفوضى الخلاقة، وخوفا من أن تؤدي هذه الفوضى إلى إقامة حكومات موالية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تصبح بعض الدول طرفا في حلف الناتو.

وقد عمدت روسيا إلى وضع إستراتيجية تهدف من خلالها إلى العودة إلى منطقة الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على الدول الحليفة لها مثل دعم الملف النووي الإيراني، والتعاون مع سوريا، ودعم نظام بشار الأسد، وكذلك تبني علاقات وطيدة مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وذلك بإعادة ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط، بعد شطب ديون سوريا التي قاربت 13 مليار دولار، وإزالة القيود عن تصدير التقنيات الكيماوية والبيولوجية، ودعم البرنامج النووي الإيراني،[4] حيث زار "فلاديمير بوتين" (vladimir putin) كل من: مصر، المملكة العربية السعودية، الأردن، قطر، تركيا، إيران، والإمارات العربية المتحدة، بين سنتي 2005 و 2007 كدليل على جهود روسيا لبناء علاقات في الشرق الأوسط.[5]

من هذا المنطلق يظهر أن روسيا الاتحادية استطاعت فرض تواجدها في الشرق الأوسط من خلال تعزيز علاقاتها مع حلفائها التقليديين من خلال تطوير التبادل التجاري والعسكري والأمني ما يوطد هذه العلاقات، وبالمقابل زادت العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ما سرّع عودة روسيا للمنطقة، بل مزاحمة القوة التقليدية فيها.

وقد خلصت دراسة صادرة عن مؤسسة "راند" (RAND) سنة 2009 إلى أن موسكو كان يحركها طلب المكانة العالمية والتجارية، والاستقرار الإقليمي، فلم تكن تحفزها رؤية معينة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، بل الاعتقاد بأنها قوة عالميةيجب أن تلعب دورا في المنطقة، وأن تملك مقعدا على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية. وترتكز الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط على المبادئ التالية:[6]

- **العلمانية:** تعتمد روسيا هذا المبدأ بإبعاد الإيديولوجية، لأنها تعتقد بقدرتها على مخاطبة الأطراف جميعا في المنطقة، وتحاول بالمقابل البقاء بعيدة عن المشاكل الداخلية. على حد وصف الأستاذة الروسية "إيرينا زفياغلسكايا" (irena zvyagelskaya) *،تمكنت روسيا من المحافظة على علاقة حسنة التوازن ـ نوعا ما ـ مع عدد كبير من الجهات الفاعلة".

- **النفعية (البراغماتية):** تحرك السياسة الروسية النفعية التي قد توصف بالانتهازية، وتعمل على تقييم كل فرصة وحدث انطلاقا من مصالحها الخاصة، فهي تسعى للاستقرار الاقليمي، واهتمامها بالأسعار العالمية للنفط.

- **محاربة الإرهاب الدولي:** تخوف روسيا من انتشار الإرهاب الدولي وانتقاله إليها وإلى الدول المجاورة. ما يقارب 320 روسي الجنسية سافروا للعراق وسوريا منذ سنة 2014، والقادة الروس قلقون من عودة المقاتلين الذين يكونون قد تحولوا إلى الراديكالية بسبب دعاية تنظيم"الدولة الإسلامية"، وقد سلطت ورشة عمل بين مؤسسة "راند" (RAND) و"مركز كارنيغي موسكو" (carnigi mosco center) التي عقدت سنة 2013 الضوء على هذا الموضوع.

- **دعم الاستقرار في المنطقة:** عملت على دعم الهيكليات القائمة للدول والحكومات ضد كل من التدخل الأجنبي والتمرد الداخلي، حيث أكدت بأن التدخلات الأجنبية في العراق وليبيا كانت كارثية، وتدعم روسيا مبدأ سيادة الدولة بالتوافق مع القانون الدولي، وتعارض التدخل والتطفل الخارجي.

لذلك لم تخرج روسيا عن التوافقات الدولية في سعيها لتحقيق مصالحها، بالسير في التوجه العام للنظام الدولي، حيث استفادت من التجربة السابقة للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فكسب الحلفاء أفضل من كسب الأعداء، خاصة في المناطق التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي الروسي على غرار منطقة أوراسيا.

2- محددات الإستراتيجية الروسية

تتحرك روسيا ضمن عدة محددات تمثل أساس إستراتيجيتها، وتحاول من خلال هذه المحددات تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف في أقل وقت وبأقل تكاليف، وذلك ما يجسد العقلانية.

- **المحدد العسكري**

لعب المحدد العسكري دورا مهما في الإستراتيجية الروسية عبر المراحل التاريخية المختلفة، فطالما استعانت عديد الدول بالخبرات الروسية في مجال الأسلحة، وفي المجال الاستخباراتي.

تعدّ الصين والهند والسعودية أكبر ثلاث دول مستوردة للسلاح في العالم، ولروسيا المكانة الأولى في علاقات التسليح بالنسبة للصين والهند، إذ تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة حيث تساهم بـ 20% من صادرات الأسلحة على مستوى العالم، توجه 90% منها لدول العالم الثالث ،وتتوزع هذه النسبة على آسيا بـ 62%، العالم العربي 15%، إفريقيا 9% وأمريكا اللاتينية 2%. وتستغل روسيا عامل رخص السلاح الروسي بالإضافة إلى العداء الذي تكنه بعض الدول للولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل أكثر في سوق السلاح العالمي.[7]

وما يمكن ملاحظته أن روسيا الاتحادية تحسن استغلال المواقف والظروف بما يخدم مصالحها، فقد أظهر السلاح الروسي قوة فائقة خلال الحرب في سوريا، حيث تصدت للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وحالت دون إسقاط نظام بشار الأسد ما أعاد الثقة لقوة روسيا العسكرية. وتصدر روسيا أسلحة لما يقارب 80 دولة تراوحت قيمتها بين 7 و 9 مليار دولار خلال سنتي 2008 و 2009، هذه القيمة وصلت لـ 8 مليار دولار سنة 2014 ثم 15 مليار دولار سنة 2015. بالمقابل، تراجعت قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من 16.5 مليار دولار إلى 12 مليار دولار.[8]

وحسب تقرير صادر عن معهد أبحاث ستوكهولم العالمي للسلام (SIPRI) أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت نسبة مبيعاتها من الأسلحة بنسبة 3% سنة 2015، في حين ارتفعت نسبة روسيا بـ 6.3% وارتفعت كذلك النسبة الإجمالية من التصدير الإجمالي في العالم إلى 23% سنة 2017 مقارنة بـ 22% سنة 2013.[9]

لقد بدأت روسيا تستعيد مكانتها الدولية تدريجيا خاصة بعد تدخلها عسكريا في سوريا وما أظهرته الأسلحة الروسية من قوة، ما جعل من المحدد العسكري من بين أهم محددات إستراتيجيتها ، باعتبار أنه كان دائما هو المحدد الأول لقوة الدولة، وهو ما يضمن لها مكانة فعالة في النظام الدولي، ونظرا لتراجع مكانة العامل العسكري بعد نهاية الحرب الباردة بسبب التحول على مستوى التهديدات التي لم تعد تأخذ الطابع التناظري (تماثلية)،كان لابد على الدول أن تكيف نمط تسلحها مع طبيعة التهديدات التي تواجهها. 56% من صادرات السلاح الروسي عبارة عن معدات جوية تماشيا مع التغيرات الجيواستراتيجية التي تشهدها حروب القرن الواحد والعشرين التي تعتبر القوة الجوية هي الحاسم الأكبر والممهد لدخول القوات البرية.[10] إذ لم تتخل يوما عن زيادة قوتها العسكرية في ظل الشك الذي يسود العلاقات الدولية، كما أن التوترات والنزاعات تضمن دائما تدفق الاستثمارات في سوق السلاح الدولي، وبالتالي يجب المحافظة على التطوير المستمر للأسلحة الروسية لتعزيز مكانتها، وخلق الفوضى يزيد من زبائن السلاح الذي يعتبر من أهم القطاعات التي التي يقوم عليها اقتصادها.

- **المحدد الاقتصادي**

يرى المفكرون الليبراليون على غرار "جيريمي بينثام" (jeremy bentham) بأنّ البعد الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيرا على العلاقات الدولية، وقد كان الاقتصاد الروسي، ولازال عاملا مهما ومحددا للإستراتيجية الروسية، حيث خسر من سنة 1900 إلى سنة 2000 ما يقارب 40% من قيمته، لكنه بدأ يتعافى بعد ذلك محققا نسبة نموّ بلغت في المتوسّط حتّى سنة 2008 حوالي 7%، تضاعف خلال هذه الفترة الاقتصاد الرّوسي، لكنّه تراجع بعدها ولم يحقّق سوى 3% أو 4% [11].و يعتمد اقتصاد روسيا الاتّحاديّة على موارد الطّاقة وبشكل كبير على النّفط الذي يقدّر بـ 137 مليار برميل، وبلغ إنتاج روسيا من النفط 488 مليار طن والغاز 663 مليار متر مكعب، و 10.33 مليار كيلواط من الكهرباء 108 مليون طن من الحبوب، وبلغ حجم المبادلات الخارجية

763.7 مليار دولار أمريكي سنة 2008، أما الاحتياط من العملات الأجنبية فقد بلغ 438 مليار دولار أمريكي.[12]

منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وفر ارتفاع أسعار النفط 2 تريليون دولار أمريكي كإيرادات إضافية، وارتفعت إيرادات النفط وحده إلى 39.4 مليار دولار سنويا في الفترة 2011-2013 بعد أن كانت 33.5 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2000 و 2004. من جهة أخرى، ارتفعت الاستثمارات من 31.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 566.4 مليار دولار سنة 2013، وقد اعتبر الاقتصاد الروسي من أفضل الاقتصادات في العالم بين 2000 و 2009، حيث راهن المستثمرون على زيادة نموه، إلا أنهم ينسحبون على غرار "جنرال موتورز" و "ايربرلين" كما أن انخفاض أسعار النفط يعيد للأذهان سنوات الثمانينيات.[13]

بالنظر إلى الأرقام المقدمة سابقا، يظهر تذبذب الاقتصاد الروسي من سنة لأخرى، ورغم ذلك إلا أنه ينمو باستمرار،مع تعارض الأرقام في بعض الأحيان بين سنة وأخرى. لذلك فروسيا تحاول دائما البقاء ضمن الاقتصادات الأكبر في العالم رغم كل المشاكل والعقوبات المفروضة على موسكو من قبل الحكومات الغربية، من أجل الإبقاء على هامش التفوق بينها وبين موسكو، والتخفيف من تبعية الدول الأوروبية لها خاصة في مجال الغاز، لذلك تراهن روسيا على قوتها في مجال الطاقة للإبقاء على دورها في النظام الدولي، مستغلة تبعية الدول الأوروبية لها في هذا القطاع.

منذ سنة 2008 حتى عام 2016، تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر سبع مرات وازدادت قيمة التجارة مع الدول الأجنبية أكثر من 5 مرات، كما ارتفعت المداخيل مرتين ونصف، ولكن ما يبعث على القلق لدى القادة الروس انهم لم يتخلصوا بعد من سيناريو التنمية المستندة على الطاقة.[14]

- **المحدد الجغرافي**

للجغرافيا أحكام فرضتها على روسيا. فقد كان التوسع خاصية ملازمة لتاريخها للسيطرة على المنطقة الأوراسية (الأوروآسياوية) التي تقع ضمن اهتمامات قياداتها منذ أيام الإمبراطورية، ورغم استقلال بعض دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الآسياوية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا المحدد لازال يحكم سياسة روسيا، وعزلة الجغرافيا لا تزال تفرض نفسها على سياستها الخارجية.

بين عامي 1677 و1617، خاضت روسيا القيصرية ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، ورغبةً منها للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر المضايق التركية، كما احتل الأسطول الروسي بيروت سنة 1876، وقد شاركت روسيا القيصرية في إعداد اتفاقية "سايكس بيكو" السرية لتقاسم النفوذ في الشرق الأوسط، إلا أن قيام الثورة البلشفية سنة 1917 حال دون ذلك[15]، وقد كان الاتفاق المبدئي تحت اسم "سوكولوف – سايكس- بيكو".

كما أن الجغرافيا لعبت دورها في الحرب العالمية الأولى والثانية من أجل السيطرة على مناطق النفوذ، ولم تختلف الحرب الباردة عن الحربين الأولى والثانية، فقد كان هناك قوتان كبيرتان تتصارعان من أجل السيطرة على مناطق نفوذ جغرافية وسياسية في محاولة بسط النفوذ على موارد العالم وأهم المعابر والمضايق البحرية والجزر الإستراتيجية.[16]

كتب "بيوتر نيكولايفتش سافيتسكي"* في مقالته "الأسس الجغرافية والجيوليتيكية للأوراسيا" سنة 1933 أن: "لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها "دولة متوسطة" ، فتوسُط روسيا بالنسبة "لسافيتسكي" هو أساس تفردها التاريخي"، فهي ليست جزءا من أوروبا ولا امتدادا لآسيا، إنها عالم مستقل بذاته، واقع جيولوليتيكي روحي، تاريخي مستقل، وهذا المفهوم لا يعني أرضا ولا قارة، بل فكرة انعكست في المجال الروسي، والثقافة الروسية، إنها مقياس تاريخي وحضارة خاصة.[17]

ويبدو أن المحدد الجيوبوليتيكي سيظل راسخا في الثقافة الروسية، وستبقى تبحث عن منافذ بحرية ومعابر تضمن من خلالها الوصول للمياه الدافئة، وستبقى تصارع الغرب الساعي للسيطرة على الدول المجاورة لها، فقد دخلت دول البلطيق في حلف "الناتو" ما سمح بالتجسس من خلالها على القدرات العسكرية لروسيا من بحر البلطيق وجبال الأورال.[18]

وهذا ما يفسر التدخل العسكري الروسي في جورجيا سنة 2008 وأكرانيا سنة 2014 وكذلك سوريا 2015، وستحاول روسيا على الدوام البقاء على اتصال جغرافي/جيوبوليتيكي مع مناطق نفوذها، أو المناطق التي تسعى لبسط نفوذها عليها وتعزيز العلاقات مع حلفائها وخلق حلفاء جدد، بالمقابل ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها للإبقاء على روسيا عند المستوى الذي وصلت إليه والحيلولة دون رفع قوتها، ومنعها من الوصول إلى المياه الدافئة وزيادة عزلتها عن مناطق نفوذها حتى تضمن بذلك عدم عودة روسيا لسابق عهدها. ومن جهة أخرى تجريدها من حلفائها، وإحداث نزاعات وأزمات من شأنها زغزغة المكانة التي وصلت إليها روسيا من خلال الإطاحة بحلفائها، أو جزها في تدخلات وحروب تنهكها وتنقص من قوتها، كما حدث قبيل انتهاء الحرب الباردة، حيث دخل الاتحاد السوفياتي في عدة حروب عجّلت بتفككه، وخسارة المكانة بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة القطب في النظام الدولي.

كما أن مساحة روسيا التي تفوق 17 مليون كلم^2 من شأنها أن تكون نقطة قوة، باعتبار ما توفره هذه المساحة من ثروات مختلفة ومنافذ برية وبحرية وحدود شاسعة، تفسح المجال أمام المبادلات التجارية مع دول الجوار، لكن هذه المساحة من شأنها أن تشكل تحديا للحكومات الروسية المتعاقبة، حيث يصعب الحفاظ على تماسك الدولة، ووقايتها من التفكك كما أن شساعة المساحة تصعب من عملية السيطرة على وحدتها وطول الحدود يزيد من الهشاشة الأمنية للدولة.

ثانيا: دور روسيا الاتحادية خلال الحرب في سوريا

يعدّ "الروس" أن سوريا هي مفتاح منطقة الشرق الأوسط وليس العراق، هكذا حصل منذ أيام الإسكندر المقدوني قبل ما يفوق 2342 سنة، وبتفجر الأوضاع بتاريخ 15 مارس 2011، وخروج الشعب السوري في مظاهرات ضد بشار الأسد، عدّت روسيا ما يحدث في سوريا "شأنا داخليا" وأن مسألة التغيير يقررها الشعب السوري وحده. ومع ذلك فقد استخدمت حق النقض "الفيتو" مرتين ضد قرارين لإنقاذ المدنيين في سوريا، وكان ذلك بتاريخ 2011/10/4 و 2012/2/4.[19] وتعتمد روسيا بشكل كبير على قوتين لهما ثقلهما لتنفيذ سياساتها في المنطقة هما: إيران وسوريا، وذلك عبر ضمان دعمها الثابت سياسيا وعسكريا في إطار متوازن لاسيما في مجال التسلح، التقنيات، والاستثمارات، وتطوير القوى المتحالفة مع روسيا والتنظيميتا التابعة لها مثل: حماس، حزب الله، والجهاد الإسلامي.[20]

1- دور روسيا في بداية الحراك

بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2010، بدأت وقائع تفرض على روسيا إعادة حساباتها في المنطقة، فهذه الأحداث قد تنجح في فك ارتباط بعض الدول بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها أيضا قد تنهي العداء الموجود مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار ليبيا وسوريا.

فبعد انطلاق الاحتجاجات في سوريا سنة 2011، لم توافق روسيا والغرب على عمليات القمع العديدة والمتكررة الممارسة من نظام بشار الأسد، مما أدى إلى انتقادات ودعوات إلى فرض عقوبات على هذا النظام، إلا أن "موسكو" اعتبرت أن نظام الأسد حليف، وأعلن الرئيس السابق "ميدفيديف" أن روسيا لن تسمح بفرض عقوبات ضد سوريا، وكان ذلك في ماي 2011، كما أن وزير الخارجية "لافروف"أعلن أن بلاده ليس لديها نية السماح لمجلس الأمن بالتدخل في سوريا كما فعل في ليبيا[21]، وأن إسقاط نظام الأسد سيأتي من المحتمل بحكومة "راديكالية" ليست معادية للغرب وحده، بل لروسيا أيضا، وقد خلفت تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق وليبيا حالة من الفوضى، وسيؤدي ذلك إلى نفس النتيجة في سوريا وستتضرر المصالح الروسية. وترى أن الزخم الحقيقي لإسقاط نظام الأسد يأتي من السعودية وقطر، وذلك من أجل إقامة نظام سني موالي للدولتين، بدلا من نظام الأقلية العلوية (الشيعة) الموالية لإيران.[22]

يعتقد الخبراء والمحللون والسياسيون "الروس" أن أي تغيير في النظام السوري من شأنه أن يؤدي إلى حرب أهلية مثل ما حدث في لبنان، وسيؤدي إلى فوضى إقليمية يمكن أن تكون لها آثار محتملة على شمال القوقاز وآسيا الوسطى، لذلك ستظهر روسيا تمسكا بنظام الأسد لحماية مصالحها في المنطقة، بالإضافة إلى أنها تستذكر ثورات

1917، لأن الثورات التي تحدث في الربيع ليست سوى مقدمة لأخرى مضادة، أوموجة ثورية معادية للديمقراطية أكثر راديكالية في الخريف.[23] ففي 2011/08/06 صرّح رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية "ايغور كوروتشينكو" بأنه: "على الحكومة السورية أن تقضي على أي عدوان خارجي بأساليب شديدة وحاسمة وفعالة"، أما وزير الخارجية "سيرغي لافروف" فاعتبر أنه "كيف يمكن الاعتقاد بأنه في مثل هذه الأوضاع يمكن أن تقبل الحكومة بكل بساطة بالأمر الواقع وتقول: كنت على خطإ، هيا اعملوا على اسقاطي وغيروا النظام. إن هذا بكل بساطة غير واقعي".[24]

عند تفحص هذين التصريحين، يظهر الدعم المطلق من "موسكو" لدمشق، وسعيها للمحافظة على نظام بشار الأسد باعتباره حليفا جد موثوق ولا يمكن التنازل عنه والسماح بإسقاطه، والدليل فشل المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين السلطات السورية على استخدام العنف في قمع المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين واستخدامهما "الفيتو" ثلاث مرات في 2011/10/05 ثم 2012/02/05 وكذلك 2012/07/19.[25] واعتبرت الأولى أن القرارين رقم 1970 و1973 المتعلقين بليبيا قد انتهكا بوضوح ،وجرى التلاعب بهما، وبأنها لن تسمح بذلك في سوريا حيث اعترضت على:[26]

- قرار أعدته السعودية يدين استخدام العنف الذي تمارسه سوريا ضد المدنيين بتاريخ 2011/08/03.
- قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ 2011/04/29 و2011/08/23 و2012/06/11 رفضت روسيا التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا.
- إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية جوان 2011.
- العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على سوريا، ورأت روسيا أن فرض مثل هذه العقوبات محصور في مجلس الأمن الدولي.

من خلال ما سبق يظهر أن صناع القرار الروس لم ينسوا ما حدث في ليبيا، ليعلنوا عن دعمهم المطلق لبشار الأسد، لأن سقوطه قد يقلص أو يمحو فرصة التواجد المباشر في البحر الأبيض المتوسط، فسقوط " الأسد" يعني فقدان حليف مهم في المنطقة، ولكن من جهة أخرى فإن روسيا لم تبد اهتماما كبيرا بليبيا ـ رغم اعتراضها عن تدخل "الناتو"ـ عكس سوريا، وهذا يؤكد أن المصلحة محرك الدول وترتيب الأولويات، فأهمية سوريا أكبر من ليبيا، وهذا ما جعل التمسك بالأولى ضرورة قصوى بالنسبة لروسيا، يل تتصل اتصالا مباشرا بأمنها القومي.

2- جهود روسيا العسكرية في الحرب السورية

في سبتمبر 2015 بدأت روسيا التدخل العسكري في سوريا بإطلاق ضربات جوية، معلنة بداية عمليات عسكرية كبيرة ومستدامة[27]، ف"الكريملين" يرى بأن التدخل في سوريا شرعي، لأنه جاء بطلب من الحكومة السورية الشرعية، ورئيس الجمهورية المنتخب، في حين أن التحالف الدولي غير شرعي، انتهك سيادة سوريا رغم القرارين الصادرين عن الأمم المتحدة رقم 1970 و 2249. وتعرضت القوات السورية الموالية لنظام الأسد إلى هزائم متتالية هددت بسقوط فعلي للنظام، وبالتالي لم ينتظر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" كثيرا بعد منحه الضوء الأخضر من "الكريملين" حتى بدأت الطائرات الروسية تحوم في السماء السورية وتقاتل إلى جانب جيشها. وقد جاء هذا التدخل بعد تعرض نظام الأسد لنكسات على يد الجيش السوري الحر والجماعات الإرهابية.

يأتي التدخل الروسي في سوريا للحفاظ على تواجدها العسكري في "المياه الدافئة" بالبحر الأبيض المتوسط، والإبقاء على الاتفاقية المبرمة بين البلدين سنة 1971 لإنشاء قاعدة بحرية في ميناء "طرطوس"[28]، حيث قامت القوات الروسية بتوسيع مدارج مطار "حميميم" (باسل الأسد) وتأهيله لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة، كما أرسلت دبابات "T-92" و "مدافع هاوتزر"، ناقلات جند مدرعة، و 200 جندي من مشاة البحرية لتأمين هذا المطار (القاعدة)، وأخذت حركة طائرات الشحن تتعاظم بشكل يومي، وتأخذ أشكالا مختلفة: قوات خاصة، تدخل سريع، وخبراء ومدربون، ومستشارون[29]، حيث يكمن التواجد عسكريا في مطارات تدمر والشعيرات وحماة، ويقدر عدد الجنود المتواجدين في سوريا بحوالي 4500 جندي، إضافة إلى 600

عنصر من الشرطة العسكرية[30].وبحسب معلومات استخباراتية أمريكية فإن روسيا أرسلت في سبتمبر 2015 مقاتلات حربية منها أربع من طراز "سوخوي 27" و"سوخوي 30" ، وأربع قاذفات "سوفري سو-34 (فولباك)" بالإضافة إلى طائرات مروحية ، طائرات دون طيار ، كما أن طائرات الشحن العسكري قامت بعشرات الرحلات إلى مطار اللاذقية محملة بالأسلحة والعتاد والخبراء ، بالإضافة إلى عملها على بناء منظومة دفاع جوية متكاملة هناك.[31]

بالرغم أن روسيا تحاول دائما التقليل من حجم تدخلها في سوريا ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها يعتبرونها "مماطلة" ولا تقر بكامل معداتها ، وتُغالط في عدد الجنود والخبراء الروس. حيث تعدّ هذا التواجد في إطار التعاون المشترك بينها وسوريا ، وما يثير الانتباه هو تراجُع الدور الأمريكي- الأوروبي في هذه الحرب ، ما أفسح المجال أمام روسيا لشغل المكانة التي كانت تطمح إليها ، لذلك وجب التنسيق على أعلى المستويات لتفادي صدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في خطاب في الأمم المتحدة من خلال حديثه عن ضرورة التعاون مع الروس لإيجاد حل في سوريا ، ففي 2015/09/30 جاء جنرال روسي إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد ليخبر عن قصف جوي وشيك وبأنها (الولايات المتحدة الأمريكية) مجبرة على سحب قواتها من الأجواء السورية ، وذلك حسب وزارة الدفاع الأمريكية.[32] وهذا دليل على أن روسيا لا تولي أهمية كبيرة للتواجد الأمريكي في سوريا نظرا للطريقة التي تواصلت بها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها تريد أن تهيمن على السماء السورية بعد دعوة المقاتلات الأمريكية للإنسحاب وفسح المجال أمام المقاتلات الروسية

وتهدف روسيا من خلال تدخلاتها المتتالية في سوريا عسكريا إلى دعم النظام السوري ،وقد ساهمت بشكل فعال في إعادة تشكيل القوة العسكرية للنظام ، بحيث "تشكّل اللواء الخامس الذي يُعتبر الوحدة الأقدر على القتال في صفوف الجيش السوري".[33] كما تهدف إلى محاربة الإرهاب الذي يتنامى في المنطقة ، وتتخوف من سقوط نظام الأسد وخسارة التواجد في منطقة الشرق الأوسط ، والبحر المتوسط. ومن جهة أخرى فصعود حكومة راديكالية من شأنه أن يغذي الصراعات في سوريا والمنطقة ، وهذا ما لا تريد روسيا حدوثه خوفا على مصالحها الجيوإستراتيجية أو انتقال العدوى لدوائر الأمن القومي الروسي المباشرة.

وكانت وزارة الدفاع الروسية قد ذكرت بأن الأهداف الإرهابية المدمَّرة في سوريا نتيجة الغارات قد بلغ 121466 هدفا. وأصبحت الحرب لصالح بشار الأسد من خلال "سيطرة القوات السورية على كثير من الأراضي التي استولى عليها المسلحون ، ومن بينها منطقة الغوطة الشرقية قرب العاصمة دمشق ، ومحافظتا درعا والقنيطرة الجنوبيتان – الغربيتان". وتشير الأرقام المقدمة من قبل المرصد السوري لحقوق الإنسان "المعارض" خلال الفترة: 30 جويلية 2015 – 30 جوان 2018 إلى أن الغارات الروسية تسببت في مقتل 4868 مسلحا وجهاديا ، و5201 فردا من عناصر تنظيم الدولة "داعش"[34].

لقد أصبحت روسيا فاعلا إقليميا رئيسا في الشرق الأوسط من خلال التدخل في الحرب السورية ، تحديدا على إثر تدخلها العسكري في سوريا سنة 2015. وهو ما مثل مفاجأة للمتابعين باعتبار أنها لم تتدخل عسكريا في شؤون الشرق الأوسط منذ زمن.[35] ولا يمكن أن تتدخل دولة عسكريا في دولة أخرى إلا إذا كانت لها دوافع وأسباب لذلك ، وتتمثل أسباب التدخل في الحرب السورية فيما يلي:[36]

1- تسعى روسيا للعودة للساحة الدولية ، وتعزيز دورها الدولي والاقليمي خاصة في الشرق الأوسط ، وتعتبر سوريا الفرصة السانحة لذلك ، وكذلك تكوين تحالفات إقليمية تخدم مصالحها.

2- يمكن لهذا التدخل أن يزيد من حجم التغلغل العسكري لروسيا في سوريا ، ومنه يزيد من حجم التواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط ، خاصة أنها تملك حليفا قويا آخر في المنطقة هو إيران.

3- جاء التحرك الروسي نتيجة إدراك القيادة الروسية أن الأحداث في سوريا تتجه نحو إسقاط الحكومة القائمة ، لذلك وجب التدخل العسكري من أجل تصحيح الأوضاع.

4- السعي إلى إيجاد دور لروسيا في التسويات الخاصة بالأقليات ، خاصة في سوريا والعراق.

ومع ذلك فإن الجهود العسكرية الروسية في سوريا ، ورغم أنها حققت الأهداف المعلنة عنها والحفاظ على نظام الأسد ، إلا أن هذا التدخل يبقى يعاني من تحديات من شأنها أن تؤثر على فاعليته.

وفيما يلي أهم هذه التحديات:

- التدخل العسكري لروسيا قد يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة أنه يحقق تقدما ميدانيا ويزيد من تماسك نظام الأسد الذي تسعى واشنطن إلى عزله.
- تتداخل الأطراف المتحالفة مع روسيا ، ما سيؤدي إلى استفزاز الدول الأوروبية خاصة فيما يتعلق بدور إيران وحزب الله المتعاظم في المنطقة.
- الصراع الروسي الأوروبي حول ممرات أنابيب الغاز القطري ، والتي لا تكون إلا عبر الأراضي السورية ، حيث تسعى أوروبا للتخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة "الغاز" ، لذلك فإنه إقامة حكومة موالية للغرب سيزيد من فرصة تحقيق مشروع تمرير الغاز القطري عبر سوريا ، وستتخلص الدول الأوروبية من تبعيتها لروسيا وتزداد العزلة المفروضة عليها من قبل الغرب.

ومن خلال ما سبق تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الروسية في سوريا تقوم على ضمان المصالح. فالملاحظ عدم التدخل في البداية بحجة أن ما يحدث شأن داخلي ، لكن عند بداية سقوط بشار الأسد أصبح التدخل الروسي ضروريا لحماية مصالحها في المنطقة المتمثلة أساسا في:

- ضمان التواجد في البحر الأبيض المتوسط والولوج إلى المياه الدافئة ، فالبحر الأبيض المتوسط طالما كان ولازال موطن صراع بين الدول.
- تعدّ سوريا حليفا إستراتيجيا موثوقا فيه ، وعلاقاتها التاريخية وطيدة مع روسيا ، وبالتالي فالتخلي عنها قد يعصف بإمكانية التواجد المباشر في المنطقة ، بالإضافة إلى كون سوريا هي الضامن لتبعية أوربا لروسيا في مجال الطاقة ، نظرا لموقعها الإستراتيجي ، فاستمرار التحالف بينهما وتعميقه سيمنع الغاز القطري من الوصول إلى أوربا أهم زبون غاز.

3- جهود روسيا الدبلوماسيةلإدارة الحرب في سوريا

منذ مارس 2012، سافر وزير خارجية روسيا إلى القاهرة على إثر اجتماع وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية ، وأعلن تأييد موسكو للمبادرة العربية طالبا بعض التعديلات والتوضيحات ، وأعقب ذلك دعوته للمراقبين العرب لعدم الانسحاب من سوريا[37]،كما اتفق "لافروف" (LAVROV) في 2012/03/10 مع نظرائه من الدول العربية على "حل" من النقاط التالية:[38]

- وقف إطلاق النار في سوريا.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.
- دعم بعثة الأمم المتحدة المرؤوسة من "كوفي أنان" إلى سوريا.
- عدم التدخل في شؤون سوريا الداخلية.

لقد سعت روسيا منذ بداية الأزمة في سوريا إلى محاولة حلها دبلوماسيا تخوفا من تفاقم الأوضاع ، وتطورها إلى حرب تزيد الوضع في الشرق الأوسط تأزما فتتأثر بذلك مصالح روسيا التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي حول سوريا ، لكن لم تتجاوب الدول العربية مع هذه الدعوة بسبب وجود إيران في هذا المؤتمر.[39]

وعدّت إبقاء المراقبين الدوليين كشرط مهم لنجاح خطة "أنان" ، وحاولت توحيد المعارضة بالإضافة إلى تركيزها على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين في المنطقة مثل إيران ، وانتقدت "موسكو" الطريقة التي يسعى من خلالها الغرب لإنهاء الأزمة السورية ، حيث عبر "سيرغي لافروف" وزير خارجية عن ذلك بقوله: "من الأفضل تصحيح الخطأ في عدم دعوة إيران والسعودية لحضور مؤتمر "جنيف" ، وأضاف: "لقاء باريس لأصدقاء سوريا لا يهدف إلى توحيد المعارضة السورية على أسس بنّاءة ، بل إن مهمة المشاركين فيه تتلخص منذ البداية في دعم المعارضة الخارجية فقط".[40]

ويبدو أن حلول روسيا الدبلوماسية لم تنجح لسببين هما:

- تمسك روسيا ببقاء الأسد في السلطة ، وهذا ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها.

- إصرار موسكو على إشراك قوى إقليمية ودولية مؤيدة لها وللنظام السوري، حيث رفضت "واشنطن" الحلول المقترحة من طرف "موسكو" وحلفائها، لأن ذلك ينقص من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ويفسح المجال أمام "موسكو" لاستعادة الدور الذي ترغب فيه.

شاركت روسيا في عدة مؤتمرات على غرار مؤتمر جنيف الذي عقد بتاريخ 30 جوان 2012 في محاولة لإدارة النزاع دبلوماسيا، وسعت لفرض سيطرتها الخاصة على البيان، باعتبار الأسد جزءا من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره بإدارة الشعب. وأهم ما جاء به مؤتمر "جنيف 1": تشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة ،كخطوة لازمة وضرورية لحل الأزمة سياسيا. إضافة إلى ذلك نجحت "موسكو" في ترتيب اجتماع بين اللواء "علي مملوك" "المسؤول الأمني" ووزير الدفاع السعودي الأمير "محمد بن سلمان" في جويلية 2015، لكنها لم تنجح في الوصول إلى حل.[41]

وشاركت روسيا في الإعداد لعدة مؤتمرات (جنيف) لكنها باءت بالفشل في الاتفاق مع الفاعلين حول حل يرضي جميع الأطراف، خاصة فيما يتعلق ببقاء أو رحيل الأسد وحكومته. كما ترعى روسيا محادثات "أستانا" بين النظام الروسي والمعارضة في محاولة منها لجلب المفاوضات، أين يمكن لروسيا التحكم أكثر والضغط أكثر على سير المفاوضات، وعزل الغرب وإبعاده عنها. وبالرغم من تعدد جولات "أستانا"في "سوتشي" الروسية، إلا أن الجهود الدبلوماسية لم تنجح لحد الآن في إنهاء الحرب السورية.

وفي إطار الجهود الدبلوماسية لروسيا أيضا، قام بَطريق "موسكو وسائر روسيا" إلى زيارات متعددة أولها في 12 نوفمبر 2011 إلى سوريا ولبنان في إطار ما يعرف بـ "زيارات السلام" والتقى بالرئيس بشار الأسد، إذ تعتبر دمشق مقر بَطريقة "انطاكية وسائر المشرق"، وقد أعرب البَطريق "كيريل" عن آماله في حل سياسي للحرب السورية، مما سيجلب السلام للمنطقة، وشدد على أن هذه الخطوة ستحل السلام والعدالة لشعب سوريا.[42]

كما أعلنت موسكو عن تأسيس "المركز الروسي للمصالحة في سوريا" بتاريخ 2016/02/23، وذلك بسبب إتفاق روسي-امريكي على وقف إطلاق النار في سوريا ويتمثل دور هذا المركز في إبرام اتفاقيات وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية، وعمل بشكل وثيق مع أطراف الحرب في سوريا، وتدويل الملاحظات، وجمع المعلومات وتبادلها من أجل بناء صورة متكاملة للحرب.[43]

وصدر تقرير عن المركز بتاريخ 2018/07/12 ، يشير إلى أن المركز يواصل عمله في تسوية الأزمة السورية بطريقة سلمية، وتقديم المساعدات الإنسانية، حيث ساهم في عودة 71977 شخص من مخيمات اللاجئين إلى منازلهم بالغوطة الشرقية، وتم تقديم 4.3 طن من الغذاء في "درعا". من جهة أخرى، يعقد ممثلو المركز مباحثات مع شيوخ الأرياف والفصائل المسلحة.[44]

فلا يمكن إنكار مساهمة الإستراتيجية الروسية من خلال الحرب السورية في وضع أُسس المصالحة الوطنية وتقليص حدة التوترات الأمنية في البلاد. ولعبت دورا في بعث عملية إعادة اللاجئين السوريين من خلال تحمُّل بعض الأعباء "عبر نشاطات مركز استقبال وإيواء وتوزيع اللاجئين الذي استحدثته وزارة الدفاع الروسية"[45].

وقد نجحت روسيا في ضم المجموعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية إلى وقف إطلاق النار في 2016/12/30 ، وهذه الجماعات هي: فيلق الشام أحرار الشام، جيش الإسلام، ثورة الشام، جيش المجاهدين، جيش إدلب، الجبهة الشامية.[46]

وبحسب الكرملين فإن "بوتين شدد على أن العمل الذي قامت به الدول الضامنة لعملية أستانا والخاص بتشكيل قائمة أعضاء اللجنة الدستورية يخلق ظروفا ملائمة لتسوية صارمة وطويلة الأمد في سوريا".[47] وقد أكد السفير الروسي في سوريا "ألكسندر يفيموف" أن الانسحاب الأمريكي من سوريا سيُسهم في تحقيق الاستقرار، شرط التزام السلطات السورية بإيجاد حل مقبول لدى مختلف الجماعات الإثنية والعرقية في البلاد.[48]

واستطاعت روسيا فرض تواجدها فى منطقة الشرق الأوسط عن طريق سوريا، أين أظهرت ان نظام بشار الأسد لا يمكن التنازل عنه، وهي تسعى بكل السبل لإنهاء الحرب في البلاد، لكن دون المساس بمصالحها. فى المقابل يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها قد اقتنعوا بالدور الروسي وضرورة التنسيق مع روسيا بدل تحييدها. ويبدو أن

روسيا استفادت من دروس التاريخ، وهي تفرض منطقها تدريجيا فى إدارة حرب سوريا، خاصة بعد نقل المفوضات بين أطراف الحرب من "جنيف" إلى "سوتشى" المدينة الروسية.

خاتمة

لقد التزمت روسيا بالحل السياسي في سوريا حتى 2015، وبعد عام كامل من بداية التدخل العسكري (التحالف الدولي)، وانتظرت حتى أخذت الضوء الأخضر من نظام بشار الأسد. ويَظهر أن روسيا نجحت في اكتساب الشرعية لتدخلها العسكري أمام المجتمع الدولي، باعتبار أن تدخلها جاء بطلب من الحكومة الشرعية، وبالتالي فلا يمكن الوقوف في وجهها، من جهة أخرى ستعود للمنطقة من بوابة سوريا، بعد نجاحها في جذب أطراف الحرب إلى "سوتشي" الروسية، من خلال محادثات "أستانا" برعاية روسية - إرانية - تركية. وقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المحادثات بعد حضورها لثماني جولات، وتخلفها عن الجولتين التاسعة والعاشرة، هذه الأخيرة التي عقدت في 2018/07/30.

ومن جهة أخرى ،من الممكن أن يكون سكوت روسيا عما حدث في ليبيا كان مخططا له، حيث تخلت عن ليبيا حتى تُخفف من ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تُجاه ما ستفعله في سوريا.

ومما سبق يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تسعى كل القوى الكبرى والإقليمية لتحقيق مصالحها أو زيادة نفوذها، أو الإبقاء على مكتسباتها في الشرق الأوسط، يظهر ذلك من خلال تدخل روسيا الاتحادية في حرب سوريا.
- تساهم روسيا بشكل فعال في الحرب السورية سواء على المستوى العسكري أو الدبلوماسي، في محاوَلة للعودة إلى النظام الدولي بصفتها قوة كبرى، خاصة إذا نجحت في تسيير الحرب حسب ما تخطط له.
- يحاول بشار الأسد البقاء في الحكم بالاعتماد على ما اكتسب من حلفاء، حتى وإن أدى ذلك إلى مزيد من التنازلات التي ستكون روسيا أكبر المستفيدين منها.
- على المستوى الاقتصادي فإن "اقتصاد الحرب" من أهم محركات اقتصاد الدول لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية، حيث ستكون الشركات الروسية أكبر المستفيدين في مرحلة ما بعد الحرب ، بتزايد استثماراتها وإعادة إعمار سوريا.
- ستكون للحرب الدائره في سوريا انعكسات داخلية وإقليمية ودولية، قد تصل إلى تغيير بنية النظام الدولي وتوزيع القوة فيه، بانتشارها خارج حدود سوريا.
- تحسن روسيا الاتحادية توظيف الفواعل على غرار الأكراد الذين تدعمهم رغم تواجدهم في إيران الحليفة، كما أنها تحافظ على علاقاتها مع تركيا ـ رغم وجود بعض التوتر ـ المحسوبة على الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو، فتحافظ بذلك على علاقاتها مع جميع الأطراف، وتتجه تدريجيا نحو تحقيق أهدافها.

تبقى الإشارة إلى أنه في حال انتهاء الحرب في سوريا بعد كل الجهود التي بذلتها روسيا - ولازالت تبذلها - ستكون أكبر المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة أنها متحالفة مع دولة محورية في المنطقة (إيران)، وفاعل قوي (حزب الله اللبناني) وسوريا التي ستكون أهم حليف، كما أن النظام الدولي سيتجه إلى مزيد من التعقيد ولن يبقى على حاله، حيث يمكن أن تعود الحرب الباردة بجيل جديدأو يتجه ألى حالة التعددية القطبية أو الفوضى.

الهوامش

1- George Freedman, "The Medvedv doctrie and American strategy ", starfor2, september2008,http://www.strafor.com/werkly/medvederdoctineandamericstrategyGeorgefreedman,(26/07/2018).

2- Ibid

3- مازن جبور ، "**الحراك الروسي في سوريا**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات. سوريا ، 2016.ص. 03، www.dcrs.sy ، (2018/07/26).

4- آنا بورشيفكايا ، **روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع-الآثار-الآمال** ، تر: مركز إدراك للدراسات والاستشارات ، معهد واشنطن ، واشنطن ،2016 ، ص 10.

5- James Sladden and others, **Russian strategy in Middle East**, RAND corponation, 2017, p 1, https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE236.html, (26/07/2018).

6- Ibid. p 03.

* رئيسة قسم الأبحاث في مركز الدراسات العربية والإسلامية الذي يتخذ من موسكو مقرا له ، مهتمة بمنطقة الشرق الأوسط والحرب في سوريا ، لها العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمنطقة.

7- عاطف معتمد عبد المجيد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2009 ، ص ص 67-70.

8- المرجع نفسه. ص ص 70-71.

9- STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE, SIPRI year book 2018 armements, disarmament and international security ,http://www.sipi-org/yearbook/2018/05, (26/07/2018).

10- عاطف عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 71.

11- إسلام أحمد ، "جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية: استمرارية بلا انقطاع"،29 جوان 2016 ، ص 8 ، https://idraksy.net/2016/06/29/russia-geopolitics-foreign-role/ ، (2018/07/20).

12- ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2013. ص 241.

13- European institute for security studies, Report N°26: Russian future Horizon 2025, march 2016, p 24.

14- ستيفن وايت ، **مفاتيح السياسة الروسية**. تر: حنان كسروان ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ،2017 ، ص 243.

15- باسم راشد ، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 2013. ص 9-10.

16- Felix Aleman, "Multipolarism and globalism the two geopolitical cosmovisions and their spiritual background",**journal of Eurassian affairs,**)Moscow(vol 2. november 2014. pp 90-93.

* بيوتر نيكولايفتش سافيتسكي (1895 ـ 1968)، عالم اقتصاد روسي ، كتب في مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، واعتبر بأنها ليست أوربا ولا آسيا ، وهو من طرح مفهوم "أوراسيا".

17- ألكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر: عماد حاتم ، دار الكتاب الحديث ، لبنان ، 2004 ، ص 128.

18- عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص 90-93.

19- زيدان ، مرجع سابق ، ص ص 296-302.

20- عبد السلام جمعة زاقود ، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن) 1989-2011** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013. ص 118.

21- Mark N.Katz, "Russia and the Arab Spring", Middle East institute, april 3rd 2012, https://www.mei.edu/publications/russia-and-arab-spring , (26/07/2018).

22- Ibid

23- Ronald Donnreuther, Russia and Arab revolutions, Report N°98: Russian analitical Digest,6 July 2011, p 03.

24- نورهان الشيخ ، "روسيا والتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي"، ضمن كتاب:(**التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية**)،مجموعة مؤلفين ، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014 ، ص ص 295-296.

25- المكان نفسه.

26- المرجع نفسه. ص ص 296-297.

27- JamesSladen, op-cit. p 01.

28- تقدير موقف ، التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية ، مركز برق للأبحاث والدراسات ، 2016 ، ص 02.

29- تقدير موقف ، حدود التدخل الروسي في سورية وآفاقه ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، سبتمبر 2015 ، ص ص 1-2.

30- تقدير موقف ، سياسة فرض الاستقرار الروسية حصاد القوة المفرطة. مركز جسور للدراسات ، سبتمبر 2017 ، ص 4.

31- أسامة أبو راشد ، **التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أمريكيا** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، أكتوبر 2015 ، ص 3.

32- المرجع نفسه. ص 11.

33- "العملية العسكرية الروسية في سوريا.. حصاد 3 أعوام"، 01 أكتوبر 2018، https://arabic.rt.com/middle_east/973249- ، (2019/02/05).

34- بي بي سي، "أكثر من 63000 عسكري روسي شاركوا في الحرب في سوريا"، 23 أوت 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45282591 ، (2019/02/05).

35- "ملء الفراغ: مستقبل الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، 31 مارس 2018، https://futureuae.com/cart/FutureFile/Item/38/ ، (2019/02/05).

36- مي غيث، التدخل الروسي: **الأبعاد والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 25 نوفمبر 2015، ص ص 1-4.

37- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 300.

38- Karl N.Katz. op-cit

39- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 301.

40- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 297-298.

41- حدود التدخل الروسي في سورية وآفاقه، مرجع سابق. ص 2-3.

42- مازن جبور، مرجع سابق، ص 6-7.

43- موسوعة الجزيرة، "تعرف على مركز المصالحة الروسي بسوريا"، http://www.aljazeera.com ، (2018/07/27).

44- الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الروسية، "تقرير مركز المصالحة الروسي في سوريا عن العمليات الإنسانية"، 2018/07/12، http://www.syria.mil.ru ، (2018/07/27).

45- "العملية العسكرية الروسية في سوريا.. حصاد 3 أعوام"، مرجع سابق.

46- الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الروسية ، "قائمة المجموعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية إلى نظام وقف إطلاق النار من 30 ديسمبر 2016"، 2016/12/26، http://www.syria.mil.ru ، (2018/02/27).

47- "بوتين: هناك ظروف لتسوية صارمة وطويلة الأمد في سوريا"، 28 ديسمبر 2018، https://arabic.rt.com/middle_east/991855- ، (2019/02/08).

48- "سفير روسيا في سوريا: انسحاب القوات الأمريكية سيزيد جهود توحيد"، 08 فبراير 2019، https://www.youm7.com/story/2019/2/8/ ، (2019/02/08).

Communication Strategies among EFL Learners: Frequency of Use and Type of Strategies

Date of reception: 21/11/2018 Date of acceptance: 13/06/2019

Fatima Douadi, University of Bordj Boareridj
douadifatimab@gmail.com

Abstract

The present study aims at investigating the type of speaking communication strategies and their frequency of use by 107 second year EFL undergraduates at Al Bachir Al Ibrahimi University, Bordj Bou Arreridj. The participants were asked to fill in Nakatani's Oral Communication Strategy Inventory questionnaire, which consists of two parts and the students were just concerned with its first part, to collect the quantitative data. The results showed the students' use of achievement strategies, such as accuracy-based strategies, social affective strategies and fluency-oriented strategies, to overcome the difficulties they coped with when performing speaking tasks.

Keywords: communication strategies, achievement strategies, speaking tasks, difficulties.

Résumé

Le présent travail a pour objectif d'examiner la stratégie de la communication orale et sa fréquence d'utilisation par 107 étudiants inscrits en deuxième année, langue et littérature anglaises à l'Université AlBachir AlIbrahimi, province de Bordj Bou Arreridj. Il a été demandé aux participants de remplir la première partie du questionnaire seulement pour collecter les données quantitatives. Les résultats montrent que les étudiants ont utilisé des stratégies de réalisation telles basées sur la précision, des stratégies sociales affectives et des stratégies axées sur la fluidité afin de surmonter les difficultés qu'ils rencontraient lorsqu'ils exécutaient des tâches d'expression.

Mots-clés : stratégies de communication, stratégies de réalisation, tâches d'expression, difficultés.

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة تواتر استعمال استراتيجيات التواصل الناطقة من قبل 107 طلبة في السنة الثانية للغة الإنجليزية كلغة أجنبية في جامعة محمد البشير الإبراهيمي. حيث طُلب من المشاركين ملء استبيان إستراتيجية الاتصالات الشفهية ، في جزئه الأول فقط لجمع البيانات الكمية. تبين النتائج استخدام الطلاب لاستراتيجيات الإنجاز ، مثل: استراتيجيات الدقة ، والاستراتيجيات الاجتماعية العاطفية ، واستراتيجيات الطلاقة ، للتغلب على الصعوبات التي يواجهونها عند ممارسة تمرين شفهي.

الكلمات المفاتيح: استراتيجيات التواصل ، استراتيجيات الإنجاز ، تمارين شفهية ، الصعوبات

Introduction

Oral language is regarded as the centerpiece of language learning in the classroom. Learners consider that to be able to speak in English means to know the language**.** Many students, however, face communicative problems when they interact in a foreign language. One way to cope with this kind of breakdowns is to rely on communication strategies. Grenfell and Harris, in their book Modern Languages and Learning Strategies, define communication strategies as "the means which learners have at their disposal to make sense in face-to-face exchanges and cope with breakdowns in communication" (2002,p.39).

This article starts with the ample definitions given to communication strategies. Then, it tackles different taxonomies of this type of strategies.

Researchers proposed different definitions for the term "communication strategies". Tarone, Cohen and Dumas (1976, in Rastegar and Gohari, 2016,p.402) view them as systematic attempts by the learner to express or decode meaning in the target language, in situations where the appropriate systematic target language rules have not been formed. Faerch and Kasper (1983,p.36, in Dornyei and Scott, 1997,p.177) say that "Communicative strategies are potentially conscious plans for solving what to an individual presents itself as a problem in reaching a particular communicative goal". Dornyei and Scott (1997,p.177) criticize both definitions and consider them as traditional ones because they discuss only strategies used at the planning stage of a language production problems and not those strategies that involve meaning negotiation and repair mechanisms.

Tarone (1980,p.420) offered another conceptualization of communication strategies and saw them as a mutual attempt of two interlocutors to agree on a meaning in situations where the required meaning structures are not shared. This definition involves an interactional perspective. Corder (1977, in Bialystok, 1990,p.3) considers communication strategies as a systematic tool used by a speaker to express his meaning when he/she faces some difficulties. For Stern, (1983, in Bialystok,1990,p.03) these strategies are "techniques of coping with difficulties in communicating in an imperfectly known second language". Canale (1983, in Dornyei and Scott, 1997,p.179) suggests that communication strategies include any attempt to enhance the effectiveness of communication. Cohen, Weaver and Li (1998, in Yaman, Irgin and Kavasogly,2013,p.256) believe that the use of strategies in communication raises Learners' language awareness and solves the interlocutors' potential communication problems. Nakatani (2010,p.118,in Frewan,2015,p.14) considers communication strategies as an attempt by learners to overcome their difficulties and generate the target language to achieve communicative goals in actual interaction. For him, these tools are relied on when the linguistic or sociolinguistic information are not shared between the interlocutors. Dornyei and Scott's definition, which is a covering of all L2 communication strategies discussed in literature, talks about speaker's intentional attempt to cope with any language related problem during the course of communication(1997,p.179).

The next point will pull together the main language devices mentioned in literature as communication strategies classification.

Taxonomies of communication strategies

A variety of taxonomies were offered by different researchers in an attempt to define and clarify communication strategies.

1. ***Tarone's taxonomy 1977.*** Tarone classifies communication strategies into five categories: 1. Avoidance (a. Topic avoidance b. Message abandonment)2. Paraphrase (a. Approximation b. Word coinage c. Circumlocution)3. Conscious Transfer (a. Literal translation b. Language switch)4. Appeal for assistance 5. Mime (Tarone 1977, in Delamare1998,p.9)

2. ***Fareach & Kasper's taxonomy 1983.*** The researchers (1983,pp.38-53) view that non-native speakers make call of reduction and achievement strategies in order to eliminate the

communication difficulties caused by linguistic limitations in pronunciation, grammar structure, vocabulary, and inter-cultural knowledge. The first type is used to avoid problems; whereas the second one is about the learners' attempt to achieve solutions. They can either solve problems in communication by "Adopting avoidance behavior, trying to do away with the problem, normally by changing the communicative goal, or by relying on achievement behavior, attempting to tackle the problem directly by developing an alternative plan" (1983, p.36).

3. ***Bialystok's taxonomy 1983.*** Bialystok classification is based on strategies that learners use when they lack the needed vocabulary (Abunawas, 2012, p.181). The strategies are divided into: L1-based strategies (a. "language switch"; b. "foreignizing native language items"; c. "transliteration"). Under L2-based strategies, Bialystok lists a. "semantic contiguity"; b. "description"; and c. "word coinage". The third type of strategies is known as non-linguistic strategies. Bialystok (1990) further divided communicative strategies into Analysis-based strategies and Control-based strategies. The first type is about learner's attempts "to convey the structure of the intended concept by making explicit the relational defining features" (1990, p.133). Control-based strategies involve "choosing a representational system that is possible to convey and that makes explicit information relevant to the identity of the intended concept" (1990, p.134).

4. **Nijmegen's Taxonomy.** In the latter half of the 1980s, researchers at Nijmegen University (Netherlands) claimed that previous taxonomies of communication strategies tried to highlight the product rather than the process. In other words, they work solely on the linguistic form that results from a strategy and neglect the process that leads up to it (Dornyei, 1995,p.57). They proposed a process-oriented classification as an alternative to the preceding taxonomies. The taxonomy is based on two main strategies which Bongaerts, Kellerman and Poulisse refer to as archistrategies: 1 conceptual - the learner decides to compensate for a missing word by exploiting conceptual knowledge. 2 linguistic - the learner attempts to compensate for a missing word through linguistic knowledge.

5. ***Dornyei & Scott's taxonomy.*** Dornyei and Scott based their classification of communication strategies on the manner of problems' management. Their taxonomy includes direct, indirect, and interactional strategies. They are described as follows:

Direct strategies provide an alternative, manageable and self-contained means of getting the (sometimes modified) meaning across. […] Indirect strategies, on the other hand are not strictly problem-solving devices. They do not provide alternative meaning structures, but rather facilitate the conveyance of meaning indirectly by creating the conditions for achieving mutual understanding: preventing breakdowns and keeping the communication channel open.[…] Interactional strategies involve a third approach, whereby participants carry out trouble-shooting exchanges cooperatively . (1997, pp.198-199)

The above taxonomies differ in the terminology they use to name the strategies (Bialystok,1990, p.61) and show many similarities in the types of strategies proposed by each researcher individually.

The notion of problematicity. A review of the communication strategies literature shows that one of the key defining criterion for communication strategies is `problematicity'. All the aforementioned definitions support the claim that communication strategies are employed when L2 learners encounter a problem in communication, or as Varadi (1992, p.437) puts it "the original insight into CSs was based on a mismatch between communicative intention and linguistic resources". The term "prolematicity" was used by Bialystok (1984, 1990), and "problem-orientedness" by Dörnyei and Scott (1997).It reflects the idea that communication strategies are the suitable way that second language learners may rely on to minimize any possibility of failure or total avoidance of communication. Dornyei & Scott (1997, p. 183) argue that

communication strategies are used to handle three different types of problems: Own-performance problems (are about the speaker's realization that something is incorrect and associated by some forms of self-repair, self-rephrasing and self-editing mechanisms), other-performance problems (something perceived as problematic in the interlocutor's speech, due to lack of understanding; associated with meaning negotiation strategies), and processing-time pressure (the L2 speaker's frequent need for more time to process and plan L2 speech; associated with the use of fillers, hesitation devices and self-repetition).

It is worth noting that this article approaches communication strategies from an interactional point of view and unlike earlier studies which tried to identify and classify communication strategies, this study is more empirical in nature and seeks to explore and to study the relationship between communication strategiess and proficiency level in particular. The paper highlights two main types of strategies: achievement strategies and reduction ones. The first is used mainly by high-level learners, and the second by low- level students.

The main contention of this paper is to pave the path for a better understanding of the communicative abilities of Al Bachir Al Ibrahimi University students in the Department of Foreign Languages, English. Many of the participants, being our learners, suffer from inabilities to communicate freely in the target language. This fact pushes us to check and look for the main strategies they use. When we learn how students use communication strategies, it is possible to help improve the way lecturers teach communicative classes and so assist students with limited oral proficiency to communicate better in English.

Research design. The present study aims to investigate the frequency of use of oral communication strategies by EFL students studying at the Foreign Languages Department, English branch, Al Bachir Al Ibrahimi University, BBA. More specifically, the study seeks to find answers to the following research question:

What types of oral communication strategies do English Department students studying at BBA University employ most frequently?

Participants. The participants of this study were 107 second year EFL undergraduates at Al Bachir Al Ibrahimi University.

Instrumentation.

To obtain the required data for the present study, a quantitative approach was followed using The Oral Communication Strategy Inventory questionnaire. This latter (see Appendix 1), which was designed by Nakatani in 2006 and which is widely used nowadays as a tool for statistical analysis to identify the learners' general perceptions of strategies for oral interaction, consists of 32 items of 8 categories for coping with speaking problems on a five-point Likert type scale, ranging from 1 (never or almost never true of me) to 5 (always or almost always true of me). The participants were asked to circle the response which indicated how often they used the strategy described. In order to determine the most frequently and the least frequently used oral communication strategies, descriptive statistics was used.

Results and discussion. To identify the frequency and range of strategies used by the subjects to overcome the difficulties they coped with when performing speaking tasks, descriptive data, namely Mean (to get the average use of strategies) are used. The whole work is divided into two parts: first, each category of Nakatani's communication strategies is discussed separately to know the average use of each strategy. Second, the overall communication strategies used by 2nd year students of English are presented by mean and rank.

Analysis of each category.

a. Social affective strategies.

Number of CS	Never true for me	Generally not true of me	Somewhat true of me	Generally true of me	Always true of me
23	12.2	13.1	32.7	28	14
24	7.6	9.4	16.8	35.2	30.8
25	14	18.7	18.7	29	19.6
26	3.8	3.7	13.1	32.7	46.7
28	4.7	11.2	16.8	34.6	32.7
29	5.6	3.7	14	27.2	49.5

Table1: Student's use of social affective strategies. (Prepared by the researcher)

The first category of strategies is concerned with learners' affective factors in social context. 32.7٪ of the participants claim to use fillers regularly to avoid silence during interaction. A large number of the students (35.2٪) make efforts to give a good impression to the listener. Learners too show a high willingness to risk making mistakes (29٪). 46.7٪ strongly enjoy the process of oral communication and 34.6٪ try to control their own anxiety by relaxing, whereas 49.5٪ of the students state that they always encourage themselves to use English. Nakatani (2006,p.155) sees that these strategies are similar to O'Malley and Chamot's social affective strategies which include:

1. Questioning for clarification: Asking for explanation, verification, rephrasing, or examples about the material; asking for clarification or verification about the task; posing questions to the self.
2. Cooperation: Working together with peers to solve a problem.
3. Self-talk: Reducing anxiety by using mental techniques that make one feels competent to do the learning task.
4. Self-reinforcement: Providing personal motivation by arranging rewards for oneself when a language learning activity has been completed.

(O'Malley & Chamot, 1990,p.139)

b. Fluency-Oriented strategies.

Number of CS	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
8	7.5	10.3	23.4	33.6	25.2
9	1.9	9.3	18.7	29	41.1
10	4.7	12.1	20.6	24.3	38.3
11	2.8	7.6	22.4	36.4	30.8
12	10.3	18.7	36.4	16.8	17.7
13	5.6	14	30.8	22.4	26.2

Table2: Students' use of fluency-oriented strategies.

For this type of strategies, the students reported their consideration of the speaking context (33.6٪) and their attention to take full time to avoid misinterpretations by the interlocutor (41.1٪ strongly agree). Besides, the learners show a high tendency to the speaking fluency criteria, with 38.3٪ saying that it's always true of them to pay attention to pronunciation, 36.4٪ focus on the clarity of their speech, 36.4٪ and 30.8٪ somewhat claim to pay attention to rhythm, intonation and conversation flow respectively.

c. Negotiation for meaning while speaking.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
19	13.1	6.5	14	26.2	40.2
20	8.4	8.4	20.7	37.4	25.2
21	17.8	10.3	17.3	33.6	20.6
22	8.4	15	25.2	34.6	16.8

Table3: Students' use of negotiation for meaning strategies.

The learners seemed to be aware of their interactional role and tried to make themselves understood while speaking, by giving examples (37.4٪), if the idea is vague for the interlocutor, repetition (33.6٪), and making comprehension checks (34.6٪). 40.2٪ said that it is always true of them to pay attention to the reaction of the interlocutor to see if they can understand each other.

Nakahama, Tyler,&Lier (2001,p.379) explain the procedure of clarifying an utterance (or utterance part) that the interlocutor feels as problematic or perceives as not mutually understood, as repair negotiation and argue that comprehensible input, learner's attention and output are important factors in interaction and acquisition. Long (1996,pp.451-452) says:"I would like to suggest that negotiation, and especially negotiation work that triggers interactional adjustments by the native speaker or more competent interlocutor, facilitates acquisition because it connects input, internal learner capabilities, particularly selective attention, and output in productive ways". (pp. 451–452).

Pica, Holliday, Lewis, Berducci, and Newman (1990,p.60) used the terms "trigger" and "signal" to differentiate between the interlocutor's perception of unclear messages and his/ her use of clarification request, confirmation check, or comprehension check to clarify this type of ambiguity. In other words, the first (the trigger) is about confused utterances made by the speaker and the second (signal) refers to utterances or nonverbal indicators made in response to this problematic.

d. Accuracy-based.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
6	1.9	11.2	23.4	26.2	37.4
7	2.8	11.2	26.2	39.3	19.6
17	0.9	5.6	12.1	34.6	46.7
18	7.5	8.4	21.5	34.6	28
30	1.9	8.4	22.4	29	38.3

Table4: Students' use of accuracy strategies.

Second year students believed in the importance of speaking accurately. 37.4٪ pay attention to their grammar during conversation, 39.3٪ claim that they emphasize both the subject and verb of the utterances they use. Grammatical accuracy is controlled by almost all students (46.7٪ strongly agree and 34.6٪ agree). Also, 38.3٪ of the learners make efforts to speak like native speakers. Thus, communication strategies can be used to overcome any deficiencies of language knowledge. Jamshidnejad (2011,p.535) views that the use of communication strategies in a friendly, co-

constructed environment enables participants to promote accuracy of their produced utterances in L2 oral communication. Promoting the accuracy of the target language is one of the most frequent functions of communication strategies through which participants collaboratively repair, negotiate and discuss both lexical items and grammatical forms in their L2 interaction.

e. Message reduction or alteration.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
3	0.9	5.6	11.2	47.7	34.6
4	0.9	10.3	13.1	38.3	37.4
5	22.4	17.7	36.4	14	9.3

Table5: Students' use of reduction strategies.

Learners avoid communication breakdowns by relying on words and expressions which they can use confidently (47.7٪ agree), reducing the original message (38.3٪ agree), and simplifying it (36.4٪ somewhat agree).

f. Message abandonment.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
16	17.7	25.3	24.3	20.6	12.2
27	32.7	18.7	18.7	17.8	12.2
31	15.9	12.2	20.6	30.8	20.6
32	42.1	17.8	9.3	14	16.8

Table6: Students' use of abandonment strategies.

A small number of second year EFL learners seem to use abandonment strategies when they fail to communicate. 16.8٪ tend to give up their attempt to communicate, while 12.2٪ of the students leave the message unfinished. 30.8٪ of the learners, however, tend to ask for help when they encounter difficulties to interact.

These strategies are parallel to Faerch & Kasper's functional reduction strategies which involve "topic avoidance" and "message abandonment". Topic avoidance means that L2 learners, when they feel unable to express themselves in a given topic, tend to avoid discussing it. Abandonment strategies, however, are used during the interactional phase, where learners may prefer to leave communication either partially or totally. (Abunawas, 2012, p.181). Tarone (1980, p.429) too talks about avoidance strategies and divide them into: Topic avoidance (the learner does not talk about concepts for which the vocabulary or other meaning structure is not known) and message abandonment (the learner begins to talk about a concept but is unable to continue due to lack of meaning structure, and stops in mid-utterance).

g. Non-verbal strategies.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
14	14	16.8	22.4	27.1	19.6
15	5.6	21.5	25.3	26.2	21.5

Table7: Students' use of non-verbal strategies.

Non-verbal strategies are not widely used by second year learners of English. Only 27.1٪ make eye-contact when talking and 26.2٪ use gestures or facial expressions to give hints and help the listener

guess what they want to say. To compensate for the unavailable lexical items, language learners tend to use nonverbal means to communicate the meaning of their intended message as effective and successful face-to- face oral communication encompasses both verbal and nonverbal strategies. The table below shows non-verbal strategies incorporated by different researchers in their communication strategies taxonomies.

Table8: Non-verbal strategies in communication strategies taxonomies

Scholars	Non-verbal strategy	Description
Tarone (1977,pp.197- 199)	Mime	The learner uses a nonverbal device to refer to an object or event (e.g. and everybody says (clap hands)
Faerch and Kasper (1983,pp.52- 3)	Non-linguistic compensatory strategy as achievement strategies	The learner attempts to solve a communicative problem by expanding their communicative resources.
Poulisse (1993,pp.180- 183)	Reconceptualization strategies	The speaker may opt for gestures rather than speech or a combination of speech and gestures.
Dornyei and Kormos, (1998,pp.359- 361)	Indirect appeal for help	Trying to elicit help from the interlocutor indirectly by expressing lack of a needed L2 item either verbally or nonverbally (e.g. I don't know the name …' rising intonation, pause, eye contact)

h. Attempt to think in English.

Number of strategy	Never true	Generally not true	Somewhat true	Generally true	Always true
1	11.2	20.6	17.7	39.3	11.2
2	4.7	11.2	38.3	33.6	12.1

Table9: Students' use of attempt to think strategies.

A rate of 39.3% of the students tend to think in their native language and then construct the English sentence. 33.6% make a link between their prior knowledge and the new one to interact correctly. Oxford (1990,pp.82-85) calls these strategies analyzing and reasoning strategies which may help learners to use logical thinking to understand and use the grammar rules and vocabulary of the new language. The EFL student can use deductive reasoning to derive hypothesis from his prior knowledge and apply it in the new language. Sometimes the use of this strategy may result in overgeneralization errors and thus lead to inaccuracy. Translating strategy, which occurs mainly among beginners, can provide the wrong interpretation of target language material if word-for word (verbatim) translation is used.

4.2 Analysis of the overall strategies. Based on the outcomes of the data analysis, the overall communication strategies used by the students are presented using mean and rank as shown in Figure below

Category name	Number of participants	Mean	Rank
Social affective strategies	107	3.69	2
Fluency-oriented strategies	107	3.63	3
Negotiation for meaning strategies	107	3.49	5
Accuracy-based strategies	107	3.84	1
Message reduction strategies	107	3.59	4
Non-verbal strategies	107	3.28	6
Message abandonment	107	2.78	8
Attempt to think in English	107	3.27	7

Table10: The overall speaking strategies.

As illustrated in the above table, the most used strategies while speaking with others is 'accuracy-based strategies' (I correct myself when I notice that I have made a mistake) with the average

of 3.84%, followed by 'social affective strategies' (I try to enjoy the conversation) (X = 3.69), and 'fluency-oriented strategies' (I take my time to express what I want to say) (mean =3.63). In this regard, the least used strategies as reported by respondents is 'message abandonment strategies' (X = 2.78), where only few of them agreed that they abandon the verbal plan or give up when they fail to make themselves understood. This type of negative strategies is common among low-proficiency level speakers of foreign language. Those learners lack strategic competence and have no choice but to end the interaction.

Conclusion.

The results of this research show that learners are aware of the importance of achievement strategies and try to use them to achieve the intended level of proficiency. Learners vary between social affective strategies, accuracy strategies and fluency oriented strategies to cope with their speaking deficiencies. In contrast, avoidance strategies mainly message abandonment ones are significantly reported by a small number of participants, who may be the low proficiency learners.

Based on the results of this study, we recommend the teachability of communication strategies. EFL teachers should raise learners' awareness of these strategies, include them as part of their teaching curriculum, and design classroom activities that had better promote the activation of such strategies.

References

-Abunawas, S.N.(2012). Communication strategies used by Jordanian EFL learners. Canadian Social Science Vol. 8, No. 4, 2012, pp. 178-193

-Bialystok, E. (1990). Communication strategies. Oxford Blackwell

-Delamare, B. (1998). Communication strategies of English-speaking learners of -French on a business studies course. MA dissertation. Dublin city university school of applied language and intercultural studies

-Dornyei, Z & Scoot, M.L. (1997). Review article. Communication strategies in a second language: definitions and taxonomies. Language learning 47:1. 173-210

-Dörnyei, Z and Kormos, J.(1998)‖Problem-solving mechanisms in L2 communication: A psycholinguistic perspective. Studies in Second Language Acquisition, vol 20, . 349-385

-Dornyei, Z. (1995). On the teachability of communicative strategies. TESOL QUARTERLY Vol. 29, No. 1,

-Faerch, C., & Kasper, G. (1983). Plans and strategies in foreign language communication. In Faerch & Kasper (Eds.), Strategies in interlanguage communication (pp. 20-60). London: Longman

-Frewan,A. (2015). An exploration of EFL teachers perceptions of the teaching of CSs. PhD Thesis. University of Sheffield. School of education

-Grenfell, M. & Harris, V. (2002). Modern languages and learning strategies. In theory and practice. Routledge. Taylor & Francis group.

-Jamshidnejad, A. (2011). Developing accuracy by using oral communication strategies in EFL interactions. Journal of Language Teaching and Research, Vol. 2, No. 3, 530-536

-Lin, G.H.C. (2010). Strategies in interlanguage communication C. Faerch and G. Kasper. (Eds.). New York: Longman. 1983., Pp. xxiv+248. Foreign language studies. V.11, 123-125

-Nakahama, Y., Tyler, A., &Lier, L. V. (2001).Negotiation of meaning in conversation and information gap activities: A comparative discourse analysis. *TESOL Quarterly, 35,* 377—405.

-O'Malley, J.M. & Chamot, A.U. (1990). Learning strategies in second language acquisition. Cambridge University press.

-Oxford, R. (1990). Language learning strategies: what every teacher should know. New York: new bury house.

-Pica, T., Holliday, L., Lewis, N., Berducci, D., & Newman, J. (1991). Language learning through interaction: what role does gender play? Working papers in educational linguistics (WPEL),6, 51-83

-Poullise,N.(1993). A theoretical account of lexical communication strategies. The Bilingual Lexicon, 157-189

-Rastegar, M. & Gohari, S.S.M. (2016). Communication strategies, attitude, and oral output of EFL learners. A study of relations. Open journal of modern linguistics,6, 401-419

-Tarone, E. (1977) .Conscious communication strategies in interlanguage: a progress report. ‖ On TESOL' 77: Teaching and Learning ESL D. Brown, C. Yorio and R. H. Crymes (Eds), Washington D.C.: TESOL.,. 194-203.

-Tarone, E. (1980). Communication strategies, foreigner talk and repair interlanguage. Language learning,30, 417-431

-Yaman, S., Irgin, P & Kavasoğlu, M 《2013》. Communication strategies: implications for EFL university students. Journal of educational sciences research,vol 3, N.2, 155-168

APPENDIX 1

Direction: Please read the following items and choose a response.

Strategies for coping with speaking problems

Questions	**Never or almost never true for me**	**Generally not true of me**	**Somewhat true of**	**Generally true of**	**Always or almost always true of me**
1. I think first of what I want to say in my native language and then construct the English sentence.					
2. I think first of a sentence I already know in English and then try to change it to fit the situation.					
3. I use words which are familiar tome.					
4. I reduce the message and use simple expressions.					
5. I replace the original message with another message because of feeling incapable of executing my original intent.					
6. I pay attention to grammar and word order during conversation.					
7. I try to emphasize the subject and the verb of the sentence.					
8. I change my way of saying things according to the context.					
9. I take my time to express what I want to say.					
10. I pay attention to my pronunciation.					
11. I try to speak clearly and loudly to make myself heard.					
12. I pay attention to my rhythm and intonation.					
13. I pay attention to the conversation flow.					
14. I try to make eye-contact when I am talking.					
15. I use gestures and facial expressions if I cannot communicate how to express myself.					
16. I abandon the execution of a verbal plan and just say some words when I do not know what to say.					
17. I correct myself when I notice that I have made a mistake.					
18. I notice myself using an expression which fits a rule that I have learned.					
19. While speaking, I pay attention to the listener's reaction to my speech.					
20. I give examples if the listener Does not understand what I am saying.					
21. I repeat what I want to say until the listener understands.					
22. I make comprehension checks to ensure that the listener understands what I want to say.					
23. I try to use fillers when I cannot think of what to say.					
24. I try to give a good impression to the listener.					
25. I do not mind taking risks even though I might make mistakes.					
26. I try to enjoy the conversation					
27. I leave a message unfinished because of some language difficulties.					
28. I try to relax when I feel anxious.					
29. I actively encourage myself to express what I want to say.					
30. I try to talk like a native speaker.					
31. I ask other people to help when I can't communicate well.					
32. I give up when I cannot make my message understood.					

Année 2019 Vol 16 N° 02 p p 197-207

L'analyse de la visée argumentative dans le discours oral de Tariq Ramadan Cas de la conférence La famille : de l'idéal à la réalité ; des étapes, des exigences, un djihad.
The analysis of the argumentative aim in Tariq Ramadan's oral speech. The case of the conference: the family: from ideal to reality, steps, requirements, jihad.

Date de réception : 04/05/2018 Date d'acceptation : 13/06/2019

Mohammed Mekhnache*, Université Med Khider - Biskra
moha001958@gmail.com
Karima Zerouali, Université Med Khider - Biskra
karima_zerouali@yahoo.fr

Résumé

Le constat que l'on pourrait se faire est que l'étudiant de langue étrangère, le FLE en particulier, est parfois dans l'incapacité d'analyser un discours produit en situation réelle, sans recourir à des reformulations du même discours. Notre souci, à travers cette modeste contribution, est de permettre à l'étudiant *d'exploiter* ses *acquis théoriques et ses compétences communicatives par le biais de l'analyse du discours. Afin de répondre aux questions de départ qui nous paraissent contemporaines, nous avons exploité un des discours de l'islamologue Tariq Ramadan, comme étant un corpus oral authentique, pour appliquer les techniques d'analyse du discours et étudier sa visée argumentative. Pour rendre à l'enseignement/apprentissage du français langue étrangère son utilité professionnelle et sociale, il nous parait que l'intégration de l'analyse du discours, dans ce processus, serait le moyen idéal qui favoriserait l'application de diverses théories, qui, s'intéressant à la langue comme objet d'étude, leur donnera du sens.*

Mots clés : Discours oral, analyse du discours, visée argumentative, modalisateurs, analyse argumentative.

Abstract

We notice that the student of French as a foreign language is incapable to analyze a speech produced in a real situation, without resorting to reformulations of the same speech. Our concern, through this modest contribution, is to allow the student to exploit his theoretical knowledge and his communicative skills by means of discourse analysis. We make use of one of the speeches of the islamologue Tariq Ramadan, as being an authentic oral corpus, to apply the techniques of discourse analysis and to study its argumentative aim. To return to education/ learning of French as foreign language with its professional and social utility, it seems that the integration of discourse analysis into this process would be the ideal way since it promotes the application of various theories, which focus on the language as the main object of study, to give meaning

Keywords: speech oral, discourse analysis, aimed argumentative, modalities, argumentative analysis.

الملخص

نلاحظ أن متعلم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية غير قادر على تحليل خطاب ينتج فى واقع الأمر ، دون اللجوء إلى إعادة صياغة نفس الخطاب. وغايتنا من خلال هذا العمل المتواضع هو السماح للمتعلم باستغلال معارفه النظرية ومهاراته التواصلية اثناء تحليل الخطاب .و للإجابة على (أسئلة المغادرة) التى تبدو لنا أنها معاصرة ، سلطنا الضوء على واحد من خطابات الإسلامى طارق رمضان كخطاب شفهى سعيا منا الى تطبيق تقنيات تحليل الخطاب و دراسة هدفها الجدلى. وبهدف إعطاء لتعليم / تعلم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية فائدة مهنية واجتماعية ، ارتأينا بأن دمج تحليل الخطاب ، فى هذه العملية ، سيكون الوسيلة المثلى التى تحفز تطبيق النظريات المختلفة ، التى تهتم باللغة باعتبارها موضوع الدراسة ، لأنها تعطى معنى

الكلمات المفاتيح: خطاب شفاهي ، تحليل الخطاب جدلي المدللين ، تحليل جدلي ، هدف

* L'auteur correspondant

Introduction

Chaque personne est quotidiennement exposée à de nombreuses situations discursives auxquelles elle participe ou non, sans qu'elle en soit nécessairement consciente. Tout discours a du sens et une finalité : avoir une influence sur l'auditoire. C'est pourquoi toute activité discursive est porteuse d'une dimension argumentative qui vise à faire adhérer l'auditoire à une opinion ou à une façon de voir le monde.

Ces derniers temps, le discours constitue une unité interdisciplinaire et l'analyse du discours est la théorie qui s'intéresse à cette unité et qui fait appel à diverses compétences. Elle a toujours été à la disposition de plusieurs autres disciplines (sciences politiques, sciences humaines, sociologie, linguistique, psychologie, etc.). Elle est très vague et a des liens avec plusieurs théories (la pragmatique, la rhétorique, l'énonciation, la stylistique, l'argumentation, etc.). Mais la théorie, qui mérite qu'on lui prête une grande attention dans ce présent travail, est celle de l'argumentation, parce qu'elle intervient pour dominer tout fonctionnement discursif, au point que tout est devenu argument dans les discours, explicitement ou implicitement.

Aujourd'hui, l'enseignement des langues étrangères s'intéresse de plus en plus aux compétences communicatives langagières ; il fait référence aux approches communicatives et actionnelles, ou comme le mentionne Cl. Bourguignon (2010), cité par J-P Robert & Co (2011, p. 94), « l'approche communicationnelle ». Pour ce faire, il est nécessaire qu'il s'ouvre sur les autres disciplines. Il faudrait intégrer la notion du discours dans les différents cycles (moyen, secondaire, universitaire) pour préparer l'étudiant à affronter cette unité dans les situations de communications réelles.

I- Méthodologie

Le phénomène observé, qui constitue notre constat, est que la majorité des étudiants en didactique du français langue étrangère (désormais FLE) n'arrivent pas à analyser et interpréter un discours oral ou écrit dans cette langue qui est censée être la "leur". Autrement dit, l'étudiant de FLE n'utilise pas d'une manière avantageuse les différentes théories acquises durant sa formation, ce qui engendre des lacunes au niveau de sa performance. Pour cette raison, nous nous sommes posé plusieurs questions :

- Que fait-on de toutes les théories apprises durant cette formation ?
- Quel est l'enjeu d'intégrer l'analyse du discours à la didactique du FLE ?
- Comment l'analyse du discours peut-elle servir la didactique des langues étrangères ?
- Comment le processus argumentatif est-il devenu une partie intégrante de tout fonctionnement discursif ?

Toutes ces questions convergent vers notre principale problématique, à savoir le rôle de l'analyse du discours dans le décèlement, la découverte de la visée argumentative dans un discours oral.

Afin de répondre à ces questions et à d'autres qui pourraient surgir au cours de notre chevauchée scientifique, nous proposons deux hypothèses que nous allons confirmer ou infirmer à la fin de notre travail :

- L'analyse du discours permettrait à l'étudiant, d'exploiter et de rendre applicables ses compétences discursives et langagières.
- L'analyse du discours aiderait à étudier les stratégies rigoureusement argumentatives dans le discours oral par le biais des modalisateurs argumentatifs.

A travers cette modeste contribution, nous désirons, en premier lieu, intégrer et rendre abordable la théorie de l'analyse du discours oral en didactique de FLE. Cette théorie fait appel aux compétences linguistiques (grammaticales, lexicales, sémantiques), sociolinguistiques, pragmatiques, communicatives langagières, analytiques, etc., qu'il faudrait savoir exploiter lorsqu'il s'agit d'analyser un discours en langue étrangère. En second lieu,

nous cherchons à étudier les stratégies argumentatives dans le discours oral. Pour atteindre ces objectifs, il faut aborder et croiser ces théories dans notre travail pratique.

1- Discours et analyse du discours

Il est évident qu'il n'y ait pas de terme plus polysémique que celui de « discours », parce que son usage présente plusieurs sens dans sa diversité d'emploi. Etymologiquement, le terme « discours », issu du latin «*Discursus* », signifie « *action de courir çà et là* ». Sa première apparition en français est en 1503.

Il est inévitable de ne pas parler de discours en didactique des langues étrangères, parce que ce terme a toujours fait l'objet de nombreuses études. J.P. Robert le représente comme un terme qui est toujours pris en compte par les méthodes SGAV, « les exercices qu'elles proposent servent davantage à améliorer les connaissances des élèves qu'à les initier au discours qu'illustre un texte » (Robert, 2009, p.77), et aussi par l'approche communicative. Cette dernière fait la distinction entre discours oral et discours écrit. Elle propose dans les manuels des exercices sur les situations de communication, les types et les modes d'organisation de discours (les intentions énonciatives du locuteur, les registres de la langue).

En ce qui concerne l'analyse du discours, Selon D. Maingueneau (2014, p.10), l'expression « analyse du discours » est apparue pour la première fois dans l'article intitulé « *Discourse analysis* » du linguiste distributionnaliste Z.S. Harris en 1952. Mais les questionnements qui sont indépendants de l'analyse du discours ne sont apparus que dans les années 1960. Parmi les lieux principaux du développement de l'analyse du discours, on cite l'Amérique, la France et l'Angleterre.

Le même auteur ajoute aussi que c'est à partir des années 1980 que l'analyse du discours a possédé un champ de recherche propre à elle, et a constitué un espace véritablement mondial. En France, l'analyse du discours s'est définie, pour la première fois comme une discipline à la fois théorique et méthodologique qui se fondait sur le structuralisme.

Parallèlement, dans les années 1960, tout comme la naissance de l'analyse du discours et sous un autre toit, s'est développée une autre discipline, la linguistique textuelle, qui vise à « dégager des régularités au-delà de la phrase, fournissait aux analystes du discours des instruments précieux pour appréhender la structuration des textes. » (Maingueneau, 2014, p.12). Et pourtant, ces deux nouvelles disciplines ne sont pas appliquées immédiatement : « l'analyse transphrastique utilise encore les outils de l'analyse phrastique » (Sandré, 2013, p.22). Cela veut dire que le développement de l'analyse du discours nécessite plus de temps et cela dépendrait des résultats de recherches des analystes du discours qui étaient à l'origine inscrits dans d'autres disciplines (linguistique, sociologie, histoire, philosophie,…). Ces analystes se sont réunis grâce à leurs intérêts aux phénomènes langagiers dans leurs contextes.

D'après Sandré (2013, p. 23), le courant de cette nouvelle idée s'est inscrit dès le début dans la pluridisciplinarité et le lien avec les sciences du langage, il s'agit du langage. Les différentes disciplines qui se sont intéressées à l'analyse du discours partagent le même intérêt pour le discours et la préoccupation du contexte.

2- Contexte

Le terme de contexte est défini par le Grand Robert (version numérique, 2010) comme « un ensemble de circonstances dans lesquelles s'insère un fait donné ». Cette définition n'est pas loin de celle qu'on donne au terme dans la situation de discours. Le Dictionnaire de l'analyse du discours, en ce qui le concerne définit ce terme comme suit :

« Le contexte d'un élément X quelconque, c'est en principe tout ce qui entoure cet élément. Lorsque X est une unité linguistique (de nature et de dimension variables : phonème, morphème, mot, phrase, énoncé), l'entourage de X est à la fois de nature linguistique (environnement verbal) et non-linguistique (contexte situationnel, social, culturel). » (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p.113).

Pour comprendre et analyser le discours, il faut l'inscrire et le placer dans son contexte. Ce contexte qui constitue l'interne et l'externe du texte, peut être concret comme il peut être abstrait : on doit le chercher avec précaution. Le discours reste un produit social. Cela explique que le contexte représente l'intention du locuteur, ses convictions, ses croyances, le lien entre le locuteur et son interlocuteur, etc. Kerbrat-Orecchioni (2002, p.11-12) a distingué deux types de contexte.

a- L'environnement discursif de l'énoncé (Le cotexte)

Ce premier type correspond au discours produit avant (cotexte amont) et au discours produit après (cotexte aval). Autrement dit, « Le contexte d'un élément discursif est son environnement textuel, à savoir ce qui le précède (cotexte antérieur) et ce qui le suit (cotexte postérieur) » (Detrie, 2001, p.68). Il dépend de la réalité interne du texte qui se produit entre les lignes où il joue le rôle d'élément de la compréhension du sens d'un énoncé.

b- L'environnement extralinguistique

Ce second type désigne la situation de communication, c'est-à-dire les éléments externes du discours qui sont directement liés à lui : « son auteur, son destinataire, le moment et le lieu où il est produit, ses objectifs, l'environnement social et culturel, les savoirs qu'il mobilise, etc. » (Sandré, 2013, P.24).

L'analyste du discours peut prendre en compte les deux types de contexte, l'un comme l'autre. Il n'y a pas de règles en la matière parce qu'il peut s'intéresser au cotexte et aux indices situationnels, ou inscrire le discours dans un ensemble discursif et situationnel plus large. Il est nécessaire de prendre en compte la qualité des données qu'il lui faut pour réussir son analyse.

3- Compétence et stratégies discursives

Tout locuteur doit avoir une bonne maîtrise de la langue par laquelle il va produire son discours, mais qu'il parle dans une langue saine ne suffit pas. Pour ce faire, nous nous sommes intéressés dans notre étude à la compétence discursive qui permet au locuteur de se déplacer et d'agir pendant et selon la situation discursive.

Selon le dictionnaire d'analyse du discours, cette notion de « compétence discursive » désigne « l'aptitude à maîtriser les règles d'usage de la langue dans la diversité des situations » (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p.113). En d'autres termes, le locuteur doit être capable de produire et d'interpréter un discours selon la situation et d'adhérer ses énoncés aux convictions de son interlocuteur. Cette compétence permet au locuteur de se positionner par rapport au contenu de son discours. Dans le même dictionnaire, cette compétence discursive est définie comme une compétence qui :

« Exige de tout discours qu'il soit apte à manipuler- reconnaitre les procédés de mise en scène discursive qui feront écho aux contraintes situationnelles*, ainsi que les savoirs de connaissance* et de croyance* supposés partagés et témoignant d'un certain positionnement* » (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p.113).

En analyse du discours, la notion de stratégie a plusieurs emplois et définitions, selon les différents courants de recherche. Après avoir présenté et étudié ces différentes définitions, nous proposons trois définitions, Charaudeau et Maingueneau (2002, p.594) : elles englobent et résument les définitions des autres chercheurs :

1) Les stratégies sont le fait d'un sujet (individuel ou collectif) qui est conduit à choisir (de façon consciente ou non) un certain nombre d'opérations langagières.

2) Parler de stratégies n'a de sens que par rapport à un cadre de contraintes, qu'il s'agisse de règles, de normes ou de conventions.

3) On aura intérêt à retenir les conditions émises par la psychologie sociale, à savoir qu'il faut un but, une situation d'incertitude, une visée de résolution du problème posé par l'intervention de l'incertitude et un calcul. »

Pour Charaudeau et Maingueneau (2002, p.594), l'espace de choix du locuteur est un espace où se développent trois types de stratégies :

a- Stratégies de crédibilité

Elles sont un enjeu qui vise à déterminer la position de vérité du sujet qui attribuerait au discours un caractère véridique et crédible. Dans la préparation de ce genre de stratégies, le locuteur détermine et évalue la certitude du contenu de son discours. Les principaux modalisateurs qui véhiculent ces stratégies sont par exemple : certainement, en vérité, évidement, réellement, …

b- Stratégies de légitimation

Elles sont un enjeu qui *« vise à déterminer la position d'autorité du sujet »*. Dans beaucoup de situations, le locuteur se trouve confronté au besoin de légitimer son discours. Aussi doit-il prouver le droit de tenir sa parole pour que son destinataire puisse comprendre la légitimité de sa réclamation. Parmi les procédés qui participent à la réalisation de ces stratégies, on cite l'autoréférence (se référer à son statut) et la recherche de parenté idéologique.

c- Stratégies de captation

Elles sont un enjeu qui vise à « faire entrer le partenaire de l'échange communicatif dans le cadre de pensée du sujet parlant » (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p.495). Elles consistent à exercer le charme sur l'interlocuteur en créant chez lui l'illusion d'être adhéré et fait pour un groupe ou une communauté. Tout se joue dans le jeu de l'émotion.

Parmi les procédés utilisés dans ces stratégies de captation, on cite la fabulation, qui est une représentation ou une version imaginaire d'un ensemble de faits comme une réalité vécue ; la recherche de connivence, « qui est l'acte de postuler des liens affectifs ou communautaires avec l'allocutaire » (Charaudeau et Maingueneau, 2002, p.495), et la mystification, qui consiste à tromper et abuser dans son discours en s'identifiant à des figures historiques.

II- Constitution du corpus

1- Méthode de travail

L'objectif de cette recherche consiste à rendre abordable la théorie de l'analyse du discours dans la classe de la didactique de FLE, pour que l'étudiant puisse exploiter et appliquer les différentes théories acquises pendant sa formation. Nous avons opté pour deux méthodes de travail.

La première est analytique et consiste à analyser le discours d'un islamologue en nous appuyant sur des éléments théoriques déjà étudiés dans ce qui a précédé. Nous avons présenté la vidéo à l'échantillon deux ou trois fois afin qu'il puisse saisir le contenu. Ensuite, nous avons mis le transcrit de cette vidéo à sa disposition pour lui faciliter l'analyse. Cette analyse a pour objectif d'étudier le raisonnement et la dimension argumentative d'un discours religieux.

La deuxième méthode est comparative. Elle constitue la phase terminale de notre recherche. Nous avons choisi cette méthode pour faire une comparaison entre l'analyse du corpus réalisée par les étudiants non encore initiés à ce genre d'activité, avec notre modeste analyse.

À la fin de ces deux méthodes, nous comptons faire un bilan qui représente les points de divergences et de convergences entre les différents modèles d'analyse. Ce bilan nous a aidés à répondre à notre principale problématique en confirmant ou en infirmant nos hypothèses proposées au début de notre travail.

2- L'échantillon

Notre échantillon est constitué de dix étudiants du département de français à l'université Mohamed Khider de Biskra, qui ont accepté de participer à notre expérimentation qui leur demande d'analyser le corpus selon des critères que nous avons précisés. Deux problèmes majeurs ont entravé le bon déroulement de cette expérimentation : la non disponibilité de tous les étudiants de Master 2 et surtout le fait qu'ils n'aient pas été très coopératifs pour des raisons que nous jugeons faibles et contestables : l'incapacité d'analyser un discours, l'incompétence au niveau de la langue, ne pas avoir le temps, …

Le tri de l'échantillon que nous avons interrogé est soumis à un seul critère que nous avons pris en considération est que l'interrogé soit un

étudiant en didactique du FLE en deuxième année Master à l'université Mohamed Khider de Biskra. Nous avons opté pour cette sélection que nous estimons qualifiée et performante, et qui s'adapte parfaitement à notre objectif de recherche.

En effet, à la fin de son parcours universitaire, il est nécessaire que l'étudiant soit compétent et capable d'analyser un discours en FLE tout en exploitant les connaissances théoriques acquises durant ses années d'études. Cette expérimentation ne reflète pas nécessairement son niveau et sa performance, mais surtout ses lacunes et son incapacité d'appliquer ce qui est théorique.

3- Présentation du corpus

Il s'agit d'un discours oral exposé lors d'une conférence. Ce discours est disponible sous forme d'une vidéo sur le YouTube, audio sous forme d'un mp3 sur les sites de téléchargement, ou plus encore sous forme de transcrit dans un recueil[1] (conférences transcrites et éditées avec l'aimable autorisation de M. Tariq RAMADAN) qui rassemble plusieurs conférences du même orateur.

Le choix de ce conférencier est dicté par le fait qu'il soit (à un certain moment du moins) le représentant de l'intelligentsia musulmane le plus controversé en Occident. Sa maîtrise de la langue, ses prises de positions pour défendre l'Islam et les musulmans en Europe, essentiellement, ses débats toujours enflammés avec d'éminentes personnalités occidentales (Edgar Morin, Nicholas Sarkozy, Alain Juppé, pour ne citer que ceux-là) et surtout le contexte dans lequel vit la famille musulmane en Occident, nous ont poussés à faire ce choix.

Nous avons opté pour l'analyse du discours oral qui se présente sous forme d'une vidéo téléchargée du YouTube[2]. La vidéo dure une heure de temps, mais nous avons limité le discours à 16 minutes pour que le discours soit mesurable et prêt à être étudié dans cette recherche débutante.

Comme signalé plus haut, ce corpus a été exposé à notre échantillon plusieurs fois afin qu'il puisse le comprendre et noter ce que nous lui avons demandé de réaliser. Nous avons fait écouter l'extrait choisi de ce discours deux ou trois fois, et ce n'est qu'après que nous lui avons remis le transcrit de cet extrait pour l'aider à se rappeler les paroles utilisées.

4- Type d'allocution du discours de la conférence

La conférence est une sorte de rencontre et de conversation entre des personnes dans laquelle il y aura une confrontation et un échange d'idées et d'opinions (scientifiques, philosophiques, littéraires, politiques, etc.). L'organisation de ce genre de rencontre est formelle ; les participants se préparent convenablement pour la conférence. Il est courant qu'il y ait des conférences permanentes qui se répètent régulièrement pendant l'année. Le conférencier est souvent placé sur une estrade en face de son auditoire, tenant un micro pour que le public puisse l'entendre convenablement. Il réserve un temps pour les interventions de son public (questions-réponses).

La conférence choisie pour notre analyse est, comme signalé plus haut, une conférence présentée par le conférencier Tariq Ramadan. Elle s'intitule « La famille : de l'idéal à la réalité ; des étapes, des exigences, un djihad ». Elle vise un public francophone de L'Union des Organisations Islamiques de France (dans sa 25ème rencontre annuelle des musulmans de France, en 2008).

Dans son discours, Ramadan est l'énonciateur, l'orateur, celui qui parle ou produit le discours. C'est lui qui rassemble ses idées, ses connaissances et ses convictions en un discours bien organisé (le déroulement des idées directrices) pour le transmettre à son public. Dans cette conférence, avec son public (ses auditeurs) présent dans la salle, il n'y a qu'une communication : elle est unilatérale et sans réciprocité. Seul le conférencier parle : il s'adresse au public qui ne réagit qu'en applaudissant. Cette conférence s'inscrit dans un type de discours appelé « discours monologal ». Notre analyse doit prendre ces éléments en considération.

5- Stratégies discursives chez Tariq Ramadan

Connu par sa puissance discursive et sa capacité de convaincre, Tariq Ramadan ne traite dans ses conférences que le sujet de l'Islam et sa réalité.

L'extrait que nous présentons ici dure quinze minutes. Dès les premiers instants, l'orateur commence par présenter son sujet : « *le sujet d'aujourd'hui est le sujet qui a été choisi autour de la famille.* »

Destiné à un public majoritairement musulman, le conférencier entame ses propos en s'adressant à son auditoire en employant le pronom personnel "vous" : « *j'ai voulu avec vous faire un voyage* ». Ce n'est que par la suite qu'il rend la relation avec le public plus proche et plus intime en utilisant le "nous" et le "on". Ceci est un signe de l'importance qu'il lui accorde en partageant avec lui ce « voyage ». L'objectif étant de faire une communion entre la vie du Prophète, modèle idéal d'une vie dans le bon chemin - celui de Dieu -, et la réalité de la vie d'aujourd'hui, où souffrance et tristesse des membres de la même famille sont de mise.

Ayant une très bonne maîtrise de la langue, il s'en sert pour persuader et convaincre les plus récalcitrants d'entre ceux qui l'écoutent. Pour ce faire, il n'utilise pourtant que des mots simples, des phrases courtes : il adapte ainsi son discours en prenant en considération la variété intellectuelle, les capacités de compréhension et la divergence au niveau des compétences linguistiques chez son public.

En outre, il use de beaucoup de sincérité et de vérité dans ses propos, éléments dictés par le bon sens et la religion, en les (ses propos) étayant par des histoires, celles du Prophète et de ses compagnons, en particulier.

6- Visée argumentative dans le discours de Tariq Ramadan

La visée argumentative dans le discours de Tariq Ramadan est visible dans toutes les explications et les illustrations qu'il donne à son public.

Il aborde le sujet de la famille et tente de trouver des solutions aux sempiternels problèmes relationnels auxquels le musulman fait face quotidiennement. Il vise aussi à démontrer que si l'on veut améliorer la vie de tous les jours et avoir de bonnes relations au sein de la famille, l'unique exemple à suivre est à puiser dans le Coran et la Sunna.

« la famille, dit-il, c'est un cadre, mais ce qui donne sens au cadre / ce sont les sentiments qui le façonnent et / c'est la spiritualité qui lui donne la force // quand nous revenons au Coran / il nous est dit / **dis / si vous aimez Dieu / suivez-moi / Dieu vous aimera //** cette relation d'amour / elle est partout dans le sens du Coran / elle est partout dans la famille // le Prophète (que le salut et la bénédiction soient sur lui)/ on le suit non parce qu'il nous est dit / comme un ordre formel qu'il faut le suivre / mais parce que dans le fait de le suivre / il y a un rapprochement avec Allah qui est une question de / **dis / si vous aimez Dieu / suivez-moi / Dieu vous aimera /** et c'est ça le sens de / **vous avez dans le Prophète de Dieu / le meilleur modèle /** le fait due dans le Coran il soit dit / **il est dans l'exemple du Prophète le meilleur modèle /** ce n'est pas pour le meilleur modèle dans les formes / c'est le meilleur modèle dans le fond / dans le sens et dans l'amour / et ça **il faut toujours s'en rendre compte construire une famille comme on suit le Prophète** // »

Cet extrait est donné à titre illustratif pour dire que l'objectif de l'orateur est de convaincre son public à suivre le Prophète en adaptant sa vie à la leur. Il fait appel aux Hadiths pour illustrer ses propos en les récitant d'abord en arabe pour leur donner plus de valeur rhétorique, stylistique, avant de procéder à leur traduction.

D'autres extraits ont été exploités, mais la nature de ce genre d'écrit ne nous permet pas de tout présenter. En somme, il s'agit de dire que l'objectif premier chez l'orateur réside dans le fait de faire saisir l'importance que revêt la famille dans la vie

quotidienne de chaque musulman, et que le meilleur exemple est donné par le Prophète.

Aussi a-t-il employé des mots simples, des phrases courtes et usé judicieusement des techniques de l'argumentation pour convaincre. Les arguments sont présentés du plus faible au plus fort; les modalisateurs sont avancés en fonction du type du discours qu'il tenait, entre autres techniques évidemment.

7- Analyse des productions des étudiants

Nous reproduisons ici, à titre d'exemple, un essai dans lequel l'étudiant a tenté de répondre aux consignes de départ, à savoir écouter un enregistrement sonore (une vidéo) et sa transcription pour saisir le discours en question. Il s'agit pour l'essentiel de vérifier chez les étudiants, leur capacité à découvrir le discours, son type, son genre et sa visée, en comparant leurs réalisations aux paramètres de l'analyse, à savoir la présentation du corpus, le raisonnement du locuteur, l'exploitation de la langue, les arguments et les exemples, et enfin la technique d'analyse.

Texte de l'étudiant :

« *Tariq Ramadan introduit déjà sa conférence avec des formules islamiques pour montrer déjà de quel point de vu il va aborder le sujet qui importe qui est la famille.*

Toute introduction faite, il entame directement le sujet dont il veut parler a savoir la famille en islam et dans les temps moderne.

La façon de parler de Tariq Ramadan, se base toujours sur la logique de l'interprétation islamique et moderne de tous ce qui est religieux, en évoquant les point important comme le fait de prendre le prophète comme model, mais il enlève l'ambiguïté déjà en disant que le suivre n'est pas juste parce que c'est le prophète, mais plutôt parce que c'est la première personne qui a appliquer les préceptes qu'il prêchait.

Tariq Ramadan aime faire rêver dans cette conférence, c'est ainsi le meilleur moyen d'affecter les gens émotionnellement surtout, parce que son but n'est pas de juste faire sa d'affecter conférence et partir, mais il cherche à ce que les spectateurs s'identifie a ses paroles en les justifiant avec des références coranique, pour qu'elle soient plus logique à appréhender et ainsi être appliquer plutard. »

Ce que nous pouvons déduire de ce produit et des autres, est que l'étudiant procède de manière exclusive à la reformulation du contenu proposé. Il dissimule ainsi son analyse en reproduisant les idées principales de ce corpus. Il ne s'est pas servi de cette langue étrangère et ses théories linguistiques. Il ne s'est même pas intéressé à la place et au rôle des mots utilisés dans le discours et dans ce contexte, avec ce public précis. En outre, il n'a pas respecté la consigne qui lui demande de dégager les arguments qui figurent dans ce corpus et le raisonnement du locuteur. Ce qui nous confirme alors que dans ce discours argumentatif oral, l'absence des connecteurs logiques a certainement joué un rôle négatif sur les produits de notre échantillon. Autrement dit, l'étudiant n'a pas pu trouver des arguments, vu son incapacité analytique. Il est simplement enfermé dans l'idée initiale et basique de l'argumentation (thèse, antithèse, arguments, connecteurs logiques et exemples). Ses informations, limitées de cette théorie, ne lui ont pas servi, il n'a pas pu pas aller plus loin avec ses connaissances restreintes. Cela explique que l'étudiant n'est pas au courant que le processus argumentatif constitue la majorité de nos discours oraux et écrits, que ce processus peut se dérouler de plusieurs façons, implicites ou explicites.

Nous constatons un déséquilibre au niveau de ces produits que nous jugeons superficiels, et qui ne reflètent aucun effort personnel de la part de notre échantillon. Quel que soit le niveau de maîtrise de la langue, l'échantillon reste incapable d'analyser un discours oral ou écrit, et ce quel qu'en soit le type. L'échantillon fait des va-et-vient dans sa description et analyse; il ne cesse de reformuler ce que l'orateur a dit dans cette conférence.

Nous voulons, par le tableau ci-dessous, montrer les points de convergences concernant les éléments principaux de l'analyse de notre corpus.

Analyse du corpus : tableau comparatif

Les points à comparer	Notre analyse	L'analyse de l'échantillon
Présentation du corpus	Identification et une explication profonde du discours, son type, son genre, le public visé et dans quelle situation et occasion il a été exposé (le contexte).	L'échantillon ne s'est pas intéressé au genre du discours, ni au contexte. Il n'accorde pas de l'importance à l'environnement extralinguistique.
Raisonnement du locuteur	Prendre en considération le rapport entre le locuteur et le public.	Ignorance du raisonnement et de la visée du locuteur de ce discours religieux.
Exploitation de la langue	- Explication de la raison de parler une langue simple par le locuteur. - Prendre en considération les modalisateurs argumentatifs (adverbe, verbe, prépositions,...)	- Pas le moindre commentaire sur la langue utilisée. - Pas d'exploitation au niveau de la langue utilisée. - Reproduction de l'idée générale du discours.
Arguments et exemples	Identification de différents arguments et l'objectif de chacun. Présence d'exemples tirés du discours.	Absence d'exemples et d'illustrations.
Technique d'analyse	Une analyse planifiée qui suit un ordre bien déterminé et vise à aborder tous les points qui sont en rapport avec l'analyse du discours.	Un chamboulement des idées qui reflète l'incapacité d'analyser et de suivre une méthode précise.

Les auteurs

8- *Synthèse*

L'analyse du discours repose sur des étapes importantes : il faut d'abord identifier son corpus (oral ou écrit) et déterminer le genre du discours qui va être étudié (religieux dans notre cas). Nous proposons cette méthodologie qui permet à l'étudiant analyste de définir son corpus facilement en s'appuyant sur le contexte et la situation dans laquelle le discours a été produit.

Ensuite, il faut passer à l'étape de la collecte des données. Pour analyser tel ou tel discours, il faut prendre ce dernier tel qu'il est en tenant en compte la situation extralinguistique pour une analyse fiable. Ces deux étapes sont nécessaires pour analyser n'importe quel discours. Par la suite, il serait préférable de préciser l'angle sous lequel le discours sera analysé. Comme dans notre expérimentation, nous nous sommes intéressés à la visée argumentative dans le discours oral, ce qui nous a obligé d'étudier tout ce qui nous parait argument et ayant un rapport avec l'argumentation (modalisateurs argumentatifs, arguments, positionnement du locuteur). Nous avons prêté une grande attention aux propos du locuteur, à tout ce qu'il a dit et utilisé comme paroles, ses points de vue, ses arguments, son positionnement par rapport à son auditoire, …

Garder à l'esprit la problématique et l'objectif de cette recherche est le plus essentiel dans cette analyse. Ces deux éléments nous ont aidés à orienter l'analyse, parce que le but de toute cette expérimentation est de répondre à la problématique de notre travail de recherche. L'ensemble de l'analyse doit être représentatif par rapport au sujet de recherche.

Notre analyse est achevée, pourtant, il reste beaucoup à faire. C'est vrai que nous avons tracé un plan bien déterminé pour notre propre analyse, mais l'analyse du discours demande plus de compétences et d'efforts personnels de la part de l'analyste. Il se peut que nous ayons ignoré un détail ou une étape, mais nous avons fait l'analyse avec le peu d'expérience et d'informations que nous avons de cette théorie. Nous avons répondu à notre problématique de recherche par cette expérimentation pour atteindre notre objectif de

montrer le besoin de cette théorie dans notre parcours formatif et même dans notre vie quotidienne (dans les situations communicatives).

Conclusion

L'enseignement/apprentissage du FLE s'inscrit aujourd'hui dans les approches communicatives et actionnelles. Ces deux dernières s'intéressent aux compétences communicatives langagières de l'apprenant. Pour ce faire, nous proposons d'intégrer le discours (oral ou écrit) comme étant un corpus authentique qui sert à l'apprentissage du FLE. L'intégration de l'analyse du discours, pour penser la didactique du FLE, constitue la problématique qui fait l'actualité sur le terrain de recherche. Des colloques[3] et des séminaires visent à rassembler des chercheurs pour discuter cette problématique qui englobe les questionnements communs de l'unité de discours et les articulations entre l'analyse du discours et la didactique des langues. Cette problématique ouvre les portes à diverses études scientifiques qui cherchent l'actualisation des informations et l'adaptation des nouvelles théories d'apprentissages des langues étrangères.

Les résultats obtenus ont montré l'importance de l'analyse du discours, comment cette théorie rassemble et fait référence aux autres théories afin de rendre un discours, en langue étrangère, compréhensible sous ses divers angles. Il n'est pas question que l'analyse du discours ne soit pas utile pour le processus de l'enseignement / apprentissage des langues étrangères. Pour ce faire, nous rassemblons ses résultats en deux points :

- La nécessité d'intégrer l'analyse du discours dans la didactique du FLE pour rendre applicables et exploitables les autres théories (linguistique, pragmatique, rhétorique, sociolinguistique, etc., …).

- L'interdisciplinarité des théories, qui s'intéressent à la langue étrangère comme un objet d'étude, participe à la perfection des compétences (communicatives, discursives et analytiques, etc.), et de la compréhension (orale et écrite) chez l'étudiant.

Cette expérimentation est l'occasion de s'interroger sur les liens existant entre l'analyse du discours et la didactique des langues étrangères. Comment choisir des corpus d'analyse du discours qui puissent servir à la didactique des langues étrangères ? Comment l'analyse du discours permet à penser la didactique des langues étrangère ? Comment un discours, produit en situation réelle, peut constituer un corpus authentique qui fait agir les théories d'enseignement/ apprentissage des langues étrangères ?

Nous savons que l'exhaustion d'un travail de recherche est loin d'être parfaite, car il est souvent appelé à être corrigé. En ce sens, nous tenons à faire remarquer que notre travail de recherche est loin d'être achevé, étant donné qu'il y a bien des détails qui nous ont échappé et des pistes qui restent à explorer.

Bibliographie

- AMOSSY Ruth, (2012). *L'argumentation dans le discours.* Armand Colin, Paris
- CHARAUDEAU Patrick, MAINGUENEAU Dominique, (2002). *Dictionnaire d'analyse du discours*, Seuil, Paris
- DETRIE Catherine, SIBLOT Paul, VERINE Bernard, (2001). *Termes et concepts pour l'analyse du discours, Une approche praxématique,* Honoré Champion, Paris
- DUCROT Oswald, TODOROV Tzvetan, (1972). *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage,* Seuil, Paris
- KERBRAT-ORECCHIONI Catherine, (2002). *L'énonciation*, Armand Colin, Paris
- MAINGUENEAU Dominique, (2014). *Discours et analyse du discours*, Armand Colin, Paris
- MAINGUENEAU Dominique, (2002). *Analyser les textes de communication*, Nathan, Paris
- ROBERT Jean Pierre, (2009). *Dictionnaire pratique de didactique du FLE*, Ophrys, France
- SANDRE Marion, (2013). *Analyser les discours oraux*, Armand Colin, Paris
- SARFATI George-Elia, (2009). *Eléments d'analyse du discours,* Armand Colin, Paris

Références

1. Tariq RAMADAN, 2014, *Conférences*, El Borhane, Alger.
2. https://www.youtube.com/watch?v=EmF1rw0xYXc
3. *Analyse du discours et didactique des/en langues*, *problématiques, méthodes, articulations*, Colloque international, Université Bordeaux Montaigne, 12 et 13 mai 2016, Appel à communication. http://erssab.u-bordeaux3.fr/manifestations-scientifiques/manifestations-a-venir/76-analyse-du-discours-et-didactique-des-en-langues

The Gender Gap in the Algerian Learners' Academic Achievements: The Case of the BEM Exam in Bordj Bou Arreridj

Date of reception: 15/01/2019 Date of acceptance: 13/06/2019

Riadh Boukhetala, Constantine 1 University
riadhbba@gmail.com

Abstract

The gender factor can be taken as a variable in comparative studies when dealing with students' achievements at schools. This study aims, basically, at investigating the status of the gender gap in Algerian learners' academic achievements. The present paper focuses on a population consisting of 32839 fourth year middle school pupils of the wilaya of Bordj Bou Arreridj in the official exam taken at the end of the middle school level (BEM) from 2015 to 2017. The results revealed that female learners outperform males in almost all subjects of study and in the overall success rates. This study, therefore, will serve as a cornerstone for further research seeking an understanding of the relationship between learners' academic outcomes and learners' gender in larger populations.

Key Words: Gender gap, learners' gender, academic achievements, BEM exam, case study.

Résumé

La question du sexe *de* l'apprenante est *considérée comme* l'un des paramètres primordiaux que l'on doit prendre en considération *dans les études comparatives portant sur les résultats scolaires*. Sur cette base, *La présente* recherche *vise essentiellement* l'étude *de la situation* de l'écart des *résultats scolaires* obtenus par les apprenants des deux sexes, à savoir ceux des filles et ceux des garçons. *L'article* en question tend à analyser *les résultats* d'un groupe-échantillon composé *de 32839* apprenants des deux catégories *de* la 4e *année moyenne* dans *la wilaya de Bordj Bou Arreridj (Algérie)* lors du brevet (B.E.M) des années scolaires consécutives suivantes : 2014/*2015*, 2015/2016 *et* 2016/*2017*. En effet, *Les résultats* requis *ont* démontré *que* le taux de réssite chez *les* filles est *plus* élevé que celui des garçons, *toutes matières* confondues et de façon remarquable. *De ce fait,* ces résultats seront d'une importatance majeure dans les *recherches* à venir et qui viseront l'atteinte d'une compréhension meilleure de *la relation* unissant le sexe de l'apprenant aux *résultats scolaires* acquis, et ce, sur un public *plus* étendu.

Mots clés : l'écart entre les deux sexes, sexe des apprenants, résultats scolaires, BEM, étude de cas.

الملخص

يُعدّ جنس المتعلّم واحدا من بين المعايير التي يمكن أخذها بعين الاعتبار في الدراسات المقارنة للنتائج الدراسية للتلاميذ. على هذا الأساس ، يهدف هذا البحث الى دراسة وضعية الفجوة في النتائج الدراسية بين الجنسين. تستهدف هذه الورقة البحثية عينة تتكون من 32839 تلميذا وتلميذة في السنة الرابعة متوسط بولاية برج بوعريريج اجتازوا امتحان شهادة التعليم المتوسط لسنوات 2015-2016-2017 على التوالي. أظهرت نتائج الدراسة أنّ الإناث يتفوقن على الذكور على كل الأصعدة بنسب متفاوتة. هذه النتائج ستكون ذات أهمية كبيرة في دراسات قادمة تهدف الى التوصل الى طبيعة العلاقة بين جنس التلاميذ ونتائجهم الدراسية وذلك بدراسة الظاهرة لدى عينات أوسع

الكلمات المفاتيح: الفجوة بين الجنسين ، جنس المتعلمين ، النتائج الدراسية ، امتحان شهادة التعليم المتوسط ، دراسة عينة.

Introduction

Gender differences in educational outcomes have been tackled even before the emergence of feminism as a movement during the 1970s. The gender gap in education was, at first, in favour of males due to some social, cultural and political reasons and some subjects, such as science, maths and boys notably dominated physics. Nevertheless, many scientific studies, educational journals and brochures as well as media reports highlight what is referred to now as *the reverse gender gap* (Kadaba, 2013) in different parts of the world and stress that the situation has changed in favour of girls (Weis, Heikamp & Trommsdorf, 2013).

Some studies, such as Maccoby and Jacklin (as cited in Becker, 1986), pose that each gender outperforms the other in some disciplines and domains due to the biological, cognitive and psychological differences between them. The results of the previously stated study were summarised as follows: "(1) boys do better on visual-spatial tasks, (2) girls do better on verbal skills, and (3) boys do better on mathematical tasks." (p.367)

Research works, investigating the gender gap in academic achievement and school attainment, were conducted in different parts of the world and addressed populations from all continents. To start with, and in an attempt to give an explanation to what he called *the international consistent finding of boys achieving less than girls at schools*, Van Houtte (2004), conducted a research taking as a population 3760 pupils in the third and fourth years of secondary education from 34 schools in Flanders (Belgium) to test two hypotheses: 1- boys' culture is less study oriented than girls' culture; and 2- the gender-specific study culture influences the academic achievement of both boys and girls. In fact, these two hypotheses were confirmed by the results of the research. Yet, the study came out with an interesting finding that the study culture of boys in vocational schools influences negatively their academic achievements in the fourth year.

The ministry of education in Québec (2004) published a report, in which they presented the situation of the academic delay of boys in both elementary and secondary schools, the results of the research for orienting intervention strategies, and the types of intervention strategies applied to help boys perform better. In the province of Québec, according to the Ministère de l'Éducation, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche (2015):

Elementary school normally lasts six years; secondary school, five. Children are admitted to the first year of elementary school in the school year in which they will have turned six years old by October 1. School attendance is compulsory until the year in which students turn 16 years old, which normally corresponds to Secondary IV. (p.11)

Secondary schooling in Quebec is based on a five-year program divided into two "cycles" and learners start the first cycle at age 12. In Algeria, the equivalent level at this age is second-year middle school.

The report by the ministry of education in Quebec (2004), referred to in the previous paragraph, states that boys, in general education in Quebec, are more likely to repeat a year and that "In the school system as a whole, 3.8% of boys and 2.3% of girls repeated a grade in elementary school in 2001-2002. … For Secondary I students, this difference rises to 5.6 percentage points, since the proportion of repeaters is 15.7% for boys and 10.1% for girls." (p.3)

Younger, Warrington, Gray, Rudduck, McLellan, Bearne, Kerchner and Bricheno (2005) published a report entitled *Raising Boys Achievements* that explains the work they achieved in a four-year project (2000-2004) in primary (key stages 1 & 2) and secondary schools (key stages 3-5) in England. This project "…focused on issues associated with the apparent differential academic achievement of boys and girls at key stage 2 and key stage 4" (Younger et al., 2005, p.8). It is important, here, to clarify that learners at the end of key stage 2

are 11 years old; while at the end of key stage 4, they are16 years old. Hence, the age range between the two stages is similar to that of middle school pupils in Algeria. Besides, having stressed that the debate about boys' under-achievement and its extent in English schools has emerged clearly in the 1990s, the report states that more boys than girls fail to achieve level 4 in English national tests at the end of key stage 2 (ages 7 to 11), and rather more boys than girls fail to achieve the 5 A*- C benchmark grades in GCSE examinations taken at the end of key stage 4 (ages 14 to 16). The authors, also, explain that the report "… highlights some of the dilemmas which are implicit within the debate, explores different interpretations and perspectives about boys 'under-achievement', and challenges some common misconceptions." (Younger et al. 2005, p.8).

In their article, Vialle, Thomson and Clark (2008) presented a number of works conducted in different parts of the world that demonstrate, in most cases, a gender gap according to statistical achievement data. The following are some studies, whose findings were presented in the aforementioned article: National Centre for Educational Statistics [NCES] (2004), indicates that "fourth grade girls significantly outperformed boys in every G8 country (Canada, France, Germany, Great Britain, Italy, Japan, Russia, and the United States), that participated in the 2001 Progress in International Literacy Study (PIRLS)" (Vialle et al.2008, p.3). In another work, NCES (2006) states that "Fifteen-year-old girls outperformed boys among the 25 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) countries participating in both the 2000 and 2003 Program for International Student Assessment (PISA)". UNESCO (2004) reveals that: "Longitudinal studies in the United Kingdom indicate that girls make better progress than boys in reading, mathematics, and verbal and non-verbal reasoning".

Moreover, Vialle, Thomson and Clark (2008) went beyond mere analysis and discussion of male and female learners' achievements and the level at which males' underachievement seems to be manifested to investigating the factors contributing to gender differences in educational attainment. These issues were addressed in the study that was conducted by students from three universities in three different countries (USA, UK, and Australia), from three different continents. This research work targeted a population of pupils whose ages range between 11 and 18 years old, which means that a great proportion is of the same age as Algerian middle school learners (ages 11-16). The two groups of students in the U.S. and the U.K. (who are in fact pre-service educators) first discussed issues of gender in the schools they were engaged in, and "then generated themes, research questions, and interview questions in their respective classes. These interview questions were then used with focus groups of secondary students (ages 11-18) in local schools. Interview notes were taken, and compiled into an interview summary written by a recorder in each focus group."

The situation in Algeria in this concern, according to the reports-mainly published by the media- does not seem to be different from what is happening worldwide. This comes in disfavour of the medium and long term objectives set by the ministry of national education aiming at ensuring equal school attendance rates among males and females in all educational levels (Education Law, 2008, p.56). The official reports by the ministry concerning the rates of success based on the gender factor indicate that the aforementioned objectives are not achievable in the medium term and not even in the long term if no practical measures to arrive at a balance in males and females' academic achievements are taken. Aissa (2010), from El Chorouk Al Yawmi newspaper, describes the fact, that 2/3 of successful candidates in the BAC exam are females as a phenomenon that should be put under scrutiny. Similarly, Himar (2011), from El Massa newspaper, published an article cited in djazairess website entitled "Females Outperformance in Schooling: Between Reality and Exaggeration". This latter investigates the perceptions of people, who are parts of the educational system (learners, parents, teachers, inspectors, school heads) as well as specialists in education and sociology. They all think that females

perform better than males in school exams but they disagree on whether to call it "a phenomenon" or not and whether this outperformance is partial or in all school subjects. This, they think, is due to males` underachievement more than females` excellence. Hence, it is important to find ways to increase boys' achievements while appreciating females ones.

1. Rationale and Purpose of the Study

Theoretically speaking, the problem of boys' underachievement exists also in Algeria. However, academic studies dealing with males and females' academic achievements in Algerian educational institutions are rare. The investigations carried out by the ministry of education about the reasons behind this phenomenon did not end up with detailed reports, which are overtly published. A fact that is regrettable regarding the benefits of analysing and discussing such documents among the educational community. This study, then, has as an aim to analyse learners' results in order to have a concrete evidence about the existence of "the phenomenon" in Algerian schools, to determine the school subjects, which are dominated by each gender; and finally, to set up a platform for the coming research to find out the reasons behind those differing school outcomes.

2. Methodology

This part presents the research questions, design and method of the research as well as the participants and the research procedure.

2.1. Research Questions

1. Is there a gender gap in the 2015-2017 BEM exams' results in Bordj Bou Arreridj?

2. In which subjects do male and female learners outperform each other?

2.2. Research Design and Method

The present study is a case study research that aims at exploring the state of affairs concerning the performance of male and female learners in the BEM exam as a whole and in its different subjects taken separately. It makes use of the quantitative method of data collection, analysis and interpretation. Walliman (2011) states that "Quantitative analysis deals with data in the form of numbers and uses mathematical operations to investigate their properties." (p.113)

2.3. Participants

All male and female pupils of the Wilaya of Bordj Bou Arreridj, Algeria who sat for the BEM exams in the years 2015, 2016, and 2017 were chosen to be the population of this study. The total number of participants is 32839 male and female middle school learners. They are of different ages, from different socio-economic status and study in middle schools within the territory of the wilaya of Bordj Bou Arreridj. The number of institutions participating in the study is 127 (BEM 2015&2017) and 121 (BEM2016).

On the one hand, the choice of the BEM exam is simply based on the following facts that give its results a high degree of reliability and significance:

- it is an official exam,
- it mediates between two important phases of obligatory schooling in the Algerian educational system,
- its correction is anonymous,
- it is corrected outside the original wilaya.

On the other hand, the researcher has teaching experience with middle school learners in the wilaya of Bordj Bou Arreridj. This led to noticing that male and female learners' performances at school exams in general, and at the BEM exam specifically, were unbalanced; and hence, opting for fourth-year middle school learners in the years 2015,2016 and 2017 to be the population of the present study.

Tables 2.1; 2.2; 2.3 below present the statistics concerning the population targeted in the study.

Table2.1: BEM 2015 Population

Number of pupils registered for the BEM 2015 exam					Number of pupils present in the BEM 2015 exam				
Total	male	%	female	%	Total	Male	%	female	%
11153	5399	48.40	5754	51.60	11018	5337	48.43	5681	51.57

Note. Adapted from BEM 2015 statistics by the centre of schooling and vocational guidance in B.B. Arreridj.

Table 2.2: BEM 2016 Population

Number of pupils registered for the BEM 2016 exam					Number of pupils present in the BEM 2016 exam				
Total	male	%	Female	%	Total	Male	%	female	%
10900	5307	48.69	5593	51.31	10792	5267	48.80	5525	51.20

Note. Adapted from BEM 2016 statistics by the centre of schooling and vocational guidance in B.B.Arreridj

Table 2.3: BEM 2017 Population

Number of pupils registered for the BEM 2017 exam					Number of pupils present in the BEM 2017 exam				
Total	male	%	female	%	Total	Male	%	Female	%
11164	5407	48.43	5757	51.57	11029	5345	48.46	5684	51.54

Note Adapted from BEM 2016 statistics by the centre of schooling and vocational guidance in B.B.Arreridj.

2.4. Research Tools and Procedure

The statistics concerning the learners' rate of success in the BEM exam in general, in addition to detailed records of their achievements in the subjects they were tested in, were provided by the local academy of education (precisely the service of school guidance). A gender-based organisation was adopted to enter data into the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) software used to analyse it. Each gender was assigned a numerical value within SPSS datasheet. Hence, males were coded as '1' and females as '2' (with no stereotypical images or connotations that males are superior or have to be first-mentioned).

Data were analysed in terms of a gender-based comparison between the general means of success rates in 2015, 2016 and 2017 BEM exams. The same was done with the means of males and females' rates of success in the different subjects they were tested in.

3. Results

The findings of this study are displayed in the form of tables (where N= number of middle schools participating in the study), and figures, as they are more representative and easier to be interpreted. The results of the BEM exams are organised as follows: a table illustrating male and female learners' success rate means and a figure showing female and male achievements in each of the BEM exam subjects.

3.1. BEM 2015

Table 3.1: Means of BEM 2015 Success rates of Male and Female Learners

	N	Gender	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
BEM successrate	127	Male	21,1013	8,29148	,73575
	127	Female	31,1457	9,90845	,87923

Note. N=Number; Std. =Standard. This table was created by the author.

Fig. 3.1: Female and Male Achievements in BEM 2015 Subjects

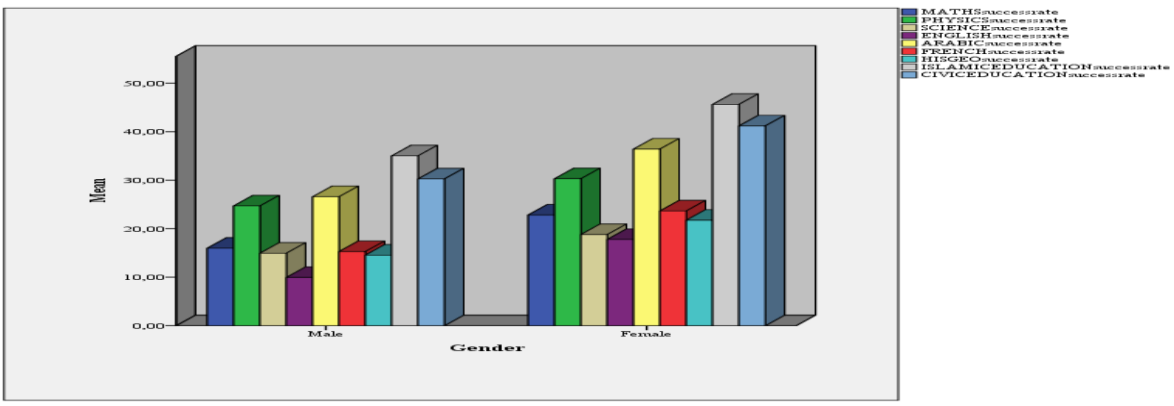

Note. The figure was created by the author.

Table 3.1 above shows that whereas males' rate of success in the BEM exam is 21.10 % females show a better performance with 31.14%. Moreover, figure 3.1, which is a bar chart comparing males and females' performance in the BEM exam subjects (Maths, physics, natural sciences, English, Arabic, French, Islamic education, civic education, in addition to history and geography) reveals that female learners outperform males in all subjects without exception.

3.2. BEM 2016

Table 3.2: Means of BEM 2016 Success rates of Male and Female Learners

	N	Gender	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
BEM success	121	Male	39,9101	10,27761	,93433
rate	121	Female	60,0403	10,19940	,92722

Note. N=Number; Std. =Standard. The author created this table.

Fig. 3.2: Female and Male Achievements in BEM 2016 Subjects

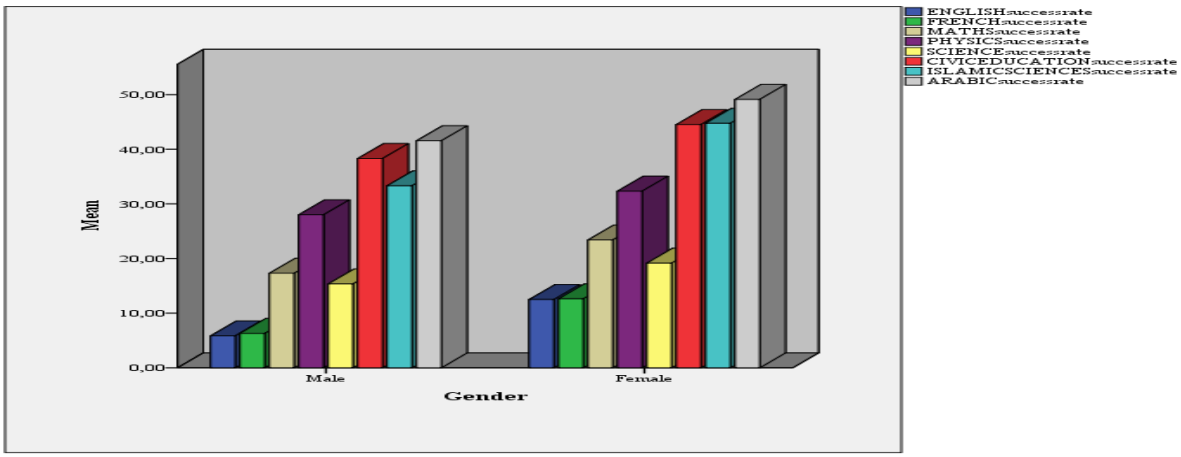

Note. This figure was created by the author.

The results displayed in table 3.2 and figure 3.2 respectively are not very different from the previous ones apart from the relatively higher success rate in the BEM exam (39.91% for males and 60.04% for females).

3.3. BEM 2017

Table 3.3.: Means of BEM 2017 Success rates of Male and Female Learners

	N	Gender	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
BEM Success rate	127	Male	21,0538	8,36498	,74227
	127	Female	31,1457	9,90845	,87923

Note. N=Number; Std. =Standard. This table was created by the author.

Fig. 3.3: Female and Male Achievements in BEM 2017 Subjects

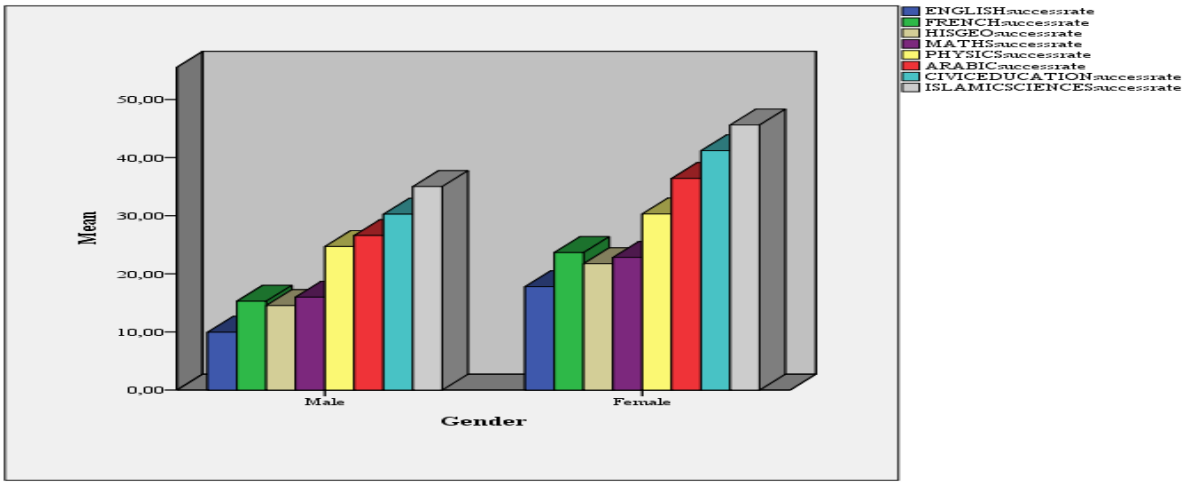

Note. This figure was created by the author.

Again, table 3.3 and figure 3.3 show that the results are in favour of females.

4. Discussion

The results displayed in the above tables and figures provide clear and precise answers to the previously raised questions.

4.1. The Existence of a Gender Gap in Learners' Academic Achievements

In response to the first research question, the results show that, indeed, a gender gap exists in the performance of female and male learners in the 2015-2016-2017 BEM exams, and that gap is in favour of females in all of them. This comes to support the results obtained by the previous studies and the various reports and published articles (e.g. Van Houtte, 2004; the ministry of education (Quebec), 2004; Younger et al., 2005; Vialle et al., 2008) claiming that females outperform males in educational outcomes.

Whereas BEM 2015 and 2017 success rates are not very different (females: 31.14% in both years, and males: 21.10% & 21.05% respectively), the rates of success of both boys and girls in BEM 2016 are much higher (females: 60.04%, and males: 39.91%).

The above statistics confirm the existence of the phenomenon of the reversed gender gap in education that is widely acknowledged by the Algerian society. Although the good performance of females is to be encouraged, the gap has to be reduced and solutions to raise the performance of boys in exams are more than necessary.

The consistency in girls' good performance in the overall BEM exam success rates compared to the underachievement of boys leads us to discuss both genders' results in the subjects in which they are examined.

4.2. School Subjects Dominated by Females/Males

This part discusses the results and answers the second research question. The newspaper articles discussing the underachievement of Algerian male learners in the official exams did not provide details concerning the school subjects that are still dominated by male learners. They simply compared the rates of success of learners and commented on the fact that the gap between the genders in education is a phenomenon that needs to be investigated. In addition to that, the results of some studies that were referred to in the introduction of this paper conclude that girls outperform boys in some disciplines and skills such as verbal skills (Maccoby & Jacklin, 1974); and reading, mathematics, and verbal and non-verbal reasoning (UNESCO, 2004); while boys do better on visual-spatial tasks and on mathematical tasks (Maccoby & Jacklin, 1974).

Surprisingly, the results of the present research indicate that girls do better in all school subjects in all of the three BEM exams (i.e. 2015, 2016 and 2017). Female learners got better rates of

success (average mark or beyond i.e. a mark that is equal to or beyond ten (≥10)) in all the subjects in which they were examined than those obtained by their male counterparts.

An analysis of the bar charts, which display the success rates of the learners in each school subject in the three BEM exams analysed shows that girls have better results in human and social sciences subjects (history and geography, civic education, and Islamic education) that, basically, rely on rehearsal and memory. They also show a better performance than male learners in Languages (English, Arabic, and French). In the BEM exam, these latter are generally tested in terms of reading comprehension, grammar and writing. Finally, and more importantly, girls do better than boys in mathematics, physics, and natural sciences, which have always been thought about to be masculine subjects. Hence, girls left nothing for boys to dominate.

Conclusion

In this paper, the quest for concrete statistical evidence about the existence of a gender gap in the academic achievements of Algerian learners has been satisfied. The study focused on a population composed of fourth-year middle school students of the wilaya of Bordj Bou Arreridj who sat for the BEM exam in the years 2015, 2016, 2017 respectively. The results of the quantitative analysis of male and female learners' rates of success in the exam as a whole and in the exam subjects taken separately have shown that female learners outperform males in all aspects with differing rates. The results of this study reinforce the stand of some media reports and articles based on declarations by the ministry of education about males being lagged behind females in education. It proved the existence of what is internationally known as "The Reverse Gender Gap" in Algeria. Nevertheless, the results of females in science, maths, and physics, basically, reveal that the subjects that have been considered as masculine ones are no more dominated by males. The problem that arises then is not about females' achievements but concerns males under-achievement. Hence, a serious, deep investigation of the factors leading to the present situation is needed. Further research must explain the nature of the relationship between learners' academic achievements and all the internal and external factors acting within the Algerian educational setting.

References

Becker W.C. (1986). *Applied Psychology for Teachers: A Behavioral Cognitive Approach.* Chicago: Science Research Associates, Inc.

Kadaba, L.S. (2013). The Reversed Gender Gap. *Theory to Practice,* (5).Retrieved from https://ed.lehigh.edu/theory-to-practice/2013/the-reverse-gender-gap

Ministry of Education, Government of Quebec (2004). *Boys' Academic Achievements: Putting the Findings into Perspective.* Retrieved from http://www.meq.gouv.qc.ca/publications/menu-rapports.htm

Ministère de l'Éducation, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche (2015). *EDUCATION INDICATORS Preschool, Elementary and Secondary Education 2014 Edition*. Bibliothèque Nationale du Québec.

Van Houtte M. (2004). Why boys achieve less at school than girls: the difference between boys' and girls' academic culture. *Educational Studies, 30(2),* 159-173. DOI: 10/1080.0305569032000159804

Vialle, W.J., Thomson, P. & Clark, M.A. (2008). Examining the gender gap in educational outcomes in public education: involving pre-service school counsellors and teachers in cross-cultural and interdisciplinary research. *International Journal for the Advancement of Counselling, 30 (1),* 52-66.

Walliman N. (2011). *Research Methods: the basics.* London and New York: Routledge.

Weis, M., Heikamp T. & Trommsdorff, G. (2013). Gender differences in school achievement: The role of self-regulation. *Frontiers in Psychology, 4 (442).* doi: 10.3389/fpsyg.2013.00442

Younger, M., Warrington, M., Gray, J., Rudduck, J., McLellan, R., Bearne, E., Kerchner, R.& Bricheno, P. (2005). *Raising Boys' Achievement.* Norwich: England. Queen's Printer and Controller of HMSO.

References in Arabic:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008. النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، فيفري 2008.

ب. عيسى (13 أوت2010). التحقيق في أسباب تفوّق الإناث على الذكور في البكالوريا. جريدة الشروق اليومي. العدد: 3024.ص.3

مركز التوجيه المدرسي والمهني (مديرية التربية الوطنية ببرج بوعريريج). تحليل نتائج شهادة التعليم المتوسط لسنة 2015 ، 2016 ،2017.

Websites

https://www.djazairess.com/elmassa/43386

Année 2019 Vol 16 N° 02 p p 217-230

Le dictionnaire, un réservoir éternel pour une liste de mots éphémères
The dictionary an eternal repertory for an ephemeral list of words

Date de réception : 28/10/2018 Date d'acceptation : 24/03/2019

Laid Slaim, université sétif2
slaimlaid@yahoo.fr

Résumé

Le dictionnaire de langue française marque sa présence partout, même chez les lecteurs non avertis. Ce recueil de dictons englobe le lexique de cette langue, considéré instantanément comme son miroir, voire sa mémoire conservatoire contre sa disparition. Notre sujet serait peut-être une réponse à beaucoup de questionnements qui émergent au niveau lexicographique ou de la confection des dictionnaires. Pourquoi ce renouvellement permanent de ces livres, partout omniprésents ? Par le présent article, nous voudrions jeter la lumière sur deux concepts clés et apporter des éléments de réponse à ce sujet, en l'occurrence «néologisme(s)/archaïsme(s)"dans le français. Nous avons opté pour une approche descriptive du sujet en question, et ce en citant des exemples récents de mots disparus, en voix de disparition ou nouvellement nés.

Mots clés : Dictionnaire, Langue française, Lexique, Lexicographie, Néologisme(S), Archaïsme(S).

Abstract

The French-language dictionary marks its presence everywhere, even among non-specialist readers. This collection of sayings includes the lexicon of this language, considered instantaneously as its mirror, even its conservatory memory against its disappearance. Our topic may be an answer to many questions that emerge at the lexicographic level, where the ceaseless confection of the dicos. Why this constant renewal of such books ubiquitous everywhere? In this article, we would like to shed light on two key concepts that provide many answers to this question, in this case "neologism / archaism» in French. We have opted for a descriptive approach to the subject in question, citing recent examples of disappeared words, on the way of disappearence or newly born words.

Key words: Dictionary, French language, Lexicon, Lexicography, Neologism, Archaism.

الملخص

يسجل قاموس اللغة الفرنسية حضوره في كل مكان ، حتى عند القراء غير المختصين. تتضمن هذه المجموعة من الأقوال معجم اللغة الفرنسية ، التي تعتبر على الفور مرآة لها ، وذاكرتها المحافظة على وجودها. قد يكون موضوعنا جوابا للكثير من التساؤلات البارزة على المستوى المعجمي ، من حيث الإنتاج المستمر للقواميس فلماذا هذا التجديد المستمر لهذه الكتب الموجودة في كل مكان ؟ في هذا المقال ، نود تسليط الضوء على اثنين من المفاهيم الرئيسية التي تقدم العديد من الإجابات على هذا السؤال ، فيما يخص "المستحدث/ الأثري" في اللغة الفرنسية. لقد اخترنا إتباع منهج وصفي لموضوع الدراسة ، مستشهدين بأحدث الأمثلة على الكلمات الأثرية ، في طريق الاندثار أو المولودة حديثًا.

الكلمات المفاتيح: القاموس ، اللغة لفرنسية ، المعجم ، علم المعاجم ، الاستحداث ، الأثرية.

Introduction

« Rien n'est permanent, sauf le changement.» [1]

Héraclite, VIe siècle. Av. J-C.

Le dictionnaire ou ce réservoir ou recueil de mots constitue incontestablement notre principale référence lexicographique. Cette bouée de sauvetage selon Galisson, est notre terrain d'analyse dans cet article. En matière de langue, le dictionnaire, de par son pouvoir d'arbitrage, il acquiert sa légitimité, voire sa longévité grâce à sa première fonction métalinguistique. Ce ''livre sacré'' définit, instruit, corrige, illustre et peut même traduire (cas des dictionnes bilingues).

Le dictionnaire de la langue française comporte un programme digne de son nom : chaque mot représente une occasion de découverte de l'information nécessaire ou sélective, de l'orthographe et des différentes catégories grammaticales, des analyses de multiples emplois où illustrations et définitions se côtoient et se mêlent. Un savoir, un savoir faire et une passion, Le dictionnaire demeure un manuel extraordinaire et utile par excellence. Or, avec sa liste de mots (pérennes ou éphémères) non close, il constitue un outil didactico-pédagogique de premier ordre, tant dans le cadre institutionnel qu'en dehors.

« Le temps change toute chose : il n'y a aucune raison pour que la langue échappe à cette loi universelle (...) et la langue n'est pas une nomenclature close. » [2]

1. Qu'est-ce qu'un dictionnaire ?

D'emblée, il parait important de répondre à la question suivante : qu'est ce qu'un dictionnaire ? A ce titre, il m'a semblé judicieux d'interroger les dictionnaires eux-mêmes. Tout d'abord d'où vient le mot ''dictionnaire'', quelles sont ses origines et qu'est-ce qu'il veut dire?

D'abord, les concepteurs des premiers dictionnaires sont les Sumériens qui, vers 3300 avant notre ère, établissaient des listes lexicales monolingues, regroupées de manière thématique, préfigurant ainsi nos encyclopédies. Ces listes nous offrent des noms de professions, d'animaux, d'arbres et d'objets en bois, de végétaux, de pierres et de minéraux ainsi que des noms de pays, des termes mathématiques et économiques, etc.[3]

On a également trouvé en Égypte ancienne des listes de mots organisées de façon thématique, telles l' ''*Onomastique du Ramesseum*'', rédigé vers 1750 av.J.-C., et l''*Onomastique d'Aménopé*'', rédigé vers -1100. Ce *proto-dictionnaire* (lointain ancêtre du dictionnaire) avait pour vocation « *non pas d'apprendre à écrire aux enfants, mais de proposer un programme d'instruction de l'humanité fondé sur l'organisation du monde* »[4].

Le mot *dictionnaire* est assez récent. Ainsi le substantif masculin, ''dictionnaire'', est un emprunt au latin médiéval ''*dictionarium*'', dérivé du latin classique ''*dictio*''. D'abord écrit avec un seul ''*n''*, il est dérivé du latin ''*dictio*'', *« action de dire, propos, mode d'expression»*[5]. Sa première utilisation remonte à Jean de Garlande dont le ''*Dictionarius cum commento*'', est attesté vers 1220. D'après le ''*Trésor de la langue française*" (informatisé)[5], sa plus ancienne occurrence connue se trouve dans *le* ''*Jardin de plaisance et fleur de* rhétorique''[6].

S'il est important de penser entretenir la maîtrise de la langue française par exemple, il serait temps de faire, dans un dictionnaire, l'inventaire rangé, voire raisonné de ses richesses, dont nous n'avons encore que des nomenclatures. Dans tous les cas, le dictionnaire est un recueil, un ouvrage dans lequel on n'invente pas les mots et les expressions, mais où on les inventorie. Voici, par exemple, la définition du mot ''*dictionnaire''* établie par le lexicographe Antoine Furetière dans son ''*Dictionnaire universel''*, publié en 1690 : *« Recueil fait en manière de catalogue de tous les mots d'une langue, ou d'une ou plusieurs sciences»*[7].

L'appellation importerait peu ; mais il est (plus que jamais) urgent de répondre à l'ultime questionnement, en l'occurrence : de quoi le dictionnaire serait-il l'image emblématique, au point de susciter une telle attraction (attirance) et d'arracher l'assentiment de tous ; c'est-à-dire qu'est-ce qui pourrait expliquer cette " dico- mania» ?

Il est évident que plus les dictionnaires se développent, plus ils aboutissent à des outils performants, destinés à répondre aux diverses questions que l'on se pose sur les mots, plus les définitions les concernant seront adaptées à leur complexité et à leur variété.

Voici sa définition dans le ‘‘*Trésor de la langue française*’’ :

> *« Recueil de mots d'une langue ou d'un domaine de l'activité humaine, réunis selon une nomenclature d'importance variable et présentés généralement par ordre alphabétique, fournissant sur chaque mot un certain nombre d'informations relatives à son sens et à son emploi et destiné à un public défini »* [8] .

En voici une autre plus complète donnée par un dictionnaire de linguistique :

« Le dictionnaire est un objet culturel qui présente le lexique d'une (ou plusieurs) langue sous forme alphabétique, en fournissant sur chaque terme un certain nombre d'informations (prononciation, étymologie, catégorie grammaticale, définition, construction, exemples d'emploi, synonymes, idiotismes) ; ces informations visent à permettre au lecteur de traduire d'une langue dans une autre ou de combler les lacunes qui ne lui permettaient pas de comprendre un texte dans sa propre langue.»[9].

Cette définition a l'avantage d’abord de joindre l’utile à l’agréable, car s’approprier une langue, c’est s’approprier sa culture, selon le sens commun. Cela nous fait entrevoir la question suivante : le dictionnaire, peut-il être neutre ? Le culturel collerait au lexical : le premier constitue l’arrière fond, quant au second, il s’étale en vitrine.

Cela dépasse la fonction première du dictionnaire, celle d’un guide du bon usage (du française par exemple); culture, langue et beauté d’expression sont mêlées de façon indissoluble (elles collent aux mots et leur sont intrinsèques). C'est un aspect, un domaine qui se trouve au cœur de la langue (la lexiculture) et qu'il est nécessaire d'aborder et de prendre en charge.

Cet aspect culturel se consolide par la participation explicite de la littérature française venant en illustration par des allusions célèbres, de micro-citations et des informations données qui viennent affirmer que la langue française a acquis autant d’importance, de valeur, voire de beauté par la volonté collective des emplois littéraires mémorables.

Par ailleurs, cette définition tend à englober à la fois les dictionnaires monolingues et ceux bilingues pour nous montrer clairement leur utilité. Car, *« un bon dictionnaire est une affaire de raison - dans le but de rendre tangible l’accès immédiat et fiable aux mots d’une langue- et non d'enthousiasme, rien n'importe au progrès de l'esprit humain autant qu'un bon dictionnaire qui explique tout »* [10].

Dans l’intitulé de ce présent article, le contraste parait de façon patente entre deux vocables franchement opposés, entre celui d’ « *éternel* » d’une part et celui d’ « *éphémère* » de l’autre. En effet, pour un linguiste, il s’agit d'examiner de manière rigoureuse les modes de confection des dictionnaires afin de mener une analyse minutieuse de ses orientations linguistico-discursives, ce qui servirait dans l'apprentissage d’une langue.

C’est évident que le dictionnaire constitue un répertoire, voire un réservoir dans lequel les lexicographes inventorient, rangent et classent, selon un ordre alphabétique, les mots d’une telle ou telle langue. C’est vrai que cette classification se fait de manière indépendante, c'est-à-dire les mots sont rangés sur un axe dit vertical, par opposition à la phrase où les mots sont classés sur un axe horizontal, dit linéaire. Cela explique la dépendance contextuelle, quand le sens d’un vocable dépend et sera déterminé par rapport à ce qui l’environne dans le tissage phrastique.

Le dictionnaire, ce livre de chevet à fonction métalinguistique, est là, comme il est partout un compagnon fidèle. Qui peut ne pas consulter ce document en cas de litige, de problèmes lexico-sémantiques, phonétiques, orthographiques ou autres ? C’est l’arbitre, le juge qui tranche en cas de doute ou de mésentente.

Le dictionnaire de langue comporte un programme digne de son nom : outre l'orthographe et les différentes catégories grammaticales, une analyse de multiples emplois avec illustrations et des définitions y sont founies. C'est, par excellence, un manuel extraordinaire par la passion qu'il suscite et surtout par le savoir et le savoir faire qu'il contribue à installer chez les apprenants dans l'acquisition d'une langue et chez les autres usagers de façon générale.

Le dictionnaire se renouvelle chaque année, s'enrichit avec de nouveau- nés, s'enjolive et s'embellit, par de nouvelles images et avec un nouveau design. Par conséquent, il ne vieillit jamais. Certains changements de sens de mots ou de locutions sont le résultat de plusieurs phénomènes. Certains mots en sortent comme quand Le Larousse donne un coup de balai. La version 2018 se verra expurgée de 2000 mots jugés surannés. Présents depuis la création du dictionnaire en 1856, nombre d'entre eux ne correspondraient plus aux usages actuels.

2. *Les mots vivants*

L'horizon du savoir s'élargit chaque jour davantage. A chaque fois de nouveaux mots apparaissent ou renaissent, ce qu'on qualifie couramment de néologisme ou de nouveau-nés, d'autres disparaissent et tombent en désuétude ou deviennent archaïques, faute d'usage, ce maître absolu de la langue. Dans une langue, et peu importe ses origines, sa politique et sa démolinguistique, les mots ont une vie, ils naissent ou apparaissent, évoluent, disparaissent et parfois réapparaissent sous une autre forme et quelques fois avec un autre sens. Néanmoins, ils conservent toujours en eux-mêmes la mémoire de leur identité première.

L'étude de l'étymologie consiste à découvrir :

- de quel autre mot, un mot est issu ; c'est ce qu'on appelle son étymon ;
- dans quelles circonstances il est apparu et à quelle époque ;
- les évolutions de sens ou de forme qu'il a subies au fil du temps.

L'étymologie d'un mot nous est fournie :

- de façon succincte, par le dictionnaire de langue ;
- de façon détaillée, notamment en ce qui concerne l'évolution du sens, par le dictionnaire étymologique.

Tous les mots ont certes un sens premier ou sens étymologique, mais ils évoluent et ont tendance, au fil des siècles, à s'en éloigner.

« Les mots ne conserveront pas un é c l a t et un crédit éternel, beaucoup renaîtront, qui ont aujourd'hui disparu, beaucoup tomberont, qui sont actuellement en honneur, si le veut l'usage, ce maître absolu, légitime, régulier de la langue ».

(Horace, *Art poétique*).[11]

Etudier l'évolution du sens, ou l'évolution sémantique d'un mot, c'est étudier ses modifications de sens au cours du temps. Cela ne signifie en aucun cas que tous les mots ont subi des changements au cours de leurs vies. Il existe des mots qui ont gardé dans l'usage moderne leur sens étymologique à l'instar de « *feuille* » et d' « *ouverture* ». Par ailleurs, d'autres sont restés en usage dans notre langue, mais avec un sens éloigné, voire complètement différent du sens originel : '*'embrasser''* dont le mot de base est '*'bras''* signifie à l'origine ''prendre dans ses bras'' ; ce n'est qu'au XVIIe siècle qu'apparait le sens de ''*donner un baiser*''.

En outre, d'autres mots dont le sens premier est définitivement sorti de l'usage moderne, mais encore employés dans certaines locutions figées et dont nous ne comprenons guère que par le sens global. De fait, ces mots et expressions sortent du dictionnaire dans le sens général et constituent des lexiques de mots et expressions figées.

Dans ce sens on peut citer les exemples suivants :

a. ''Bayer aux corneilles '' : c'est perdre son temps en regardant en l'air niaisement.

''Bayer'' ou (bée) n'est pas l'action de faire un bâillement mais simplement le fait de garder la bouche grande ouverte, la ''bouche bée'' du niais ou de l'innocent qui perd son temps à regarder toute chose avec étonnement ;

b. ''Avoir mail à partir avec quelqu'un '' : c'est avoir un différent avec lui. Le mail était sous les Capétiens, la plus petite monnaie qui valait un demi-denier. Le verbe ''partir'' signifiant à cette époque ''partager'', on comprend aisément ce que pouvait avoir de critique la situation qui consistait à partager un demi-denier avec quelqu'un ;

c. '' Avoir une ardoise'' : c'est avoir un compte, des dettes, dans un café ou chez un commerçant. Cette expression est née de l'habitude qu'avaient les cafetiers de noter les dettes de leurs habitués sur une ardoise ;

d. ''Fier comme un pou'' : on dit de quelqu'un de très orgueilleux qu'il est '*'fier comme un pou*'', car il faut voir dans le mot '*'pou''* la forme vieillie '*'poul''* ou '*'pol''*, nom ancien du mâle de la poule, le coq. On est donc en présence d'une expression tout à fait équivalente de '' *fier comme un coq''*;

e. ''Ronger son frein'' : c'est contenir avec difficulté son impatience ou son dépit, comme le cheval impatient d'être à l'arrêt et qui mâche nerveusement le mors, le frein coincé entre ses dents.

3. Les mots archaïques

Le sens des mots évolue, se modifie en fonction des besoins des locuteurs. Il arrive pourtant que l'émergence d'une réalité nouvelle nécessite la création d'un mot nouveau pour la désigner ou, qu'au contraire, l'on éprouve pour y répondre le besoin d'arracher au passé tels mots ou tels sens aujourd'hui disparus. Le Larousse donne un coup de balai avec sa version 2018 se verra expurgée de 2000 mots jugés surannés. Présents depuis la création du dictionnaire en 1856, nombre d'entre eux ne correspondraient plus aux usages actuels. Beaucoup de ces mots ne sont plus utilisés car ils correspondent plus à *la réalité d'aujourd'hui*. C'est le cas notament de *" daguerréotype"*, ancêtre de la photographie ou encore des "*accordés*" d'autrefois qui sont les fiancés d'aujourd'hui.

Certains de ces mots *désuets* correspondent à des *métiers qui disparaissent*, comme le *"galonnier"*, fabriquant de galons ou le *"peignier"*, fabriquant de peignes. Idem pour les variétés de fruits et légumes qui n'existent plus. Vous ne mangez plus désormais de *"cognasses"*, une variété de coing sauvage ou encore de *"cuisses-madames"* ou de *"mouilles bouches"*, des poires aujourd'hui disparues. Nous nous employons, àtitre d'illustration *une quinzaine de mots* voués à la disparition des usages comme des dictionnaires. Cet oubli n'est pas définitif : il suffit de les réutiliser *pour les faire revivre !*

a. Abuseur

Un abuseur est *celui qui abuse*, dans le sens de : celui qui trompe. Dans son acception contemporaine, *"celui qui abuse"* est aussi *"celui qui dépasse les bornes"* ou *" celui qui fait un usage excessif des choses"* ;

b. Académiste

Autrefois, il s'agissait d'*un membre de l'Académie française*, qui est devenu par la suite un *académicien*. Son autre sens est *"élève d'une académie "*. L'académie étant un lieu où l'on *se forme* à un domaine et à certains exercices : académie de musique, académie équestre ;

c. Amusoire

Une amusoire est une plaisanterie, une façon d'amuser, de distraire. Le terme est familier. Vous pouvez l'utiliser, par exemple, pour relever la futilité d'une activité ou son manque de sérieux : *ce n'est qu'une amusoire* ;

d. Assoter

Assoter quelqu'un, c'est le *"rendre sot"*. Quelqu'un peut également *"*s'assoter par amour ou par passion*"*. C'est un mot qui a survécu des siècles malgré son manque de popularité : selon l'Académie, ce terme était déjà vieilli au XVIIe siècle. Alors que l'Académie réalisait la première édition de son dictionnaire, il était déjà réputé sorti de l'usage. Le Littré nous avertit : *"Sotie, assoter, rassoter, ne prennent qu'un '**t**' ; on en met deux à sotte, sottement, sottise, sottisier" ;*

e. Baladinage

Le baladinage est une plaisanterie bouffonne et de mauvais goût. C'est *" une sottise"* selon Le Littré. À l'origine, le baladinage est le fait d'un

baladin : un *"danseur de théâtre"*. Farceur de place publique ;

f. Baliverner

Vous balivernez lorsque vous vous occupez de balivernes. Les balivernes peuvent couvrir deux sens : Les balivernes peuvent être des*" propos futiles"*, des plaisanteries, des choses *"ridicules"* ; les balivernes sont également *"des tromperies, des mensonges" ;*

g. Brétailler / Brétailleur

Vous brétaillez lorsque *"vous tirez l'épée à la moindre occasion !"* Et le brétailleur est bien entendu celui qui brétaille. Selon le Littré, le brétailleur *"hante les salles d'armes"*. Aujourd'hui, vous pourriez l'utiliser pour désigner quelqu'un n'ayant pas peur du conflit et souhaitant facilement en découdre ;

h. Dépopulariser

On dépopularise lorsqu'on*"prive de sa popularité quelqu'un ou quelque chose"*. Aussitôt arrivé, aussitôt parti : il aura fallu un petit siècle et demi à ce mot pour apparaître puis disparaître ;

i. Finet, -ette

Quelqu'un de finet est quelqu'un qui a une certaine finesse d'esprit ;

j. Imbrisable

Quelque chose d'imbrisable est quelque chose qui ne peut pas être brisée ou d'incassable;

k. Larmoyeur, -euse

Votre enfant est un larmoyeur, s'il larmoie, s'il pleure ou s'il pleurniche ;

l. Morphée

Morphée est le dieu grec du sommeil. Il est cité dans plusieurs expressions très courantes : *" Être dans les bras de Morphée"* pour dire : *" être endormi", " Sortir des bras de Morphée "* pour dire : *" s'éveiller "*. Morphée, fils du Sommeil (*Hypnos*) et de la Nuit (*Nyx*), était le dieu des songes. Il avait, entre autres pouvoirs, celui d'endormir les mortels en les touchant avec une fleur de pavot. Morphée a également donné son nom à la*"m o r p h i n e "*, substance douée de propriétés soporifiques et calmantes ;

m. Nestor

Durant la guerre de Troie, Nestor est le héros le plus âgé et le plus sage du côté de la coalition grecque. En conséquence, un *"Nestor"* est un ancien combattant, respectable et sage dont on sollicite les conseils. Avec la disparition de Nestor, c'est la désignation d'un archétype qui s'efface : celui du vieux soldat plein de sagesse qui offre ses conseils aux héros. Comme pour "*un mentor"*, il s'agit d'une ***" antonomase"*** issue d'un personnage mythologique : son nom propre est devenu un nom commun ;

n. Picoreur

Comme son nom l'indique, un picoreur est celui qui picore. Le Littré ajoute à cette définition un sens figuré : le picoreur est un auteur qui pille les ouvrages des autres auteurs !

o. Poétereau

Ce nom est chargé de mépris : un poétereau est un poète médiocre, un mauvais poète. C'est un terme insultant et familier. Quelques fois l'archaïsme pimente la langue, comme il permet des effets de style, l'exemple de ces deux vers où Apollinaire emploie une forme du vieux verbe *"douloir"* et fait du même coup un jeu de mots sur *"deux"* et *"seul"* :

Et je me deux
D'être tout seul.

(Guillaume Apollinaire, "*Le Guetteur mélancolique"*) [12]

En revanche, des contresens fâcheux peuvent naître suite à la méconnaissance de l'étymologie et de l'évolution du sens d'un mot, qui peut à son tour, être à l'origine d'erreur d'interprétation ou d'emplois incorrects. A ce titre, on peut citer l'exemple le plus célèbre tiré du *Cid* de Corneille, où le mot *"cœur"* signifie *"courage"* et non *"bonté''*

Rodrigue, as-tu du cœur ? [13]

4. Le néologisme

Etymologiquement, ce mot est formé du préfixe grec *néo*, *"* nouveau*"*, et du substantif grec *logos*, *"* discours, parole*"*. Quant à la définition du mot néologisme dans le dictionnaire

de la rhétorique, *"c'est l'emploi d'un mot nouveau (soit créé, soit obtenu par dérivation, composition, troncation, siglaison, emprunt, etc., néologisme de forme) ou emploi d'un mot, d'une expression préexistante dans un sens nouveau"*[14].

Le lexique d'une langue vivante n'est pas une entité stable ou figée. A côté des stocks de mots existants, une grande variété de mécanisme de création modifie incessamment le contenu du lexique. Ces mécanismes relèvent de ce qu'on appelle la néologie. J. Dubois, dans le Dictionnaire de linguistique la définit comme *"le processus permettant la création de nouvelles unités lexicales"*[15]. Pour cela la néologie fait appel à tous les procédés de morphologie lexicale.

Par ailleurs le mot *"néologisme"* a souvent été utilisé avec le sens de *"bararisme"* ou *"anglicisme"*, car souvent perçu comme insolite à son apparition dans la langue. Il s'oppose à *"archaïsme" ;* mot ancien, vieilli qui tend à disparaître de l'usage. Le néologisme est forgé donc pour exprimer un référent ou un signifié nouveau, porteur axiomatiquement d'une signification nouvelle.

Les néologismes pénètrent la langue à tout moment. Ainsi, Jean Riverain dans un article sur *"Les mots dans le vent"*, de vie et langage (Octobre 1969, n° 211), signale le terme *"nombrilisme"*, employé dans France-Soir (20-10-1968). Le terme reste d'actualité, souvent employé de façon péjorative à propos de ceux qui sont jugés comme trop imbus de leur personne ou trop égocentriques. Selon une classification provisoire, deux grands types de créations sont mis en exergue ces dernières années, en l'occurrence une création dite objective face à une autre présumée subjective, et ce en consolidation à celle de forme et à celle de sens.

4.1. Le néologisme objectif

C'est un néologisme naturel à la langue, qui est un nouveau lemme (ou la création d'un nouveau lemme) apparaissant dans le lexique d'une langue construit par :

- Dérivation affixale (dont para-synthèse ou parasynthétique), un procédé qui consiste en *la création d'un mot par adjonction simultanée* d'un préfixe et d'un suffixe à une base.

Exemples:

- Em---------bourgeois---------er = embourgeoiser ("bourgeoiser" n'existe pas) ;
- En---------courage----------er = encourager ("courager" n'existe pas) ;
- Im---------périr----------able = périssable ;
- A-------terre----------ir = atterrir ;
- Dé-----poussière------er = dépoussiérer.

Comme on peut former des mots sur des bases étrangères : *"débriefer"* (questioner au retour d'une mission) de *"briefing"* (une réunion d'information avant une mission). Dans d'autres cas, la formation des mots se fait sur des sigles : CAPES donnera *"capésien"* et SMIC donnera *" smicard"*.

- Dérivation non affixale ou impropre : Il s'agit d'un type de dérivation permettant de former de nouvelles unités lexicales à partir de mots déjà existant sans recours à l'affixation. Il existe deux types de derivation non affixale.

- La derivation impropre ou conversion : c'est un procédé qui porte aussi parfois les noms de transfert ou transposition. Ce mode de derivation n'a aucune caractéristique morphologique. On peut rencontrer plusieurs types :

- La translation : c'est un mot qui change de catégorie grammaticale sans changer de forme. Ce type est très courant car il est très économique sur le plan de la langue, à ce titre, on peut citer les exemples suivants :

  - "La *une* du journal" : un determinant "*une*" devient un nom par determination ;
  - "Le *pouvoir*", "le *devoir*", "le *savoir*" : des verbes qui deviennent des noms par determination ;
  - "Le *moi* est haissable" : le pronom devient un nom par détermination ;
  - "Peser le *pour* et le *contre" :* deux prépositions qui deviennent des noms par détermination ;

- “ Le *vrai* et le *faux*”: deux adjectifs qui deviennent des noms par détermination;

Par conséquent, de nombreux néologismes apparaîssent pour des raisons pratiques et disparaîssent rapidement ou perdent leur valeur de nouveauté. La question posée dans ce sens serait ; quand est ce que néologisme n’est pas ou n’est plus néologisme ? En effet, un néologisme est d'usage limité à un jargon par exemple, s'il se maintient dans le lexique pour une durée plus longue et ne serait pas seulement un effet de mode ou en vogue. En outre, une fois que ce néologisme sera acquis par un assez grand nombre de locuteurs, à ce moment, on peut dire qu'il est lexicalisé, voire être admis par certains dictionnaires.

L'emprunt de mots d'une langue vers une autre, de l'anglais au français ou ce qu’on appelle couramment le *franglais* ou l’anglicisme francisé, devenu habituel et récurrent, faisant partie du quotidien. Dans ce sens, on peut citer les exemples tirés du petit dico (Franglais-Français) [16]:

- *ALCOOTEST :* on ne teste pas l’alcool, mais les degrés d’alcoolémie ! Alcoomètre ballon ;

- *ABS :* antiblocage des roues. Appareil de bonne sécurité, appareil de bricolage sécuritaire, ou abus de biens sociaux ;

- *Airbag* : sac d’air, coussin gonflable qui peut signifier anti mort ;

- *BLOG :* de web *log ;* registre, journal, bloc-notes, blogue (Québec) d’où bloguer, blogueur, bloguage ;

- *BUDGET :* de bougette (sac de cuir où le trésorier mettait l’argent. Suspendu à la selle du cheval, il y bougeait). Etat de prévoyance, loi de finances, pompe aspirante et refoulante. But-de-jet ou but-d’jet. Action des policiers français dont le péché mignon est de jeter l’argent public par les fenêtres ;

- *CASTING* : choix des comédiens au cinéma, au théâtre ; distribution artistique, affiche ; attribution des rôles politiques ou sociaux ;

- *CYBER :* pour être cyber, un machin doit passer par un traitement informatique. Virtuel, irréel, en ligne, en réseau ou sur la Toile ;

- *DESIGN :* mot ectoplasmique étranger à la graphie et à la prononciation française.

Stylique, stylisme, fonctionnalisme, conception décorative appliquée aux objets. Conception esthétique industrielle, décoration, décoration, graphisme, morphéisme, morphèvrerie ;

- *E-MAIL* : ectronicm-*ail* : message électronique, courriel ; contraction de courrier électronique et intégration heureuse dans la gamme des mots en *-el* tels logiciel ou pourriel ;

- *POURRIEL* : contraction de *poubelle* et *courriel* (ou de *pourri* et *courriel*) pour désigner du courrier électronique (souvent publicitaire) non sollicité et envahissant ; exemple : le spam ;

- *FASHION :* mode, de façon, société élégante, dernière mode, tendance, air du temps.

FASHIONABLE : à la mode, en vogue, tendance, actuel, dans le vent, dernier cri. *FASHION VICTIM, FASHIONISTA :* victime de la mode, accro, esclave de la mode, modo-dépendante, bête de mode, moding = mode + ding, modubnibulé = mode + obnubilé.Cette accro de vogue est modubnibulée. *FEMME FASHION :* femme à la mode, modeuse, bête de mode ;

- *GAG* : histoire drôle, gague, sketch, blague, plaisanterie, facétie, farce, canular, galéjade (Midi), rigourdaine (ouest), witz (Suisse romande) ; effet comique, invention comique, burlesquerie ; saynète comique.

- *GAY:* du français gai, homosexuel, homo, pédéraste, pédé, apocope injurieuse de pédéraste, giton, antiphysicien, uraniste, adrogame, androphile, sodomite, bardasche, socrtique, combrecelle, corydon, ganymède, mignon. Henri il avait des mignons : il tournait les pages de l’Histoire de France. Fifi, fifine (Québec), macici (Haiti), gordiguene (Sénégal), mot Wolof : gore, homme + djiguene, femme homosexuele André Gide, gomorrhéen Barbey d’Aurevilly, Uranien Colette, André Gide, pédérasse Verlaine, philopède Apollinaire. Le mot gay n’est pas drôle gai, gué, guet. (femme) GAY : lesbienne, homosexuelle : invertie, anandryne saphiste, tribade, gomorrhéenne gouine, gouine, goudou,

chipette, brouteuse, gavousse, gougnotte, gousse, fricatrice, lesbiche. Cette lesbiche est une femme gaie.

- *GAY PRIDE* : parade de la fierté homo, Fierté gaie (Québec), marhe des fierté, convoi d'anges heureux ;

- *HOLD-UP*: de *hold-up your hands.* Attaque, vol à main armée, braquage, casse, fric-frac, holdigne (Antoine Blondin), Oh, le dupe !

- *iPad* : Micro-ordinateur dont l'interface homme-machine se réduit à une tablette tactile faisant office d'écran et de clavier ;

- *IPhone :* Téléphone mobile doté de fonctions complémentaire qui en font un micro-ordinateur de poche. Produit vendu par Apple. Nom générique de cette gamme d'appareils : ordiphone, terminal de poche, aïephone (L'aïephone peut faire mal) ;

- *JOKER :* plaisantin, va-tout, cheval de bataille. Quand elle joua son va tout, il sortit son cheval de bataille triomphe (Belgique) ;

- *KETCHUP :* soupe de chat, du chinois *ké-tsiap*, saumure de poisson GB : tomato ou mushroom ketchup, quétcheupe San Antonio, sauce tomate chinoise, sauce Heinz, tomatine. Tomatine au pluriel Donne: sauces y sont;

- *LADY* : dame, maîtresse, femme distinguée ;

- *MASTER :* GB : *master's*, maître. Mastère ; diplôme postuniversitaire ; bande mère, souche, matrice. Forme qu'utilisent les techniciens de l'audiovisuel ;

- *NYLON :* pendant la guerre du pacifique, les services secrets américains lancèrent ce message : NYLON. Les Japonais décodèrent avec peine : *Now you are Lost Old Nippe* : maintenant, vous avez perdu, vieux Japs !

- *O. K* ou *OKAY :* oui, oc, affirmatif, entendu, volontiers ; d'accord ; bien ! Tout va bien ; ça va, ça convient, ça marche, c'est parfait ;

- *K.O.* ou *KNOCK-OUT* : GB: *knock-out*, éliminé, battu, envoyé au tapis, 36 chandelles, étendu, sonné, évanoui, assommé, vaicu, très fatigué, éreinté, épuisé, lessivé, vanné, exténué, fourbu, calqué, pompé, cahot, chaos ;

- *PIDGIN :* prononciation chinoise de business, anglais des affaires, petit anglais, petit nègre, globish ;

- *QUIZ :* de quiz *game ou* quiz *show*, quouize. Louise aimait les quouizes, jeu-questions : concours par questions réponses à trouver dans un temps limité, avec des prix à gagner ;

- *REPLAY :* rejeu. EU : *instant replay*, rediffusion immédiate, revisionnage, reiffusion, relecture, retour-image, repasser, revisionner, réécouter, réentendre, rejeu (d'une rencontre sportive) ;

- *SLASH :* barre, barre oblique, barre de fraction, trait, slache sandale ou pantoufle fatiguée ;

- *SMARTPHONE* : téléphone intelligent, ordiphone, terminal de poche ;

- *SMILEY :* sourire. EU : *smiley face*, pictogramme en forme de dessin traduisant des émotions : joie, tristesse, colère…émoticônes : émotion + icône ;

- *TABLOÏD :* journal demi-format souvent de basse qualité, vulgaire *(The Sun)*. ID ou OÏD (mots en) : avec un *e* muet comme dans *ovoïde* ou *rhomboïde*, ça donne ozalide, celluloïde, polaroïde, rhodoïde, tabloïde ;

- *UFO :* ovni ; objet volant non identifiable, soucoupe volante, engin extra-terrestre ;

- *VERANDA* : Galerie couverte, adossée aux murs des grandes maisons de style colonial. Varangue (île Maurice), auvent, galerie à auvent, portique. J'ai longtemps habité sous de vastes portiques. (Baudelaire, *"Les Fleurs du mal"*) ;

- *WIFI :* de *Wireless Fidelity*, fidélité sans fil. Borne ou point donnant accès à un réseau sans fil, permettant aux utilisateurs de terminaux mobiles de se connecter à Internet, accès gratuit ou payant ;

- *XL, XXL :* Manie venue des Etats-Unis de désigner par ces lettres romaines les objets ou choses de grande taille. Très large ou très très large, TL ou TTL, avantages pour les ignorants et les illettrés ;

- *YES-MAN* : béni oui-oui, Monsieur Oui (Québec) ;

- *ZOOM:* zoum, focale variable, effet loupe, gros plan au cinéma, plan serré à la télévision; *ZOOMER: agrandir*; *ZOOMING:* déplacement rapide, zoumage, grosissement, plein champ, plein cadre, gros plan, coup de loupe, arrêt sur image.

4.2. Le néologisme subjectif

Ce type de néologisme est utilisé souvent en littérature pour des raisons stylistiques ou pour des considérations purement esthétiques. Dans ce sens, on peut citer à titre d'exemple les vers, souvent cités, d'Henri Michaux, tirés du *Grand combat* où abondent les néologismes dont la formation ne recourt pas aux mécanismes courants (dérivation ou composition) pour inventer des mots. Ce poète comme d'autres ont formé de nombreux néologismes, ce qui aboutit à créer l'équivalent d'une langue parallèle :

Il l'*emparouille* et l'*endosque* contre terre ; Il le rague et le *roupète* jusqu'à son drâle ;

Il le *pratèle* et le *libucque* et lui branle les *ouillais*

Il le tocarde et le *marmine*

Le manage *rape à ri et ripe à ra*.[17]

Il ne sera pas question ici de néologismes attestés, créés pour désigner les nouvelles réalités et qui répondent à l'évolution normale d'une langue mais de néologismes, destinés à créer un effet de surprise ou humoristique. Ce sont en général des néologismes individuels et ponctuels. Peu d'entre eux risquent d'être un jour attestés. Toutefois, quelques mots créés par des écrivains s'intègrent au lexique, tel le terme *"quintessence"* de Rabelais.

En guise d'illustration, nous pouvons citer les exemples de *"nouveau-nés"* formés par composition (à l'aide de mots déjà existants, d'éléments grecs ou latins ou de préfixes) :

- Un tarif *céphalotalmique* (= coûtant les yeux de la tête) créé par Alphonse Allais ;

Quand, lavé des odeurs du jour, le jardinet
Derrière la maison, en hiver, ***s'illunait.*** [18]

Le poète a fait précéder la base *lune* du préfixe "*il"*, prenant pour modèle *s'illuminait*. Mots formés par dérivation (= formés avec l'ajout de suffixes) :

- *Adolescentillages*, modelé sur e*nfantillages*.
- Saluons en tous cas comme il se doit cet *abracadabrantesque* dont il (le président Chirac) qualifia les accusations venues de l'au-delà publiées hier dans notre journal. (Luc Rosenzweig, *"Abracadabrantesque"*, Le Monde. Toutefois, Arthur Rimbaud avait déjà employé ce mot dans son poème "*Le cœur supplicié"*).
- Des mots forgés de toutes pièces, sans modèle apparent (le procédé est appelé *forgerie*), mots dont il est généralement difficile de retrouver l'origine.

- ***Acriborde***, ***acromate*** et marneuse la vague. [19]

Dans le domaine de l'environnement, et lors de la conférence internationale sur le climat de Paris en 2016, Larousse a mis l'accent sur l'environnement, avec des termes comme *"durabilité"* et *"électrosensibilité"*. Alors que dans le Robert, les mots de l'écologie sont un peu plus contestataires. L'emblématique *"zadiste"*, qui s'est fait connaître en empêchant la construction d'un aéroport ou d'un barrage, entre au dictionnaire avec la *" ZAD"*, acronyme de *"zone à défendre"*. Comme il accueille aussi les *"décroissants"*, les *"climatosceptiques"* et l'expression *"décarboner"*, tandis que le mot *"déchétarien"* acquiert le droit d'être cité : "*personne qui se nourrit d'aliments de rebut*".

- Dans la vie quotidienne, plusieurs mots font leurs entrées dans les différents dictionnaires, l'exemple du mot *"covoiturer"* qui, comme tous les mots en *"co- "*, témoignent de l'adaptation de la société aux problèmes économiques, écologiques et démographiques.

Parmi les *nouveaux-venus*, il en est qui consacrent l'atmosphère politique pesante qui règne dans l'Hegaxone depuis quelques annés. L'an 2018 pourrait être «*clivant» pour* certains, la *"lose"* pour d'autres. A moins que *"dédiabolisation"* ou *"rétropédaler"*, intégrés par Larousse, ne prennent le dessus. Le Robert, lui, cède au *"déclinisme"*,

et au *"court- termisme"*, et rencontre des *"nonistes"* et des *"suprémacistes"*.

A côté du bastringue, *"le bolos"* fait son apparition, dans un registre familier, avec cette définition :

- ***Bolos :*** (orig. Incert.), *Fam ;* personne naïve ou peu courageuse, au comportement ridicule, voire stupide. Ex : *Bouffon, tu nous as lâchés au dernier moment, t'es qu'un bolos !* [20]

La francophonie à son tour, livre quelques pépites :

- En Suisse par exemple ; *"chneuquer"* signifie *"fouiller, fouiner"*. Alors que le verbe *"Siester"*, arrivant d'Afrique, fait son entrée lui aussi pour signifier «*faire la sieste» ;*

- Le Robert, lui, colle à l'actualité avec *"Daesh"*, l'acronyme arabe de (l'Etat islamique en Irak et Scham) et qui a donné par suffixation *"dae**chien**"* pour tout membre adhérant ou sympathisant de cette organisation terroriste.

Il est temps d'ouvrir le millésime 2018 du Petit Larousse qui a intégré 150 nouveaux mots, sens, locutions et expressions ainsi qu'une cinquantaine de nouvelles personnalités. Le Robert illustré a, lui, intégré au total quelque 200 nouveautés.

- *"Mixologue"* : (personne qui concocte des cocktails) ;

- *"Biscôme"* : (sorte de pain d'épice) ;

- *"Mook"* : (publication hybride entre magasine et livre) ;

- *Iinfobésité"* : (mot-valise : informations + obésité) ;

- *"Déradicalisation"*, *"Googliser"*, *"Burkini"* ou encore *"disruptif "* : terme économique qui signifie la rupture avec un ancien modèle pour en créer un nouveau;

- *"Hacktivisme"* : (l'activisme numérique) ;

- *" Influenceur"* **:** (personne ayant de l'influence sur l'opinion) ;

- *"Adulescent"* : contraction de adulte et adoléscent (ce néologisme est un mot-valise) ;

- *"Alunir"*, par changement du radical de *atterrir sur la lune ;*

- *"Arobasque"* : a fini par devenir un nom propre utilisé par une petite société de Brie- Comte-Robert après avoir été un nom commun pour franciser *arobase* en relation avec *arabesque ;*

- *"Baladeur"* : néologisme créé par une des commissions ministérielles de terminologie pour lutter contre le *franglais* et remplacer le produit-marque (branduit) Walkman (1979).

Conclusion

En guise de conclusion, nous pouvons dire que ce répertoire dans lequel nous rangeons nos mots, en l'occurrence le dictionnaire, cette machine à rêver selon R. Barthes nous laisse dire que cette source de curiosité, de travail quotidien nous est utile et indispensable car en la consultant, nous trouverons plus au moins des réponses à nos questions et à nos litiges linguistiques. Cet ouvrage, nous rassure et nous laisse dépendants de son usage incessant dès notre plus jeune âge. Malencontreusement, nous avons tendance à garder toute la vie le même vieux dictionnaire, comme s'il s'agit de ''*livre saint''*, non intrigués par les perpétuels changements qui se produisent à notre insu, car le temps change toute chose et le dictionnaire ne peut échapper à cette loi universelle. En effet, ces dernières années, la lexicologie et la lexicographie viennent d'entrer dans une nouvelle ère dite numérique.

Cette dernière a bouleversé carrément la lexicographie, la lexicologie et le dictionnaire même. C'est pourquoi l'entame d'une réflexion sur l'actualisation de nos connaissances par le recours permanent aux différents dictionnaires est nécessaire. Ceci dit, il convient d'appréhender le dictionnaire et la dictionnairique, face aux changements continuels dans le monde : question de mobilité lexicale, question de gestion et question des nouveaux supports (dictionnaire informatisé ; numérisé) serait une exigence plus qu'indispensable.

Enfin, nous pouvons dire que l'objectif principal de tout dictionnaire serait avant tout pédagogique et didactique. Or, les dictionnaires sont produits dans le but d'améliorer les connaissances du monde par les locuteurs d'une langue donnée. En outre, ils permettent à cet ensemble de locuteurs d'acquérir une meilleure maîtrise de leur langue, qu'elle soit maternelle ou étrangère. En effet, ces dictionnaires en tant qu'objets linguistiques, développent un métalangage (expliquer la langue par la langue elle-même). Ce sont également des objets culturels de références pour toute communauté linguistique. Quant à la lexicographie, elle constitue l'usinage ou la fabrication des dictionnaires. Comme discipline, elle a pour but de mettre en œuvre les techniques qui proposent une réflexion sur les méthodes qu'exige la confection de ces dictionnaires.

Bibliographie

- BALDINGER Kurt., " Introduction aux dictionnaires les plus importants pour l'histoire du français ", Paris, Klincksieck, 1974.
- BOISSON C., " L'antiquité et la variété des dictionnaires bilingues ", in H. Béjoint et P. Thoiron (dir.), Les Dictionnaires.
- BENTOLILA Alain., " Vocabulaire ", Les guides, Italie, Le Robert & Nathan, 2007.
- BONALD Louis., " Législation Primitive ", tome. 1, Paris, édition Le Clere, 1802.

https://www.scriptorium-albi.fr/produit/catalogue-ouvrages/droit/bonald-louis-de-legislation-primitive-consideree-dans-les-derniers-temps-par-les-seules-lumieres-de-la-raison/

- BOULANGER Jean-Claude., " Les inventeurs de dictionnaires. De l'eduba des scribes mésopotamiens au scriptorium des moines médiévaux ", Canada, Presses de l'Université d'Ottawa, 2003.
- DUBOIS, J et al., " Dictionnaire de linguistique ", Paris, Larousse, 1973.
- CORNEILLE P, " Le Cid ", Acte III, Scène IV, édition Ginn, éditeur Golbert SEARLES, Paris, 1912.
- FRANCE Anatole., " Le Génie latin ", Paris, Edité par Calmann-Lévy, 1917.

https://www.google.com/search?rlz=1C1NHXL_arDZ842DZ842&biw=1024&bih=489&ei=0QYIXb7EMt-HjLsPyoaq0A4&q=-

- FURETIERE. A, " Dictionnaire universel, contenant généralement tous les mots français tant vieux que modernes, et les termes de toutes les sciences et des arts ", La Haye - Rotterdam, Arnout et Reinier, 1690, t. I., s. v. dictionnaire.
- Heraclite d'Ephèse : https://citation-celebre.leparisien.fr/citations/65341
- LOVELAND Jeff et REAGLE Joseph, "Wikipedia and encyclopedic production", in New media and society, vol. 15, n° 8, 2013.
- MATORE Georges., " Histoire des dictionnaires français " , Paris, Larousse, 1968.
- MESCHONNIC Henri., " Des mots et des mondes. Dictionnaires, encyclopédies, grammaires, nomenclatures, Paris, Hatier, 1991.
- MICHAUX Henri ., cité par RICALENS-POURCHOT Nicole dans son dictionnaire " Dictionnaire des figures de style", Paris, édition ARMAND COLIN/VUEF, 2003.
- RICALENS-POURCHOT Nicole., "Dictionnaire des figures de style", édition ARMAND COLIN/VUEF, Paris, 2003.
- F. de SAUSSURE, cité par Marina YAGUELLO dans " Catalogue des idées reçues sur la langue ", Paris, édition du Seuil, 1988.
- STENDHAL, Racine et Shakspeare, Paris, Champion, tome 2, 1842. https://www.lettresvolees.fr/musset/documents/Racine_Shakespeare.pdf
- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, DUBOIS, M. GIACOMO, L. GUESPIN, C.MARCELLESI, J.B.MARCELLESI, J.P. MEVEL, Larousse 2012.
- Le Petit Dico (franglais-français) , Paris, Alfred GILDER, FIRST éditions, 2014.
- Le petit Larousse illustré, édition 2016.
- Le Petit ROBERT, sens 2, 1994.

Références

1. D'Ephèse Héraclite : https://citation-celebre.leparisien.fr/citations/65341

2. F. de SAussure, cité par Marina Yaguello dans "Catalogue des idées reçues sur la langue" , Paris, édition du Seuil, 1988, p. 101.

3. C. Boisson., "L'antiquité et la variété des dictionnaires bilingues" , in H. Béjoint et P. Thoiron (dir.), "Les dictionnaires bilingues"., p. 18.

4. Jean-Claude Boulanger., " Les inventeurs de dictionnaires. De l'éduba des scribes mésopotamiens au scriptorium des moines médiévaux ", Presses de l'Université d'Ottawa, 2003, p. 116.

5. Louis de Bonald., " Législation Primitive ", tome. 1, Paris, édition Le Clere, 1802, p. 346. https://www.google.com/search?q=5.+Louis+de+Bonald.%2C+%E2%80%9C+L%C3%A9gislation+Primitive+

6. Kurt Baldinger., " Introduction aux dictionnaires les plus importants pour l'histoire du français" , Paris, Klincksieck, 1974.

7. A. Furetière., " Dictionnaire universel, contenant généralement tous les mots français tant vieux que modernes, et les termes de toutes les sciences et des arts... ", La Haye - Rotterdam, Arnout et Reinier, 1690, t. I., s. v. " dictionnaire ". https://www.google.com/search?q=7.+A.+Fureti%C3%A8re.%2C+%E2%80%9C+Dictionnaire+universel

8. " Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage", Dubois, M. Giacomo, L. Guespin, C. Marcellesi, J. B. Marcellesi, J. P. Mevel, Paris, Larousse 2012.

9. J. Dubois et al., " Dictionnaire de linguistique " , Paris, Larousse, 1973.

10. Anatole France., " Le Génie latin " , Paris, édité par Calmann-Lévy, 1917, p. 66.

11. Cité par Alain Bentolila., " Vocabulaire " , Italie, Les guides, Le Robert & Nathan, 2007, , p. 47.

12. Ibid., p. 50.

13. P. Corneille ., "Le Cid ", Acte III, Scène IV, Paris, édition Ginn, éditeur Golbert Searles, 1912, p. 58.

14. Le Petit Robert., sens 2, 1994. Cité par Nicole Ricalens-Pourchot dans son dictionnaire " Dictionnaire des figures de style ", Paris, édition Armand Colin/Vuef, 2003, p. 91.

15. J. Dubois., " Dictionnaire de linguistique ", 1973, p. 334.

16. Le Petit Dico (franglais-français)., Paris, Alfred Gilder, First éditions, 2014.

17. Henri Michaux., cité par Nicole Ricalens-Pourchot., Ibid., pp. 91-92.

18. Rimbaud, Poés., 1871, cité par Nicole Ricalens- Pourchot., Ibid., p. 97.

19. Raymond Queneau cité par Nicole Ricalens- Pourchot., Ibid.

20. " Le Petit Larousse Illustré "., Paris, édition 2016.

Année 2019 Vol 16 N° 02 p p 231-237

Les média sociaux dans l'apprentissage : explorer les expériences des étudiants Algériens

Social media in learning: exploring the experiences of Algerian students

Date de réception : 01/04/2018 Date d'acceptation : 13/06/2019

Behdja Boumarafi, Université de Constantine2,
bboumarafi@gmail.com

Résumé

Les média sociaux revêtent aujourd'hui une place importante dans le quotidien de chacun. Ces outils du Web 2.0 conçus à l'origine pour garder le contact avec les amis et la famille, offrent aujourd'hui des opportunités réelles aux étudiants afin de participer à leur propre formation a travers l'apprentissage indépendant. Ils se sont tellement accrus dans l'environnement universitaire qu'ils ont provoqué des transformations dans le dispositif enseignement/ apprentissage. Ces transformations ont permis aux étudiants de s'engager dans un apprentissage enrichi par le partage et la collaboration. Cette étude vise à présenter les enjeux de l'utilisation des Média sociaux par les étudiants Algériens. Pour ce faire nous avons mené une enquête auprès de 140 étudiants de Master en bibliothéconomie à l'université de Constantine2 (Algérie). Les données recueillies par le questionnaire ont été analysées avec le tableur Microsoft office (MS) Excel pour calculer les occurrences et pourcentages. Les résultats ont démontré que les sujets interrogés utilisent ces outils pour des raisons et des activités diverses.

Mots -clés : réseaux sociaux, média sociaux, apprentissage, étudiants, technologies, outils numériques.

Abstract

Social media is an important part of everyone's daily life. These Web 2.0 tools, originally designed for keeping in touch with friends and family; now offer real opportunities for students to participate in their own learning. Their use has grown so much in the university environment causing transformations in the teaching / learning system. These transformations allowed students to engage in enriched learning through sharing and collaboration. This study aims to investigate the Algerian students' use of social media. To do this, we conducted a survey with a sample of 140 master students in library science at the University of Constantine2 (Algeria). The data collected by the questionnaire was analyzed with the Microsoft Office (MS) Excel spreadsheet to calculate occurrences and percentages. The results showed that participants use these tools for various reasons and activities.

Key Words: social networks, social media, learning, students, technologies, digital tools

الملخص

أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية جزءا مهما من الحياة اليومية لكل فرد. فأدوات الويب 2.0 التى صممت أصلاً للبقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة ، توفر اليوم فرصًا حقيقية للطلاب للمشاركة فى التكوين الذاتى من خلال التعلم المستقل. لقد انتشرت تلك الأدوات في الوسط الجامعي مما تسبب في حدوث تحولات في نظام التعليم والتعلم فسمحت هذه التحولات للطلاب بالاشتراك في التعلم الذاتي من خلال المشاركة والتعاون.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل الطلاب الجزائريين. *ولتحقيق ذلك* أجرينا مسحا *على* 140 طالبا فى علم المكتبات *بجامعة* قسنطينة 2 (الجزائر). تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان وتحليلها باستخدام جدول بيانات Excel لاحتساب التكرارات والنسب المئوية. وأظهرت النتائج أن المبحوثين يستخدمون هذه الأدوات لأسباب مختلفة وأنشطة *متعددة*.

الكلمات المفاتيح: الشبكات الاجتماعية ، وسائل الإعلام الاجتماعية ، التعلم ، الطلاب ، التقنيات ، الأدوات الرقمية

Introduction

Les développements des technologies de l'information et de la communication (TIC), dans tous les domaines engendrent un environnement en mutation continue qui s'accompagne de changements sans précédent. La vitesse par laquelle ces technologies pénètrent le milieu universitaire offre de nouveaux moyens et outils pour la transmission des connaissances faisant du cyberespace une sphère d'apprentissage sans frontière. Ceci offre aux étudiants de réelles opportunités pour un apprentissage enrichi par la collaboration. La technologie occupe aujourd'hui une place importante dans le quotidien des étudiants de l'ère numérique avec ses espaces ouverts où les apprenants contribuent activement à leur propre formation avec l'appui des outils du Web2.0 dont les média sociaux. Cet environnement dans lequel évoluent les étudiants fait que ces outils aient des effets évidents sur leur mode d'apprentissage et de recherche qui ne peuvent être ignorés. Car « Aujourd'hui, avec l'apparition des média sociaux numériques et outils informatiques toujours plus performants, la recherche sur l'impact des média sociaux sur l'apprentissage devient plus importante que jamais » (Galan, 2012). Cette étude a été entreprise dont les objectifs consistent à :

- Identifier les média sociaux utilisés par les étudiants Algériens.
- Déterminer le potentiel de ces outils dans le milieu universitaire et comment cela affecte

L'apprentissage des étudiants.

- Connaitre le nouveau mode d'apprentissage engendré par le réseautage social.
- Mesurer le niveau d'engagement des étudiants avec leurs pairs pour un apprentissage collectif informel.

Fondamentalement, la raison de cette étude est de comprendre comment les étudiants Algériens investissent leurs compétences technologiques et leur temps dans l'utilisation des outils du Web2.0 et plus spécialement les media sociaux. Ceci nous amène à formuler la problématique suivante : les étudiants Algériens font-ils usage des média sociaux dans leur apprentissage?

Les média sociaux dans l'apprentissage

La révolution de l'internet a créé une nouvelle culture dans les modes d'enseignement, d'apprentissage et de recherche. A ce propos, toutes les études antérieures qui ont traité le sujet des media sociaux sont unanimes pour avancer que les systèmes éducatifs dans le monde entier sont au milieu d'une révolution causée par l'évolution des TIC qui innovent sans cesse. Les outils du Web2.0 tels que les média sociaux sont au cœur des activités de création et partage du savoir. Les étudiants les utilisent pour créer du contenu, échanger des idées et partager des connaissances en accès libre. La participation aux média sociaux crée un environnement d'apprentissage collaboratif et communicatif pour les étudiants en leur offrant des opportunités pour des discussions et des interactions avec leurs pairs (Tarantino and McDonough, 2014) afin d'accroitre leurs opportunités dans l'acquisition du savoir. Il est donc pertinent de déclarer que ces outils s'étendent audelà de leur objectif traditionnel de la socialisation et le divertissement pour promouvoir l'apprentissage par le partage et la collaboration. Brindley et al.(2009)l'ont si bien illustré en affirmant que dans un environnement d'apprentissage collaboratif, les connaissances sont partagées ou transmises entre apprenants alors qu'ils travaillent vers des objectifs d'apprentissage communs, ces connaissances sont co-créées et partagées entre pairs avec la contribution de chacun. En outre, Blake et Sikkal (2007) soutiennent que dans « l'environnement numérique, les nouveaux développements technologiques en particulier les applications du Web2.0 regroupent les étudiants dans des communautés virtuelles dont l'intérêt et l'intellect créent une synergie pour bénéficier de leurs antécédents culturels et expériences ». Les travaux antérieurs indiquent la popularité et l'augmentation de l'utilisation des média sociaux parmi les étudiants. Ces outils de communication asynchrones deviennent essentiels pour promouvoir l'apprentissage collaboratif n'importe quand et

n'importe où et permettent aux apprenants d'évoluer dans des espaces numériques ouverts. D'après Ellison, Steinfield et Lampe (2007)« facebook établit une base sociale pour le partage des ressources entre les étudiants et leurs pairs ». Reuben (2008) soutient qu'il existe un grand potentiel dans l'éducation pour facebook et YouTube.

Les systèmes éducatifs doivent faire face aujourd'hui à un paradigme engendré par les TIC. En effet, l'intégration de ces outils dans la formation des étudiants a créé un cadre communautaire dans l'espace du réseautage social. Cette nouvelle façon de faire permet aux étudiants à s'engager dans une formation enrichie par le partage et la collaboration pour se construire une communauté de pratique académique virtuelle. Par ailleurs, « ces outils offrent des possibilités pédagogiques et organisationnelles innovantes qui peuvent contribuer à un renouvellement des pratiques d'enseignement à l'université » (Chomiene et Lehmans, 2012). Les outils numériques dont les réseaux sociaux ainsi que les différents outils numériques sont prisés par les apprenants de nos jours baptisés « les internet natifs » et forment leurs sources de choix pour l'accès à l'information et aux connaissances. Ces apprenants vivent dans un environnement de réseautage qui a révolutionné le dispositif enseignement-apprentissage dont l'accès à l'éducation ne se limite plus à la présence physique en salle de classe. Par l'adoption des média sociaux en milieu universitaire, les enseignants transfèrent certaines de leurs activités pédagogiques aux étudiants qui s'engagent dans l'auto-apprentissage et l'apprentissage collectif. Dans ce cadre technologique, le rôle de l'enseignant consiste à aider les apprenants à mener des activités adaptées à leurs besoins d'apprentissage. En effet, nous assistons aujourd'hui à un paradigme nouveau dans l'acquisition des informations et du savoir, qui place l'étudiant au centre de la pratique pédagogique qui était du ressort de l'enseignant. Dans le même sillage, Diarra (2017) écrit que « l'apprenant devient un acteur de sa propre formation et doit mener des activités qui naguère étaient surtout confiées à l'enseignants ». Ainsi, la révolution numérique a renforcé l'intégration des media sociaux au sein du système de diffusion des connaissances en dehors des classes de cours. Par conséquent, l'exploitation optimale des ces outils « rend l'apprentissage plus flexible en offrant des opportunités de création et de partage des connaissances avec l'engagement des étudiants »(Junco, 2012). En outre, l'utilisation accrue des outils numériques par la communauté universitaire, permet une meilleure communication, collaboration, créativité communautaire et convergence (Friedman et Friedman, 2008).En somme, ces outils puissants permettent aux apprenants de créer, de collecter et de partager du contenu (Boumarafi, 2017).Chiu, Dukic et Lo (2015) ont utilisé la discussion en ligne avec des étudiants en bibliothéconomie et en sciences de l'information de l'Université de Hong Kong et celle de Tsukuba (Japon). Ils ont constaté que les participants utilisent les outils digitaux pour leurs travaux académiques ; afin d'accéder aux cours en ligne, chercher dans les catalogues des bibliothèques et discuter les affectations de cours avec leurs pairs. Les étudiants apprécient les outils numériques et les trouvent appropriés dans l'enseignement et l'apprentissage. Ils les utilisent pour la découverte des ressources, la préparation et l'accomplissement des tâches, la communication et la collaboration, la présentation et la réflexion (Conole et al. (2008).

Méthodologie

La présente étude est quantitative, pour la réaliser nous avons utilisé l'enquête via la méthode probabiliste d'échantillonnage aléatoire simple. Nous avons recours au questionnaire comme instrument de collecte de données. La sélection des participants à l'étude a été faite durant les heures de cours pour garantir la participation d'un nombre important de répondants. Le questionnaire a été distribué à un échantillon de 140 étudiants de master en bibliothéconomie à l'université de Constantine2 (Algérie) qui étaient présents ce jour là. L'administration du questionnaire a été facilitée par les enseignants qui nous ont permis de distribuer le questionnaire durant leur séance, ce qui nous a

permis de recueillir 140 réponses représentant 100%. L'analyse statistique des données recueillies a été réalisée avec le tableur de Microsoft office Excel pour extraire les fréquences et les pourcentages.

Le questionnaire était structure autour de quatre thématiques principales :

1) Profil des répondants.
2) Les média sociaux utilisés.
3) L'utilisation des réseaux sociaux.
4) Les média sociaux dans l'apprentissage.

Présentation et interprétation des résultats

Le traitement des données et l'analyse des résultats ont donné se qui suit.

*Profil des répondants***.**

Les participants à l'enquête consistent en 80 étudiantes et 60 étudiants. Le groupe d'âge des participants est de 21 à28 ans, ceux qui ont grandi en tant qu'utilisateurs des différentes applications d'internet. Ils ont tous révélé qu'ils possèdent un smart phone avec une connexion G3. Ce qui leur permet de se connecter n'importe où et n'importe quand.

Les média sociaux utilisés

Il a été demandé aux sujets interrogés de citer les média sociaux qu'ils utilisent le plus souvent. Leurs réponses sont présentées dans le tableau (1)

Tableau (1) : média sociaux utilisés

Réseau social	Fréquences	Pourcentages
Facebook	140	100
YouTube	120	85.71
Google+	100	71.42
Twitter	92	65.71
LinkedIn	50	35.71
Instagram	40	28.57
WhatsApp	32	22.85

Nous remarquons que tous les participants ont donné le meilleur score à facebook le plaçant en première position avec 100% d'utilisateurs. Des études antérieures ont également identifié Facebook comme le réseau le plus utilisé (Battouche, 2012 ; Boumarafi, 2017 ; Jabr, 2011;Junco, 2012 ; Tiryakioglu and Erzurum, 2011;). Suivi en deuxième position de YouTube avec 120 utilisateurs représentants 85.71%. Google+ est placé en troisième position avec 100 utilisateurs représentant71.42%. Les sujets interrogés placent Twitter en quatrième position avec 92 utilisateurs, soit 65.71%. Quant aux réseaux les moins populaires parmi les participants sont LinkedIn avec 35.71%, suivi d'Instagram avec un score de28.57% et en dernière position WhatsApp représentant 22.85%. des interrogés.

L'utilisation des réseaux sociaux.

Les motivations qui poussent les sujets interrogés à utiliser les médias sociaux sont présentées dans le ci-dessous.

Tableau (2): l'utilisation des médias sociaux

Utilisation	Fréquences	Pourcentages
Garder le contact avec la famille et les amis	140	100
Me faire de nouveaux amis virtuels	99	70.71
Rechercher sur le web des anciens camarades	90	64.28
Me créer une identité virtuelle	85	60.71
M'engager dans des forums de discussion	82	58.71
Suivre ce qui se passe ailleurs	80	57.14
Avoir une présence dans le cyberespace	76	54.28
Partager des photos	73	52.14
Partager des vidéos	70	50.00
Rechercher un emploi	62	44.28
Pour une culture générale	55	39.28

Les données du tableau (2) révèlent que tous les répondants utilisent les média sociaux pour garder le contact avec la famille et les amis. Il convient de souligner que la majeure partie des participants viennent de différentes villes du pays pour poursuivre leurs études à l'université de Constantine2. Sur ce point, Mikal et Grace (2012) ont commenté que les média sociaux et les connexions électroniques avec les membres de la famille peuvent réduire le stress et aider les étudiants a un ajustement psychologique. 99 des sujets interrogés représentant 70.71%, affirment clairement que « faire des amis virtuels » est la raison principale de leur utilisation des réseaux sociaux. En troisième position nous avons « rechercher sur le web des anciens camarades » avec 90 occurrences représentant 64.28%. Thorne (2010) a déclaré que l'accroissement de l'interaction

sociale peut être attribuée en partie à un désir de se connecter avec de nouvelles personnes, de partager des opinions, de rester en contact avec de vieux amis et collègues, et partager différents types d'informations avec une communauté étendue des suiveurs. « Me créer une identité virtuelle » est citéepar60.71% des sujets interrogés, suivi de « m'engager dans des forums de discussion » avec 82 occurrences qui représentent 58.71% des répondants. « Suivre ce qui se passe ailleurs » avec 80 répondants, représentant 57.14%. La moitie des interrogés 54.28%, utilisent les média sociaux pour « avoir une présence dans le cyberespace» « Partager des photos » et « Partager des vidéos » représentent 52.14 et 50% respectivement. Ces deux raisons sont mentionnées surtout par les étudiantes qui ont évoqué certaines contraintes sociales. Les raisons les moins évoquées par les participants sont « Rechercher un emploi » placé à l'avant dernière position avec 44.28 % des répondants. Il est à noter que la plupart des étudiants en master ont toujours l'ambition de continuer leurs études de doctorat et certains ont mentionné qu'ils suivent les annonces dans les journaux et consultent les sites web spécialisés dans les offres d'emploi. Seulement 39.28% des sujets interrogés utilisent ces outils du web « pour une culture générale ». Ce score est surprenant et doit être analyser avec prudence, compte tenu du fait de la moitie des répondants les utilisent pour suivre ce qui se passe ailleurs et s'engager dans des forums. Cette façon de faire leur offre en général la possibilité d'assurer une veille culturelle et informationnelle leur permettant d'acquérir une culture générale.

Tableau (3): Intégration des média sociaux dans l'apprentissage

activités	Fréquences	Pourcentages
Partagez des fichiers et des notes de cours	132	94.28
Améliorer mes compétences en langues étrangères	125	89.28
Acquérir des compétences technologiques	119	85
Partager des idées et promouvoir la créativité	115	82.14
Joindre des communautés d'apprentissage collaboratif	112	80
Etre à jour avec les nouveautés dans mon domaine	110	78.57
M'engager dans l'apprentissage autorégulé	109	77.85
Discuter des travaux en groupe	100	71.42
Apprendre l'anglais	95	67.85
Améliorer l'apprentissage en général	90	64.28
Corriger ma prononciation anglaise	85	60.71
Communiquer avec mon directeur de thèse	70	50
Créer et partager du contenu avec mes pairs	63	45

A l'analyse du tableau (3), il apparait clairement que l'utilisation des média sociaux dans les activités d'apprentissage est une réalité dans l'université Algérienne notamment dans les activités pédagogiques informelles entre pairs. Par exemple « partagez des fichiers et des notes de cours » est l'activité la plus essentielle pour les répondants qui la placent en tête de liste avec 132 occurrences représentant 94.28%, suivi par "améliorer mes compétences en langues étrangères" avec 89.28%. Ce résultat est conforme à celui de Battouche (2012), qui a montré que 65% des jeunes Algériens utilisent les média sociaux pour améliorer leurs compétences en langues étrangères et 40% d'entre eux pour l'acquisition de nouvelles connaissances. « Acquérir des compétences technologiques » est placée en troisième

position par 85% des sujets interrogés, suivi de « Partager des idées et promouvoir la créativité » avec 82.14%. 80% des répondants utilisent les média sociaux pour « Joindre des communautés d'apprentissage collaboratif ». Ils les utilisent aussi pour apprendre l'Anglais et corriger sa prononciation. Cela peut rendre les étudiants des apprenants autorégulés et les aider à surmonter les défis qu'ils rencontrent et à acquérir une langue étrangère (Cohen, 1990). Mais, ces outils numériques sont peu utilisés pour « Communiquer avec le directeur de thèse ». Les étudiants en master utilisent plutôt d'autres moyens pour cette activité, comme par exemple des consultations formelles selon un emploi du temps régulier pour assurer un bon encadrement de l'étudiant chercheur. De l'analyse des données du tableau, nous retiendrons une réticence de la part des participants quant à la création du contenu. Ceci peut être dû à des difficultés que rencontrent les participants à s'engager dans cette activité, mais peut être aussi à un manque d'intérêt de leur part. Ou encore a un défaut d'accompagnement de la part des enseignants ainsi que des institutions documentaires. Pourtant l'adoption du système LMD par l'université Algérienne met en exergue le rôle central de l'apprenant dans le système éducatif qui fait de lui le premier responsable de sa formation en l'impliquant dans plusieurs activités pédagogiques avec l'accompagnement de l'instructeur et des ressources documentaires.

Conclusion

La présente étude a permis de soutenir que l'intégration des média sociaux dans les systèmes éducatifs de l'ère numérique est une réalité. Ce paradigme nouveau dans l'acquisition du savoir place l'étudiant dans des espaces ouverts qui permettent l'apprentissage indépendant et collaboratif entre pairs. Cet environnement dans lequel évoluent nos étudiants fait que le réseautage social devient de plus en plus important dans des pratiques pédagogiques informelles. Ceci confirme en général les résultats de cette étude entreprise auprès d'un échantillon de 140 étudiants en master de bibliothéconomie à l'université de Constantne2 (Algérie) pour cerner leurs opinions sur les effets des média sociaux sur leur apprentissage. Les interrogés perçoivent les media sociaux comme utiles a leur apprentissage collectif entre pairs. En somme la révolution numérique a renforcé l'adoption de ces outils non seulement dans la socialisation mais aussi dans des activités pédagogiques avec les apprenants comme des actifs autogérés. Ce qui semble correspondre a plusieurs résultats dans la littérature antérieure.

Références.

Battouche, K. (2012). Les média sociaux et la mondialisation de la culture : une étude de la jeunesse algérienne. Communication présentée lors de la deuxième conférence internationale sur "la place des sciences sociales et leur rôle dans l'étude des enjeux contemporains : orientations et perspectives d'avenir " Muscat (Oman), 16-18 décembre (document en arabe).

Blake, Y., & Sikkal, J. (1996). Will the Internet revolutionize business education and research? *Sloan Management Review*, Vol.37, No. 3, pp.34-41.

Boumarafi, B. (2017). Students' engagement with mobile learning through social media: The Algerian case. Second Canadian International Conference on Advances in Education, Teaching& Technology 29-30 JULY ,2017, Ryerson University, Toronto, Canada.

Brindley JE, et al. (2009). Creating effective collaborative learning groups in an online environment. *The International Review ofResearch in Open and Distance Learning*, Vol.10, 3, pp. 1-18.

Chiu, Z.; Dukic, D.K.W. ; Lo, P. (2015). How useful are smartphones for learning? Perceptions and practices of Library and Information Science students from Hong Kong and Japan, *Library Hi Tech*, Vol.33, No. 4, pp.545-561.Disponible sur:https://doi.org/10.1108/LHT-02-2016-0015

Chomienne, E.; Lehmans, A. (2012). Médias sociaux et apprentissages collaboratifs à l'université : Pratiques innovantes dans une communauté connectée. Colloque international de l'université à l'ère Du numérique April 2012, Lyon, France.Actes du CIUEN, 2012. <Hal-00688562> Disponible sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00688562

Conole et al., (2008). Disruptive technologies pedagogical innovation what's new? Findings of an in-depth study of students' use and perception of technology. *Computers & Education*, Vol. 50, No.2, pp.511-524.

Diarra, M. (2017). Etats des lieux des bibliotheques universitaires de l'UEMOA. *Revue Maghrébine de Documentation et d'Information*, No. 26, pp.11-31.

Ellison, N B., Steinfield, C., Lampe, C. (2007). The benefits of Facebook "friends:" social capital and college students' use of online social network sites. *Journal of Computer Mediated Communication*, Vol.12, No.4, pp.1-26.

Friedman LW, Friedman HH (2013). Using social mediatechnologies to enhance online learning. *Journal ofEducators Online*, Vol.10, No.1, pp.1-22.

Galan, J.G. (2012).De Nouvelles perspectives pour la prise en compte des réseauxsociaux et de la communication dans les programmes scolaires de l'apprentissage In E-learning papers26.Disponible sur: http://www.elearningeuropa.info/sites/default/files/asset/In-depth_26_1.pdf

Jabr, N. H. (2011). Social networking as a tool for extending academic learning and communication, *International Journal of Business and Social Science*, Vol.2, No.12, pp.93- 102.

Junco R (2012). The relationship between frequencyof Facebook use, participation in Facebook activitiesand student engagement. *Computers and Education*, Vol.58, No.1, pp.162-171.

Maney, K. (2009). "Next: an internet revolution in higher education." *Bloomberg Businessweek*. Disponible sur:http://www.businessweek.com/technology/content/sep2009/tc20090914_969227.htm

Mikal, J. & Grace, K. (2012). Against Abstinence-only Education Abroad: An analysis of how students are using the Internet to enhance study abroad, *The Journal of Studies in International Education*, Vol.16, No.3, pp.287-306.

Reuben, R. (2008). The Use of social network sites in higher education for marketing and communications: a guide for professionals in higher education. Disponible sur : http://convergeconsulting.org/eduguru/2008/08/use-social-media-higher-educationmarketing-and-communications-guide-professionals-higher-education/.

Tarantino K., McDonough, J. (2014). Effects of studentengagement with social media on student learning:areview of literature. Disponible sur: http://studentaffairs.com/ejournal/Summer_2013/EffectsOfStudentEngagementWithSocialMedia.htm

Thorne, S. L. (2010) 'The 'Intercultural turn' and language learning in the crucible of new media,' in Helm, F. and Guth, S. (eds.), *Telecollaboration 2.0 for Language and Intercultural Learning*. Bern: Peter Lang: 139-164.

Tiryakioglu, F., & Erzurum, F. (2011). Use of social networks as an educational tool. *Contemporary Education Technology*, Vol.2, No.2, pp.135-150.